جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵙⵉⴷⵉ ⵎⵓⵃⵎⴷ ⴱⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ ⴱⴼⴰⵙ
UNIVERSITÉ SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH DE FES

كلية الآداب و العلوم الإنسانية –ظهر المهراز
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵡⵉⵙⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵏⴰⵡⵉⵏ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵖⵉⵏ - ⴷⵀⵔ ⵍⵎⵀⵔⵣ
Dhar El Mahraz - Faculté des Lettres et des Sciences Humaines

مركز دراسات الدكتوراه: الجماليات وعلوم الإنسان
تكوين الدكتوراه: Interface Ressources, Sociétés et Dynamiques Territoriales
تخصص: جغرافيا

التعاونيات الفلاحية والتنمية الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

اسم الطالب الباحث: عزيز محجوب
ر.و.ط: 2724807436

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور بوشتى الخزان

تاريخ المناقشة 16 يناير 2021

لجنة المناقشة:

الدكتور حسن ضايض (كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس) ..... رئيسا

الدكتور بوشتى الخزاز (كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز-فاس) ..... مقررا

الدكتور عمرو إيديل(كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس) ..... عضوا

الدكتورة ماجدة صواب (كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز-فاس) ..... عضوة

الدكتور محمد المولودي (الكلية المتعددة التخصصات تازة) ..... عضوا

السنة الجامعية: 2021/2020

﴿إهـــــــــــــداء﴾

إلى روح الفقيد إدريس عميرة الذي لم يقدر

له مباركة هذا العمل

إلى والدي الكريمين فجميع الكلمات

قليلة في حقهما

إلى أسرتي الصغيرة: زوجتي وابنتي دينا

إلى إخوتي من تجمعني بهم المحبة والصفاء

أهدي ثمرة جهدي

عزيز محجوب

﴿شـــكـــــر وعـــــرفـــــان﴾

الحمد لله أولا وأخيرا فلولاه لما وفقت لهذا العمل

يعد إعداد أطروحة الدكتوراه رسالة علمية وانسانية، وثمرة مساهمات لأطر ومؤسسات عدة، تعبر عنها هذه الصفحات التي تبز الجهود المبذولة. وهذا الشكر ليس أكثر من لفتة متواضعة لتقديم جهود كل من كرس وقته وطاقته بسخاء للمساهمة في إخراج هذا المولود الجديد إلى بر الأمان لتستفيد منه البشرية جمعاء. الذي أتمنى أن يرقى إلى مستوى المساهمات القيمة التي تلقيتها، وأن يقدم قيمة مضافة إلى الأبحاث العلمية وأن يشكل أداة مهمة في رفع سوية الوعي بالتنمية الترابية بالتراب الوطني عامة والأرياف المغربية خاصة.

في البداية، أتقدم بجزيل تشكراتي الخالصة وامتناني العميق إلى خزان المعرفة وأستاذي القدير **بوشتى الخزان**، لتكرمه بالإشراف على هذه الأطروحة رغم ثقل أعبائه العلمية والإدارية، كما أشكره على ما أبداه لي من توجيهات قيمة وملاحظات سديدة، وفتحه لي المجال في التدريس بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس بـ "ماستر المدن التراثية والتنمية" ونشر العديد من المقالات العلمية المشتركة في مجلات محكمة والمشاركة بمداخلات في عدة ندوات وطنية ودولية، فضلا عن إتاحته لي الفرصة في المساهمة في مشاريع بحث، مما سمح لي بتطوير قدراتي المعرفية والمهنية واكتساب معارف جديدة أعانتني على إتمام أطروحتي. فلولاك بعد الله لما وفقت لإخراج هذا العمل. فالشكر كل الشكر لك أستاذي.

كما أخص بالشكر أستاذي وصديقي **محمد المولودي**، على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات وإرشادات منذ الخطوات الأولى في صياغة مضامين البحث وبناء إشكاليته، التي كان لها بالغ الأثر في إتمام هذا العمل وإخراجه إلى حيز الوجود. كما أنوه بمجهوداته المبذولة في تنقيح وتصحيح فقرات البحث التي استمرت سنة ونصف. هذا بالإضافة إلى تشجيعه المستمر منذ كان البحث فكرة. بحيث لم يبخل علينا يوما من وقته ولا جهده فقد كان نعم الموجه والناقد والمعلم. وبذلك تبقى كلمات الشكر قليلة في حقك أستاذي.

أوفى شكري إلى روح الفقيد **إدريس عميرة** أستاذي وأبي الروحي الذي أضاء بعلمه طريقي وكان لي خير معين. فقد كان سندا في توجيهي وإرشادي منذ سلك الإجازة سنة 2007 إلى غاية التسجيل في سلك الدكتوراه سنة 2016، وفتح لي مغاليق أسراره وكان له الفضل في اختيار مسار البحث- العلمي. فإن لم يقدر لك رؤية هذا العمل بعدما وافتك المنية فهو على دربك

سيسير، وستبقى ذكراك خالدة مهما كتبت في حقك أستاذي فالعظماء لا يموتون بل يظلون خالدين عبر التاريخ، أسأل الله أن يرحمك ويجعل عملك وعلمك في ميزان حسناتك.

ويدين هذا العمل بالشيء الكثير للأستاذة **نعيمة خلوقي** زوجة المرحوم **إدريس عميرة** التي تعد إطار بمعهد التكنولوجيا الفندقية والسياحية فاس-أطلس، تخصص المهارات الذاتي على دعمها المستمر، حيث يسرت لي سبل الاستفادة من مكتبة المرحوم العلمية العامرة، فقد أمدتني بمراجع متخصصة في الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد، كما زودتني بالدروس التي كان يلقيها المرحوم على مسامع طلابه في المدرجات. ولم تمنعها ارتباطاتها الإدارية من إبداء ملاحظات وجيهة خلال مختلف مراحل هذا العمل.

شكر موصول إلى كل الأساتذة بمختبر الدراسات الحضرية سابقا، وخاصة الأستاذ بوشتى الخزان، ماجدة صواب، حسن ضايض، محمد شوقي، محمد حنشان. وأعضاء المختبر الجديد الذي تأسس سنة 2020 "التراب والتراث والتاريخ". وفي هذا الصدد أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل **محمد حنشان**، الذي علمني المبادئ الأولية في علم المناخ بالكلية المتعددة التخصصات تازة منذ سنة 2007. وفي الوقت الراهن، لم يبخل علي فيما يخص معطيات مناخية وتقنيات تحليلها. كما أفتاح بابا، لأتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى أعضاء اللجنة العلمية الكل باسمه: **ذ. حسن ضايض، ذ. بوشتى الخزان، ذ. عمرو إديل، ذة. ماجدة صواب و ذ. محمد المولودي** لقبولهم مناقشة هذا العمل وتحملهم عناء قراءته وتصويب هفواته.

شكر وتقدير إلى كل الفاعلين المحليين والمهتمين بالاقتصاد الاجتماعي التضامني وعلى رأسهم الأعضاء والزملاء في "تعاونية الفتح أسروتو لتربية النحل وإنتاج الزيتون" الذين حملنا معا عناء هذا المولود الجديد منذ سنة 2002 حتى إيصاله إلى بر الأمان، وعلى تحملهم معي مسؤولية المكتب الإداري منذ سنة 2011، بصفتي رئيس سابق لهذه التعاونية. وأنوه بجميع أعضاء "مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي" ولرئيسها السابق الصديق ورفيق الدرب بالساحة الجامعة خلال سنوات الإجازة **طارق البراهمي** وكاتبها العام الحالي **عبد اللطيف بوفريش** على مدهما لي كل ما يلزم من وثائق وتقارير حول هذا المشروع التنموي الواعد، وما تقاسمناه من تجربة مشتركة خلال سنة 2012 باعتباري عضو سابق في الجمعية العامة للمجموعة.

كما أتوجه بأسمى عبارات التقدير والامتنان إلى كل الأطر الإدارية بـ "المندوبية الإقليمية لمكتب تنمية التعاون بفاس"، على مساعداتهم الجمة لي خلال فترة التدريب التي امتدت طوال شهر مارس من سنة 2017، بحيث استفدت الشيء الكثير من تجربتهم في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني وذلك من خلال الزيارات الميدانية المتتالية لبعض التعاونيات في إطار "برنامج مرافقة". كما زودوني بالإحصائيات والمعطيات المتعلقة بالقطاع التعاوني على مستوى جهة فاس-مكناس.

كل الشكر والامتنان للأستاذة **حكيمة خالص** مديرة "مجلة التعاون" وإطار بـ "مكتب تنمية التعاون بالرباط"، على مساعداتها لي في الحصول على أعداد المجلة، وعلى حسن استقبالها كلما أردت الاتصال بها ومقابلتها. كما أتوجه بشكري البالغ لأطر وتقني "مكتب تنمية التعاون بالحسيمة"، و"وكالة التنمية الاجتماعية بفاس" وخصوصا الأخ **عبد الحق أبو سالم**، و"قسم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بعمالة تازة".

وأشيد بالمساعدة القيمة التي قدموها لي أطر الإدارية بالمديرية الإقليمية للفلاحة بتازة. فيما يخص المعطيات المتعلقة بالقطاع الفلاحي، وفي مناقشة بعض الأفكار والجوانب المتعلقة بالفلاحة التضامنية وسبل تعزيزها بالمجال القروي، بفضل خبرتهم الطويلة في موضوع الدراسة وذلك خلال التداريب الميدانية التي قمنا بها إلى مجال الدراسة منذ سنة 2011 في إطار "تعاونية الفتح أسروتو لتربية النحل وإنتاج الزيتون".

واستفادت أطروحتي هاته استفادة جلية من بعض الندوات الوطنية والدولية، ومن بينها زيارتي العلمية إلى المملكة العربية السعودية في شهر أبريل من سنة 2018، ومشاركتي في الملتقى الثاني عشر لنظم المعلومات الجغرافية بجامعة الإمام عبد الرحمان بن فيصل- مدينة الدمام. مكنني هذا الملتقى من تبادل الأفكار والخبرات مع باحثين من مختلف القارات في موضوع نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. وفي هذا الصدد أتقدم بأحر تشكراتي إلى أساتذة شعبة الجغرافيا بـ "جامعة أم القرى-مكة"، على حسن استقبالهم لي وتزويدي بمجلات علمية خاصة بالكلية.

كما لا يفوتني التنويه بما بذله مجموعة من الباحثين من بلدنا الثاني الجزائر من تبادل خبراتهم وتجاربهم معي، حيث أتاحوا لي فرصة نشر مجموعة من المقالات بمجلاتهم واصدارتهم الجامعية. وأخص بالذكر الأستاذتين المقتدرتين **مريم تواتي ووافية زاير** بشعبة تسويق

كلية العلوم الاقتصادية جامعة لونيسي علي-البليدة 2. والدكتور **صالح دباش** المتخصص في علوم الاقتصاد جامعة فرحات عباس-سطيف1.

وما كان لهذا العمل أن ينجز بهذا الشكل لولا المساعدة القيمة والتشجيعات المتواصلة لمجموعة من الأصدقاء، الذي يضيق المجال عن ذكرهم جميعا، وأخص منهم الأستاذ **يوسف اقسيم** المتخصص في اللسانيات بمختبر الأبحاث المصطلحية والدراسات النصية على مجهوداته المبذولة لمراجعة البحث وتصويب هفواته اللغوية. والأستاذ **عادل أقلوش** على مرافقته لي طيلة سنوات البحث التي تكللت بتأسيس "المركز المغربي للجيوماتيك" سنة 2016 بمدينة الرباط. كما أطري على الصديقين **مصطفى الزاوي** و**محسن العديد** على النقاشات العلمية والأعمال المشتركة التي جمعتنا خلال هذا المسار العلمي. وفي جانب آخر، أتوجه بالشكر لبعض الأساتذة بشعبة اللغة الإنجليزية على تحملهم عناء قراءة مجموعة من المقالات باللغة الإنجليزية وترجمتها إلى اللغة العربية ميسرين لي سبل الاستفادة منها.

أثني على مسك الختام أم **دينا محجوب** زوجتي ورفيقة دربي **عائشة أكنزة**، التي حملت معي هموم البحث وصارت معي في درب العلم وتحصيله، وكانت لي الدعم والسند الذي لا يكل ولا يمل من سماع مضمون فقرة أكتبها أو فكرة أسجلها، هذا فضلا عن توليها تدبير شؤون البيت، عندما انشغلت بالبحث وخرجاته الميدانية.

وأخيرا، أتوجه بجزيل الشكر من كان عونا في إتمام هذا البحث من قريب أو بعيد ولم تتسع الفقرات لذكره، سواء بمعلومات أو بيانات أو نصيحة، وأخص منهم الزملاء الذين ساهموا في عدة مشورات وتقديم التعليقات البناءة. كما أتوجه بالشكر والعرفان لما تلقيته من تلك الأم العملاقة بأسرتها كاملة "جامعة سيدي محمد بن عبد الله-فاس" التي أروتني من منهل علمها وكرم ضيافتها.

عزيز محجوب

فاس، 07 مارس 2020

مختصرات

- ت.م.ر.ش: تلال مقدمة الريف الشرقي؛
- م.ن.إ: مجموعة ذات النفع الاقتصادي؛
- إ.ت: اتحاد تعاونيات؛
- هـ: هكتار؛
- م: ميلادية؛
- ن: نسمة؛
- م: متر؛
- م^2: متر مربع؛
- م^3: متر مكعب؛
- كلم: كيلومتر؛
- كلم^2: كيلومتر مربع؛
- %: في المئة؛
- ص: صفحة؛
- م.و.ت.ب: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- R.G.P.H : Recensement Général de la population et de l'Habitat ;
- P.C.D : Plan Communal de Développement ;
- Op. Cit : Ouvrage précédemment cité ;
- P : la Page ;
- G.I.E : Groupement d'Intérêt Economie;
- ODOC : L'office du développement de la coopération;
- MNT : Modèle Numérique de Terrain;
- DEM : Digital Elevation Model;
- GPS : Global Positioning System;

ملخص الأطروحة

أمام تغير وضع العالم القروي بالمغرب الذي أصبح يواجه الفقر وضعف مردودية العمل التعاوني من جهة، والتحديات التي تفرضها العولمة من جهة أخرى، وأمام تفاقم الهجرة القروية، ظهر في تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة بتشجيع من الدولة أحيانا وبصفة عفوية أحيانا أخرى، العديد من تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني أبرزها التعاونيات. ولقد اهتمت الجهات الوصية على القطاع التعاوني في بداية الأمر على مد يد المساعدة للتنظيمات الناشئة، لإقامة مشاريع تنموية صغيرة ومتوسطة مدرة للدخل وفي نفس الوقت مثمنة للمنتجات الترابية بالمجال.

وهذا ما دفعنا إلى محاولة تطوير إشكالية جديدة تتماشى مع تطور البحث الجغرافي، ومع إشكاليات تحول العالم القروي. المرتبطة أساسا بدور التعاونيات ومدى مساهمتها في التنمية الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة. فالموضوع يعتبر جديرا بالدراسة، نظرا للأهمية التي أصبح يشكلها الاقتصاد الاجتماعي التضامني في المجتمع القروي. وفي هذا السياق، عملنا على تبويب هذا البحث في ثلاثة أقسام رئيسية، كل قسم يضم أربع فصول، وذلك حتى نتمكن من تشخيص الموارد الترابية بالمجال، واستغلال الفرص المتاحة وبالتالي اقتراح مشاريع كفيلة بخلق تنمية ترابية.

لبلوغ مرامي هذا الموضوع اعتمدنا المنهج النسقي، إلا أن في تعاملنا مع المادة العلمية حاولنا المزج ما بين المنظور الاستقرائي-الاستنباطي لتحقيق التكامل المنهجي، مستعينين بمجموعة من الوسائل والتقنيات الحديثة التي ساعدتنا على الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، ومن ثمة استغلال المعطيات لإنجاز أعمال خرائطية تساهم في ابراز ظاهرة القطاع التعاوني.

من بين النتائج الرئيسية التي توصلنا إليها، نوردها كما يلي:

- تشكل المؤهلات الطبيعية، البشرية، الاقتصادية وبعض التجهيزات الأساسية، قيمة إضافية يمكن أن تبنى عليها مشاريع التعاونيات الفلاحية. لذا وجب استغلالها من أجل المساهمة في تثمين المنتجات المجالية، ومحاولة تجاوز الاكراهات إن على الصعيد المحلي أم الصعيد الجهوي؛
- رغم استفادة بعض التعاونيات الفلاحية من الدعم والمواكبة، إلا أن السياسات التنموية المعتمدة لم تعر الاهتمام الكافي للخصوصيات الثقافية والاقتصادية لمجتمع تلال مقدمة الريف الشرقي المستهدف، الشيء الذي يحول دون بلوغ التنمية الترابية المأمولة؛

- تعد الصراعات السياسية والذاتية والقبلية التي تطبع تشكيل التعاونيات، صراعات مصلحية تنبني على ما هو عام ومشترك، وهذا ما يؤثر سلبا على إيجاد حلول آنية ومستقبلية للمشاكل التي يعاني منها الفلاحين؛
- أدى ضعف المقاربة التشاركية بمشاريع التعاونيات إلى الفشل، لذا لم يعد في الوقت الراهن أي هامش لبلورة استراتيجية لتنمية القطاع التعاوني خارج نطاق الديمقراطية والتشاور داخل التعاونيات؛
- تتميز أنشطة التعاونيات بالتجزيئية وغياب التكامل، الأمر الذي يستوجب العودة إلى تنمية المحلي في إطار عمل تشاركي وشمولي، تقوم على الانطلاق من الذات لتنمية المجال بكل مكوناته وعناصره؛
- تفتقد التعاونيات الفلاحية إلى الوسائل الضرورية للعمل مثل: ضعف الموارد المالية وسوء تدبيرها، وغياب الموارد البشرية المؤهلة، وهو ما يؤثر على تنفيذ البرامج المقررة. إن على المدى القريب أم المتوسط؛
- تختص هذه التعاونيات في عدة منتجات (منتجات الزيتون، المنتجات النباتية...)، وهو ما يفرض تعبئتها في إطار أنساق إنتاج محلية بهدف منحها الدور الريادي للانتقال من المحلي إلى العالمي؛

نستنتج من خلال النتائج المتوصل إليها، أن تثمين الموارد الترابية ما زال متعثرا، تواجهه عدة عراقيل مرتبطة بالمقاربات التنموية المعتمدة التي تنبني على تدخلات مجزئة ومتفرقة في الزمان والمكان من جهة، وتفتقد للتنسيق والاندماج والتماسك والانسجام من جهة ثانية. لذا، فكيفما كان التطور الذي يشهده القطاع التعاوني، فإنه لا يستطيع لوحده توفير الشغل وموارد العيش لكل القرويين. كما لا يمكن ضمان استدامة التعاونيات في خدمة التنمية الترابية؛ إذا لم يتم إدراج برامج التنمية في إطار مشروع ترابي واعد، يشرك التنظيمات الإنتاجية ومختلف الفاعليين المعنيين بتنمية المجال الترابي.

Abstract (of the thesis)

In response to the change happening in the rural world situation in Morocco, which has begun to face poverty and a reduction of the production of cooperative work, on the one hand, and challenges imposed by globalization, on the other; and in face of the worsening of the phenomenon of rural emigration, there appeared in the eastern Rif hills near of Taza , a number of solidary, social and economic organization. These were sometimes encouraged by the state and some other times by spontaneous initiatives. The most important of these organizations are cooperatives. At the beginning, the authorities in charge of the associative sector presented assistance to the emerging organizations in order for them to set up small and medium sized profitable projects whose aim is to valorize territorial products in the space.

This is what pushed us to try and develop a new problematic relevant to the development of geographical research as well as to the problematics of the changing rural world which relate essentially to the role of cooperatives and the extent of their contribution in the territorial development of the eastern Rif hills near of Taza. The topic is worth studying given the importance that solidary and social economy now occupies in the rural community.

In this context, we have decided to divide this research into three main parts, each consisting of four chapters. The reason for this is that we want to identify the territorial resources of the space, exploit the available opportunities and, as a result, suggest projects which can create territorial development.

In order to attain the goals of this research, we have relied on an eclectic approach; however, in dealing with the scientific data we tried to synthesize between the denotative and connotative approaches approach to achieve a comprehensive approach. To this end, we made use of modern means and techniques which assisted us in having a comprehensive method of all the aspects of the research, thereby exploiting data to realize topographic work liable to contribute to bring to light the phenomenon of cooperative sector.

Among the main results we have come up with, are the following:

- The natural, human, economic and some of the basic equipment constitutes an added value that can be used to develop agricultural cooperative projects. This is why it is necessary to exploit them in order to contribute in the

valorization of the space products. Not only this, but to overcome the local as regional challenges.

- Although some agricultural cooperatives have received support and continuous assistance, we notice that the currently used development policies did not give enough to the cultural and economic specificities to the targeted community of the eastern Rif hills near of Taza. This prevents the realization of the territorial development we hope for.
- The political, personal and tribal conflicts, which govern the establishment of cooperatives, are in reality conflicts of interest based on what is general and common. This has a negative impact on trying to find current as well as future solutions to the problems from which farmers suffer.
- The weakness to the collaborative approach has led to the failure of cooperative projects. Therefore, there is at present no margin to elaborate a strategy to develop the cooperative sector outside the scope of democracy and consultation within cooperatives.
- Cooperative activities are marked by partitioning and lack of complementarity. This necessitates the return to the development of the local within a framework of a cooperative and comprehensive work based on the self as a starting point to develop the space with all its components and elements.
- The agricultural cooperatives lack the necessary means to work such as shortage of the financial resources and their bad management; the absence of qualified human resources. This has a negative impact on the realization on the projects, for the short term as well as the long one.
- These cooperatives specialize in many products (olive and plant products…). This requires that they should be trained in the use of local production patterns in order to give them the leading role to move from the local to the international.

We conclude from the findings we came up with that the valorization of territorial resources faces many obstacles related to development approaches in use which are based on partial and separate actions, both in time and place, on the one hand; and, on the other hand, it lacks coordination, integration, solidarity and coherence. Therefore, no matter how developed the cooperative sector is it cannot by itself offer jobs and means of living to all country people. Moreover, it cannot be guaranteed that cooperatives will always serve territorial development; unless we schedule development programs in a promising territorial project, which involves production organizations as well as different parties interested in the development of territorial space.

مقدمة

1- السياق العام للبحث

يعود تاريخ ظهور التعاون بين الأفراد إلى النشأة الأولى لتكون المجتمعات البشرية، فلم يكن ممكنا استمرار تطورها بدون التعاون والتآزر، بدا ذلك من خلال تعاون وتعاضد أفراد المجتمع الواحد في إقامة المآوي السكنية وجني المحاصيل الزراعية وفي مناسبات الأفراح والأتراح، حيث كان الناس يندفعون فطريا لتقديم العون والمساعدة للمحتاج ويتوقعون المعاملة بالمثل عند حاجتهم لذلك.

يعتبر المفكر «**روبرت أوين**» رائد الحركة التعاونية في منتصف القرن الثامن عشر وأبوها الروحي، وأحد واضعي أسسها، فقد كان رائد أعمال واقتصاديا وسياسيا وفيلسوفا في الوقت نفسه. امتلك مدرسة كانت هي المسؤولة في الواقع عن قيام النظام التعاوني فيما بعد. وظهرت أولى التعاونية الناجحة عن طريق «**رواد روتشيديل**» في بريطانيا سنة 1843م[1]. وبعد ذلك، بدأت تنتشر التعاونيات في مختلف أنحاء العالم. بحيث جاء التعاون في هذه المرحلة كرد فعل عن المساوئ الناجمة عن تعثر منظومة الاقتصاد الرأسمالي، خاصة بالنسبة لتأثيراتها السلبية على المزارعين والطبقة العاملة. وتسريح أعداد كبيرة من العمال، وانتشار البطالة وتدني مستوى العيش، واستغلال النساء والأطفال بأجور منخفضة.

وفي عام 1995م، أكد "**مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية**"، الذي عقد في "**كوبنهاجن**"، على أهمية التعاونيات وعلى وجه الخصوص تلك التي تركز على العنصر البشري في التنمية. وتعهد باستغلال وتطوير إمكانيات التعاونيات وإسهاماتها على نحو تام من أجل القضاء على الفقر وتوليد فرص عمل منتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي. وفي عام 2002م أقر "**مؤتمر العمل الدولي**" التوصية رقم 193 التي تحث على تعزيز التعاونيات؛ باعتبارها أحد أعمدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والوطنية [2]. وقد أعلنت الأمم المتحدة عام 2012م سنة دولية للتعاونيات [3]. وهذا يشكل اعترافا

1 - See J. Berry and M. Roberts (1984): "Co-op Management and Employment". E. Spanner, Brotherly Tomorrow (1984); G. Melnyk, The Search for Community (1985). P 65.

2 – جيهان أبو زيد (2012): "تجارب دولية في التعاونيات ". سلسلة الدراسات الاجتماعية العدد 73 "التعاونيات الخليجية: تاريخ ومستقبل". المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى شتنبر 2012. ص 113.

3 – قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الرابعة والستون، البند 61 (ب) من جدول الأعمال. 18 شتنبر 2009.

ضمنيا للدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للملايين من سكان المعمور، وخاصة في ظل تحديات العولمة.

وفي إطار اقتصاد السوق وسياسة الانفتاح، عملت العولمة على تسخير مجموعة من الآليات لتدبير شؤون الاقتصاد العالمي. إلا أن هذه الآليات اتجهت إلى فرض ذاتها حتى داخل الدول ذات الاقتصاديات المتوسطة والضعيفة باعتماد مفهوم التنافسية؛ الذي أضحى الترويج له واقعا مسلما به منذ سقوط جدار برلين، وإدخال إصلاحات جذرية على النظام الاشتراكي (البريستوريكا)، فيما أدى إلى ظهور بوادر نظام عالمي جديد منذ 1989م. وهنا نشير إلى بعض الجهود المحمودة التي بدأت تعمل على التقليل من حدة الهيمنة والاحتكار في محاولة لتهذيب الليبيرالية المتوحشة عبر خلق نمط اقتصادي وسطي يزاوج ما بين الفهم الاشتراكي والفهم الرأسمالي لنمط الإنتاج، المتمثل في الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

يقوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني على نظرة مغايرة للتنمية المعتادة، وتتجلى قيمته العلمية والعملية في كونه يعتبر عاملا أساسيا للنمو الاقتصادي، وله ميزة اجتماعية، يحظى بالعمل المتضامن، ويسعى إلى تحقيق مجتمع فاضل ومتماسك، وذلك من خلال خلق إطار اقتصادي واجتماعي أكثر مساواة وانصافا من حيث توزيع فرص العمل والثروة وبالتالي إرساء نسيج اجتماعي مرتكز على مبادئ التضامن والتآزر والتعاضد والتماسك والتشارك.

تمثل الأرياف المغربية أو ما يطلق عليه في الكثير من الخطابات السياسية العالم القروي مجالا لتدخل مختلف الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي التضامني. ويرتبط هذا التوجه بهيمنة القطاع الفلاحي على باقي الأنشطة المرتبطة بالتعاونيات من جهة، وبالتطور الحاصل في القطاع التعاوني الذي انتقل من الأشكال التضامنية التقليدية (الوزيعة، التويزة والنوبة...)، إلى الأشكال القانونية الجديدة (التعاونية) من جهة أخرى. هذه الأشكال، تبرهن على أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني يرتكز على قيم جوهرية تتمثل في العمل التشاركي والتضامني، التي ترمي إلى تثمين الموارد في الحيز الترابي المعني. وقد ساهم التفاعل الإيجابي لهذه التنظيمات مع محيطها السوسيو اقتصادي والمجالي، -باعتمادها للمقاربة التشاركية- إلى صعودها وانتشارها عبر أرجاء البلاد، حيث أبانت عن مدى فاعليتها الاجتماعية والاقتصادية في بعض المجالات؛ كقرية آيت بوكماز بقلب جبال الأطلس الكبير التي تشكل نموذجا للسياحة التضامنية الجبلية، وقطاع الفخار بمدينة فاس، ثم النقش على الخشب بمدينة الصويرة...، النماذج التي باتت تشكل أحد بواعث أنساق الإنتاج المحلية.

نهج المغرب سياسة واضحة وفعالة في تثمين المنتجات المجالية باعتبارها مقوما اقتصاديا وثقافيا تعكس معرفة ومهارات الأسلاف في الإنتاج وفي تسيير الموارد الترابية. وقد وجه بوصلة سياسته نحو الاهتمام بالتعاونيات، وكرس لذلك هياكل مؤسساتية (المديرية الإقليمية للفلاحة، مكتب تنمية التعاون، وكالة التنمية الاجتماعية...)، وبرامج عملية (مخطط المغرب الأخضر، برنامج الأشجار المثمرة...)، إضافة إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تهدف إلى محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية، والنهوض بالأوضاع المادية للساكنة المحلية عبر برامج التشغيل الذاتي من داخل هذه التنظيمات.

في هذا السياق، حظيت دراسة المنتجات المجالية في السنوات الأخيرة باهتمام بالغ، مما أكسبها سمعة وشهرة عالمية، وداع صيتها بين الجميع من مسؤولين وسياسيين وخبراء أكاديميين ومستهلكين. ويرجع ذلك إلى أهمية هذه المنتجات من حيث نوعيتها وجودتها وقيمتها الغذائية العالية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ودورها في تنمية الاقتصادات المحلية. تماشيا مع التوجه العالمي الحالي المتمحور على السلامة الصحية، فإنه يعتبر المنتجات المحلية في مرتبة المنتجات الغذائية السليمة والمطلوبة بقوة. هذه العوامل دفعت المغرب إلى حمايتها قانونيا وإحداث شهادات وعلامات تجارية خاصة بها، مما حفز على تأسيس مجموعة من التعاونيات الفلاحية التي تندرج ضمن مكونات الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

وعلى غرار باقي مناطق التراب الوطني، تتوفر تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة بالنظر إلى موقعها الجغرافي وخصائصها الطبيعية والبشرية على تشكيلة واسعة من المنتجات المحلية المعترف بها وطنيا، والواعدة بإمكاناتها الهائلة في تنمية القطاع الفلاحي والقروي المحلي. تشكل هذه المؤهلات فرصا لخلق تعاونيات فلاحية عديدة؛ سواء فيما يخص تربية المواشي وإنتاج اللحوم الحمراء، وتوفير الكلأ على مدار السنة، أو تربية النحل لإنتاج العسل الذي تشتهر به المنطقة منذ مدة.

لقد ساهمت المحفزات والدعم المقدم من الدولة إلى ساكنة مجال الدراسة في تأسيس عدد من التعاونيات على فترات زمنية مختلفة. التي ما فتئت تعمل على تثمين المنتجات المجالية والرفع من إنتاجياتها وتسويقها جهويا ووطنيا ودوليا بالشكل الذي يضمن تنمية شاملة وإقلاعا اقتصاديا محليا. من شأن هذا النظام التعاوني بمجال الدراسة أن يحل العديد من المشاكل بالقطاع الفلاحي مثل: الاستفادة من القروض، الارتقاء من قروض معيشية إلى قروض استثمارية، وتطبيق نظام التناوب على الأرض، وشراء الآلات الفلاحية واستعمال البذور والأسمدة المختارة.

مع اشتداد المنافسة الدولية والوطنية، أصبح من الضروري الدفع بالمجتمع المحلي بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة إلى ابتكار وخلق مشاريع ترابية بغية تحسين القدرة التنافسية لتنظيمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني. ويشكل اعتماد الأنساق الإنتاجية المحلية أحد المكونات الأساسية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي التضامني المحلي. ولهذا، سنعمل على توثيق هذا المكون ورصد تطوراته، سواء حسب القطاعات أو حسب نوع الأنشطة.

كما نرمي من خلال هذا البحث تسليط الضوء على التحولات التي تشهدها المنتجات المجالية بفضل مخطط المغرب الأخضر الذي يجسد استراتيجية جديدة للبلاد بتأكيده على مركزية الفلاحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فلقد أولى اهتماما كبيرا لمنتوج الزيتون وسخر إمكانيات مهمة لتنميته وتثمينه وتطوير سلسة إنتاجه عبر برنامج تحدي الألفية، عبر تنويع تقنيات الإنتاج والتثمين والتسويق من خلال التركيز على العنصر البشري والتنظيمات المهنية، وتوسيع المساحات الزراعية للرفع من كميات الإنتاج والحرص على الالتزام بأصالة المنتوج.

للتعرف أكثر على واقع حال منتوج الزيتون كمورد ترابي مهم، ضمن أنساق الإنتاج المحلية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، سنتطرق إلى حالة التعاونيات التي تهتم بتثمين سلسلة إنتاج الزيتون. وهنا لا بد من استحضار تجربة "مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي" بالجماعتين الترابيتين «بني فراسن» و«أولاد زباير». تتكون هذه المجموعة من ثماني تعاونيات فلاحية تهدف إلى تثمين الزيتون، وهو ما سنحاول الوقوف عليه في أحد جوانب هذه الأطروحة من خلال ظروف نشأة المجموعة، ومراحل تطورها ومدى قدرتها على التخفيف من الفقر والهشاشة والعمل على تثبيت الساكنة بمجالاتها الأصلية.

2- الموقع الجغرافي لمجال الدراسة

تقع تلال مقدمة الريف الشرقي بتازة في جهة فاس مكناس، ينتمي إداريا إلى إقليم تازة. تحده شمالا جبال الريف، وغربا إقليم تاونات، وجنوبا حوض إناون الذي يفصله عن الأطلس المتوسط الشمالي، ثم شرقا إقليم جرسيف.

خريطة رقم 01: الموقع الإداري لمجال الدراسة ضمن التراب الوطني

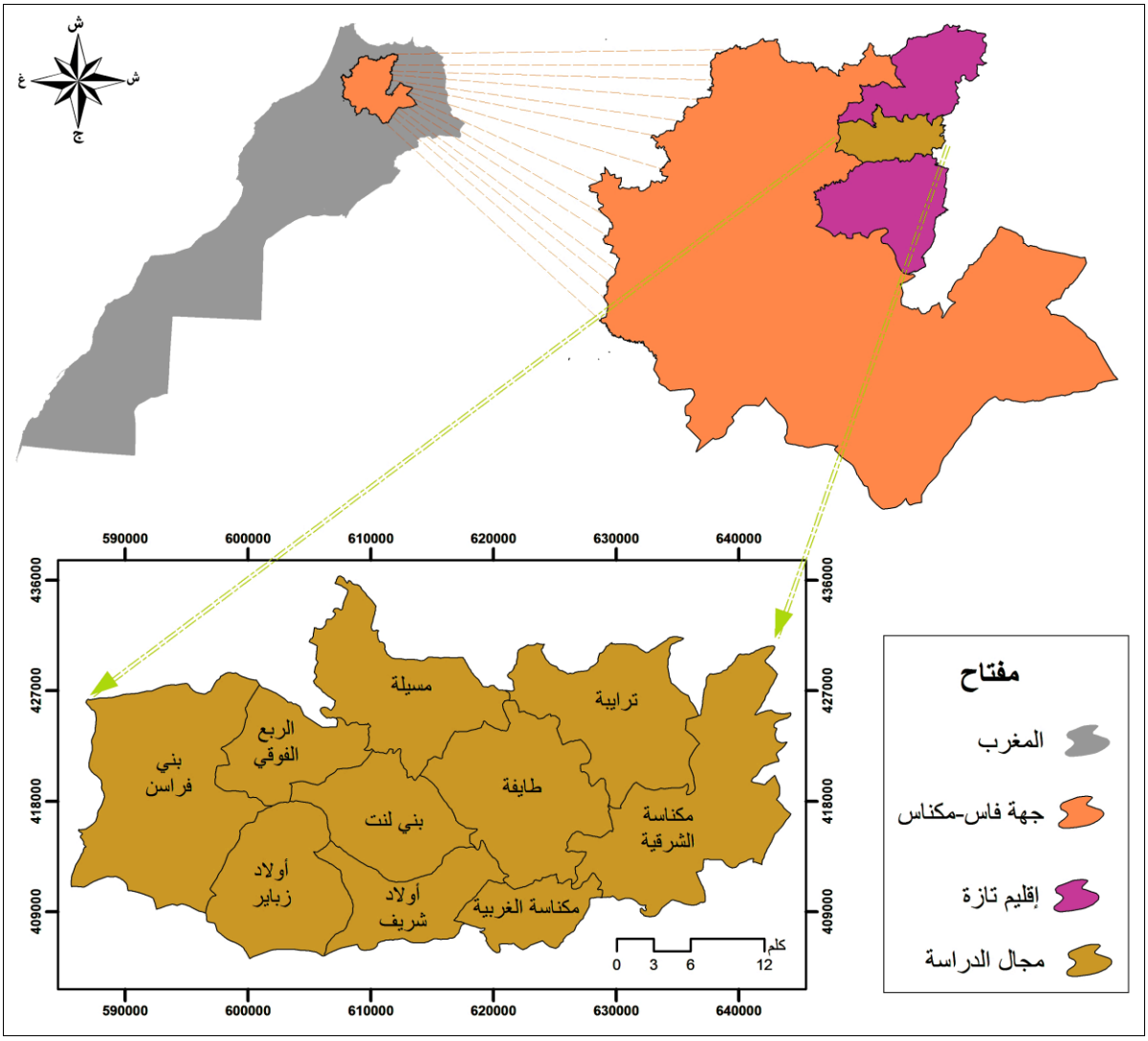

المصدر: خريطة التقسيم الإداري للمملكة المغربية، سنة 2015

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

تشكل تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة وحدة جغرافية متجانسة، وتتكون من الجماعات الترابية التالية: «مكناسة الشرقية ومكناسة الغربية وترايبة وطايفة ومسيلة وبني لنت وأولاد شريف والربع الفوقي وأولاد زباير وبني فراسن» المكون الأساسي لمجال الدراسة. وقد تم اختيار الجماعتين الترابيتين الأخيرتين للوقوف على تجارب حية لبعض التعاونيات الفلاحية وتشكيلها لمجموعة ذات نفع اقتصادي.

3- الإشكالية والفرضيات

3-1 الإشكالية

أصبح القطاع التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة في ظل عالم متحول تشوبه عدة أزمات متناسلة (الأزمة الاقتصادية العالمية، فيروس كرونا، الكوارث الطبيعية، التحولات المناخية...)، مطالبا بتنظيم اقتصادياته وتحديث امكانياته وتحصين تكتلاته؛ فالأزمات الاقتصادية المتتالية التي يعرفها العالم تجبر تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني وخاصة التعاونيات الفلاحية منها إلى تبني استراتيجية واضحة، من خلال تحيين معرفتها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية، والبحث عن إمكانية تعزيز قدراتها الفلاحية، حتى ترقى إلى تحقيق الدور المنوط بها في تفعيل مشاريع ترابية تحد من الفقر والهشاشة الاجتماعية بالوسط القروي وتوفر الأمن الغذائي.

تتفاعل في إطار هذه التنظيمات عناصر مترابطة ومتكاملة فيما بينها وعلى مستويات متعددة. من قبيل؛ دور الفلاحين والتعاونيات والمجموعات ذات النفع الاقتصادي. وهذا يقتضي التفصيل في كل عنصر على حدة، وتصنيفه في فئات حسب دور كل عنصر لاستخلاص قيمته المضافة وتحديد مكامن الخلل داخل سلسلة الإنتاج بشكل مركز. فهل يمكن اعتبار التعاونيات وسيلة فعالة لخلق مشاريع ترابية؟ وإلى أي حد تساهم في تثمين المنتجات المجالية وفي تنظيم سلاسل الإنتاج وتسويقها؟

لفهم الإشكالية بشكل أعمق وفرز متغيراتها والعناصر الفاعلة في عملية التثمين، يمكن أن نطرح التساؤلات التالية:

1. ما هي إمكانيات ومؤهلات القطاع التعاوني بمجال الدراسة؟ وما هي الاكراهات والتحديات التي تواجهه؟
2. لماذا تم إنشاء هذه التعاونيات الفلاحية بكثرة دون غيرها؟ وأين تتموقع جغرافيا؟
3. هل هناك تجديد في الأهداف والمقاربات التنموية عند التعاونيات؟ أم أنها تنظيمات غارقة في التقليد والنمطية إلى درجة التشابه في الأهداف والغايات والوسائل؟

4. كيف يمكن للتعاونيات الفلاحية أن تخوض معركة المنافسة مع الوحدات الاقتصادية الكبرى، في حين أن أغلب منتجي القطاع الفلاحي ما يزال أغلبهم محرومون من المعرفة التي تؤهلهم ولوج الألفية الثالثة من بابها الواسع؟

5. ما هي الاستراتيجيات المعتمدة في بناء قطاع تعاوني يعتمد على الذات ويعمل على تثمين فعال للمنتجات المجالية داخل أنساق الإنتاج المحلية؟

3-2 الفرضيات

إن الفحص والفهم العميقين للإشكالية المطروحة، يقودنا إلى تقديم أجوبة مسبقة تعبد الطريق وتحدد الخطوط العريضة للبحث من خلال الفرضيات التالية:

- يتوفر مجال الدراسة على موارد ترابية متنوعة، يمكن في حالة تثمينها بشكل معقلن أن تسهم في بناء مشاريع ترابية متكاملة قادرة على رفع الأداء الاقتصادي المحلي والجهوي؛
- يقوم التثمين على الرفع من قيمة المنتجات المجالية، وتعتبر التنظيمات المهنية آلية ناجعة لهيكلة وتنظيم سلاسل الإنتاج المحلية وبوابة للانفتاح على السوق الوطنية والدولية؛
- تعاني التعاونيات الفلاحية بمجال الدراسة من إكراهات عدة منها، هزالة الرأسمال المعبأ، ضعف الوسائل اللوجستيكية، صعوبة ولوج الاسواق، قلة الإبداع والابتكار، تواضع الخبرات والمعارف التقنية والقانونية، ضعف التدبير والتسيير...، وهي كوابح ما برحت تعرقل عملية بناء اقتصاد اجتماعي تضامني قائم بذاته؛
- تشكل الأنشطة الإنتاجية للتعاونيات الفلاحية التي تندرج ضمن مكونات الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموذجا اقتصاديا جديدا وبديلا تنمويا واعدا بالمجال القروي، يمكن أن يقدر على رفع التحدي إذا تم تزويده بالإمكانيات والوسائل اللازمة والداعمة لخوض تجربة المنافسة الوطنية والدولية.

4- أسباب اختيار موضوع البحث

يعود اختيارنا لموضوع "التعاونيات الفلاحية والتنمية الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي -تازة" لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

❖ **الأسباب الذاتية:**

ترتبط بعاملين أساسيين هما: **الأول**، يتجلى في انخراطنا في العمل التعاوني على المستوى المحلي بـ "تعاونية الفتح أسروتو لتربية النحل وإنتاج الزيتون" و"مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي"، مما سمح لنا الكشف عن بعض التجاوزات الإدارية، وبشكل خاص ضعف التدبير والتسيير في غياب الحكامة الجيدة ورؤية واضحة للأهداف المبرمجة. وقد شكلت هذه المحفزات دعوة لمعالجة الظاهرة عن قرب وإبراز التناقضات والمسببات التي تقف حجر عثرة أمام التثمين الفعال لمنتجات التعاونيات. **والثاني**، هو حضورنا في العديد من المهرجانات والمعارض الوطنية (المعرض الدولي للفلاحة بمكناس سنة 2014) والمعارض المحلية (المهرجان الوطني للزيتون بتازة سنة 2015...)، والتي ارتبطت في مجملها بالتحسيس بضرورة خلق التعاونيات لتثمين الموارد الترابية.

❖ **الأسباب الموضوعية**

تعرف الأرياف المغربية دينامية ملحوظة. وتهم هذه الدينامية التنظيمات السوسيو-اقتصادية بالدرجة الأولى، والتي تستدعي تفعيل مخططات التنمية الترابية وتوظيف المؤهلات المحلية واشراك السكان من خلال العمل التشاركي في إطار التعاونيات الفلاحية كوحدات إنتاجية والتي يمكن أن تساهم في التنمية الترابية.

5- أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة تقييم القطاع التعاوني لتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، وإبراز مدى مساهمته في تثمين الموارد الترابية، كما نهدف إلى وضع تصور لتطويره وجعله قاطرة للتنمية الترابية المنشودة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ما يلي:

- تشخيص واقع حال الحركة التعاونية وأهدافها ونشاطها وتطورها؛
- مقارنة أداء الحركة التعاونية على مستوى الجماعات الترابية بمجال الدراسة؛
- الاستفادة من تجارب بعض التعاونيات لاستخلاص دروس تدعم تطور القطاع التعاوني؛
- دراسة مستويات تثمين الموارد الترابية وإبراز مكامن الضعف في عمليات التأهيل والتسويق؛
- تحليل بنية نسق الإنتاج المحلي كبديل تنموي قادر على رفع الأداء التنافسي للحيز الترابي؛

- تحسيس الجهات المعنية بالدور الهام الذي تضطلع به التعاونيات بالمجال القروي لا سيما على مستوى معالجة المشاكل التي تستأثر اهتمام المنطقة مثل البطالة، الفقر والتهميش الاجتماعي؛
- اقتراح مقاربات بديلة لإصلاح قطاع التعاونيات بمجال الدراسة، حتى يستعيد دوره كمساهم في الإنتاج والتوظيف وكقاطرة لتنمية الاقتصاد المحلي.

6- منهجية البحث

حاولنا في هذه الدراسة قدر المستطاع توظيف المنهج النسقي الذي يناسب الدراسات ذات الطبيعة المتشعبة، ويسمح بدراسة كافة المتغيرات الكلية والجزئية، الخاصة والعامة التي تؤثر في الظاهرة وفي تطورها. ويتم ذلك بشكل تفاعلي مما يزيد من إمكانية تعميم النتائج ويتيح في الوقت ذاته تتبع وبحث أثر الآليات المتحكمة في الظاهرة التي ينظر إليها على أنها منظومة. وهذه المنظومة تتكون من أجزاء متماسكة تربطها علاقات. فبينما يدعو المنهج التحليلي إلى تقسيم وتفكيك هذه الأجزاء، يحرص المنهج النسقي على ملاحظة علاقاتها في إطار تطور وتفاعل مختلف مكوناتها.

إن اعتماد المنهج النسقي في موضوعنا يطرح عدة صعوبات بسبب تعقد وتشابك الظاهرة المدروسة اقتصاديا واجتماعيا ومجاليا، مما يحتم الاستعانة بمناهج أخرى تمكن من الإحاطة الشاملة بالميكانيزمات المفسرة للقطاع التعاوني. وبما أن التعاونيات الفلاحية تتطور في الزمان، فقد اعتمدنا المنهج التاريخي لتتبع تطوراته ونزوعاته من جهة، ثم آثرنا توظيف كل من المنهج الاستنباطي الذي يجسد عملية الانتقال من العام إلى الخاص، والمنهج الاستقرائي الذي يبدأ من لأشياء الخاصة لاستنتاج ما هو عام من جهة أخرى.

وللوصول إلى نتائج دقيقة، استعنا **بالمنهج الكمي** لننتقل من مرحلة الوصف إلى مرحلة التحليل الدقيق، وذلك باستعمال أساليب التحليل الكمي والتي أتاحها لنا برنامج SPSS، والذي حاولنا ترجمة بعض نتائجه في خرائط ورسوم بيانية.

وعلى العموم، فقد آثرنا تتبع الخطوات الأساسية من خلال ما يلي:

6-1- العمل البيبليوغرافي

شملت هذه الخطوة جمع المعلومات النظرية التي سنقف عليها في البحث، المتمثلة في مختلف الكتابات حول الموضوع والمجال من قبيل الأطروحات الجامعية والكتب والدوريات والأبحاث والدراسات، إضافة إلى المقالات في المجلات والجرائد، ثم المكتبة الالكترونية، وذلك في مختلف التخصصات العلمية (الجغرافيا، التاريخ، علم الاجتماع، الاقتصاد، القانون...).

6-2- العمل الوثائقي

وهمت مختلف الدراسات والتقارير الرسمية والإحصاءات التي تنتجها المصالح الإدارية بإقليم تازة وغيرها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: "مكتب تنمية التعاون بالحسيمة"، "وكالة التنمية الاجتماعية بفاس"، و"المندوبية الإقليمية لمكتب تنمية التعاون بفاس" التي استفدنا منها خلاله فترة تدريبية لمدة شهر مارس كاملا سنة 2017. و"مكتب تنمية التعاون بالرباط" و"قسم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بعمالة تازة".

6-3- العمل الميداني

تعتبر هذه المرحلة أساس أي بحث جغرافي والوسيلة الأنجع لبلوغ الحقائق. وذلك باستعمال تقنيات متعددة، منها:

الملاحظة: تابعنا من خلالها تطور القطاع التعاوني بالمجال المدروس ورصد مختلف التحولات والتفاعلات بين التعاونيات. لكن ذلك حتم علينا شروطا معينة للقيام بالعمل العلمي المطلوب، وهو الاحتكاك المباشر بالواقع كفرد من أفراد المجتمع من جهة، والاحتكاك غير المباشر عن طريق البحث الميداني واستعمال الوثائق من جهة أخرى.

المقابلة الشفهية: اعتمدنا على تقنية المقابلة باعتبارها أداة من أدوات البحث العلمي. ولقد قمنا بتوظيفها لاستخراج المعطيات التي لم نتمكن من الحصول عليها من خلال الاستمارة، وهي مقابلات موجهة لخمس فلاحين من الجماعة الترابية «أولاد زباير»، و5 رؤساء للتعاونيات (اثنان منهم بـ «الربع الفوقي» وثلاثة بـ «بني فراسن»)، إضافة إلى مقابلة مع مديرة مركز الاستشارة الفلاحية بـ «واد أمليل»

وموظف إداري بمركز الاستشارة الفلاحية بـ «مسيلة»، ثم مقابلة مع رئيس مصلحة «قسم العمل الاجتماعي بعمالة تازة».

الجرد الميداني: قمنا بجرد مختلف التعاونيات الفلاحية بمجال الدراسة مع تحديد مميزاتها، وحدود تدخلات الجهات المعنية فيها. ولإغناء موضوع الدراسة اعتمدنا على عينة غير عشوائية، عبر استجواب 300 فلاح من ساكنة تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة عبر الطرق التالية:

1- الحصصية: تمت عن طريق تقسيم المجتمع الإحصائي إلى ثلاث فئات، بحيث عملنا على تعبئة 100 استمارة من أعضاء التعاونيات المنخرطة في المجموعة ذات النفع الاقتصادي واتحاد التعاونيات، و100 استمارة من أعضاء التعاونيات التي تشتغل خارج هذه التكتلات، بالإضافة إلى 100 استمارة وجهت إلى فئة الفلاحين غير المنخرطين بالقطاع التعاوني.

2- القصدية: اخترنا منخرطين بالقطاع أدرى بتعاونياتهم (أعضاء مكاتب مسيرة، أعضاء اللجان...) لتحقيق أهداف الدراسة.

3- الصدفة: استجوبنا 10 فلاحين غير منخرطين بالقطاع التعاوني في كل جماعة ترابية قابلناهم صدفة.

وأدرجنا في الاستمارة أربعة أجزاء أساسية، الأول: يتعلق بالتعريف بالمستجوب والتعاونية. والثاني: يتعلق بتثمين الموارد الترابية، والثالث يحاول ملامسة تمثلات السكان للعمل التعاوني، والرابع: يتعرف على مدى فعالية هذه التنظيمات في تثمين الموارد الترابية المحلية.

6-4- العمل البياني والخرائطي

يعد العمل الخرائطي والبياني وسيلة فعالة في الدراسة الجغرافية باعتباره يقدم وثائق أساسية في عملية الاستقراء والاستنتاج، وهو يشمل الجداول والخرائط والأشكال والمبيانات. وقد اعتمدنا صنفان من البيانات تتضمن إحصاءات وأرقام خامة مستقاة من مصادر إدارية وإحصاءات ميدانية.

بعد الانتهاء من ملء الاستمارات، قمنا بتحويلها إلى معطيات إحصائية وجداول ورسوم بيانية وخرائط موضوعاتية متعددة، وسخرنا في فهم تطور ظاهرة القطاع التعاوني والتغيرات التي تطرأ عليه البرامج التالية « IBM SPSS Statistics 20 » و « Microsoft Office 2016 ». وتجدر الإشارة هنا إلى أن

الصور المتعلقة بالبحث ثم التقاطها عبر فترات مختلفة منذ شهر مارس 2017 إلى غاية شهر ماي 2019. ولرسم الخطاطات الضرورية اعتمدنا على برنامج « Free Mind ».

وفي العمل الكرطوغرافي، اعتمدنا على برامج نظم المعلومات الجغرافية؛ منها « ArcGIS » و« MAP INFO » و « Erdas Imagine» و « Global Mapper 20 »، وعلى تقنية الاستشعار عن بعد عبر صور القمر الاصطناعي «Landsat »، وعالجناها عبر برنامجي « ERDAS Imagine » و« ArcGIS ». ولإنجاز الخرائط اعتمدنا على الخرائط الطبوغرافية لتازة بمقياس 1:50.000 والصور الجوية لـ « GOOGLE EARTH Pro »، « TerraIncognita » و « ArcGIS Earth » لسنة 2019.

7- أقسام البحث

لتحقيق أهداف البحث، كانت البداية مع فصل تمهيدي شمل قراءة في بعض الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا من جهة ومجال الدراسة من جهة ثانية، وكذلك بعض الدراسات المنهجية التي أنارت لنا الطريق، ليأتي تقسيمنا للبحث إلى ثلاث أقسام أساسية:

- **القسم الأول**

يحدد هذا القسم الإطار النظري للبحث ويتكون من أربع فصول، تناولنا فيه مدخلا مقتضبا عن مفهوم وتاريخ نشأة الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وابراز التعاونيات المغربية في هذا السياق وتوزيعها المجالي، وكذا التحولات التي طرأت عليها. بالإضافة إلى القيام بوصف الوضعية الراهنة للموارد الترابية المتاحة بالمجال انطلاقا من دراسة ميدانية. واخترنا لهذا الباب عنوان **"الاقتصاد الاجتماعي التضامني والموارد الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة "**.

- **القسم الثاني**

تناولنا فيه تشخيصا لواقع حال التعاونيات الفلاحية بشكل مفصل والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المنوطة بها، كما تم فيه دراسة التوزيع الجغرافي لكل هذه التنظيمات وتمركزها من خلال وسائل الإيضاح (خرائط، مبيانات...)، وأيضا دراسة بعض الحالات من التعاونيات الناجحة والأخريات التي لم يكتب لهن النجاح لتوضيح مكامن الخلل والضعف في القطاع التعاوني، وذلك تحت عنوان **"واقع حال التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة "**.

- **القسم الثالث**

مع الحديث عن أهم المشاكل التي تعتري القطاع التعاوني جاء هذا القسم تحت عنوان **"القطاع التعاوني بين إكراهات الواقع ورهانات تثمين المنتجات المجالية"**، حاولنا فيه تحليل مختلف الاستراتيجيات لتثمين الموارد الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة في إطار العمل التشاركي المنظم تحت لواء التعاونيات، مع القيام بتركيب مركز للمعطيات المستخلصة من المحاور السابقة، بالإضافة إلى اقتراح حلول وبدائل في إطار مشاريع ترابية مندمجة.

فصل تمهيدي: حصيلة الدراسات السابقة

مقدمة الفصل التمهيدي

تتحدد الدراسات السابقة في مجموعة من الأبحاث التي تناولت الموضوع الذي نقوم بدراسته، وتلعب دورا كبيرا في إعطائنا فكرة عامة عن الموضوع والمجال، وعن مراحل تطوره بشكل خاص. وتلعب دورا كبيرا وهاما في إغناء البحث العلمي، وتجعل مصادره متنوعة ومتعددة بشكل عام. ولهذا قررنا تخصيص فصل تمهيدي للحديث عما اطلعنا عليه، وكيف استفدنا منه في بحثنا العلمي.

تتعدد وتتنوع شروط اختيار الدراسات السابقة، ومن أبرز هذه الشروط التي استمددنا منها المصادر الأولية الأصلية، وتجنبنا المصادر الثانوية. وأخذنا منها الدراسات التي تتعلق ببحثنا العلمي من المجلات العلمية المحكمة، والمصادر العلمية الموثوقة (كتب، أطروحات جامعية، مقالات علمية، أبحاث ودراسات...). تأكدنا قدر المستطاع من صحة المعلومات الموجودة فيها، وبأن هذه المعلومات أثبتت صحتها. مع اللجوء للاختصار قدر الإمكان، والاكتفاء بذكر الأفكار الرئيسية فقط لا غير. والارتكاز على مضمونها.

المحور الأول: أهمية الدراسات السابقة ومراحل الاطلاع عليها

إن أي جرد بسيط لما ألف حول موضوع الاقتصاد الاجتماعي التضامني والتنمية الترابية بالمغرب. بشكل عام، والتعاونيات الفلاحية وتثمين المنتجات المجالية بشكل خاص، نجد كما هائلا من الدراسات والمعطيات الاحصائية؛ تبرز بوضوح مدى غزارة البحوث العلمية في هذا الميدان.

1- أهمية الدراسات السابقة

تتجلى أهمية تقدمنا بحصيلة الدراسات السابقة المتصلة بالموضوع الذي نبحث فيه، من خلال ما تمكنا من الاطلاع عليه لوضع بحثنا في سياق البحوث الجارية. وعبر هذه الوسيلة نقترح القيمة المضافة التي سنأتي بها، وكذا أهمية نتائج بحثنا النظري والتطبيقي. فعلى حد تعبير الأستاذ بوشتى الخزان "تعد حصيلة رصيد فكري ما، القالب العام الذي يحدد ويوجه البحث، كما يساعد الاطلاع على الإنتاج الفكري وفحص مركباته الداخلية، والاشكالات والطروحات والمقاربات التي نهجها"[1].

إن الهدف من وراء هذه الحصيلة ليس تحليل الظاهرة الكمية للرسائل والأطروحات والمقالات والكتب والدراسات التي تناولت موضوع أو مجال الدراسة، بقدر ما هو عرض لبعض الاستنتاجات التي أوحتها مختلف المقاربات ومشاربي كاتبي هذه الأعمال.

تعد الدراسات السابقة ذات أهمية كبيرة لنا، جعلتنا نكمل المشوار الذي بدأ به الباحثون السابقون. ومساعدتنا على تجنب بعض الهفوات التي وقع فيها الآخرون. وإجابتنا عن جزء من الأسئلة التي تدور في مخيلتنا، وبالتالي وفرت الوقت والجهد علينا. وساعدتنا على معرفة الفائدة التي ستقدمها دراستنا للمجتمع. وتجنب دراسة الأشياء المستهلكة والتي تمت مقاربتها، مع إضفاء لمسة الإبداع على العمل الذي نقوم بها، وذلك من خلال التطرق لموضوع جديد غير مدروسة على مستوى تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.

1 – بوشتى الخزان (1999–2000): "الانعاش العقاري العمومي بالمغرب: حالتي المؤسستين الجهويتين للتجهيز والبناء بمدينتي فاس ومكناس". رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في شعبة الجغرافيا. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز –فاس. ص 7.

من خلال الدراسات السابقة اكتسبنا خبرات كثيرة في مجال بحثنا، واستفدنا من الأسئلة التي وضعها الباحثون السابقون، مما جعلنا نضع أسئلة محكمة ومميزة. كما أعطتنا فكرة عامة عن موضوع الدراسة الذي نقوم به، وتكونت لدينا خلفية كبيرة عن الموضوع الذي نبحث فيه. استفدنا من الاطلاع على نتائجها التي تعزز بحثنا، وعبر تركيزها على أفكار رئيسية أنارت طريقنا لفهم إشكالية البحث، أو المنهجية المعتمدة باعتبارها خارطة طريق سهلت علينا معالجة إشكالية متقاربة. أوضحت لنا هذه الدراسات؛ الجديد الذي سنأتي به في بحثنا لوضعه في سياق البحوث الوطنية والدولية، كما سنتمكن من اختيار جانب لم يعالج فيها، واستكمال بحثنا من حيث انتهت، ومعالجة دقيقة بمنهجية جديدة وتقنيات تتعلق بنظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد لم تكن متوفرة سابقا.

2- مراحل الانجاز والاطلاع على الدراسات السابقة

للاطلاع على الدراسات السابقة، اتبعنا مجموعة من المراحل؛ كانت البداية عبر جرد للمصادر والمراجع حول إشكالية البحث انطلاقا من كلمات مفتاحية تهم موضوع البحث (التعاونيات، الاقتصاد الاجتماعي التضامني، التنمية الترابية، المنتجات المجالية...). تم ذلك في البداية عبر استغلال محركات البحث بالإنترنت (Google Scholar) للاطلاع على أطروحات رقمية من جامعات أجنبية. وكذلك استغلال ما توفره المندوبية السامية للتخطيط، من إحصائيات ونتائج للإحصائيات العامة للسكان والسكنى (RGPH)، ومركز الدراسات الديموغرافية (CERED).

بالإضافة إلى ذلك استفدنا من مكتبات المؤسسات الجامعية (كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز-فاس، كلية الآداب فاس-سايس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط...)، والمعاهد العليا (معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير بالرباط...). لما تتوفر عليه هذه المؤسسات من بحوث جامعية وكتب ومجلات، إضافة إلى زيارتنا إلى مكتبات وطنية ودولية (المكتب الوطنية بالرباط، مكتبة آل سعود بالدار البيضاء، مكتبة جامعة عبد الرحمان بن فيصل بمدينة الدمام المملكة العربية السعودية، مكتبة جامعة أم القرى بمدينة مكة المكرمة...)، وكذلك اطلاعنا على المكتبة الشخصية للمرحوم إدريس عميرة تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته، والتي أفادتنا الكثير وكانت لنا السند والمعين في اختصار الوقت والجهد وتوفير مصاريف مادية في الحصول على مراجع قيمة جمعها المرحوم خلال مسيرته العلمية.

هذا بالإضافة إلى اطلاعنا على بعض ما توفر لدينا من رسائل وأطروحات جامعية في مختلف التخصصات (الجغرافيا، علم الاجتماع، الاقتصاد، التاريخ...). وكذلك المقالات والمجلات والكتب وبحوث الماستر التي تناولت هذه الإشكالية. كما عملنا على القيام بزيارات متكررة إلى المعهد الفرنسي بفاس، وخاصة إلى خزانته المتواجدة بمركز المدينة. كل هذه الإجراءات رافقتها زيارات متكررة إلى الإدارات الوصية على القطاع التعاوني (مكتب تنمية التعاون بالرباط، المندوبية الجهوية لمكتب تنمية التعاون بكل من مدينتي فاس والحسيمة، الغرفة الفلاحية بفاس، غرفة الصناعة التقليدية بتازة، قسم العمل الاجتماعي بعمالة-تازة...).

ولمعالجة كل ما استطعنا الحصول عليه، حللنا الفصول والفقرات المرتبطة بالبحث انطلاقا من عناوين الكتب وفهارسها ومقدماتها، وتحديد الجوانب التي تفيد بحثنا، وانتقاء فقرات محددة مرتبطة بإشكالية البحث في نفس الميدان أو في ميدان آخر مشابه. وتتلو هذه المرحلة قراءة مستفيضة لهذه الفصول والفقرات وأخذ ما يفيد إشكاليتنا، مع مراعاة مبدأ النزاهة في البحث وفي مقدمتها الأمانة العلمية عند اقتباس حرفي لفقرة أو فكرة معينة من باحث متخصص في الموضوع.

بوبنا المراجع والمصادر على أساس طبيعة محتواها:

- ❖ كتب في منهجية البحث (العلوم الاجتماعية والمجالية: جغرافيا، علم الاجتماع، التاريخ والاقتصاد...)؛
- ❖ دراسات ارتبطت بمجال الدراسة (تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة)؛
- ❖ دراسات وطنية ودولية متعلقة بالموارد الترابية وأنساق الإنتاج المحلية؛
- ❖ الدراسات المتعلقة بالتعاونيات والجمعيات على المستويي الوطني والدولي؛

المحور الثاني: الدراسات المنهجية والخاصة بمجال الدراسة

تمثلت هذه المرحلة في الاطلاع على مختلف الدراسات المتعلقة بالمجال (تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة)، رغم أن معظمها لا يصب إلا بشكل محدود حسب علمنا. وكذلك بالمنهجية المعتمدة في البحوث الجامعية، التي كان لها الأثر البالغ في رسمنا لمصار بحثنا من البداية إلى استخلاص النتائج المتوخاة.

1- الدراسات المنهجية

تمكن الدراسات المنهجية من التعرف على نظريات ومفاهيم البحث الجغرافي ثم تقنياته وأدواته، ورصد خصائصه وشروط توظيفه. وهنا، يمكن التطرق لأهم هذه الدراسات التي تتعلق بالمقاربات المنهجية في العالم القروي، نستحضر دراسة «لحسن جنان» (2010) حول "العالم القروي في البحث الجغرافي" [1] لرصد تحولات العالم القروي وآليات اشتغاله وتنظيمه. ويعود الفضل لظهور مقاربات جديدة لدراسة العالم القروي إلى استغلال أدوات جديدة (الأقمار الصناعية، المنهج الكمي، مختبرات التحليل...)، وبروز اشكاليات جديدة نتيجة ظهور أنشطة جديدة (سياحة قروية، خدمات جديدة، أنشطة مرتبطة بتدبير المحيط البيئي...). أما على مستوى المقاربات والمناهج، فقد كشف الباحث انتقال البحث الجغرافي تدريجيا من مفهوم دراسة البادية والأنشطة الفلاحية إلى دراسة المجتمع والمجالات القروية. وهكذا انبثقت مفاهيم جديدة في القاموس الجغرافي: التنمية المندمجة، الأنساق الإنتاجية المحلية، والتنمية المستدامة...

تسمح المقاربة الترابية التي أشار إليها الباحث «لحسن جنان» في ورقته العلمية على مساعدتنا من أجل التشخيص الدقيق للموارد الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، وتحليل استراتيجية الفاعلين المحليين وعلى رأسهم الفلاحين المنخرطين في القطاع التعاوني من خلال مقاربة استشرافية، وهو ما يسمح للتعاونيات الفلاحية من بلورة مشاريع ترابية تتلاءم مع خصوصيات الكيانات الترابية المحلية.

قسم الباحث السياسات الفلاحية المغربية إلى أربع مراحل كبرى منذ الاستقلال إلى غاية مخطط المغرب الأخضر سنة 2008. واستنتج أنه رغم التطور الذي يشهده القطاع الفلاحي؛ فإنه لن يقدر وحده على توفير مناصب الشغل وموارد العيش لكل القرويين. وهذا ما يتجسد في مجال دراستنا، نجد تعاطي القرويين لأنشطة موازية للفلاحة كالصناعة التقليدية أو مزاولة أنشطة تجارية أو خدماتية، في الوقت الذي تعتمد فيه فئة عريضة على عائدات المهاجرين داخل التراب الوطني وخارجه. ومن بين العوامل المساهمة في ظهور مصادر دخل جديدة: نجد تعقد الملكية العقارية وتجزئها، وارتفاع تكاليف الانتاج، وتوالي سنوات الجفاف في الوقت الذي تعتمد فيه تلال مقدمة الريف الشرقي على الفلاحة البورية لغياب فرشة مائية باطنية لسقي المحاصيل الزراعية.

1 – لحسن جنان (2010): "العالم القروي في البحث الجغرافي". مجلة دفاتر جغرافية: العدد 7. مطبعة آنفو–برانت–الليدو–فاس.

أكد الباحث أن الانخراط الإيجابي في العولمة يتطلب الاستثمار في الخصوصيات المحلية، وتثمين الموارد الذاتية ذات التفرد والتنافسية وتأصيل الهوية الثقافية للمجتمع المحلي تعزيزا بالانتماء إلى الكيان الترابي وتدعيما لأسس التنمية المحلية به. ويمكن بلورة هذا التوجه بمجال دراستنا فيما يعرف بالمشاريع الترابية وأنساق الإنتاج المحلية. التي تعتمد على البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

في نهاية الدراسة، أشار الباحث «لحسن جنان» إلى تزايد الاستثمار في العقود الأخيرة على أساليب التنمية المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي التضامني، التي أبانت عن نجاعتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بعض المناطق الجنوبية المغربية، ويرجع السبب في ذلك إلى تجدر قيم التعاون والتضامن بهذه المناطق من جهة، وفي ندرة الموارد وما يترتب عنها من تدبير محكم لأشكال الخصاص من جهة ثانية. خرجت الدراسة بخلاصة تتمحور حول حكامة تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تثمين المنتجات المجالية بالمناطق الجنوبية المغربية. عند مقارنة هذه النتائج مع مجال دراستنا نجد عكس ذلك، لوجود اكراهات عدة تحول دون الوصول إلى تثمين مستدام للمنتجات الترابية لتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.

فيما يخص الدراسات التي تتعلق بدليل البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، نستحضر هنا كتاب عبد السلام بن ميس وحليمة عازي (2014): "دليل الطالب الباحث: في تحضير وتقديم الرسائل والأطروحات الجامعية"[1]. يحتوي هذا الدليل الخطوات التحضيرية الأولى لممارسة البحث والعمليات الأساسية لتحضير بحث جامعي، كما يتناول قضايا مختلفة حول مناقشة بحث وتقديم عرض شفوي ويركز على أهمية مسألة التفكير النقدي في تحسين جودة البحث الجامعي.

رغم القيمة المضافة التي يقدمها هذا الدليل، لأنه لا يتعرض لكل خصوصيات البحث الجغرافي لكونه يشير إلى العموميات المتعلقة بالبحوث في مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية. فهو مثلا، لا يهتم بتقنيات إجراء بحث ميداني أو تجارب لبحوث أكاديمية أو كيفية صياغة استمارة أو ما شابه ذلك من خصوصيات حقل الجغرافيا الاقتصادية.

1 – عبد السلام بن ميس، حليمة غازي (2014): "دليل الطالب الباحث في تحضير وتقديم الرسائل والأطروحات الجامعية". نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى.

2- الدراسات المتعلق بمجال الدراسة

من أجل أخد صورة عامة عن تلال مقدمة الريف، اطلعنا من خلال ذلك على كتاب «جون فرانسوا تروان» (2006): "المغرب: مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية" [1] بحيث قام الباحث بتقسيم تلال مقدمة الريف إلى ثلاث وحدات جغرافية أساسية: تلال مقدمة الريف الغربي وعاصمتها وزان، وتلال مقدمة الريف الأوسط وعاصمتها تاونات، ثم تلال مقدمة الريف الشرقي وعاصمتها تازة. ورغم تمكن الباحث من رصد خصائص المجال وتقديم صورة عامة عنه، إلا أنه على مستوى تحديد حدود المجالات الثلاث شابته بعض الهفوات، بحيث يعطي لتلال مقدمة الريف الشرقي مجالا أكبر مما هي عليه في الواقع، ويعتبر الباحث «واد إناون» و«فج الطواهر» جزء من المجال، في الوقت الذي نجد «حوض إناون» يشكل الحد الفاصل بين الأطلس المتوسط الشمالي وتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة في جنوبها الشرقي.

اقتصرت أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا «حسن ضايض» سنة 2005 حول "المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط" [2]، على إقليم تاونات الذي يمتد جنوب الريف الأوسط وتستوطنها قبائل جبالة وعلى الجزء الأكبر من مقدمة الريف الأوسط. يحاذي مجال دراستنا من الجهة الشمالية-الغربية ويغطي جزء كبيرا من تلال مقدمة الريف بشكل عام. ومن بين التركيبة البشرية لمجال الدراسة نجد "قبائل جبالة".

مكنتنا هذه الدراسة من أخد صورة أولية عن تلال مقدمة الريف-الأوسط وعن قبائل جبالة التي تتقاسم مع قبيلة «التسول» بالجزء الغربي لتلال مقدمة الريف الشرقي مجموعة من العادات والتقاليد المرتبطة بالأنشطة الفلاحية (الزراعة، تربية الماشية...)، والموروث الثقافي المشترك. هذا بالإضافة إلى كون هذه الدراسة تبنت مقاربة جغرافية كان لها الأثر في تزويدينا ببعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبحث الجغرافي بشكل عام والمجال الريفي بشكل خاص.

---

1 – جون فرانسوا تروان (2006): "المغرب: مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية". دار طارق للنشر، الدار البيضاء–المغرب.

2 – حسن ضايض (2005): "المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط". بحث لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس–فاس. المغرب.

بالإضافة إلى هذه الدراسات، اعتمدنا لمعرفة علاقة مدينة تازة بأريافها على الدراسات التاريخية من خلال مجموعة من المقالات من تنسيق لحسن أوري سنة 2013 "تازة وباديتها من خلال الأرشيفات الأجنبية والتراث الوثائقي المحلي"[1]. إن هذا العمل يؤرخ في واقع الأمر للدور الذي لعبته مدينة تازة وأريافها منذ العهد المرابطي، من خلال قبائلها الشرسة التي ساهمت في بناء وإسقاط الأنظمة السياسية قبل فترة الاستعمار، ومواجهة الاحتلال الفرنسي مع مساندة ثورة محمد بن عبد الكريم الخطابي بالريف. إلا أن الأمر لم يتجاوز المقاربة التاريخية المحضة مع إشارات بسيطة للطابع الجغرافي للمجال باعتباره حاجز دفاعي لمدينة فاس من الهجومات القادمة من الشرق.

جاء اطلاعنا على المصادر الإحصائية أمرا ملزما باعتبارها أدوات مهمة في التحليل الجغرافي وفهم التحولات الديموغرافية المرتبطة بمجال الدراسة. التي تتطلب منا أن نتناولها بشيء من الدراسة النقدية حتى نبصر المآخذ المختلفة والعيوب التي تظهر في الكثير منها. مما يحتم علينا أن نتريث ونرتوي قبل استخدامها كما هي، وتدقيق النظر في حالة مقارنتها. ومن بين هذه المصادر الإحصاءات العامة للسكان والسكنى 1994 و 2004 و 2014 التي مكنتنا من تتبع التطور الديمغرافي لكل التجمعات السكانية الريفية لتلال مقدمة الريف الشرقي بتازة خلال أكثر من 20 سنة. إلا أن هذه المصادر، نظرا للثغرات التي تحملها، لم تمكنا بشكل كبير من الكشف عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في إحصائيي 1994 و 2004. بينما إحصاء 2014 المتعلق بالدواوير هو أكثر شمولية ودقة. لأن التفسير الصحيح له يتطلب معرفة الإجراءات والطرق التي اتبعت في عمله، ونظام تنسيقه، لأن هذا يؤثر على نوعية النتائج المستخلص منه.

المحور الثالث: الدراسات المتعلقة بالتنمية الترابية

لإغناء موضوع البحث أكثر، قمنا بالاطلاع على بعض الدراسات التي تناولت موضوعنا (تثمين الموارد الترابية) من جوانب مختلفة، وسنقوم بعرض البعض منها نظرا لغزارتها. وفي إطار ما اطلعنا عليه على مستوى أنساق الإنتاج المحلية، التي عرفت انتاجا علميا كبيرا على المستوى الدولي نظرا لنجاح التجربة في مجموعة من الدول المتقدمة (واد السيليكون بأمريكا، المقاطعات الصناعية بإيطاليا...)، سنقتصر هنا على عرض لأطروحتين حول أنساق الإنتاج المحلية بالمغرب.

1 – المؤلف الجماعي (2013): "تازة وباديتها من خلال الأرشيفات الأجنبية والتراث الوثائقي المحلي". تنسيق لحسن أوري. مطبعة آنفو–برانت، الليدو–فاس.

1- الدراسات المتعلقة بالموارد الترابية:

نستحضر الدراسة القيمة التي قام بها الباحث محمد المولودي (2007) [1] بواحة تافيلالت التي سعت إلى إبراز الأهمية التي يكتسيها التراث الجيولوجي في دينامية الاقتصاد المحلي، حيث بين غنى مجال الدراسة بالعديد من المستحثات التي تعكس مختلف الفترات البيو-مناخية، إذ تعتبر صناعة الأحجار الرخامية والمستحثات محددات أساسية لبناء نسق إنتاج محلي. ومن خلال ما تتناوله الدراسة يتبين مدى التقارب الحاصل بين صناعة الأحجار الرخامية بواحة تافيلالت والمنتجات النباتية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة لبناء نسق إنتاج محلي ينطلق من الذات ويوحد جهود الفاعلين الترابيين عبر التنسيق والتعاون بين التنظيمات المهنية وخاصة التعاونيات منها، وذلك بهدف مواجهة تحديات العولمة بشكل جماعي وتمكينها من ولوج الأسواق المحلية والدولية وزيادة قدراتها التنافسية.

ارتباطا بموضوع الدراسة، تضمن البحث الذي قام به الباحثان «بوشتى الخزان» و«زهير البحيري» (2015) [2] دراسة الموارد الثقافية التي تشكل أساس هوية المجتمع المحلي، وذلك في إطار التفاعل القائم ما بين الإنسان والمجال. وقد أغنت الدراسة الطرح النظري الذي يخص ظاهرة التغير الاجتماعي على مستوى البنيات والأنساق الاجتماعية، واعتبرت مسألة الموارد الثقافية مسألة مجتمعية تهم الجميع، وأن أساس إنقاذ الموروث الثقافي يجب أن يندرج في مشاريع ترابية بدلا من المقاربة التقليدية المتمثلة في الاستهلاك الآني. وساهمت هذه الدراسة بشكل جلي في لفت انتباهنا لإبراز مدى أهمية الصناعة الثقافية الإبداعية بتلال مقدمة الريف-الشرقي الغني بموارده الثقافية (العادات، التقاليد، الفلكلور...)، التي يمكن اعتبارها موارد ترابية لامادية ومصدرا ثقافيا يمكن تثمينها من خلال فعاليات المجتمع المدني مثل التعاونيات والجمعيات ذات المنفعة الاقتصادية المندرجة في الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

تمكنا من الاطلاع على بعض المقالات العلمية التي تناولت موضوع تثمين الموارد الترابية بشكل عام والمنتجات المجالية بشكل خاص من جوانب مختلفة. نستحضر منها المنشور ضمن كتاب "تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث

1 – محمد المولودي (2007): "التراث الجيولوجي بواحة تافيلالت وإمكانية بناء نسق إنتاج محلي من خلال صناعة الأحجار الرخامية والمستحثات". مجلة دفاتر جغرافية: العدد 4/3. مطبعة آنفو–برانت–الليدو–فاس.

2 – بوشتى الخزان، زهير البحيري (2015): "الموارد الثقافية في ظل التحولات الاجتماعية نحو مقاربة للإنقاذ والتثمين". مجلة مجالات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله. العدد الأول، مطبعة الرباعي فاس.

وتـــدخلات"، هـــو ثمـــرة مستخلصـــة مـــن عـــدة مـــداخلات، عـــرض معظمهـــا خـــلال نـــدوة وطنيـــة نظمـــت يـــومي 17 و 18 مـــاي 2012 بكليـــة الآداب والعلـــوم الإنســـانية الربـــاط. ونخص هنا بالذكر أهم المقالات التي أفادتنا في إنجاز هذا البحث:

- ادريس شحو، محمد الطيلسان (2016) حول "الاقتصادات الرفيعة كبدائل استدامة بواحات تافلالت".[1]
- موسى المالكي، موسى كرزازي (2016) مقالة بعنوان "تثمين المنتجات الجبلية بالمغرب: حالة رستاق غيغاية بالأطلس الكبير الغربي".[2]

تتناول الدراسة الأولى الاقتصادات الرفيعة باعتبارها اقتصادات رحيمة وذات بعد بيئي. تمثل بدائل استدامة، لا غنى عنها في واقع هذه المجالات الواحية الهشة. يقوم الباحثان بجرد مختلف الموارد الترابية المتواجدة بمجال الدراسة وطرق تدبيرها في إطار مقاربة تشاركية. تحتوي المقالة على أرقام إحصائية مرتبطة بالإنتاج والتسويق لبعض المنتوجات دون ذكر مصدر الإحصائيات هل هي بحث ميداني أم معطيات إدارية مع عدم تحديد حجم العينة المدروسة. بينما خرجت الدراسة الثانية بخلاصة تتمحور حول حكامة التنظيمات المهنية التقليدية (التويزة، الجماعة) والتنظيمات الحديثة (التعاونيات والجمعيات) في تثمين المنتجات الجبلية لرستاق غيغايا بالأطلس الكبير الغربي. عند مقارنة هذه النتائج مع مجال دراستنا نجد عكس ذلك، لوجود عراقيل عدة تحول دون الوصول إلى تثمين مستدام للمنتجات الترابية لتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.

1 – ادريس شحو، محمد الطيلسان (2006): "الاقتصاديات الرفيعة كبدائل استدامية بواحات تافيلالت". سلسلة ندوات ومناظرات رقم 186 "تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات". الناشرون: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، معهد الدراسات الإفريقية. الطبعة الأولى. مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

2 – موسى المالكي، موسى كرزازي (2006): " تثمين المنتجات الجبلية بالمغرب: حالة رستاق غيغاية بالأطلس الكبير الغربي ". سلسلة ندوات ومناظرات رقم 186 "تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات". المرجع نفسه.

2- الدراسات المتعلقة بأنساق الإنتاج المحلية:

في هذا الصدد، يأتي عمل الباحث «عبد المجيد السعايدي» (2011) تحت عنوان "أنظمة الزراعات الغذائية ومواقعها في مواجهة غياب الأمن الغذائي: حالة أنساق الزيتون في مجال مكناس-سايس بالمغرب" [1]، لتسليط الضوء على قضية الأمن الغذائي باعتباره مشكلة جوهرية في ظل الظروف السياسية الراهنة، والتزايد المضطرد للسكان الذي يتطلب تنمية زراعية متطورة ومدروسة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمنطق نظام زراعي محلي "منتوج أفضل" و "إنتاج وفير" دون أن يفقد الهوية الإنتاجية المحلية مع خلق نمط فلاحي أكثر كفاءة وإنتاجية.

ولفهم أبعاد هذه المسألة قسم الباحث عمله إلى جزئين أساسيين: يتطرق الجزء الأول للعوامل المساهمة في غياب الأمن الغذائي، إذ يشير إلى استمرار تدهور حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. ويعزى الوضع المتفاقم إلى الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة، والظواهر ذات الصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية...، والجدير بالذكر أن العديد من البلدان حققت تقدما مطردا في الحد من انعدام الأمن الغذائي في مواجهة الظروف الصعبة. كما تم التطرق إلى الجانب النظري والمفاهيمي المرتبطة بالنظام الزراعي-الغذائي المحلي. ولتوضيح الإشكالية أكثر توصل الباحث إلى أن مفهوم الأمن الغذائي يدل على قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، وقد يكون هذا التوفير يعتمد على التعاون مع الأقطار الأخرى أو بالاعتماد على الذات فقط.

خصص الباحث الجزء الثاني إلى تبيان التطورات الأخيرة التي شهدها كوكبنا ابتداء من منتصف الثمانينات المتمثلة في بروز أمنا غذائيا نسبيا بسبب تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة. إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية. وما زاد الأمر صعوبة هو عدم القدرة على رفع مستوى استغلال الأراضي والتغير المناخي بالإضافة إلى ندرة المياه. كما ربط الفشل الحد من الجوع في العالم بزيادة النزاعات والعنف في عدة أجزاء من العالم.

1 - Abdelmajid SAIDI (2011): « Les Systèmes Agroalimentaires Localisés face à l'insécurité alimentaire : le cas du Système Oléicole dans l'Espace de Sais-Meknès au Maroc ». Thèse de Doctorat en Sciences Economiques. Université de Grenbole- France.

في الأخير، تم الوقوف على التجربة المغربية لنسق إنتاج الزيتون بمجال سايس-مكناس، فالساكنة المحلية لها علاقة أزلية مع شجرة الزيتون تتجاوز المردودية الفلاحية والاستفادة من الزيت المستخلصة، باعتبارها رمزا للخصوبة. وهي تطبع بحضورها المشهد والحياة الاجتماعية والسياسية للساكنة المحلية، إذ ارتبطت بظروفهم المعاشية ونظامهم الغذائي وعاداتهم، وانغرست في ثقافتهم. يعيش الفلاحون وخاصة الصغار منهم مشاكل قطاعية على مستوى الأثمنة أو التسويق، بسبب السماسرة والمستثمرين الكبار في القطاع. ويظل الفلاح الفقير في معزل عن مختلف المخططات المبرمجة، حيث تعوزه الإمكانيات المادية للرفع من إنتاجيته، إذ لا يمكنه الولوج إلى السوق المالي للحصول على قروض كبيرة لتطوير منتوجاته، فضلا على أنه لا يتوفر على الدعم المادي ليقوم بدراسات للتعرف على أي نوع من الزراعات تصلح لها أرضه. أما بخصوص التسويق، فالسوق لا تزال تعرف تدخل الوسطاء في المضاربة بأسعار المنتوجات. وينضاف إلى ذلك غياب التأطير وتحسيس الفلاح.

وإذا كان لا أحد يجادل في كون إنتاج زيت الزيتون بسهل سايس يشكل موردا اقتصاديا مهما، بحيث يساهم في تنشيط الدينامية الاقتصادية للمجال الذي لا زال يعرف تهميشا على أكثر من صعيد، فإن هذا المنتوج تحول في السنين الأخيرة إلى خطر يتهدد الأرض والإنسان، بالنظر إلى المخلفات الخطيرة التي تنتج عن عصر الزيتون من معاصر الزيتون. فقد كشف الباحث عن حلول يعتبرها ناجعة تقترن بفكرة إنتاج وفير وذو جودة عالية، وذلك عن طريق تكثيف غراسة الزيتون ذات البعد البيئي، مع تقديم الدعم وتحديث وصيانة معاصر الزيتون التقليدية وشبه التقليدية.

ألح الباحث على الحاجة الملحة إلى تسريع الإجراءات المتخذة التي تعزز قدرة السكان على الصمود والتكيف مع تقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى، وتوسيع نطاق تلك الإجراءات عن طريق عملية التكثيف الزراعي المرتبطة بإنتاج المزيد من المنتجات الغذائية على أساس طويل الأجل، عن طريق زيادة كفاءة استخدام المكونات الأساسية المطلوبة للإنتاج الزراعي. على سبيل المثال البذور والأسمدة والعمالة والمياه، وكذلك المعارف والموارد المالية، مع الحد من الضغط على البيئة وبناء القدرة على التكيف.

اقترح الباحث اعتماد نظام الزراعة العضوية الذي يستبعد إلى حد كبير المخصبات المركبة صناعيا والمبيدات الحشرية ومنظمات النمو وإضافات العلف الحيواني. ويعتمد هذا النظام إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل وروث الحيوانات

والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للمزرعة والأساليب البيولوجية للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى.

من وجهة نظرنا لا نتفق مع الباحث على أن زيادة الإنتاج هي الوسيلة المثلى لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، بحجة أن العالم ينتج بالفعل ما يكفي من الغذاء لإطعام سكانه كافة، ولكنه يحتاج فقط إلى توزيعه بكفاءة وإنصاف أكثر، وبأقل قدر من الهدر. وتلعب العادات الاستهلاكية دورا مهما في انعدام الأمن الغذائي، بسبب تأثيرها على أنواع الأغذية التي تنتج، والموارد اللازمة لزراعتها .

وللتعمق في إشكالية المنتجات الغذائية والتنظيمات المهنية المهيكلة لها، من أجل بناء نسق إنتاج محلي، جاء اطلاعنا على دراسة أخرى حول "شبكات الإنتاج التضامني في المغرب: حالة قطاع التغذية-الزراعية"، الذي تعود أصوله إلى دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية للباحثة خديجة أسكور.[1] تشير الباحثة أن المغرب شهد تطور نظام التعاون المحلي على مستوى بعض القطاعات مثل الصناعة التقليدية بفاس وصناعة الفخار بآسفي، وهو نظام مشابه لأنساق الإنتاج المحلية الغربية، كما هدفت إلى ابراز خصائص ومميزات الحضور المتميز للتنظيمات التضامنية على مستوى جهة سوس ماسة درعة (التقسيم الجهوي لسنة 1997) خصوصا في مجال التغذية الزراعية. واعتمدت المنهج الوصفي من خلال نماذج من التنظيمات المهنية التضامنية بمجال الدراسة. فجاء تقسيم هذا البحث إلى أربعة أبواب يحتوي كل باب على فصلين.

من بين الأهداف الأساسية التي تناولها الباب الأول هي تسليط الضوء على مفهوم نسق الإنتاج المحلي وأبعاده، والدور الذي يلعبه في دفع عجلة الاقتصاد الاجتماعي التضامني المحلي، بحيث شكلت تجربة التجمعات الصناعية الإيطالية عاملا هاما من عوامل التنافسية مع احتلالها وزنا هاما في اقتصاديات هذه الدولة، ففي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ظهرت بشمال إيطاليا تجمعات صناعية ماريشالية حظيت بعدها بعدة تطورات، حتى وصلت إلى العناقيد (التكتلات) الصناعية الإيطالية ومن ثم عناقيد بورتر، وبعد الثورة التكنولوجية أصبح هذا النظام يسمى بالأقطاب التنافسية أو الأقطاب التكنولوجية الباحثة عن الابتكار والابداع.

1 - Khdija ASKOUR (2008) : « Les réseaux de coopération productive au Maroc : Le cas de la filière agro-alimentaire ». Thèse de doctorat en sciences économique, Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales, Université Mohammed V-Agdal, Rabat. Presses Universitaires du Maroc.

أشادت الباحثة إلى ما حققته التجارب العالمية من نجاح وتوصلها لبلوغ الأهداف على غرار أنظمة التجمعات الصناعية الإيطالية، عناقيد واد السيليكون الأمريكية. وما التجربة الفرنسية الحديثة إلا امتداد لتلك السياسات، كشرط التعاون من أجل الابتكار، وأن علاقات التعاون يجب أن تشمل جميع مكونات القطب التنافسي من مؤسسات كبيرة، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مختبرات البحث والتكوين، إضافة إلى تدخل الدولة المتمثل في الجماعات المحلية بإيعاز من المؤسسات العمومية التمويلية.

من خلال الباب الثاني أبرزت الباحثة دور الفاعلين المحلين في انبثاق أنظمة الإنتاج المحلية بالمغرب مثل النقش على الخشب بالصويرة، حيث يعتبر من أهم القطاعات النشيطة بالمدينة، التي كانت وما تزال تستأثر باهتمام الأسر الصويرية، فتعاطت معها بشغف، واهتمت بها بشكل جدي؛ مضيفة أنها أصبحت تشكل موردا أساسيا لكثير من الأسر بالصويرة، وتوريثها لأبنائها بكل التقنيات والعادات التي مازالت مستمرة إلى وقتنا الحاضر عن طريق تجميع الحرفيين في تعاونيات ومجموعات ذات نفع اقتصادي. كما يعد هذا النسق الإنتاجي عاملا أساسيا لإنعاش الحركة التجارية والسياحية، ويعتمد على تحويل المواد الأولية المحلية إلى منتوج للتداول التجاري على الصعيد الوطني والدولي.

وقفت الباحثة على الحالة الفريدة لوادي آيت بوكماز، على ما يحتويه من إمكانيات ومؤهلات، سواء الطبيعية منها أو تلك المتعلقة بالعناصر المشتركة للجماعة (تقاليد وأعراف، الثقافة والهوية الاجتماعية...) فرصة للوقوف عند أهمية هذه الموارد، تنوعها ومدى قدرتها على تحقيق تنمية مجالية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الوادي وتراثه المتنوع في ظل الطلب السياحي المتزايد، وهو نموذج للتنمية السياحة الجبلية التي انطلقت من الخصوصيات المحلية وبمبادرات جماعية من الساكنة القروية منذ أكثر من عقدين من الزمن، عبر إبراز المؤهلات السياحية للقرية وتوفير مراكز لإيواء السياح، عن طريق تقاسم الدور التي يقطنون بها السكان المحليين.

من خلال الباب الثالث تم تسليط الضوء على ما تزخر به جهة سوس ماسة درعة من المؤهلات الاقتصادية، المتمركزة على ثرواتها الطبيعية وإمكانياتها في مجالات الفلاحة والصيد البحري والسياحة والمعادن. تشكل الفلاحة الركيزة الأساسية للاقتصاد بالجهة حيث تشغل يدا عاملة مهمة تساعد على إنماء الصناعة خصوصا الغذائية، وذلك راجع لما تتوفر عليه من مؤهلات وإمكانيات تتمثل أساسا في موقعها الإستراتيجي. تعتمد هذه المنطقة بالخصوص على زراعة سقوية عصرية تزود المغرب

بمنتوجات متنوعة من البواكر والخضروات والحوامض، إضافة إلى الواحات المنتشرة على طول «وادي درعة» والتي تتميز بإنتاج التمور والمواد العلفية.

من خلال الباب الرابع قامت الباحثة بدراسة أوجه التشابه بين أنساق الإنتاج المحلية بالدول المتقدمة والدول النامية من خلال حالة جهة سوس ماسة درعة. وبحكم أن العمل الفلاحي الانفرادي بجهة الدراسة لا يستطيع تجاوز التحديات، يظل الحل الوحيد هو التكتل والتنظيم داخل مؤسسات توفر موارد للتمويل والقوة التفاوضية عند البيع أو الشراء، وكذا التأطير والتكوين المستمر. وفي هذا الإطار أنشأت مجموعة صغيرة من الفلاحين تعاونية للحليب COPAG قاسمهم المشترك هو تثمين المنتجات المحلية، ومع تراكم الإنجازات توسعت التعاونية وانضم إليها أناس آخرون. فنجد اليوم COPAG من بين التعاونيات التي تنشط سواء داخل المغرب أو على الصعيد الدولي في كل من فرنسا وألمانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعد النظام التعاوني دعامة أساسية للاقتصاد الفلاحي ووسيلة ناجعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعالم القروي.

المحور الرابع: الدراسات المتعلقة بالتنظيمات المهنية

في هذا المحور، سنسلط الضوء على التنظيمات المهنية (الجمعيات، التعاونيات، مؤسسات القروض الصغرى) على المستوى الوطني، من خلال تجارب حية بمجالات جغرافية مختلفة ومقارنة نتائجها مع ما حققته على مستوى مجال دراستنا. بالإضافة إلى الوقوف بشكل متأني على تجارب دولية كان الأثر البالغ في طبع مسار نمط الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

1- الدراسات المتعلقة بالجمعيات والتعاونيات في المغرب

من بين أهم الأطروحات التي اطلعنا عليها في حقل علم الاجتماع، نجد أطروحة حسناء العمراني حول "الديمقراطية المحلية والعمل الجمعوي، دراسة نظرية ميدانية للجمعيات المحلية بمدينة

فاس"[1]، وأطروحة الدكتوراه لخالد المسيح حول "الاقتصاد الاجتماعي ورهانات التنمية البشرية المستدامة: دراسة سوسيولوجية لعينة من التعاونيات والجمعيات بجهة فاس-بولمان" [2].

مكنتنا دراسة أطروحات في علم الاجتماع وخاصة الأطروحة الثانية لـ «خالد المسيح»، من الاطلاع على الصيرورة التاريخية لبروز الاقتصاد الاجتماعي التضامني المغربي، والتزود ببعض الإحصائيات الرسمية حول التعاونيات بالمغرب رغم أنها قديمة. إلا أن المقاربة المعتمدة في دراسة التعاونيات والجمعيات بجهة فاس-مكناس هي مقاربة سوسيولوجية محضة، فغالبا ما ترتكز على التمثلات الاجتماعية للساكنة حول القطاع التعاوني، وأهملت جوانب مهمة من قبل طرق إنتاج الثروة وتداولها لدى التعاونيات، وهنا يأتي دورنا كباحثين جغرافيين لتسليط الضوء أكثر على استراتيجية الإنتاج والتداول.

يجمع الباحث «خالد المسيح» كل الجمعيات بالجهة في قطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وهنا انساق الباحث وراء معايير خاطئة لتصنيف هذه التنظيمات ضمن هذا القطاع، في الوقت الذي نجد الجمعيات ذات المنفعة الاقتصادية هي التنظيمات الوحيدة ضمن جمعيات المجتمع المدني التي تدخل ضمن قطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني، بينما البقية تلعب أدوارا اجتماعية وتربوية بعيدة عن الإنتاج وتقاسم الأرباح. ومع ذلك، تبقى هذه الدراسة غنية على المستوى النظري والتطبيقي. استفدنا منها كثيرا لإعطاء صورة عامة على مدى تأثير هذه التنظيمات على تراب جهة فاس-مكناس ومقارنتها بمجال تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.

1 – حسناء العمراني (2012–2013): "الديمقراطية المحلية والعمل الجمعوي، دراسة نظرية ميدانية للجمعيات المحلية بمدينة فاس". بحث لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس.

2 – خالد المسيح (2013): "الاقتصاد الاجتماعي ورهانات التنمية البشرية المستدامة: دراسة سوسيولوجية لعينة من التعاونيات والجمعيات بجهة فاس–بولمان". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع. كلية الأدب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز– فاس.

عالج الباحثان ذة. ماجدة صواب و ذ. بوشتى الخزان (2017) موضوع "جمعيات القروض الصغرى بالمغرب ودورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"[1]. في بداية الأمر، استحضرا تجربة بانغلادش في محاربة الفقر. ويعود الفضل في ذلك، للمفكر محمد يونس المبتكر للسياسة التنموية النابعة عن تقديم قروض صغرى لفائدة فئات اجتماعية هشة، غير قادرة على ولوج المؤسسات البنكية. أدى نجاح الفكرة إلى تأسيس بنك موجه بشكل خاص إلى الفقراء وخاصة النساء منهم. وكانت هذه التجربة أول مؤسسة مالية للقروض الصغرى.

أبرز الباحثان التجربة المغربية في هذا المجال، منطلقين من مقاربة تاريخية لضهور هذا النمط من تمويل المشاريع الصغرى المدرة للدخل التي برزت منذ بداية التسعينات من القرن الماضي من خلال 13 مؤسسة وطنية (تضامن، مؤسسة زاكورة، أمانة...). في بداية الأمر، وضعا مفهوما مفصلا للتمويل الأصغر أو البالغ الصغر اعتباره حلا لإشكالية الفقر والاقصاء الاجتماعي، يستهدف الفئات غير المحظوظة اقتصاديا، واللذين لا يملكون القدرة على الاقتراض من الأبناك، قصد تنويع دخلها والرفع من قدرتها الاجتماعية.

عالج الباحثان المكاسب التي حققتها جمعيات القروض الصغرى على مستوى الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة. إذ سجلا ارتفاعا لنسبة القروض الجماعية مقارنة مع القروض الفردية على المستوى الوطني. وهذا ما يصب في تطوير مشاريع ذات طابع اجتماعي وتضامني. ولتقريب الصورة أكثر، تطرقا إلى تجارب لمشاريع ناجحة استفاد منها شباب ونساء من مختلف الأعمار بمدينة ميسور، التي عرفت ميلاد جمعيات تهتم بهذا الشأن (الأمانة، التوفيق وسلف البركة).

في الأخير، أزالا الستار على الإخفاقات التي طالت التجربة المغربية في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة منذ بروز الأزمة المالية العالمية، والتي كادت أن تعصف برأسمال الجمعيات لولا تدخل الدولة. ليقدما اقتراحات لتجاوز العراقيل المرتبطة بهذه القروض، وألحا على ضرورة هيكلة القطاع بشكل يتيح استدامة التنمية الترابية والتطلع إلى القضاء على معضلة الفقر وتجفيف منابعه. وهذا لن يتأت إلا عبر توحيد الجهود بين مختلف هذه الجمعيات وعقد شراكات مع الدولة.

---

1 – ماجدة صواب، بوشتى الخزان (2017):"جمعيات القروض الصغرى بالمغرب ودورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني". ندوة وطنية: "الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية بالمغرب، المدرسة العليا للتكنولوجيا–مكناس". أيام 16–17 ماي 2017. تم النشر في المجلة الإلكترونية: La Revue Marocaine de la Pensée Contemporaine
الرابط: https://revues.imist.ma/index.php?journal=RMPC&page=article&op=view&path%5B%5D=11007

ورغم شساعة تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة باعتبارها مجال قروي، نجد توزيعا ضعيفا جدا لجمعيات القروض الصغرى، التي تمركزت بالمركزين الخاصين بالجماعتين الترابيتين مسيلة وأولاد زباير. ومن خلال نقاشنا المستفيض مع الزبناء المستفيدين من هذه القروض التي تتراوح فائدتها ما بين 6% و 25% حسب حجم المبلغ ومدة استيراده، تبين لنا أن معظم هذه القروض كان موجها لأهداف بعيدة كل البعد عن كل ما يتعلق بتثمين المنتجات المجالية. ولم نصادف أي تعاونية بمجال الدراسة التجأت إلى مثل هذه المؤسسات المقترضة لتطوير إنتاجيتها.

2- الدراسات الأجنبية المتعلقة بالتعاونيات

هدفت دراسة (Hekmat, Davodi, & Maghsoudi, 2013)[1] إلى تقييم وتصنيف التدريبات اللازمة في الجمعيات التعاونية الزراعية لزيادة تطوير تنظيم ريادية الأعمال في إيران، وكيفية تحويل نمط المزارع الإيراني بشكل مبتكر وخلاق، من "منتج زراعي" إلى "ريادي زراعي". واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي التطبيقي، حيث اعتمدت على جمع البيانات من خلال استبيانات وزعت على 492 إداريا في 101 تعاونية.

كما هدفت دراسة (Trindade, Neto, & Felho, 2010)[2] إلى تحليل الأداء المالي للجمعيات التعاونية الانتمائية وعلاقته بالنمو الاقتصادي في البرازيل خلال الفترة (1996-2005). وقد اعتمدت الدراسة في تحليلها للأداء المالي على مقارنة معدل التباين لأكبر 20 جمعية تعاونية ائتمانية وأكبر خمسة بنوك وطنية وخاصة في البرازيل، وذلك من حيث صافي العائد على الاستثمار، وإجمالي تكاليف التمويل، وصافي العائد على الأصول، والاستدامة الذاتية. أما بالنسبة لتحليل النمو الاقتصادي، اعتمدت الدراسة على تحليل العلاقة بين الأصول، والقيمة الصافية، والإيداعات، وعمليات الائتمان مع متغيرات الاقتصاد المحلي، الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التضخم، وسعر الصرف (الشراء)، وسعر الفائدة.

---

1 -T Maghsoudi, H Davodi, M Hekmat (2013): «Agricultural production cooperatives, entrepreneurship and education in Iran ». African Journal of Business Management 7 (18), 1806.

2 - Trindade Marina, Neto Sigismondo & Fillo Francisco (2010): « Brazilian Credit Cooperatives and Financial Banks: A Ten Years Performance Comparison ». University of Sao Paulo. http://www.fearp.usp.br/cooperativismo/artigo_francisco.pdf.

وفي جانب آخر، تعرض دراسة (Ortman & King, 2007)[1] وصفا مختصرا لتطور الجمعيات التعاونية الزراعية التقليدية في الدول المتقدمة والأقل تقدما على أساس المبادئ الدولية للتعاون، مع التركيز على دولة جنوب إفريقيا. اعتمدت على نظرية الاقتصاد المؤسسي، والتي تتألف من ثلاث نظريات، وهي: (تكلفة المعاملات، الوكالة وحقوق الملكية). كما تعرضت الدراسة لبعض المشاكل المتأصلة في الجمعيات التقليدية، وهي: (الراكب المجاني، الأفق، المحفظة، السيطرة، تكلفة تأثير النفوذ الناجم عن حقوق الملكية المبهمة). وأثارت الدراسة بعض النقاشات والتحليلات والاقتراحات حول مستقبل الجمعيات التعاونية، على أساس منهجية النظرية حول دورة حياة التعاونيات من حيث التشكيل والنمو وإعادة التنظيم أو الخروج.

هدفت دراسة منظمة العمل الدولية (2014)[2] إلى تقديم إستراتيجية ملموسة من أجل تحسين أوضاع العمال الفلسطينيين من خلال استكشاف القدرات الكامنة للجمعيات التعاونية الزراعية في الضفة الغربية. وتمت الدراسة بالتنسيق مع وزارة العمل/الإدارة العامة للتعاون ومع وزارة الزراعة. تم دراسة 230 تعاونية زراعية في الضفة الغربية لتقييم قدراتها التنظيمية، كما تبحث الدراسة في التحديات والفرص الرئيسية للتنمية. تمت عملية التقييم عام 2013، حيث تم تقييم التعاونيات المستهدفة مقابل القيم والمبادئ التي تميز التعاونيات، وذلك باستخدام أداة بحث تختبر أربعة جوانب من القدرات التنظيمية التعاونية، الحكم والدافعية والطموح، وبرامج وخدمات التعاونيات، وموارد التعاونيات، وأنظمة وعمليات إدارة التعاونيات.

1 - GF Ortman, & RP King (2007): « Agricultural Cooperatives I: History, Theory and Problems. South Africa: Agrekon ». Vol. 64. No. 1.
file:///C:/Users/trainee1/Downloads/AGRICULTURAL_COOPERATIVES_THEORY_HISTORY_AND_DEVELOPMENT%20(1).pdf

2 – منظمة العمل الدولية (2014): "تشخيص أوضاع التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية– تحديات وفرص". أيار 2014، المكتب الإقليمي للدول العربية. بيروت. لبنان.

خاتمة الفصل التمهيدي

تميز الرصيد المعرفي والمنهجي حول موضوع الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالوفرة. بينما من البحوث والدراسات التي تخصصت في الجانب المتعلق بالقطاع التعاوني كانت قليلة، فالبحث في هذا المجال بالمغرب جاء متأخرا وارتبط بعدة برامج (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مخطط المغرب الأخضر...) إذا ما استثنينا الدراسات المتعلقة بتعاونيات الإصلاح الزراعي، فإنها تبقى مع ذلك ضرورة أساسية لتطور البحث. بحيث أن أغلب الدراسات عالجت إشكالية القطاع التعاوني وسبل تطويره بمقاربة تقنية أكثر منها تحليلية، لأنها لا ترتكز على أسس وقواعد متينة. ويمكن أن تكون أبحاثا ترشيدية. لكونها اعتمدت على احصائيات رسمية من خلال مخططات الدولة. ورغم هذه المكانة التي تحتلها الحصيلة المنهجية في مجال البحث، فإنه ليس من السهل الوقوف على كافة مميزات المحصول الفكري الشديد التنوع.

من خلال مجمل الدراسات السالفة الذكر، يمكن الانطلاق في معالجة الاشكالية قيد الدراسة (التعاونيات الفلاحية والتنمية الترابية) ابتداء مما انتهى إليه الباحثون الآخرون. فبناء الأنساق الإنتاجية المحلية والمشاريع الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة يعد مطلبا ملحا بالنظر إلى توافر الحيز الترابي على مقومات البناء منها؛ التجذر التاريخي، تنوع الموارد الترابية المحلية، أهمية الشعور بالانتماء إلى المنطقة وتأصيل الهوية الثقافية. وهذا ما سيرمي إلى تعزيز مبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني. كما تبقى المقاربة الترابية الحل الأنجع لمعالجة إشكاليتنا المرتبطة بالعالم القروي، حيث تتوفر شروط تنفيذها على موارد ترابية ذات طابع محلي (الزيتون، الماشية، العسل، المنتجات النباتية...) ووجود فاعلين محليين. ثم إن تكاثف الجهود سيمكن من تقوية المشاريع المنتجة للثروة المحلية لدى التعاونيات الفلاحية. ويظل الاقتصاد الاجتماعي التضامني باعتباره اقتصادا رحيما وذو بعد بيئي. يمثل بديلا تنمويا، لا غنى عنه في مجالنا القروي.

وبناء على ما سبق، سنعمل جاهدين أولا؛ على تشخيص واقع حال التعاونيات الفلاحية، والمشاكل التي تواجهها، وتقييم العمل التعاوني الفلاحي القروي بهدف تقديم استراتيجية ملموسة لتحسين أوضاع الفلاحين بمجال الدراسة من خلال استكشاف القدرات الكامنة للتعاونيات الفلاحية. وثانيا؛ رصد التحديات والفرص الرئيسية للتنمية الترابية بالمجال، وذلك باستخدام أداة بحث تختبر جوانب من القدرات التنظيمية التعاونية؛ وهي الحكم والدافعية والطموح، وبرامج وخدمات التعاونيات، وموارد التعاونيات، وأنظمة وعمليات إدارتها.

القسم الأول:

الاقتصاد الاجتماعي التضامني والموارد الترابية

بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

مقدمة القسم الأول

أصبحت مكونات الاقتصاد الاجتماعي التضامني، تلعب دورا هاما في معالجة العديد من المشاكل المعاصرة، مثل خلق الشغل ومحاربة الفقر...، وتشمل مختلف مجالات النشاط الإنساني مثل: السكن، الصحة، التكوين، التمويل، الترفيه، التربية، التثمين، الإنتاج والتسويق. ولتعميق المعرفة بهذا الموضوع الحيوي، لا بد من طرح بعض الأسئلة المفصلية والجوهرية: ما دلالة مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني؟ ما السياق التاريخي والسوسيو-سياسي لظهوره في البلاد الأوربية؟ وما هي الظروف والملابسات التاريخية والسوسيو-ثقافية لميلاده داخل تربة البلاد العربية الإسلامية؟ وبعد هذا كله نتساءل عن التجربة المغربية باعتبارها غنية في هذا المجال – كيف تشكل بها، وما المسارات التاريخية التي مر منها؟ وهل يختلف عن المجتمع القبلي المغربي الذي تشكل كوظيفة دفاعية وتـأطيرية؟

من الصعب جدا تحديد تعريف موحد لمفهوم ما، خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، لما يحمله كل مصطلح من معاني يصعب حصرها، نظرا لتعدد المشارب والتوجهات العلمية التي تتناوله. وهي إشكالات سنسعى لمقاربتها ضمن رؤية كل من الجغرافيا والاقتصاد والتاريخ وعلم السياسة وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، على اعتبار أن الموضوع خصب وتتقاطع فيه عدة حقول معرفية جمة. فالكل ينطلق من تخصصه ومرجعياته أثناء تطرقه للمفهوم، وبصفتنا باحثين في الجغرافية سنحاول وضع بصمتنا من منظور جغرافي بارتباط مع باقي الحقول المعرفية الأخرى.

لعل الفعاليات التي أبانت عنها مكونات الاقتصاد الاجتماعي التضامني (التعاونيات، الجمعيات والتعاضديات) والنتائج الإيجابية التي حققتها في مجموعة من الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو ودول العالم الثالث، دفعتنا إلى الوقوف على أبرز هذه التجارب مع مقارناتها بتجارب أخرى مماثلة، لنصل إلى التجربة المغربية ورصد أهم المحطات التي مرت منها، لنكلل هذا القسم بتقييم تجربة التعاونيات بالمغرب.

إن الهدف من دراسة الوسط الطبيعي بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة هو تشخيص الإمكانات التي تتيحها هذه الموارد من أجل استغلالها بطرق عقلانية ضمن أنشطة التعاونيات، وكذا إبراز الإكراهات التي يجب تجاوزها من أجل ضمان تنمية مستدامة فعالة للموارد الترابية. فالإنسان محور العمليات التنموية ويعتبر الفاعل الأول داخل المنظومة المجالية، وهنا تكمن أهمية الدراسات السكانية في رصد موارد الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

تؤثر البنيات التحتية والمجالية (الطرق، المرافق الصحية، المؤسسات التعليمية...) بدورها على المنتجات الترابية المحلية، من خلال الإمكانات التي توفرها، والإكراهات التي تفرضها. وتترتب عن ذلك أنظمة إنتاج مختلفة، تعكس أنماط تكيف السكان مع الوسط الطبيعي، ودرجة تحررهم من الإكراهات التي يخلقها. ويتعين منظور التنمية الترابية عند تحليل المنتجات المجالية التركيز على تحديد إمكاناتها، والكشف عن الإكراهات وإبراز طبيعتها.

وعليه فإن معالجة بعض جوانب الإشكالية العامة في هذا القسم، تتفرع إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: الاقتصاد الاجتماعي التضامني المفهوم والسياق التاريخي؛

الفصل الثاني: نشأة تجربة الاقتصاد الاجتماعي التضامني المغربي؛

الفصل الثالث: التشخيص الاستراتيجي للموارد الترابية؛

الفصل الرابع: غنى وتنوع المنتجات المجالية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة؛

الفصل الأول: الاقتصاد الاجتماعي التضامني: المفهوم والسياق التاريخي

مقدمة الفصل الأول

أصبحت العولمة اليوم، في أبعادها المختلفة بمثابة نمطا اقتصاديا كونيا جديدا له طقوسه وأخباره ووصاياه. شعاره وحدانية السوق وقوامه السوق الواحد والفكر الواحد في إطار ما يطلق عليه بالليبرالية الجديدة في مضمونها التوحيدي الواسع. وهي تعمل على جعل كل المحليات متماثلة في محدداتها كما في صفاتها عبر خلق فاعل واحد جديد يتخذ سمات عالمية تهدد كل الفاعلين التقليديين. لذلك أصبحت المجموعات البشرية، مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى الاعتماد على مواردها الترابية المحلية، وتعبئة طاقاتها وإمكانياتها الذاتية المادية وغير المادية للساكنة في أفق ضمان الثروات وإمكانية استدامتها.

يمثل الاقتصاد الاجتماعي التضامني نسقا اقتصاديا يمكن الاعتماد عليه للتخلص من الاختلالات ومواجهة التحديات الراهنة، ومن ثم تحقيق الإقلاع المنتظر الذي طالما بشرت به الأبحاث الاقتصادية التنموية التي سادت في ستينات وسبعينات القرن الماضي، فيما يسمى بالدول السائرة في طريق النمو من خلال الأدبيات المؤسسة للاقتصاد والتنمية. وتقتضي مقاربة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في المحور الأول من هذا الفصل، تعريف المفهوم، وتحديد بواعث نشأته وتجلياته، ثم إبراز أهدافه ومرتكزاته، والعلاقة التي ينسجها في بناء أنساق الإنتاج المحلية.

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي التضامني الدعامة الثالثة التي ينبغي أن يقوم عليها الاقتصاد المتوازن والمندمج، إلى جانب كل من القطاع العمومي والقطاع الخاص. وينطوي هذا الاقتصاد على ما يكفي من الإمكانات والوسائل التي تجعله قادرا على تعبئة وتوفير ثروات هامة، مادية وغير مادية. وخير دليل على ذلك تجارب دولية رائدة (إقليم الكبيك بكندا، بنغلادش، البرازيل...). وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل من خلال المحور الرابع عبر رصد تجارب بعض الدول التي استطاعت تثمين منتجاتها المجالية وخلق ثروة وطنية باعتمادها على الاقتصاد الاجتماعي التضامني كباعث للتنمية الترابية.

المحور الأول: الاقتصاد الاجتماعي التضامني تعريفه ومرتكزاته

يقتضي استيعاب الاقتصاد الاجتماعي التضامني تحديد مفهومه، ليتسنى إبراز مبادئه ومقوماته وخصائصه التي يمتاز بها، ومن ثم رصد تمايزه عما يقابله من أصناف أخرى من الاقتصاد على مستوى المرجعية والإطار المفاهيمي. ومن بين الأهداف الأساسية التي سيتناولها هذا المحور، تسليط الضوء على مفهوم نسق الإنتاج المحلي وأبعاده، والدور الذي يمكن أن يلعبه في دفع عجلة الاقتصاد الاجتماعي التضامني المحلي، من خلال تساؤلين أساسيين هما: كيف يساهم نسق الإنتاج المحلي في تطوير الاقتصاد الاجتماعي التضامني؟ وما الجديد الذي سيضيفه لتثمين المنتجات المجالية؟

1- الاقتصاد الاجتماعي التضامني مفهوم واسع وأحيانا غامض

تجدر الإشارة في البداية إلى أن مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني، مفهوم على درجة كبيرة من الالتباس، ليس فقط لأنه يجمع مفهومي الاقتصاد، الذي يحيل على الإنتاج والمقاولة للزيادة في الثروة، والاجتماعي الذي يحيل على التوزيع والمردودية الاجتماعية، المتباعدين نظريا، بل وأيضا لأنه يشكل جزء من واقع عالمي تطور في إطار يلفه اللبس منذ سبعينات القرن الماضي.

أ. على المستوى اللغوي

تستلزم مقاربة مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني ضرورة تحديد الدلالات المعجمية والاشتقاقية للمفردات التالية: الاقتصاد، الاجتماعي، التضامني، ثم الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

يشتق مصطلح **اقتصاد** من فعل **"اقتصد"** ومصدره اقتصاد بمعنى وفر. لقد اشتقت كلمة اقتصاد من كلمتين إغريقيتين هما: **"Oikos"** وتعني المنزل و **"Nomos"** وتعني قانون، يعني التدبير المنزلي. وكان **"أرسطو"** يعتبر الإنتاج الموجه للربح خارج الأسرة غير عقلاني أو غير منطقي [1]. ويفيد كذلك معنى استعمال الأموال على الوجه الذي يخالف الإفراط. وتأسيسا على ذلك، يفيد مصطلح "اقتصاد" فن تدبير واستغلال الموارد على اعتبار محدودية هذه الموارد مقابل تعدد الحاجيات [2].

---

1 – جون إهرنبرغ (2008): "المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة". ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم. المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسة الوحدة العربية. الطبعة الأولى، بيروت. بتصرف. ص 471.

2 – محمد كريم (2012): "الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب: التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع"، مطبعة افريقية الشرق، الدار البيضاء. ص 8.

تعني كلمة **"اقتصاد"** عند **"بيار جورج"**، "عملية الإنتاج لتلبية حاجيات الاستهلاك" [1]. ونجد في جميع الحالات، أن نفس العوامل تكشف عن التعريف نفسه لكلمة اقتصاد. فالاقتصاد يشمل إنتاج الخيرات والخدمات والتبادل الذي يؤمن الصلة بين المنتجين والمستهلكين، حيث ترتكز آليات عمل هذه القطاعات الثلاثة من الاقتصاد على استعمال النقد.

يفيد مصطلح **"اجتماع"** كل فعل تحدد منطلقاته اعتبارات تقوم على مبادئ التماسك والتضامن والتآزر، وبالتالي: يعتبر كل فعل له صبغة اجتماعية حينما يتجه نحو تحقيق منفعة أو جلب مصلحة أو حل إشكال تواجه المجتمع. أما مصطلح **التضامن**، فيعرف في إعلان الألفية بأنه أحد القيم الأساسية الدولية في القرن الثاني من الميلاد، وتفيد التماسك والتآزر.

ب. البعد الاصطلاحي

يتخذ مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي التضامني" شكل مسميات عدة، بدء من المصطلح الأول المتخذ من طرف الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، ومرورا بمصطلحات "**المنظمات غير الربحية** " بالولايات المتحدة الأمريكية، و"**القطاع التطوعي** " بإنجلترا. وانتهاء بتسميات " **الاقتصاد التضامني**" و"**الاقتصاد الشعبي**" و"**اقتصاد التنمية الجماعية** " بأمريكا اللاتينية.

إن مصطلح الاقتصاد الاجتماعي التضامني، مصطلح غامض بعض الشيء لكونه يجمع بين ثلاثة مفاهيم أساسية: اقتصاد واجتماع وتضامن. ولقد حدد **الملتقى الدولي الثاني لنشر التضامن بالكيبك** في أكتوبر سنة 2001، الاقتصاد الاجتماعي بكونه "مجموع المبادرات الاقتصادية ذات هدف اجتماعي، تساهم في إنشاء طريقة عيش وتفكير اقتصادي جديد، عبر عشرات الآلاف من المشاريع في بلدان الشمال كما في بلدان الجنوب...، والتضامن في الاقتصاد يعتمد مشروعا هو في الوقت نفسه اقتصادي وسياسي واجتماعي، تنتج عنه وضعية جديدة لممارسة السياسة وإقامة علاقات إنسانية على قاعدة من التوافق والتصرف كمواطن فعلي" [2].

---

1 – بيار جورج (2002): "معجم المصطلحات الجغرافية". ترجمة محمد الطفيلي، مراجعة هيثم اللمع. المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الثانية. ص 70.

2 - Groupe d'Economie Solidaire du Québec (2002) : « L'ÉCONOMIE SOCIALE ET SOLIDAIRE : UNE PERSPECTIVE NORD-SUD ». Deuxième Rencontre internationale sur la globalisation de la solidarité tenue du 9 au 12 octobre 2001 à Québec – Canada.

على المستوى الوطني، تبنى "**مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية**" 1988-1992 لأول مرة تعريفا للاقتصاد الاجتماعي بشكل رسمي: "يشكل الاقتصاد الاجتماعي الذي يتكون من التعاونيات والجمعيات والتعاضديات وسيلة أساسية لتكييف استراتيجية المخطط في مجال التنمية الاجتماعية مع الظروف الاقتصادية الجديدة في ظل احترام هدف تحقيق عدالة اجتماعية أفضل" [1].

وحسب "**رضوان زهرو**" (2004)، في تعريفه للاقتصاد الاجتماعي: "يراد به تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق تكافؤ الفرص وإقامة ميزان العدل عند توزيع الثروة أو الاستفادة من مواردها، سعيا وراء تحسين الحالة المادية للأفراد وحل مشاكلهم، بأن يفرض نظام جديد ساعات العمل والحد الأدنى للأجور، حماية لهم من استغلال أرباب رؤوس الأموال وبأن يعطوا حق الاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي، تأمينا لحياتهم من المرض والشيخوخة وحوادث الشغل" [2].

وبناء على ذلك، يقترح "**المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**" بالمغرب التعريف التالي: «يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حرا» [3].

ومع ذلك، لا يمكن الحديث عن تعريف نهائي وشامل لقطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في ظل تغيره وتحوله، بالرغم من ارتباطه في البداية بالتنظيمات الأساسية الثلاث: التعاونيات، التعاضديات والجمعيات. لكن الأبحاث يمكن أن تقودنا إلى اكتشاف تنظيمات أخرى جديدة. فما هي إذن، أهم المبادئ والمقومات الأساسية التي يرتكز عليها هذا النوع من الاقتصاد؟

---

1 – وزارة التخطيط (1992): " مخطط المسار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1988–1992: مخطط التشاور والمشاركة". الطبع والنشر الرباط، آرديكوم، ص. 56

2 – رضوان زهرو (2004): "في الاقتصاد والتدبير، أسس ومفاهيم". منشورات مسالك للفكر والسياسة والاقتصاد. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. ص. 26.

3– تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتاريخ 27 يونيو 2013، تحت عنوان "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج". ص 3.

2- مبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني

تستند التنمية في المجتمع على الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وذلك لتحقيق النمو المستدام الذي من خلاله تحدث التنمية المجتمعية. وقد أصبح هذا النمط من الاقتصاد حقيقة تسعى إلى الارتقاء بالقيم والمبادئ التي تكون أساسية في حاجيات الأفراد ومجتمعاتهم عن طريق العناصر التالية:

أ.المشاركة:

يشكل موضوع المشاركة لبنة أساسية في أهداف الاقتصاد الاجتماعي التضامني، والغاية من المشاركة فيه تكمن في تطوير مساهمة الإنتاج للاكتفاء الذاتي للمجتمع دون تحقيق الربح من قبل السكان، وإعطاء الأولوية لهم في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي. وتتأسس هذه المشاركة على المبادئ التالية:

خطاطة رقم 01: مبادئ المشاركة

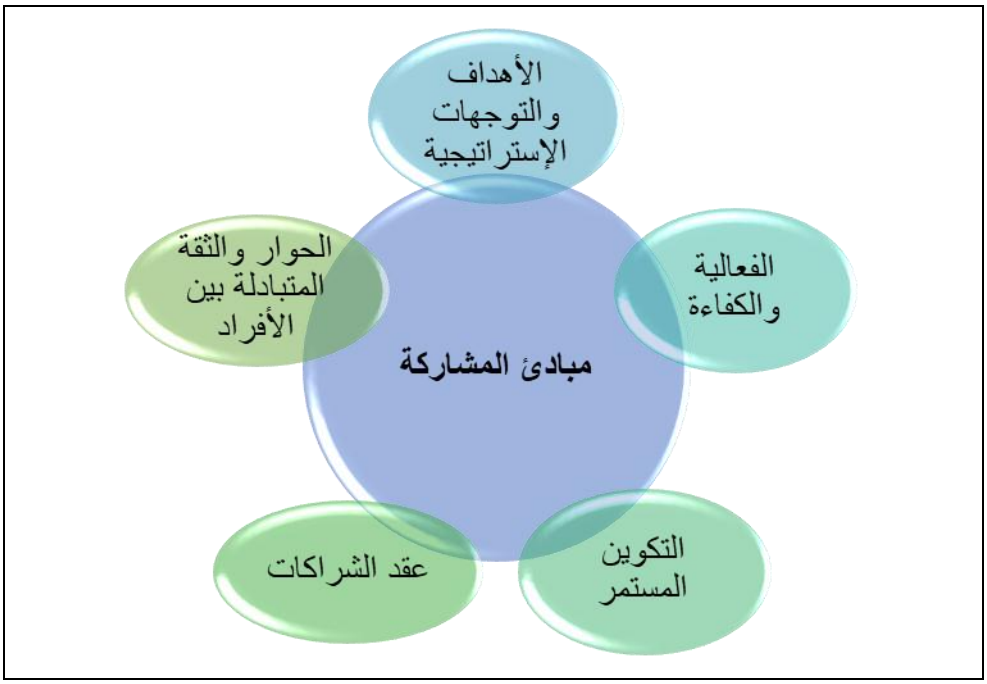

المصدر: تركيب شخصي، 2019

ينخرط الأعضاء في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني بطواعية وبمحض إرادتهم، ويجب أن يشاركوا فعليا في تسيير مؤسساتهم حسب المؤهلات والإمكانيات الخاصة بكل عضو. كما يشاركون بحصص مالية أو عينية في رأسمال تنظيماتهم.

ب. الحكامة الجيدة:

الحكامة هي طريقة عقلانية تقوم بتدبير الموارد المتاحة بغية تحقيق التنمية والارتقاء بقدرات المجتمع الإنساني عبر مجموعة من الآليات يمكن حصرها فيما يلي:

خطاطة رقم 02: آليات الحكامة

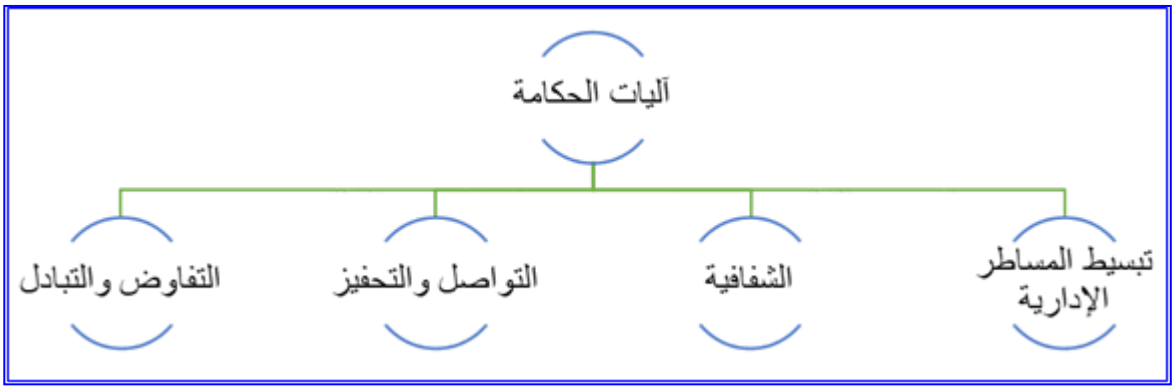

المصدر: مجهود شخصي

ولتوضيح الصورة أكثر، نرجع إلى تعريف الحكامة الجيدة المقترح من طرف الأمم المتحدة: "يختزل هذا المفهوم في شمولية تامة جميع المكونات والمجالات الأساسية، باعتباره الأسلوب التشاركي للحكم ولتدبير الشؤون العامة الذي يرتكز على تعبئة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، سواء من القطاع العام أو من القطاع الخاص وكذلك من المجتمع المدني، بهدف تحقيق العيش الكريم المستدام لجميع المواطنين" [1]. ومن خلال معالجة الحكامة كرافعة لتحديث القطاع التعاوني والتنمية الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، إن تطبيق مفهومها سيكون له أثر فعال على الاقتصاد الاجتماعي التضامني المحلي باعتبارها نموذج مثالي يجب الطموح لتحقيقه، رغم صعوبة ذلك في الوسط القروي.

ت. التخطيط:

التخطيط هو الأسلوب العلمي المقصود به إتباع أحسن الطرق والأساليب لاستخدام وتنمية الموارد البشرية والمادية عن طريق تغيير اتجاهات الكم والكيف الموجودة والمتاحة في الدولة. فتخطيط الاقتصاد الاجتماعي التضامني يحترم أسسه المتجلية في المشاركة الطوعية والمساعدات الذاتية والاعتماد على الذات من خلال الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات، ومراعاة التوازن بين المشروعات الاقتصادية والاجتماعية توزيعا يتلاءم مع التنمية الاجتماعية لتحقيق الأهداف التالية:

1 – تقرير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة (2011): "الحكامة الجيدة بين الوضع الراهن ومقتضيات الدستور الجديد 2011". حي الرياض–الرباط. ص 4.

- بناء قدرات ومهارات أعضاء التعاونيات والادارات الوصية على القطاع التعاوني؛
- إدارة المشاريع الترابية بشكل يحقق اهداف المشروع باستثمار أمثل للموارد الترابية المحلية؛
- اكتساب الخبرة اللازمة لتجاوز العراقيل واتخاذ القرارات الصائبة التي تخدم الخطط الاستراتيجية؛
- الارتقاء بالمشاريع الترابية بما يخدم المجتمعات المحلية؛
- نشر الوعي وتعزيز أهمية التنمية الاجتماعية التي تؤدي إلى التقدم المستمر في نوعية الحياة لجميع الأفراد والارتقاء بالمجتمع المدني الطموح لخلق مجتمع ديموقراطي.

يعد مبدأ التخطيط لمشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني من أهم الخطوات التي ينبغي الاعتناء بها، باعتبارها المنهجية التي يسير بها العمل بصورة متوازنة، والخط الذي يسهل الإنجاز فيما بعد، ويجعل الفكرة سهلة التنفيذ. لذا يبقى التخطيط الطريقة المثلى التي تضمن تحقيق أهداف مشاريع التعاونيات الفلاحية بتكلفة أقل وفعالية أكثر، حيث أن كل تعاونية تحمل مشروعا سنويا، لكنها لا تحقق اهدافها، ولن تساهم في تنفيذ الخطط الاستراتيجية في غياب تخطيط محكم.

3- الأنساق الإنتاجية المحلية ترسيخ للاقتصاد الاجتماعي التضامني

تقتضي دراسة نسق الإنتاج المحلي لأي مجال جغرافي، تحديد مفهومه ودلالته، مع تتبع حالات التركيز القطاعي والجغرافي للشركات أو التنظيمات المهنية (التعاونيات، المقاولات..) التي تنتج وتسوق المنتجات المترابطة والمتكاملة، وتواجه نفس التحديات ونفس الفرص. يعود تاريخ ظهور أنساق الإنتاج المحلية إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لما لاحظ الاقتصاديون ظاهرة اقتصادية فريدة في شمال إيطاليا، تتمثل في وجود تنظيم هيكلي وتكتل لمؤسسات نشيطة في هذه الأقاليم (المقاطعات الصناعية)، الشيء الذي جذب اهتمامهم وشجعهم على إحاطتها بالدراسة والتحليل المعمق، حيث أوضحت أن مصدر هذه الظاهرة هو تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة بين هذه المؤسسات.

أوضح بعض الباحثين (مَحمد المولودي، 2007)، أن مفهوم نسق الإنتاج المحلي يجد تجدره في المفهوم المارشالي (المقاطعة الصناعية) كما حدده وثمنه بعض الكتاب الإيطاليين (BECATTINI. G). واعتبر مفهوم نسق الإنتاج المحلي "مفهوم مركب في ملتقى عدة مقاربات تحاول جميعها إعادة النظر في مسألة التنمية بالتركيز على ديناميات الإنتاج في علاقتها بالمجال. وهذه المقاربات تحث على اعتماد الدور

الترابي والبعد المحلي في أشكال التنمية الجديدة، وهو الأصل في ظهور نسق الإنتاج المحلي" [1]. ووفق ذلك عرف حسين أحمد رشوان المجتمع المحلي على أنه "جمع من الناس يعيشون في حيز ما يجعلهم في اتصال مستمر ولهم خبرات متصلة وعدد من المؤسسات والنظم تعمل متعاونة على تنشيط الحياة بالمجتمع وتماسكه ووحدته" [2]. فأول معايير المحلي بالمغرب هي الجماعات الترابية ذات الحدود الإدارية والجغرافية، وهي التي تشكل الإطار الذي سيتحرك فيه الأفراد والجماعات حسب مقومات أخرى إثنية وقبلية وترابية وهوياتية.

لتعمق أكثر في المفهوم وسبر أغواره، اعتبر أحد الباحثين (لحسن جنان، 2010) الأنساق الإنتاجية المحلية "بمثابة جواب اقتصادي واجتماعي عن ظروف وتحديات الانفتاح والعولمة، وكأسلوب جديد للتنمية يسعى إلى تقوية أسباب المناعة والتنافسية المجالية، وتأهيل المجتمعات المحلية عن طريق الاستثمار في الخصوصيات والتفرد الذي توفرهما الموارد الترابية المحلية الترابية المعبأة لبناء هذه الأنساق" [3]. وبناء على رؤية الباحث، يمكن أن يشكل نسق الإنتاج المحلي نمطا جديدا من التنظيم المجالي للإنتاج عبر التنظيمات المهنية للاقتصاد الاجتماعي التضامني تنظم علاقاته مجموعة من القوانين والضوابط (قد تكون أعرافا وتقاليد) تجمع بين قواعد السوق والتعاقد الاجتماعي. وهو منطق يجعل من التكامل وتبادل المنافع التي يتيحها القرب الجغرافي بديلا للتراتبية فيما يتعلق باشتغال الديناميات المحلية. كما أنه يجعل من الحيز الترابي الركيزة الأساسية المحددة لأشكال التنظيم وموردا ترابيا في حد ذاته.

يمكن اعتبار نسق الإنتاج المحلي نظاما يربط ويقرب بين مجموعة المؤسسات والهيآت التي تدور حول نفس النشاط أو الحرفة أو المنتوج سواء كانت وحدات إنتاجية كالتعاونيات، مؤسسات الخدمات، مراكز التكوين، مؤسسات مالية، سلطات محلية...، والتي تقع في مجال جغرافي واحد مما يولد شبكة محلية واسعة من العلاقات التي تزيد من تطور ونمو وتنافسية هذه المؤسسات وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية والوطنية من دون أن يكون هناك اندماج بين هذه المؤسسات المتعاونة.

---

1 – محمد المولودي (2007): "التراث الجيولوجي بواحة تافيلالت وإمكانية بناء نسق إنتاج محلي من خلال صناعة الأحجار الرخامية والمستحثات". مرجع سابق. ص 69.

2 – حسين أحمد رشوان (2002): " المجتمع: دراسة في علم الاجتماع". الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث. الطبعة الثالثة. ص. ص. 111-112.

3 – لحسن جنان (2010): "العالم القروي في البحث الجغرافي". مرجع سابق. ص 23.

من هذا المنطلق، يمكن أن ترتبط التنظيمات المهنية للاقتصاد الاجتماعي التضامني فيما بينها بعلاقات تعاون تتميز بالكثافة ويتم دعمها من طرف هيئات ومنظمات متموقعة محليا، يمكن أن تضمن لها تلبية احتياجاتها الأساسية. كما تستفيد التنظيمات المهنية المتجمعة وفق هذا النظام من الفوائد التي يحققها التنظيم وفق هذا الشكل. ويتعلق الأمر خصوصا باستفادة هذه الأخيرة من وفورات خارجية إيجابية تنتج عن الجوار (منتجات ذات تكلفة منخفضة، تبادل المعارف، تكوين اليد العاملة، تخفيض تكاليف المعاملات، تحسين التنسيق بين الفاعلين، تكوين لغة مشتركة...) [1]. وتسمح مخرجات التكتل والتنظيم المحكم عبر نسق الإنتاج المحلي من تحسين الأداء الإنتاجي للتعاونيات الفلاحية، وتحفز على الابتكار، كما تمكنها من التكيف مع المستجدات ورسم أفق دولي لها. هذا فضلا عن كونها تسمح بتحقيق تنمية محلية وبناء ميزة تنافسية للمجال الترابي المتموقعة فيه.

يمكن تحديد مفهوم نسق الإنتاج المحلي في أربع عناصر أساسية:

- ✓ **الحيز الترابي:** لا ينظر إليه في هذا الإطار كمجال جغرافي وإنما كمجال صناعي، يخلق وفورات خارجية أو مزايا للتعاونيات الفلاحية. فنسق الإنتاج المحلي يصبح عاملا للتنمية الذاتية كما ينتظم بالشكل الذي يولد فيه مزايا تسمح بتنمية متميزة عادة ما تكون قائمة على تخصص كياني معين؛
- ✓ **شبكة العلاقات:** إن وجود مثل هذه الشبكة من العلاقات (شراكة أو تعاون أو تبادل معلومات وخبرات علمية...) تجعل الحيز الترابي حاملا لنظام إنتاج محلي.
- ✓ **الاجتماع والثقة:** إن نسق الإنتاج المحلي ليس وليد الجيل الحاضر، فعوامل نشأته وتطوره متجذرة تاريخيا في المجتمع، كما يتعين النظر إلى نسق الإنتاج المحلي كعملية اجتماعية وليس مجرد عملية تقنية واقتصادية.

وفي الأخير، يمكن وصف نسق الإنتاج المحلي بصيغة إجرائية أنه: نمط تنظيمي فعال وناجح للتعاونيات. فهو ينظم التعاون والتكامل بين المنتجين لنفس المنتوج، ويشكل مركز اتصال فيما بينهم، حيث يسمح بتكتل الإمكانيات والتطوير والتحديث فيما بينهم مع خلق دينامية شبكية. ويلعب كذلك دور المتحدث والوساطة أمام السلطات المحلية والعمومية. وبعبارة أبسط هو مجموعة من المتعاونين يجتمعون لتبادل الخبرات والتفكير معا في المشاكل المشتركة وكذا التطلعات فيما بينهم.

1 - Amèziane FERGUENE et C. CAURLET. (2003) : « Globalisation et territoire : le cas des SPL dans les pays en développement ». FACEF PESQUISA, No 3. P 103.

المحور الثاني: نشأة الاقتصاد الاجتماعي التضامني وتطوره

إن الحديث عن نشأة الاقتصاد الاجتماعي التضامني على المستوى الدولي بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، يقتضي منا اعتماد المقاربة التاريخية في الرصد والتحليل، ومعالجة الظاهرة من كل جوانبها.

1- الاقتصاد السياسي وعلاقته بالاقتصاد الاجتماعي التضامني

ظهر الفكر الاقتصادي **"الكلاسيكي"** على أنقاض الفكر **"الميركانتيلي"** [*] الذي ساد في أوروبا ما بين بداية القرن 16م وأواسط القرن 18م، الذي قام على أنقاض نمط الإنتاج الإقطاعي. وكانت تداعيات السياسة الميركانتيلية كارثية بكل المقاييس، وتحديدا على مستوى الأوضاع المعيشية والصحية للسكان. هذه العواقب الاجتماعية-الاقتصادية هي التي هيأت الظروف العامة للانتقال من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية.

وفي سنة 1817م، نشر **"دافيد ريكاردو"** كتابه **"مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"**. فاعتبر العمل مصدرا لكل قيمة، وكمية الانتاج المعيار الذي ينظم القيمة النسبية للسلعة" [1]. وتوصل إلى أن قيمة السلعة؛ تتحدد أولا بالعمل الحي الذي يبذله العامل، وثانيا بالعمل المتراكم في صورة رأس المال، مبينا أن رأس المال هو عمل متراكم.

يفيد مفهوم الاقتصاد السياسي عند **"آدم سميت"**، فن إنتاج الثروة على مستوى الأمة، على عكس اختزال الثروة في تكديس المعادن النفيسة على مستوى الدولة، كما روجت له المنظومة الميركانتيلية. ويمكن ملاحظة بناء التفاعلات بين "الاقتصاد السياسي" و"الاقتصاد الاجتماعي" في التمايزات الأساسية بين النسقين من خلال الجدول الموالي:

---

* – الميركانتيلية: هي مذهب تجاري ساد في أوروبا في الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر. ما يميزه على وجه الخصوص هو تمثل الثروة، في مقدار ما تكدسه الخزائن الأميرية من معادن نفيسة. ومن أجل بلوغ هدف مراكمة الحد الأقصى من هذه المعادن.

1 – فؤاد مرسي (1973): "رأس المال لكارل ماركس". دراسات تقدمية. الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر–بيروت لبنان. ص 10.

جدول رقم 01: الفرق بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد الاجتماعي

النسق	الاقتصاد السياسي	الاقتصاد الاجتماعي
المجال	علم الثروة	علم السلم الاجتماعي والحياة السعيدة
إطار الممارسة	المقاولة/الشركة	جمعيات/تعاونيات/تعاضديات
نوعية العلاقات	ميكانيكية	إرادية/اختيارية
الغاية الأساسية	تحقيق أقصى مستوى من الربح	تحسين الأوضاع وتحقيق الاندماج
محدد السلوك	الإشباع الأمثل للحاجيات الفردية	تحسين الأوضاع الاجتماعية
وظيفة المعرفة	عقلنة/تكميم	أداة للتنمية المستدامة

المصدر: محمد كريم"الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب: التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع" [1]

يمكن القول، إن نمط الاقتصاد الاجتماعي التضامني تطور في بيئة اقتصادية واجتماعية أفرزت نمط الإنتاج الرأسمالي ومعه "نقد الاقتصاد السياسي". وبالتالي، فإن هذا النمط يعبر عن واقع خاص للبنيات وللأحوال الاقتصادية في أوروبا. ويعكس قيما فكرية واجتماعية تسعى إلى الحد من الانعكاسات السلبية للهيمنة المضطردة لنمط الإنتاج الرأسمالي ونتائجه الطبيعية من تقلبات واختلالات واضطرابات اقتصادية واجتماعية. وبناء عليه، تطمح هذه المبادرة إلى طرح نفسها كحل استنادا إلى الإرادة والتماسك والتضامن المتبادل من جهة، ورفض منظومة التصدق بسمكة عوض تعليم كيفية الاصطياد من جهة أخرى.

2- الماركسية ونقد الاقتصاد السياسي

يرى التحليل الماركسي أن الاقتصاد السياسي يهتم بعلاقات الإنتاج، في ارتباطها بالقوى الإنتاجية. فالاقتصاد يدرس تأثير قوى الإنتاج والعلاقات التقنية على علاقات الإنتاج والعكس كذلك (القوى الإنتاجية + العلاقات الاجتماعية للإنتاج = نمط الإنتاج).

يشير **"فلادمير نيتش لينين"** في هذا الباب قائلا: "إن الاقتصاد السياسي لا يهتم بالإنتاج، بل بعلاقات الأفراد الاجتماعية الناتجة عن الإنتاج، أي من داخل الكيان الاجتماعي للإنتاج، فهو علم

1 – محمد كريم (2012): مرجع سابق. بتصرف، ص 41.

التطور التاريخي لكيان الإنتاج الصناعي" [1]. ويرى **"إنجلز فريدريك"** بأنه "علم يدرس القوانين التي تحكم الإنتاج وتبادل وسائل العيش المادية في المجتمع البشري" [2].

لم تعد النظرية الماركسية المتمتعة بنزعتها الشمولية قادرة على احتضان نمو الواقع الجديد سواء في المعسكر الرأسمالي أو المعسكر الاشتراكي أو حتى في بقية العالم المتخلف. لذا أخذ أنصارها على عاتقهم مهمة أقلمتها مع مختلف الأوضاع، فاتجهوا إلى تطويرها تحت ثلاث عناوين، هي:

أ. اقتصاد الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية

من رواد هذا الفكر لينين، ستالين، تروتسكي وبوخارين وغيرهم. وهو اقتصاد أنيطت به أعباء القيام بتأطير الاقتصاد الاشتراكي نظريا وعمليا. أما الخصائص التي من المفترض أن تميزه فهي:

- انتقال السلطة السياسية إلى الطبقة العاملة؛
- تأميم القطاع الصناعي تأميما كليا؛
- تمركز القرار والتوجيه بيد الحزب الشيوعي والجماهير العمالية؛
- بناء الاشتراكية في المدن والبوادي؛

غير أن الممارسة انطوت على العديد من العوائق والعوامل التي حالت دون تحرير قوى الإنتاج باعتبارها الشرط الأساسي لإنجاز مهمة مرحلة الانتقال؛ أي العبور من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الشيوعي. بل دعت المشاكل التي استشرت في دول المعسكر الاشتراكي المفكرين والساسة إلى العدول عن السير بمجتمعاتهم نحو الشيوعية، وعملوا على الخروج من أوضاعهم المتأزمة من خلال تغيير وجهة الانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق. فكانت سياسة **"البيرسترويكا"** [*] هي البديل لكل سياسات هذه البلدان في تسعينيات القرن الماضي عدا الصين الشعبية وكوبا وكوريا الشمالية.

ب. اقتصاد الرأسمالية الاحتكارية للدولة

هو اقتصاد أنيط به جعل النظريات الأم قادرة على تأطير نمط الإنتاج الرأسمالي وتمكينه من مسايرة واقع غابت فيه المنافسة. وفي هذا السياق، جاءت كتابات المجددين من أمثال "بول بوكرا" 1934 و"إرنيست مندال" 1923م، اللذان أبرزا أن اللاعبين الأساسيين في النمط الرأسمالي للإنتاج في هذه المرحلة هما الشركات المتعددة الجنسيات والدولة، وأن المعضلة التي يواجهها هذا النمط حاليا،

---

1 – رضوان زهرو (2004): "في الاقتصاد والتدبير، أسس ومفاهيم". مرجع سابق. ص 21.

2 – المرجع نفسه.

* – البيرسترويكا: هي سياسة نهجها "ميخائيل غورباتشوف" رئيس سابق للاتحاد السوفياتي من أجل لانفتاح على المنظومة الرأسمالية خلال فترة حكمه بين عامي 1985 و 1991.

هو تسارع وتيرة ميل معدل الربح نحو الانخفاض بما يحمله من تهديد للنظام بالدخول في أزمة جديدة نظرا للإفراط في التراكم الرأسمالي الذي شهدته الفترة السابقة [1].

ج. اقتصاد التنمية والتخلف

هو اقتصاد أسند إليه تشخيص التخلف وإعداد الخيارات التي على دول العالم الثالث نهجها كي تخرج منه. ولهذا، جاء التركيز على الاستغلال الذي مارسته وتمارسه الدول الرأسمالية على شعوب تلك البلدان. لينتهي الاستنتاج إلى أن سبيل الانعتاق هو القطيعة مع النهج الرأسمالي، وتبني النهج الاشتراكي الثوري. ومن الاجتهادات الماركسية التي ذهبت في هذا الاتجاه نذكر على سبيل المثال، نظرية التبعية التي طورها منظرو أمريكا اللاتينية من أمثال **"كاردوسو وفاليتو"**، بالإضافة إلى "**سمير أمين** (1931)" الذي طبقها على إفريقيا. ويكمن فحوى هذه النظرية أن أسباب تخلف العالم الثالث يعود إلى كون بنياتها الاقتصادية والسياسية تعتبر تابعة لاقتصاديات المركز وليس لاقتصادياتها المحلية.

فبأي معنى؟ أو بالأحرى، بأي حق يتم نقل هذه المفاهيم إلى مجتمعات لم تعش هذه التطورات مثل "مجتمعات دول العالم الثالث"، المجتمعات التي ما زال تحتفظ بالقبيلة كمكون أساسي فيها. إن الهدف من هذه الملاحظة هو الدعوة إلى معالجة هذه القضية بأكبر قدر من الاستقلالية. فالمرجعيات الأوروبية في الموضوع، يجب أن تظل مرجعيات استشارية لا غير. كما يجب أن لا تنقلب إلى نموذج يتحكم في الفكر ويوجه الرؤية.

3- الفكر الاقتصادي في الحضارة الإسلامية

ظهر ميلاد الاقتصاد السياسي بعد اضمحلال الحضارة الإسلامية وترهل الإمبراطورية العثمانية وتشرذم سلطانها الذي انتهى إلى تقسيم دولة الخلافة وغيرها من البلاد الإسلامية بين الدول الاستعمارية. وتقويض ما تبقى من المؤسسات الإسلامية إلى أن حلت فترة تصفية الاستعمار عقب الحرب العالمية الثانية. فأخذ الفكر الاقتصادي الإسلامي يعود إلى الصعود، حيث مر بمرحلتين هما:

المرحلة الأولى:

وهي مرحلة كان التفكير فيها منصبا على كيفية تنقية الواقع من المخالفات الشرعية التي كرسها العهد الاستعماري، وذلك بعد إلغائه للزكاة وتعويضها بالضرائب والمكوس، وإلغائه لصيغ التعاقد الإسلامية وتعويضها بالقروض الربوية.

1 – علي بوعلي (2009): "مدخل إلى العلوم الاقتصادية". السداسية الأولى حقوق، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس. الطبعة الأولى. مطبعة أميمة الحي الصناعي سيدي براهيم–فاس. ص 58.

من المجهودات العملية الشروع في تنفيذ المشروع اللاربوي لأول مرة في التاريخ الحديث في نهاية أربعينيات القرن العشرين في إحدى الولايات الهندية. كانت هذه التجربة قائمة على تجميع الأفراد لمدخراتهم في تعاونية هم أعضاؤها على أن تتولى تمويل مشاريعهم بصيغ لا ربا فيها. ثم شهدت بداية الستينات من القرن الماضي تجربة بنوك الادخار المحلية بمصر التي تتلقى ودائع المنخرطين وتتولى تمويل مشاريعهم تحت مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

المرحلة الثانية:

وهي فترة الانتشار التي انطلقت في منتصف التسعينات من القرن الماضي مع تأسيس شركات المصارف والتأمين والاستثمار في إطار الالتزام بأوامر ونواهي الشريعة الإسلامية. وبلغ عدد المؤسسات العاملة بهذا النهج ما يزيد عن 200 مؤسسة موزعة على القارات الخمس، وهي تدر حاليا أكثر من 500 مليار دولار[1].

لقد عرف هذا الاتجاه في تطبيق الاقتصاد الإسلامي إنجازات محترمة في ميادين «الزكاة» و«الوقف» في كثير من البلدان الإسلامية وبين أقليات مسلمة خارجها. ومع هذا التطور العملي، حصل تطور مواز في مجال الدراسات والبحوث والندوات والمراكز العلمية. فتوسعت تجربة تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات، سواء بصيغة المواد المكملة لبعض التخصصات، أم بصيغة التخصص في الاقتصاد الإسلامي ذاته. ومن ثمرة هذه التطورات، ظهور رواد لهذا الفكر في بلدان مختلفة من قبيل «عيسى عبده» و«أنس الزرقاء» و«رفيق يونس» المصري وغيرهم.

تربط النظرة الإسلامية المشكلة الاقتصادية بسلوك الإنسان باعتباره السبب في إحداث الندرة، إما بفعل عجزه أو تقاعسه على الاستفادة من الموارد المتاحة، وإما لسوء الاستغلال أو لسوء التوزيع.

في سياق هذا المحور، يمكن القول إن الاقتصاد الاجتماعي التضامني قطاع ثالث بين العام والخاص. فهو يستهدف الربح ولا يسعى إلى إلغاء الملكية الفردية بقدر ما يسعى إلى اقتنائها. كما أنه يدافع عن اشتراكية وسائل الإنتاج، ولا يرفض مفهوم المقاولة، بل يهدف إلى جعلها فاعلا اجتماعيا تستحضر قيم التعاون والتشارك والمساواة التي تبنتها المنظومة الاشتراكية سابقا. لكن هذا لا يعني أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني انبثق من مرجعية اشتراكية، فهو يختلف عنها من حيث الأهداف والمرامي رغم تبنيه القيم نفسها.

1 – علي بوعلي (2009): نفس المرجع. ص 61.

المحور الثالث: تجارب حية بدول الشمال في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني

إذا كانت تجربة الاقتصاد الاجتماعي التضامني تثير مزيدا من النقاش على الصعيد الدولي، فإن هذه التجربة تختلف من بلد إلى آخر، كما تختلف دلالته ومبادئه المؤسسة ومجال تأثيره. لكن رغم هذه الاختلافات، فإن الرؤية والهدف اللذين ينطوي عليهما الاقتصاد الاجتماعي التضامني يوحدان مختلف الدول.

1- أوروبا وغمار الاقتصاد الاجتماعي التضامني

يلعب الاقتصاد الاجتماعي التضامني على المستوى الدولي دورا هاما، إن على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي. ففي أوروبا، وحسب الدراسة الميدانية التي أنجزتها وحدة "الاقتصاد الاجتماعي" التابعة للاتحاد الأوروبي سنة 2000، خلصت إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد الاجتماعي بدول الاتحاد الأوروبي يعتبر خزانا للتشغيل، إذ ساهم في خلق 9 مليون منصب شغل قار سنة 2000. واحتلت الجمعيات الصدارة بنسبة 70%، وتلتها التعاونيات بنسبة 27%، ثم التعاضديات بنسبة 3% [1].

في فرنسا مثلا، تم إحداث ميثاق للاقتصاد الاجتماعي سنة 1980، وعرف تحيينا سنة 1995. وعلى المستوى الأوروبي، تم الإعلان عن مبادئ مشتركة سنة 2001 من طرف المؤتمر الدائم للتعاضديات والتعاونيات والجمعيات والمؤسسات الخيرية [(2)]. وكان هذا الإعلان بمثابة ميثاق أوروبي للاقتصاد الاجتماعي.

في هذا الصدد، شهدت العاصمة البرتغالية لشبونة خلال شهر ماي (20 و21 ماي 1996) ملتقى دوليا حول الاقتصاد الاجتماعي التضامني. وأشرف على تنظيمه «المجلس الدولي» المتخصص في الاقتصاديات العمومية والتعاون (CIRIEC). في ختام هذا الملتقى أجمع كل المتدخلين على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ما يعرف بالمصلحة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي ضمن البرامج الحكومية والسياسات

1 – حكيمة خالص (2004): "من أجل إرساء اقتصاد اجتماعي يعتمد على الذات". مطبعة الرسالة–الرباط. ص 26.

2 - Banque européenne d'investissement : « Économie et solidaire : Vecteur d'inclusivité et de création d'emplois dans les pays partenaires méditerranées ». Facilité euro-méditerranéenne d'investissement et de partenariat. Étude réalisée par FEMISE 2014.

الاقتصادية المتبعة دوليا وجهويا ووطنيا، منبهين المسؤولين من مغبة إغفال الاهتمام بالجانب الاجتماعي، والشروع في تطوير وتفعيل المنشآت العمومية [1].

يشغل هذا الاقتصاد اليوم ما يربو على 14,5 مليون شخص، أي حوالي 6,5 % من الساكنة النشيطة في بلدان الاتحاد الأوروبي. وفي بعض البلدان مثل بلجيكا وفرنسا وهولندا، يساهم الاقتصاد الاجتماعي التضامني بأكثر من 10% من الناتج الداخلي الخام. وأظهرت هذه التجارب مجتمعة أن هذا النوع من الاقتصاد مكن بعض من هذه البلدان من التغلب على بعض الآثار السلبية التي خلفتها أزمة 2008 [2].

تعزز مفهوم التضامن بأوروبا من خلال إنشاء «**صندوق التضامن الدولي**» للقضاء على الفقر والتهميش وإشراك جميع الدول ذات الصلة من أجل تحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني. ونورد على سبيل الذكر المثال الإيطالي، الذي يعرف فيه الاقتصاد الاجتماعي عادة بالقطاع الثالث، متضمنا التعاونيات والجمعيات والتعاضديات. لتسليط الضوء أكثر على الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالقارة الأوروبية سنتطرق إلى التجربة «الآيرلاندية» نموذجا.

2- التجربة «الآيرلندية» في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني

من الناحية التطبيقية، أكدت تجارب بعض الدول الأوروبية أن اعتماد المقاربة التشاركية في تنمية الخبرات المحلية وتحرير المواطنين، يساهم في الحد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية السلبية، وخصوصا تلك المتعلقة بالفئات المهمشة والمقصية من العملية التنموية رغم ضعف الموارد المتوفرة. وهنا يمكن استحضار التجربة الآيرلندية التي تبنت منذ سنة 1987م خمس اتفاقيات للتضامن الاجتماعي.

مرت الدولة «الآيرلندية» من مرحلة الانكماش الاقتصادي الذي دفع مسؤوليها إلى التفكير في حلول مبدعة لتجاوز الأزمة. فتم الاهتداء إلى إشراك أكبر قدر ممكن من المواطنين في القرار التنموي، والبحث عن التوافق الشعبي حول السياسات التي ينبغي القيام بها لصالحهم. ولهذا الغرض، تم

1 – محمد السوعلي (1997): "تأملات حول الخوصصة والتنمية الجهوية بالمغرب". سلسلة التنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى، دار النشر المغربية. ص 108.

2 – المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: "رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج". الإحالة الذاتية رقم 2015/19.

تأسيس **"المجلس الوطني للاقتصاد والمجتمع"** الذي أكد أن نجاعة الاستراتيجيات الاقتصادية تظل رهينة بمشاركة كل المعنيين بالإصلاحات المتوقعة.

أسفر هذا التوجه التشاركي، على نجاحات كبيرة في المجال الاقتصادي في بداية القرن 21، تتمثل على سبيل المثال في [1]:

- انتقال معالم المديونية/ الناتج الداخلي الخام من 120% سنة 1986 إلى 52% سنة 1998.
- انخفاض معدل التضخم من 20% سنة 1980إلى 2,8% سنة 1987.
- ارتفاع معدل النمو من 4,9% إلى 9,5%.
- تضاعف الاستثمارات الخارجية، وخصوصا الأمريكية منها، من 3,4 مليار دولار إلى 8,1 مليار دولار.
- انخفاض نسبة البطالة من 17,5% إلى 5% في غضون 12 سنة.
- ارتفاع الأجور بـ 30%.

أما التجربة الجديدة والخاصة بالتعامل مع تداعيات الأزمة المالية، فإنها لم تساهم في إنهاء برنامج الإنقاذ الأوروبي فحسب، وإنما وضعت آيرلندا من جديد على طريق النمو. حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي نسبة نمو بلغت 1,5% سنة 2013، وارتفعت هذه النسبة إلى 1,8% خلال 2014، وهي نسبة نمو مناسبة إذا ما قورنت بنسب النمو في بقية دول منطقة «اليورو»، بما في ذلك تلك التي لم تشملها برامج «الإنقاذ» الأوروبية والدولية. ومقابل ذلك، انخفضت نسبة البطالة إلى 12,9%، وهي أدنى نسبة منذ حدوث الأزمة [2].

أثبتت «آيرلندا» للعالم أنها قادرة أكثر من غيرها على تجاوز الصعوبات والأزمات الاقتصادية. ولعل خير دليل على ذلك تقديمها نموذجا لكيفية التعاطي مع هذه الصعوبات والأزمات من خلال الاقتصاد الاجتماعي التضامني، من أجل انتشال البلد من الأزمة المالية التي اجتاحت العالم بداية الألفية الثالثة.

---

1 – رضوان زهرو (2004): "الحكامة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهانات الحكامة الجيدة". منشورات مسالك للفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 34/33. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. ص 21.

2 – محمد الغسومي (2013): "الأزمة والنموذج الإرلاندي". بجريدة "الإتحاد". بتاريخ الثلاثاء 24 شعبان 1437 هـ الموافق 31 ماي 2016. الإمارات–أبوظبي، ص 4.

3- «كندا-كيبك» تجربة ناجحة بأمريكا الشمالية

عرفت سنة 2013 الدخول الرسمي «للكيبك» في الحركية العالمية التي تسعى الاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي باعتماد إطار قانوني مخصص له. وفي هذا السياق، صادقت الجمعية الوطنية بتاريخ 10 أكتوبر 2013، بالإجماع على القانون المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي. ورغم أن الاعتراف القانوني ليس ظاهرة جديدة في "الكيبك"، إلا أنه يساهم في التنمية السوسيو-قتصادية للبلاد، فضلا عن تكريسه لدور الحكومة في هذا المجال.

من هنا، يعتبر قانون" الكيبك" التعاونيات والتعاضديات والمنظمات غير الهادفة إلى الربح بمثابة مكونات للاقتصاد الاجتماعي. فهي تتأسس على قيم جماعية نابعة من تعبئة أشخاص اجتمعوا من أجل إنتاج سلع وخدمات تساهم في رفاهية أفرادهم وجماعتهم. وتملك المكونات التي يطلق عليها أيضا اسم "مقاولات الاقتصاد الاجتماعي" القدرة على تعبئة قوى الوسط الاقتصادي من أجل تلبية حاجياتها، وبالتالي تصبح رافعة هامة للثروة الجماعية.

يعتبر **"مجلس الكيبك للتعاون والتعاضد"**، الذي تأسس سنة 1940، بمثابة هيئة ديمقراطية للحركة التعاونية والتعاضدية في «الكيبك». وتضم هذه الهيئة مختلف الفيدراليات والتعاونيات والتعاضديات القطاعية والجهوية، منها 40 قطاعا للأنشطة، و 3300 تعاونية وتعاضدية، و95.000 منصب شغل، وتحقق حوالي 26 مليون مليار دولار كرقم معاملات [1].

يتوفر قطاع مقاولات الاقتصاد الاجتماعي في "الكيبك" عموما على حجم اقتصادي هام، يساهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة 8%، ويوفر بذلك 125.000 منصب شغل في أكثر من 7000 مقاولة تعمل في 20قطاعا نشيطا محققة رقم معاملات سنوي يتجاوز 17 مليار دولار [(2)]. كما تجدر الإشارة إلى أن حقل التعاون في "الكيبيك" جد متنوع بحيث يشتمل أشكال متعددة من التعاونيات تنشط في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وبناء على ما سبق، يتبين أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالكبيك بإمكانه أن يلعب قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليس فقط في إسهامه الكبير في الناتج الداخلي الخام، ولكن من حيث تكريسه لمبدأ التضامن الذي يقوم عليه.

---

1 – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج". مرجع سابق. ص 68.

2 – نفس المرجع. ص 68.

في نهاية هذا المحور، وعلى ذكر الوضع الاجتماعي بالدول المتقدمة لا بد من التسليم بأنه وضع أحسن بكثير من دول العالم الثالث. فكيفما كان الحال، هناك اهتمامات حكومية لا يمكن إنكارها (التغطية الصحية الإجبارية، سياسة السكن والنقل...). وقد دقق المتدخلون في المجالات التي يجب أن تستثمر فيها التعاونيات، حيث أن تدخلها في بعض القطاعات يمكن أن يكون مفيدا وإيجابيا أحسن من تدخل الدولة. كما أن نجاح مشاريع وبرامج عقود التنمية المستدامة يظل رهينا بإعادة توزيع الأدوار الاقتصادية بين كل المتدخلين والفاعلين الاقتصاديين من قطاع عام وجمعيات وتعاضديات وتعاونيات وقطاع خاص ضمن شراكة تكاملية تحتكم إلى رؤية استراتيجية شاملة لمفهوم التنمية الاجتماعية.

المحور الرابع: دول الجنوب تصدر خبرة متميزة إلى العالم في الاقتصاد الاجتماعي التضامني

تعد تجربة الدول السائرة في طريق النمو (الصين، الهند، البرازيل، بانغلاديش، الأرجنتين...)، دول ذات تجارب نموذجية في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني، حيث استطاعت بناء اقتصادات وطنية تمكنت من خلالها المنافسة الخارجية ومواجهة تحديات العولمة.

1- البرازيل تجارب ناجحة ومبادرات مبتكرة وخلاقة

لم تعد الديمقراطية التشاركية اليوم، تلك اليوتوبيا التي داعبت أحلام الفلاسفة والسياسيين منذ قرون عدة، بل صارت واقعا فعليا يتجسد في العديد من التجارب التضامنية. ولعل أهمها التجارب التي شهدتها بلدان أمريكا اللاتينية في خضم دينامية المنتديات الاجتماعية. فالتجربة البرازيلية جاءت مع حزب العمال، وكانت تطمح إلى تشجيع الديمقراطية ومحاولة التعامل مع المواطنين على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم، الشيء الذي أسس لمبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية التشاركية، المسمى «بمبدأ التثليث» الذي يفيد ضرورة تعدد الشركاء والفاعلين، ليشمل كل من الدوائر الحكومية والمجتمع المدني بسكانه والقطاع الخاص.

في البرازيل، تعتبر التعاونيات مسؤولة عن 40% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي، و6% من الصادرات الزراعية الكلية [1]. وقد ساهم ترسيخ العمل بهذه المقاربة التشاركية نقل مدينة "بورتو

1 – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: "التعاونيات الزراعية تغذي العالم". يوم الأغذية العالمي 16 أكتوبر/تشرين الأول 2012. ص 7.

أليكيري" من التخلف الصناعي والهجرة الداخلية والمديونية وضعف الأجور الذي كانت تعيشه قبل سنة 1989 إلى مستوى يتمتع فيه 98% من الأسر مستفيدة من الماء و68% مستفيدة من التطهير. كما تضاعف عدد الأطفال المتمدرسين، تزايدت مساحة الطرق المعبدة وغيرها من الإنجازات ذات النقلة النوعية في سلم التنمية البشرية.

تهم الأنشطة الاقتصادية، المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك، والادخار والمالية المنظمة والمتطورة في إطار الاقتصاد التضامني في البرازيل، ما عدده 1.687.035 مشاركا، من بينهم 63 % ذكورا و 37% إناثا. وتشمل هذه الأنشطة 2934 مدينة، مما يغطي 52 % من التراب البرازيلي، أي بمعدل 48% من المناطق القروية، و 35 % من المناطق الحضرية، و17% قروية/حضرية. هذا بالإضافة إلى مساهمة الاقتصاد التضامني في خلق عدد هام من فرص الشغل، حيث ساهم في إنتاج القمح بنسبة 75%، وإنتاج الحليب بنسبة 40%. وبصفة عامة، فإن هذه المساهمة تصل اليوم إلى 8% من الناتج الداخلي الخام في البرازيل [1].

جدول رقم 02: أبعاد الاقتصاد التضامني بالبرازيل

الممارسات التضامنية	الأنشطة الاقتصادية	الهيئات الجماعية
• التدبير الذاتي • السعر العادل • الاستدامة • الجماعات • المحيط البيئي...	▪ إنتاج السلع ▪ تقديم الخدمات ▪ التسويق ▪ التمويل والقرض ▪ الاستهلاك ▪ التجارة...	✓ التعاونيات ✓ الجمعيات ✓ المجموعات غير المهيكلة ✓ الصناديق التضامنية ✓ البنوك التكافلية ✓ أنظمة المبادلات المحلية ✓ شبكات التعاون الاقتصادي ✓ مقاولات ذات التدبير الذاتي

المصدر: منتدى الاقتصاد التضامني بالبرازيل، 2014

1 – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج". مرجع سابق. ص، ص 76-77.

من خلال ما سبق، يتبين أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني البرازيلي يحدد آلاف المبادرات الاجتماعية، المنتظمة في شكل تدبير ذاتي وجماعي. تمارس أنشطة تهتم بإنتاج السلع والخدمات والقروض والتمويل التضامني وأنظمة المعاملات المحلية والتجارة والاستهلاك التضامنيين. وقد أفضى هذا النظام إلى صعود فاعلين نشيطين في الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وبروز مبادرات خلاقة ضمن هذا المجال.

2- الأرجنتين توسع مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني

بدأ تاريخ الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الأرجنتين في النصف الثاني من القرن 19م على يد المهاجرين الأوروبيين إلى أمريكا الجنوبية، الذين جلبوا معهم أفكار التعاونيات والشركات ذات الطبيعة التبادلية إلى البلاد. ولقد امتزجت هذه التجارب مع تصورات السكان الأصليين (الهنود الحمر) في النشاط الاقتصادي، والقائمة على الشراكة والتضامن، مما ساعد على انتشارها بسرعة.

يعمل في هذا القطاع اليوم خوالي 1,5 مليون مواطن، وفقا للبيانات الرسمية لـ **«وزارة التنمية الوطنية»**، التي تقوم بتنفيذ برامج مثل **"الأرجنتين تعمل"**، و **"هن ينتجن"** الخاص بإشراك النساء في سوق العمل، هذا بالإضافة إلى التشجيع على تشكيل التعاونيات. في حين توظف الحكومة الأرجنتينية هذا النمط من الاقتصاد لتشغيل العاطلين عن العمل لفترات طويلة، حيث وضع ممثلون آخرون في الاقتصاد الاجتماعي التضامني أهدافا أكبر.

يوجد في الأرجنتين أكثر من 27 ألف تعاونية، وأكثر من 5 آلاف شركة ذات طبيعة تبادلية ومجموعة متنوعة من المبادرات المدارة ذاتيا، والتي تنشط في جميع قطاعات الاقتصاد تقريبا. ويمثل هذا النمط من الاقتصاد 10% من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك لا يشكل بديلا لاقتصاد السوق الرأسمالي.

ومن الأمثلة على نجاح الاقتصاد الاجتماعي التضامني، هناك تجربة التعاونيات التضامنية للكهرباء والبناء والخدمات العامة في **«سانتا روزا»**، عاصمة مقاطعة **«لابامبا»** التي تقع في وسط الأرجنتين. وقد تأسست هذه التعاونيات في ثلاثينيات القرن الماضي، بمبادرة من سكان الأحياء، وشكلت ردا على أسعار الكهرباء المرتفعة جدا والتي كانت تفرضها «شركة اتحاد أمريكا الجنوبية» العائدة للولايات المتحدة الأمريكية.

ولا تنشط هذه التعاونيات الآن في قطاع إنتاج الكهرباء والغاز فقط، بل توفر أيضا خدمات الهاتف والتلفزيون والإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك مستوصفات ومراكز للعلاج الطبيعي، ومؤسسة لدفن الموتى، ومحلات لبيع الأجهزة المنزلية، وشركات تأمين، ومكتبة، وصالة حفلات، وورش لسكان المنطقة.

بطريقة أو بأخرى، تغطي التعاونية جميع نواحي حياة سكان منطقة «**سانتاروزا**»، البالغ عددهم 120.000 ن تقريبا. وليس في الأمر ما يثير الدهشة، إذا ما علمنا أن التعاونية تضم 77.000 عضو، يشاركون في الاجتماع السنوي العام، ولهم الحق في المشاركة باتخاذ القرارات، ومعرفة تفاصيل ما تقوم التعاونية بإنجازه. فهم في النهاية مالكو الشركة.

3- ميلاد تجارب جديدة من رحم جنوب شرق آسيا

في سنة 1974، لاحظ المفكر "**يونس أمين**"، أن بعض الدولارات يمكن أن تدمج بعض الفئات المحرومة في العملية التنموية وتخرجها من الفقر، وخصوصا النساء. فقرر إقراض بعض القرويات الفقيرات 30 دولارا من ماله الخاص. وكانت النتيجة مذهلة، إذ أن 42 أسرة قد تمكنت من تحسين معيشتها بواسطة هذه القروض التي حررتها من بعض المعاملات الربوية بالكامل. وفي سنة 1983، أسس «**البنك الفلاحي ببانغلاديش**» المختص في القروض الصغرى والموجهة للفقراء في الوسط القروي الذي يعتبر التجربة الأولى والرائدة عالميا في ميدان القروض الصغرى. وفي سنة 2000، كان بنك الفقراء هذا كما يسميه البعض، يغطي 60 مقاطعة من بين 64 مقاطعة ببانغلاديش. كما كان عدد وكالاته بالبلاد قد بلغ 1150 وكالة، وعدد زبنائه 3 ملايين شخص موزعين على 39.706 قرية [1].

وجدت هذه التجربة صدى واسعا في عدد من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية في البداية لتنتشر بعد ذلك في بقاع العالم الأخرى، بما في ذلك بعض البلدان الغنية والمتقدمة التي انتشر فيها الفقر والبطالة منذ العقد الأخير من القرن العشرين. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الزبناء الذين يلجؤون إلى القروض الصغرى في العالم إلى 6 ملايين نسمة.

توجد اليوم، في مختلف أنحاء العالم تجارب متعددة للتمويلات الصغرى أو الأصغر، تأخذ شكل مؤسسات مالية تشتغل بمنطق مغاير للأبناك، وخصوصا فيما يتعلق بالزبناء غير المتوفرين على

1 – مجلة التعاون: "اليوم العالمي للتعاونيات، التمويلات الصغرى شأننا لنتعاون من أجل محاربة الفقر". العدد 74 يونيو 2005، مكتب تنمية التعاون الرباط. ص 12.

ضمانات، وتعاونيات للادخار والقرض، وبالأخص في إفريقيا، وجمعيات غير حكومية. هذا التطور رافقه ارتفاع مهول للفوائد، وانتقال من المنطق الاجتماعي إلى منطق النتائج المالية. ومن شأن ذلك، أن يخلق حالات مديونية معقدة ما لم يتم إعمال الآليات الكفيلة بإرجاع المياه إلى مجاريها الطبيعية، وإبعاد القروض الصغرى عن منطق الربح والمعاملات الربوية.

وإذا كانت **"بنغلاديش"** صاحبة فكرة القروض الصغرى، فإن **"تايلاند"** بجنوب شرق آسيا لها تجربة مغايرة كليا. لم يعتد صغار المزارعين في «تايلند» أن يكون لديهم إمكانية النفاذ المباشر إلى الأسواق، وكانوا يعتمدون على الوسطاء. وعرف كل فرد من المزارعين مشكلة زيادة كمية وتشكيلة الخضروات التي يفضل تجار الجملة شراءها دفعة واحدة. وكان الإنتاج يفسد بسبب سوء التخزين والنقل. وفي عام 1986، بدأت شركة تدعى «**Swift Co. Ltd**» التعاقد مع مجموعات المزارعين تختص في زراعة أنواع وكميات من الفواكه والخضروات محددة سلفا. وشرعت في إبعاد وسطاء آخرين من خلال ضمان سعر عادل وثابت للمزارعين عن كل نوع من المنتجات، على أن تتم إعادة التفاوض سنويا. وقد تم بناء محطات جمع في منتصف كل مساحة من مساحات النمو بحيث يمكن تجميع مجموعة متنوعة من المنتجات المطلوبة كل يوم. وينفذ الوزن والتصنيف بكل شفافية وبوجود المزارعين، كما تحد الشاحنات المبردة من الخسائر[1].

ويتم تشغيل المجموعات على أساس المبادئ الديمقراطية: عضو واحد - صوت واحد. وتنتخب كل مجموعة لجنة إدارة تتولى العمل لمدة عامين، يشارك أعضاؤها في جميع المناقشات، ويمكن أن يصوتوا بحرية بشأن جميع القضايا، ويساهم كل شخص بـ 1% من دخله لتمويل المجموعة. وعلى الرغم من أن المجموعات تستطيع الانسحاب بعد عقد مدته ثلاث سنوات أولية، فإن مجموعة من المزارعين يلجؤون إلى هذه الإمكانية.

1 – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: "التعاونيات الزراعية تغذي العالم". مرجع سابق. ص 5.

خاتمة الفصل الأول

عرف الاقتصاد الاجتماعي التضامني خلال العقود الأخيرة محطات تاريخية حاسمة على المستوى الدولي، والتي تعبر عن تطوره على مستوى المفهوم والمرتكزات، وتأثيره على مختلف النظريات الفكرية ابتداء من النظرية الماركسية إلى الاقتصاد السياسي. ويمكن استنتاج أن القطاع التعاوني يعتبر من أهم مكونات الاقتصاد الاجتماعي التضامني؛ إذ يساهم في خلق مشاريع ترابية متوازنة وتطوير أنساق إنتاج محلية.

ويعود الفضل لنجاح تجارب الاقتصاد الاجتماعي التضامني بدول الشمال (فرنسا، إسبانيا، كندا...) كما هو الشأن بدول الجنوب (بنغلاديش، البرازيل..) إلى نهجها استراتيجيات واقعية وأساليب متكاملة ومنسجمة على المدى المتوسط والبعيد. ولعل من بين الآليات التي تساعد على تطور التعاونيات واندماجها في محيطها الاجتماعي، نجد المقاربة التشاركية كأحد الركائز الأساسية في نجاح المشاريع الترابية.

وفي الأخير، ونحن نسوق المفهوم والمرتكزات التي تأسس عليها الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وبعض الأمثلة على نجاحه في تنمية بعض المجتمعات، سواء كانت متقدمة أصلا كإيرلاندا أو سائرة في طريق النمو كالبرازيل، نؤكد على حيادية هذه المقاربة ونجاعتها التنموية في جميع البلدان. وهنا نطرح سؤالا عريضا، ما هي خصائص التجربة المغربية في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني؟ وهو ما سنحاول الإجابة عنه في الباب الثاني من هذا البحث.

من أجل تطوير القطاع التعاوني ورفع تحدياته وتمكينه من المساهمة الفعالة في تثمين المنتجات المجالية وتطوير الأنساق الإنتاجية المحلية لا سيما في المجال القروي، من الضروري تعبئة الجهود لجعله رافعة للتنمية الترابية.

الفصل الثاني: نشأة تجربة الاقتصاد الاجتماعي التضامني المغربي

مقدمة الفصل الثاني

إلى جانب التجارب الدولية الرائدة في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني، سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى التجربة المغربية في مجال القطاع التعاوني ومساهمتها في إنعاش الحركة التعاونية وتطويرها. فالتفكير في العمل الاجتماعي التضامني، ليس واقعا جديدا ولا أمرا مستجدا بالنسبة إلى المجتمع المغربي، إذ عرف أنماطا عديدة من المشاركة الاجتماعية. وما يؤكد تجربة العمل التشاركي هو وجود العديد من أشكال التنظيمات التقليدية (التويزة، الجماعة، الحنطة...)، والحديثة (الجمعيات، النقابات، الأحزاب، التعاونيات). في هذا السياق، نطرح التساؤل حول الهوية الحقيقية للتنظيم المهني؛ هل هو تقليد مترسخ في الثقافة المغربية وبنياتها التقليدية؟ أم أنه تنظيم حديث مستوحى جزء كبيرا منه من الغرب؟

يعتبر توثيق التعاونيات من اللبنات الأساسية لتأثيث الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالمغرب، ورصد الدور الرائد الذي أصبحت تلعبه الحركة التعاونية منذ انطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005، ودخول القانون الجديد 12-112 حيز التنفيذ سنة 2015. بحيث عرفت الحركة التعاونية تطورا هاما فيما يتعلق بدينامية خلق التعاونيات وتوسيع مجالات أنشطتها، وتنوع الساكنة المنخرطة فيها (الشباب والنساء)، وابتكار في المشاريع والأوراش. وتعد التعاونيات اليوم مكونا مهما في الاقتصاد المغربي. لذلك، سنحاول توثيق ورصد تطوراتها وتحولاتها ونزوعاتها من خلال المحورين الثاني والثالث، سواء حسب القطاعات أو حسب نوع الأنشطة أو الجهات أو أعضاء ورأسمال هذه التعاونيات. وسنتناول في الأخير من خلال المحور الرابع حالة التعاونيات بإقليم تازة وعلاقتها بمحيطها الوطني والجهوي.

المحور الأول: الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالمغرب، من التنظيمات التقليدية إلى التنظيمات الحديثة

تقتضي مقاربة هذا الموضوع، رفع اللبس المرتبط بنشأة العمل الاجتماعي التضامني بالمغرب والرجوع إلى تطور أشكاله التنظيمية (التويزة، الجماعة والحنطة...)، وابراز أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين التنظيمات الحديثة، والتطور الذي حققته التجربة المغربية في فترة ما بعد الاستعمار.

1- التنظيمات المهنية التقليدية بالمغرب قبل الاستعمار

تعد الممارسات التضامنية والتعاضدية مترسخة في الوعي الجماعي ببلادنا، ذلك أنها تستمد أسسها ومبادئها من القيم الثقافية والمجتمعية. كما أن هناك مصطلحات خاصة تعبر عن هذا النوع من المساهمة الجماعية، تختلف بحسب المناطق وطبيعة الأنشطة، وتستحضر قيم القرابة وعلاقة الدم ليس بدافع التضامن طبعا، ولكن بدافع الحفاظ على الثروة داخل العشيرة أو القبيلة. فمبادئ التآزر توجد في كينونة المجتمع المغربي من خلال تجدر ثقافة التضامن عبر آليات **"التّويزة"** و**"أگادير"** و**"العگوك"**، وتمتد إلى **"الشّرد"** و**"الوْزيعة"** و**"الخطّارات"**. وبالتالي ليس هناك على ما يبدو وما يفيد ابتكار جديد غاب عن حدس الآباء والأجداد. ومن بين هذه التنظيمات نشير إلى ما يلي:

- **<u>الحنطة:</u>**

تعد **"الحنطة"** (عبارة عن هيئة الحرف) شكلا من أشكال التنظيمات الجماعية التقليدية التي كانت تسند لها في المدن المغربية العتيقة مهمة تنظيم العلاقات بين الحرفيين.

- **<u>التويزة:</u>**

تعتبر "التويزة" عمل جماعي يشمل الذكور البالغين حد الصيام [1]. وهي نوع من العمل التشاركي الذي يرتكز على مبدأ العمل التشاركي والتضامن الاجتماعي.

1 – ادريس شحو، محمد الطيلسان (2006): "الاقتصاديات الرفيعة كبدائل استدامية بواحات تافيلالت". سلسلة ندوات ومناظرات رقم 186 "تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات". الناشرون: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، معهد الدراسات الإفريقية. الطبعة الأولى. مطبعة المعارف الجديدة، الرباط. ص 224.

- **الجْماعة:**

تمثل **"الجْماعة"** داخل الدوار دعامة أساسية للتضامن الجماعي، وتساهم في مساعدة المحتاجين والأشخاص المصنفين في وضعية صعبة.

- **الشرط:**

«الشرط» أو التعاقد هو نمط ينظم العلاقات ما بين «الفقيه» والعناية الجماعية بالمسجد.

- **تاضا:**

«تاضا» أو التحالف الأخوي والتعاون بين الجماعات حتى الأكثر بعدا، والمنظمين للعلاقات والمصالح الاقتصادية (استقرار الماشية، في إطار الانتجاع أو الترحال).

- **أكادير:**

«أكادير» هو المخزن الجماعي الذي يستعمل لتخزين المواد الغذائية وباقي المنتجات الأخرى.

تكشف الذاكرة التاريخية على اختلاف رواياتها، عن أهمية الدور الوسائطي التي كانت تقوم به التنظيمات التقليدية (الحنطة، الزاوية، الجماعة، نقابات الشرفاء، والعلماء...) في تقوية الروابط والتضامن الاجتماعيين، وفي تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع. ويبدو أن التعاون، لم يكن له من حيث المبدأ طابع إلزامي صريح، لكن كل من تخلف عن تقديم يد المساعدة للآخرين، عليه أن يبرر ذلك أمام الجماعة. لكن هذه التنظيمات التقليدية لم تتطور بالشكل المطلوب لتأخذ تنظيمات مهنية تطمح إلى رفع الإنتاجية وتطوير وسائل الإنتاج بالمفهوم الحديث للتعاونيات والمقاولات الاجتماعية.

2- زرع التعاونيات من قبل سلطات الحماية لأسباب سياسية

نظمت أشكال التعاون في المغرب بواسطة التنظيمات التقليدية المحلية، وليس بواسطة قوانين رسمية. لكن في مرحلة الحماية الفرنسية (1912-1956)، تم إدراج الجمعيات والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية في تنظيم القوانين الرسمية. ففي مجال الحريات العامة، تؤطر الظهائر المرتكزات الأساسية لقانون الحريات العامة، منها ظهائر 27 أبريل 1914، و9 فبراير 1918، و24 ماي 1914 المنظم للحق في تأسيس الجمعيات وظهير 26 ماي 1914 الخاص بحرية الاجتماع [1].

1 – خالد المسيح (2013): "الاقتصاد الاجتماعي ورهانات التنمية البشرية المستدامة: دراسة سوسيولوجية لعينة من التعاونيات والجمعيات بجهة فاس–بولمان". مرجع سابق. ص 195.

لا يمكن إغفال نقطة أساسية مثلت منعطفا هاما في انتقال بعض "الجْماعات" من شكلها التقليدي وغير الرسمي إلى شكل من أشكال التنظيمات القانونية الحديثة، وبالتالي مرورها من دورها الاجتماعي والسياسي المحلي إلى مجال أوسع من ذلك بكثير. فقد عملت إدارة المستعمر، في بداية الحماية مع ليوطي بعد إصدار ظهير 1916، على تحويل العديد من **"المجالس الجماعية التقليدية القروية"** إلى **"جْماعات رسمية"** تتمتع بوضعية قانونية. وبعد سنوات من ذلك، بدأت تظهر أشكال من **"الجماعات"** ذات تخصصات محددة، حيث كانت مهمة **"الجْماعة القانونية"** تتمثل في البت في الشؤون ذات الارتباط بالسرقة، والقتل (الجريمة). في حين، أسندت لـ **"الجْماعة الإدارية"**، وهي أكبر حجما من سابقاتها، مهمة الاهتمام بالشؤون المحلية، والتي كانت تتكون من رؤساء القرى تحت مراقبة الإدارة الاستعمارية.

يعتبر ظهير 1922 أول نص قانوني يصدر بالمغرب حول نظام التعاونيات، ويرخص للمعمرين إنشاء تعاونيات للاستهلاك فيما بينهم. ويهدف إلى تنظيم ومراقبة قروض الاستهلاك لفائدة التعاونيات. وتلاه سنة 1935 ظهير متعلق بالقرض التعاضدي والتعاون الفلاحي من أجل إنشاء تعاونيات فلاحية اقتصرت أيضا على المعمرين. ثم ظهير1937 الذي يسمح بتأسيس التعاونيات الفلاحية المغربية في قطاع الحبوب، لكن هذه المرة كانت مفتوحة في وجه المغاربة التي تشير إليهم الإدارة الاستعمارية بـ" **الأهالي**".

وكان لزاما انتظار سنة 1938 ليصدر ظهير يأذن للمغاربة بتأسيس التعاونيات في قطاعي الفلاحة والصناعة التقليدية. وخلال أربعينيات القرن العشرين، أصبحت **"الجْماعة"** مدعوة إلى لعب دور جديد في إطار مشروع تحديث الوسط القروي. وكان الهدف هو حث القرويين على تدبير وتسيير الضيعات الفلاحية الجماعية، خاصة وأن **"الجْماعة"** تتكون من الأعيان الذين عينهم المستعمر الفرنسي.

تميزت هذه النصوص القانونية، الصادرة في المرحلة الاستعمارية بطابعها المحدود وبكثرة القيود التي تفرضها على التعاونيات، مما قلص من مجال حركتها وفعلها من جهة، ودفع بها إلى مزيد من الاختلالات، إذ لم تكن تسمح بإنشاء التعاونيات في قطاعات أخرى، ولا بهيكلة الأنشطة داخل القطاع الواحد، ولا بتدقيق الروابط والعلاقات بين مختلف المتدخلين الإداريين والتعاونية من جهة أخرى. وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور حركة تعاونية بعد الاستعمار، لا هي بالتقليدية تنسجم مع التنظيمات العتيقة ولا هي بالعصرية تواكب التطورات الدولية.

3- التأرجح بين التنظيمات التقليدية والحديثة في مرحلة ما بعد الاستعمار

خلال الفترة الأخيرة من الاستعمار الفرنسي، وأمام المشكلات الإدارية والسياسية التي تفاقمت، شرعت سلطات الحماية ابتداء من سنة 1948 في إقامة أجهزة إدارية جديدة تمثلت في نواب للقائد (الخليفة)، وجهاز مسؤولي الأحياء (المقدمين). وتكلف هذا التنظيم الجديد بمراقبة الأهالي [1]. وهذا ما شكل طابعا تحكميا جديدا. يبدو أن سلطات الحماية سعت إلى إضفاء الشرعية على التنظيم القروي التقليدي من خلال احياء **"الجماعة"**، واعطائها أدوارا جديدة في شخص ممثلين جدد يخدمون أجندة المستعمر.

بعد هذه المرحلة، ورغم التنظيمات الحديثة التي تركها المستعمر، فقد وجد المجتمع المغربي نفسه أمام أنظمة التضامن والتعاون العفوية الموروثة عن الماضي، التي ما تزال مستمرة مع تفاوت في قوة حضورها حسب الشروط التاريخية والاجتماعية المحلية. فمؤسسة «**الجماعة**» ما تزال إلى يومنا هذا تشكل تنظيما اجتماعيا قائم الذات، رغم تجريدها من العديد من وظائفها واختصاصاتها وحريتها في الفعل والحركة، وسعي الدولة الحثيث إلى «مخزنتها» أو تعويضها بالجماعة الترابية الرسمية.

على مستوى مجال الدراسة، يجسد استمرار التنظيم التقليدي **"الجماعة"** بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة الانتماء الترابي القوي. فكل دوار من دواوير الجماعة الترابية لبني فراسن (أهل الزاوية، أولاد عامر، أولاد بوجمعة...)، يفتخر بالجماعة التي تمثله وتعمل على تدبير الأمور المشتركة للدوار. فصيانة المسالك الطرقية والمساجد ومراقبة الضيعات الفلاحية، كلها تعبر عن استمرار صلاحيات **"الجماعة"** التي تستمد قوتها من القيم الراسخة في المجتمع التقليدي.

---

1 – عبد الرحمان المالكي (2016): "السوسيولوجيا الكولونيالية أمام ظاهرة الهجرة القروية". مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية: "سوسيولوجيا إنتاج المعرفة الكولونيالية–حالة المغرب". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة. العدد 17–المجلد الخامس– صيف 2016. ص 101.

صورة رقم 01: تدخل تنظيم "الجماعة" لبناء طريق بالجماعة الترابية الربع الفوقي إقليم تازة

تصوير: عزيز محجوب، بتاريخ 25 أبريل 2019

ومن امتدادات تنظيم الجماعة اليوم، نجد الفلاحة العائلية. وهي "نمط من الإنتاج يتمحور حول أنشطة فلاحية يقوم بها أفراد العائلة. تضمن علاقات مؤثرة في مسلسل اتخاذ القرار، وخاصة ما يتعلق بتنظيم وتوزيع العمل والأدوار بين أفراد العائلة، وتدبير عوامل الإنتاج (الأرض، الماء، التجهيز، القروض...) والعلاقات مع السوق، وتداول الإرث العائلي، فضلا عن تطويرها للعلاقات التضامنية داخل المجتمع. ومن ثمة، فهي تحافظ على التماسك الأسري والاجتماعي بالوسط الريفي" [1]. رغم أن

1 – المختار الأكحل (2006): "تهيئة وتنمية المجالات الفلاحية بالمغرب بين مخلفات الماضي ورهانات المستقبل". سلسلة ندوات ومناظرات رقم 186: "تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات". الناشرون: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، معهد الدراسات الإفريقية. الطبعة الأولى 2006. مطبعة المعارف الجديدة، الرباط. ص 34.

الفلاحة العائلية تعتمد على وسائل إنتاج وعلى تقنيات بسيطة، فإن ما يميزها هو التضامن بين أفراد المجتمع. وهنا نسجل أيضا استمرار عملية **"التويزة"** بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة من خلال الصورة التالية:

صورة رقم 02: عملية "التويزة" بدوار سيدي عبد الله الغازي الجماعة الترابية بني فراسن إقليم تازة

تصوير: عزيز محجوب، بتاريخ 12 يناير 2019

لنفترض أن التنظيمات المهنية الحديثة لا تمثل استمرارا فعليا لمؤسسة الجماعة التقليدية، وأن الاختلاف بين التنظيمين، هو اختلاف بين نسقين اجتماعيين متمايزين جوهريا، نسق تقليدي تقوم فيه العلاقات على رابطة الدم والقرابة ووحدة الانتماء للمجال، وتتوارى فيه ذاتية الفرد وراء سلطة الجماعة، ونسق حديث تقوم فيه العلاقات على التعاقد بين ذوات مستقلة وتتمتع بحرية الإرادة، فإنه يمكن الجزم، أن تقليد «الجماعة» أتاح تعبئة السكان في أشكال جديدة من التنظيمات الحديثة، ومكن السكان من ضمان استمراريتها في بيئة قاسية وصعبة، كما هو الحال بالمجال القروي لتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.

المحور الثاني: التعاونيات المغربية أحد مكونات الاقتصاد الاجتماعي التضامني

عرف القطاع التعاوني المغربي تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، رغم البطء الذي تكتنفه مسطرة تأسيس التعاونيات وصعوبات تكوين الرأس المال، وتوفير المقرات، والولوج إلى القروض، والنفاذ إلى الأسواق التي تواجهها التعاونيات الصغيرة في بداياتها. ورغم الاكراهات المادية والتنظيمية، فقد كان لهذه الدينامية تأثيرات إيجابية على مستوى التشغيل الذاتي، وتحسين مستوى وظروف عيش السكان من مختلف الشرائح الاجتماعية، وذلك من خلال خلق أنشطة في إطار المبادرات الجماعية.

1- التعاونيات بالمغرب: مفهومها ومبادئها

يقتضي تحديد مفهوم التعاونية بالمغرب الرجوع إلى القوانين المنظمة والمبادئ المكونة للعمل التعاوني والأهداف المشتركة التي تتأسس عليها.

أ. تعريف التعاونية

خضع تعريف التعاونيات بالمغرب للظهير الشريف رقم 183.226 الصادر في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 24.83 المتعلق بتحديد النظام الأساسي العام للتعاونيات، ومهام مكتب تنمية التعاون كما تم تغييره بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.166 الصادر في 22 ربيع الأول 1414 (10 شتنبر 1993) [1].

حسب القانون الجديد 12.112 المؤطر للتعاونيات سنة 2015، تم تعريفها: بـ "مجموعة تتألف من أشخاص ذاتيين أو اعتباريين أو هما معا، اتفقوا أن ينضم بعضهم إلى بعض لإنشاء مقاولة تتيح لهم تلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتدار وفق القيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها" [2].

تستند التعاونية على ترابط اختياري بين مجموعة من الأفراد تكتسي أهميتها من تنظيم المنتجين مهنيا لجمع وتثمين المنتوج، وتنظيم التسويق، وتحسين الدخل، وخلق فرص الشغل. وهي بذلك تلبي

1 – سلسلة المعرفة القانونية للجميع: "قانون الجمعيات والتعاونيات". دار الإنماء الثقافي، الطبعة الأولى 2010. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. ص 17.

2 – القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات. الجريدة الرسمية عدد 6318 بتاريخ 25 صفر 1438هـ (18 شتنبر 2014).

حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تعد أهم مكونات الاقتصاد الاجتماعي التضامني التي تجد جذورها متأصلة في طبيعة المجتمع القروي المبني على تقاليد تضامنية راسخة.

ب. المبادئ المكونة للعمل التعاوني

تتجلى المبادئ المكونة للعمل التعاوني في:

- **الباب المفتوح:**

يمكن لأي كان دون تمييز أن ينضم إلى تعاونية بشرط أن تتوفر في شخصه الشروط الجوهرية التي يقررها مؤسسو التعاونية مراعاة لنشاطها. ويجوز لكل متعاون أن ينسحب من التعاونية على ألا يلحق ضررا بسيرها بسبب انسحابه في وقت غير ملائم.

- **المساواة في الحقوق:**

يعد المتعاونون متساوون في الحقوق مهما كان عدد الحصص التي يمتلكونها، ويترتب على ذلك أن لكل منهم صوتا واحدا في الجمعيات العامة للتعاونيات.

- **توزيع الفائض حسب المعاملات:**

يجب أن يقسم ما زاد عن موارد التعاونية على نفقات استغلالها بين المتعاونين بحسب العمليات التي أجروها مع التعاونية أو العمل الذي قدموه لها، ولا يجوز أن يوزع الفائض المدرج في الاحتياط على أعضاء التعاونية.

- **مكافأة رأس المال عند الاقتضاء:**

لا يكافئ رأس المال من حيث المبدأ، وإن تقررت مكافأته وجب أن يكون سعر الفائدة محدودا لا يتجاوز 6%. ويتوزع الفائض حسب المعاملات، حيث يجب أن يقسم ما زاد عن موارد التعاونية بحسب العمليات التي أجراها الأعضاء مع التعاونية أو العمل الذي قدموه لها.

- **المشاركة الإجبارية لكل عضو في رأسمال ونشاط التعاونية:**

لا يعتبر العضو في التعاونية شريكا يساهم في تقديم حصة مالية فحسب، بل متعاونا بمعنى أن مشاركته في نشاط التعاونية التي ينتمي إليها، يتجلى في صورة تقديمه لها أو تمليكه إياها أموالا أو خدمة أو عملا.

- **التعاون ما بين التعاونيات:**

يجوز للتعاونيات التي لها أغراض متماثلة، أن تقيم فيما بينها إن اقتضت المصلحة المشتركة ذلك علاقة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتربوية سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ذلك لأجل التعاون وتبادل الخبرات.

تبقى التعاونية تجمع اقتصادي يضم مكتتبين من المستهلكين أو المنتجين، متساوون في الحقوق، يساهمون في المشاركة لممارسة التزام وظيفي هدفه تخفيض نسبة الأرباح لأعضائها من خلال جهود مشتركة والبيع بسعر الكلفة لبعض المواد أو تقديم خدمات لتحسين نوعية البيع وتوزيع الأرباح بعد حساب الرأسمال على الأعضاء المكتتبين. ويمكن أن نقول أن فكرة التعاون تستند على تطبيق مبدأ العدالة في التوزيع، والاستغلال والاستفادة من الخيرات المادية والمعنوية للتعاونيات، لينعم بها كافة أعضاء التعاونية طبقا لمعيار مساهمة كل عضو في عمل التعاونية وانسجاما مع مبادئ التعاون، بعيدا عن دور رأس المال في تحديد مدى استفادة الأعضاء من تلك الخيرات.

2- تزايد تدريجي للتعاونيات بالمغرب منذ الألفية الثالثة

يؤكد المشهد السوسيو-اقتصادي بالمغرب، تزايد عدد التعاونيات بشكل ملفت للانتباه، وذلك بالنظر: أولا إلى الدور الهام الذي أصبحت تلعبه كفاعل محلي في مواجهة التحديات المجالية والاجتماعية، لا سيما تلك المرتبطة بالعزلة والهشاشة والاقصاء الاجتماعي والتشغيل...، وثانيا، مكانة التعاونيات كشريك في التنمية الترابية والأولوية التي أقرتها الدولة بهدف الاستفادة من البرامج التنموية. وثالثا، التغيرات التي عرفها القطاع التعاوني بعد تهييئ المناخ القانوني بإصدار القانون 112.12 المتعلق بالتعاونيات سنة 2015 من أجل تبسيط مسطرة التأسيس.

مبيان رقم 01: تطور عدد التعاونيات بالمغرب من سنة 2004 إلى سنة 2019

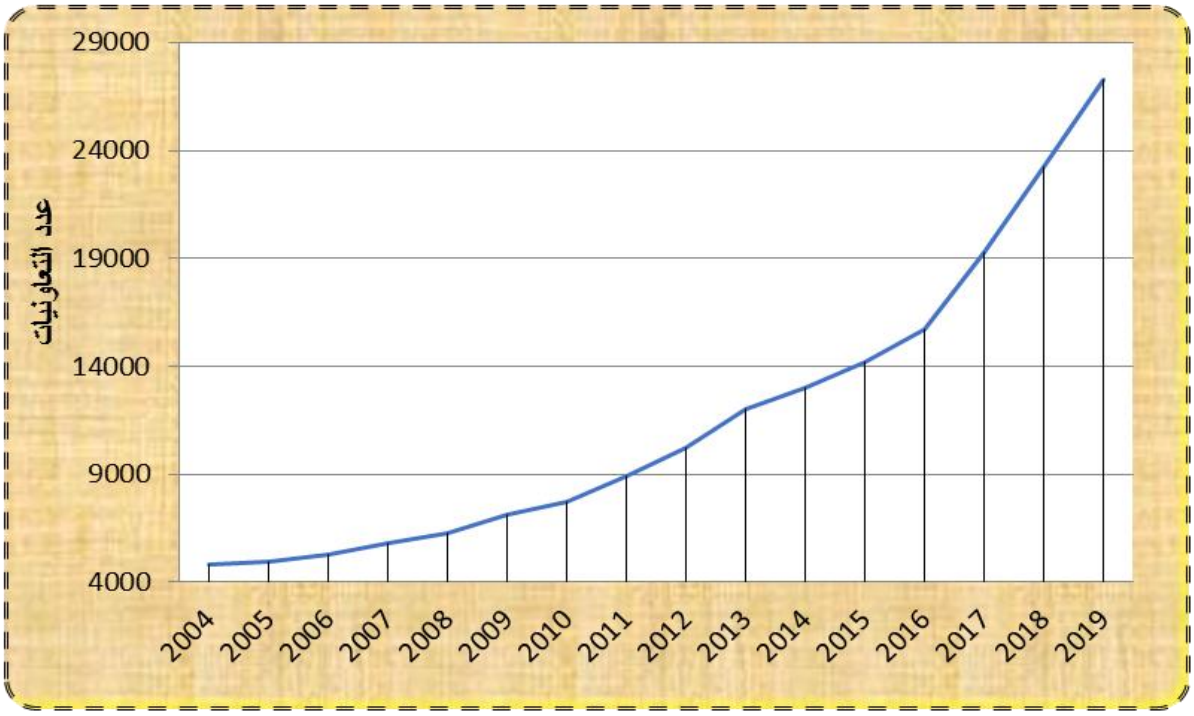

المصدر: مكتب تنمية التعاون، مارس 2020

تضاعف عدد التعاونيات في المغرب ثلاث مرات فأكثر، إذ انتقل من 4827 سنة 2004 إلى 15.700 سنة 2016 في ظرف 12 سنة بنسبة زيادة وصلت 225,25%. وقد بلغ عدد التعاونيات المرخص لها سنة 2008، حوالي 502 تعاونية، بزيادة سنوية بلغت 8,68% مقارنة بسنة 2007. وكانت هذه السنة قد عرفت ارتفاعا قياسيا لعدد التراخيص المسلمة، مؤكدة بذلك اتجاها تصاعديا لإحداث التعاونيات والترخيص لها منذ سنة 2004. وبلغ عدد التعاونيات بالمغرب 7752 تعاونية سنة 2010 موزعة على جميع القطاعات الأساسية. ضمن هذا العدد، يوجد أكثر من 15% من التعاونيات غير النشيطة التي لا تتوفر على تجربة في مجال الإنتاج، وخاصة الحديثة منها. وتشكل التعاونيات السكنية غير النشيطة حصة الأسد ضمن هذا النطاق بنسبة 41% [1]. وبفضل الدعم المالي والتكوين المقدم لفائدة التعاونيات من عدة جهات مهتمة بتطوير الأنشطة المدرة للدخل في إطار تعاوني، بالإضافة للمجهودات التي يبذلها مكتب تنمية التعاون، ارتفع عدد التعاونيات إلى 9046 في نهاية عام 2011؛ أي بتأسيس 104 تعاونية شهريا.

1 - Malika Ahmed-Zaid, Abdelkhalek Touhami, Zied Ouelhazi (2013): «L'économie sociale et solidaire au Maghreb ; Quelles réalités pour quel avenir ?. Algérie, Maroc ; Tunisie. Monographies nationales ». Rapport pour IPEMED (Institut de Prospective Economique du Monde Méditerranéen) Novembre 2013. P 98.

بلغ عدد التعاونيات الجديدة المرخصة في إطار القانون رقم 24.83 خلال سنة 2013، حوالي 1406 تعاونية، حيث تحتل فيها التعاونيات الفلاحية الصدارة بنسبة 73%. وبلغ المعدل الشهري لهذه التأسيسات 117 تعاونية جديدة في الشهر[1]. ويرجع الفضل في هذه الوتيرة إلى الحملات التحسيسية والإعلامية التي نظمها مكتب تنمية التعاون في أوساط المنتجين الصغار والصناع والشباب حاملي الشهادات من جهة، وتضافر جهود كل المتدخلين المعنيين في إطار المشاريع الكبرى للدولة من جهة أخرى. وقد تضاعف هذا الإيقاع السنوي لتأسيس التعاونيات الجديدة خمس مرات خلال العشر سنوات الماضية.

تزايد عدد التعاونيات أكثر من ثلاث أضعاف ما بين 2005 و2015، ليصل إلى 15.730 تعاونية. بينما وصل عددها سنة 2019 إلى 11.562 تعاونية تضم 563.776 منخرطا. ويعزى هذا التزايد الملحوظ إلى الدور المهم الذي جاءت به المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ سنة 2005 لدعم هذا القطاع والرهان عليه في القضاء على الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وقدوم مخطط المغرب الأخضر سنة 2008 من خلال الدعامة الثانية -الفلاحة التضامنية-. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التطور، شمل كل القطاعات التقليدية مثل الفلاحة والسكن والصناعة التقليدية وتثمين المنتجات الغابوية والصيد البحري والنقل والقطاعات الجديدة، من قبيل: زيت الأركان، محاربة الأمية، النباتات الطبية والعطرية، المواد الغذائية والتدبير والمحاسبة.

3- التحليل القطاعي للتعاونيات

من خلال دراسة توزيع التعاونيات حسب القطاعات الأساسية، اضطررنا إلى الاعتماد على المعطيات الواردة من مكتب تنمية التعاون انطلاقا من تقريري 2010 وكذا 2013. في البداية سنتطرق إلى التوزيع بشكل عام مع قراءة الأرقام الواردة في المبيان الموالي، لننتقل إلى التفصيل في المعطيات المرتبطة بقطاعي الفلاحة والصناعة التقليدية.

1 - Amina Kchirid (Mars 2015) : « Entre preneuriat social et son rôle dans le développement territorial et local ». Laboratoire de recherche entre preneuriat et management des organisation-EMO. Faculté des sciences juridiques économiques et sociales. Université Hassan 2-AinChock Casablanca.

أ.توزيع غير عادل للتعاونيات حسب القطاعات:

يبين توزيع التعاونيات حسب القطاعات، أن قطاع الفلاحة يحتل الصدارة، متبوعا بقطاعي السكن والصناعة التقليدية، في حين تتقاسم القطاعات الأخرى الباقي؛ أي بنسبة 10%.

مبيان رقم 02: توزيع التعاونيات حسب القطاعات سنة 2010

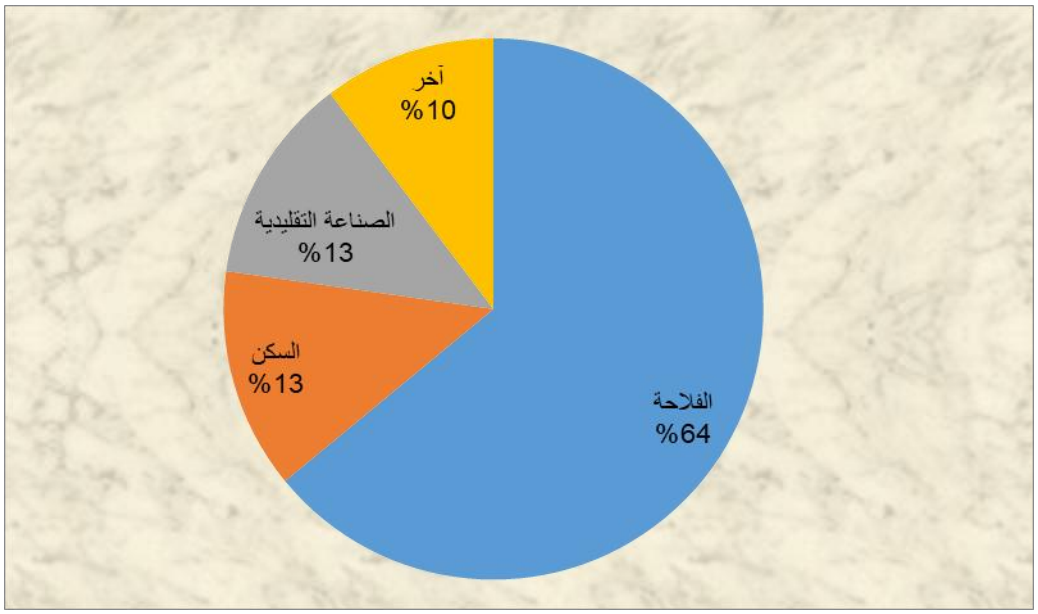

المصدر: مكتب تنمية التعاون 2010، بتصرف

تشكل التعاونيات السكنية حسب مكتب تنمية التعاون لسنة 2010 نسبة 13% من مجموع التعاونيات بالمغرب. وتضم 13% من مجموع المنخرطين. وقد عرف هذا النوع من التعاونيات تراجعا ملحوظا مقارنة بإحصائيات 2003 التي شكلت 18% من مجموع التعاونيات. أما باقي القطاعات، فظلت نسبة توزيعها متقاربة ومنها الفلاحة والصناعة التقليدية. ويتضمن الجدول الآتي مقارنة بين توزيع التعاونيات حسب القطاعات سنتي 2005 و2013.

جدول رقم 03: توزيع التعاونيات حسب القطاعات من سنة 2005 إلى 2013

السنة / القطاع	2005	2013	نسبة الزيادة %
الفلاحي	3281	8761	167,02
الصناعة التقليدية	570	1707	199,47
التجارة والخدمات	991	1345	35,72
آخر	70	209	198,57
المجموع	**4912**	**12.022**	**144,75**

المصدر: مكتب تنمية التعاون 2013، بتصرف

يظهر أن عدد التعاونيات تضاعف مرتين فأكثر، إذ انتقل من 4912 سنة 2005 إلى 10.022 سنة 2013 في ظرف 8 سنوات. وقد هيمنت التعاونيات في ميدان الفلاحة (إنتاج الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، الحبوب، الزيوت...)، حيث بلغ عددها 8761 تعاونية سنة 2013. ومن هنا، تمكن القطاع الفلاحي التعاوني من تعزيز حضوره على مستوى الأنشطة المرتبطة بالمنتوجات المحلية (زيت الأركان والزيتون، العسل، الأعشاب الطبية، مستحضرات العطور، التمور...).

تأتي الصناعة التقليدية في المرتبة الثانية من حيث نسبة التطور، إذ انتقلت من 570 تعاونية سنة 2005 إلى 1707 تعاونية سنة 2013؛ أي بزيادة 199,47%. ويكمن هذا التطور في الأهمية المتزايدة لمنتجات الصناعة التقليدية في مواجهة رياح العولمة من جهة، والمحافظة على الموروث الثقافي والخصوصيات المحلية من جهة أخرى.

فضلا عن ذلك، شهدت السنوات الأخيرة انتشار التعاونيات في مجالات عديدة، مثل التجارة والخدمات والصيد البحري، مع ظهور فئة جديدة من صغار المنتجين وأصحاب المشاريع، وكذا أنشطة التكوين والتدبير والمحاسبة وصيانة المواد الإلكترونية. ويتوقع أن تقتحم التعاونيات مستقبلا تخصصات في مجالات مختلفة.

ب. التعاونيات الفلاحية عنصر أساسي ضمن التنظيمات المهنية

تعد التعاونيات الفلاحية مكونا أساسيا ضمن التنظيمات المهنية المدرة للدخل (التعاونيات). وتعرف توزيعا غير متكافئ بين فروعها على مستوى التراب الوطني.

مبيان رقم 03: توزيع التعاونيات الفلاحية حسب فروعها

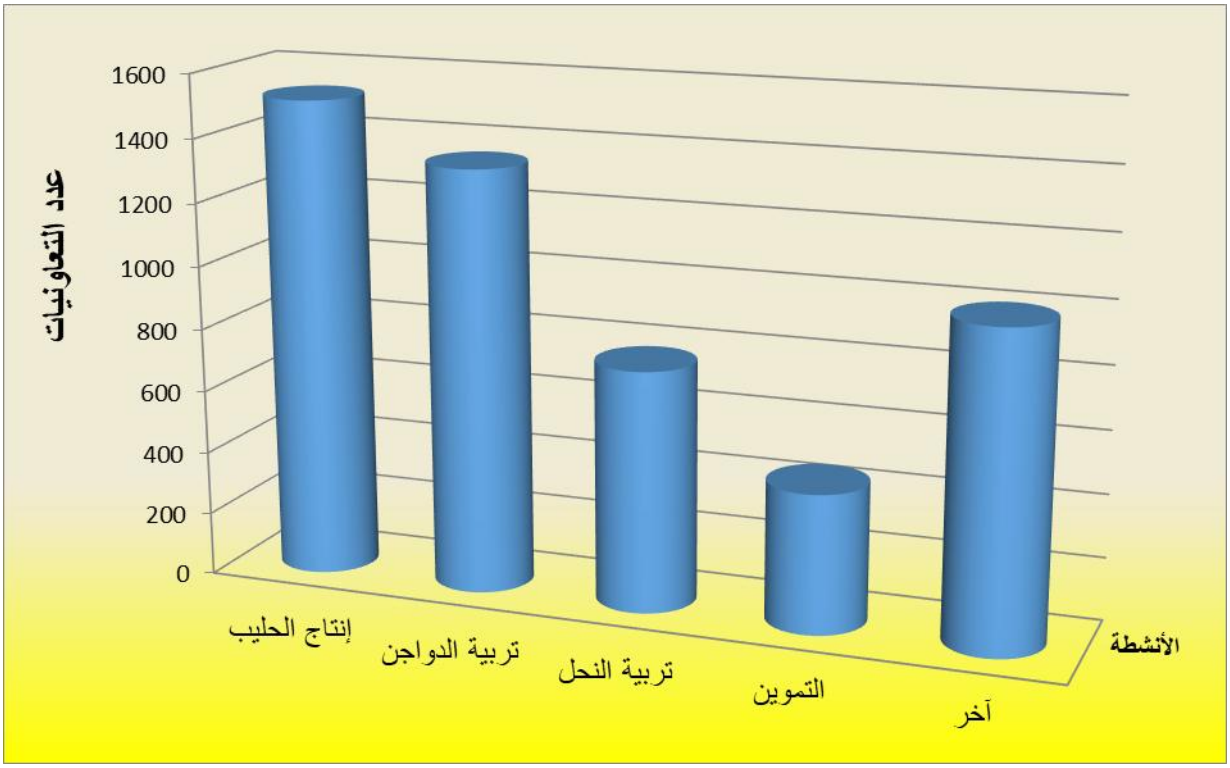

المصدر: مكتب تنمية التعاون 2010، بتصرف

حسب إحصائيات مكتب تنمية التعاون سنة 2010، توجد أكثر من 5000 تعاونية فلاحية موزعة على 37 فرع. يهيمن القطاع الفلاحي على ثلثي التعاونيات. وتضم حوالي 28.000 فلاح، وبقيمة رأسمال يصل إلى 1,5 مليار درهم، بل إنه يساهم في تشغيل 7000 شخص من ضمن الساكنة النشيطة بالمغرب، نصفهم يعمل بصفة دائمة، وثلثهم يمتلك سجلا تجاريا. لكن مع ذلك تظل غير منظمة بشكل جيد وتشوبها بعض الاختلالات.

د. تعاونيات الصناعة التقليدية مقومات مهمة للنجاح

تمثل الصناعة التقليدية، التي تناسلت إنجازاتها خلال العقد الأخير، قطاعا يتوفر على كافة مقومات النمو من خبرات وكفاءات متميزة ومتنوعة.

مبيان رقم 04: توزيع تعاونيات الصناعة التقليدية سنة 2010

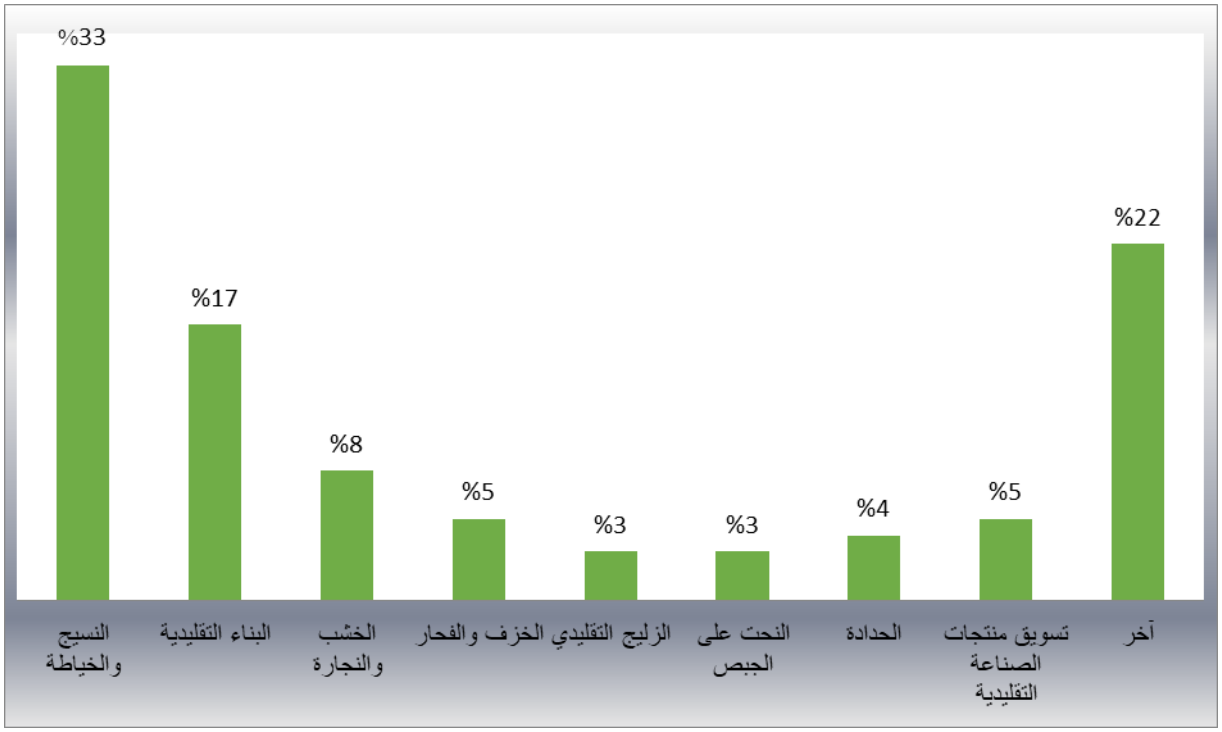

المصدر: مكتب تنمية التعاون 2010، بتصرف

لم يحظ قطاع الصناعة التقليدية بالأهمية التي يستحقها كمكون اقتصادي هام، لكونه تطغى عليه الأنشطة غير المهيكلة، الشيء الذي يحول دون عملية تجميعه في تعاونيات. ومع ذلك، فإن القطاع له دور محوري من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. كما أن محاربة الفقر والهشاشة في المغرب تمر أحيانا عبر تثمين منتجات الصناعة التقليدية، بالنظر إلى كونها تجمع بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي.

المحور الثالث: الرأسمال البشري أداة لخلق الثروة بالقطاع التعاوني

يعتبر الرأس المال البشري أحد مكونات القطاع التعاوني، ويلعب دورا محوريا ضمن الإدارات والأقسام لدى التنظيمات المهنية. فوجود الرأسمال البشري المناسب على الصعيد العملي يمكن أن يبين الفرق ما بين تحقيق الربحية والأداء الإيجابي للتعاونية ونمو إيراداتها، أو الخسارة والفشل في المقابل.

1- المنخرطون في القطاع التعاوني

عرف تطور منخرطي التعاونيات تزايدا ملحوظا مند سنة 2005، وذلك بشكل متوازي مع تزايد عدد التعاونيات خلال السنوات الأخيرة، بحيث أنه كلما تزايد عدد التعاونيات إلا وصاحبه تزايد في عدد المنخرطين.

مبيان رقم 05: تطور عدد منخرطي التعاونيات من سنة 2004 إلى 2019

المصدر: مكتب تنمية التعاون 2020

انتقل عدد المنخرطين في القطاع التعاوني المغربي من 313.567 منخرط سنة 2004 إلى 450.000 منخرط سنة 2016 بنسبة زيادة بلغت 43,51% في ظرف 12 سنة. إلا أن هذه الزيادة تبقى ضعيفة عند مقارنتها بنسبة زيادة عدد التعاونيات التي بلغت 225,25% خلال الفترة نفسها. علما أن متوسط عدد المنخرطين في التعاونيات تراجع من 65 منخرط سنة 2004 إلى 28 منخرط سنة 2016. ويعزى هذا التراجع إلا حصر المكاتب المسيرة عدد المنخرطين في أقل من 30 منخرط لتسهيل عملية اتخاد القرار والقدرة على التحكم في السير العادي لعملية الإنتاج والتداول وتقاسم الأرباح، هذا إضافة

إلى تزايد تأسيس التعاونيات العائلية. بينما بلغ عدد المنخرطين في القطاع سنة 2019 حوالي 563.776 منخرط في الوقت الذي بلغت فيه عدد التعاونيات 27.562 في نفس السنة.

يهيمن القطاع الفلاحي على ثلث منخرطي القطاع التعاوني المغربي، وذلك لما لهذا القطاع من دور هام في خلق فرص الشغل أكثر من قطاع الخدمات. وهنا سنتطرق إلى نموذج آخر للمقارنة، ألا وهو الصناعة التقليدية التي لا تتعدى 6% من مجموع المنخرطين، إلا أنها تلعب دورا مهما في التشغيل الذاتي.

مبيان رقم 06: توزيع منخرطي الصناعة التقليدية سنة 2010

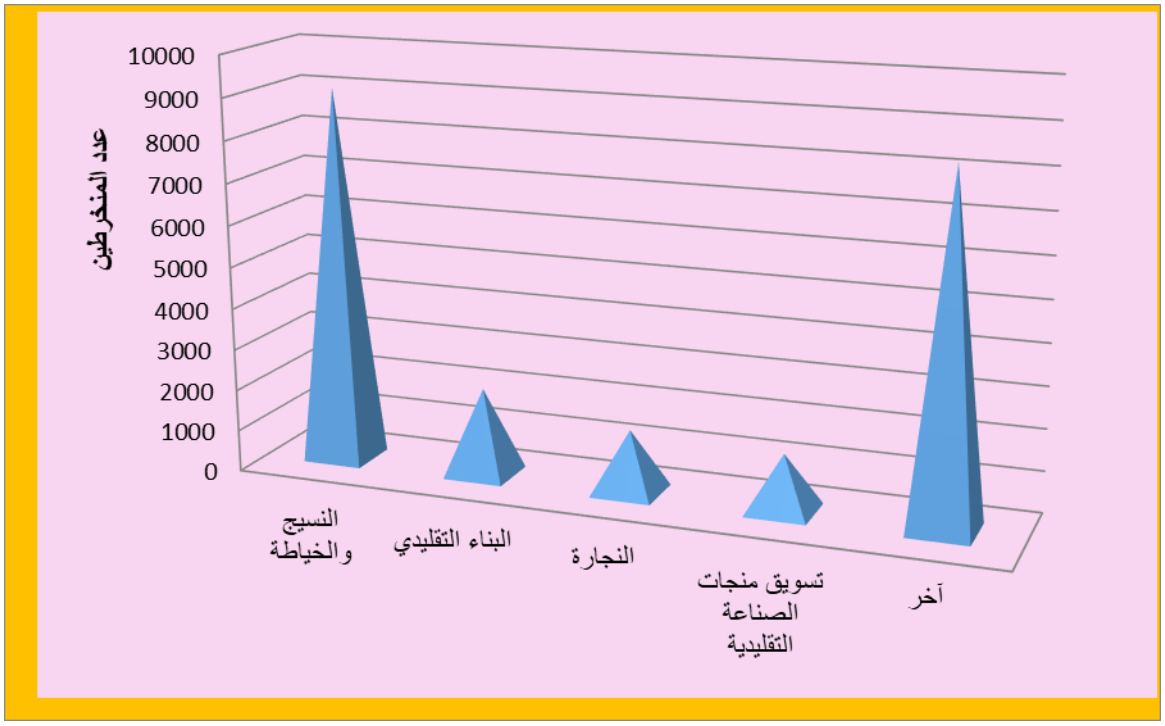

المصدر: مكتب تنمية التعاون 2010، بتصرف

يمكن أن نفسر ارتفاع عدد المنخرطين بقطاع الصناعة التقليدية في فرع النسيج والخياطة، بكونه المجال الذي يستقطب جميع الشرائح الاجتماعية، وخاصة النساء. فضلا عن الرسوخ التاريخي الذي يمتاز به هذا النوع من الحرف في ذاكرة المغاربة.

2- التعاونيات المغربية ومقاربة النوع

على مستوى النوع، تعتبر التعاونيات النسائية، تعاونيات أنشئت من قبل نساء استجابة لحاجيات المجتمع المحلي وتحسين الوضع المعيشي من خلال مشاريع إنتاجية وخدماتية صغيرة مدرة للدخل (تربية المواشي، تربية النحل، صناعة النسيج والزرابي وغيرها)، وتوفير فرص العمل للحد من

البطالة والفقر، وتفعيل دور المرأة في خدمة المجتمع والبيئة. وتشير الإحصائيات الأخيرة لسنة 2013 إلى وجود ما مجموعه 1756 تعاونية نسائية تضم 31833 منخرطة، منها 327 تعاونية للشابات الحاصلات على شهادات (3628 منخرطة).

جدول رقم 04: توزيع التعاونيات النسائية حسب قطاعات الأنشطة سنة 2013

القطاعات	عدد التعاونيات	عدد المنخرطات	متوسط عدد المنخرطين
الصناعة التقليدية	704	11.274	16
الفلاحة	612	11.628	19
الأركان	235	6438	27
المواد الغذائية	151	1561	10
النباتات الطبية ومستحضرات العطور	26	594	23
قطاعات أخرى: الصيد، محاربة الأمية.	28	338	12
المجموع	**1756**	**31.833**	**18**

المصدر: مكتب تنمية التعاون 2013، بتصرف

تمكنت النساء خلال سنة 2013، من تأسيس 245 تعاونية برأسمال بلغ 1.060.900,00 درهم، مسجلة بذلك نسبة 17% من مجموع التعاونيات المرخصة في السنة نفسها. وتضم 2.863 امرأة توجد أغلبهن بالعالم القروي. ومن خلال مقارنتنا بين إحصائيات سنتي 2010 و2013، نجد أن تعاونيات الصناعة التقليدية النسوية عرفت تزايدا مهما، إذ انتقلت من 35% سنة 2010 إلى 41% سنة 2013، صاحبها تزايد عدد المنخرطات اللاتي بلغن 11.274. ولذلك، أصبحت الصناعة التقليدية قطاعا مهما يمكن الرهان عليه من أجل خلق فرص شغل للساكنة النشيطة، وخاصة النساء منهم.

كما يعد العمل التعاوني من الوسائل المستخدمة لتعزيز دور الشباب في الحياة الاجتماعية والمساهمة في النهوض بمكانة المجتمع في شتى جوانب الحياة. وتزداد أهمية العمل التعاوني يوما بعد يوم نظرا لتعقد ظروف الحياة وتزايد الاحتياجات الاجتماعية. وخير شريحة يمكن تنجح في العمل التعاوني وتطوره بحس إبداعي وابتكاري هي فئة الشباب، إذا ما زودت بالأدوات والوسائل التي يتطلبها العمل الجماعي.

جدول رقم 05: توزيع الشباب الحاصل على الشهادات حسب قطاعات أنشطة التعاونيات سنة 2013

القطاعات	عدد التعاونيات	عدد المنخرطين	متوسط عدد المنخرطين
الفلاحة	150	1723	11
محاربة الأمية	83	820	10
الغابة	21	440	21
الصناعة التقليدية	20	182	9
النقل	15	58	4
مراكز التدبير	11	101	9
قطاعات أخرى: الاتصال والإعلاميات	27	304	11
المجموع	327	3628	11

المصدر: مكتب تنمية التعاون 2013، بتصرف

من جانب آخر، هناك مؤشرات تدل على عزوف الشباب عن الانخراط في القطاع التعاوني بشتى أنواعه أو تركزها في زاوية ضيقة. وتمثل التعاونية الشبابية 2,27% من مجموع التعاونيات سنة 2013 بعدد بلغ 12.022. هذا في الوقت الذي تمثل فيه 0,82% من إجمالي منخرطي التعاونيات خلال نفس السنة، وبرأسمال إجمالي بلغ 15.938.536,00 درهم.

من الأجدر هنا، الوقوف في كل مقطع زمني على واقع الشباب والعمل التعاوني، وأسباب عزوفه وسبل تحفيزه على العمل التطوعي. ففي الوقت الذي يبحث فيه الشباب الحامل للشواهد العليا عن العمل ضمن الوظيفة العمومية، فإن التعاونيات تشكل فرصة ملائمة لهذه الفئة في مجال التشغيل الذاتي، لما تحمله من قدرات معرفية وتدريبية تلقتها عبر مراحل تكوينها. وهذا لن يكتب له النجاح إلى إذا تم مده بالوسائل التمويلية اللازمة.

3- المؤشرات السوسيو-اقتصادية للحركة التعاونية بالمغرب

نستخدم المؤشرات السوسيو-اقتصادية للتعاونيات، لتقييم وضعها الاقتصادي ومعرفة مدى قوة اقتصادها أو ضعفه، بالإضافة إلى مدى القدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل. نورد البعض منها في النقاط التالية:

أ.مؤشرات أداء التعاونيات

تعود مؤشرات أداء التعاونيات، المتوفرة لدى مكتب تنمية التعاون إلى سنة 2008. ولا تخص سوى التعاونيات التي عقدت جموعها العامة وقدمت تقاريرها الأدبية والمالية وتقارير مراقبة حساباتها. وتمثل 36% من إجمالي التعاونيات. أما النسبة الباقية منها، أي 64%، فإنها تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

1) تعاونيات غير نشيطة خلال تلك السنة أو لأكثر من سنة واحدة؛
2) التعاونيات التي لا تتوفر على مراقب للحسابات ولا تمتلك سجل حساباتها، الأمر الذي ينسحب على أغلبية التعاونيات الصغيرة؛
3) التعاونيات التي ليس لها ما تصرح به أو التي لا ترغب في ذلك (خوفا من إخضاعها للضريبة).

يمكننا الجدول الموالي من تحديد بعض المؤشرات الأساسية لأداء التعاونيات بالمغرب، والمتمثلة في رأسمالها الإجمالي ورقم معاملتها [*]، لنعرج على الأرباح التي تحققها هذه التنظيمات المهنية.

جدول رقم 06: مؤشرات أداء التعاونيات النشيطة بالمغرب سنة 2008

العنصر	المؤشر
رأس المال (بالدرهم)	6.226.715.420
الأصول غير المنقولة (بالدرهم)	1.998.319.278
رقم المعاملات (بالدرهم)	7.842.192.041
المبلغ الإجمالي للمشتريات (بالدرهم)	6.814.563.137
الفائض (بالدرهم)	104.215.405
مناصب الشغل (الأجراء)	24.719
كتلة الأجور (بالدرهم)	495.717.113
التشغيل الذاتي	326.144

المصدر: مكتب تنمية التعاون 2013

تهم هذه المعطيات 1163 تعاونية قدمت تصريحها سنة 2008 لمكتب تنمية التعاون، منها فقط 826 تعاونية حصلت على فائض، أي 73,6%. وهذه تعاونيات تعتبر نشيطة في الإنتاج والتوزيع. إلا أن

* - رقم المعاملات الإجمالي (Chiffre d'affaires total): الكمية المنتجة (Quantité)*السعر(Prix). يتكون رقم المعاملات من إجمالي قيمة المبيعات التي تحققها مؤسسة خلال سنة. فالقطاع الفلاحي يمثل الحصة الأكبر في هذا المجال باعتبار منتوجاته تدخل في الأساسيات بحيث لا يمكن للمستهلك الاستغناء عليه.

هذه المؤشرات مع ذلك، لا تعكس حقيقة وضعية القطاع في مجموعه، ولا تأثيره على الاقتصاد الوطني. فإذا اعتبرنا عدد التعاونيات النشطة خلال المرحلة المذكورة، والتي تقارب 9600 تعاونية، فإن المعطيات ستعرف تغيرا، إذ أن التعاونيات النشطة في قطاع الحليب، والتي تقوم بجمع هذه المادة أو تصنيعها، هي وحدها التي تحقق أرباحا ورقم معاملات تفوق 15 مليار درهم، وتشغل أكثر من 15.000 مستخدم، وتوفر عشرات الآلاف من مناصب الشغل المؤقتة أو غير المباشرة .

ب. توزيع رأس المال حسب القطاعات

يبين الجدول الموالي توزيع رأس مال التعاونيات حسب بعض القطاعات الأساسية التي تعتبر مجالات هامة تتأسس عليها أنشطة العمل التعاوني.

جدول رقم 07: توزيع رأس مال التعاونيات حسب القطاعات سنة 2010

القطاع	رأس المال	النسبة %
الفلاحة	4.570.633.381	73,40
السكن	1.496.396.336	24,03
الصناعة التقليدية	115.239.958	1,85
آخر	44.445.745	0,72
المجموع	2.226.715.420	100

المصدر: مكتب تنمية التعاون 2010

تشكل الفلاحة قطاعا أساسيا في العمل التعاوني، حيث تستقطب 73,40% من مجموع رأسمال التعاونيات بالمغرب سنة 2010، وذلك بالنظر إلى الدور المسند لها في تحريك عجلة الاقتصاد بالبلاد. وتأتي التعاونيات السكنية في المرتبة الثانية بنسبة مهمة بلغت 24,03%، بحيث توفر بيئة سكنية مميزة ومتكاملة الخدمات، وبتكلفة وجهد. كما أنها تمنح المنخرطين فرصة العيش مع مجموعة اجتماعية متجانسة تشيع بينها الألفة والثقة المتبادلة.

بلغ حجم رأسمال التعاونيات الحديثة سنة 2013 حوالي 15.822.115,00 درهم، بـ 18.771 متعاون ومتعاونة في عدة أنشطة مدرة للدخل وعلى مستوى جهات البلاد. وقد وصل مجموع التعاونيات بالمغرب عند نهاية دجنبر 2013 إلى حوالي 12.022 تعاونية (مقابل 4.827 تعاونية فقط قبل عشر سنوات) وبلغ عدد المنخرطين ما يربو على 440.372 متعاون ومتعاونة وبرأسمال بلغ حجمه 6.432.571.116,00 درهم.

المحور الرابع: القطاع التعاوني بإقليم تازة

إن الهدف من إدراج هذا المحور هو محاولة وضع المجال الترابي لتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة في محيطها الجهوي والوطني على مستوى القطاع التعاوني، من أجل التمكن من وضع تصور واضح لوضعية وطبيعة العلاقة التي تربط المنطقة بمحيطها، وبالتالي فهم التوجه الاقتصادي للمنطقة في تقاطعها مع الأولويات الوطنية.

1- توزيع التعاونيات عبر التراب الوطني

تهدف دراسة التوزيع المجالي للتعاونيات إلى رصد مظاهرها وتحديد أسبابها وانعكاساتها السوسيو-اقتصادية والمجالية.

خريطة رقم 02: توزيع التعاونيات ومنخرطيها حسب الجهات سنة 2019

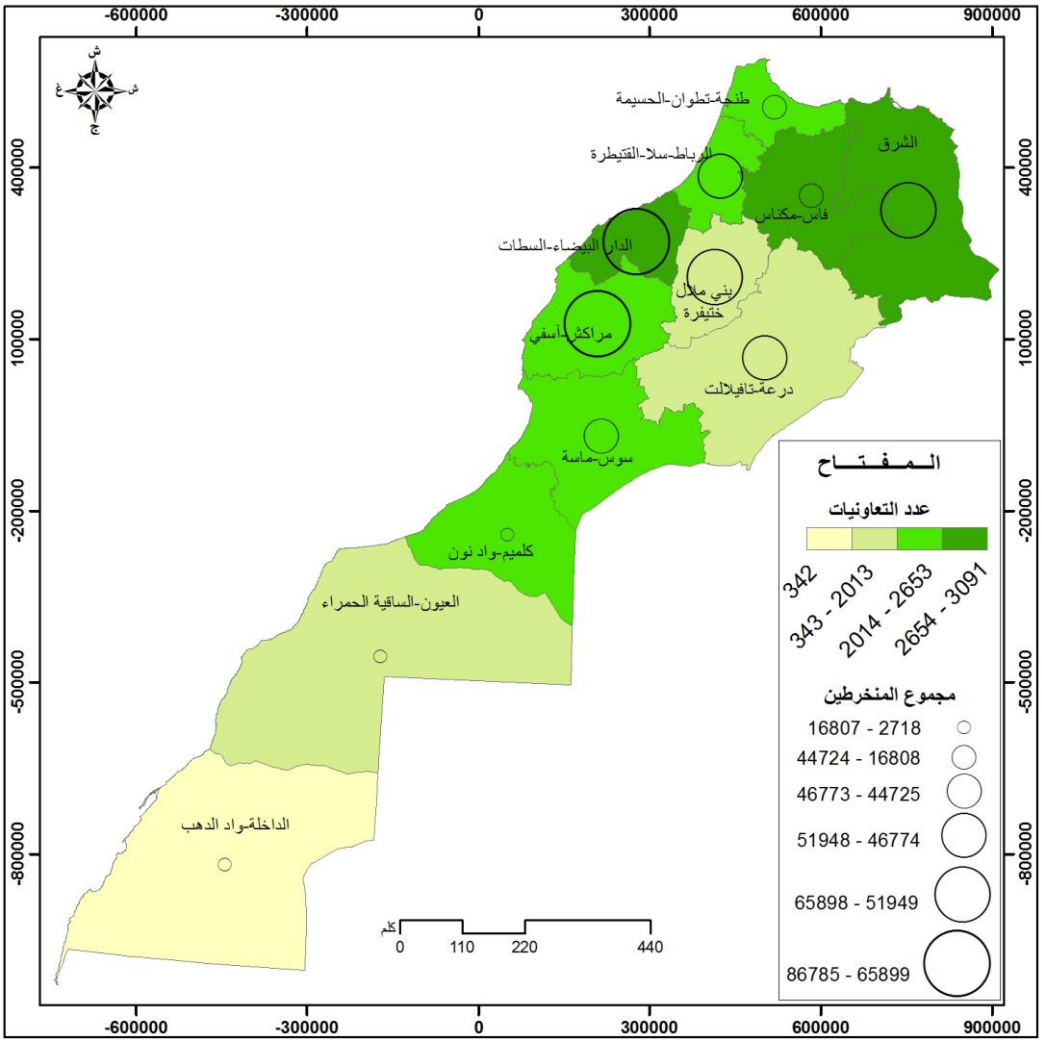

مصدر المعطيات: مكتب تنمية التعاون، الرباط 2020

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

يعتبر المنخرطون رأسمالا بشريا وأحد مكونات التعاونيات بالمغرب. ويلعب دورا كبيرا في زيادة تأسيس التعاونيات. وتشير الإحصائيات الأخيرة لسنة 2015 إلى وجود ما يربو على 1835 تعاونية بجهة فاس مكناس، حيث تضم 36.202 منخرطا. بينما في سنة 2019 بلغ عدد التعاونيات 3050 تضم 44.387 منخرط. وتبين الخريطة التالية هذا التوزيع حسب أقاليم الجهة لمعطيات سنة 2015 المتوفرة بمكتب تنمية التعاون بالرباط.

خريطة رقم 03: توزيع التعاونيات ومنخرطيها حسب أقاليم جهة فاس-مكناس (2015)

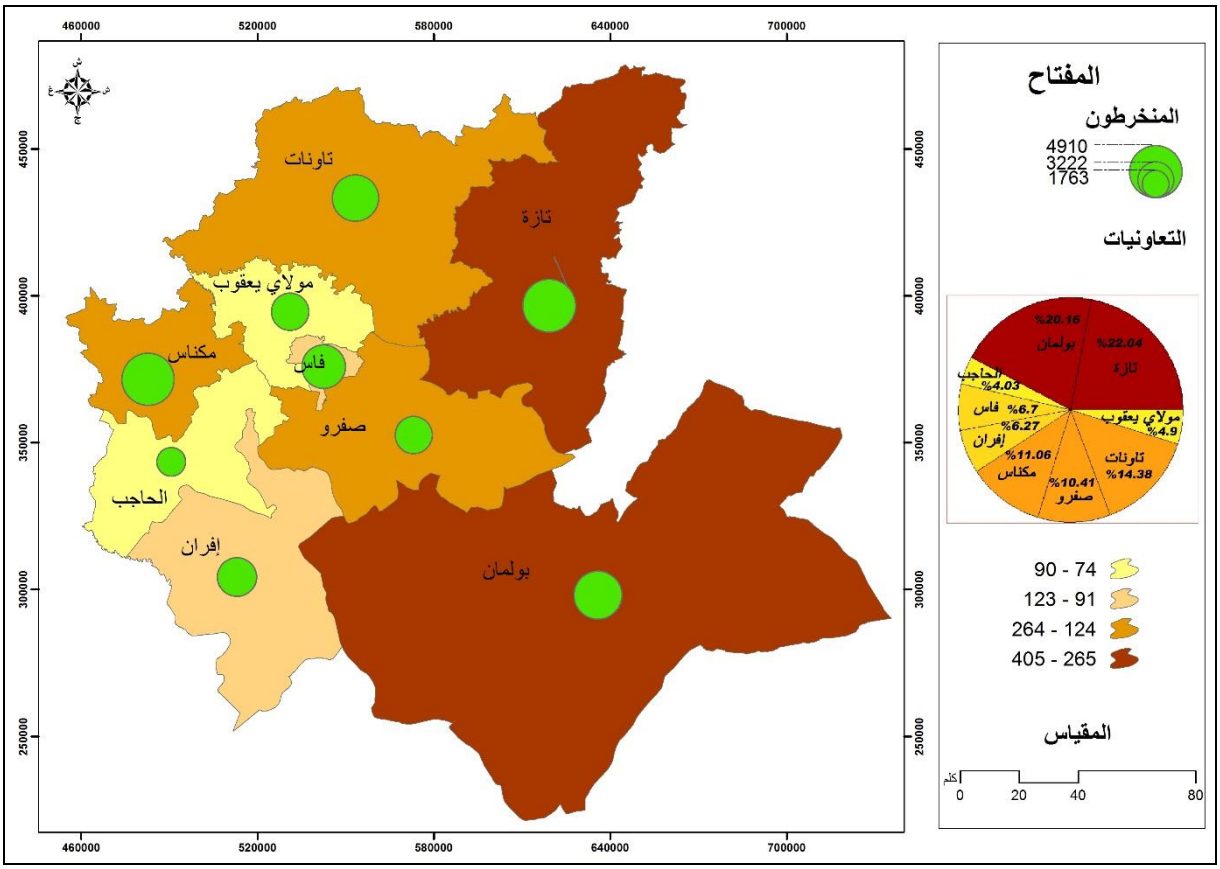

مصدر المعطيات: مكتب تنمية التعاون، الرباط 2017

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

يعرف كل من إقليمي تازة وبولمان أعلى معدل على مستوى عدد التعاونيات والمنخرطين. ويأتي كل من صفرو، تاونات ومكناس في المرتبة الثانية بنسبة متوسطة. وفي المرتبة الثالثة نجد تعاونيات قليلة بفاس وإفران، وأخيرا ضعف كبير يشهده كل من الحاجب ومولاي يعقوب. وتتداخل العوامل المتحكمة في تفاوت توزيع التعاونيات بأقاليم جهة فاس مكناس. فكلما كان المجال الجغرافي كبيرا كلما رافقه عدد كبير من التعاونيات كما هو الأمر بالنسبة لمعدل توزيع الساكنة بكل إقليم. هذا بالإضافة إلى كون

غنى المنتجات الترابية بمجال ترابي معين يعتبر حافزا على تأسيس التعاونيات بهدف تثمين المنتوج وتسهيل طرق تسويقه.

في ضوء هذه القراءة السريعة حول طبيعة وحجم القطاع التعاوني، وكيفية توزيعه على المستوى الوطني والمكانة الهامة التي تحتلها جهة فاس مكناس من حيث انتشار التعاونيات، نتساءل عن واقع حال القطاع التعاوني بإقليم تازة في سياقه المحلي والجهوي؟

2- تزايد تأسيس التعاونيات بإقليم تازة

أصبحت التعاونيات المحلية اليوم تمثل رهانا حقيقيا يمكن الاعتماد عليه في دينامية الاقتصاد المحلي. وأضحى السكان جزء لا يتجزأ من الحراك التعاوني بإقليم تازة، حيث شكلوا الخمس؛ أي 22,07% من إجمالي تعاونية جهة فاس مكناس سنة 2015.

مبيان رقم 07: تطور التعاونيات بإقليم تازة من 1994 إلى 2015

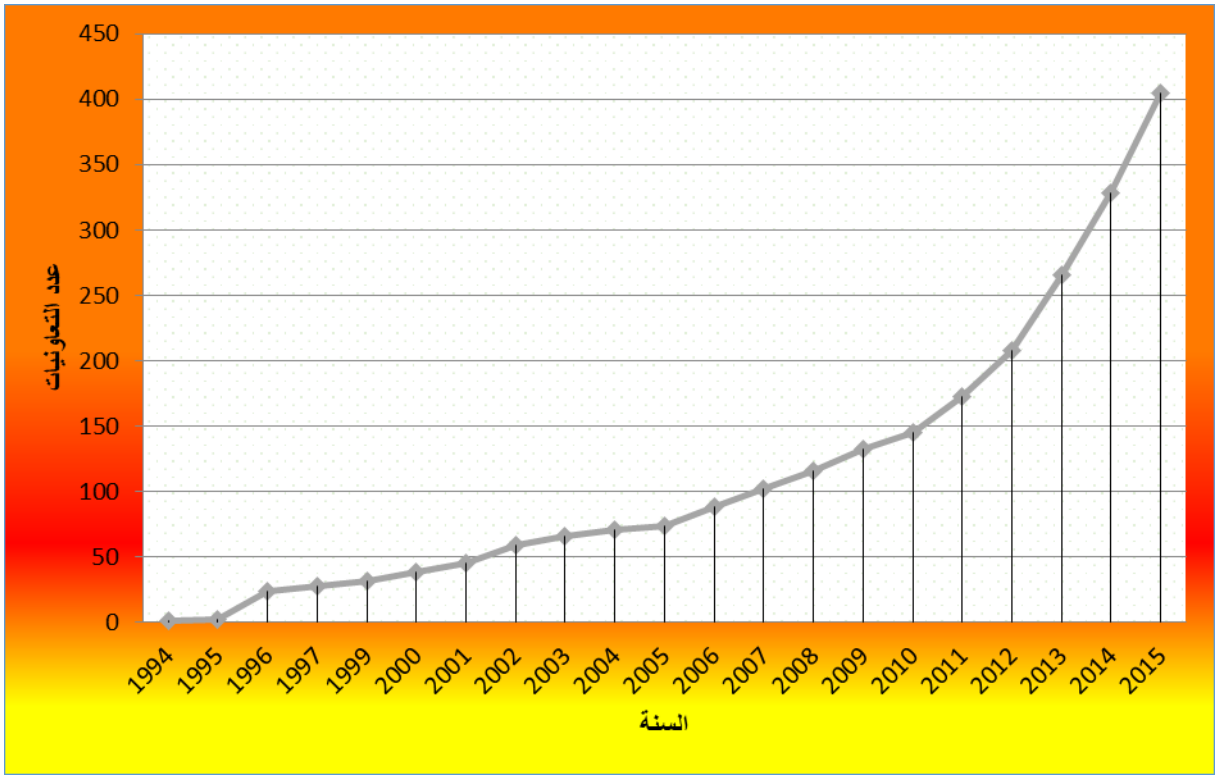

المصدر: مكتب تنمية التعاون-الرباط، شتنبر 2017، بتصرف

يتبين أن هناك إرادة سياسية قوية تدفع في اتجاه تقوية الاقتصاد الاجتماعي التضامني المغربي بشكل عام والمحلي بشكل خاص والتي تتمثل أساسا في التعاونيات. فالانطلاقة الأولى للعمل التعاوني خارج الإصلاح الزراعي بالإقليم كانت في 18 ماي 1994، وذلك بتأسيس أول تعاونية "الأمل" (تعاونية

سكنية) بالمركز البيداغوجي تازة. وانتقل معه العدد خلال عقدين من الزمن إلى 405 سنة 2015؛ أي بنسبة نمو بلغت 82,28% في ظرف 21 سنة.

يعزى هذا التزايد الملحوظ إلى الدور الذي قامت به م.و.ت.ب منذ سنة 2005 لدعم هذا القطاع الواعد والمراهنة عليه بهدف القضاء على الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي. وهذا التطور في عدد التعاونيات يدل على المجهودات المبذولة في تنمية القطاع التعاوني لما له من أهمية في إنجاح مقاربة النوع، وبالأخص في العالم القروي عبر خلق فرص شغل مدرة للدخل لصالح النساء.

3- هيمنة التعاونيات الفلاحية على صعيد إقليم تازة

يتكون النسيج التعاوني بالإقليم من تعاونيات تختلف اهتماماتها ومجالات أنشطتها. لكنها تتوحد في الغايات الكبرى والأهداف العامة، بحيث تعمل على كسب رهان التنمية المجالية وتلبية حاجيات الساكنة المحلية. تتوزع التعاونيات حسب القطاعات بشكل متفاوت، حيث يهيمن القطاع الفلاحي على حصة أكبر مقارنة مع القطاعات الأخرى.

مبيان رقم 08: توزيع التعاونيات بإقليم تازة حسب نوع الأنشطة سنة 2010

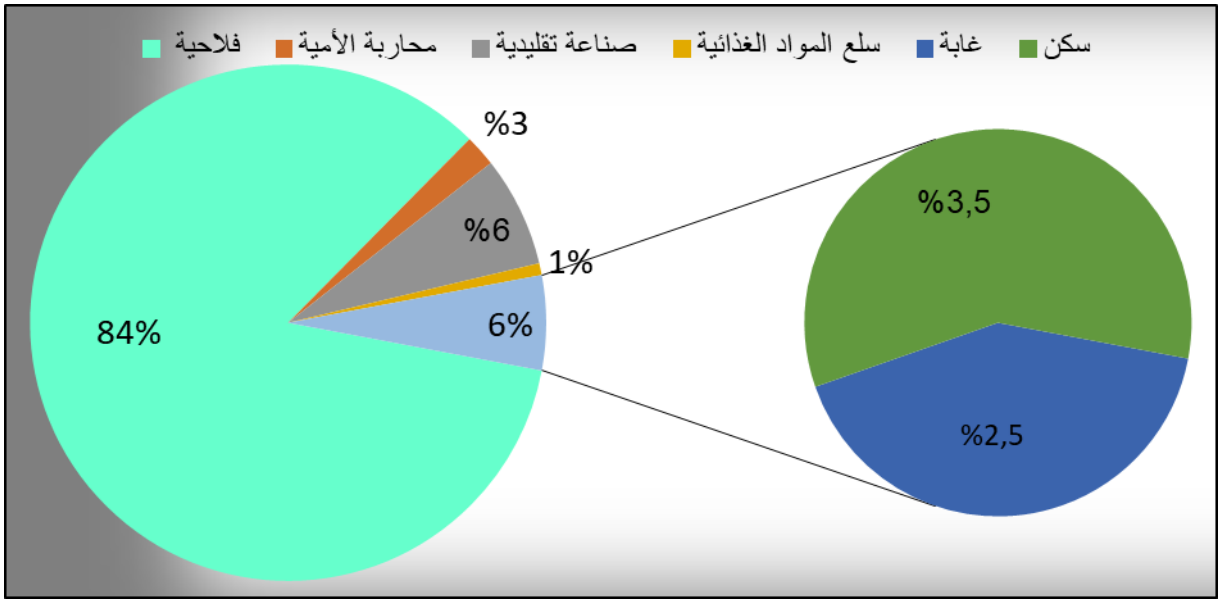

المصدر: مكتب تنمية التعاون-الرباط، شتنبر 2017، بتصرف

يتبين بالملموس أن التعاونيات الفلاحية تمثل أعلى نسبة ضمن مجموع التعاونيات بحصة وصلت إلى 84%؛ أي حوالي 342 تعاونية فلاحية. وتهتم أغلب هذه التعاونيات بتربية النحل والأرانب...، وبقطاع الزيتون...، ويرجع الاهتمام بهذا النوع من النشاط المدر للدخل إلى تزايد الطلب على هذه المنتجات الترابية في نظامنا الغذائي اليومي. أما الصناعة التقليدية، فتأتي في المرتبة الثانية بنسبة 6%.

مبيان رقم 09: تطور القطاع التعاوني بإقليم تازة حسب نوع الأنشطة ما بين 1994 و2015

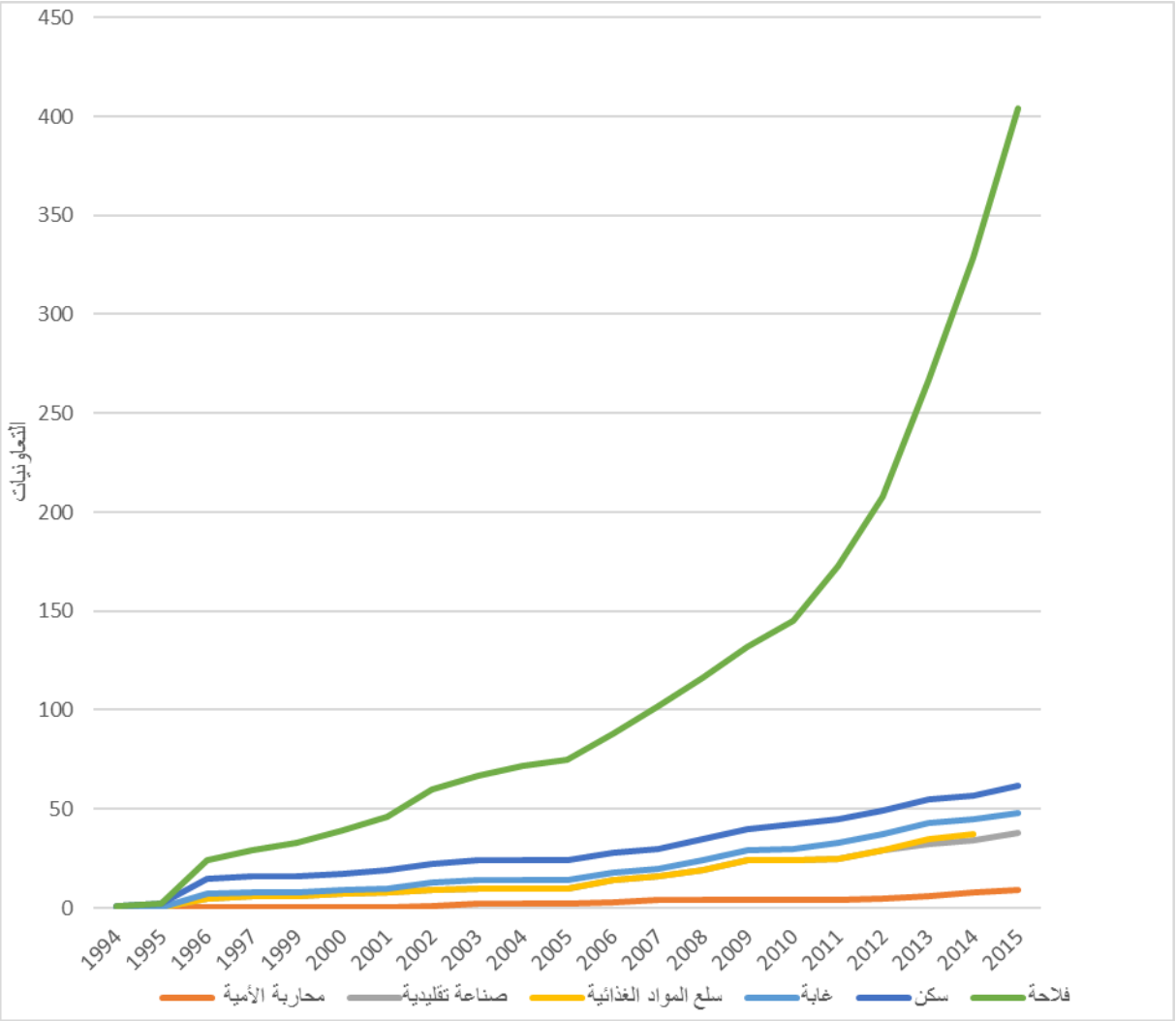

المصدر: مكتب تنمية التعاون-الرباط، شتنبر 2017، بتصرف

في الوقت الذي تتطور فيه بعض الأنواع من التعاونيات بإقليم تازة بشكل لا يرقى إلى مستوى التطلعات المطلوبة، نجد في المقابل تطور التعاونيات الفلاحية بشكل كبير منذ نهاية القرن 20م. يرجع هذا الأمر إلى السياسات التي نهجها المغرب منذ ستينات القرن الماضي في اتجاه ليبرالي يعتمد الانفتاح على الأسواق الخارجية ويجعل من موارد القطاع الفلاحي موارد أساسية معدة للتصدير. وقد رافق ذلك، تبني مجموعة من البرامج الفلاحية كان آخرها مخطط المغرب الأخضر الذي أعطى قفزة نوعية للفلاحة والقطاع التعاوني بشكل عام.

خاتمة الفصل الثاني

يشكل العمل التعاوني ثقافة متجذرة لدى المجتمع المغربي منذ القدم، وهذا ما يؤكد تعدد التنظيمات التقليدية (التويزة، والجماعة...) التي لازالت ممتدة إلى يومنا هذا عبر أشكال مختلفة. إذ منذ سنة 2005 تميز القطاع التعاوني بجاذبية كبيرة من قبل المقبلين على خوض غمار الاقتصاد الاجتماعي التضامني. وهو ما يفسر التزايد الملحوظ لعدد التعاونيات واتحاداتها على المستويين الجهوي والمحلي، التي ساهمت في الاقتصاد الوطني بنسب مهمة سواء تعلق الأمر بالتشغيل، أو محاربة الفقر، أو القضاء على الأمية. ويعزى هذا التزايد إلى دينامية الساكنة المحلية ومواكبة الفاعل العمومي والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. إلا أن تزايد نسبة عدد التعاونيات يقابله تناقص متوسط عدد المنخرطين في كل تعاونية، وذلك بسبب الحاجة الملحة لحصر المنخرطين في أعداد قليلة حتى يتأتى التحكم في الجانب التنظيمي والقدرة على اتخاد القرارات دون اللجوء إلى المساطر المعقدة (المكتب المسير، الجمعية العامة، الجمع العام...).

يلعب الاقتصاد الاجتماعي التضامني المغربي دورا مهما في تأطير الساكنة المحلية في مختلف القطاعات وتثمين الموارد الترابية. ففي حالة توفره على ما يكفي من الإمكانات والوسائل سيكون قادرا على المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة. وتعد التعاونيات الفلاحية موضوع هذه الدراسة مكونا أساسيا من مكونات القطاع التعاوني، حيث تساهم في مختلف المجالات الاقتصادية والبرامج التنموية، مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية -مادامت التعاونيات من أهم الوسائل لإحداث وتنظيم الأنشطة المدرة للدخل-، ومخطط المغرب الأخضر -لتنظيم صغار المنتجين وتأهيل سلاسل الإنتاج وتثمين المنتجات المجالية-. ينضاف إلى ذلك الأهمية التي أعطيت لبرامج وكالة التنمية الاجتماعية والبرامج القطاعية الأخرى، حيث أصبح نشاط التعاونيات وبفضل تنوع المجالات التي تشتغل فيها من أبرز أشكال التشغيل الذاتي، وتساهم في إدماج النساء والشباب في الحياة العملية.

الفصل الثالث: التشخيص الاستراتيجي للموارد الترابية

مقدمة الفصل الثالث

يهدف التشخيص الترابي للموارد بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة إلى رصد الإمكانات والإكراهات الطبيعية والبشرية، وذلك من أجل إعداد مشاريع قادرة على تثمين الموارد المتاحة وتلافي الإكراهات التي تهدد المجال الترابي، في إطار رؤية شمولية وذات بعد استشرافي.

سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى الإطار الطبيعي لمجال الدراسة الذي يقع بتلال مقدمة الريف بشكل عام وتلال مقدمة الريف الشرقي بشكل خاص، ومميزاته على مستوى الارتفاعات، والانحدارات وتوجيه السفوح. كما سنبين تأثيرات الحركة البنيوية على الصفائح التي شهدها الريف والتي تعتبر عنصرا يدخل في تشكيل البنية الجيولوجية الحالية، ومن أهم العوامل التي أفرزت تربة ضعيفة التطور بالمجال.

سنعالج كذلك، الخصائص البيوميناخية للمنطقة عبر دراسة توزيع التساقطات المطرية السنوية والشهرية نظرا لأهميتها في التأثير على الموارد الطبيعية والنشاط الفلاحي. ولتحديد النطاقات البيوميناخية اعتمدنا على معامل Gaussen ومعامل Q2 لـ Emberger مع الاستعانة بتقنية الاستشعار عن بعد لتحديد التشكيلات النباتية بالمجال بواسطة مؤشر التغطية النباتية NDVI.

يعد العامل البشري المتمثل في السكان هو المنوط باستغلال الموارد الترابية وتثمينها في إطار تنظيمات مهنية مهيكلة، ويتحكم في كيفية استخدامها وإدارتها، ويضع السياسات التي تنظم التعامل مع تلك الموارد، فضلا عن تحديد الأساليب والطرق المتبعة في استخدامها للأغراض المختلفة. كما يعتبر السكان محور العمليات التنموية، إذ يعتبرون الفاعلون الأولون داخل المنظومة البيئية، وهنا تكمن أهمية الدراسات السكانية والأنشطة الاقتصادية في دراسة الاقتصاد الاجتماعي التضامني. ترى ما هي الخصائص السكانية التي يتميزن بها المجال المدروس؟ وما هي وضعيتهم السوسيو-اقتصادية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال المحورين الثالث والرابع.

المحور الأول: الإطار الجغرافي لتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

تحيل المحددات الجغرافية إلى توطين المجال المدروس ضمن الوحدات الجغرافية الكبرى من جهة، وضمن محاور التدفقات الاقتصادية والبشرية من جهة أخرى.

1- الموقع الجغرافي لتلال مقدمة الريف الشرقي

تظهر تلال مقدمة الريف على شكل تضاريس متوسطة الوعورة، تتسع غربا على سهل الغرب وتضيق شرقا حتى تازة. وتنتظم شمالا في توازن مع واد ورغة، ومجموعة من النتوءات الصخرية المتوسطة الارتفاع التي تدعى بالصفوف. تمتد هذه الصفوف على شكل شريط من الأعراف الخطية الكلسية -في معظمها- من وزان إلى منطقة واد مسون بجرسيف بمحاذاة واد ورغة. وتصل ارتفاعات هذه الأعراف إلى 835 م بجبل مسعود عند التقاء واد أولاي بورغة، وإلى 681 م بجبل أمركو (مولاي بوشتى)، وإلى 683 م بصف الخروبة (عين معطوف)، وأخيرا إلى 712 م بجبل صل الكلف (عين عائشة)[1].

1 – حسن ضايض (2005): "المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط". مرجع سابق. ص 40.

خريطة رقم 04: الموقع الجغرافي لمجال الدراسة

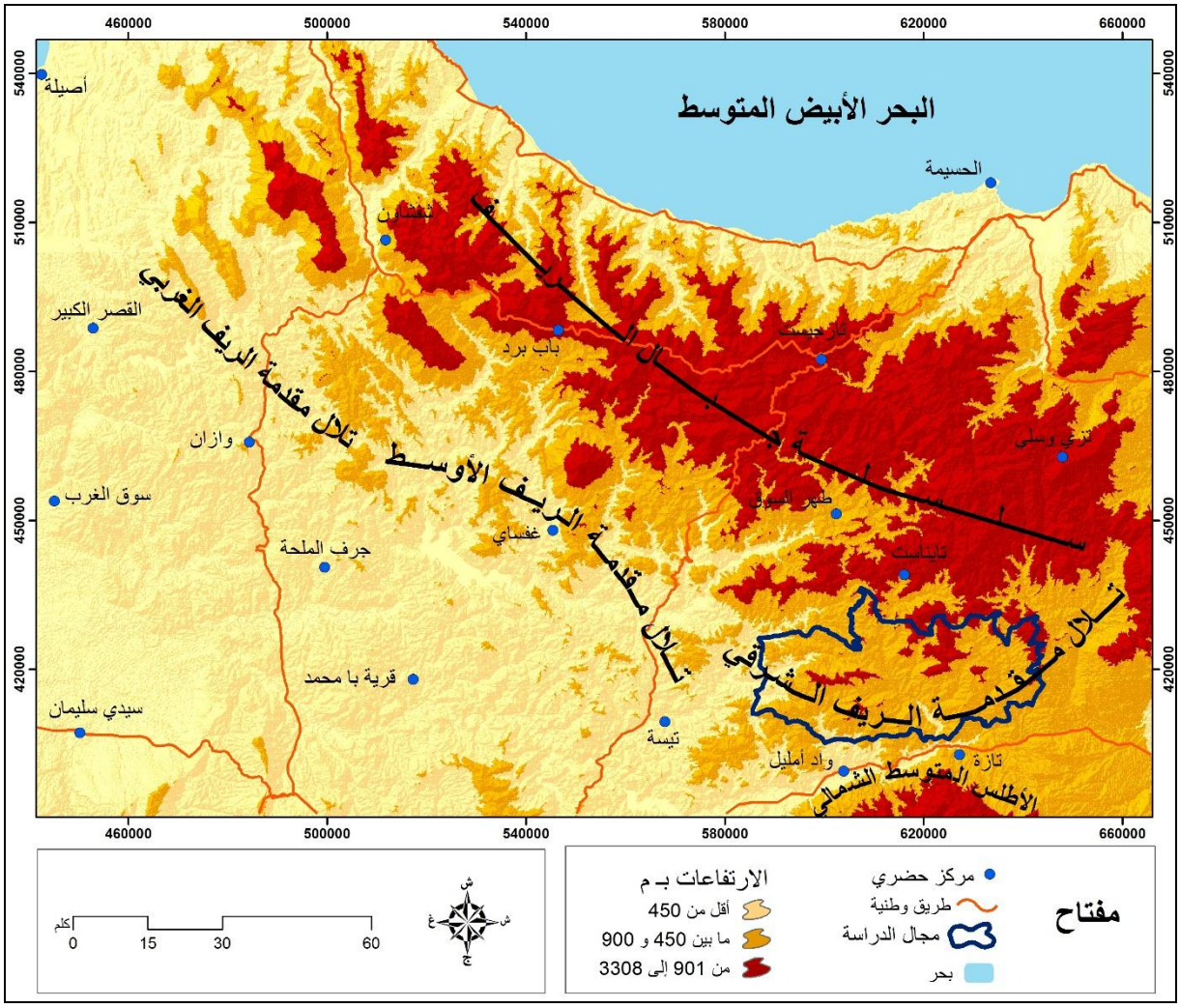

المصدر: نموذج الارتفاعات الرقمية DEM، القمر الصناعي Landsat-8

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

تمتد الحدود الشرقية لمقدمة الريف الشرقي على طول المجرى المتوسط لواد مسون، عبر فج "زحازحا"، وهو نقطة الولوج إلى ممر تازة. كما أنه يطابق خط تفريق المياه بين حوض ملوية شرقا في اتجاه البحر الأبيض المتوسط وبين سبو غربا في اتجاه المحيط الأطلنتي. وهنا توجد إحدى الحدود الداخلية المغربية الهامة التي تجعل ممر تازة يكتسي أهمية كبيرة؛ إذ يشكل بالفعل ملتقى جيولوجيا ومناخيا. أما الجزء الأوسط من التلال فيوجه تصريفه نحو واد اللبن.

2- طبوغرافية ذات طابع تلي

من خلال تحليل معطيات الخريطة الطبوغرافية ومعالجة نموذج الارتفاعات الرقمية يتبين أن مجال الدراسة تطغى عليه التضاريس التلية بنسبة 61,13%. ومن هنا يستمد اسمه (تلال مقدمة جبال الريف). وتتخلل المجال وحدات جبلية تغطي 29,34% معظمها بالشمال الشرقي، بينما لا تتجاوز الهضاب 9,53%، حيث تسود بالجنوب الغربي.

خريطة رقم 05: توزيع الوحدات التضاريسية لمجال الدراسة

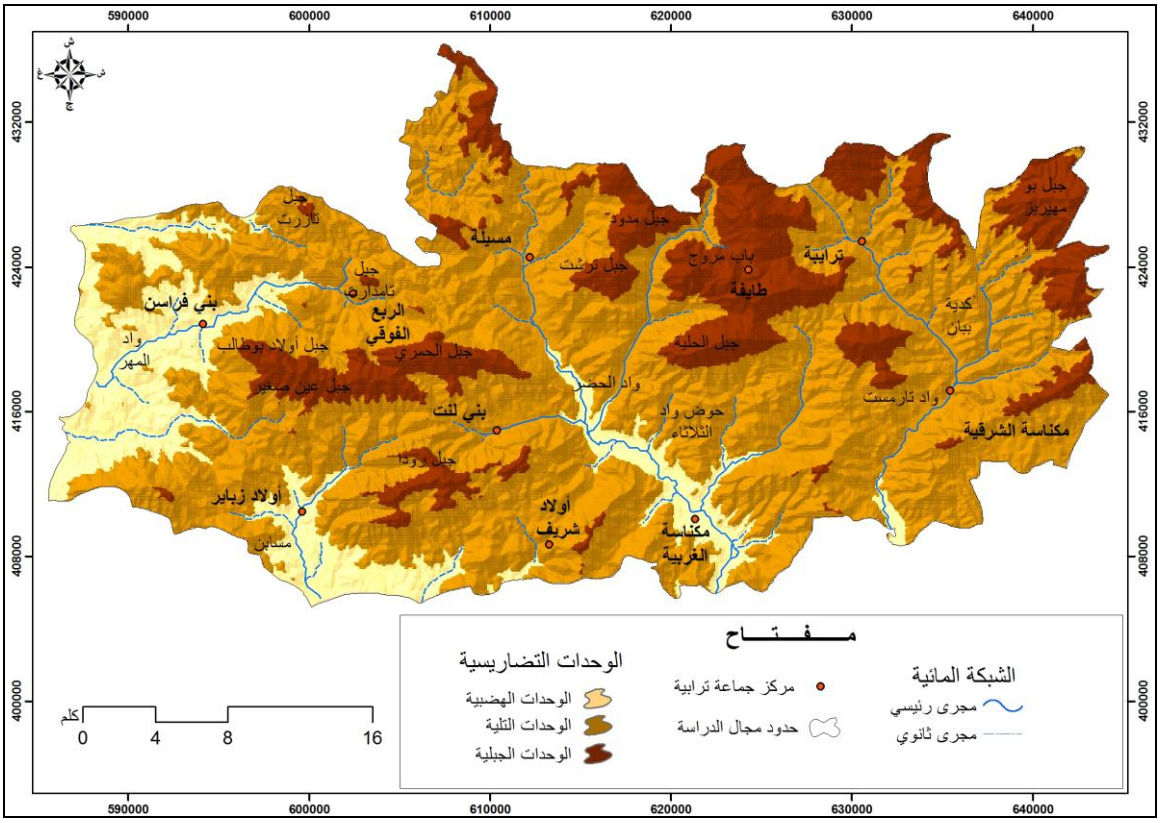

المصدر: نموذج الارتفاعات الرقمية DEM، القمر الصناعي Landsat-8

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

يعتبر عامل الانحدار من العوامل الأساسية في دراسة الوسط الطبيعي لتلال مقدمة الريف الشرقي بتازة؛ إذ يسمح بتحديد دقيق لخصوصيات المجال. فكلما كان الانحدار قويا، كلما واجهت الأنشطة البشرية تحديا أكبر، وتفاقمت المشاكل البيئية (التعرية وانجراف التربة). وهي نقط ضعف بالنسبة إلى الوسط الذي تسود فيه. ويتجلى من تحليل الطبيعة الطبوغرافية للمجال، أنه يتميز بالتجزؤ، والتعقيد، وسيادة الانحدارات القوية بمتوسط 20,82%، وارتفاعات تتجاوز 1500م.

خريطة رقم 06: توزيع الانحدارات بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

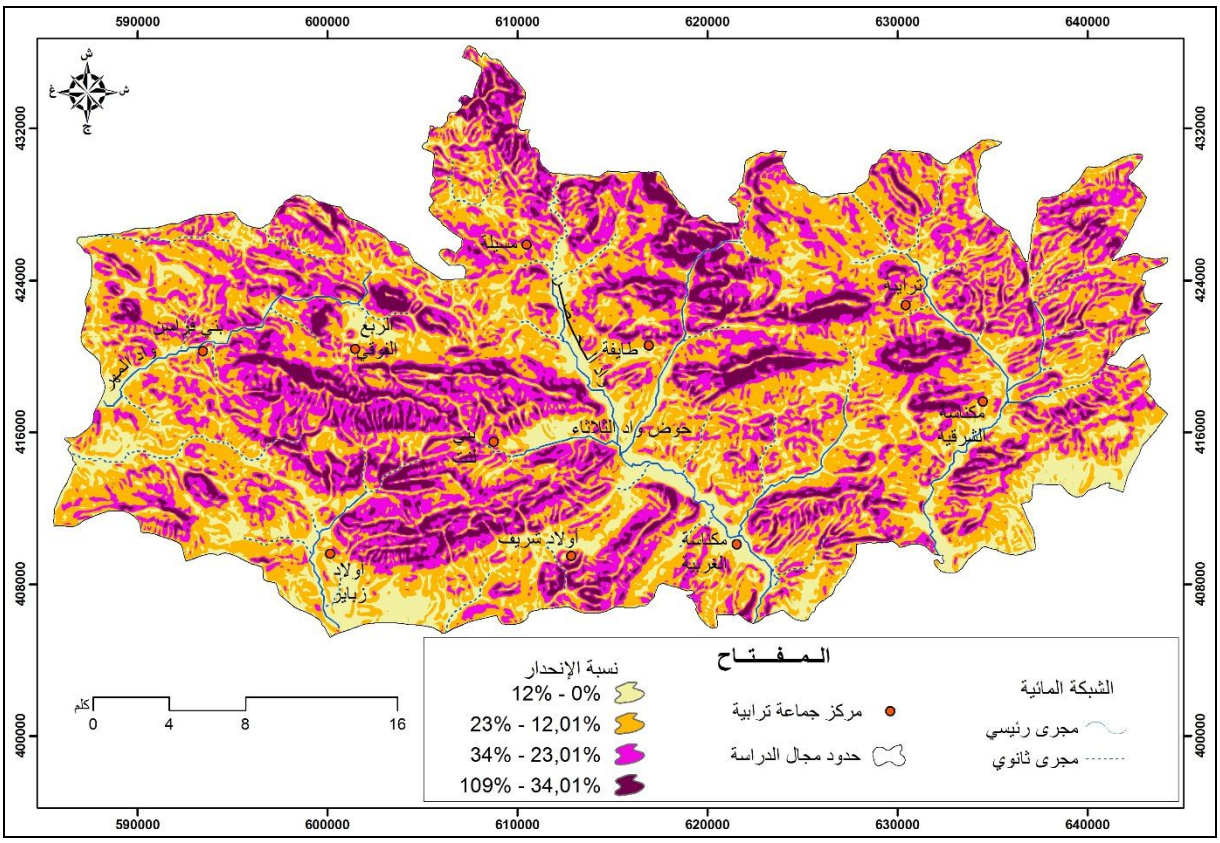

المصدر: نموذج الارتفاعات الرقمية DEM، القمر الصناعي Landsat-8

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

تسود المجالات ذات الانحدار القوي جدا بنسبة 37,68% من مساحة تلال مقدمة الريف الشرقي بتازة. وتليها الانحدارات القوية بنسبة 31,22% من المجال، وضمنها يوجد حوض واد الثلاثاء الذي يتميز بتجزؤ تضاريسي كبير وهيمنة انحدارات قوية تتجاوز في معظمها 25%، وتعرية للتربة ضعيفة التطور فوق تكوينات سطحية هشة. في حين لا تتجاوز نسبة المجالات ذات الانحدار المتوسط نسبة 21,12%، والمجالات ضعيفة الانحدار بنسبة 11,08%.

إن الاختلاف في توجيه السفوح يرافقه اختلاف آخر يهم التنوع في توزيع الغطاء النباتي ونوع الزراعة الممارسة. وهذا يعود إلى الظروف المناخية وتباين درجة الحرارة والرطوبة بين جميع أنواع السفوح.

خريطة رقم 07: توجيه السفوح بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

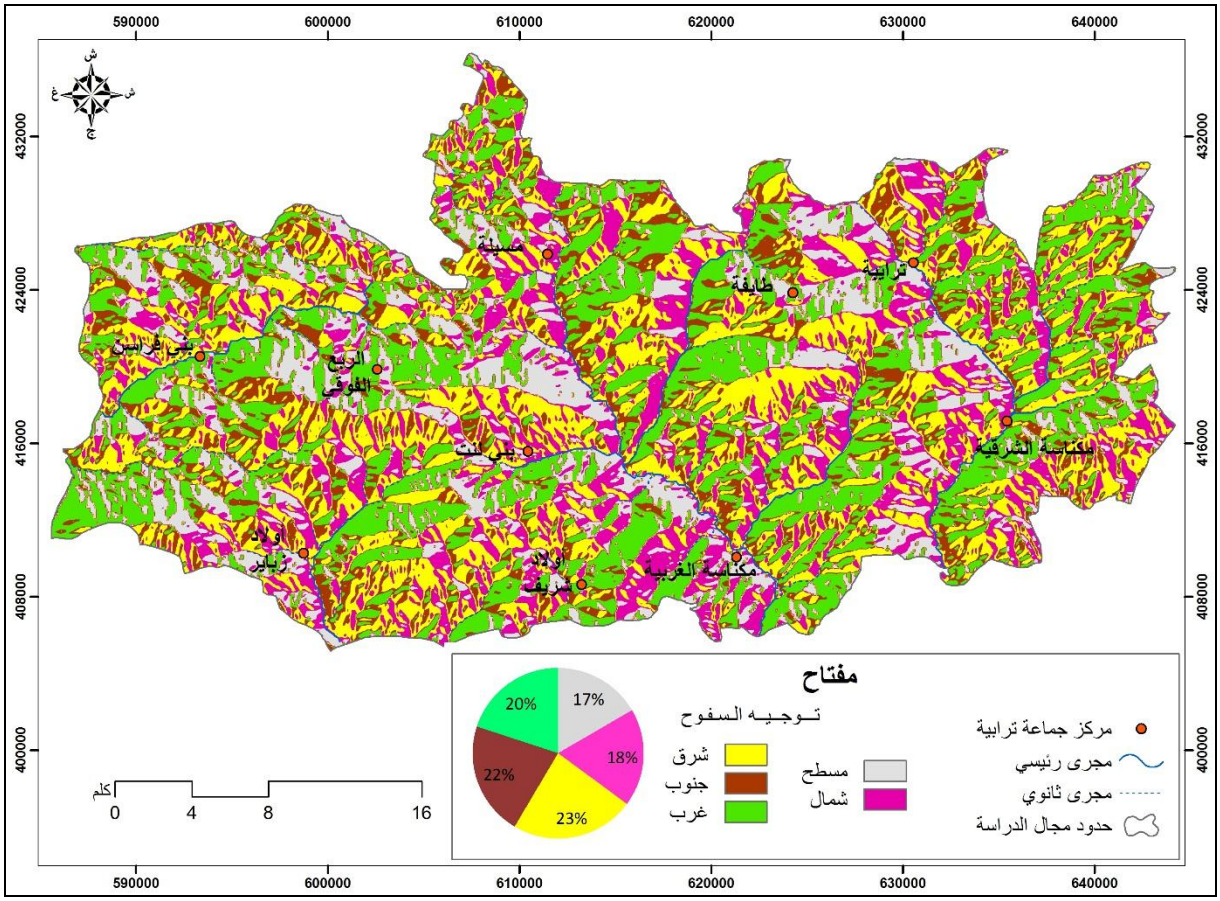

المصدر: نموذج الارتفاعات الرقمية DEM، القمر الصناعي Landsat-8

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

يتميز مجال الدراسة بتباين واضح في توجيه السفوح، حيث تشكل السفوح الشرقية المشمسة والجافة نسبة 23%، تليها السفوح الجنوبية بنسبة 22%، بينما لا تتجاوز السفوح الغربية الرطبة ذات المؤثرات المحيطية نسبة 20%، والشمالية الرطبة ذات المؤثرات المتوسطية نسبة 18%. ويظهر من خلال هذه النتائج هيمنة السفوح الشرقية الجافة بالمجال.

تعتبر السفوح الشمالية والغربية أكثر رطوبة، حيث تتعرض في معظم الأحوال للتأثيرات الغربية الرطبة. بينما تتميز السفوح الشرقية والجنوبية نسبيا بحرارة أكثر ورطوبة أقل نتيجة كثرة تشميسها مقارنة بالسفوح الشمالية والغربية الظليلة. وهذه الاختلافات تؤثر بشكل مباشر على الغطاء النباتي وعلى رطوبته، مما يجعل توجه السفوح يلعب دورا لا يستهان به في التأثير على القطاع الزراعي.

3- البنية الجيولوجية وخصائص التربة بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

أ.الإطار الجيولوجي

يقع مجال الدراسة في الجنوب الشرقي لسلسلة جبال الريف التي تكونت خلال الفترة التي تشكلت فيها السلسلة الألبية ابتداء من الأوليجوسين. وتعتبر الحركات الميوسينية (نهاية الطورطوني) أهم نشاط عرفه الريف برمته. فهي الأصل في زحف الطيات على مختلف أحجامها. وقد عرفت مقدمة الريف خلال المرحلة المسينية انضغاط المواد اللزجة ووفرة التراس، مما أدى إلى انزلاق الطيات من الريف الداخلي وتموضعها فوق وحدات مستقرة محلية.

خريطة رقم 08: خريطة الوحدات البنيوية بالريف

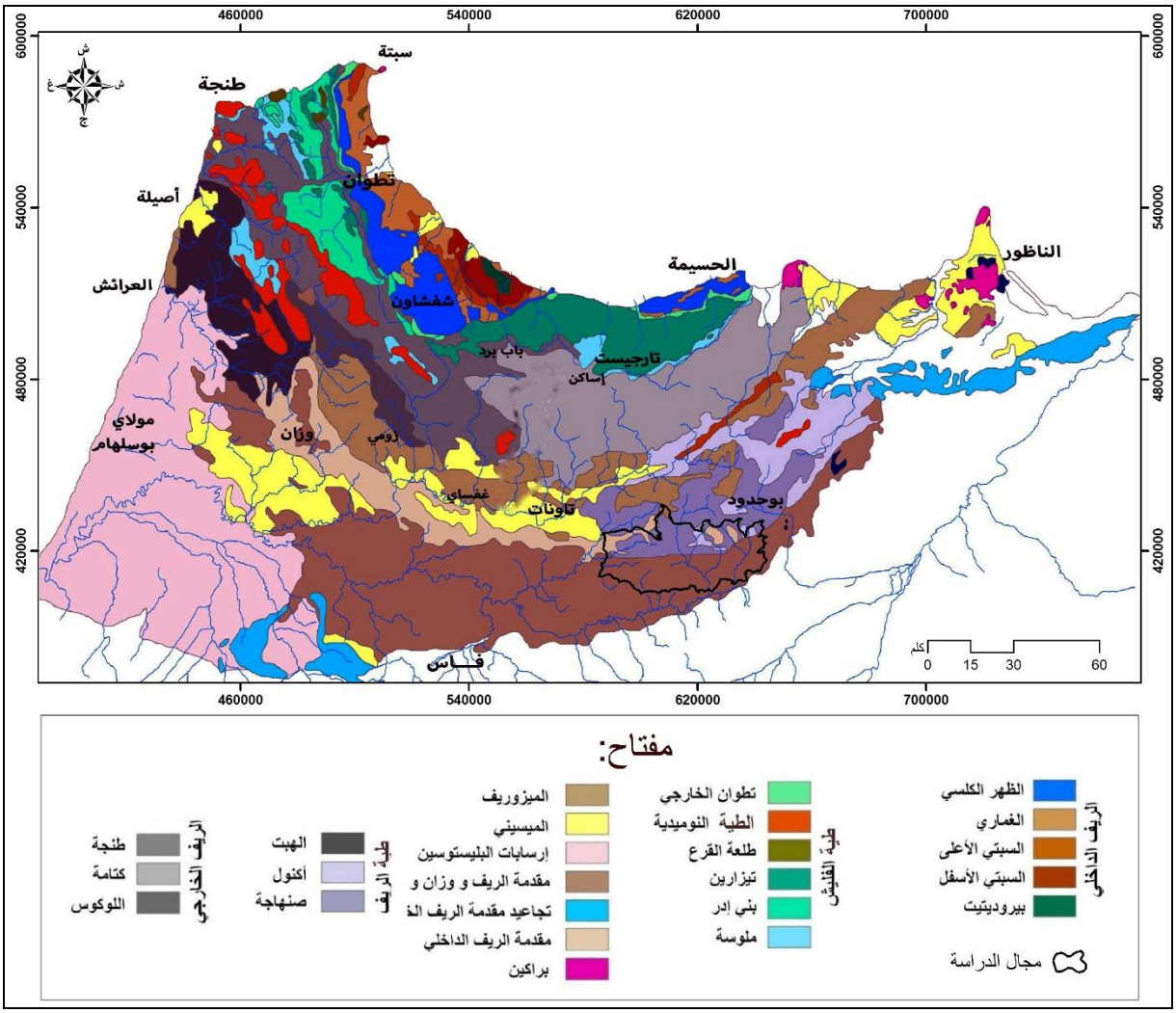

المصدر: MICHARD A. et al. 2008

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

يرتبط التطور البنيوي لتلال مقدمة الريف بسلسلة جبال الريف التي ترتبط بدورها بالتطور الجيوديناميي العام للسلاسل الألبية لحوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، والموافقة للجزء الجنوبي من السلاسل الألبية بالفرع الريفي التلي. وتشكل مقدمة الريف الشرقي طبقات تتوضع فوقها الرواسب المنقولة بكل من تسول وتايناست. كما يتداخل فيها بشكل كبير الصلصال الأزرق المنتمي لتكوينات أخدود جنوب الريف. وهو ما جعل بعض الجيولوجيين يؤكدون على الأصل الجنوبي لمقدمة الريف. في الوقت نفسه، أكدت بعض الدراسات الحديثة على أصلها الشمالي، وأنها زحفت خلال نهاية حقبة الميوسين الأوسط، وانتهى زحفها خلال الطورطوني الأسفل. وبعد هذه الفترة، لم تحدث إلا ردود متفرقة تسببت في تراكمات محدودة.

شكلت الطبقات الزاحفة مجمل المعالم النهائية للريف ومقدمته. وتفصل بين تلاله عدة من منخفضات متفاوتة الاتساع في تناسب تام مع المجاري المائية التي نحتتها [1]. ويوجد مجال تسول وبرانس ومرنيسة وكزناية على متوسط علو يتجاوز 1000م، بل هناك قمم تصل إلى 1880م [2].

1 – محمد رحو (1999): "التعرية في مقدمة الريف الأوسط: المنطقة البينهرية اللبن–سبو–ورغة استقرار للتطور الطبيعي، منتوج مجتمعي". أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، شعبة الجغرافية. جامعة محمد الخامس–أكدال. كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط. ص 5.

2 – جون فرانسوا تروان (2006): مرجع سابق. ص 195.

خريطة رقم 09: الخريطة الجيولوجية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

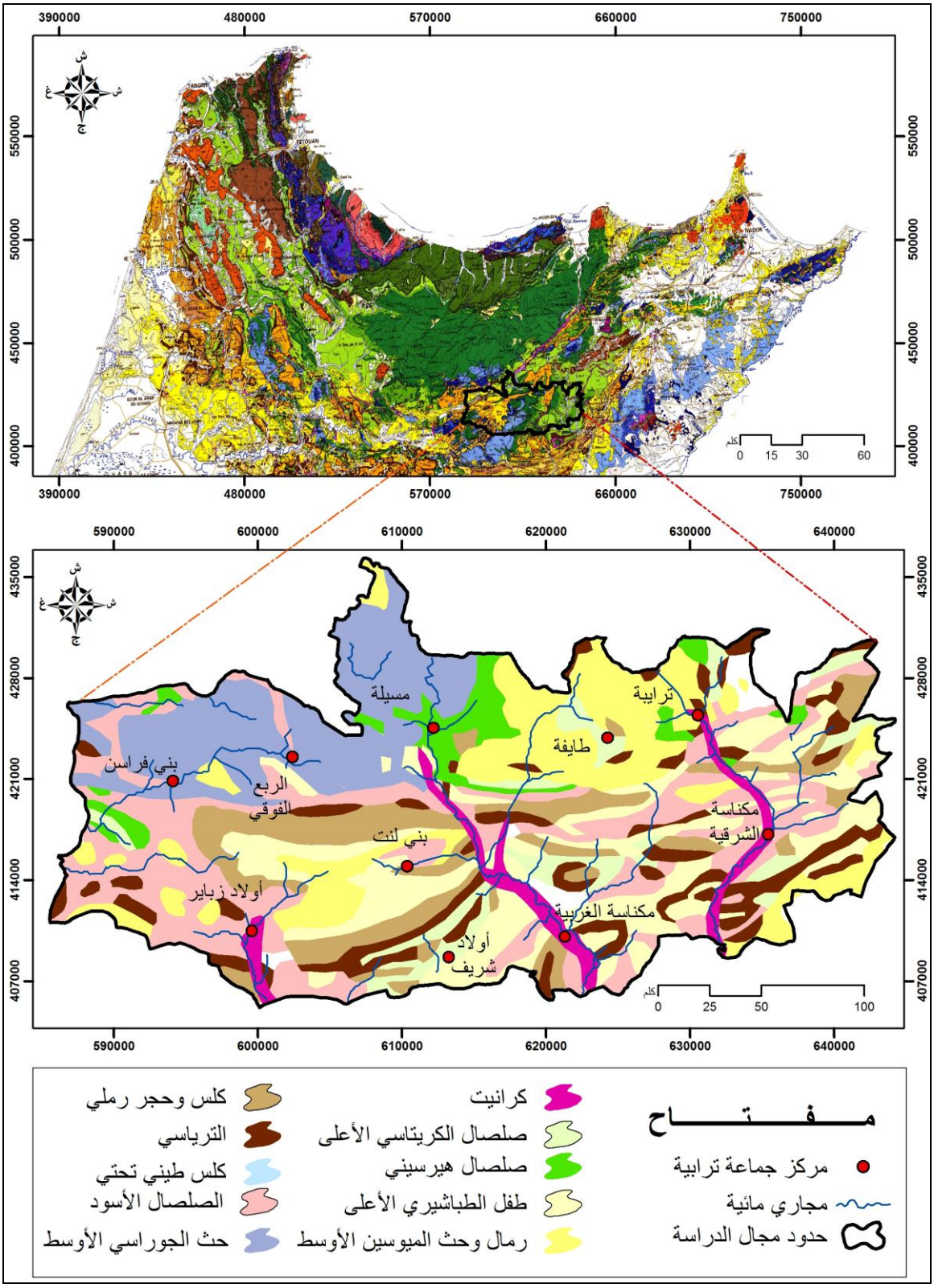

المصدر: الخريطة الجيولوجية للريف

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

يشكل الأساس الجيولوجي لتلال مقدمة الريف الشرقي، ونظام المنحدرات، وطبيعة التطور المورفولوجي، ثم الظروف المناخية، عوامل ساعدت على تشكل التلال التي تعرضت للتعرية، وذلك بالنظر إلى وجود طبقات سميكة مكونة من حجر رملي شيستي، ومن أحجار طفيلية شيستية تكون الأساس الصلب لتلال مقدمة الريف، وتسمح بتكون تربة ذات حساسية للتعرية.

ب. تنوع الأتربة بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

تلعب الوضعية المورفولوجية والمعطيات المناخية لتلال مقدمة الريف دورا مهما في تكوين التربة. وتعتبر الركيزة الصخرية والتطورات الجيولوجية من أهم العوامل التي أفرزت تربة ضعيفة التطور. ومادامت تلال مقدمة الريف الشرقي تعرف تساقطات فجائية وقوية، فإن هذا لامحالة يؤثر بشكل سلبي على التربة، الشيء الذي يؤدي إلى التراجع المستمر لجودة وإنتاج التربة، وبالتالي تخلي الإنسان عنها. وهو ما يفسح المجال لتأثير عوامل المناخ وآليات التعرية المائية. وعموما، تظل تربة تلال مقدمة الريف الشرقي بتازة تربة فقيرة وضعيفة المردودية، مما يطرح معيقات كبيرة أمام المزارع نظرا لضعف إمكانياته للعناية بها، إذ تتخللها سيول كثيرة سرعان ما تعرضها للانجراف.

خريطة رقم 10: توزيع أنواع التربية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

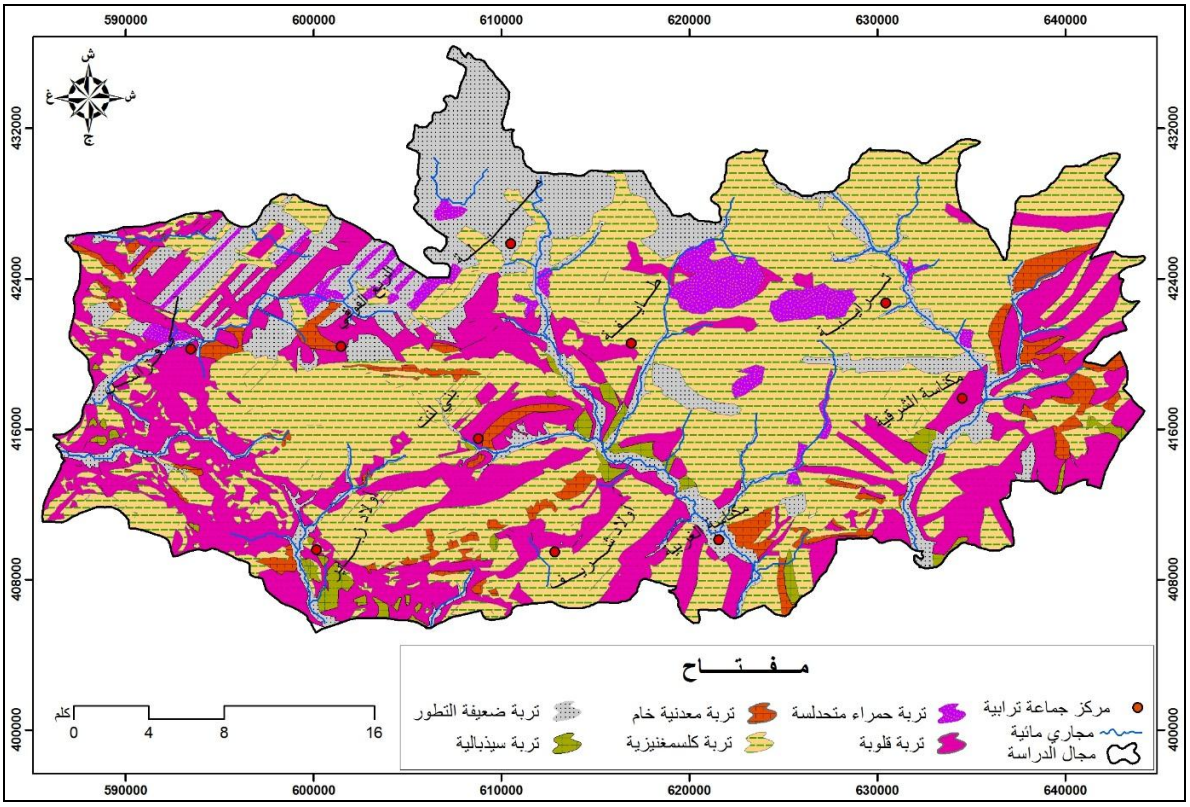

المصدر: خريطة التربة لإقليم تازة

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

تعد التربة عنصرا مهما بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة. وتتوزع أصنافها حسب أصلها الصخري ودرجة تطوره، وحسب طبيعة انتشارها. فالتربة السائدة غالبا هي الحمري، وهي تربة مغسولة تحتوي على نسبة مهمة من مركبات الحديد، حيث تحتاج إلى كمية من الماء لاستغلالها. ثم يليها انتشار ضعيف للتربة الصوانية التي تتميز بغناها من حيث المواد العضوية التي تساعد على تطور مختلف الزراعات.

المحور الثاني: الإطار البيو-مناخي لتلال مقدمة الريف الشرقي بتازة

يعد المناخ من أهم العوامل التي تؤثر في الإنتاج وأكثرها تحكما في النشاط الفلاحي. ونظرا للأهمية القصوى التي تكتسيها الخصائص المناخية في تثمين الموارد الترابية، فإننا سنتطرق إلى التساقطات المطرية والموارد المائية بالتفصيل، ومحاولة إبراز الدور الذي يلعبه هذان العاملان في التأثير على الأنشطة البشرية بالمجال المدروس.

1- تساقطات مطرية غير منتظمة

تعد التساقطات من العناصر المحددة للحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان ولعملية الإنتاج. فأهميتها تكمن في التأثير على معالم الموارد الطبيعية وأنشطة الساكنة داخل مختلف النطاقات المناخية؛ إذ تتأثر وضعية الموارد الطبيعية بكمية التساقطات التي قد تصل إلى 500 ملم كمتوسط سنوي. ولتأكيد هذا الجانب سنعتمد على معطيات محطات كل من واد أمليل، أحد مسيلة، وتازة.

أ.التوزيع المجالي للتساقطات السنوية

تتلقى تلال مقدمة الريف الشرقي بتازة تساقطات سنوية غير منتظمة من سنة إلى أخرى. وهذا ما يخلق سنوات من الجفاف تؤثر سلبا على الوضع السوسيو-اقتصادي للمجال. ثم تليها بعض السنوات التي تعرف تساقطات مهمة تفوق الطاقة الاستيعابية لحقينة الأودية والبنية التحتية، مما تترتب عنه أحيانا كوارث طبيعية، كما حدث خلال سنتي 2009 و2017. هذا إلى جانب التفاوت في كمية التساقطات داخل السنة الواحدة نفسها، وهو ما ينعكس سلبا على الغطاء النباتي والموارد المائية خلال فصل الصيف.

خريطة رقم 11: التوزيع المجالي لمتوسط التساقطات المطرية السنوية ما بين 1978 و2018

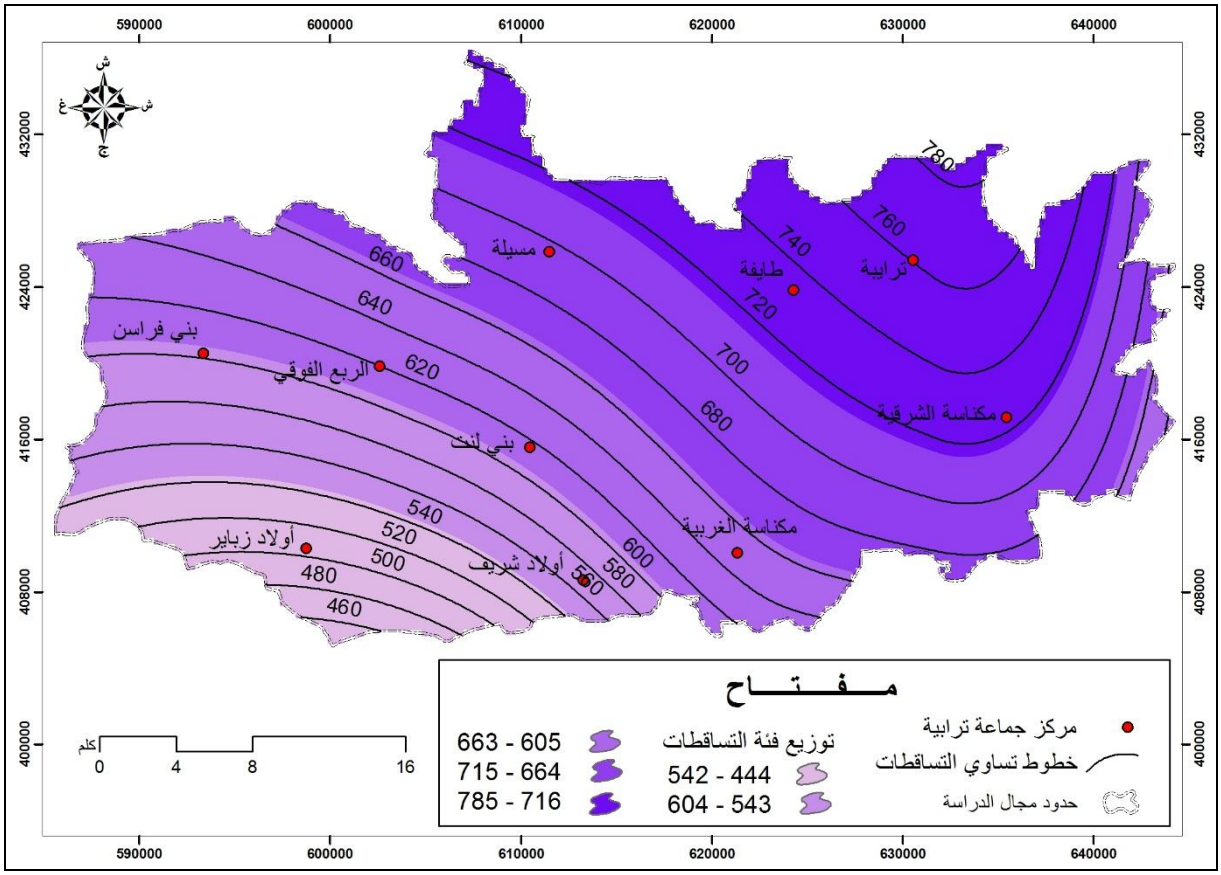

المصدر: وكالة الحوض المائي لسبو

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

تبين الخريطة توزيع متوسط التساقطات السنوية للفترة الممتدة من 1987 إلى 2018 (40 سنة). ويظهر أن الجنوب الغربي يتلقى تساقطات أقل (تتراوح ما بين 460 و 520 مم ابتداء من فصل الخريف، حيث تتركز ما بين نونبر وأبريل) مقارنة بالمنطقة الشمالية-الشرقية لتلال مقدمة الريف الشرقي (تتراوح ما بين 780 و 680 ملم).

ب. التوزيع الشهري للتساقطات المطرية

يعرف التوزيع الشهري للتساقطات المطرية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة تباينا واختلافا من شهر إلى آخر، وداخل الشهر نفسه، ومن سنة إلى أخرى.

مبيان رقم 10: متوسط التساقطات الشهرية بمحطات الرصد واد أمليل، تازة، مسيلة (1970-2004)

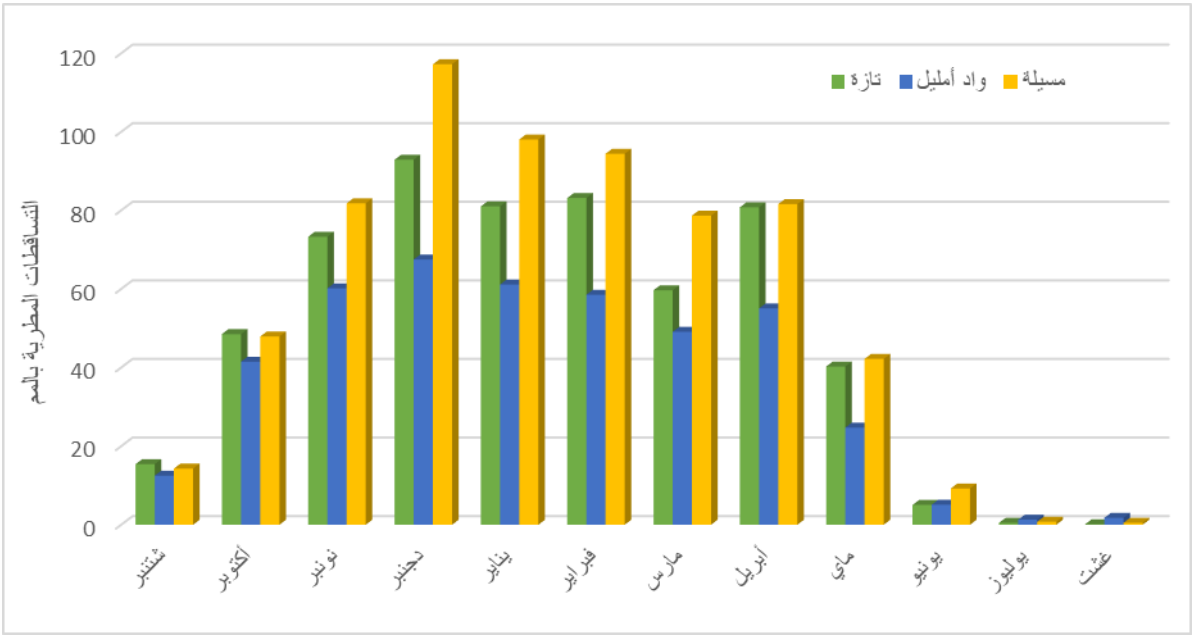

المصدر: وكالة الحوض المائي سبو بفاس والمديرية الإقليمية للفلاحة بتازة، نونبر 2017، بتصرف

يبدو من خلال قراءة المعدلات الشهرية لمحطات القياس الثلاث، بأن أهم التساقطات المطرية تنحصر بين شهر دجنبر وفبراير. وهذا يعني أن المجال يعرف توزيعا سنويا غير متوازن حسب الشهور، بحيث ينخفض خلال فصل الصيف. كما يتناقص هذا المعدل بالتدريج انطلاقا من محطة واد أمليل في اتجاه محطة تازة. فمثلا، سجلت محطة أحد مسيلة أعلى معدل سنوي يصل إلى 666.93 ملم، مقابل 438.41 ملم بمحطة واد أمليل.

تتميز التساقطات المطرية بتلال مقدمة الريف الشرقي بضعفها، وعدم انتظامها على المستوى الفصلي والسنوي، وتوزيعها غير المتوازن على المجال؛ إذ تتركز في الجهة الشمالية الشرقية، وتنخفض تدريجيا نحو الجنوب الغربي. وهو ما ينعكس على الوضع الاقتصادي للمجال، حيث تكون المحاصيل الزراعية جيدة في الشمال الشرقي، عكس الجنوب الغربي. فعدم انتظام التساقطات في المجال وحسب السنوات، غالبا ما يقف في وجه تنمية القطاع الفلاحي. كل هذا يدعو إلى ضرورة التفكير في تغيير أنماط الزراعة البورية، والاتجاه نحو زراعة تراعي الخصائص الطبوغرافية والمناخية للمجال.

2- المؤشرات البيومناخية والغطاء النباتي

أ- المؤشرات البيومناخية

تشكل النطاقات البيومناخية الأداة العلمية الأساسية في الدراسة البيومناخية والإيكولوجية العامة، ويعتمد عليها في البيوجغرافيا لتحديد التشكيلات النباتية [1]. ولدراسة خصوصيات مناخ مجال الدراسة وتأثيرها على نشاط الفلاحة التضامنية، سنعمل على تحليل المعطيات المناخية المتوفرة بالمحطة التابعة للمركز الفلاحي بتازة من خلال معامل Gaussen.

مبيان رقم 11: التمثيل المبياني Gaussen لتغير التساقطات والحرارة المسجلة حسب أشهر السنة بين 1990 و 2018

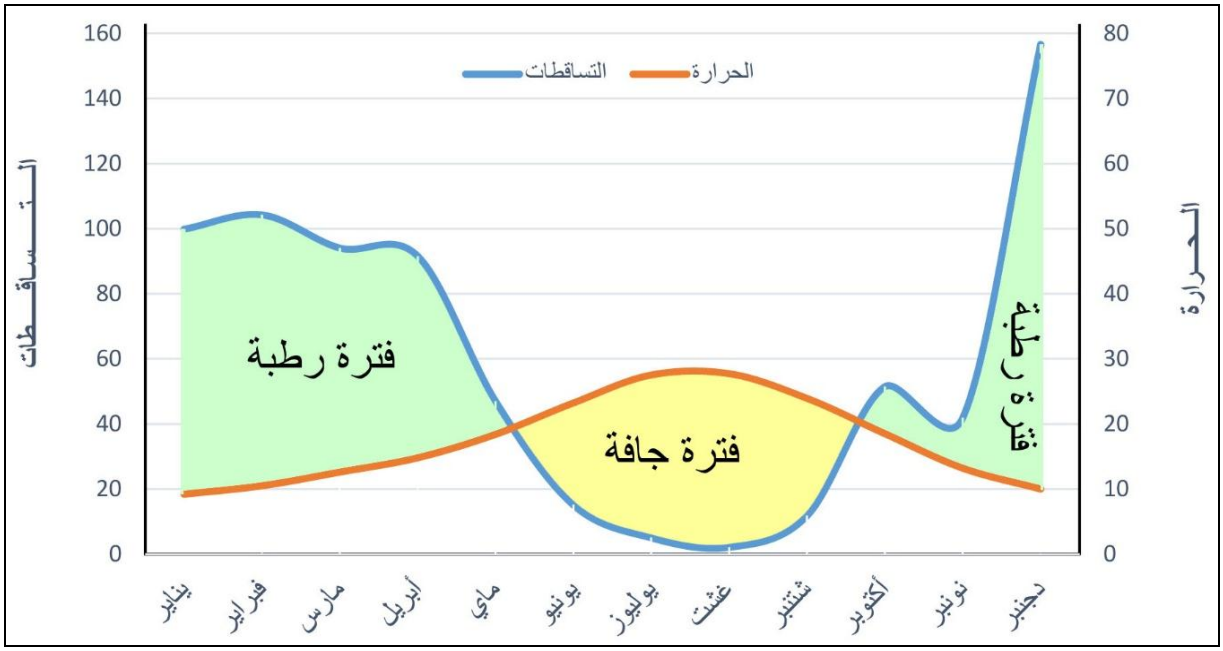

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بتازة، ماي 2019 (محطة الرصد تازة)، بتصرف

يتميز مجال الدراسة بفترات تكون فيها الحرارة مرتفعة والتساقطات ضعيفة. وتمتد فترة الجفاف أو القحولة، من الأسبوع الثاني من شهر ماي إلى الأسبوع الثالث من شهر شتنبر، أي حوالي 4 أشهر و6 أيام. في حين، هناك فترات تتميز بتساقطات مهمة مع حرارة منخفضة. وتمتد فترات الرطوبة من نهاية شهر شتنبر إلى الأسبوع الثاني من شهر ماي، أي حوالي 7 أشهر و24 يوما. لذا نجد الفترة الجافة قصيرة بمقارنتها مع الفترة الرطبة وهذه من خاصيات المناخ المتوسطي.

1 – جمال شعوان (2015): "توظيف الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في دراسة التعرية المائية بالريف الأوسط – حوض أمزاز نموذجا–". بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس–فاس.

اعتمدنا كذلك، على معادلة Emberger لتحديد التصنيفات البيومناخية. وتنبني هذه المعادلة على درجات الحرارة والتساقطات.

خريطة رقم 12: النطاقات المناخية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة حسب معامل Q2 لـ Emberger

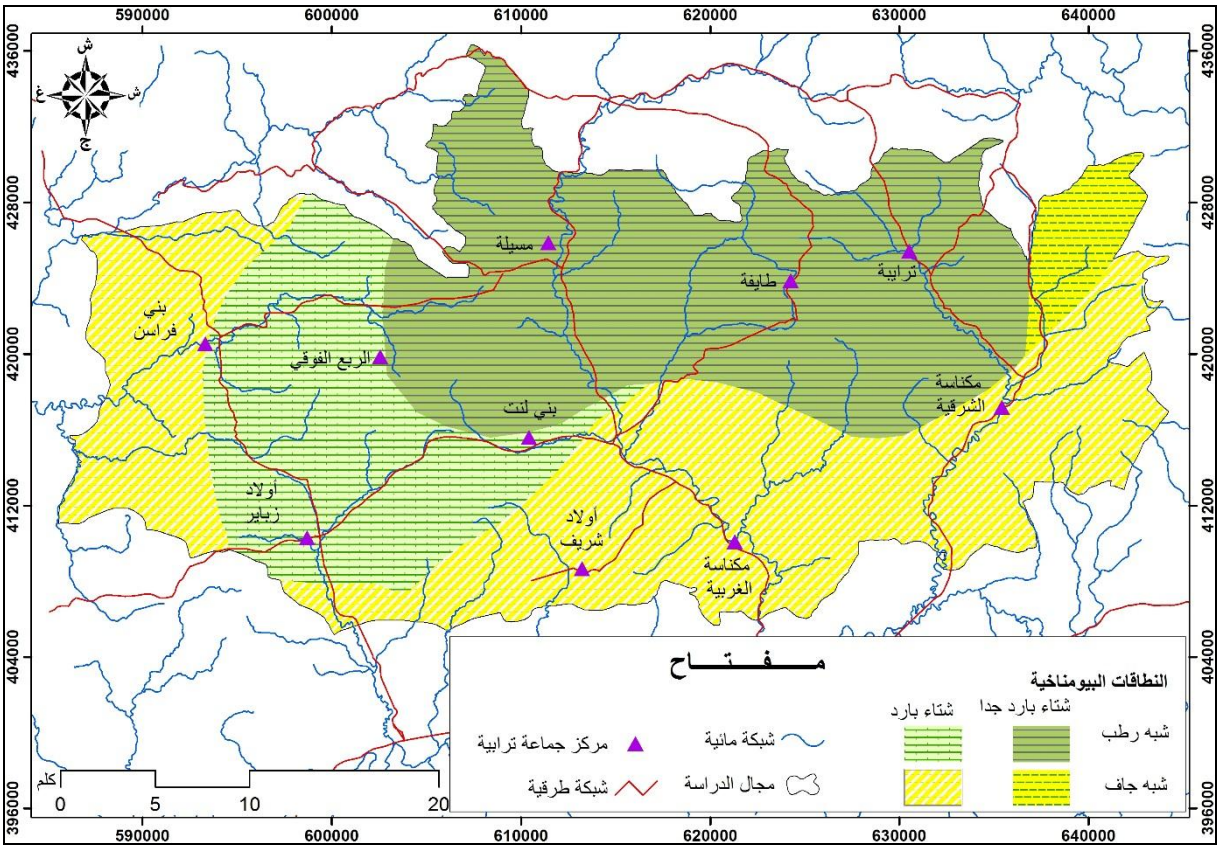

مصدر البيانات: وكالة الحوض المائي لسبو-فاس، ماي 2019

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

من خلال نتائج معامل أمبيرجي، يتبين أن مجال الدراسة يعرف تنوعا بيومناخيا يمتد من البيومناخ شبه الجاف البارد إلى شبه الرطب البارد. وهذا التنوع يساهم في ظهور تشكيلات نباتية متنوعة تختلف من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب. وكنتيجة لذلك نجد عدة أصناف غابوية، تتضمن بعض أصناف السنديان الأخضر والمورقات وانتشار واسع لغراسة الزيتون.

ب- التشكيلات النباتية: التوزيع والامتداد

لدراسة الغطاء النباتي، اعتمدنا على الاستشعار عن بعد من خلال مؤشر التغطية النباتية NDVI. يقوم هذا المؤشر على حساب تباين خصائص تفاعل الكلوروفيل الموجود في النبات مع الأشعة الكهرومغناطيسية، وذلك بوجود مرئية فضاية تتوفر على نطاق يغطي المناطق الحمراء من الطيف الكهرومغناطيسي ونطاق آخر يغطي المناطق تحت الحمراء؛ أي النطاقين الثالث والرابع من خلال المرئية التي اعتمدناها من القمر الصناعي Landsat-8.

خريطة رقم 13: توزيع أصناف الغطاء النباتي بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة حسب مؤشر التغطية النباتية NDVI

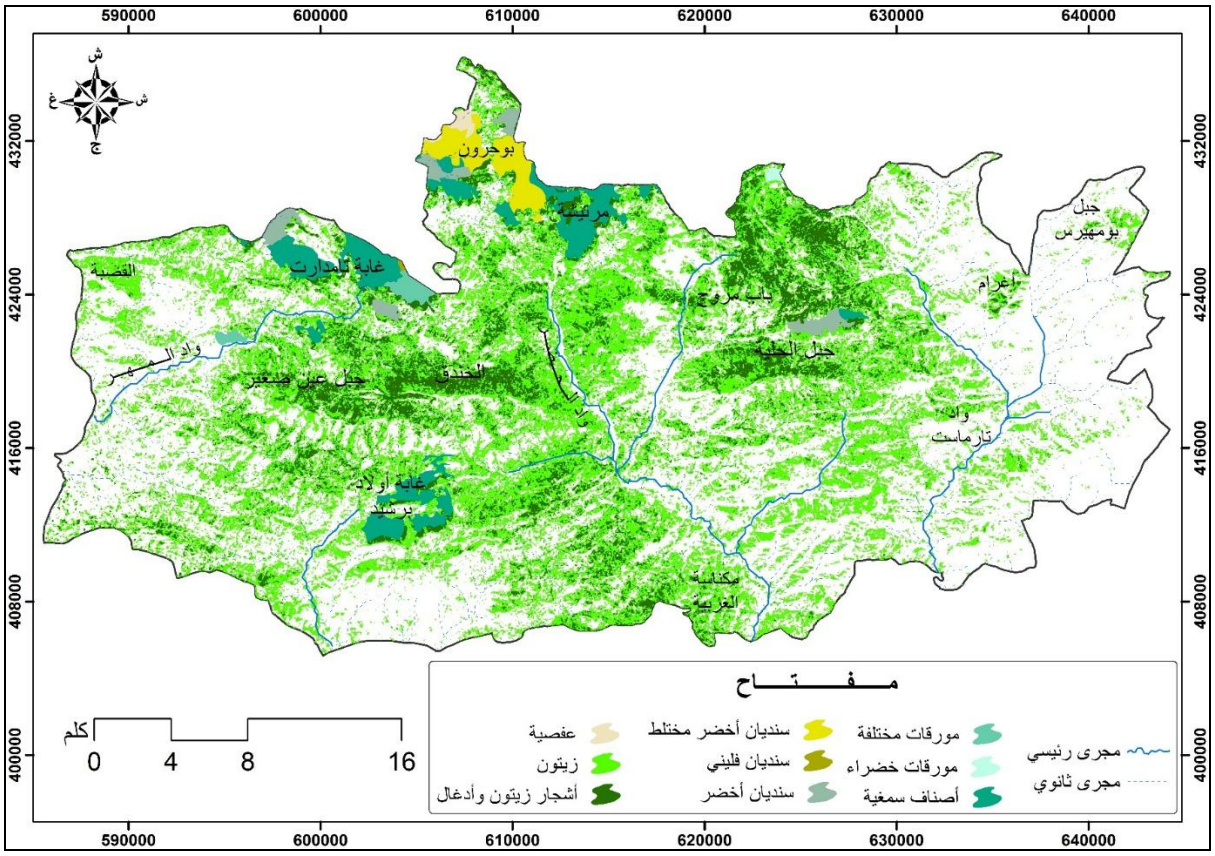

مصدر البيانات: المرئية الفضائية للقمر الصناعي Landsat-8، 08 ماي 2019

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

نلاحظ في الخريطة، هيمنة الأدغال وأشجار الزيتون بمساحة تقدر بـ 46636,25 هـ، أما المساحة الخاصة بمزارع الزيتون فتضم 6856,25 هـ في حين يشكل الباقي حوالي 39780 هـ، تحتوي على أدغال وتضم عدة أصناف نباتية (الخروب، الكاليبتوس...). ويعود الفضل في تزايد مساحة أشجار الزيتون إلى عمليات التشجير التي شهدها المجال (الديرو، مخطط المغرب الأخضر...)، هذا بالإضافة إلا ملاءمتها للمناخ المتوسطي الذي يميز المجال.

ينضاف إلى هذه الأصناف النباتية أصناف أخرى توجد بغابات بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة سنحاول تبيانها في المبيان الموالي:

مبيان رقم 12: توزيع بعض أصناف الغطاء النباتي بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

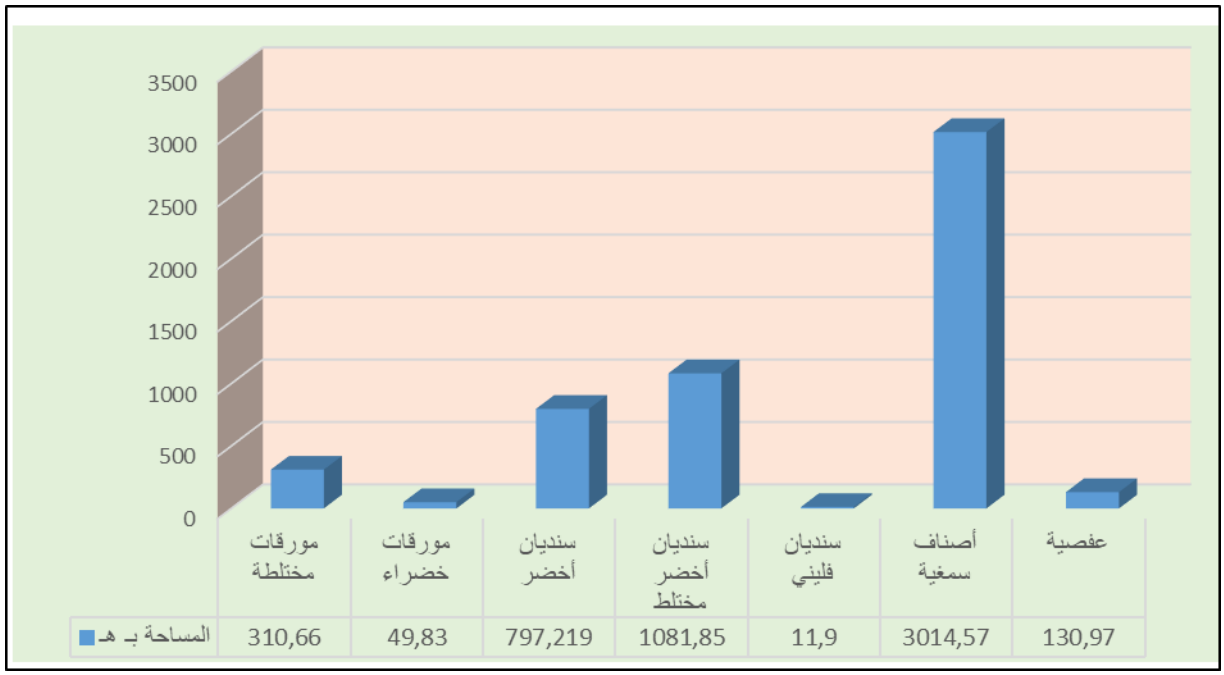

مصدر البيانات: المرئية الفضائية للقمر الصناعي Landsat-8 والمديرية الإقليمية للفلاحة بتازة، ماي 2019

هكذا، وبعد تحليل صور القمر الصناعي Landsat-8 لشهر ماي 2019، يتبين أن وضعية الغطاء النباتي بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة تتسم بالتنوع والتباين في الأصناف، وبالاختلاف ما بين القسم الشمالي الأوسط والقسم الشرقي والغربي الذين يتميزان بضعف الغطاء النباتي.

3- الموارد المائية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

تعتبر الشبكة المائية بمجال دراستنا جزء من حوض سبو، وهو عبارة عن حوض شاسع تبلغ مساحته 37.800 كلم^2 أي ما يمثل حوالي 5% من مساحة المملكة. ويشمل عدة أقاليم وهي: إفران وبولمان والحاجب وتازة وتاونات وصفرو وفاس ومكناس وسيدي قاسم والخميسات والقنيطرة. وتقدر الإمكانات المائية لحوض سبو بـ 6900 مليون متر مكعب مما يمثل حوالي 30% من مجموع الموارد المائية على الصعيد الوطني [1].

تساهم التساقطات المطرية التي يتلقاها المجال في تغذية الشبكة المائية التي تتجلى في وجود العديد من الأودية التي تغذيها المسيلات داخل تراب مجال الدراسة. من بينها: واد المهر وواد الحضر، الأول يخترق تراب الجماعتين الترابيتين الربع الفوقي وبني فراسن كما يعتبر رافدا من روافد واد اللبن،

1 – إدريس الحافيظ (2015): "الموارد المائية بالمغرب الإمكانات والتدبير والتحديات". الطبعة الأولى، مطبعة Empreinte numérique Oujda. ص 121.

والثاني يخترق تراب جماعة «بني لنت» ويصب في «واد إيناون». كما تتميز هذه الأودية بالتعمق نظرا لطابع التضاريس الذي يطغى عليها طابع الانحدار.

خريطة رقم 14: الشبكة الهيدروغرافية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

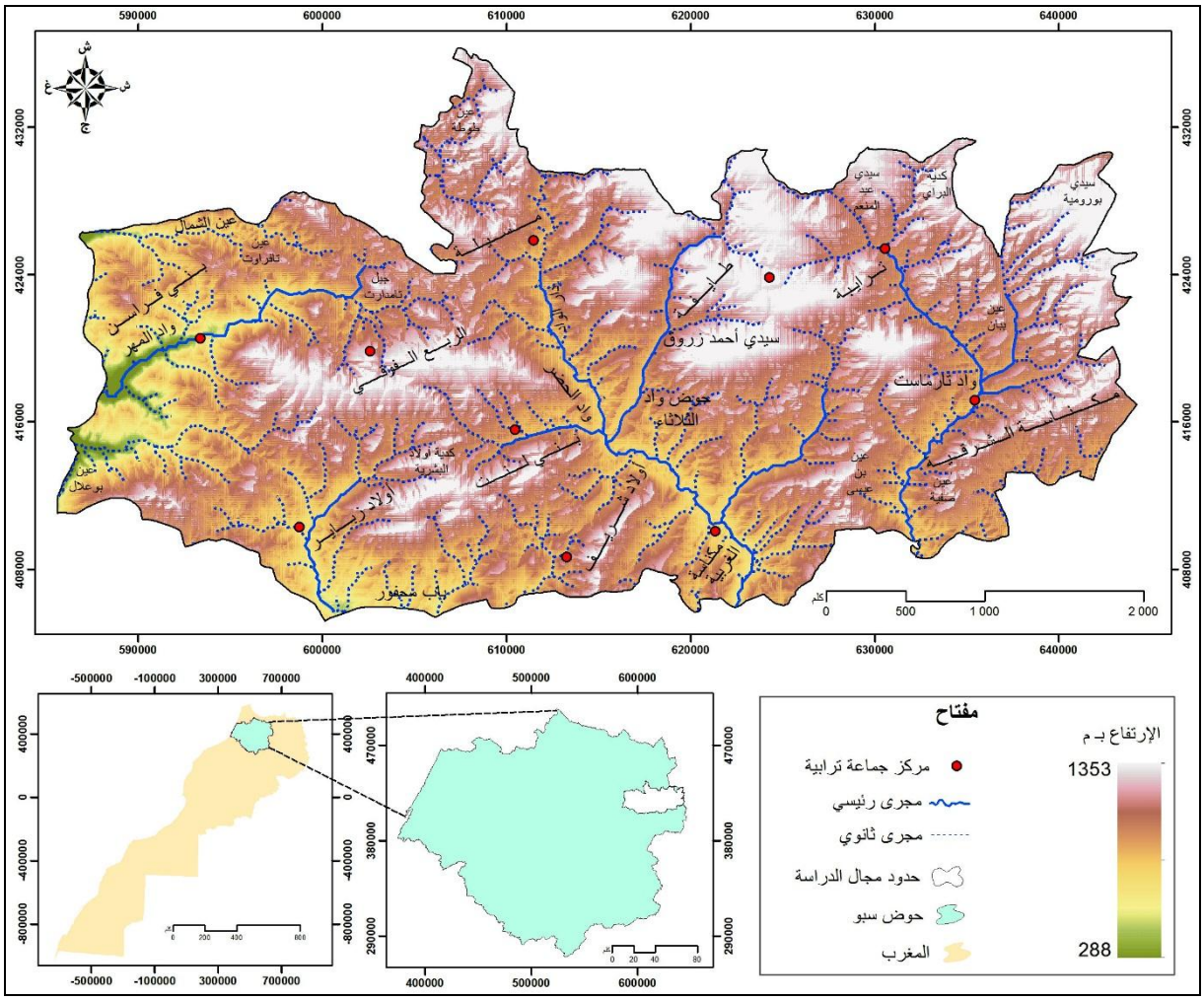

مصدر البيانات: المرئية الفضائية للقمر الصناعي Landsat-8، 08 ماي 2019

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

يمتد حوض واد الثلاثاء بدائرة «تاينست» الممتد على تراب ثلاث جماعات ترابية (الترايبة، اثنين الطايفة وأربعاد بني فتح) يحد شرقا بـ «واد ترامست»، شمالا بحوض «واد برون» وغربا بـ «واد الحضر» وجنوبا بـ «مركز السبت» على مساحة 120.90 كلم². ويتميز بهشاشة كبيرة للوسط الطبيعي وحساسية كبيرة للتعرية نتيجة تظافر عوامل طبيعية تتجلى في عدوانية التساقطات المطرية وعدم انتظامها وتركزها خلال أيام معدودة من الفصل الرطب خلال السنة. وتمتد مساحة حوض واد الحضر على 800 كلم² بمتوسط صبيب يتراوح من 2 إلى 3 م³/ث، ويبلغ الفيض الأقصى 300 م³/ث مع انخفاض مستوى المجرى المائي 0.1 م³/ث.

يعرف مجال الدراسة انتشار مجموعة من العيون التي تحافظ على التوازن المائي طول السنة وتزود الساكنة بمياه الشرب. إضافة إلى العيون نجد عددا مهما من الآبار، عمومية وخاصة، كما أن عمق أغلبها لا يتعدى خمس أمتار، يجف بعضها في فصل الصيف باستثناء الآبار الموجودة بالقرب من الأودية كواد المهر والتي تستغل بشكل أساسي في الري، خلال السنوات العادية والمطيرة، لكن سرعان ما تتحول إلى مصدر أساسي لمياه الشرب في الفترات الجافة، بالرغم من التلوث الذي تعاني منه بسبب المياه العادمة.

المحور الثالث: المقومات البشرية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

يعتبر العنصر البشري في الوقت الراهن أحد مرتكزات الاقتصاد الاجتماعي التضامني. وقد صار تأهيله خيارا استراتيجيا في التنمية التشاركية، إذ أن تحسين ظروف عيش السكان، يمكن أن يساهم في تثمين المنتجات الترابية المتاحة بمجال دراستنا.

1- نمو ديموغرافي في تناقص مستمر

يعود تعداد السكان القرويين بتلال مقدمة الريف بشكل عام إلى إحصاء 1960م، وهو تعداد أتاح لنا تكوين نظرة شاملة عن المنطقة التي كانت تتميز باكتظاظ سكاني خلال فترة الستينيات من القرن الماضي. ولقد عاشت تلال مقدمة الريف الشرقي بتازة على إيقاع دينامية ديموغرافية متباينة منذ نهاية القرن العشرين، حيث تظهر وتيرة التزايد السكاني بالمجال عدم الاستقرار والانخفاض التدريجي في عدد سكانه.

جدول رقم 08: تطور عدد السكان ونسبة النمو السكاني ما بين 1994 و 2014

السنة / المجال	1994	2004	2014	معدل النمو السنوي 1994-2014
بني فراسن	30683	28014	23429	-1,35
بني لنت	15033	13678	11866	-1,18
مكناسة الشرقية	9009	7532	6020	-2,01
مكناسة الغربية	4500	4070	3890	-0,73
مسيلة	11161	10153	8356	-1,45
أولاد شريف	11088	10439	9237	-0,91
أولاد زيار	18789	18933	17747	-0,28
الربع الفوقي	9718	8498	7144	-1,54
طايفة	11013	8808	6992	-2,27
ترايبة	10034	8073	6672	-2,04
المجموع	131028	118198	101353	-1,28

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004

سجلت المنطقة تراجعا قويا في معدل النمو الديمغرافي السنوي للفترة الممتدة ما بين 1994-2014، بلغ حوالي 1,28-%، وهو أقل من معدل المغرب القروي (0,99%)، حيث لم تتمكن من الاحتفاظ بسكانها لعدة أسباب متزامنة منها: الهجرة القروية، التي بدأت مع جفاف الثمانينيات من القرن الماضي، والنقص الكبير الحاصل على مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية، ثم قوة الاستقطاب التي تمارسها المدن ولا سيما على الطاقات الشابة الضرورية للإنتاج. ولذلك ما فتئت المنطقة تفقد تدريجيا طاقتها البشرية القادرة على تحريك الاقتصاد المحلي.

2- كثافة سكانية مرتفعة

تعتبر الكثافة السكانية من بين الوسائل التي يعتمد عليها في الربط بين الإنسان والمساحة، ومعرفة مدى تركز أو تشتت الإنسان في مجال ترابي معين، وما إذا كان هناك ضغط على الموارد الطبيعية. ويتم الحصول على الكثافة السكانية بمعادلة عدد السكان/المساحة كلم². غير أن هذا النوع من المقاييس لا يعطي إلا فكرة بسيطة عن مدى تركز السكان في مجال المناطق الأكثر خلاء، بحيث يقوم الإعمار على تباينات شديدة التعقد. وتشغل تلال مقدمة الريف الشرقي بتازة مساحة إجمالية تقدر بـ 1116,13 كلم². ويقطن بها 101.353 ن حسب إحصاء 2014، وعليه فالكثافة السكانية بهذا المجال تصل إلى 90.80 ن/كلم²، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع المستوى الوطني الذي بلغ وفق معطيات المندوبية السامية للتخطيط سنة 2016 معدل 78 ن/كلم².

خريطة رقم 15: توزيع الكثافة السكانية حسب الجماعات الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

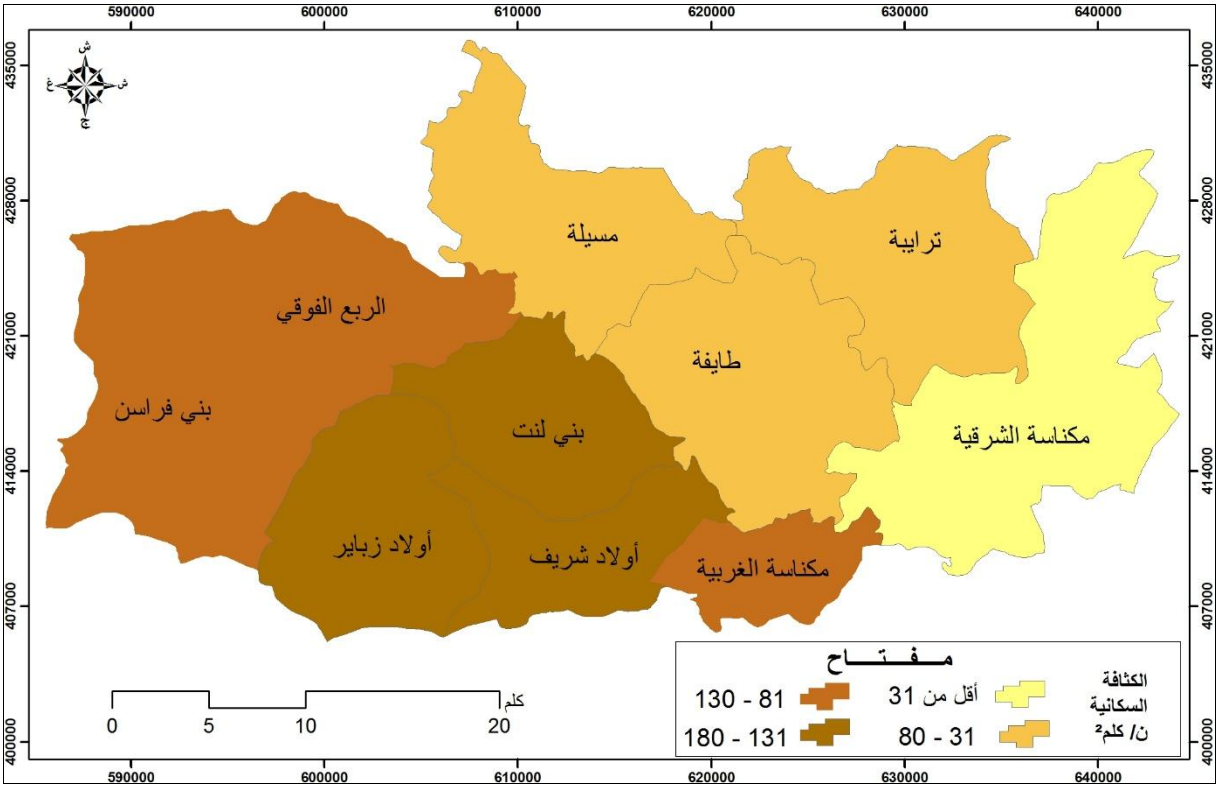

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن 2014

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

تعرف تلال مقدمة الريف الشرقي بتازة تفاوتا كبيرا على مستوى الكثافة السكانية، ويمكن التميز بين مجالات مختلفة، حيث تتعدى الكثافة 144 ن/كلم² بالجماعات الترابية جنوب مجال الدراسة

(أولاد زباير 173,28 ن/كلم²، أولاد شريف 144,69 ن/كلم²، بني لنت 145,42 ن/كلم²)، ومجالات تتراوح فيها الكثافة ما بين 100 ن/كلم²، و126 ن/كلم² بالجماعات التالية: الربع الفوقي 104,06 ن/كلم²، مكناسة الشرقية 108,60 ن/كلم² وبني فراسن 125,75 ن/كلم². ثم المجالات ذات الكثافة السكانية التي تتراوح ما بين 48 ن/كلم² و57 ن/كلم² وتهم الجماعات القروية التالية: طايفة 48,97 ن/كلم²، ترايبة 56,27 ن/كلم² ومسيلة 56,27 ن/كلم². بينما تسجل أقل كثافة سكانية بالجماعة الترابية مكناسة الشرقية 31,29 ن/كلم².

الملاحظ أن الكثافة السكانية المرتفعة متمركزة بالجنوب الغربي لتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة. فكلما اتجهنا نحو الشمال الشرقي إلا وانخفضت هذه الكثافة، نظرا لتوفر المنطقة الجنوبية بالقرب من حوض إناون على موارد مائية مهمة، وكذا قربها من البنيات التحتية الأساسية (الطريق الوطنية رقم 6، خط السكة الحديدية، مرافق القرب...). ولذلك تلجأ الساكنة المحلية إلى الهجرة من أجل تقليص المسافة بالنسبة لأبنائها المتمدرسين أو تحسين مستوى العيش. ويعتبر مركز أولاد زباير أكبر الجماعات الترابية استقطابا، وخاصة بالنسبة إلى سكان الربع الفوقي وبني فراسن.

تؤثر العوامل الاقتصادية في توزيع السكان حسب الدواوير بمجال الدراسة. ففي دواوير المنطقة الشرقية للجماعة الترابية مكناسة الشرقية التي تحتل الزراعة فيها مرتبة ثانوية نجد كثافة سكانية ضعيفة عند مقارنتها بالمنطقة الغربية (أولاد زباير، الربع الفوقي وبني فراسن) والتي يمثل فيها النشاط الزراعي عنصرا رئيسيا في اقتصادها المحلي. ففيما مضى كان توفير الغذاء محددا أساسيا لإعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي. أما اليوم، فقد أصبحت الحلول البديلة ممكنة، مثل: استصلاح الأراضي الزراعية، والتوسع الكبير في زراعة أشجار الزيتون، وزيادة الانتاج عن طريق استخدام طرق زراعية أفضل والمكننة، وتسميد الأراضي، وتحسين وسائل الزراعة، واتباع دورات زراعية حديثة.

3- بنية سكانية شابة دعامة أساسية لنجاح الاقتصاد الاجتماعي التضامني

تكتسي دراسة التركيبة الجنسية والعمرية للسكان أهمية بالغة، وذلك لمعرفة الخصائص والإمكانات البشرية المتوفرة، ومن ثمة رصد حاجيات السكان سواء على الصعيد المحلي أو الجهوي أو الوطني. وسنعتمد في دراستنا للتركيبة العمرية للسكان بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة على معطيات الإحصاء العام للسكن والسكنى لسنة 2014.

مبيان رقم 13: توزيع السكان حسب البنية العمرية والجنسية سنة 2014

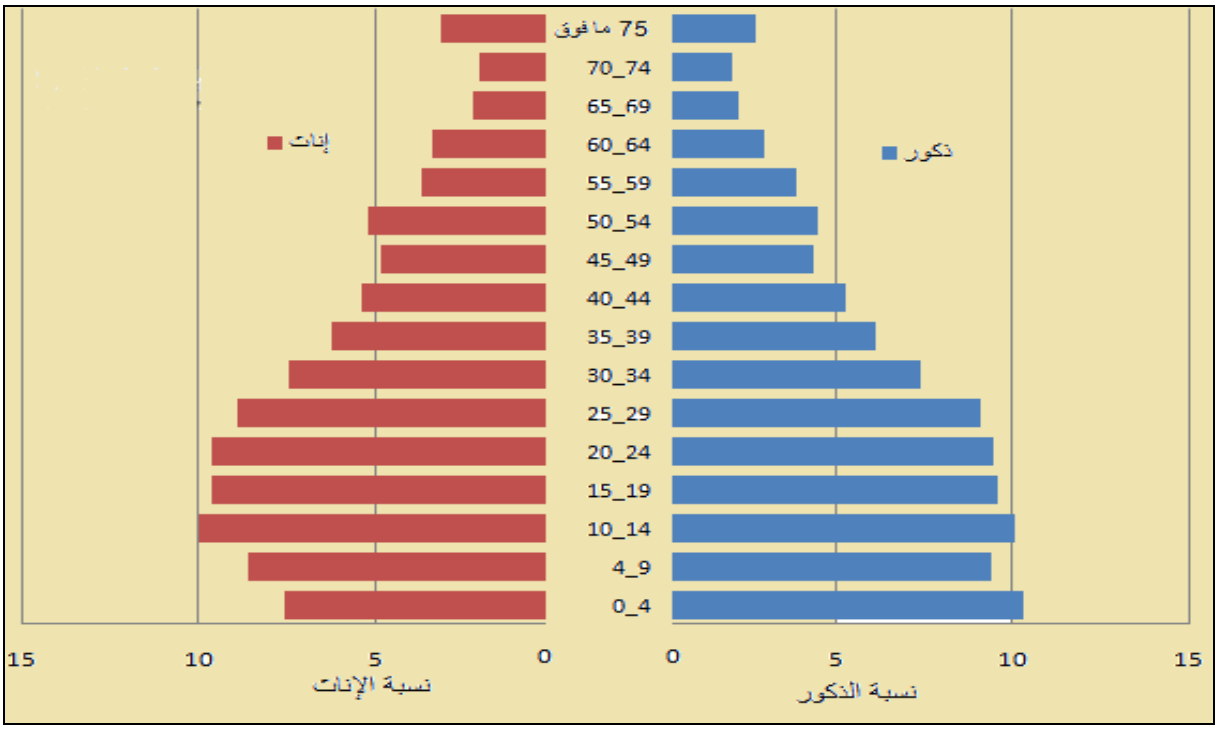

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

يمكن تفسير الفارق بين نسبة الذكور التي تبلغ 47,64% ونسبة الإناث التي تبلغ 52,36% من مجموع الساكنة بعامل الهجرة، حيث نجد فئة كبرى من الذكور تهاجر للاستقرار بالمدن المغربية أو خارج التراب الوطني بأوروبا (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا...) والدول المغاربية بالجزائر على وجه الخصوص بحثا عن فرص عمل أفضل.

مبيان رقم 14: توزيع نسبة الساكنة حسب البنية العمرية سنة 2014

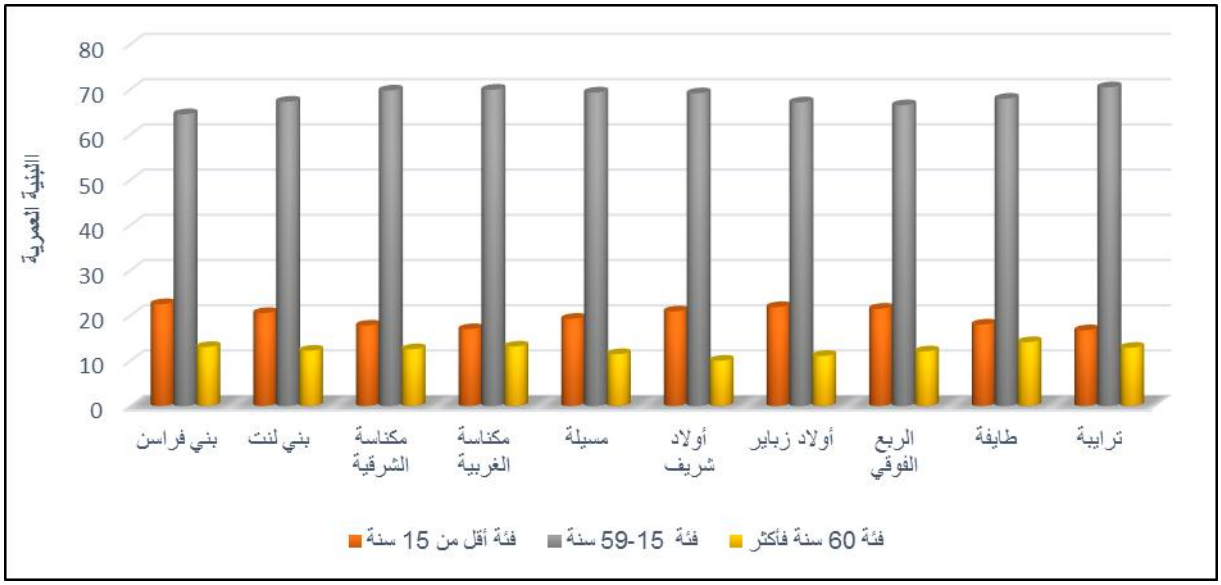

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

وفقا لأرقام المندوبية السامية للتخطيط سنة 2016، فقد بلغ متوسط العمر لسكان المغرب 28,9 سنة (28,3 سنة للذكور، و29,5 سنة للإناث)، ونسبة الشباب البالغين أقل من 15 سنة مستمرة في الانخفاض، حيث انتقلت من 31% سنة 2004 إلى ما يقارب 28% سنة 2014. بينما في مجال دراستنا تصل هذه الفئة إلى 20%، الشيء الذي يعطي للمنطقة ميزة مهمة مستقبلا: فهي تعتبر خزانا حقيقيا لليد العاملة الشابة التي يمكن أن تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي.

بخصوص السكان في سن العمل (15-59 سنة)، فقد ارتفعت نسبتهم من 60,7% من مجموع سكان المغرب سنة 2004 إلى 62,4% سنة 2014، وذلك بفعل النمو السكاني الناتج عن معدلات الخصوبة المرتفعة التي سجلت خلال السنوات الماضية [1]. وتصل هذه النسبة بمجال دراستنا 68%، وهي أكبر بقليل من المعدل الوطني. وتشكل نسبة مهمة من اليد العاملة رجالا ونساء يعتمد عليها محليا للنهوض بالقطاعي الفلاحي والصناعة التقليدية، لكنها تعاني من قلة فرص الشغل وارتفاع نسبة الأمية في صفوفها. في المقابل، نجد الأشخاص البالغين من العمر 60 فأكثر يمثلون حاليا 12% من مجموع سكان تلال مقدمة الريف الشرقي بتازة.

1 – المندوبية السامية للتخطيط (2014): "النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2014". المملكة المغربية. الرباط، في 13 أكتوبر 2015.

المحور الرابع: الوضعية السوسيو-اقتصادية للساكنة القروية

يعتبر الإنسان الفاعل الأول في دينامية الاقتصاد الاجتماعي التضامني. وهنا سنحاول معرفة الوضعية السوسيو-اقتصادية للسكان حتى نتمكن من اعطاء فكرة عن مدى قدرتهم على تثمين الموارد الترابية.

1- الوضعية العائلية لأرباب الأسر

تراجعت نسبة العزاب بالمغرب في صفوف الرجال من 45,7% سنة 2004 إلى 40,9% سنة 2014، وفي صفوف النساء من 34% إلى 28,9% على التوالي، وذلك لفائدة المتزوجين الذين ارتفعت نسبتهم من 53% إلى 57,3% لدى الرجال، ومن 54% إلى 57,8% لدى النساء [1]. وتتميز كذلك الحالة العائلية لأرباب الأسر لتلال مقدمة الريف الشرقي بتازة بهيمنة واضحة للعزاب.

مبيان رقم 15: توزيع الحالة العائلية لأرباب الأسر بتلال مقدمة الريف الشرقي بتازة سنة 2014

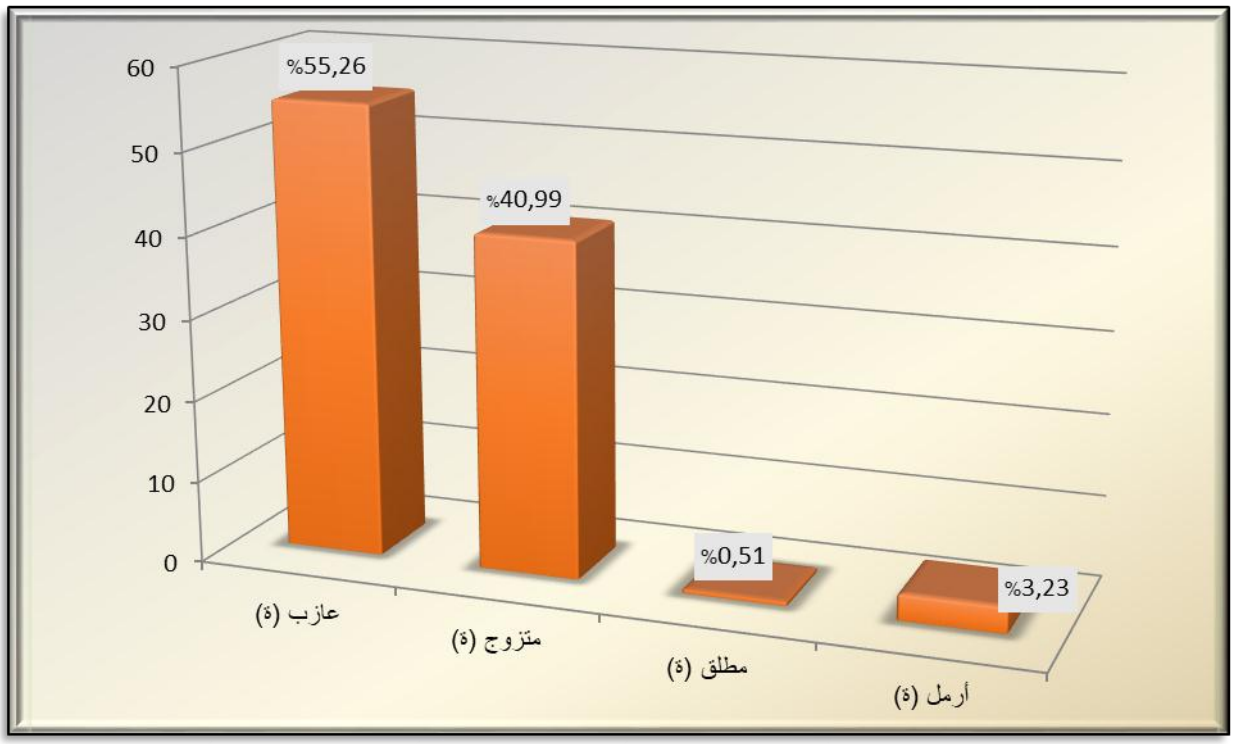

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

يتراوح معدل سن الزواج ما بين 29 و30 سنة بمجال الدراسة، ونقف على أهمية العناصر المتزوجة في المبحوثين بنسبة 40,99%. ويرجع ذلك إلى أهمية مؤسسة الزواج في المناطق القروية،

1 – المندوبية السامية للتخطيط (2014): "النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2014". نفس المرجع.

حيث يتم تزويج الأبناء والبنات في سن مبكرة. ويرتبط ذلك بمجموعة من التقاليد والقيم المحلية. بينما تبلغ فئة العزاب 55,26% من السكان، ويخص الأمر بعض الشباب الذي يعيلون أسرهم. وتتشكل الفئة الأخيرة من الأرامل (3,23 %) وتخص هذه الفئة النساء بشكل أكبر وهن معيلات لأسرهن.

يتأثر سن الزواج والبدء في إقامة بيت زوجية من أجل الإنجاب لأول مرة بكل من المعايير الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. ففي معظم الحالات يكون فيها مستوى الدخل الفردي شرطا أساسيا لتكوين الأسرة وتحقيق الترقي الاجتماعي والمساهمة في التنمية الترابية.

2- السكان النشيطون

على المستوى الوطني، بلغت نسبة السكان النشيطين في المغرب البالغين سن العمل 15-59 سنة 62,4% خلال سنة 2014، مسجلا بذلك تزايدا بـ 1,2% مقارنة بسنة 2004. أما معدل النشاط فقد تراجع بـ 1,6 نقطة منتقلا من 35,9% خلال سنة 2004 إلى 34,3% خلال سنة 2014 بحيث سجل 31% بالوسط القروي [1]. وحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014، فقد بلغ عدد السكان النشيطون بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة 44% (24.192 ن) من مجموع السكان.

1 – النتائج الرئيسية للإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014. المندوبية السامية للتخطيط، الرباط 13 أكتوبر 2015.

جدول رقم 09: توزيع السكان النشيطين حسب الجنس بمجال الدراسة سنة 2014

	السكان النشيطون			السكان غير النشيطين			المعدل الصافي للنشيطين	معدل العاطلين
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع		
بني فراسن	6 205	430	6 635	5 575	11 219	16 794	41,3	8
بني لنت	3 346	132	3 478	2 663	5 725	8 388	41,7	8,6
مكناسة الشرقية	1 801	102	1 903	1 232	2 885	4 117	43,5	8
مكناسة الغربية	1 171	187	1 358	783	1 749	2 532	47,3	16,7
مسيلة	2 189	469	2 658	1 933	3 765	5 698	44,4	6,5
أولاد شريف	2 799	60.0	2 859	1 954	4 424	6 378	43,9	3
أولاد زباير	4 895	406	5 301	4 209	8 237	12 446	43,01	9,5
الربع الفوقي	2 064	228	2 292	1 546	3 306	4 852	45,7	5,6
طايفة	1 972	307	2 279	1 502	3 211	4 713	45	6,2
الترايبة	1 923	221	2 144	1 438	3 090	4 528	43,7	13,7
المجموع	**28 365**	**2 482**	**24 192**	**22 835**	**47 611**	**64 068**	**43,95**	**8,58**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، بتصرف

تتكون الساكنة النشيطة العاطلة من كل الأشخاص البالغين من العمر 15 سنة فما فوق ولا يتوفرون على شغل وهم بصدد البحث عنه. على المستوى الوطني، انخفض معدل البطالة بنقطة واحدة، منتقلا من 16,7% في شتنبر 2004 إلى 15,7% في شتنبر 2014. ويبلغ هذا المعدل بالمدن 18,9% ضعف نظيره بالقرى 9,9% و28,3% في صفوف النساء مقابل 12,2% لدى الرجال [1]. فنسبة العاطلين بمجال دراستنا تبلغ 8,58% وهي أقل بكثير مما هو مسجل على المستوى الوطني.

تبلغ الساكنة غير النشيطة بمجال الدراسة 64.068 ن. ويعتبر غير نشيط في المجال كل شخص ليس بنشيط مشتغل ولا بعاطل. وتضم الساكنة غير النشيطة التلاميذ والطلبة وربات البيوت والمتقاعدين والملاكين والمعاقين والمرضى والمسنين وغير النشيطين الآخرين. وقد بلغ معدل النشاط 44% وهو من أهم مؤشرات المحددة لمستوى النشاط؛ أي الأشخاص الذين يساهمون أو يبحثون من أجل المساهمة في إنتاج السلع والخدمات ضمن ساكنة مجال الدراسة.

1 – المندوبية السامية للتخطيط (2014): "النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2014". المملكة المغربية. الرباط، في 13 أكتوبر 2015. مرجع سابق.

في الأخير، يمكن القول أن تفاقم ظاهرة البطالة يحول دون تحقيق تنمية حقيقية بالمجال، مما يدعو إلى البحث عن فرص التشغيل الذاتي، وذلك بالانخراط في التعاونيات المحلية، بغية محاربة هذه المعضلة أو على الأقل التحفيف منها.

3- أنماط السكن وصفة الحيازة

يظهر أن سكان المنطقة ما زالوا يحافظون على سكن ذو طابع معماري تقليدي، بمواصفات تتناسب والظروف الطبيعية والمناخية، من حيث مواد البناء المستعملة (الطين، الحجر، القصب، أعمدة من الخشب...). كما نسجل انتشار نمط الدور المغربية مع استعمال مواد بناء حديثة.

رغم أن السكن من النوع "قروي" بالمغرب هو السائد (66,3%)، فإن الارتفاع الملحوظ في نسبة السكن من نوع "دار مغربية عصرية" انتقلت من 13,6% سنة 2004 إلى 24,5% سنة 2014 على المستوى الوطني [1]. إلا أن مجال الدراسة ما زال السكن القروي التقليدي يهيمن عليه بشكل كبير.

مبيان رقم 16: نوع السكن بمجال الدراسة سنة 2014

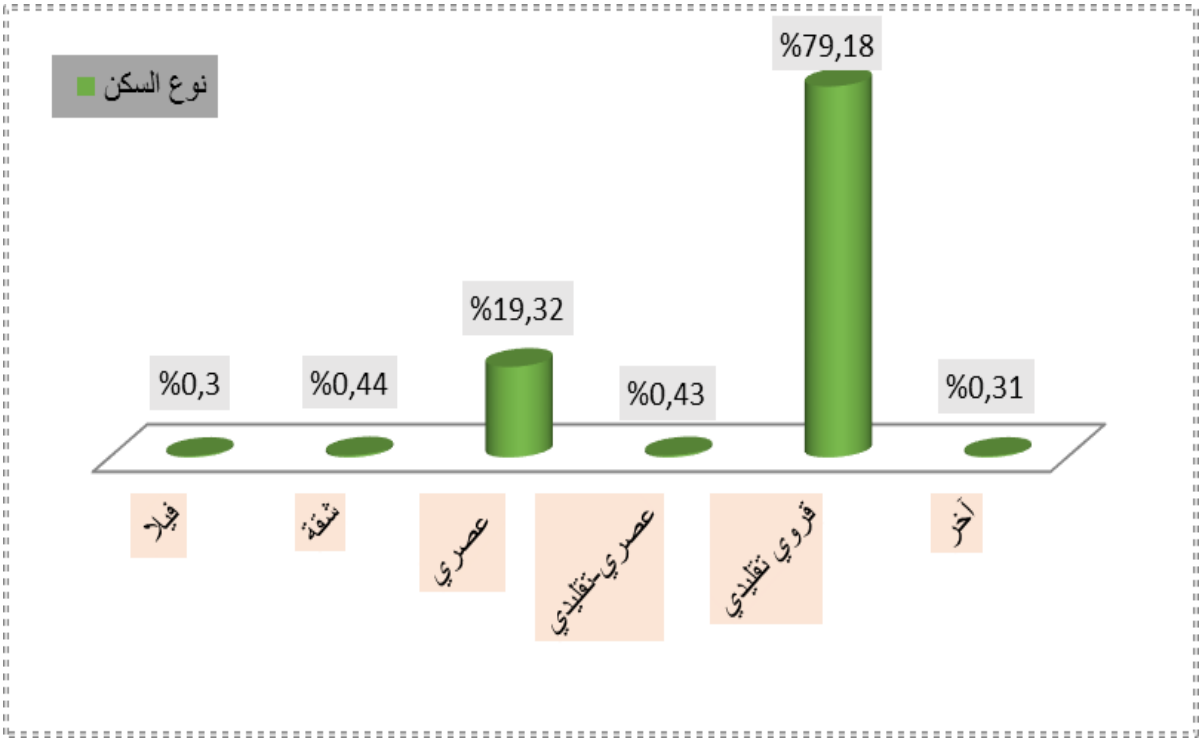

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

1 – المندوبية السامية للتخطيط (2014): "النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2014". المملكة المغربية. الرباط، في 13 أكتوبر 2015. مرجع سابق.

يهيمن السكن القروي التقليدي بنسبة 79,18%. بحيث يعتمد في بنائه على تقنيات البناء المحلية التي تركز على الطين وعلى أغصان الأشجار والحجارة. أما السكن العصري، فلا يمثل سوى 19,32%، يليه سكن الفيلات بنسبة ضعيفة جدا (0,3%). الشيء الذي يجعل السكن بالمجال المدروس تقليدي بامتياز. وهذا راجع إلى تعقد المساطر القانونية وبنية العقار المعقدة بالمجال وغلاء مواد البناء الحديثة، بالإضافة إلى ضعف بنية المسالك التي تسهل الولوج إلى مختلف النقط بالمجال.

صورة رقم 03: سكن عصري-تقليدي بمركز بني فراسن

المصدر: تصوير عزيز محجوب، يناير 2019

عمل سكان منطقة تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة على تطوير أنواع مختلفة من المساكن الملائمة لنمط حياتهم وللوسائل المتاحة، لكنها لا تستجيب دائما لشروط السكن اللائق. ومن خلال المبيان الموالي يلاحظ هيمنة صفة ملكية المسكن على مستوى باقي الأصناف الأخرى.

مبيان رقم 17: صفة حيازة السكن بمجال الدراسة سنة 2014

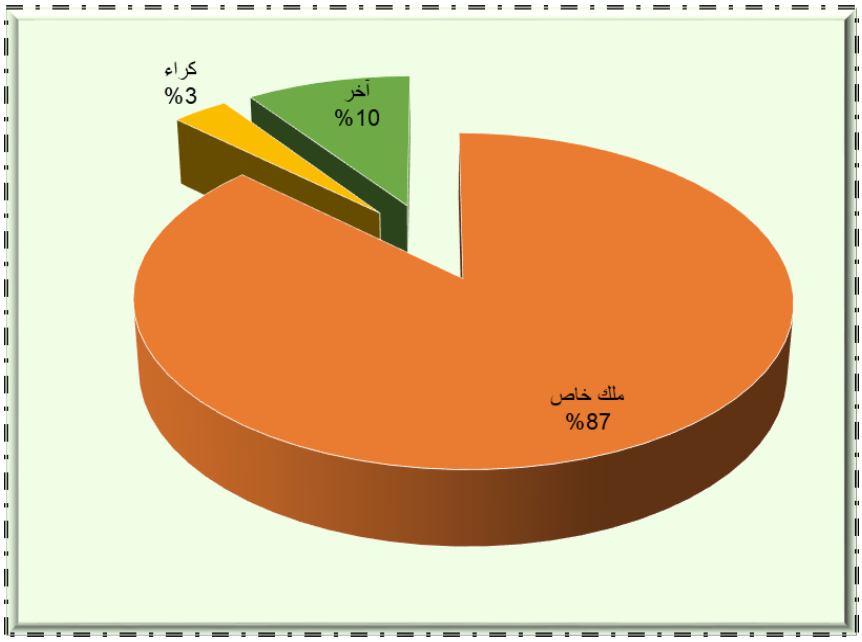

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

يلاحظ ارتفاع نسبة الأسر القروية التي تقطن سكنا في ملكيتها (ملكية أو ملكية مشتركة)، حيث بلغت 87%، كما بلغت نسبة الأسر التي تشغل سكنا بصفة أخرى (مجانية، مسكن وظيفي...) 10%. في حين نجد نسبة لا تتجاوز 3% من الأسر تشغل سكنا للكراء، وهم غالبا مياومين وتجار صغار اختاروا الاستقرار في المراكز القروية (مركز بني فراسن، أولاد زباير ومسيلة...) بمجال الدراسة.

يعد دراسة معطيات ووضعية السكن من بين المؤشرات التي تستهدفها الدراسة بغية استخلاص مكامن الخصاص على مستوى البناء والتجهيزات، ومحاولة إيجاد حلول لتفادي تردي المظهر العمراني والمعماري بالمجال.

خلاصة الفصل الثالث

يعاني مجال الدراسة على المستوى الطبيعي من عدة إكراهات أهمها قلة الأراضي المنبسطة وهيمنة التلال والجبال، إضافة إلى تذبذب التساقطات المطرية التي تؤثر على الزراعة سواء في فترة الجفاف أو عند تساقطها بكميات كبيرة، مما ينتج عنه تعرية قوية تؤدي إلى انجراف التربة وإتلاف المشارات الزراعية وتراجع الغطاء الغابوي، لكن بالمقابل يظل المجال واعدا لممارسة التشجير ولا سيما أشجار الزيتون واللوز.

أما فيما يخص المعطيات البشرية والسوسيو-اقتصادية، فإن التركيبة السكانية في تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة حاليا تشهد حركة تغيير كبيرة، حيث تراجعت نسبة معدل النمو الديمغرافي بشكل كبير؛ بسبب الهجرة، وتراجع معدلات الخصوبة في صفوف النساء اللواتي يزاولنا نشاطا مهنيا، وتفضيل الأسر إنجاب أعداد أقل من الأطفال. ورغم ذلك، فهي تتوفر على قاعدة شابة تشكل خزانا لليد العاملة ورافعة لتطوير الاقتصاد الاجتماعي التضامني. كما يشكل هذا المجال أحد أكبر المجالات القروية بالمغرب المصدرة للمهاجرين، خاصة إلى المدن الكبرى بالمغرب، حيث دفعت الأحوال الاقتصادية الصعبة العديد من العائلات إلى الهِجرة بحثا عن فرص عيش أفضل.

الفصل الرابع: تشخيص المنتجات المجالية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

مقدمة الفصل الرابع

إن القيام بتشخيص دقيق للمنتجات المجالية يفرض علينا التطرق إلى الأنشطة الاقتصادية ونظام الإنتاج، لما له من أهمية في فهم علاقة الإنسان بمجاله. فبالإضافة إلى ما يتوفر عليه المجال من موارد طبيعية وبشرية فإن خصائصه الاقتصادية تبقى هي الأخرى من أهم الموارد التي تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية على الصعيد المحلي. وتتمثل هذه الأنشطة بالدرجة الأولى في الفلاحة التي تعتبر النشاط الرئيسي، ثم الصناعة التقليدية والأنشطة التجارية التي تعتبر بمثابة أنشطة تكميلية.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى أهمية الحيازات الفلاحية بالنسبة للإنتاج الزراعي وتربية الماشية، باعتبارها أساس التنمية الفلاحية، فهي تختلف من حيث أصنافها وطرق استغلالها، كما أنها تتميز باختلاف في وضعيتها العقارية وخصائصها التقنية والسوسيو-اقتصادية. ويعتمد مجال الدراسة على زراعة الحبوب (القمح الصلب، الشعير، الذرة)، والبقوليات (الفاصولياء والحمص). بالإضافة إلى الزيتون والتين وبعض الزراعات النباتية موجهة للاستهلاك الذاتي للأسر.

تعرف الصناعة التقليدية والحرفية المرتبطة بالمنتجات النباتية بمجال الدراسة وخاصة بمنطقة التسول (بني فراسن، أولاد زباير، أولاد شريف) مشاكل عدة بالرغم من أنها تعتبر من القطاعات التي يمكن أن تخلق مناصب شغل مهمة، إذا تم إعادة لها الاعتبار في إطار نظرة شمولية محلية وجهوية، تسلط الضوء على خصوصياتها ومميزاتها وبالتالي الاستفادة من ديناميتها الاقتصادية.

تمثل البنية التحتية بدورها بتلال مقدمة الريف الشرقي العمود الفقري وشريان الحياة لجميع أنشطة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبدونها لا يمكن تحقيق أي تنمية أو بناء قطاع تعاوني يعتمد على الذات. وهذه الحقيقة تؤكدها الدراسة الميدانية التي قمنا بها، لما تؤديه من دعم وتكامل وربط لمقومات الاقتصاد الاجتماعي التضامني. وسنوضح من خلال المحور الرابع التأثير الإيجابي لتوفر خدمات البنية التحتية وخصوصا الطرق على التنمية الترابية بالمجال.

المحور الأول: القطاع الفلاحي وديناميةالنشاط الاقتصادي

تعتبر الفلاحة أهم مورد اقتصادي بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، حيث تمثل الأراضي الصالحة للزراعة 104.639هـ [1]. وهي أراضي تعاني التجزؤ الكبير، وسيادة الاستغلال التقليدي للأراضي، والاعتماد على الأمطار – بصفة غير مضمونة-. كما أن أكثر من نصف المساحة الصالحة للزراعة تتوزع على استغلاليات تقل مساحتها عن 5 هـ.

1- الأنظمة العقارية للأراضي الفلاحية

تعتبر الفلاحة أهم مورد اقتصادي بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة. ويبدو هنا تعقد النظام العقاري، كما هو حال الطبيعة التركيبية للمجتمع [2].

أ- هيمنة الملكية الفردية للأرض

يتعلق الأمر بالملكية الخاصة للفرد بشكل مستقل أو لمجموعة من الأفراد عن طريق الشياع الثابتة والخالصة، وتمكن من حق ممارسة جميع أنواع التصرفات من تفويتات وغيرها. وهذا النظام هو الغالب في النظام العقاري الفلاحي في المغرب، ممثلا نسبة 76% من المساحات الفلاحية النافعة.

يهيمن الملك الخاص بتلال مقدمة الريف الشرقي بتازة بنسبة 97%، أي حوالي 101.328 هـ من مجموع الأراضي [3]. ويتوزع إلى ملك محفظ وملك غير محفظ، ويخضع في تدبير الحقوق المرتبطة به إلى قانون مزدوج، إما قانون خاص بالأملاك المحفظة وإما أحكام الشريعة الاسلامية والتقاليد والأعراف بالنسبة للأملاك غير المحفظة. ويواجه نظام الملك إشكالية كبيرة تتعلق بالتقطيع والقسمة وحالات الشياع. وهي كلها إكراهات تحجم وتقلص من القدرة على تعبئته في دائرة متطلبات التنمية.

ب- محدودية مساحة الأراضي السلالية

هي تلك الأراضي المعروفة بأراضي "الجماعة"، "السلالية"، "العرشية"؛ التي ترجع ملكيتها للقبيلة وليس للفرد. يتم استغلالها والانتفاع منها عن طريق تنظيم "الجماعة" كأداة تدبير من داخل القبيلة لفائدة العائلات المكونة لها وفقا لمنطق التقاليد والأعراف الخاصة بها.

---

1 – المديرية الإقليمية للفلاحة–تازة، دجنبر 2017.

2 – عبد الرحيم العطري (2009): "تحولات المغرب القروي أسئلة التنمية المؤجلة". نشر دفاتر الجرف والسؤال–سلا. الطبعة الأولى، مطبعة طوب بريس–الرباط. ص 22.

3 – المديرية الإقليمية للفلاحة–تازة، يناير 2019.

تبلغ مساحة الأراضي الجماعية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة حوالي 1722 هـ؛ أي بنسبة 2% من مجموع الأراضي بمجال الدراسة [1]. وهي موضوع نزاع دائم بين السلالات المحلية كما هو الشأن بالنسبة إلى "جبال حمدي" بالجماعة الترابية بني لنت.

ت- قلة أراضي الحبوس

تبلغ مساحة أراضي الأحباس بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة 1183 هـ؛ أي بنسبة 1%. وهي أملاك موقوفة من طرف منشئيها، ذات طابع ديني، تخصص منافعها واستغلالها إلى فئات من المستفيدين المحبس عليهم. وتتكون من عدة أنواع (عامة، عائلية، زوايا). وغالبا ما يتم استغلالها عن طريق الكراء. وهذه الأملاك تخضع في الوقت الراهن في غالبيتها لرقابة وزارة الأوقاف.

2- تنظيم المجال الفلاحي بالجماعة الترابية بني فراسن

أ- المشهد الزراعي برستاق دوار سيدي عبد الله الغازي:

كثيرا ما يراعي استغلال المجال الفلاحي وكيفية تهيئته من قبل مجموعة بشرية ما اختلاف المؤهلات الطبيعية المتوفرة، كتنوع الطبغرافية والمناخ المحلي والتربة وموارد المياه. وهكذا نشهد تنظيما خاصا للاستغلال يتمظهر في شكل رساتيق مختلفة [2]. وفي هذا الجانب، سندرس حالة رستاق دوار سيدي عبد الله الغازي، الذي يشكل وحدة طبوغرافية متجانسة؛ إذ يعتبر مجالا فلاحيا يجمع بين أحياز ترابية مختلفة: مزارع، مغارس الزيتون وبساتين بالإضافة نبات الصبار.

يتوفر المجال الفلاحي بالدوار على عدة منتوجات فلاحية، ويخضع لنوع من التخصص الوظيفي، حيث يمكن أن نميز فيه ما بين ثلاث حيازات رئيسية:

- ✓ حيز الزراعات الدائمة كأشجار الزيتون التي يتراوح عمرها ما بين 5 و120 سنة؛
- ✓ حيز المزروعات الحولية؛
- ✓ حيز المنتوجات الحيوانية الذي قد يندمج مع الحيازة أو ينفصل عنها.

1 – المديرية الإقليمية للفلاحة–تازة، يناير 2019.

2 – محمد بريان، حسن بن حليمة، عبد الله العوينة (1982): "قراءة وتحليل الخريطة الطبغرافية". منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافية. ص 131.

مبيان رقم 18: توزيع الحيازات الفلاحية (بـ هـ) بدوار سيدي عبد الله الغازي

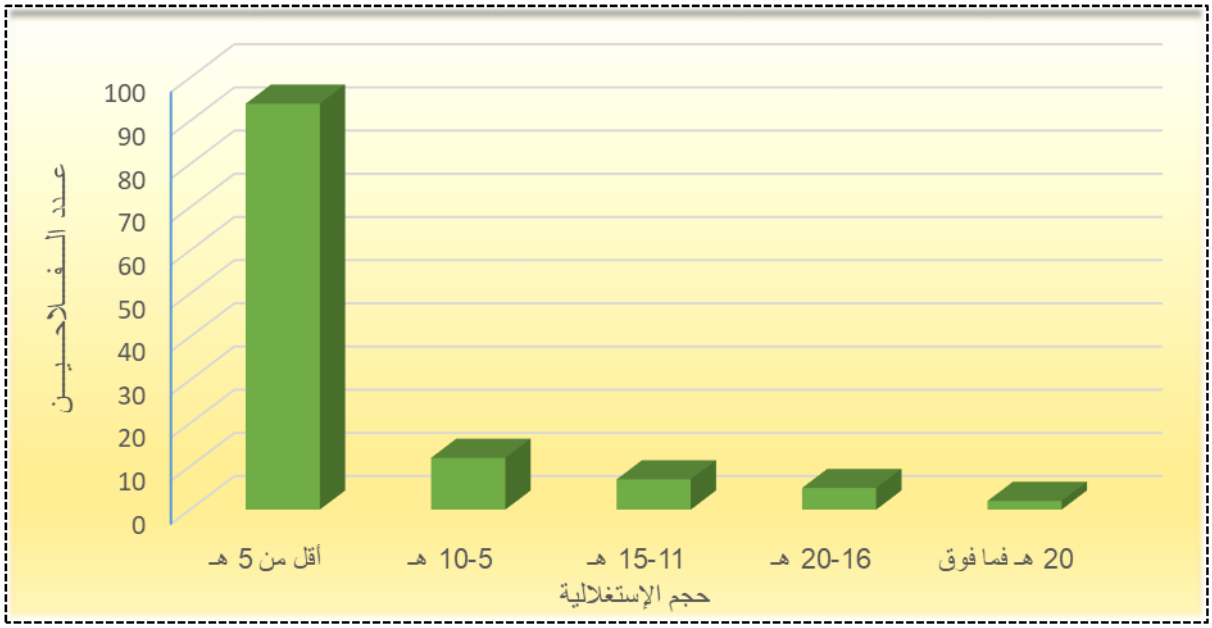

المصدر: بحث ميداني، يناير 2019

يتبين أن الفلاحين الذين يملكون أقل من 5 هكتارات هي الفئة السائدة بالمجال. ومن هنا يتضح التفاوت الكبير في تملك الأراضي. وهذه الفوارق لها انعكاسات في مجال الإنتاج والاستهلاك. فأكبر ملكية بالدوار مثلا، تصل إلى 35 هـ، وهي في ملكية فلاح واحد (ع.ف) بمنطقة زروال، وهي في الأصل تضم أراضي كانت تابعة للأحباس وتم الترامي عليها بطرق غير مشروعة. ومن هنا، يظهر التفاوت الكبير بين أصغر وأكبر ملكية، فهناك 94 فلاح يملكون قطعا تقل الواحدة منها عن 0,5 هـ على مساحة عامة لا تتعدى 5 هـ، في حين أن 12 فلاح لهم ملكيات تتراوح ما بين 0,5 و1 هـ على مساحة عامة لا تتجاوز 10 هـ.

على العموم، تشكل الاستغلاليات بدوار سيدي عبد الله الغازي ملكيات صغرى، تتميز بصغر مساحتها وحجمها بسبب عمليات التقسيم أثناء توزيع الإرث. وتنعت بالملكية المجهرية أو القزمية، حيث يترتب عنها عدم كفايتها لتشغيل جميع أفراد الأسرة، الشيء الذي يجعلها أحد أسباب الطرد نحو مجالات أخرى.

إن بنية الملكية العقارية بدوار سيدي عبد الله الغازي ما هي إلا صورة مصغرة لنظيرتها على صعيد تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، حيث التفاوت الكبير ما بين من يملك مساحات شاسعة بإمكانيات مادية، ومن يملك قطعا صغيرة لا تكفيه، ثم من لا يملك ولو شبر واحدا. هذه الوضعية، يعاني من تداعياتها السيئة أغلب الفلاحين في المنطقة.

ب- تنظيم المجال الفلاحي على مستوى محاط "المريسة"

ينطلق إعداد المجال الفلاحي من المشارة الزراعية. وهي أبسط تقسيم للأرض المستغلة، حيث تخصص لنوع معين من الزراعات [1]. وهنا يتعذر علينا دراسة كل الاستغلاليات بأحجامها المتباينة بدوار سيدي عبد الله الغازي بالتفصيل، فآثرنا الاقتصار على مشارات "المريسة". وهي استغلاليات تتوزع إلى متوسطة، وصغيرة وصغيرة جدا. ولدراسة تباين على حجم الملكيات العقارية، فقد اعتمدنا على الصور الجوية لـ Google Earth Pro والمرئيات الفضائية للقمر الصناعي LandSat-8، حيث استخلصنا منها عدة نتائج. وفي إطار البحث الميداني، جمعنا معلومات دقيقة عن هذه الاستغلاليات، لكن هذا لا يعني أنه يمكن تعميم نتائجها على كل المجال، بل نقدمها فقط كحالة مستمدة من الواقع ولها دلالتها.

خريطة رقم 16: توزيع مشارات "المريسة" حسب المساحة (هـ)

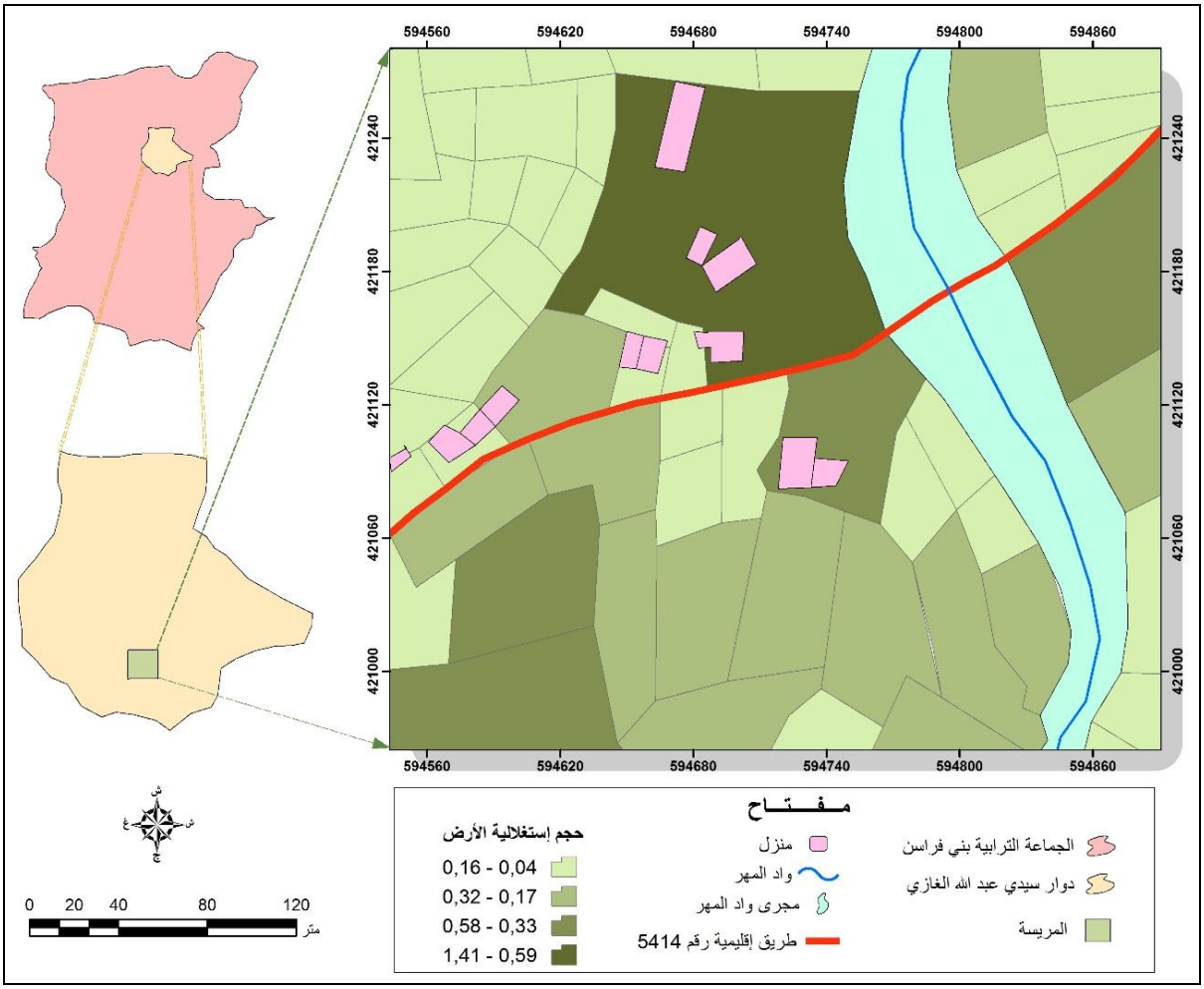

مصدر المعطيات: صورة جوية لـ Google Earth سنة 2019+بحث ميداني

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

1 – محمد بريان، حسن بن حليمة، عبد الله العوينة (1982)، مرجع سابق. ص 127.

تشكل المشارات الخلية الأصغر أو الرقعة التي تحمل في بعض الأحيان اسم الحقل. يبلغ عددها 56 استغلالية بمنطقة "المريسة"، وتعتبر أصغر جزء فلاحي يمكن أن يحرث أو يغرس. وهذه المشارات هي الممثلة على الخريطة السابقة، حيث تظهر بوضوح في الصورة الجوية. وتتميز بكونها غير متجانسة الشكل، حيث تتكيف مع الشكل الطبوغرافي للدوار ككل. وتتموقع في الجهة الشرقية للمركز القروي بني فراسن، لا تتجاوز مساحتها 11,45 هـ، وتستغل من قبل 47 فلاح، وتقتصر على زراعة الحبوب.

تتوزع الملكيات المجهرية بالمريسة بشكل متباين. فالقطع التي تقل عن 0,16 هـ، لا تمثل سوى 43,76% من مجموع مساحة المريسة، حيث يباشرها 51,06% من مجموع المالكين (أي 24 فلاح مالك). وبذلك يصبح معدل ما يملكه الفلاح الواحد هو 0,21 هـ. وتفسر هذه الوضعية بالضغط الشديد على الأرض من قبل الورثة، ويتشبث كل وارث بحصته من الأرض، حتى لو كانت لا تتعدى بضع الأمتار، وذلك بالنظر إلى ارتفاع أثمنة الأرض بالمريسة، وقربها من المركز الذي يعرف نموا اقتصاديا وعمرانيا متصاعدا.

وتوجد ملكيات تتراوح الواحدة منها ما بين 0,17 و0,32 هـ، وتمثل 27,94% من مجموع المساحة. أما الاستغلاليات التي تتراوح مساحتها ما بين 0,33 و 0,58 هـ، فتمثل 16,07% من مجموع المساحة. هذا في الوقت الذي نجد فيه قطعة أرضية واحدة تبلغ مساحتها 1,40 هـ؛ أي بنسبة 12,23% تعود لمالك واحد (أ.م)، حيث يتوفر على إمكانيات مادية ووسائل للإنتاج تمكنه من تدبير قطاع الدواجن.

تعتبر قلة الأرض، والضغط الشديد عليها من قبل أصحاب الحقوق بعد وفاة المستغل، من أهم المشاكل التي يتيرها الفلاحون من حين إلى آخر. ومن الأمثلة الملموسة من الميدان، أن الصراع على أرض لا تتعدى الهكتار الواحد بين 11 وارثا (ج.ف)، انتهى بتحويلها إلى قطع معدة للسكن درء للصراع.

وأمام تجزء الملكيات العقارية بالجماعة الترابية بني فراسن بشكل خاص وبتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة بشكل عام، فإن مراجعة الوضع العقاري للأراضي تظل مسألة ملحة تخدم مصلحة أغلبية الفلاحين، وذلك للمساهمة في حل جزء من المصاعب التي تعرقل التنمية الترابية. ويأتي في مقدمة هذه الإجراءات ما يلي:

- الحد من الملكية الفردية للأراضي الشاسعة بهدف الحصول على رصيد يمكن توزيعه على المحرومين، من عمال زراعيين وصغار الفلاحين؛
- خلق الشروط المواتية لتنظيمهم في إطار تعاونيات فلاحية، قوامها العمل الجماعي ووسائل الإنتاج المشتركة، على أن تقدم الدولة كافة التسهيلات المادية والتقنية للرفع من الإنتاج والإنتاجية، وتحسين المستوى المعيشي لأعضائها.

كما يمكن أن يشكل مخطط المغرب الأخضر لا سيما في شقه التضامني والاجتماعي وبإمكانياته المادية الضخمة مشروعا كفيلا بوضع حد للوضعية الشاذة التي تعيشها الأراضي الخاصة (*)، وذلك بالعمل على تجميع هذه الملكيات المجهرية واستغلالها بشكل جماعي.

3- الزراعة وتربية الماشية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

أ- أهمية الأراضي البورية

مما لا شك فيه، أن الطبيعة الطبوغرافية للمجال تمنع قيام زراعة مسقية عصرية. حيث إن هذا النوع من الزراعة، ينحصر على طول المجال الفيضي للأودية (واد لحضر، واد لمهر، واد الأربعاء...)، في حين تظل المجالات الأخرى ذات نمط استغلال بوري يعتمد على التساقطات المطرية.

مبيان رقم 19: توزيع الأراضي الصالحة للزراعة بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

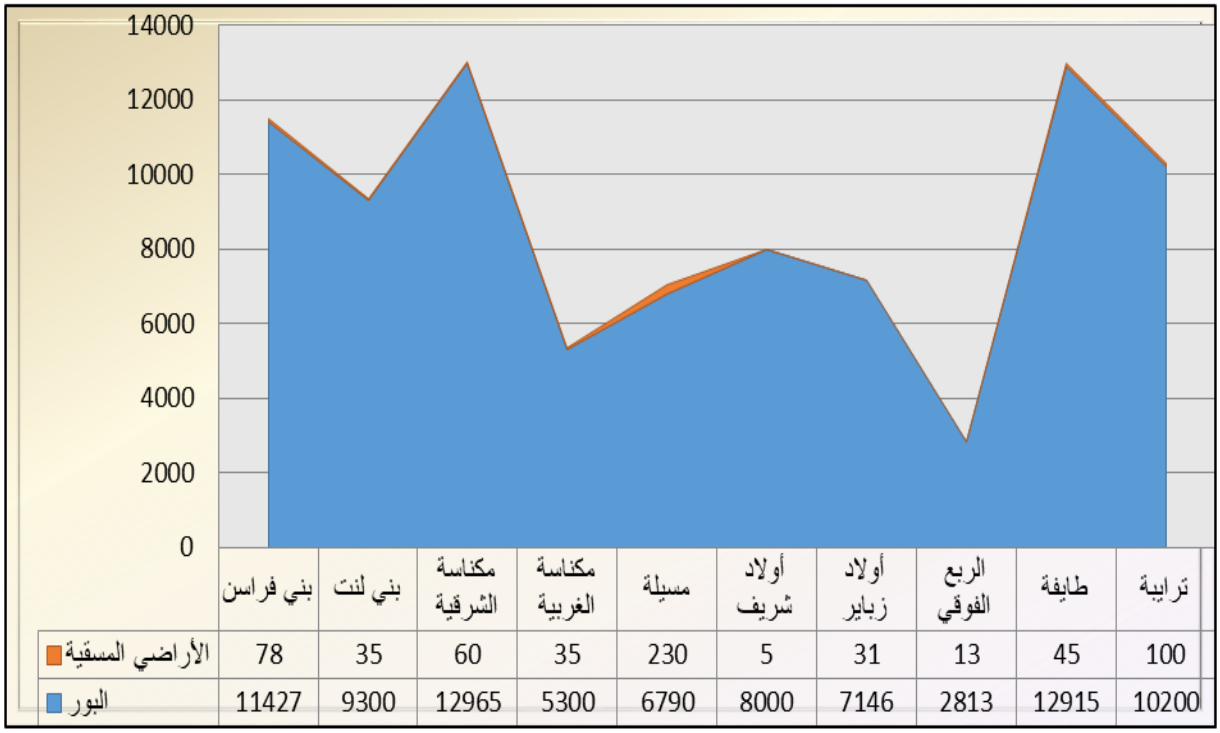

	بني فراسن	بني لنت	مكناسة الشرقية	مكناسة الغربية	مسيلة	أولاد شريف	أولاد زباير	الربع الفوقي	طايفة	ترايبة
الأراضي المسقية	78	35	60	35	230	5	31	13	45	100
البور	11427	9300	12965	5300	6790	8000	7146	2813	12915	10200

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بتازة يناير 2018

تشغل الأراضي البورية التي من الممكن زراعتها ما يناهز 86.856 هـ؛ أي بنسبة 99% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة. وهي أراضي تعيش تحت رحمة الأمطار ما دامت المنطقة يغلب عليها الطابع التلي، الشيء الذي يحول دون قيام زراعات سقوية. كما أن أغلب

* – هذه الأراضي، ما فتئت تشكل عرقلة لجميع الأوراش الاقتصادية الكبرى التي تشهدها البلاد.

المزارعين بهذه الأراضي لا زالوا يعتمدون على الزراعة المعيشية الموجهة للاستهلاك الذاتي، ويعانون من الإهمال المتعدد الأنواع، مما يسهم في تدني مستواهم المعيشي.

تبلغ الأراضي المسقية ما يناهز 632 هـ؛ أي بنسبة 1% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة. وتمتد هذه الأراضي على طول الأودية، حيث تنشط على هوامشها زراعة الخضراوات والأشجار المثمرة. وتعد الجماعة الترابية «مسيلة» المستحوذ الأكبر على هذه الأراضي بمساحة 230 هـ؛ أي بنسبة 36.93% من مجموع الأراضي المسقية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، إذ تحتوي على 15% من السهول و85% من الهضاب، هذا بالإضافة إلى توفرها على نهرين و216 بئر فأكثر. وكل هذا يساعد على قيام زراعة مسقية.

موازاتا مع ذلك، نسجل ضعفا كبيرا بخصوص استعمال وسائل الإنتاج العصرية الخاصة بالحرث والحصاد، وكذا الأسمدة؛ وذلك بسبب ضعف القدرة الشرائية للفلاحين، إضافة إلى ضعف تدخل الدولة في إطار المخطط الأخضر، حيث لم يستفد معظم الفلاحين من هذا البرنامج. كما أن قلة المرشدين الفلاحيين في منطقة تتميز بتنوع أنشطتها الفلاحية، وانتشار الأمية في صفوف الفلاحين، كل هذا يؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي وعلى المردودية.

ب- هيمنة الحبوب على المزروعات المحلية

تعتبر الحبوب من أهم المزروعات بالمجال. تشغل مساحة تفوق 43.236,15 هـ. وهذه المكانة تجعلها تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد المحلي، حيث تعد مادة أساسية في تغذية الساكنة القروية. ولذلك يحيل قطاع الحبوب على أبعاد ودلالات رمزية. فالمزارع المغربي في نظر المجتمع هو الذي ينتج الحبوب عامة والقمح خاصة. بينما يظل إنتاج الخضروات ضعيفا بسبب الظروف الطبيعية وندرة الماء وضعف العناية والتجهيز. فتقتصر هذه الزراعات في انتشارها على طول الأنهار الموسمية والدائمة.

مبيان رقم 20: توزيع أنواع المزروعات حسب المساحة المستغلة

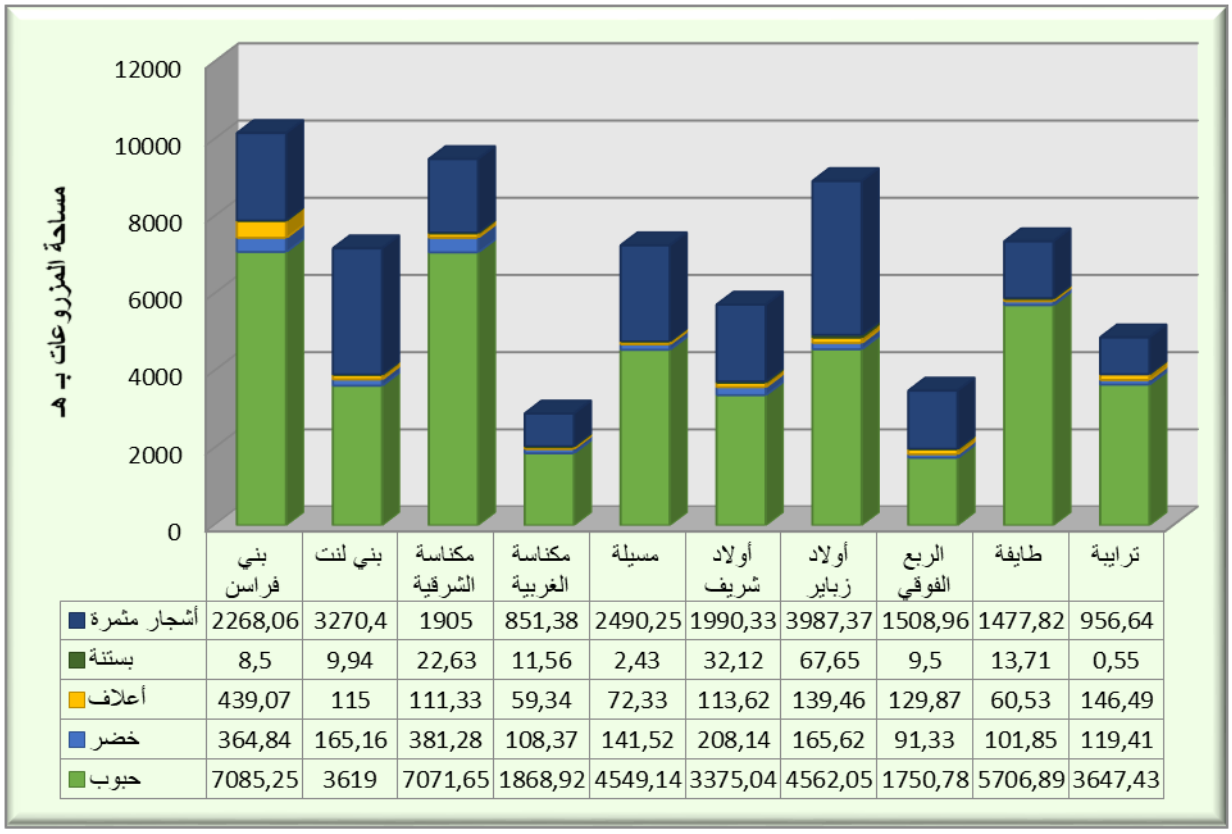

	بني فراسن	بني لنت	مكناسة الشرقية	مكناسة الغربية	مسيلة	أولاد شريف	أولاد زباير	الربع الفوقي	طايفة	ترايبة
أشجار مثمرة	2268,06	3270,4	1905	851,38	2490,25	1990,33	3987,37	1508,96	1477,82	956,64
بستنة	8,5	9,94	22,63	11,56	2,43	32,12	67,65	9,5	13,71	0,55
أعلاف	439,07	115	111,33	59,34	72,33	113,62	139,46	129,87	60,53	146,49
خضر	364,84	165,16	381,28	108,37	141,52	208,14	165,62	91,33	101,85	119,41
حبوب	7085,25	3619	7071,65	1868,92	4549,14	3375,04	4562,05	1750,78	5706,89	3647,43

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بتازة يناير 2018

تبلغ مساحة الأشجار المثمرة 20.706,21 هـ وتحتل شجرة الزيتون أكبر مساحة بالمجال المدروس بالإضافة إلى أشجار اللوز والتين... وتعد هذه الأشجار عماد اقتصاد التعاونيات الفلاحية بالمجال. ومن شأن تشجيع زراعة الزيتون أن تجعل منه قطاعا واعدا في تنمية الاقتصاد المحلي؛ لكن شريطة توفر الظروف الملائمة والمتعلقة بإشراك السكان والعمل على تأسيس المزيد من التعاونيات الفلاحية في أفق تثمين المنتوج، ومحاولة تغيير نمط الإنتاج المتسم بالاعتماد على زراعة الحبوب إلى الاهتمام بقطاع الأشجار المثمرة. لكن نجاح هذا الانتقال النوعي يظل رهينا بمدى تجاوز التعقيدات الإدارية التي تقف عقبة أمام التعاونيات في طور التأسيس.

تتميز الزراعة بمجال دراستنا بضعف المردودية ويرتبط ذلك بالظروف المناخية غير الملاءمة والتأثر بدورات الجفاف، وعدم انتظام التساقطات، وعتاقة أساليب الإنتاج، وضعف المكننة على مستوى السرعة والإجرائية والعناية بتحضير الأرض، والقدرة على إصلاح الأراضي الصلبة، وبالتالي ضمان زيادة في كمية الإنتاج.

ت- تنوع الثروة الحيوانية

يعد نشاط تربية الماشية مصدرا مهما للدخل. ويعد من أهم الأنشطة المندرجة ضمن الاقتصاد الاجتماعي التضامني. تتجلى أهميته في ارتفاع إنتاجية القطيع ومساهمته في رفع دخل الساكنة. لكن ما يثير الانتباه هو التحول الذي عرفه القطاع. فإلى وقت قريب كان الاعتماد على الرعي هو السائد. لكن بعد الانتشار الكبير لغراسة الأشجار المثمرة، وخاصة الزيتون من خلال برنامج تحدي الألفية للأشجار المثمرة أصبح الواقع يفرض اعتماد طرق عصرية في تربية الماشية كذلك. وهو ما انعكس على عدد الرؤوس، ولاسيما الأغنام والماعز التي عرفت تراجعا مقابل ارتفاع عدد رؤوس الأبقار.

لا يمكن الحديث عن سلاسل الإنتاج بمجال الدراسة دون الحديث عن قطاع تربية الماشية كنشاط أساسي. فعدد رؤوس الماشية يقدر بـ 135.409.

مبيان رقم 21: توزيع أنواع القطيع حسب الجماعات الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

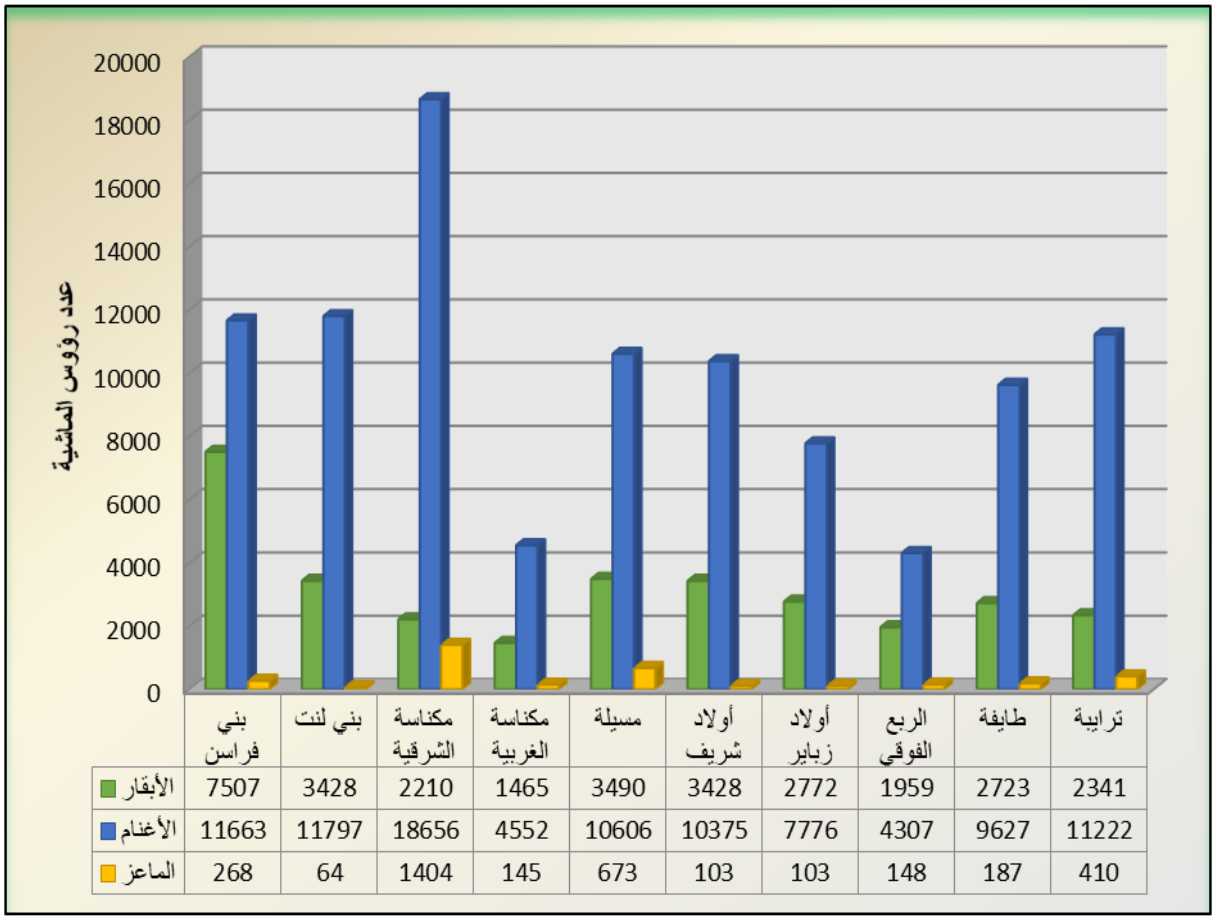

	بني فراسن	بني لنت	مكناسة الشرقية	مكناسة الغربية	مسيلة	أولاد شريف	أولاد زباير	الربع الفوقي	طايفة	ترايبة
الأبقار	7507	3428	2210	1465	3490	3428	2772	1959	2723	2341
الأغنام	11663	11797	18656	4552	10606	10375	7776	4307	9627	11222
الماعز	268	64	1404	145	673	103	103	148	187	410

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بتازة يناير 2018، بتصرف

تتكون تركيبة القطيع في معظمها من الأغنام بحوالي 100.581 رأس؛ أي بنسبة 74%، تليها الماعز بنسبة 3%. وتلعب تربية الماشية دورا مهما في الاقتصاد المحلي، حيث تعد المزود الرئيسي للأسواق المحلية. ورغم ذلك فإنه يعاني من عدة مشاكل. فلقد ظلت تربية الماشية محلية الصنف إلى عهد قريب، مما أدى إلى استمرار وظيفتها التقليدية. ويرتبط ذلك بضعف تدخل الدولة لتشجيع الفلاحين على جلب أنواع أكثر إنتاجية وسلالات متنوعة، إضافة إلى ضعف التنظيمات المهنية لتأطير المنتوج في الأسواق. ولتجاوز هذه المعيقات يجب إعادة تأهيل منظومة القطيع، وذلك بخلق تعاونيات مع تقديم الخدمات البيطرية لتحسين تطوير السلاسل المحلية.

المحور الثاني: سلسلة إنتاج الزيتون ودورها في التنمية الترابية بإقليم تازة

تعتبر غراسة شجرة الزيتون، ذات تجذر في التاريخ البشري. فلقد طبعت مختلف الحضارات الإنسانية العريقة، التي نشأت على ضفاف حوض البحر الأبيض المتوسط. الحوض الذي يهيمن بنسبة 95% من أشجار الزيتون المغروسة على الصعيد العالمي [1]. وتشغل زراعة أشجار الزيتون مكانة مهمة على الصعيد الوطني بمساحة تقدر بـ 947.000 هـ. وتمكن من إنتاج ما يناهز 1.350.000 طن من الزيتون سنويا. وفي هذا الصدد، ساهم مخطط المغرب الأخضر من الاقتراب من هدف المليون هكتار من خلال وتيرة غرس مرتفعة خلال السنوات الأخيرة. ومكن برنامج تحدي الألفية الأمريكي MCA.PAF من غرس 80.000 هـ على الصعيد الوطني.

يعتبر إقليم تازة من بين أهم أقطاب إنتاج الزيتون على الصعيد الوطني بمساحة إجمالية تقدر بـ 78.000 هـ. وتمثل هذه المساحة 36% من المساحة الصالحة للزراعة على مستوى الإقليم، و9% على الصعيد الوطني. وينتج إقليم تازة معدلا سنويا يناهز 90.000 طن من الزيتون؛ أي 7% من الإنتاج الوطني.

1 – عبد النور صديق (2015/2014): "التنمية الترابية وإعداد المجال بالمناطق السهوبية: دراسة جماعتي تادرات وهوارة اولاد رحو بحوض جرسيف (إقليم جرسيف)". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا. جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة. ص 136.

1- توسع مستمر للمساحة المغروسة

تمتد الأشجار المثمرة بإقليم تازة على مساحة إجمالية تقدر بـ 109.620 هـ وتمثل 50% من المساحات الصالحة للزراعة. ويحتل الزيتون ضمنها 79.520 هـ؛ أي بنسبة 72% من مساحة الأشجار المثمرة [1]. وقد عرفت تطورا مهما إن على مستوى الإنتاج أو على مستوى المساحة المغروسة.

مبيان رقم 22: تطور المساحات المغروسة بالزيتون بإقليم تازة (1997-2017)

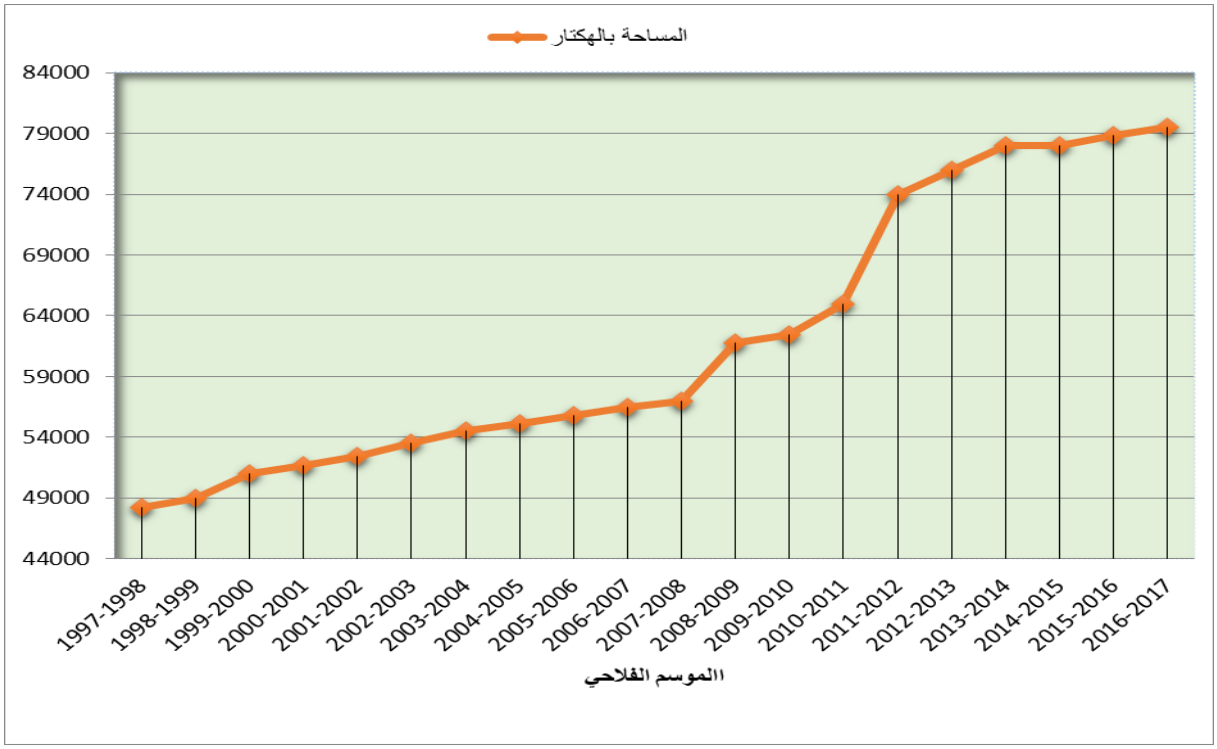

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة تازة. 15 غشت 2017

عرفت مساحات الزيتون المغروسة بإقليم تازة تطورا مهما خلال العشر سنوات الأخيرة. فقد انتقلت المساحة من 51.700 هـ خلال الموسم الفلاحي 2001/2000، إلى 79.520هـ خلال الموسم الفلاحي 2017/2016؛ أي بمعدل 1636 هـ سنويا. ويعود سبب هذا التطور إلى ملائمة الظروف المناخية، وتزايد استثمارات الفلاحين، ثم دعم الدولة من خلال مخطط المغرب الأخضر عبر برنامج تحدي الألفية للأشجار المثمرة. كما ساهم الاستقرار السكاني والتراجع في تربية الماشية إلى نزوع الفلاحين للتعاطي لغراسة الزيتون بهدف الحصول على مادة الزيت التي تعرف طلبا متزايدا في الأسواق

1 – المديرية الإقليمية للفلاحة بتازة (03 نونبر 2016): " قطاع الزيتون بإقليم تازة وجودة زيت الزيتون، في خدمة التنمية المحلية والمحافظة على البيئة".عرض بمناسبة المهرجان الوطني للزيتون بتازة في نسخته الثانية تحت شعار "سلسلة الزيتون: جودة عالية وتسويق منظم" أيام 19-20-2015/11/21. ص 4.

الوطنية والدولية.

مبيان رقم 23: تطور كمية إنتاج الزيتون وزيت الزيتون بإقليم تازة

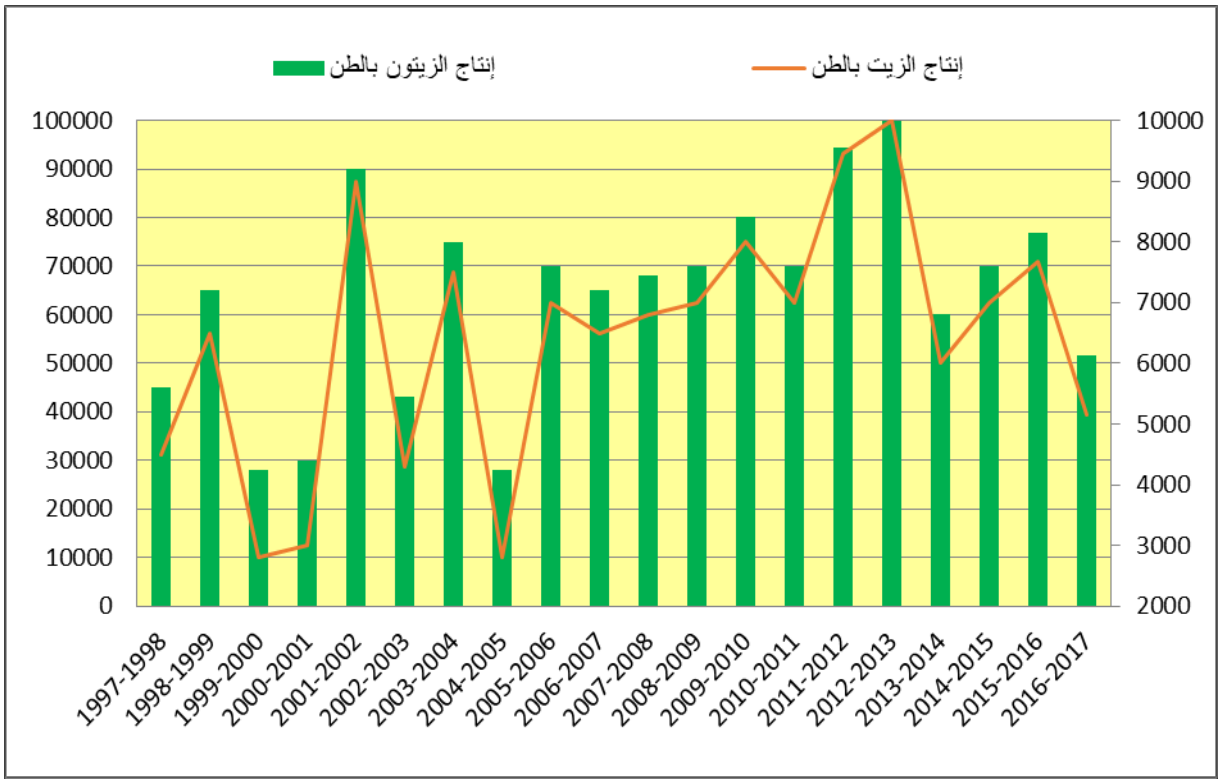

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة تازة. 15 غشت 2017، بتصرف

يختلف معدل الإنتاجية ما بين 1.5 إلى 2 طن/هـ في أراضي البور، و2.5 إلى 3.5 طن/هـ في الأراضي المسقية. وقد بلغ معدل الإنتاج السنوي 63.995 طن. وتتوزع هذه الكمية المنتجة سنويا على الشكل التالي: 20% تخصص للتصبير، و70% لاستخلاص زيت الزيتون، و10% للاستهلاك الذاتي [1]. كما يعرف معدل الإنتاج تفاوتا من سنة إلى أخرى، وذلك حسب الظروف المناخية، وحسب ظاهرة المياومة المعروفة عن منتوج الزيتون، وحسب تعرضه لمجموعة من الأمراض والحشرات، وخصوصا دبابة وسوس الزيتون.

2- توزيع متباين لأشجار الزيتون بالمجال الترابي وعلاقته بالقطاع التعاوني

توفر الأحياز الترابية لإقليم تازة (تلال مقدمة الريف الشرقي، الأطلس المتوسط الشمالي وحوض إناون) مجالا خصبا لنمو شجرة الزيتون. فلقد انتقلت المساحات المغروسة من 48.000 هـ سنة 1997م إلى 78.400 هـ سنة 2015، أي بزيادة 38,77%. ورغم هذه الزيادة الكبيرة، فإنه لا يتم

1 – المديرية الإقليمية للفلاحة تازة. 15 غشت 2017.

استغلال إلا 64.000 هـ، أي نسبة 81,63% من المساحة الإجمالية المشجرة بالزيتون. وهذا راجع إلى عدة أسباب منها، ضعف الصيانة، صعوبة الولوج إلى بعض الضيعات الفلاحية بالمرتفعات وتجزء الملكية العقارية. هذا بالإضافة إلى الاستغلال غير المعقلن والرعي الجائر (قطيع الماعز).

خريطة رقم 17: توزيع مساحات أشجار الزيتون والتعاونيات حسب الدوائر الإدارية بإقليم تازة (2015)

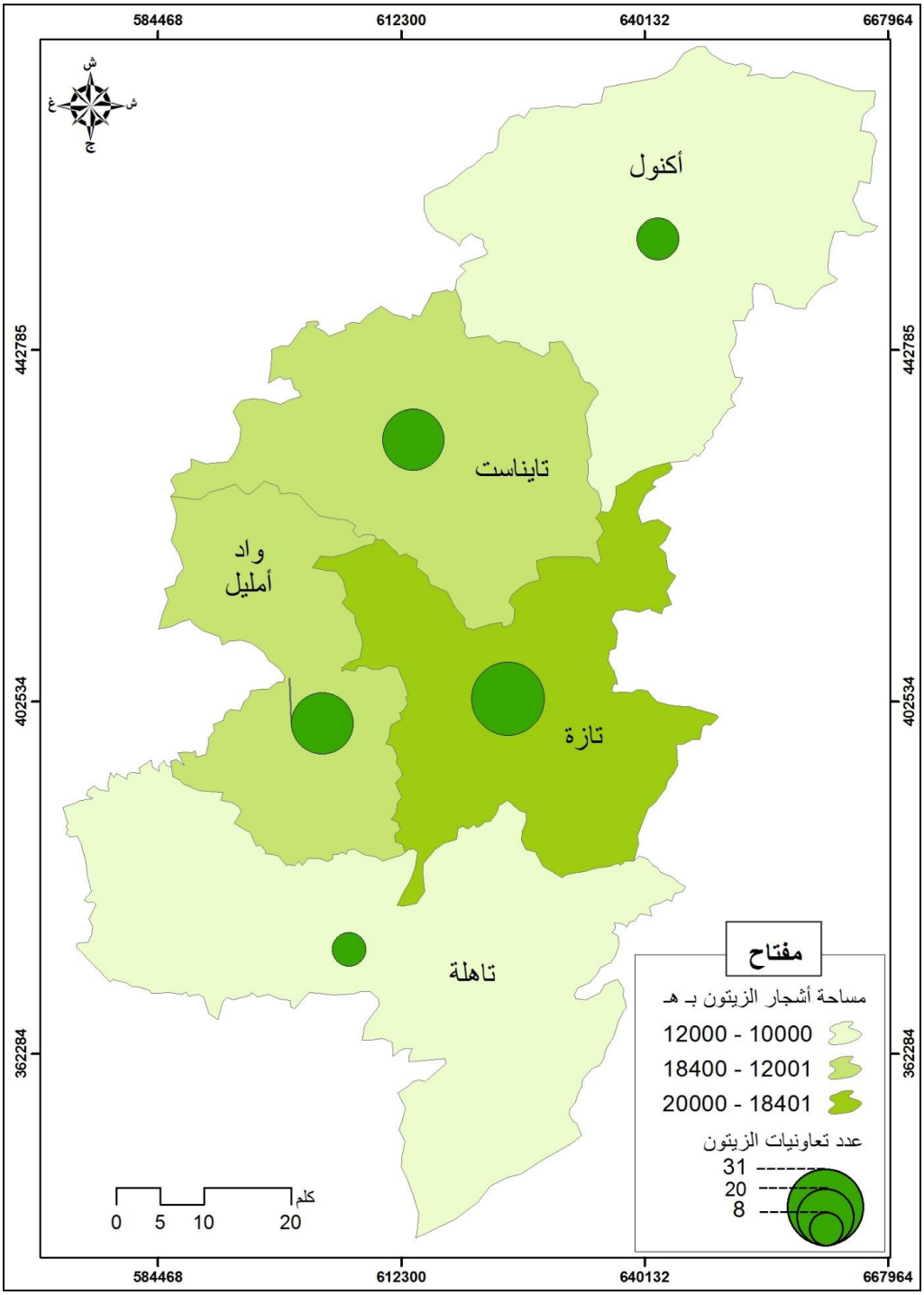

مصدر المعلومات: المديرية الإقليمية للفلاحة تازة، 2016

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

يبلغ متوسط إنتاج الزيتون بإقليم تازة خلال موسم عادي 90.000 طن. ويتوزع كما يلي: 23.000 طن بدائرة تازة، 21.000 طن بواد أمليل، 11.000 طن بأكنول، 13.500 طن بتاهلة و21.500 طن بتايناست[1]. كما يعرف الإنتاج تغيرات حسب الظروف المناخية التي تميز المنطقة، توجد تساقطات مطرية غير منتظمة تؤثر بشكل سلبي على كمية الإنتاج.

تتوزع المساحات المغروسة بشكل متفاوت بين الدوائر الترابية، إذ نجد دائرة تازة في المقدمة بمساحة 20.000 هـ، ودائرة تايناست في الرتبة الأخيرة بمساحة 10.000 هـ. وهذا التفاوت بين الدوائر يعود البعض منه إلى اعتبارات تاريخية مرتبطة بالمخططات الفلاحية السالفة الذكر (مشروع ديرو...)، ونوعية التربة بين الأطلس المتوسط الشمالي، وتلال مقدمة الريف الشرقي، وجبال الريف وحوض إناون.

يتوافق توزيع التعاونيات المهتمة بتثمين منتوج الزيتون بالدوائر الترابية بشكل متوازي مع حجم المساحات الإجمالية لكل مجال، بحيث نجد أقل عدد 8 تعاونيات بتاهلة، 12 بأكنول، 23 بواد أمليل، 23 بتايناست، ثم 31 بتازة كأكبر عدد.

وخلال الموسم الفلاحي 2014، بلغت المساحة المغروسة بأشجار الزيتون 78.800 هـ. وتقدر الكثافة المعتمدة بالإقليم بـ 100 شجرة في الهكتار بالبور و200 شجرة في الهكتار المسقي. أما بالنسبة لأصناف الزيتون، فإن صنف البيشولين المغربية هو السائد بكثرة بنسبة 95%. في حين، تشكل باقي الأصناف الأخرى (منارة، حوزية، مسلالة، أربكوين) 5%.

1 – المديرية الإقليمية للفلاحة تازة. 03 نونبر 2016.

مبيان رقم 24: توزيع أعمار مغروسات الزيتون بإقليم تازة خلال الموسم الفلاحي 2016/2015

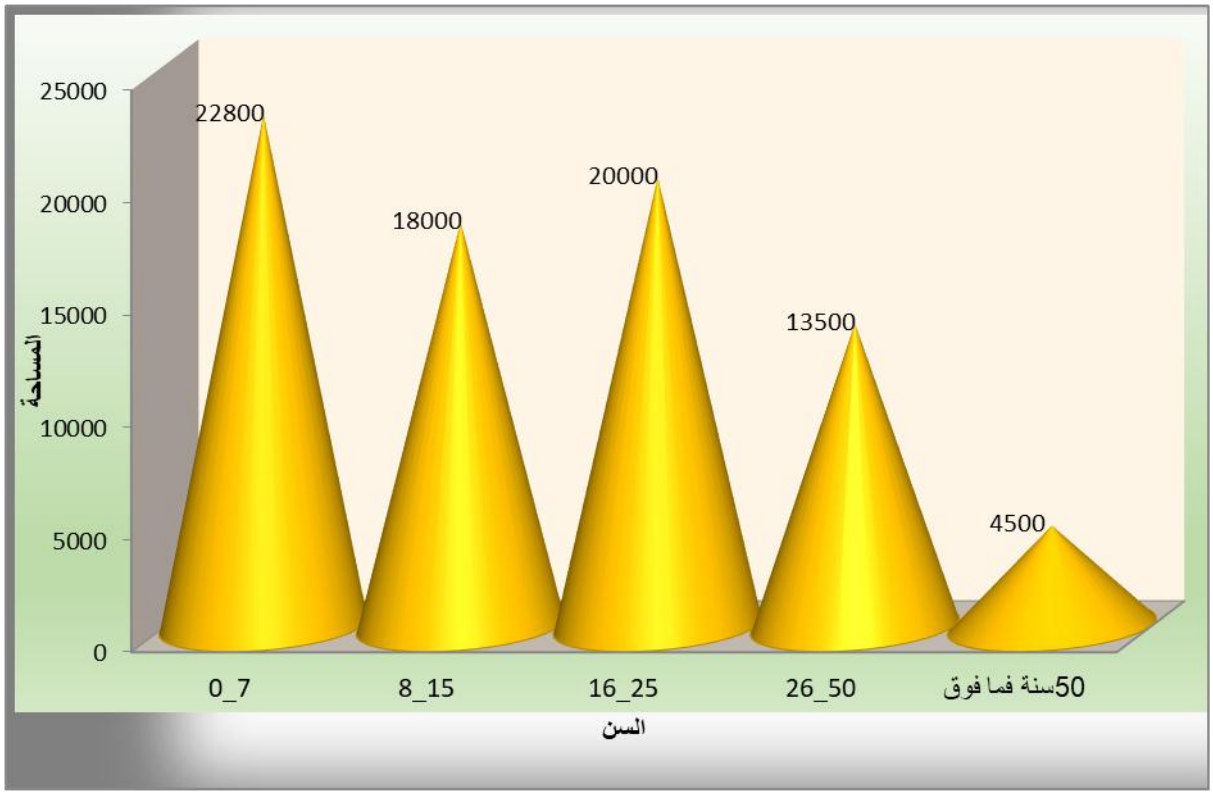

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة تازة. 03 نونبر 2016

يمكن اعتبار ضيعات الزيتون بإقليم تازة حديثة الغرس، بحيث أن 52% من الأشجار لم تتجاوز 15 سنة، بينما الأشجار التي تتعدى الخمسين سنة فنسبتها 6%.

3- حضور مهم لوحدات تحويل الزيتون

بعد أن كانت المعاصر التقليدية هي السائدة في استخراج زيت الزيتون، أضحت المعاصر العصرية تأخذ حيزا أكبر في دورة الإنتاج، بفضل دعم الدولة الرامي إلى مضاعفة الإنتاج الفلاحي، خصوصا وأن وزارة الفلاحة تمول معاصر عصرية لإنتاج زيت الزيتون، وذلك بالنظر إلى الأهمية التي تعطيها لسلسلة الزيتون.

جدول رقم 10: أصناف وحدات تحويل الزيتون بإقليم تازة

نوعية الوحدة	القطاع التقليدي	القطاع نصف العصري	القطاع العصري		المجموع
			2 أطوار	3 أطوار	
القدرة الإجمالية	1000	19	7	23	49
العصر (بالطن في اليوم)	200	130	170	480	980
الكمية المعالجة	2000	11.000	12.000	25.000	50.000
فترة العصر	نونبر/يناير	نونبر/يناير	نونبر/يناير	نونبر/يناير	نونبر/يناير
المعدل المتوسطي للعصر	**%16**	**%20**	**%20**	**%18**	---

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة تازة. 03 نونبر 2016

تتميز بنية تحويل المنتوج بالمنطقة بتنوعها، إذ يتوفر الإقليم على 1.000 معصرة تقليدية و19 شبه عصرية. ويلاحظ أن 74% من كمية الزيتون يتم تحويلها في وحدات عصرية (2 مراحل و3 مراحل). كما يتوفر إقليم تازة على وحدتين لتصبير الزيتون بسعة تقدر ب 5000 طن/سنة.

وبناء عليه، يشكل قطاع الزيتون بإقليم تازة عامة وتلال مقدمة الريف الشرقي خاصة، أحد أهم القطاعات الاقتصادية المهمة والواعدة في الاقتصاد المحلي. ويمكن لمس ذلك من خلال مؤشرين إثنين هما:

- تحقيق فرص شغل مهمة لساكنة المنطقة؛
- العائد المادي الذي يحصل عليه فلاحو المنطقة من خلال بيع منتوج الزيتون.

ورغم الأهمية التي تحظى بها سلسلة إنتاج الزيتون بإقليم تازة، فإن مجموعة من المشاكل لا تزال تعترضها، ونذكر منها على سبيل الحصر:

- ✓ مشكل التسويق: يعتبر من أهم المشاكل التي تعترض المنتجين، بالنظر إلى كثرة الوسطاء بين المنتج والمستهلك؛
- ✓ صغر الضيعات الفلاحية بسبب تجزؤ الملكية العقارية عن طريق الورثة؛
- ✓ هيمنة صنف البيشولين المغربية؛
- ✓ ضعف التساقطات المطرية وسوء توزيعها؛
- ✓ عدم اعتماد الفلاحين التقنيات الحديثة في إنتاج وتحويل الزيتون؛
- ✓ ضعف التنظيمات المهنية من جمعيات وتعاونيات؛
- ✓ غياب نسيج صناعي قادر على استيعاب الكمية المهمة من الزيتون خلال موسم الجني؛

- ✓ إنتاجية ضعيفة جدا لسوء العناية بالشجرة، وضعف تأطير المصالح الفلاحة.

وهكذا، ومهما يكن من اكراهات على اختلاف أنواعها، فإن شجرة الزيتون بإقليم تازة تشكل عصب الاقتصاد المحلي؛ وذلك بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة المتوفرة لتصدير الإنتاج، ومردودية المساحة المغروسة التي تعتمد تقنيات جديدة في الإنتاج، وكذا تشجيع القطاع التعاوني وتحسين ظروف التصنيع والتسويق، ثم الرفع من المساحات المشجرة ومضاعفتها في العشر سنين القادمة، من أجل مسايرة توجهات برنامج تحدي الألفية للأشجار المثمرة.

المحور الثالث: تثمين المنتجات النباتية كموروث ثقافي متجدر ببني فراسن

تعتبر الصناعة التقليدية قطاعا مهما بتلال مقدمة الريف الشرقي وخاصة منها تلك المرتبطة بالنباتات البرية (الدوم) التي يتم من خلالها صناعة مجموعة من المنتجات النباتية (القفة، القبعة...)، تستمد هذه الأهمية بصفة خاصة من دورها الاقتصادي والثقافي. فهي تتميز بعدة خصائص ذات طبيعة فنية وإنتاجية وخدماتية، تظل حاضرة في أسلوب عيش شريحة واسعة من سكان العالم القروي.

1- المواد الأولية: نبتة الدوم (نخيل الدوم)

تنتشر نبتة الدوم بالمرتفعات الجبلية والتلية، وخاصة بجبال الأطلس المتوسط وجبال الريف. كما يوجد بشكل فطري في بعض الأودية بالمغرب. ويتم استغلالها في كلأ المواشي في معظم الأحيان. ولهذه النبتة فوائد كثيرة، خصوصا وأنها تشكل مادة أولية لإنتاج المكانس، أو الحبال التي تستعمل في حمل وربط الحيوانات وصناعة الحصير والأفرشة، وصناعة بعض الشباك لحمل الأثقال، والقفة الكبيرة (الشاكوش). وهذا ما جعل سكان المنطقة يشتهرون بهذا النوع من الصناعة التقليدية، ونظرا لكثرة الطلب على هذه المادة، فقد تعرضت إلى استغلال مكثف مما دفع بالصناع إلى البحث عنها خارج إقليم تازة.

صور رقم 04: المادة الأولية الدوم (العزف) بعد التجفيف

المصدر: تصوير عزيز محجوب، ماي 2018

يتم جلب مادة الدوم من عدة أقاليم مغربية (خنيفرة، بركان، مراكش، بني ملال...). وهذا ما يساهم في ارتفاع ثمن المادة الأولية. ومن الإكراهات التي تواجه الحرفيين، صعوبة وصول الدوم إلى المنطقة، بسبب تشديد المراقبة عليها، وفرض عقوبات مادية على تجارها، مما أدى إلى ارتفاع ثمن الكلغرام الواحد ليصل إلى 10 دراهم في الوقت الذي يتراوح فيه ثمن القفة الواحدة ما بين 12 و20 درهم. وبذلك يسجل رقم معاملات 5,9 مليون درهم سنويا بالجماعة الترابية بني فراسن إلى حدود سنة 2019. لكن الأمر تغير بشكل كبير منذ ظهور فيروس كرونا وتراجع أهمية القطاع السياحي باعتباره المروج الأول لهذه المنتجات.

صورة رقم 05: مرحلتي التوظيف (الوطف) والخياطة لإنتاج القفة

المصدر: تصوير عزيز محجوب، بتاريخ مارس 2017

تمر صناعة القفة من عدة مراحل وهي: التنقية، التخمر، "الوظيفة" ثم الخياطة. يبدأ العمل باقتناء المادة الأولية، لتتم بعدها مرحلة تجميع الألياف؛ من خلال تنقيتها من الألياف الصغيرة، ثم نقعها بالماء لمدة معينة، بغية تليينها وتبييضها، وتلوين جزء منها، لتصبح جاهزة للعمل. وبعدها تأتي مرحلة "التوظيف" (لوطف باللغة المحلية). وهي المرحلة التي يتم من خلالها إنتاج سلسلة (شريط) عرضها 5 سنتمتر (لوطف)، والتي تتكون من ستة ألياف مجمعة مع بعضها البعض على شكل ضفيرة الشعر (الوشكة)، وتليها مباشرة مرحلة التجميع والخياطة، أي جمع الضفائر مع بعضها البعض، بواسطة شريط مفتول وإبرة كبيرة (المسالة) لإعطاء القفة الشكل المرغوب فيه. وفي النهاية تتم إزالة الألياف الزائدة، وتنقية المنتوج وإعطائه شكله النهائي، ثم تسويقه بالسوق الأسبوعية.

2-غنى وتنوع المنتوجات النباتية ببني فراسن

تعد قفة أو سلة الدوم، من أقدم المنتجات التقليدية المتوارثة عبر الأجيال بمناطق الرواضي بإقليم الحسيمة، وشفشاون...، كما أنها من بين أهم الأعمال التي توفر مناصب شغل، وخاصة بالجماعة الترابية بني فراسن الرائدة في هذا المجال. فهي تعكس البعد الثقافي والفني الذي يزخر به الحيز الترابي لتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.

لا تقتصر منتجات الدوم ببني فراسن على القفة فقط، بل تتعداها إلى القبعات والحصير والطبق، وغيرها من المنتجات المصنعة. غير أن القفة تظل المنتوج الأساسي، فهي عبارة عن كيس مفتوح من الدوم الموظف بطريقة متراصة ودقيقة، مزينة في الأعلى بيدين مصنوعتين إما من الجلد أو القنب، أو من الدوم نفسه. وهي ذات أحجام وأشكال مختلفة؛ إذ تتراوح ما بين الكبيرة والصغيرة

والمتوسطة حسب الطلب. وتقدم أيضا بألوان مزخرفة، بدل اللون الطبيعي للدوم بعد عملية تلوين أليافه. وتعرف هذه الحرفة انتشارا كبيرا، وخاصة عند النساء اللواتي أخذن منها وسيلة لكسب الرزق، وملاذا لملء وقت الفراغ.

صورة رقم 06: تنوع المنتجات النباتية ببني فراسن (القفة، الشاكوش، القبعة، السلة...)

المصدر: تصوير عزيز محجوب، بتاريخ 16 يناير 2019

تكمن جمالية قفة الدوم وخصوصيتها في غرزها اليدوية الرفيعة، وهو ما يزيد من متانتها ورونقها الطبيعي، ويجعل منها أداة متعددة الاستعمال سواء للزينة أو للترتيب والتخزين أو كأواني مبتكرة لتغليف الهدايا دون تهديد البيئة. وتقدم هذه المنتوجات لكل مستعمليها مزيجا رائعا بين الجمال الأصيل وسهولة الاستعمال وفقا لمعايير الحياة العصرية، حيث تضفي رونقا خاصا على كل الأماكن، وتصبح هذه الأدوات اليومية قطعا فنية تحمل بين عقدها ووظائفها جزء من تاريخ المجال المحلي. فبالنسبة للقبعات (شواشي) مثلا، تتميز بخفتها وأناقتها، مما يجعل منها منتجات أنيقة تتلاءم مع ضرورات العصر، من حيث الجودة وسهولة الاستعمال. وهي أفضل مثال عن التطور الذي عرفته صناعة نسيج الدوم بالمنطقة، وعلى الخصوص بالنسبة إلى التقنيات المتعلقة بمعالجة المواد الأولية وتقنيات تثبيت الظفائر والغرز.

3- واقع الحرفة ومكانتها في المجتمع البني فراسني

بلغ عدد الصناع التقليديين بالجماعة الترابية بني فراسن حوالي 11.000 صانع [1]. وتمارس حرفة الدوم في أوقات الفراغ أو بعد الانتهاء من الأشغال الفلاحية. ومادامت معظم الأسر تتوفر على ملكيات زراعية مجهرية، فإن هذه الحرفة تعتبر بالنسبة إليهم موردا إضافيا للرزق وثاني أهم مورد اقتصادي للسكان بإنتاج يفوق 40.000 وحدة أسبوعيا قبل جائحة كرونا.

يرتفع ثمن القفة في فصل الصيف بسبب تزايد الطلب عليها وانشغال الحرفيين بجمع المحاصيل الزراعية، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب وانخفاض الإنتاج. أما في فصل الشتاء فيقع العكس. ويعمل الوسطاء (السماسرة) المحليون على التحكم في أسعار المنتوج، وذلك باحتكاره في السوق أو الاتصال بالحرفيين على مستوى الدواوير، حيث يعمل هؤلاء على جمع المنتوج وتخزينه، وإضافة بعض التحسينات عليه (الطرز الخارجي بالتوب، تزيين اليدين بالجلد...) وتسويقه للوسطاء خارج المجال بكل من فاس ومراكش والدار البيضاء... ويقوم هؤلاء بتسويقه وطنيا أو تصديره للخارج محققين هامش ربح أكبر على حساب الحرفيين. وهنا نسوق مثالا حيا، يهم عائلة "كريعش" التي دخلت غمار هذه التجارة لأزيد من 05 سنة، والتي ارتبط نشوء اسمها التجاري بزبائن أجانب بالديار الأوروبية.

صورة رقم 07: نقطة بالسوق الأسبوعي بني فراسن لبيع القفة

المصدر: تصوير عزيز محجوب، بتاريخ 16 يناير 2018

وعموما، يعاني قطاع المنتجات النباتية ببني فراسن من عدم الهيكلة نتيجة غياب الوعي لدى الحرفيين بأهميته الاقتصادية وبكيفية جعله موردا ترابيا وقاطرة للتنمية المحلية. ومن شأن تثمين

1 – غرفة الصناعة التقليدية فاس–مكناس المصلحة الإقليمية تازة (مصلحة التنشيط الاقتصادي). أبريل 2018.

هذا المنتوج أن يسهم في الحد من هجرة الشباب والأسر، وخاصة الحاملين لمهارات وخبرات هذا الموروث الثقافي.

المحور الرابع: بنية تحتية واجتماعية لا تستجيب لحاجيات تثمين المنتجات الترابية

تعتبر البنية التحتية والتجهيزات الاجتماعية من أكبر دعائم الاقتصاد الاجتماعي التضامني. لكن ضعفها يحكم على المنطقة بالعزلة وغياب شروط العيش اللائق. وتعاني تلال مقدمة الريف الشرقي بتازة، على غرار مختلف المناطق الريفية بالمغرب من ضعف كبير في هذا المجال.

1- التعليم قطاع غير مرض

يسجل المجال المدروس نسبة ضعيفة فيما يخص عدد المؤسسات التعليمية بالمقارنة مع حجم السكان (4 ثانويات و5 إعداديات و127 مدرسة). وهي خاصية تشترك فيها مختلف المناطق المهمشة بالمغرب.

خريطة رقم 18: توزيع المؤسسات التعليمية بمجال الدراسة سنة 2018

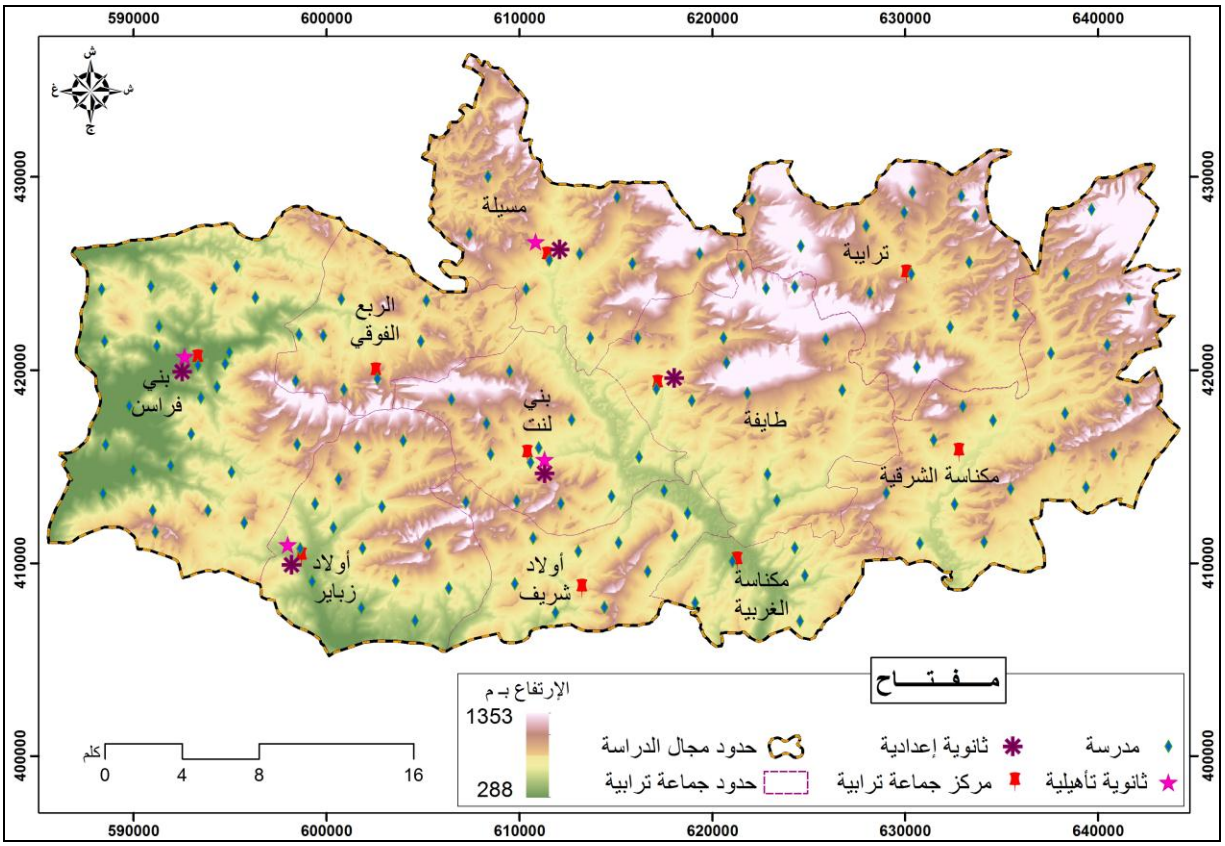

مصدر المعطيات: النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية تازة + بحث ميداني أبريل 2019

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

تشكل فئة بدون مستوى تعليمي نسبة جد مرتفعة في صفوف الساكنة (53,33%). ويتعمق المشكل بوجود نسبة كبيرة من الأميين ضمن هذه الفئة، مما يؤكد صعوبة التخفيف منها على المدى القريب أو المتوسط، وذلك في ظل تواضع حصيلة المجهودات المبذولة محليا لمحاربة الأمية.

مبيان رقم 25: توزيع الساكنة حسب المستويات التعليمية لسنة 2014

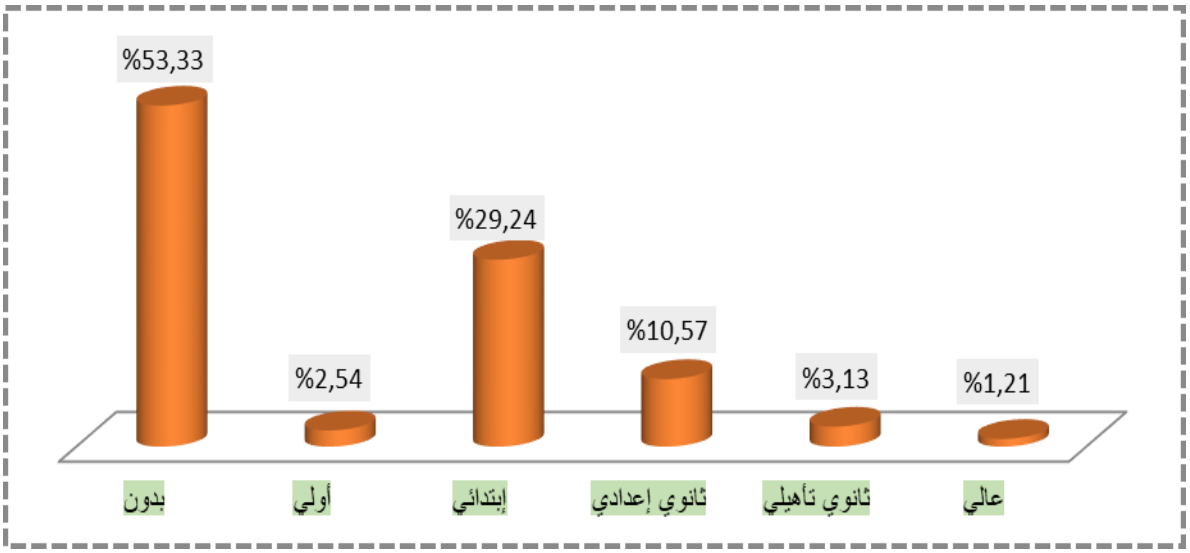

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

نستنتج من خلال الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014، بأنه كلما ارتفع عدد الأطفال في الأسرة، كلما تقلصت فرص التعليم الأولي. فالأسر التي تضم طفلين تسجل نسبة تمدرس تصل في التعليم الأولي إلى 55,10%؛ أي مرتين أكثر من الأسر التي لديها أكثر من 3 أطفال (29,80%)[1]. وبالفعل، يظهر أن الآباء يولون أهمية أكبر لتمدرس أبنائهم في التعليم الابتدائي بنسبة 29,24% مقارنة بالتعليم الأولي (2,54%). وعلاوة على ذلك، وبغض النظر عن السن، فنسبة التمدرس بالتعليم الأولي تفوق نسبة التمدرس بالتعليم العالي. كما أن الولوج إلى التعليم الابتدائي يتحسن كلما تقلصت المسافة الفاصلة بين التجمعات السكنية والطريق من جهة، ونقاط الماء من جهة أخرى .

أما فيما يخص مستوى التعليم الثانوي الإعدادي (10,75%) والثانوي التأهيلي (3,13%)، فهاتين الفئتين تعكسان ظاهرة الهدر المدرسي. فغالبا ما يتم الانقطاع عن الدراسة خلال هذه المرحلة لعدة أسباب منها: بعد المسافة عن الإعداديات والثانويات، غياب وسائل النقل المدرسي، ثم ضعف الجانب المادي للأسر. إضافة إلى ذلك، فإن الآباء ذوي المستوى التعليمي المتوسط أو العالي أو من فئة اجتماعية متوسطة أو ميسورة يتشبثون أكثر بمتابعة أبنائهم مستوى التعليم العالي. وبالمثل، فإن الأطر

1 – المندوبية السامية للتخطيط: نتائج البحث الوطني 2014 حول التعليم والتجربة المهنية وتكوين الرأسمال البشري.

الإدارية، وأصحاب المهن الحرة، والتقنيون، والمستخدمون والحرفيون هم الأكثر اهتماما بتمدرس أبنائهم بالتعليم العالي.

وبناء على ذلك، يمثل التعليم حافزا هائلا لتنمية المجال القروي، عن طريق إتاحته الفرص للأفراد، لتحقيق قدراتهم والمساهمة بشكل فعال في تثمين المنتجات داخل التعاونيات المحلية. فلقد شكل التعليم أحد الأوجه الحيوية للتغيرات التي يشهدها الاقتصاد الاجتماعي التضامني بتلال مقدمة الريف الشرقي بتازة، إذ أنه يؤثر على المستقبل الاقتصادي لجميع الأفراد ورفاهيتهم الاجتماعية.

2_ ضعف الخدمات الصحية

تظل الخدمات الصحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، ضعيفة ومحدودة بسبب عدم توفره على التجهيزات الصحية الكافية، والموارد البشرية لتغطية حاجيات السكان.

خريطة رقم 19: توزيع المراكز الصحية والمرضى المترددين عليها سنة 2019

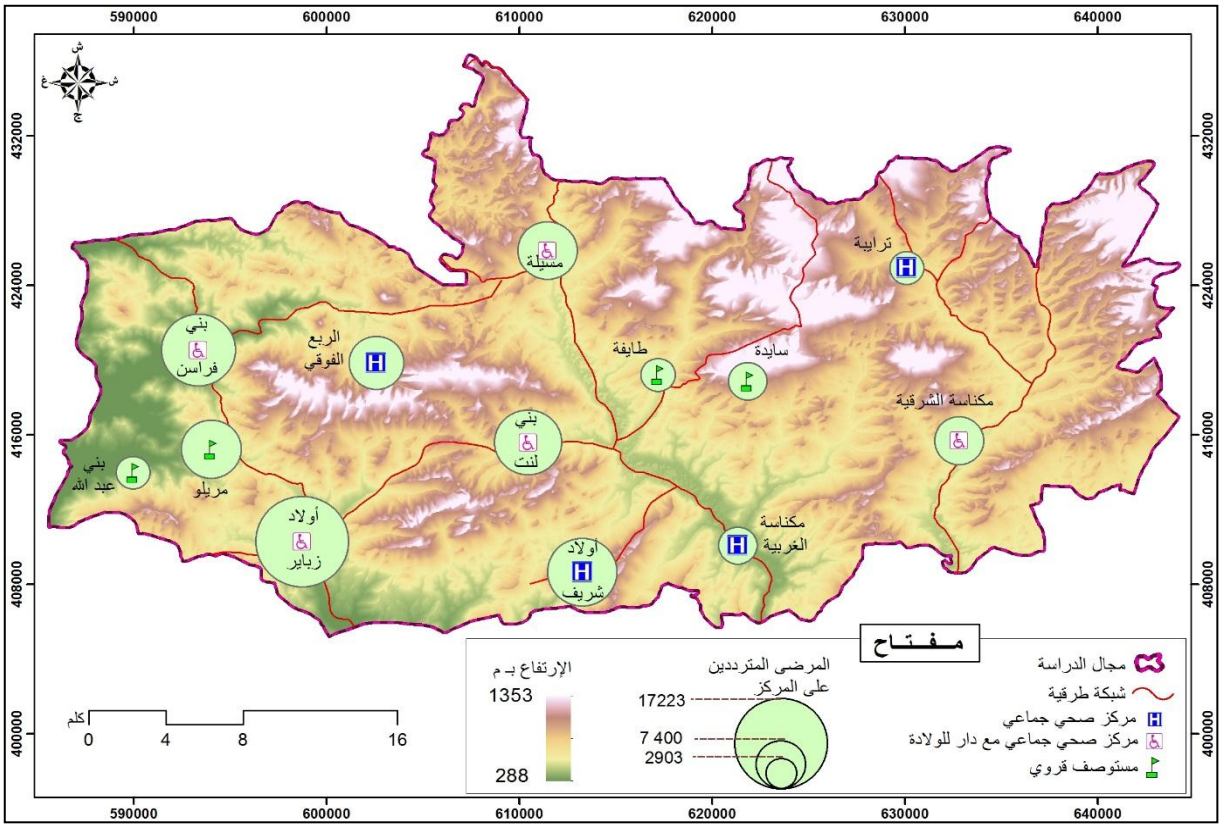

مصدر المعطيات: المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة بتازة + بحث ميدان 2019

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

يتبين من خلال الخريطة السابقة النقص الحاصل في المراكز الصحية بالمجال، المحصورة في 4 مراكز صحية جماعية، 5 مراكز صحية جماعية مع دار للتوليد و4 مستوصفات قروية، قلة عدد هذه المراكز تجعلها عاجزة عن توفير العلاج والمداواة لزوارها من المرضى، حيث غالبا ما تسود الصفوف الطويلة بقاعة الانتظار.

خريطة رقم 20: توزيع الأطر الطبية وسيارات الإسعاف بمجال الدراسة سنة 2019

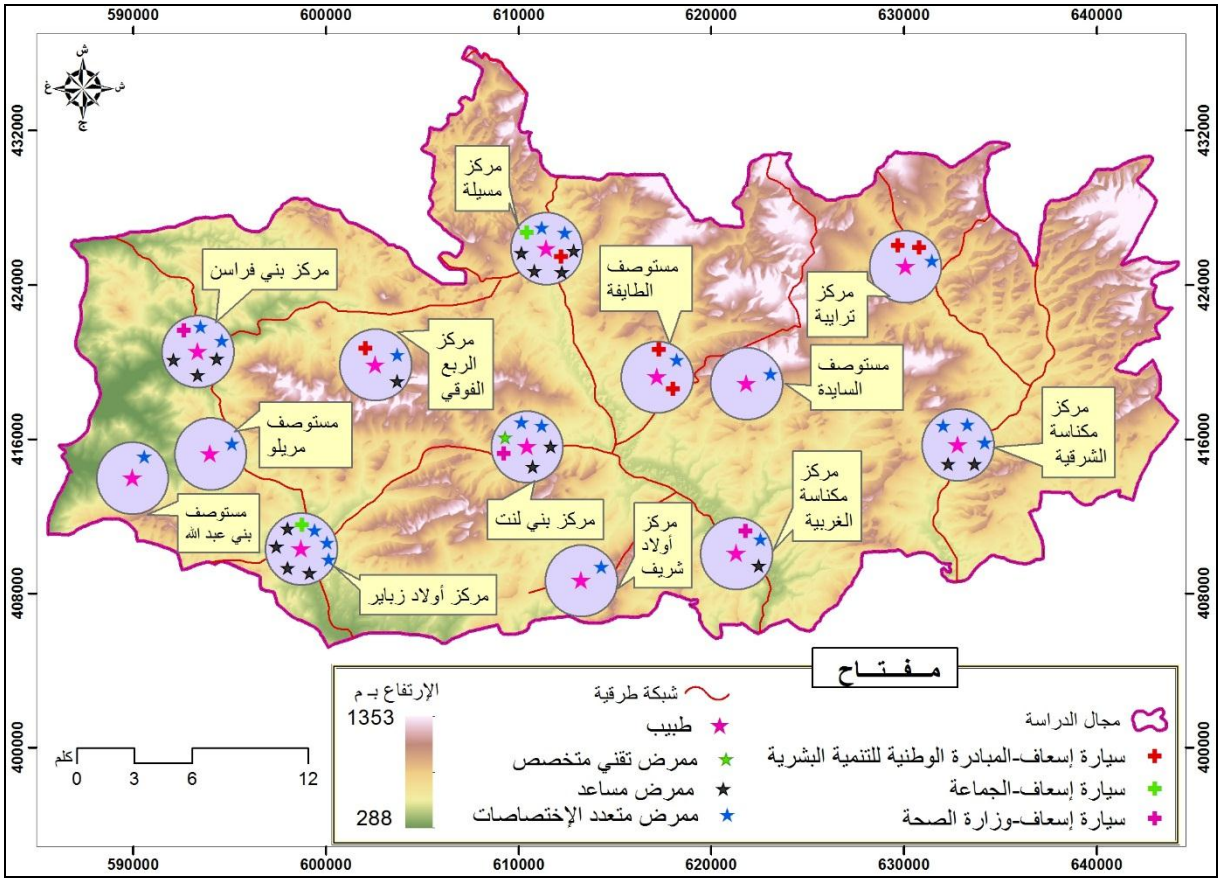

مصدر المعطيات: المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة بتازة+ بحث ميدان 2019

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

ومن هنا يتضح أن سكان تلال مقدمة الريف الشرقي بتازة، يعانون من ضعف الخدمات الصحية من أطر طبية وسيارات إسعاف. كما أنها لا ترقى إلى المساهمة في التغطية الصحية للسكان، وذلك لضعف التجهيزات المستعملة وتوزيعها غير المتوازن بالمجال.

ومن أجل دراسة التوزيع المجالي للمرضى وارتباطهم بالمراكز الصحية سنعتمد على الاستنباط المجالي في بيئة نظم المعلومات الجغرافية بواسطة برنامج ArcGIS 10.2.2. تتم هذه العملية بحساب القيمة للمتغير التابع عن قيمة محددة للمتغير المستقل على المستوى الجغرافي وليس على المستوى

الكمي فقط. في هذا التحليل، سنقوم بتحويل قيم غير مكانية لمجموعة من المواقع (النقاط) إلى خريطة تعبر عن التغير المكاني في هذه القيم على امتداد منطقة الدراسة [1]. وفي هذه الحالة، لدينا المراكز الصحية والمستوصفات وعدد المرضى المترددين عليها سنة 2019. ويمكننا هنا باستخدام الاستنباط المكاني من استنتاج خريطة توضح تفاوت توزيع عدد المرضى المحليين من موقع لأخر بمنطقة الدراسة.

خريطة رقم 21: توزيع الارتباط المكاني ما بين المركز الصحي والمرضى سنة 2019

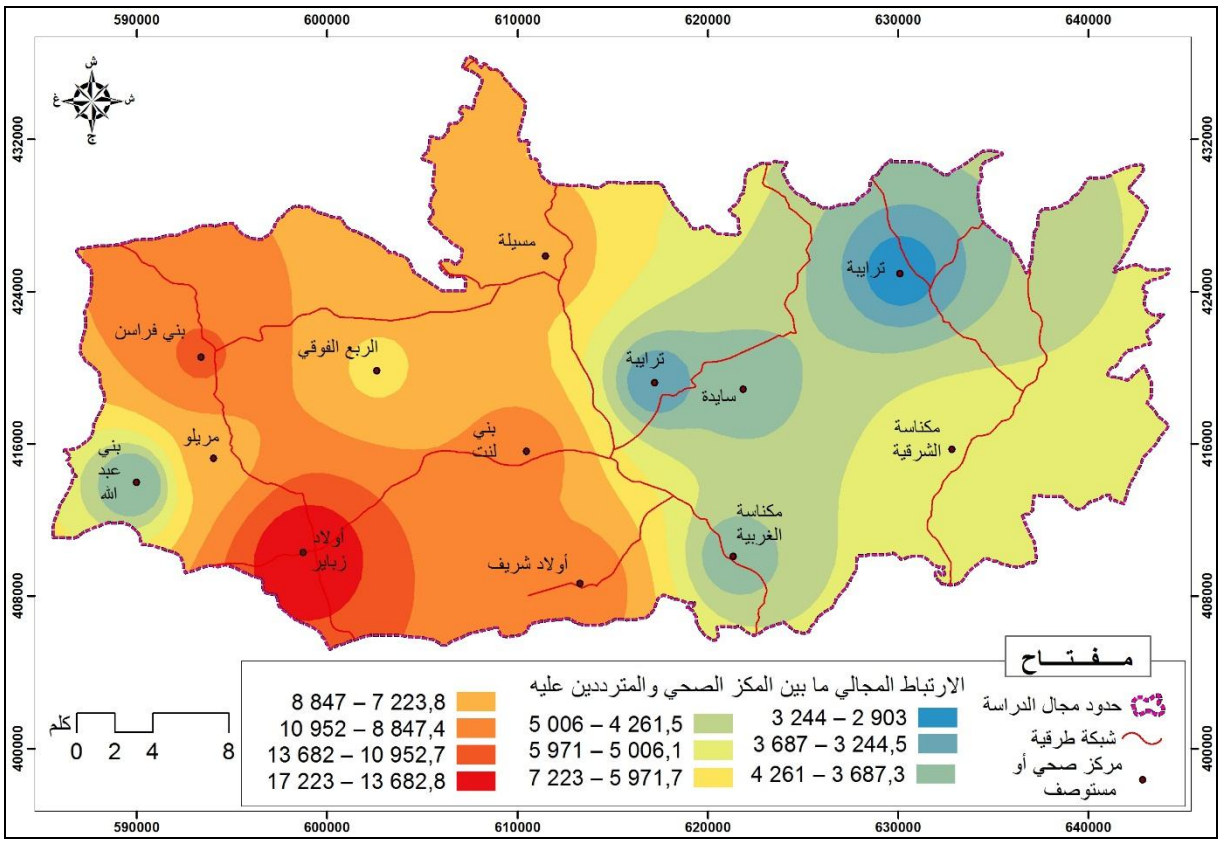

مصدر المعطيات: المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة بتازة + بحث ميدان 2019.

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

يعد الاهتمام بالخدمات الصحية من الأولويات. فهي تعتبر من مؤشرات التنمية البشرية لكون صحة الإنسان الجسدية والنفسية والعقلية تؤثر بطريقة مباشرة على النمو الاقتصادي. فالصحة الجيدة تعطي الفرد القدرة على بذل مجهودات أكبر وبالتالي قدرة إنتاجية مهمة والعكس صحيح. وهذه مؤشرات تفرض على المسؤولين وخاصة الوزارة الوصية اتخاذ تدابير طارئة وجادة لتغير الوضعية الحالية.

1 – محمد داود جمعة (2012): "أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافية". النسخة الإلكترونية الأولى. مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. ص 57.

3- بنية طرقية هشة تعرقل القطاع التعاوني

تكتسي الطرق أهمية قصوى في خلق دينامية اقتصادية ملائمة وتوازنات اجتماعية لفك العزلة عن المنطقة، وتساهم في تثمين الموارد الترابية ومسايرة الركب العام للاقتصاد الاجتماعي التضامني. إلا أن الشبكة الطرقية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة تعيش حالة متردية، كما أن عدة دواوير بمجال الدراسة لازالت تعيش عزلة تامة خلال الفترة المطيرة.

خريطة رقم 22: توزيع الشبكة الطرقية (المصنفة) بمجال الدراسة سنة 2019

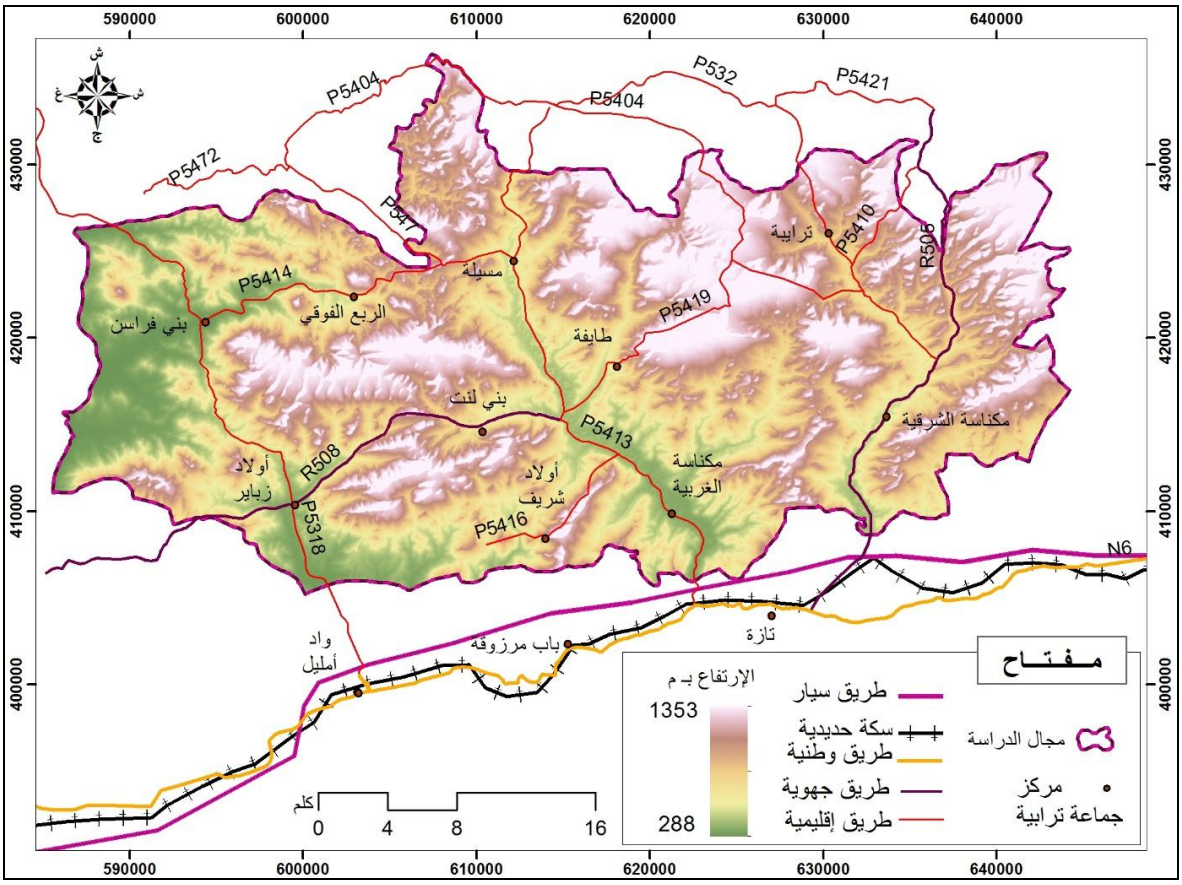

مصدر المعطيات: المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل بتازة + بحث ميدان 2019

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

يعاني مجال الدراسة من ضعف الولوجية إلى الدواوير من خلال وسائل النقل الحديثة. ويتضح من خلال تحليلنا الجيو-إحصائي المجالي في بيئة نظم المعلومات الجغرافية (برنامج ArcGIS 10.2.2) أن 13% من الدواوير تتموضع في مناطق تلية وعرة، وبالتالي يشكل التنقل من دوار إلى أماكن أخرى عائقا بدرجة قصوى؛ إذ تتراوح مسافة البعد عن الطريق ما بين 4 و9 كلم. بينما في الدرجة الثانية نجد 45% من الدواوير بمعدل 122 دوارا تبعد ما بين 2 و4 كلم. وتعاني هذه الدواوير بدورها من العزلة، لكون قطع مسافة 1 كلم يتطلب ما بين 20 و30 دقيقة في ظل شبكة طرقية مهترئة. وفي الأخير نجد

144 دوارا؛ أي بنسبة 42% محظوظة نسبيا لقربها من الشبكة الطرقية بمسافة لا تتعدى 2 كلم.

خريطة رقم 23: توزيع الدواوير حسب المسافة الفاصلة عن الشبكة الطرقية بمجال الدراسة (2019)

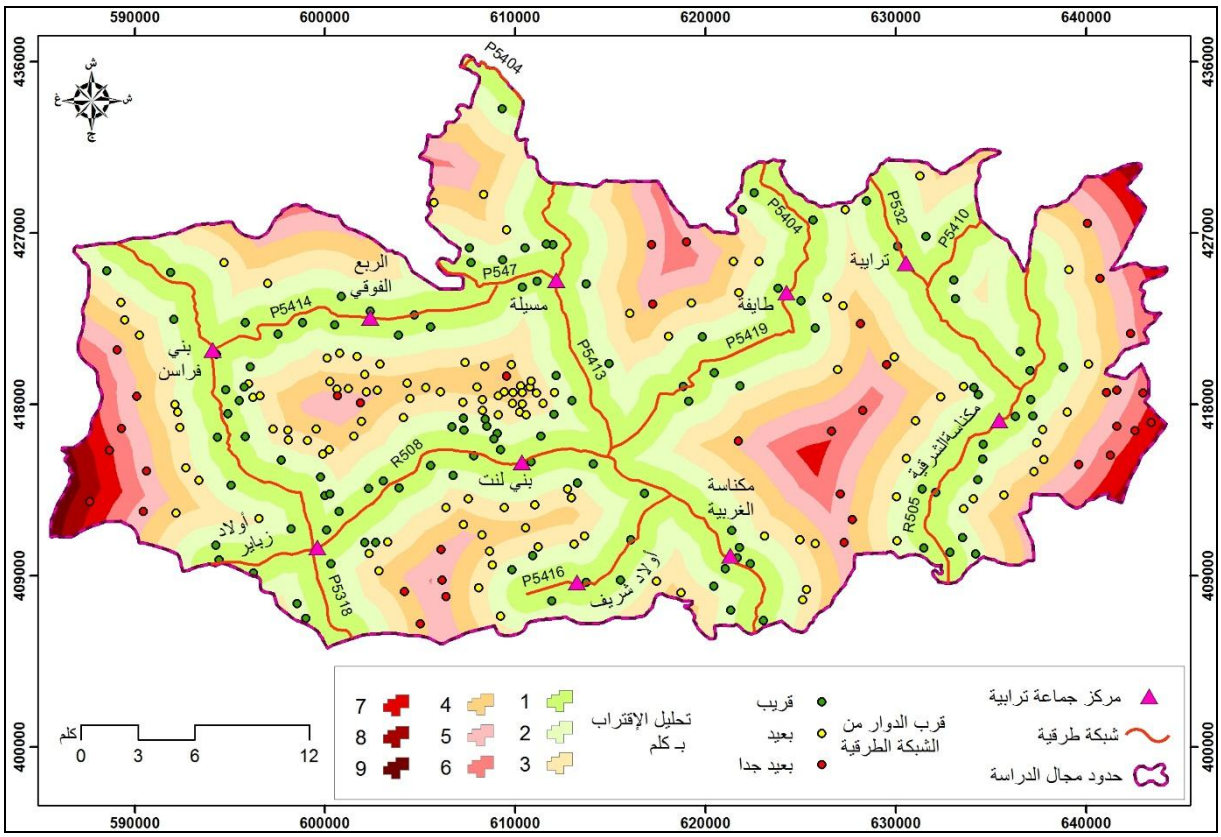

المصدر: تطبيق (Multiple Ring Buffer) ضمن برنامج (ArcGis 10.2.2) + بحث ميداني يوليوز 2019

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

ونظرا للبنية التضاريسية والجيولوجية الصعبة بمجال الدراسة، فإن البنية الطرقية يمكن وصفها بالمتوسطة إلى الضعيفة؛ ذلك أن الطرق المعبدة قليلة علاوة على وجود مسالك معبدة، وغيرها غير مهيأة يصعب استعمالها أثناء فترات التساقطات. وهو ما يؤثر سلبا على تثمين الموارد الترابية، حيث توجد علاقة وثيقة ما بين القطاع التعاوني والمواصلات، ثم إن تطور هذه الأخيرة يعد من أهم العوامل التي تساعد على دينامية القطاع التعاوني.

صورة رقم 08: الطريق الإقليمية 547 بمسيلة صورة رقم 09: الطريق الإقليمية 5414 ببني فراسن

تصوير: عزيز محجوب، فبراير 2018

وتعتبر الانزلاقات أو الحركات الكتلية من أهم المشاكل التي تتعرض لها الشبكة الطرقية بتلال مقدمة الريف الشرقي. وتحدث هذه الحركات في السفوح التي تتكون من مواد هشة تتموقع فوق طبقة صلبة غير نافدة ترتبط بطبيعة الأساس الصخري المكون من الصلصال، حيث يقل تماسكها بعد تشبعها بمياه الأمطار، فتتحرك باتجاه انحدار السفوح.

خاتمة الفصل الرابع

تتميز الملكية العقارية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة بالتفاوت من حيث الحجم، إذ تتميز بالتجزؤ وضعف مساحة الاستغلاليات بالنسبة إلى الأنظمة العقارية، ولاسيما الملك الخاص الذي يشكل أكبر حصة. ويؤثر تجزء الملكية سلبيا على المشهد الزراعي. ومع غياب استراتيجية واضحة المعالم من طرف الدولة لتجميع الأراضي، فإن ذلك سيجعل الفلاحة بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة بعيدة عن العصرنة والتكثيف في الإنتاج والاستثمار الخاص.

وما زال قطاع الزيتون بإقليم تازة تقليديا رغم وجود بعض المؤشرات عن انتقاله إلى مرحلة الإنتاج العصري. في حين لا تحظى بساتين الزيتون بالعناية الكافية من قبل المنتجين بالنظر إلى ضعف التكوين لدى الفلاحين، خاصة لدى صغار المنتجين الذين يشكلون الغالبية العظمى من المنتجين بالإقليم. هذا بالإضافة إلى ضعف إقبالهم على تحديث أدوات الإنتاج.

وأمام ضعف القطاع الفلاحي بالمجال الذي أصبح غير كاف لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، تعتبر الصناعة التقليدية موردا أساسيا في تحقيق الاستقرار البشري، وتنويع موارد العيش، وخاصة بالجماعات الترابية ببني فراسن (منتجات الدوم)، وأولاد شريف (منتجات الحلفة)، وأولاد زباير والربع الفوقي (منتجات الفخار).

تظل الوضعية الاجتماعية والبنية التحتية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة جد متردية نتيجة الحالة التي يعيشها قطاعي التعليم والصحة. وباعتبار تحسين الوضعية الاجتماعية والثقافية للساكنة هو شرط أساسي لنجاح أي مسلسل تنموي، فقد أصبح من اللازم تحسين التجهيزات الأساسية على جميع المستويات بهدف الرفع من المستوى الصحي والتعليمي للسكان. ومن شأن هذا أن يساهم في انخراط السكان في سلاسل الإنتاج المحلية وتطوير القطاع التعاوني.

خاتمة القسم الأول

من خلال ما سبق، يتبين أن مسألة تحديد تعريف نهائي وثابت للاقتصاد الاجتماعي التضامني يعد عملا صعبا؛ إذ أن مجالاته ما فتئت تتغير وتتبدل، وإن كانت في بادئ الأمر قد ارتبطت بالتنظيمات الأساسية الثلاث، التعاونيات، التعاضديات والجمعيات. كما أن الأبحاث، يمكن أن تقود إلى استكشاف تنظيمات جديدة مثل: المقاولات الاجتماعية وجمعيات القروض الصغرى. فالتصور الموسع لهذا المفهوم يعرف اليوم ظهور خدمات القرب والتضامن من أجل مواجهة الإقصاء والتهميش، التي تشمل مختلف تنظيمات الإدماج والجمعيات ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال نتائج التجارب الدولية التي سبق التطرق إليها، يمكن أن يسهم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في إقامة توازن جيد على مستوى الاستثمارات وتعزيزها. كما يعد فرصة سانحة تجعل جميع الشرائح الاجتماعية، والمقاولات الاجتماعية من مختلف القطاعات والمجالات، أن تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين النمو الاقتصادي. لاسيما في دول أمريكا اللاتينية، التي عملت على تحويل القطاع غير المهيكل إلى قطاع مهيكل. هذا في الوقت الذي أنشأت فيه البرازيل هيئة وطنية لتسويق منتوجات وخدمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني، حيث توجهها وتحكمها مبادئ العدالة والتعاون والشفافية والتضامن. ويعتبر نظام التجارة العادلة والتضامنية، الذي أقرته البرازيل، أول نظام للتسويق في العالم تعترف به الدولة وتدعمه.

أما على المستوى الوطني، فتتمثل الظروف العامة المرتبطة بالنشأة والتطور في كون انبثاق التعاونيات بمواصفات عصرية، لم تولد من رحم المجتمع المغربي، بل هي نتيجة عملية زرع خارجية. فهي لم تكن أبدا إفرازا موضوعيا للحركية المجتمعية، بالرغم من محاولات الشرعنة باعتماد مسوغات دينية وثقافية وتاريخية تختزل التكافل والتعاضد والتعاون من خلال التنظيمات العتيقة (الجماعة، التويزة...). ومن ثمة، فإن عملية الدفع في اتجاه إحداث التعاونيات لا ترتبط بمبادرات خاصة بقدر ما تعكس رغبة المجتمع في تجاوز تعثراته.

تقدم النشرة الإحصائية للتعاونيات التنموية بالمغرب مجمل المعطيات الممكنة عنها. وهي توفر مادة علمية في البحث والتحليل، لكن تتطلب توخى الحيطة والحذر أثناء عملية التأويل ووضع التصورات في بناء أسس الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالمغرب.

ومن خلال ما سبق، يمكن أن نستنتج أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني ليس قطاعا في حد ذاته، وإنما مقاربة أفقية تتضمن مبادرات كل القطاعات الاقتصادية. وهي مبادرات ترفض في جوهرها الحلول التي تناصر قضايا الاقتصادات الفردية على الجماعية، بل تنطلق من نظرة تنموية من أسفل إلى أعلى، بشكل متنوع ومبدع يصونها المنخرطون الفاعلون الذين يقع على كاهلهم الدفع بالعمل التعاوني إلى الأمام لخلق تنمية ترابية قوامها التثمين المستدام للمنتجات المجالية الوطنية.

لقد آثرنا جرد كل الموارد الترابية التي يزخر بها مجال الدراسة بالترتيب وحسب الأهمية، مع التطرق إلى كل العناصر الطبيعية والبشرية الأساسية التي تميز المجال وعلاقتها بأنظمة الإنتاج، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين تقوم عليهما التنمية الترابية، وذلك من خلال إبراز مدى أهميتها في دينامية اقتصاد المنطقة وتنميتها، وكذلك معرفة التحولات التي يعرفها المجال وساكنته. ولقد تبين من خلال الدراسات والبحث الميداني أن المجال يتميز بموارد طبيعية متنوعة، وبنمو ديمغرافي ملحوظ. وهو ما مكننا في الوقت نفسه من رسم صورة واضحة والتساؤل عن مدى مساهمة أم عرقلة هذه الموارد لعملية التنمية. فهل المنطقة تستفيد فعلا من خيراتها الطبيعية ومن مؤهلاتها البشرية؟

لقد تبين لنا من خلال دراسة الأنشطة الاقتصادية ونظام الإنتاج بالمجال أهمية القطاع الفلاحي والصناعة التقليدية في الاقتصاد الاجتماعي التضامني. فالإنتاج الزراعي وتربية الماشية يشكل ركيزة اقتصادية للفلاحين، وعاملا أساسيا في تحسين مستوى عيش ودخل السكان. لكنه ما يزال يعاني من الأساليب التقليدية في الإنتاج وإكراه الوسط الطبيعي، وهيمنة الزراعة البورية وتفتت الملكية العقارية.

خلاصة القول، تزخر تلال مقدمة الريف الشرقي بتازة بموارد ترابية مهمة تستدعي التدبير العقلاني والاستغلال الأمثل من أجل تثمينها كمقوم للتنمية الترابية. وفي المقابل تظل عملية تثمين هذه الموارد ضعيفة لم ترق إلى المستوى المطلوب. وهو ما يفرض تضافر الجهود لخلق قطاع تعاوني فعال من أجل تحقيق تنمية محلية تقوم على تثمين الموارد الترابية، وخلق مشاريع تنموية قادرة على تحسين عيش السكان وهيكلة أنساق الإنتاج المحلية. وهذا ما سنحاول معالجته من خلال القسم الثاني.

القسم الثاني:

واقع حال التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

مقدمة القسم الثاني

تشكل التعاونيات إطارا تشاركيا للعمل عن قرب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية...، وتعتبر قناة لنشر الثقافة المقاولاتية والوعي بالحقوق والواجبات. ومن الطبيعي أن تكون بمثابة ملتقى للنقاش واختلاف الرأي بين المتعاونين؛ إذ لا تنمية دون حوار جاد وبناء. وإذا كان من المفروض في التعاونية أن تكون مؤسسة منفتحة على التشاور والإنصات ومرتكزة على الشفافية والمساواة، فإن عدم وعي المتعاون بدوره داخل هذا التنظيم يفرز تصرفات ضد مصالح الجماعة المتضامنة، كمنافسة التعاونيات التي ينتمي إليها وعدم الوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، مما يؤدي إلى زعزعة وضعها وينقص من إشعاعها المحلي والجهوي.

تشكل التعاونيات الفلاحية أحد عناصر القوة بمجال الدراسة، بالنظر لأهميتها العددية وتنوع مجالات تدخلها. لكنها ما تزال عاجزة على أن تفرض نفسها ككيان نابع من المجال المحلي وتسعى لخدمة همومها وانشغالاتها. وترجع أسباب هذه الوضعية إلى مجموعة من العوامل المتعددة والمعقدة، تبدأ بظروف نشأة التعاونية. وتنتهي عند ضعف القدرات المالية والبشرية أمام تعدد المتدخلين، خاصة وأن الأمر يتعلق بكيان (الاقتصاد الاجتماعي التضامني) حديث النشأة، ولم يراكم من التجربة ما يجعله قادرا على تعبئة وتأطير السكان في مسار مواجهة التحديات التي تواجه مسلسل بناء المشروع الترابي المحلي.

لتحليل الإشكالية المطروحة تم القيام ببحث ميداني يحدد المكانة الفعلية للتعاونيات ودورها في تثمين الموارد الترابية، ويراهن على تحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال استثمار الإمكانات والقدرات المختلفة التي تتوفر عليها، ومدى قدرتها على تجاوز الصعوبات والمعيقات التي تعترضها في محيطها الاقتصادي والاجتماعي، واستغلال الفضاءات التي تفتح أمامها لإدماج فئاتها داخل النسق المجتمعي، وتدبيرها كفاعل معترف به.

سنحاول في هذا القسم الإجابة عن الفرضيات الجزئية التي طرحناها في البداية لنبين مدى صحتها أم خطئها. فلقد تطرقنا إلى النسيج التعاوني بمجال الدراسة وركزنا على مجموعة من الإحصاءات الميدانية، بهدف تحديد خريطة التعاونيات المحلية النشيطة وغير النشيطة باعتماد مجموعة من المعايير والمؤشرات التي سنقف عندها بالتحليل المفصل من خلال هذا القسم.

ونحن نحلل الإشكالية الرئيسية المرتبطة بدور التعاونيات في تثمين الموارد الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، تتبادر إلى أدهاننا مجموعة من الأسئلة في هذا القسم، من قبيل: كيف تتوزع التعاونيات الفلاحية داخل مجال الدراسة؟ ما هي طبيعة الأنشطة التي تقوم بها؟ ما هي مجالات اشتغالها؟ وهل هناك تجارب يقتدى بها؟

الفصل الخامس: التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة؛ الدينامية والتطور

مقدمة الفصل الخامس

يتميز القطاع التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة بالدينامية والتطور، الشيء الذي جعله ينغرس في المجال الترابي، وذلك عبر أنشطة متنوعة تهدف إلى بناء مشاريع ترابية، وبالتالي خلق ثروة محلية تنطلق من الذات. سنعالج من خلال هذا الفصل بروز القطاع التعاوني بمجال الدراسة انطلاقا من تجربة "الإصلاح الزراعي" لسنة 1972م، لنعرج بعد ذلك على نماذج تعاونيات جديدة أطرت بقانون 24-83 ليتم تعديله بقانون 12-112 سنة 2015، وخاصة تعاونيات الصناعة التقليدية للمنتجات النباتية وتحليلنا لغنى وتنوع أنشطة التعاونيات الفلاحية بالمجال.

وفي جانب آخر، سنتناول فيه التوزيع المجالي للتعاونيات (تعاونيات الإصلاح الزراعي، المنتجات النباتية والتعاونيات الفلاحية) بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة وأسباب تمركزها في أحياز دون أخرى، ثم الكشف عن مجالات اشتغالها والبحث عن الأنشطة التي تستقطب جزء كبيرا من هذه التنظيمات.

وفي هذا الصدد، سنرصد تطور التعاونيات الفلاحية بالمجال ابتداء من سنة 2001، والقيام بدراسة معامل ارتباطها الجغرافي بالجماعات الترابية التي تنتمي لمجال الدراسة. وفي الأخير، سنتطرق إلى بنيتها وأهم الأنشطة المزاولة من قبلها. وهنا يمكن أن نطرح سؤالا عريضا: إلى أي حد يمكن أن نعتبر توفر المورد الترابي عامل محفز على تأسيس التعاونيات في مجال دون آخر؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية سنقوم باعتماد المنهج الكمي لدراسة مدى الترابط الحاصل بين قطعان الماشية وتعاونيات تربية الماشية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.

المحور الأول: الإصلاح الزراعي أساس ميلاد النظام التعاوني المحلي

أصبحت مسألة خلق التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة جد مهمة، نظرا للدور الذي تضطلع به في الميدان الفلاحي، ما دام أغلب السكان كانوا يتعاطون للعمل التعاوني. ومن أولى هذه النماذج بالمجال "تعاونيات الإصلاح الزراعي". فما مدى درجة تطابق التسمية مع المسمى؟ وهل يمكن إطلاق تسمية "تعاونية" على تعاونية الإصلاح الزراعي التي تفتقد عناصر أساسية تعتبر من أهم المقومات التي تنبني عليها التعاونيات بمفهومها الحقيقي؟

1- تعاونيات الإصلاح الزراعي المفهوم والسياق التاريخي

الإصلاح الزراعي هو مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العمومية لإحداث تغييرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف فيها. وينجم عن هذه التغييرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه، وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخل. يتم ذلك عن طريق وضع عتبة للملكية الزراعية الخاصة لا يجوز تخطيها، وعلى توزيع الأراضي التي تتجاوز هذه العتبة على فقراء الفلاحين المستحقين وفقا لشروط وأولويات تختلف باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية لكل بلد.

يهدف الإصلاح الزراعي إلى حل مشكلتين، هما: مشكلة التوزيع، ومشكلة الإنتاج. وعلى هذا الأساس يشمل المفهوم الجديد للإصلاح الزراعي العمل على إعادة توزيع الثروة الزراعية، والعمل على تحسين طرق استغلال الأراضي وزيادة وتنويع إنتاجها. فهو في الوقت نفسه يشكل سياسة اقتصادية، وكذلك سياسة اجتماعية ترمي إلى تغيير اجتماعي وتغيير اقتصادي زراعي بهدف زيادة إنتاجية الزراعة[1].

خضعت تعاونيات الإصلاح الزراعي في المغرب في تكوينها وإدارتها وتسييرها لتشريع الشركات المجهولة الاسم. ما عدا الاستثناءات الواردة في نصوص الظهير بمثابة قانون رقم 1.72.278 تاريخ 29 دجنبر 1972. وتعتبر من عداد التعاونيات الزراعية المستفيدة من قطاع أراضي الدولة الموزعة بحسب

1 – عبد الرزاق الهلالي (1967): "قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي". بيروت، القاهرة، بغداد: منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع. ص 358.

أحكام ظهير 1.72.277 تاريخ 29 دجنبر 1972 المتعلق بمنح الأراضي الزراعية على المزارعين [1]. وكان الغرض من تعاونيات الإصلاح الزراعي هو[2]:

- تسهيل صلات المتعاونين مع الهيئات المكلفة بتنمية الزراعة والسهر على حسن تنفيذ متطلبات التنمية التي تقع على عاتق أعضائها؛
- تنظيم وتوزيع المياه المعدة للسقي عند الاقتضاء؛
- تسهيل جميع العمليات المتعلقة بالإنتاج الزراعي خاصة إنشاء مجمع للأدوات الزراعية؛
- التنظيم والقيام بجميع العمليات المتعلقة بالإنتاج الزراعي خاصة إنشاء مجمع للأدوات الزراعية؛
- التنظيم والقيام بجميع العمليات المتعلقة ببيع المنتجات النباتية والحيوانية المنتجة حصرا من قبل مزارع الشركاء؛
- الشراء المشترك للمنتجات الضرورية لمزارعي التعاونيات ولحاجات عائلاتهم وتوزيعها بين الأعضاء؛
- منح القروض المحتملة للمتعاونين لاستغلال واستصلاح أراضيهم وكذلك الاستقراض لهذا الغرض عند الاقتضاء؛
- جباية الرسوم من الأعضاء وكذلك أجرأة تزويدهم بالمياه والخدمات، وتسديد ديون الأعضاء للمؤسسات المعنية.

ويؤكد ظهير 29 دجنبر 1972 المتعلق بالإصلاح الزراعي وخاصة بتوزيع الأراضي على الفلاحين على أن الشرط الأساسي للاستفادة من أراضي الدولة هو ممارسة العمل الفلاحي كمهنة رئيسية. وحصول المرأة على الأرض يتم دائما بواسطة الزوج أو الأب ما عدا في حالة الطلاق أو الترمل، آنذاك يرشح الابن لكي يكون "رب الأسرة" متى بلغ سن الرشد.

1 – فاطمة الزهراء باقة (1978): "الحركة التعاونية في المغرب". نقله من الفرنسية وتقدم له صلاح الدين هراون. نشر وتوزيع مكتبة المعرفة بالرباط. الطبعة الأولى 1987. ص 68.

2 – مقتطف من الظهير المتعلق بالتعاونيات الزراعية للمستفيدين من أراضي الدولة أو/والمستفيدين من القطع المكونة على عقارات مشتركة قديمة. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المطبعة الرسمية، الرباط، 1973. ص 9.

2_ تعاونيتا الإصلاح الزراعي "سيدي مزيان" و"الحسنية"

لم تكن تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة تمثل استثناء بالنسبة لما جرى على مستوى المغرب ككل، إذ من بين المليون هكتار التي كانت بين أيدي المعمرين، التي كان من اللازم حسب الحركة الوطنية أن تعود إلى الفلاحين المعدمين وغير المالكين للأرض، فإن الـ 265.000 هـ فقط هي التي تم توزيعها إلى غاية نهاية 1975، أما باقي الأراضي الاستعمارية، فأعيد شرائها من قبل الفلاحين المغاربة الكبار، أو عهد لها لشركات الدولة كشركة "التنمية الزراعية" وشركة "تسيير الأراضي الفلاحية". في هذا الصدد، لم تخصص الدولة سوى 30% إلى 40% من مساحة أراضي المعمرين للإصلاح الزراعي، وهو ما حرم حشود الفلاحين من الأرض[1].

يرتبط ميلاد التعاونيات الفلاحية بمجال الدراسة بما يسمى بـ "الإصلاح الزراعي" كما هو الشأن بالنسبة لباقي مناطق المغرب. فلقد تم خلق تعاونية "سيدي مزيان" بأولاد زباير سنة 1972. وتضم 12 منخرطا، وتستغل مساحة 335 هـ، منها 240 هـ من الأراضي الصالحة للزراعة [(2)]. وهي عبارة عن سهول منبسطة ذات الجودة عالية. وقد تم توزيع هذه الأراضي على بعض الفلاحين بهدف ترشيد استغلالها وتحديثها، لكن هذا لم يحصل بسبب قلة الإمكانيات المادية وضعف الخبرة لدى الفلاحين.

1 – عبد السلام ديرار (2000–2001): "العمل الزراعي بتلال مقدمة الريف بين الاقتصاد العائلي والعمل التعاوني والمأجور– مساهمة المرأة. منطقة قرية أبا محمد نموذجا". دكتورة في علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله. ص ص 160، 161.

2 – المديرية الإقليمية للفلاحة بتازة. مصلحة الإعداد الهيدروفلاحي، 30 أكتوبر 2017.

صورة رقم 10: تعاونية الإصلاح الزراعي "سيدي مزيان" بالجماعة الترابية أولاد زباير

المصدر: تصوير عزيز محجوب، بتاريخ مارس 2018

ما يمكن استنتاجه من خلال عدد المستفيدين من عملية الإصلاح الزراعي بمنطقة أولاد زباير (12 فلاحا). هو عدد بسيط من الفلاحين الذين استفادوا من الأراضي المسترجعة، مقارنة مع عدد الفلاحين بدون أرض أو الذين يملكون حيازات صغيرة لا تلبي حاجياتهم.

إن أغلب الفلاحين بتعاونية "سيدي مزيان" لازالوا يستغلون الأرض بطرق تقليدية تعرقل تطوير الإنتاج، هذا إضافة إلى انتشار خلافات داخلية تقف عائقا أمام تطور التعاونية والرفع من مردوديتها. وهذا الأمر، لا يختلف كثيرا عن تعاونية الإصلاح الزراعي "الحسنية" بمنطقة أولاد شريف.

صورة رقم 11: تعاونية الإصلاح الزراعي "الحسنية" بالجماعة الترابية أولاد شريف

المصدر: تصوير عزيز محجوب، بتاريخ مارس 2018

تأسست تعاونية الإصلاح الزراعي "الحسنية" منذ سنة 1974، وتوجد بالجماعة الترابية أولاد شريف دوار "بجريدة" على الطريق الإقليمية رقم 5413 الرابطة بين مكناسة الغربية والجماعتين الترابيتين أولاد شريف وبني لنت. وتبلغ مساحة الأراضي المسترجعة 390 هـ موزعة على 15 فلاحا منخرطا.

تجدر الإشارة إلى أن المشتركين بتعاونية الإصلاح الزراعي "الحسنية" الذين استفادوا من الأراضي المسترجعة بمنطقة أولاد شريف يستفيدون من الإمكانات المقدمة لهم من طرف الدولة، وذلك بهدف تطوير النشاط الفلاحي. وقد لعب المركز الفلاحي بتازة دورا هاما في توعية وإرشاد الفلاحين، وكذا تقديم الدعم اللازم لهم قصد تحديث وعصرنة الضيعات الزراعية بالتقنيات والمعدات الفلاحية الجديدة. إلا أن مقر التعاونية أصبح آيلا للسقوط في غياب إعادة البناء من جديد.

3- حصيلة فارغة ومثقلة لتعاونيات الإصلاح الزراعي

يوضح الاستقراء العام للتعاونيات بالمجال أن أولى التعاونيات التي فشلت هي التي ارتبطت بنشأة غير سليمة، ومنها تعاونيات الإصلاح الزراعي (سيدي مزيان والحسنية)، حيث استفادت من الأراضي التي تم توزيعها في إطار قانون الإصلاح الزراعي. وهذه التعاونيات وبحكم ظروف نشأتها، كان هم الأعضاء فيها هو الاستفادة من الأراضي الخصبة التي تم توزيعها، وخصوصا بمنطقتي أولاد زباير وأولاد

شريف. وستعرف هذه التعاونيات مجموعة من المشاكل نتجت عنها خصومات عائلية بسبب طريقة التوزيع، حيث استفاد منها البعض دون البعض الآخر. كما أن طريقة تشكيل هذه التعاونيات، كانت سببا في تناسل المشاكل، ومنها مثلا غياب الاستقلالية في اتخاذ القرار.

إن الظروف السياسية التي رافقت إنشاء تعاونية الإصلاح الزراعي، كانت تحمل معها أسباب فشلها، لأن الهم الأساسي كان في العمق هو التحكم في توزيع الأراضي، عوضا عن الطموح القطاعي، ورغبة تطوير الإنتاج الفلاحي عبر بوابة هذه التعاونيات.

وتتركز وظائف تعاونيات الإصلاح الزراعي في أربع مهام أساسية وهي: تموين أعضائها بحاجياتهم الفلاحية من أسمدة، بذور مختارة، أدوية، تنظيم الاستعمال الجماعي للآلات الفلاحية، طلب قروض وسحبها من القرض الفلاحي، وتسويق الإنتاج الفلاحي [1]. لكن في الواقع، لا يتحقق هذا إلا غالبا، وإن تحقق يكون ناقصا، نظرا للمشاكل التي تعاني منها "تعاونية الحسنية" و"تعاونية سيدي مزيان".

كما شهد المجال الترابي لتعاونيتي الإصلاح الزراعي الحسنية وسيدي مزيان في المدة الأخيرة تصاعدا كبيرا للمشاكل التي يطرحها تباين الطبيعة القانونية للأراضي الفلاحية والعلاقة المتشنجة لسكان بعض الدواوير مع بعض المالكين للأراضي، سببها سوء فهم القانون، والتشبث بالأعراف والتقاليد، وعدم التفاعل مع القواعد الخاصة بهذه الأملاك. كل هذا جعلها تحرم من تحمل مهام جديدة (مخطط المغرب الأخضر)، إذ وصل الأمر إلى عرض هذه الخلافات على القضاء لدى المحكمة الابتدائية بتازة.

ومن المعوقات المطروحة أمام التعاونيتين، أزمة المنافذ لتسويق المنتوجات، وضعف إمكانيات وسائل النقل لإيصالها إلى الأسواق. هذه الظروف، يستغلها السماسرة التجار، حيث يشترون المنتوج مباشرة من عين المكان، ويحتكرونه حين بيعه. محققين بذلك أرباحا هامة في آخر المطاف، على حساب كد وعناء الفلاحين الصغار. كما أن القطع الأرضية لا تكفي الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن سبعة أفراد في كثير من الأحيان.

وهكذا، فإنه لا يمكن تأكيد إصلاح زراعي حقيقي بمجال دراستنا يمكنه مساعدة الفلاحين الذين تعيش غالبيتهم حالة الفقر. وهذا ما يجعلنا نتساءل، هل يمكن الحديث عن وعي جديد بالعمل التعاوني، آخذ في التشكل، يمكنه تصحيح أخطاء الماضي؟

---

1 – موسى كرزازي (2019): دراسة في التهيئة والتنمية القروية بالمغرب: تريفة–بركان بجهة الشرق نموذجا". دار النشر حنظلة، مطبعة دار المناهل–الرباط. ص 151.

المحور الثاني: تعاونيات الصناعة التقليدية فن وإبداع وصراع من أجل البقاء

تساهم الصناعة التقليدية بشكل كبير في تحريك دواليب الاقتصاد الاجتماعي التضامني، تنطلق من استغلال الإمكانيات الذاتية. فمعظم هذه التعاونيات تنشط في مجال تثمين نبتة الدوم بالجماعة الترابية بني فراسن رغم أن الحرفة لها امتداد مجالي خارج الحيز الترابي للجماعة، وخاصة بعض الدواوير بالجماعات الترابية المجاورة (أولاد زباير، الربع الفوقي وأولاد شريف).

1_ التوزيع الجغرافي لتعاونيات المنتجات النباتية ببني فراسن

منذ سنة 2001، عمل الحرفيون على تجميع قدراتهم في عدة تعاونيات من أجل بلورة رؤية مشتركة لتثمين المنتوج النباتي وإعطائه قيمة مضافة. وتتوزع معظم التعاونيات بالقرب من مركز الجماعة وعلى امتداد المسالك الطرقية، وذلك لتسهيل ولوج السوق الأسبوعية لاقتناء المواد الأولية وتصريف المنتوج.

خريطة رقم 24: توزيع تعاونيات المنتجات النباتية بالجماعة الترابية بني فراسن

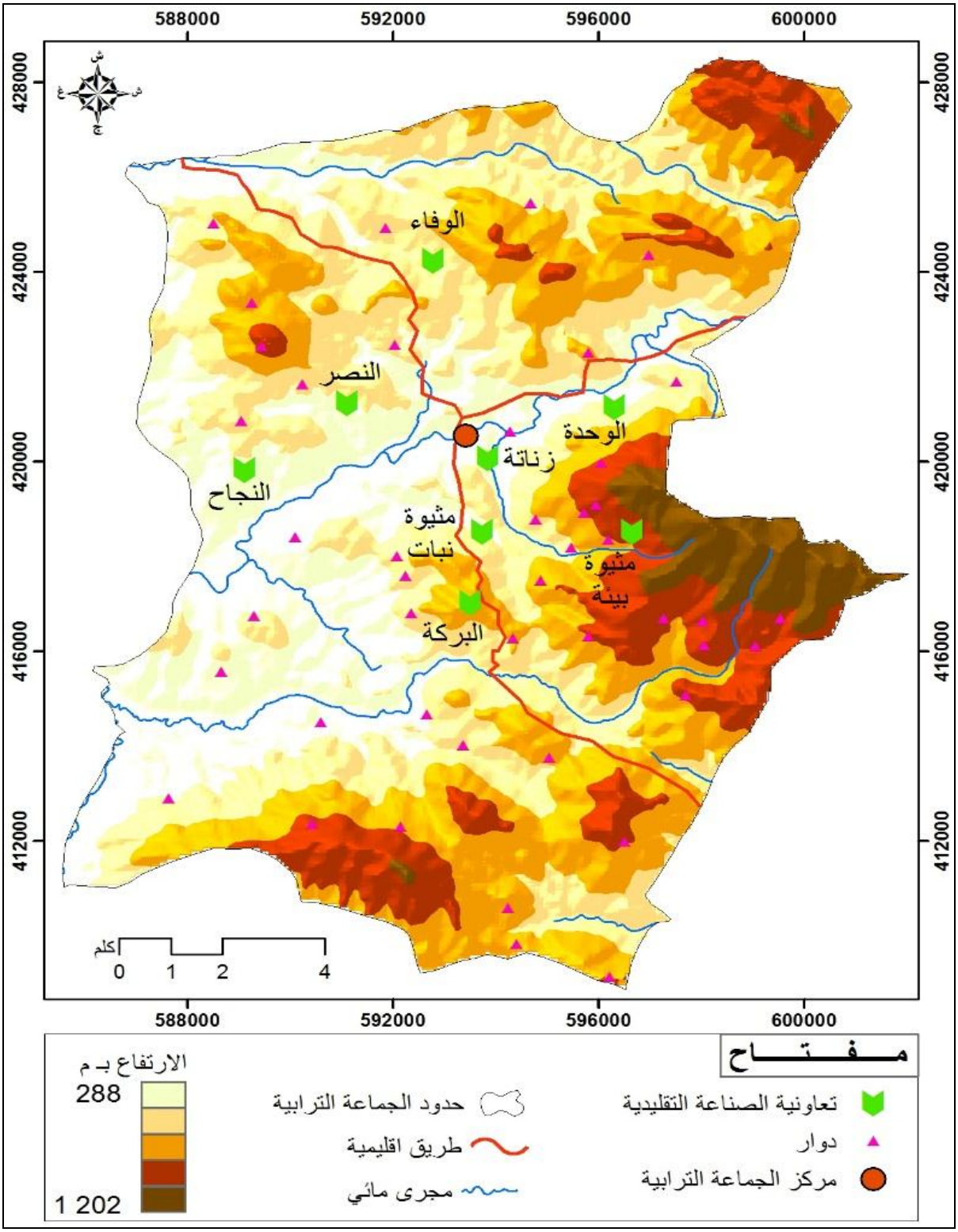

مصدر المعطيات: غرفة الصناعة التقليدية فاس-مكناس المصلحة الإقليمية تازة، بحث ميداني

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

تظل أغلب تعاونيات المنتجات النباتية ببني فراس حديثة العهد. وما يدل على ذلك أن سكان الجماعة بدأوا يستشعرون إمكانية تجميع القدرات وتوحيد الآراء والسبل بهدف تحسين مردودية وجودة الإنتاج، فيما يخص منتجات نبتة الدوم، ومحاولة التغلب على صعوبات التسويق والإنتاج وجلب المادة الخام.

جدول رقم 11: توزيع تعاونيات المنتجات النباتية بالجماعة الترابية بني فراسن ومعدل نشاطها

التعاونية	تاريخ التأسيس	عدد المنخرطين	رأسمال التعاونية بالدرهم	الدوار	تقييم النشاط
زناتة	2001	28	54.000	مركز بني فراسن	متوسط
مثيوة نبات	2006	9	70.000	د وار مثيوة	جيد
البركة	2003	6	30.000	باب داغبار	ضعيف
النصر	2012	7	30.000	دوار بوشيات	ضعيف
النجاح	2013	9	1.800	الزويتن	ضعيف
الوفاء	2013	9	21.000	أهل الزاوية	ضعيف
الوحدة	2015	7	14.000	أولاد بوجمعة	ضعيف
مثيوة بيئة	2016	9	1800	دوار مثيوة	جيد

المصدر: غرفة الصناعة التقليدية فاس-مكناس المصلحة الإقليمية تازة (مصلحة التنشيط الاقتصادي) ماي 2017، بتصرف

رغم محدودية إمكانيات هذه التعاونيات في تثمين نبتة الدوم، فإن إبداع المنخرطين هو على مستوى عال من الكفاءة، حيث لا تنحصر منتجاتهم في القفة، بل تتعداها إلى منتجات متعددة الاستعمالات في الحياة اليومية مدعمة بالطرز حسب متطلبات الزبناء. وما يميز هذه الحرفة هو أنها يدوية بامتياز، وبالتالي هذا دليل قاطع على أصالتها.

2_ سير بطيء لتعاونية "زناتة للمنتوجات النباتية"

في إطار الاهتمام بساكنة المناطق القروية وسعيا لخلق تنمية ترابية شاملة ومندمجة مع إمكانية استغلال الموارد الترابية، وجعلها أداة للإنغراس الترابي، وترسيخ العمل التعاوني بالمنطقة، تم تأسيس تعاونية "زناتة للمنتوجات النباتية" مقرها بمركز بني فراسن، تضم 78منخرطا من بينهم 3 منخرطات.

مبيان رقم 26: توزيع منخرطي تعاونية زناتة حسب دواوير الجماعة الترابية بني فراسن

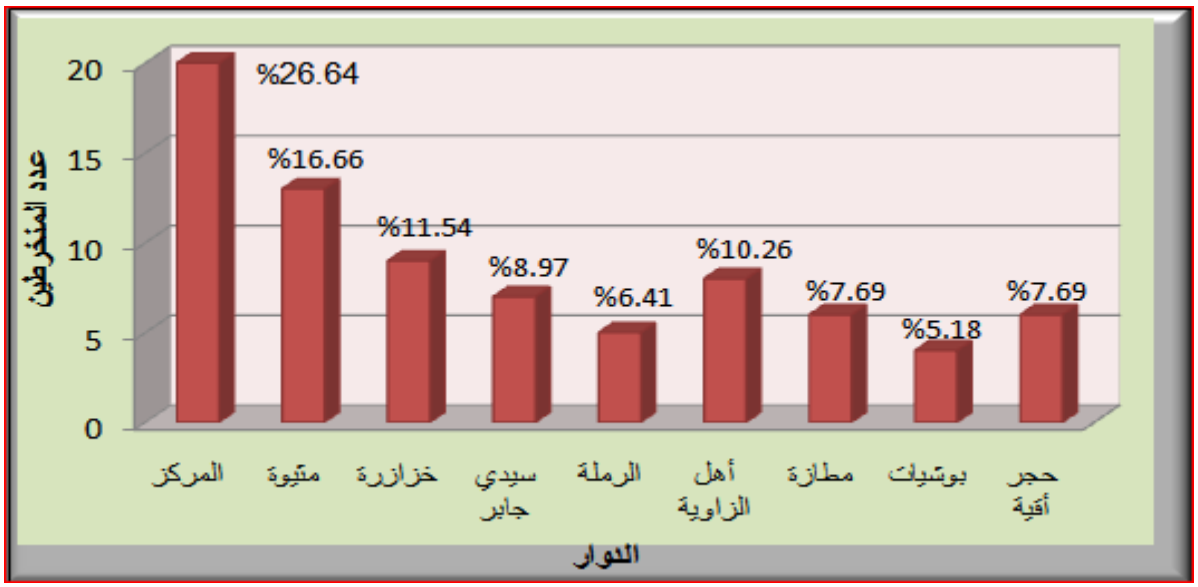

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018.

يلاحظ هيمنة المنخرطين المنتمين لمركز بني فراسن ودوار مثيوة بنسبة 26,64% و 16,66% على التوالي، متبوعين بدوار خزارة والباقي من دوار أهل الزاوية والرملة... وبالنسبة للمركز، فقد تمت الدعاية لهذا المولود الجديد واقتصرت عليه، مما جعل أغلب المنخرطين ينتمون إليه من فئات وسطى (تجار، حرفيين). كما يلاحظ أن أغلب منخرطي التعاونية هم أعضاء بالمجلس الجماعي لسنة 2002 ومن والاهم وأقاربهم كما أن أغلبهم أميون.

أكد جل المنخرطون أنهم لم يتوصلوا بما يفيد أرباح السنوات الماضية، حيث يستأثر المكتب الإداري بكل شيء. أما بالنسبة للصانع المحلي، فإن جل سكان المنطقة أكدوا أن التعاونية لم تقدم شيئا يذكر وأن شراء القفة يتم بالزبونية، مع العلم أن من أهداف التأسيس هو تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للصانع بشكل عام. كما أن جل أعضاء هذه التعاونية يزاولون مهنا أخرى كالتجارة والفلاحة بعيدين كل البعد عن هذا الموروث الثقافي.

فيما يخص الوفاء بمقتضيات العقد مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن. فمنذ عقد الصفقة، لم تستطع التعاونية توفير ما تطلبه المؤسسة (400 ألف وحدة سنويا)، مما أفقد التعاونية مهام تصريف منتوجاتها بشروط تفضيلية. فلقد كان بإمكانها تحقيق أهدافها المسطرة إذا توفرت الشروط المطلوبة من حسن التسيير، والمصداقية في العمل، والرغبة في خلق الثروة المحلية، وبالتالي المساهمة في تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للساكنة المحلية. بالإضافة إلى الحفاظ على

هذه الصناعة التي بإمكانها أن تلعب دورا محركا للاقتصاد المحلي، ومن ثمة هيكلة القطاع، والحد من الفوضى التي تعمه.

3- واقع حال التعاونية الحرفية "البركة للمنتوجات النباتية"

قامت التعاونية الحرفية البركة للمنتوجات النباتية ببناء مقر لها بدوار "المريس" بدعم من م.و.ت.ب. وأقيمت هذه البناية على مساحة 100م^2 في مكان يعتبر ملتقى لمجموعة من الدواوير بغرض جمع الحرفيين وتحسين ظروف العمل، وخلق فضاء للتكوين والتدريب. وهي مصممة على الشكل الآتي:

- ✓ قاعة للتكوين والأعمال التطبيقية؛
- ✓ قاعة للصباغة؛
- ✓ قاعة لجمع المنتوجات والمواد الأولية؛
- ✓ مكتب لتسيير الأعمال؛
- ✓ مرافق صحية.

❖ **أهمية المشروع:** تنبع أهمية هذا المشروع من كونه يساعد على تحقيق الأهداف المسطرة للتعاونية والمتمثلة في[1]:

- تحسين ظروف العمل وإحداث فضاء للعمل الجماعي والتعاون وتبادل الأفكار والخبرات؛
- خلق فضاء للتكوين سواء بالنسبة للحرفيين أنفسهم وتدريبهم على منتوجات جديدة بتصاميم مبتكرة أو بالنسبة للأجيال الصاعدة لضمان استمرار هذا الإرث التاريخي وانتقاله عبر الأجيال؛
- تنظيم العمل وإحداث نوع من الاختصاص لضمان جودة المنتوج؛
- تطوير المنتوج وظهور منتوجات جديدة وإحداث نوع من التجديد والابتكار؛
- إحداث قاعة خاصة لصباغة المادة الأولية وإعطاء أهمية لهذه المرحلة من الإنتاج وتنويع الألوان باعتبارها تزيد من رونق المنتوج وجماله؛
- المكننة وإدخال آلة الخياطة لإنتاج بعض المنتوجات الجديدة والديكور والجلد؛
- الرفع من المستوى الاجتماعي والاقتصادي للحرفيين.

1 – وثائق التعاونية الحرفية البركة للمنتجات النباتية ببني فراسن، ماي 2018.

يتميز مشروع تعاونية البركة بكونه ليس له أي تأثير على الصحة، لأنه يستخدم مواد نباتية طبيعية. أما بالنسبة للبيئة، فالمشروع لا يشكل أي خطر عليها، حيث أن كل المواد المستعملة ليست لها مخلفات لا على الماء، ولا على الهواء. أما الصباغة المستعملة، فهي صباغة طبيعية وليست كيميائية.

هكذا، فبالرغم من أن قطاع الصناعة التقليدية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، يعتبر النشاط الثاني بعد الفلاحة، فإن غياب تحفيزات حقيقية للأجيال القادمة تجعله قطاعا ضعيفا من حيث المنتجات النباتية. من أجل الوصول إلى معالجة الأوضاع والتخفيف من حدة العراقيل والمشاكل المطروحة والمعيقة لنشاط الحرفيين، يطمح الصناع التقليديون إلى الاستفادة من تمويلات تلاءم خصوصياتهم، وتوفير نظام لتغطية صحية لفائدتهم ولفائدة دويهم. فالصناعة التقليدية تشكل موردا لعيش شريحة مهمة وواسعة من ساكنة المنطقة، فهي مرآة تعكس حضارة أمة وأصالة شعب، وبذلك تظل أحد رهانات الاقتصاد الاجتماعي التضامني محليا ووطنيا.

المحور الثالث: غنى وتنوع التعاونيات الفلاحية

تضم تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة 153 تعاونية فلاحية. يعود هذا العدد الهائل من التنظيمات المهنية لما تتوفر عليه المنطقة من مؤهلات فلاحية مهمة ومتنوعة، والتي تعتبر المصدر الرئيسي لعيش السكان. وهو ما يدفع الفلاحين إلى إنشاء تعاونيات فلاحية تضمن لهم تطوير منتجاتهم وتسويقها بشكل جماعي.

1- ميلاد نظام تعاوني بالمنطقة خارج الإصلاح الزراعي

بعد فشل تعاونيتي الإصلاح الزراعي "الحسنية" و"سيدي مزيان"، انبثقت سنة 2001 تجربة جديدة بالقطاع التعاوني أطرت بقانون 24.83 المعدل سنة 2015 بقانون 12.112 المتعلق بتحديد النظام الأساسي العام للتعاونيات ومهام مكتب تنمية التعاون.

مبيان رقم 27: تطور التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

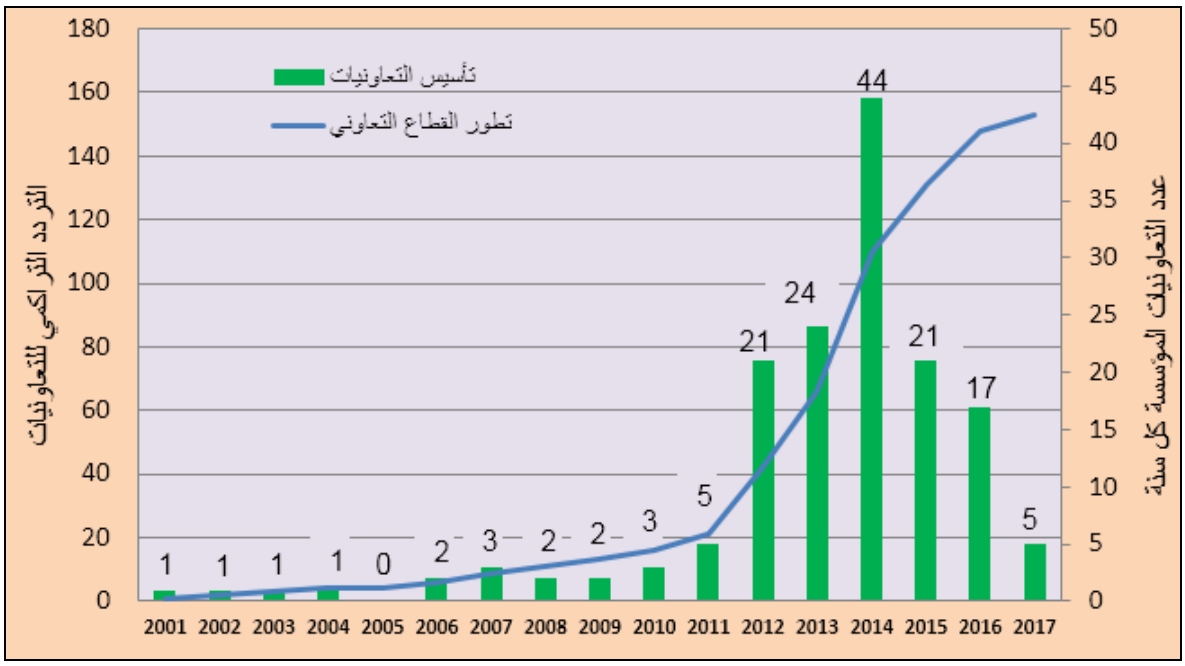

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة تازة. يوليوز 2017، بتصرف.

على مستوى التطور العددي، ظلت وتيرة نمو التعاونيات بمجال الدراسة متذبذبة لكنها في تصاعد مستمر، خصوصا سنة 2005 التي سجلت فراغا في عملية التأسيس. غير أن هذه الوتيرة نشطت نسبيا منذ سنة 2011، لتعرف بعد ذلك ارتفاعا صاروخيا. ويمكن أن نرجح ذلك لمخطط المغرب الأخضر، وتعديل قانون التعاونيات سنة 2015 الذي سهل مأمورية إنشائها، وإلى تعدد المبادرات التحفيزية من قبل السلطات العمومية والمنظمات الوطنية والدولية، سواء عن طريق ندوات ولقاءات وتكوينات بالمغرب والخارج لفائدة التعاونيات. والأكيد أن تراكم هذه الجهود دفع الفلاحين إلى الانخراط في العمل التعاوني والاضطلاع بمهمة تثمين الموارد الترابية.

على مستوى بعض الجماعات الترابية، كانت الانطلاقة الفعلية للعمل التعاوني بالجماعة الترابية بني لنت في 22 نونبر 2001، حيث عرفت تأسيس "تعاونية بني لنت لإنتاج الزيتون". واستمر الحال على ما هو عليه إلى حدود سنة 2008 لتتأسس تعاونية "باب السبت" لتربية النحل. وبعد هذه السنة، عرف العمل التعاوني تطورا هاما بالمنطقة؛ إذ بلغ العدد 13 تعاونية فلاحية سنة 2013.

خريطة رقم 25: توزيع التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة لسنة 2017

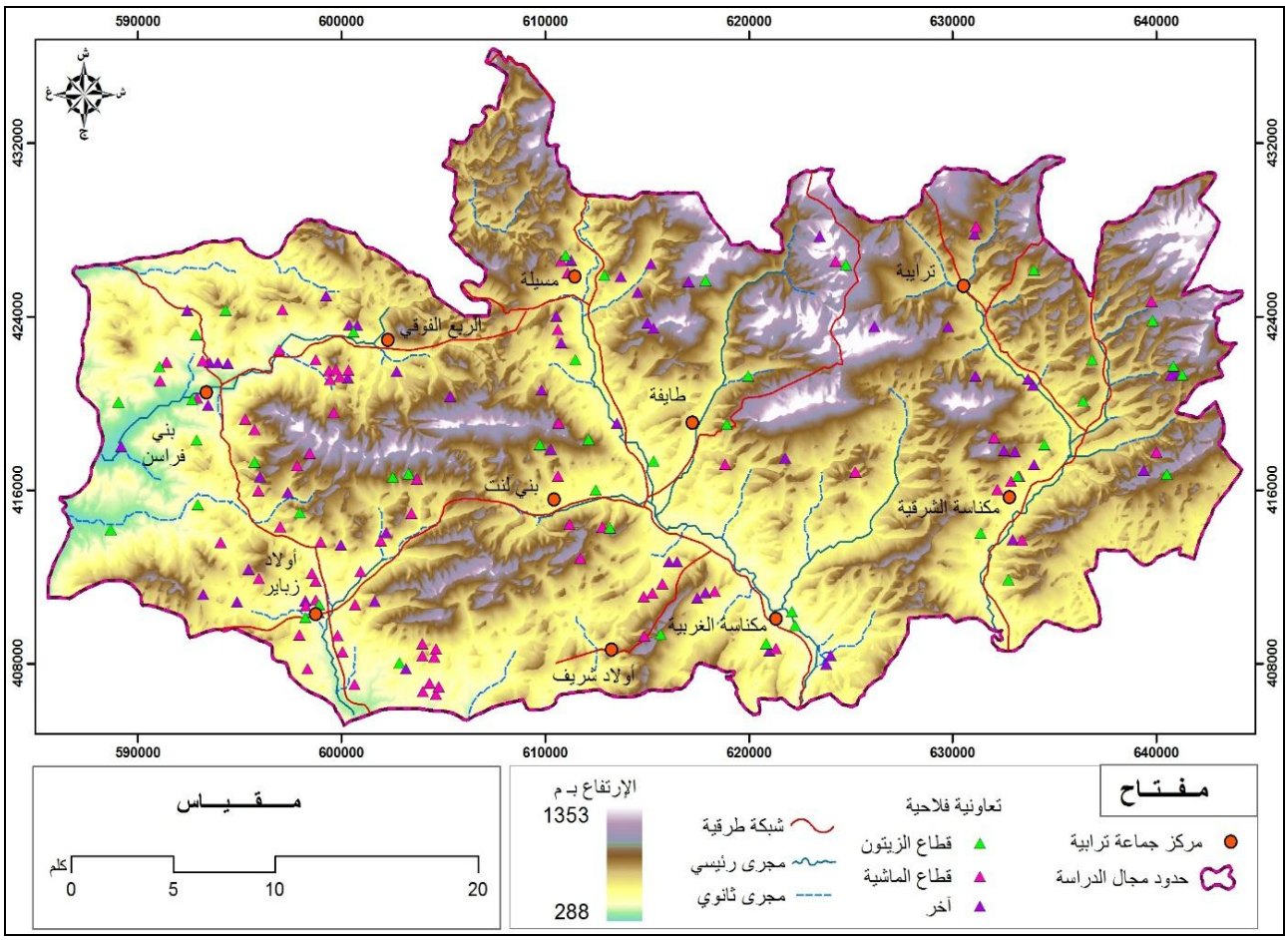

مصدر المعطيات: المديرية الإقليمية للفلاحة تازة. يوليوز 2017، بتصرف

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

نستنتج من خلال دراسة مقارنة للمعطيات الإدارية ونتائج البحث الميداني، أن عملية تأسيس التعاونيات يمكن أن نميز من خلالها بين تعاونيات نشيطة مع اختلاف مستويات هذه الدينامية من تعاونية إلى أخرى، وتعاونيات تأسست دون أن يكون لها أي صيت في المجال، وتعاونيات ماتت في مهدها، وتعاونيات تأسست بهدف الحصول على دعم أو منح من الجهات المانحة، مما تسبب في فشل التعاونية عند توقف المنحة أو انقضاء مدتها.

من خلال الأرقام الواردة في المبيان السالف، يتبين أن أغلب التعاونيات الفلاحية حديثة التكون ليظهر بالملموس حداثة الاقتصاد الاجتماعي التضامني بمجال دراستنا. علما أن أعداد المنخرطين في تزايد مستمر. وهو ما من شأنه التأثير على جودة العمل التعاوني عبر التزايد المستمر لهذه التعاونيات، وتناسلها لأسباب مرتبطة بخلافات داخلية أو خارجية تترتب عنها انشقاقات وتأسيس أخرى، وبالتالي تتحول من أداة للتكتل والإتحاد في تنظيمات موحدة، إلى وسيلة تجزيء وتفريق جديدة.

2- حضور متنوع ومتباين للتعاونيات الفلاحية

يعتبر مجال الدراسة مجالا للفلاحة البورية بامتياز، تنشط فيه مجموعة من التعاونيات الفلاحية في مجالات مختلفة (الزيتون، تربية الماشية، تربية النحل...). كما تختلف كثافتها من جماعة ترابية إلى أخرى.

خريطة رقم 26: توزيع التعاونيات الفلاحية حسب النشاط بالجماعات الترابية المدروسة لسنة 2017

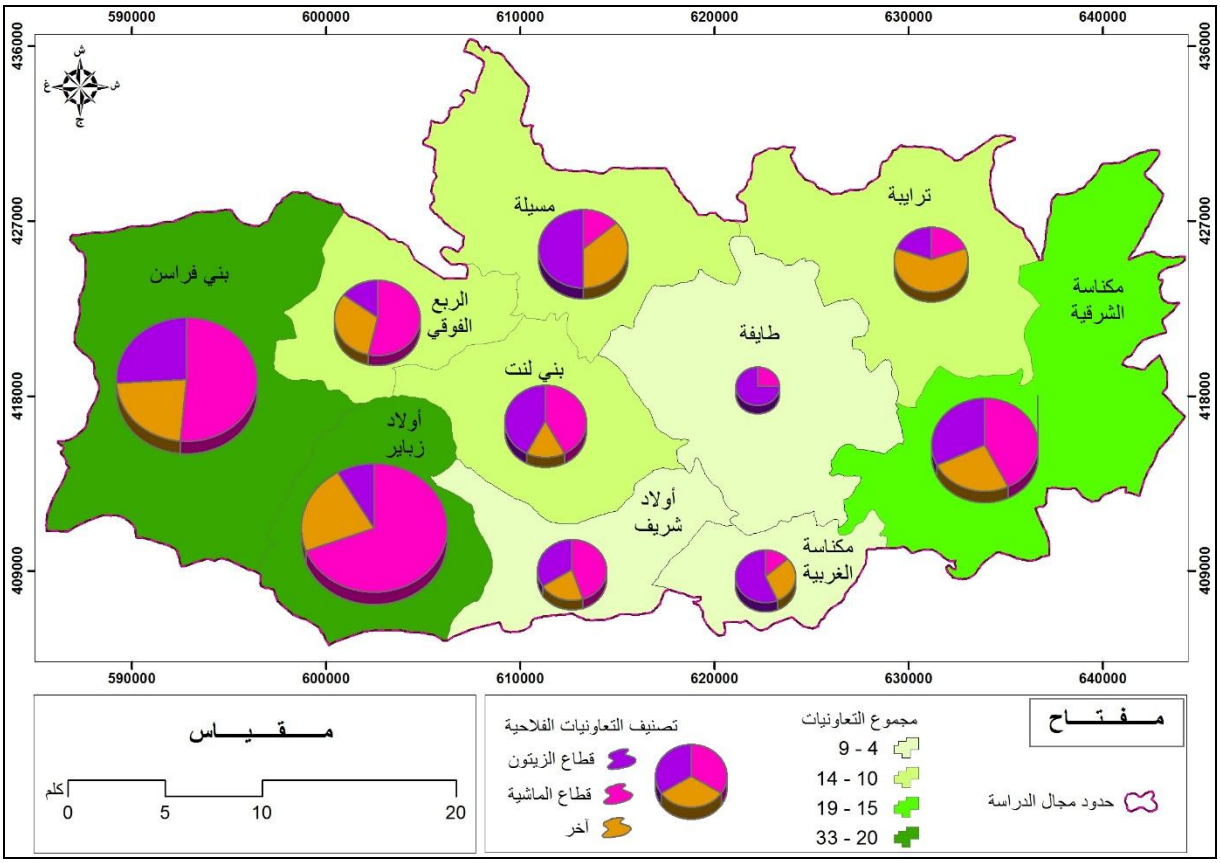

مصدر المعطيات: المديرية الإقليمية للفلاحة تازة. يوليوز 2017، بتصرف

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

تتوزع التعاونيات الفلاحية بشكل متفاوت داخل الوحدات الجغرافية المدروسة، إذ تتوزع على 10 جماعات ترابية، تتصدر الجماعة الترابية أولاد زباير المرتبة الأولى بـ 33 تعاونية وتليها بني فراسن بـ 31 تعاونية، بينما في المرتبة الأخيرة نجد كل من أولاد شريف بـ 9 تعاونيات وبالطايفة 4 تعاونيات. وحسب المعاينة الميدانية، تعتبر جماعة ترايبة من أفقر الجماعات الترابية التي تعيش على إعانات الدولة. وما يزيد الوضع تأزما غياب طريق تربطها بشكل مباشر مع جماعة مسيلة.

يبلغ متوسط عدد التعاونيات لكل جماعة ترابية ما بين 7 و8 تعاونية، والقيمة الأكثر ترددا هي 2 تعاونيات بالترايبة ومكناسة الغربية، بينما منوال هذه العينة هو 23 تعاونية توجد بأولاد زباير وهي

الأكثر تكرارا. ويعرف المجال الترابي لقبيلة التسول، وخاصة الجماعات الترابية بدائرة واد أمليل (أولاد زباير، بني فراسن والربع الفوقي) غنى وتنوعا في النشاط التعاوني بالمجال الفلاحي بما مجموعه 77 تعاونية فلاحية. ويرجع الفضل في ذلك إلى توفر المجال على موارد ترابية ورأسمال بشري مهم، وهما العاملان الأساسيان لتأسيس التعاونيات.

نستنتج أن تمركز جل التعاونيات الفلاحية بجماعات محددة يرجع إلى عامل الموارد البشرية والموارد الترابية المتاحة، بحيث أن ساكنة هذه المناطق لهم دراية بالفكر التعاوني ومدى أهميته في تحسين الأوضاع السوسيو-اقتصادية بصفة عامة، بالإضافة إلا أن تمركز هذه التعاونيات بهذه الجماعات من المحتمل أن يساهم في دعم تجربتها الناجحة وفي استمراريتها.

3- معامل الارتباط الجغرافي لقطاعات التعاونيات حسب مجال الدراسة

تعتبر هذه الطريقة من بين أحدث الطرق المستخدمة في الأبحاث العلمية، لأنها تعطينا نتائج دقيقة وإجابات محددة. يطلق على معامل الارتباط أحيانا أسماء متعددة مثل معامل الصلة أو معامل التشابه. ورغم هذه التسميات، فإن هذه الطريقة تعتبر مفيدة وهامة لقياس مدى الارتباط بين ظاهرتين. وفيما يلي نعرض الخطوات المتبعة لمعرفة معامل الارتباط الجغرافي بين العناصر المتغيرة (قطاعات التعاونيات) حسب الجماعات الترابية.

الخطوة الأولى: نحسب نصيب كل جماعة ترابية (نسبة مئوية) من حيث عدد التعاونيات في القطاعات الثلاث (الزيتون، الماشية وقطاعات أخرى). علما أن النسبة المئوية لمجال الدراسة لكل عنصر من هذه العناصر هو 100%. ومن هذه النسبة الكلية نقدم نسبة كل جماعة.

الخطوة الثانية: نحسب مقدار الفرق بين نصيب كل جماعة من حيث عدد التعاونيات والتعاونيات في كل قطاع، وهذا يمكن الحصول عليه بواسطة طرح نصيب الجماعة من عدد التعاونيات الإجمالي من نصيبها في القطاع (قد يكون المعدل المحصل عليه موجبا أو سالبا).

الخطوة الثالثة: نجمع كل عمود من الأعمدة الثلاث بحيث تكون النسب المسبوقة بإشارة ناقص (-) منفردة والنسب المسبوقة بعلامة (+) منفردة أيضا، وعلى كل يجب أن يكون مجموع الناقص مساويا لمجموع الزائد.

الخطوة الرابعة: نقوم بتقسيم الرقم المجموع (سواء كان سالبا أو موجبا) على 100، ثم نطرح حاصل القسمة من العدد الصحيح 1. فتكون النتيجة هي ما نعبر عنه **"معامل الارتباط الجغرافي"**.

جدول رقم 12: توزيع معامل الارتباط الجغرافي حسب قطاعات التعاونيات

المجال الترابي	التعاونيات بمجال الدراسة	التعاونيات بمجال الدراسة %	تعاونيات قطاع الماشية	تعاونيات قطاع الماشية %	قطاع الماشية-تعاونيات مجال الدراسة	تعاونيات قطاع الزيتون	تعاونيات قطاع الزيتون %	قطاع الزيتون-تعاونيات مجال الدراسة	تعاونيات في قطاعات أخرى	تعاونيات باقي القطاعات %	قطاعات أخرى-تعاونيات مجال الدراسة
مجال الدراسة	153	100	70	100	-	43	100	-	40	100	-
بني فراسن	31	20,26	16	22,85	2,59	8	18,60	-1,65	7	17,5	-2,76
بني لنت	12	7,84	5	7,14	-0,70	5	11,62	3,78	2	5	-2,84
مكناسة الشرقية	19	12,41	8	11,42	-0,98	6	13,95	1,53	5	12,5	0,08
مكناسة الغربي	7	4,57	1	1,42	-3,14	4	9,30	4,72	2	5	0,42
مسيلة	15	9,80	3	4,28	-5,51	7	16,27	6,47	5	12,5	2,69
أولاد شريف	9	5,88	4	5,71	-0,16	3	6,97	1,09	2	5	-0,88
أولاد زباير	33	21,56	23	32,85	11,28	3	6,97	-14,59	7	17,5	-4,06
الربع الفوقي	13	8,49	7	10	1,50	2	4,65	-3,84	4	10	1,50
طايفة	4	2,61	1	1,42	-1,18	3	6,97	4,36		0	-2,61
ترايبة	10	6,53	2	2,85	-3,67	2	4,65	-1,88	6	15	8,46
المجموع	153	100	70	100	15.38 -15.38	43	100	21,97 - 21,97	40	100	13.16 -13.16
معامل الارتباط	-	-	**0.84**	-	-	**0.78**	-	-	**0.86**	-	-

المصدر: المصدر: مجهود شخصي، أبريل 2018

إن معامل الارتباط الجغرافي لكل من قطاع الماشية، الزيتون وقطاعات أخرى هي كالآتي حسب الترتيب: 0,84، و0,78 و0,86. ولكن ماذا يعني هذا؟ من المعروف أنه كلما كان الرقم عاليا أي أقرب من **1** كانت **الرابطة الجغرافية** أو الصلة **قوية**، وكلما انخفض هذا الرقم قلت هذه الصلة. فمثلا، متغيرة "تعاونيات قطاعات أخرى" نجد أنه كلما اختلفت هذه الأنواع من أنشطة التعاونيات التي تدخل ضمن المتغيرة المذكورة بحسب الجماعات الترابية بالنسبة لعدد التعاونيات الكلي كانت الرابطة قوية، إذن فهناك صلة أو رابطة بين عدد التعاونيات ككل وتوفرهم في المجال، وعدد التعاونيات التي تدخل ضمن القطاعات الأخرى غير المواشي والزيتون.

المحور الرابع: بنية التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

تقتضي دراسة بنية التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، التطرق إلى أنواع الأنشطة الأساسية المهيمنة ضمن القطاع الفلاحي وتوزيعها المجالي، والتي يوجد على رأسها تربية الماشية وتثمين منتوج الزيتون بالإضافة إلى إنتاج العسل.

1- تركز تعاونيات الماشية بالمجال

تعتبر تعاونيات تربية وتسمين الماشية من التعاونيات الرائدة بمجال الدراسة، حيث تحتل المرتبة الأولى بـ 70 تعاونية، أي بنسبة 45,75% من مجموع التعاونيات. وتستثمر في اللحوم الحمراء والألبان ومشتقاتها، وتبيع منتجاتها لوحدات إنتاجية أو في أسواق أسبوعية حسب العرض والطلب. ولتوضيح الصورة أكثر عن أنواع الأنشطة ضمن هذا النشاط نضع المبيان التالي:

مبيان رقم 28: توزيع تعاونيات تربية الماشية بالجماعات الترابية حسب النشاط لسنة 2017

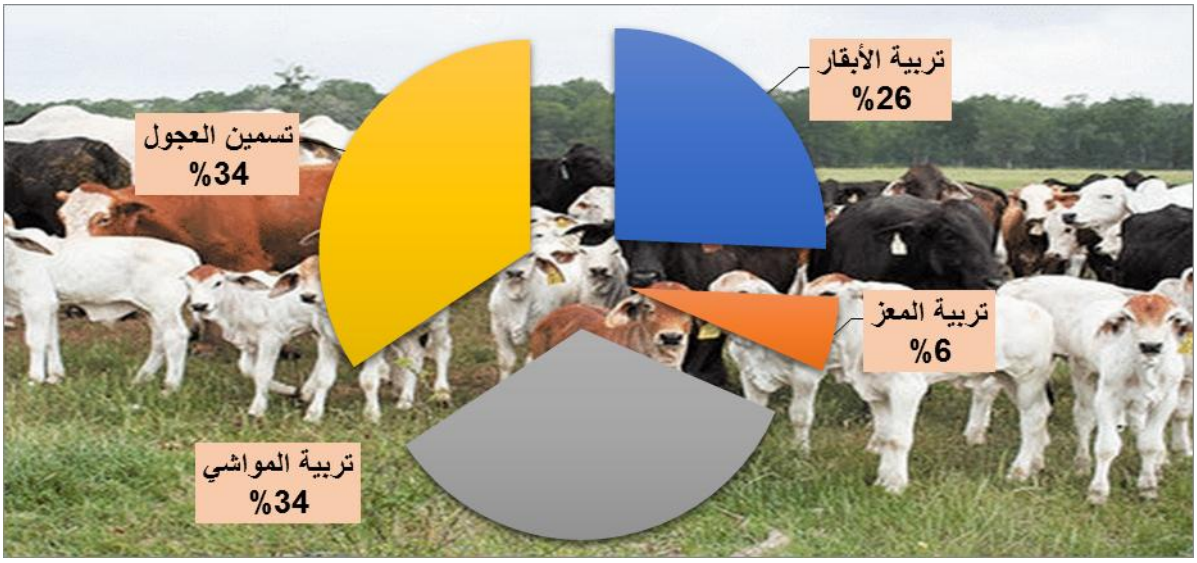

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة تازة. يوليوز 2017، بتصرف

عرف نشاط تربية المواشي والماعز بمجال الدراسة تراجعا ملحوظا خلال العقد الأخير مع بروز مخطط المغرب الأخضر سنة 2008. فلقد تم غرس مساحات شاسعة بأشجار الزيتون ضمن برنامج تحدي الألفية للأشجار المثمرة، الشيء الذي قلص من المساحات الرعوية، مما انعكس سلبا على هذا النشاط. لكن رغم ذلك لازالت هنالك مجموعة من التعاونيات تهتم بتربية الغنم (22 تعاونية يوليوز 2017)، بينما تربية الماعز هي الحلقة الأضعف ضمن القطيع، إذ لم تتجاوز 3 تعاونيات لحدود 2017 تتوزع على 3 جماعات ترابية (بني لنت، ولاد شريف، الربع الفوقي). كما يعد تسمين العجول من الأنشطة التي تقوم بها التعاونيات لتغطية الطلب المتزايد على اللحوم. وتعمل هذه التعاونيات مع خبراء الفلاحة على تطوير نسل قطعان الماشية، وتحسين نوعية السلالات عن طريق التلقيح والتخصيب بالمزاوجة بين الأنواع، واستيراد سلالات جيدة.

مبيان رقم 29: ارتباط تعاونيات الماشية مع رؤوس الماشية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

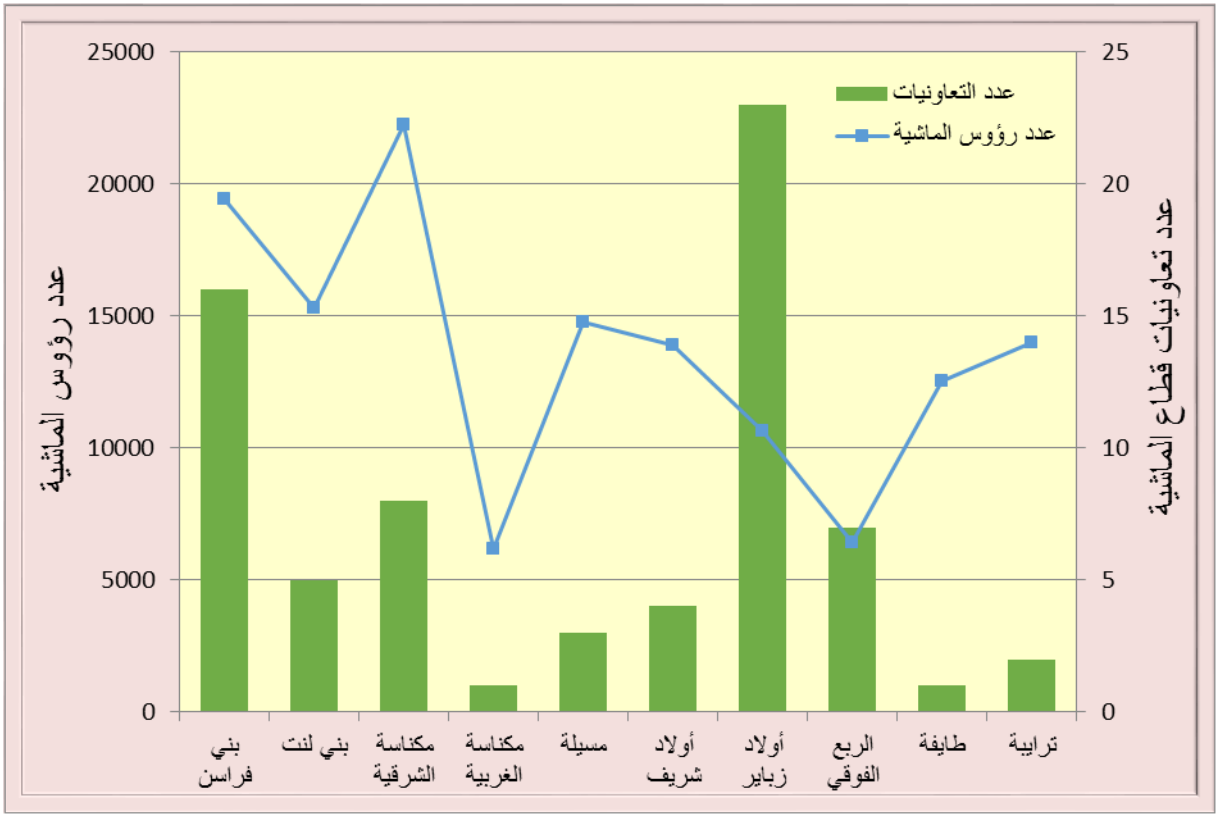

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة تازة. يوليوز 2017+ بحث ميداني

يبلغ متوسط رؤوس الماشية حسب الجماعات الترابية 13540,90 رأس، ومتوسط عدد التعاونيات ما بين 12 و13 تعاونية. نستطيع من خلال استعمال دليل التركز أن نقيس درجة أو مقدار تركز ظاهرة تعاونيات الماشية بمجال الدراسة. وهذه الظاهرة سنبنيها على مقارنة ظاهرتين بعضهما ببعض، وهما عدد تعاونيات الماشية ومجموع رؤوس الماشية.

ولاستخراج دليل التركز نقوم بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى: نحدد كل من عدد تعاونيات الماشية بمجال الدراسة ورؤوس الماشية.

- عدد تعاونيات الماشية حسب البحث الميداني أبريل 2018: 70 تعاونية.
- عدد رؤوس الماشية: 135.409 رأس.

الخطوة الثانية: نقسم عدد تعاونيات الماشية على العدد 2: (70/2= 35).

الخطوة الثالثة: نحسب نسبة تعاونيات الماشية لكل 10.000 رأس من الماشية بكل جماعة ترابية وذلك على النحو التالي: مجموع تعاونيات الماشية بالجماعة (أ)*10000/عدد رؤوس الماشية بـ الجماعة (أ).

الخطوة الرابعة: نرتب الجماعات الترابية بحسب قيمة النسب بحيث تكون الجماعات الترابية ذات النسبة العالية في الأول والدنيا في أسفل القائمة، والجدول المرفق ضمن الخريطة التالية يوضح ذلك.

خريطة رقم 27: توزيع تعاونيات الماشية لكل عشرة آلاف رأس حسب الجماعات الترابية

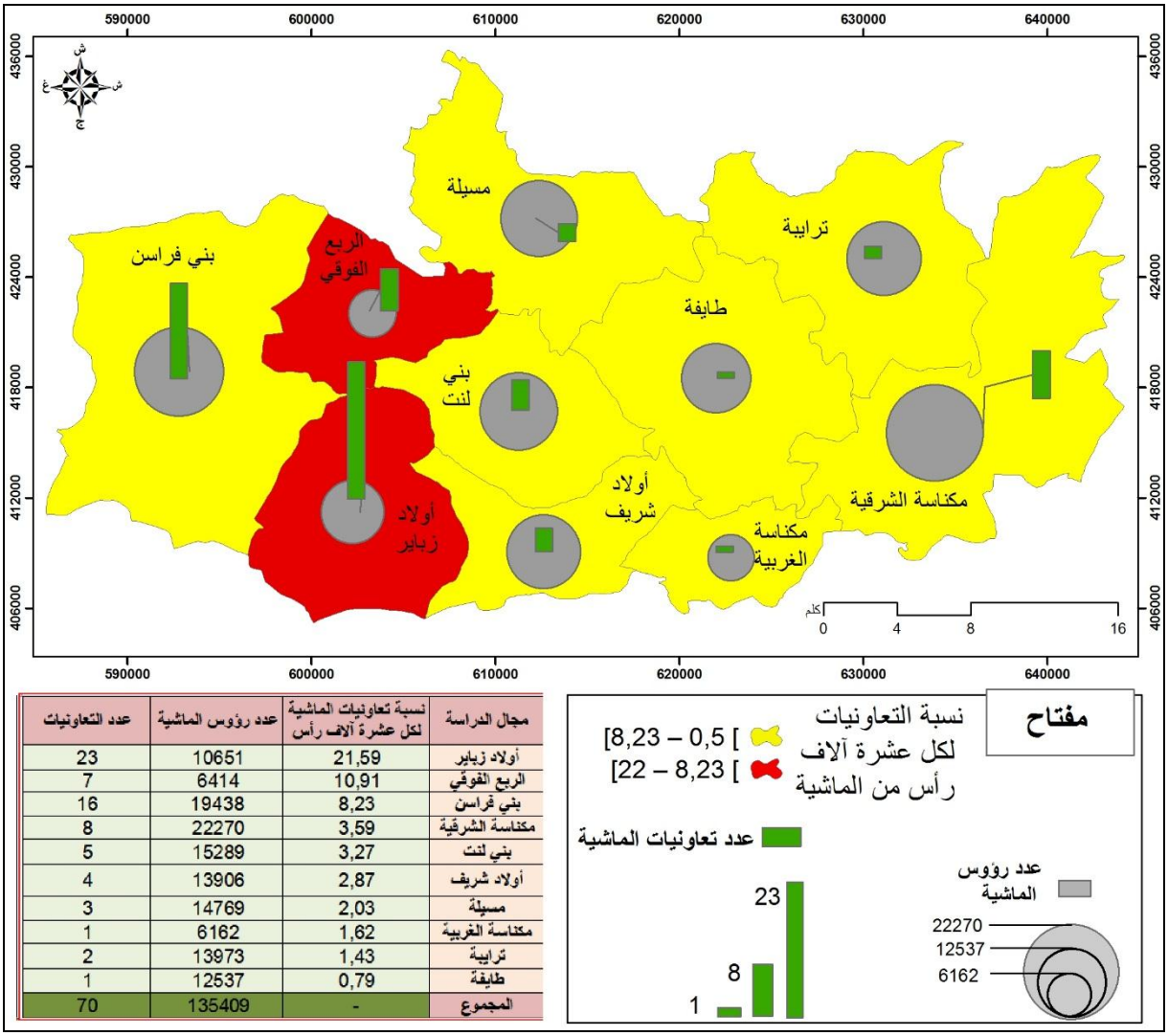

مجال الدراسة	نسبة تعاونيات الماشية لكل عشرة آلاف رأس	عدد رؤوس الماشية	عدد التعاونيات
أولاد زباير	21,59	10651	23
الربع الفوقي	10,91	6414	7
بني فراسن	8,23	19438	16
مكناسة الشرقية	3,59	22270	8
بني لنت	3,27	15289	5
أولاد شريف	2,87	13906	4
مسيلة	2,03	14769	3
مكناسة الغربية	1,62	6162	1
ترابية	1,43	13973	2
طايفة	0,79	12537	1
المجموع	-	135409	70

مصدر المعطيات: المديرية الإقليمية للفلاحة تازة. يوليوز 2017+ بحث ميداني

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

الخطوة الخامسة: نبدأ بجماعتي أولاد زباير والربع الفوقي نجمع نسبة تعاونيات الماشية لكل عشرة آلاف رأس بهما والذي يساوي 32,5 تعاونية، ونضيف إلى من الربع الفوقي نسبة 2,5 تعاونية لكل عشرة آلاف رأس غنم؛ أي ما يعادل 4,86 من أصل 16 تعاونية ببني فراسن، لنحصل على مجموع تعاونيات الماشية 35 والذي يساوي نصف العدد الإجمالي لتعاونيات الماشية بمجال الدراسة ككل.

من خلال الخريطة أعلاه، يتبين أن تركز تعاونيات الماشية يوجد بكل من أولاد زباير، والربع الفوقي وجزء من بني فراسن. ويسمى هذا المجال الذي يتشكل من 3 جماعات ترابية **بمنطقة تركز تعاونيات الماشية**.

الخطوة السادسة: بعد ذلك نحسب النسبة المئوية لتعاونيات الماشية بالجماعة الترابية بني فراسن، التي يصبح الرقم المتجمع بها مساويا لـ 35 منخرط (أي نصف تعاونيات الماشية) كالآتي:

(أ): مجموع تعاونيات الماشية ببني فراسن هو 16.

(ب): العدد المطلوب لجعل حاصل تعاونيات الماشية (أولاد زباير، الربع الفوقي) إلى نصف مجموع تعاونيات الماشية بمجال الدراسة: 2,5. وهذا العدد يساوي 30,27% من عدد تعاونيات الماشية بجماعة بني فراسن.

الخطوة السابعة: نطبق هذه النسبة على تعاونيات الماشية ببني فراسن:

19438 * 30,27% = 588.388,26

ندخل الرقم 19438,00 (30,27%) من تعاونيات المواشي ببني فراسن في عمود الجدول الخاص بعدد رؤوس الماشية.

الخطوة الثامنة: نجمع محتويات حصيلة عمود رؤوس الماشية، فيكون حاصل الجمع هو: 22.948,88

وهذا الرقم يساوي 16,95% من مجموع تعاونيات المواشي بمجال الدراسة.

وبذلك نستطيع أن نعرف بأن سدس تعاونيات الماشية بمجال الدراسة يتركز في مجال جغرافي يحتوي على 16,95% من تعاونيات الماشية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة. وهذه النسبة تدل على درجة تركز متوسطة نسبيا بالجماعات الترابية الثلاث: أولاد زباير، الربع الفوقي وجزء من جماعة بني فراسن.

الخطوة التاسعة: نطرح النسبة المئوية المستخرجة أعلاه 16,95% من 100 فيكون الناتج **84,05**. وهذا الرقم هو ما نسميه "**دليل التركيز**".

لا يمكن أن يكون دليل التركيز يساوي 100، لأنه في هذه الحالة تكون تعاونيات الماشية مركزة في جماعة ترابية غير مأهولة بالمواشي. ولا يمكن لدليل التركيز أن يكون أقل من 50، وإذا حدث مثل هذا، فلا بد أن يكون قد حدث خطأ في العمليات الحسابية، وعلينا في هذه الحالة أن نراجع خطوات عملنا.

وطبيعي أنه كلما كان دليل التركيز عاليا، كلما كان التركيز الجغرافي لتعاونيات الماشية كبيرا، والعكس بالعكس؛ أي تكون الظاهرة كثيرة الانتشار والتوزيع. فظاهرة تركيز تعاونيات الماشية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة تبلغ **84,05**، وتتوزع توزيعا غير عادل بحيث يتجاوز دليل تركزها الرقم 50 (الرقم 50 يعبر عن التوزيع العادل)، ونعني بالتوزيع غير العادل هو الارتباط غير المتساوي مع ظاهرة مجموع رؤوس الماشية. ففي حالتنا يكون التوزيع غير عادل ما دام لا يتماشى مع عدد رؤوس الماشية.

2- التحليل الإحصائي المجالي لتعاونيات الزيتون

يحتل إنتاج الزيتون بالمجال مكانة هامة في إطار التنظيمات المهنية المتمثلة على الخصوص في التعاونيات الفلاحية التي تعمل على تطوير المنتوج وتثمينه من خلال السهر على تسويق مستخلصاته. وتعتبر هذه التعاونيات النشاط المناسب للمزارعين الذين لا يملكون ما يكفي من الأرض الصالحة للتشجير المثمر. وهي بديل أيضا للمزارعين الذين ينقصهم المال لشراء مشاتل جيدة ومغروسات ذات إنتاجية عالية، أو لاقتناء آلات لتحويل الزيتون.

يعتبر قطاع الزيتون نشاطا مهيمنا ضمن القطاع التعاوني، إذ يحتل المرتبة الثانية ضمن الأنشطة الفلاحية بنسبة 28,10%، يضم 43 تعاونية تهتم بتثمين المنتوج ذو البيئة المتوسطية (8 تعاونيات منها توجد ببني فراسن، و3 بأولاد زباير). ونظرا للخصوصيات الإثنية والاقتصادية بين الجماعتين، فقد استفادت ضمن برنامج تحدي الألفية من مشروع وحدة صناعية لتطوير الإنتاج (مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي)، حيث انخرطت في المشروع 8 تعاونيات (5 منها ببني فراسن و3 بأولاد زباير).

كما أن هناك مؤشرات أو معاملات إحصائية لوصف وتلخيص وتحليل البيانات غير المجالية، فإن هناك مؤشرات إحصائية لوصف وتحليل البيانات المكانية (المواقع الجغرافية) للظاهرات من حيث خصائصها المكانية وانتشارها المجالي. إن تحليل البعد المجالي للظاهرة يعد مكملا أساسيا لتحليل قيم الظاهرة ذاتها. فأي ظاهرة على سطح الأرض يحتاج فهمها إلى تحليل مواضع وأبعاد وأحجام مفرداتها مجاليا.

خريطة رقم 28: مقاييس النزعة المركزية، التشتت والانتشار المكاني لتعاونيات الزيتون

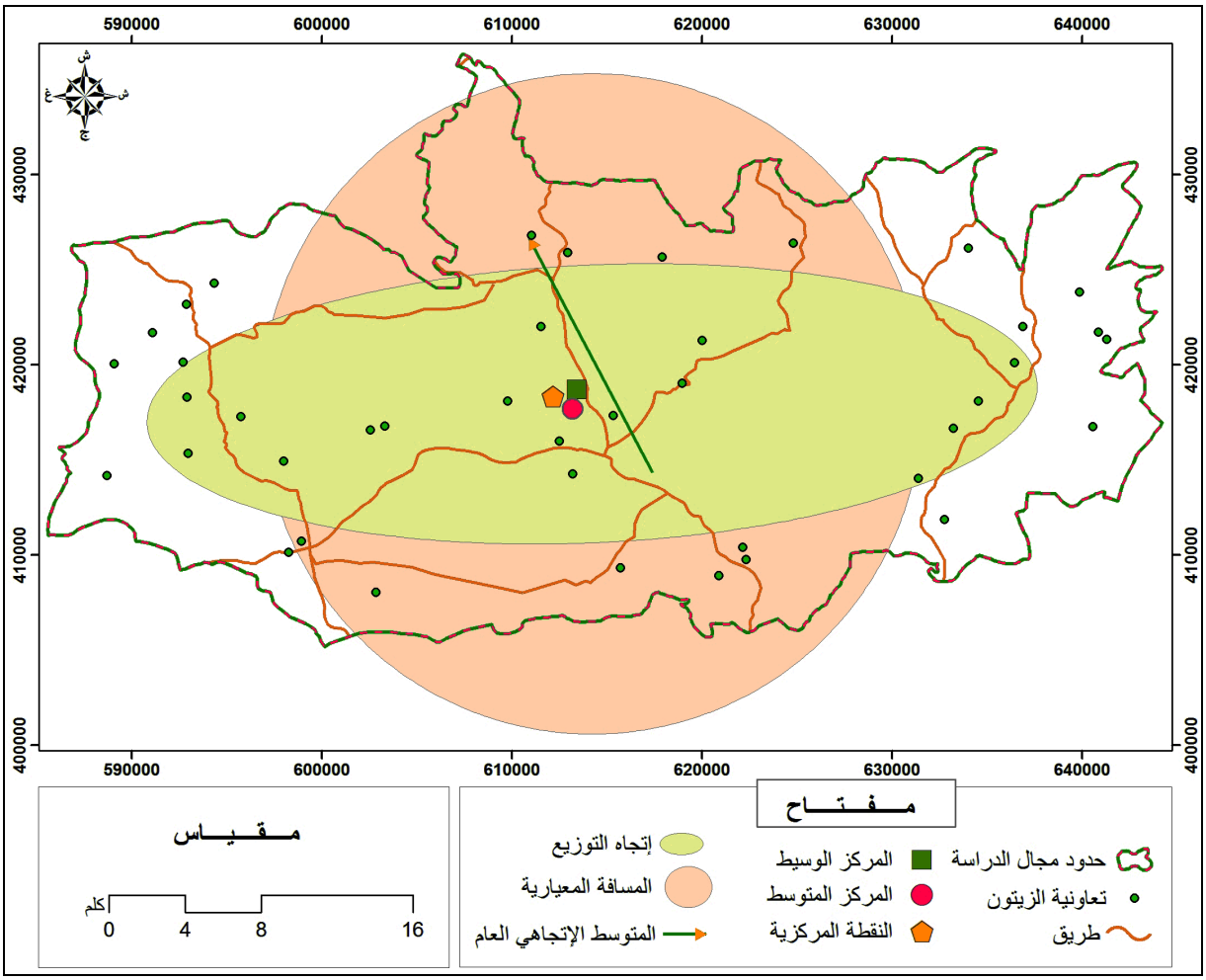

المصدر: تطبيق أدوات التحليل المكاني ضمن برنامج (ArcGIS 10.2.2)

بحث ميداني أبريل 2018

تعد المسافة المعيارية من أهم مقاييس التشتت المجالي التي تشبه في مفهومها الانحراف المعياري. ويعد هذا الأسلوب من أهم مقاييس التوزيعات المكانية. تستخدم لقياس مدى انتشار الظاهرة عن

مركزها العدل. وقد استخدمت من لدن العديد من جغرافيي المدن لمعرفة مدى انتشار الظواهر الجغرافية على خريطة التوزيعات المجالية.

تمثل الدائرة على الخريطة المسافة المعيارية لخدمة التعاونيات. وكلما صغرت الدائرة المرسومة، كلما دل ذلك على تركز التوزيع المكاني للظاهرة. أما إذا اتسعت مسافة الدائرة كما هو الشأن في حالتنا، **فإن التوزيع المكاني** للتعاونيات يكون **مشتتا**؛ أي أن مساحة الدائرة تتناسب طرديا مع درجة انتشار التوزيع المكاني، وأن التوزيع المثالي هو ما يقارب 68% من التعاونيات يجب أن تقع داخل دائرة المسافة المعيارية، وهو الشيء غير المتوفر في هذه الحالة.

أظهرت نتائج تحليل أداة اتجاه التوزيع (التوزيع الاتجاهي)، أن اتجاه التوزيع الجغرافي لمواقع تعاونيات الزيتون يأخذ **شكلا بيضاويا في اتجاه شرقي-غربي**. وهو بالتأكيد محور نشاط الاقتصاد الاجتماعي التضامني لتلال مقدمة الريف الشرقي بتازة. وقد شمل الشكل البيضاوي 18 تعاونية؛ أي بنسبة 41,86% ونحو 58,14% من التعاونيات خارج الشكل البيضاوي.

ولمناقشة النتائج الخاصة بالتحليل المكاني للطاقة الاستيعابية للتعاونيات، فإن هذا يقتضي دراسة التوزيع الجغرافي للتعاونيات. وعليه، فقد تم تطبيق تحليل كثافة "كيرنل Kernal Density" لإظهار نمط كثافة التعاونيات على المساحة في مجال الدراسة؛ وذلك عن طريق حساب كثافة النقاط حول نقطة المركز. وتظهر نتائج التحليل كما في الخريطة الموالية صلة جوار دائرية على شكل حلقات تعكس كثافة التعاونيات، حيث تظهر المناطق ذات كثافة عالية.

خريطة رقم 29: كثافة تعاونيات الزيتون حسب تحليل كيرنل

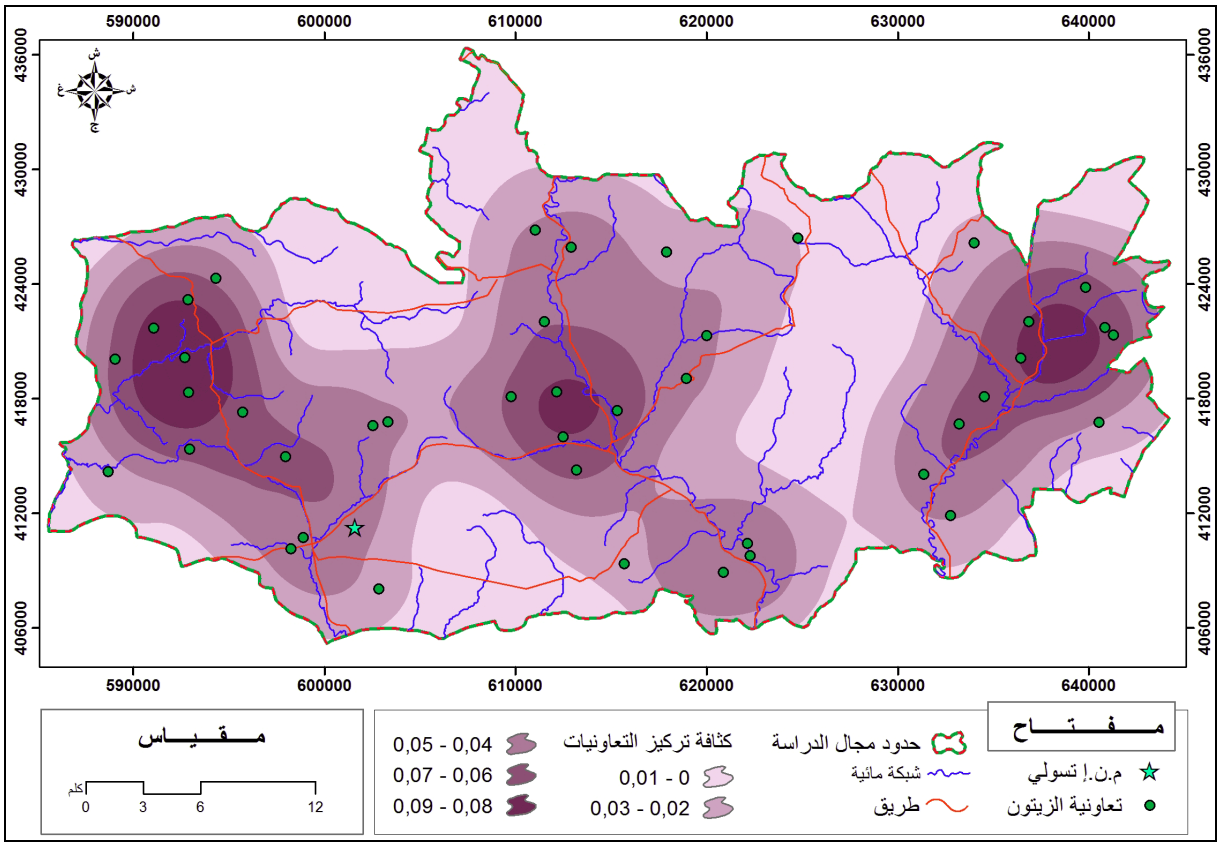

المصدر: تطبيق (Kernel-Densité)ضمن برنامج (ArcGIS 10.2.2)+ بحث ميداني أبريل 2018

يظهر من الخريطة، أن معظم تعاونيات الزيتون البالغ عددها 43، تتجمع في وسط المجال ما بين الجماعتين الترابيتين بني لنت ومسيلة، وكذلك إلى جهتي الشمال الشرقي بمكناسة الشرقية والشمال الغربي من المجال (بني فراسن). إن تركز التعاونيات في المجالات الثلاث يعود إلى اعتبار هذه المناطق ملتقى الشبكة الطرقية واستفادتها من برنامج تحدي الألفية للأشجار المثمرة، مما أدى إلى توسيع مساحة بساتين الزيتون، والذي رافقه تأسيس تعاونيات من أجل تثمين منتوج الزيتون بشكل جماعي والعمل على تسهيل عمليات الإنتاج والنقل والتسويق.

3- حضور وازن لباقي الأنشطة الفلاحية الأخرى لدى التعاونيات

تبلغ نسبة التعاونيات التي تشتغل خارج نشاطي الزيتون وتربية الماشية 26,14% من مجموع تعاونيات تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة. ويظهر من خلال المبيان أسفله، مدى تعدد نشاط هذا النوع، والذي يعود إلى الرغبة في تثمين المنتجات المحلية بمختلف أنواعها.

مبيان رقم 30: توزيع تعاونيات فلاحية التي تنشط خارج قطاعي الزيتون وتربية الماشية لسنة 2017

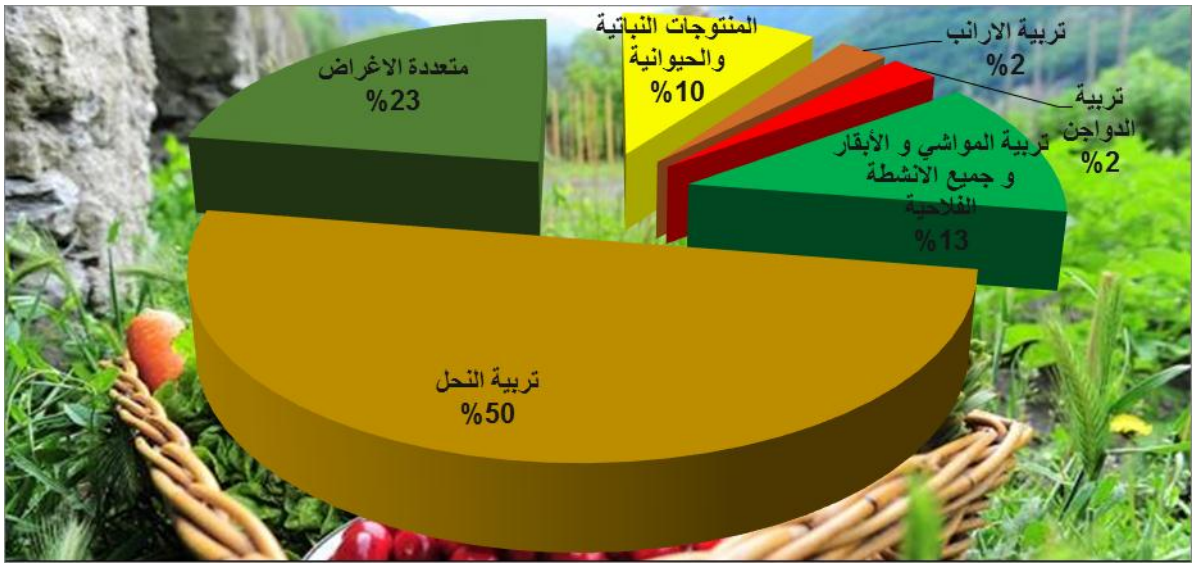

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة تازة. يوليوز 2017، بتصرف

يتوفر مجال الدراسة على نسيج تعاوني متنوع الأهداف. ويلاحظ أن ميدان تدخل التعاونيات متعددة الأغراض يبلغ 5,88% من مجموعة التعاونيات الفلاحية. ويتميز هذا الصنف بالتعدد والشمولية. ويضع غالبية الموارد الترابية في مجملها هدفا محوريا لاشتغالها. وهو ما يمكن تفسيره برغبة أصحاب هذه التعاونيات في الاشتغال وتلقي الدعم المادي من مختلف الجهات لضمان دينامية مؤسستهم.

تعتبر تربية «الدجاج البلدي» النشاط الذي نجده في معظم بيوت الساكنة القروية لما يوفره من لحوم بيضاء طبيعية خالية من المواد الكيميائية، والبيض الغني بالبروتين. هذا بالإضافة إلى الدور البيولوجي الذي يقوم به ضمن الوسط البيئي لتقليله من الحشرات باعتبارها جزء من برنامجه الغذائي. إلا أننا نجد شبه غياب التعاونيات التي تهتم بتربيته وتسمينه باستثناء تعاونية واحدة توجد بالربع الفوقي تأسست سنة 2011، والتي عرفت ركودا على مستوى الإنتاج، ولم تحقق النتائج المرجوة لغياب رؤية واضحة للمشروع.

يزخر المجال بمؤهلات هامة في مجال تربية النحل تجعل من تطوير سلاسل تربيته مشروعا طموحا ضمن الدعامة الثانية لمخطط "المغرب الأخضر"، وذلك في إطار الفلاحة التضامنية. فعلى

مستوى المجال تنشط 18 من هذا النوع بنسبة 11.76% من مجموع التعاونيات، والتي تعتمد على منتوجات الخلية في تحسين مستوى عيش فئات كبيرة من الساكنة بمجالنا القروي.

مبيان رقم 31: توزيع تعاونيات النحل بالجماعات الترابية لسنة 2017

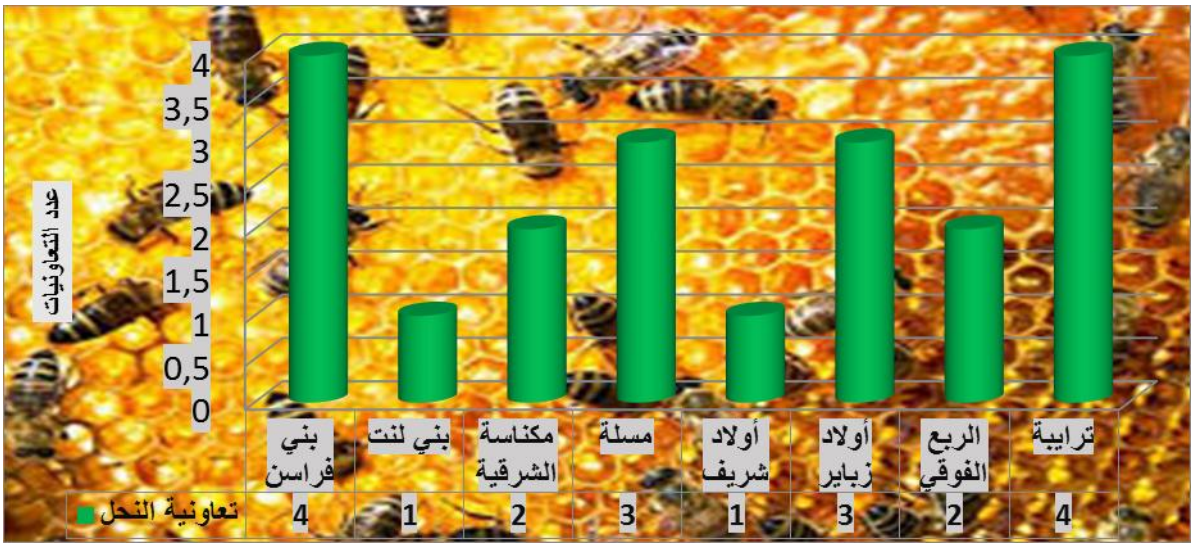

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة تازة. يوليوز 2017، بتصرف

تعمل بعض التعاونيات على تربية أسراب النحل في المناطق التي تنتشر فيها الأعشاب الطبية وفي المناطق الجبلية، لإنتاج عسل عالي الجودة وله خصائص غذائية وصحية عالية. وتنتشر تربية النحل في المناطق التي لا توجد فيها فلاحة عصرية كجماعتي ترايبة وبني فراسن، لكون الزراعة التي تستخدم المبيدات تقضي على النحل. كما تتصف التعاونيات بفتوتها، حيث نجد تاريخ تأسيس أقدمها يرجع إلى سنة 2002 (تعاونية الفتح أسروتو ببني فراسن).

ويعود الفضل في ارتفاع عدد تعاونيات النحل إلى "برنامج تنمية سلاسل تربية النحل" باعتباره أحد مشاريع الدعامة الثانية لمخطط "المغرب الأخضر"، والتي تقوم على الارتقاء بمساهمة الفلاحة التضامنية في تحسين مستوى عيش الساكنة بالوسط القروي من خلال تثمين الموارد الطبيعية وتحسين إنتاجيتها.

خاتمة الفصل الخامس

يعتبر التوزيع المجالي لتعاونيات المنتجات النباتية توزيعا غير متوازن؛ إذ أن معظمها يتمركز بالوسط والشمال للجماعة الترابية بني فراسن. ولم تستطع نشر ثقافة التعاون لدى الحرفيين، فمعظمهم لازالوا يعملون خارج نسق الاقتصاد الاجتماعي التضامني. هذا في الوقت الذي نجد فيه توزيع مجالي متوازن لتعاونيات الزيتون بتلال مقدمة الريف الشرقي، نظرا لارتباط الفلاحين بشجرة الزيتون المباركة والتي تنتشر بجل تراب المجال، والرغبة الجامحة في تثمينها عبر نمط الاقتصاد الاجتماعي التضامني. ويختلف الأمر بالنسبة لباقي التعاونيات الفلاحية الأخرى، بحيث لا نجد أي ارتباط بين عدد رؤوس الماشية وعدد تعاونيات الماشية بالمجال (ترتفع تعاونيات الماشية بالجماعة الترابية أولاد زباير في الوقت الذي ينخفض فيه عدد رؤوس الماشية بها، والعكس صحيح بالنسبة للجماعة الترابية بني فراسن).

وبعد رصدنا في هذا الفصل لأول تجارب القطاع التعاوني (تعاونيات الإصلاح الزراعي) بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة مرورا بتعاونيات الصناعة التقليدية، عالجنا الموضوع المتعلق بالتعاونيات الفلاحية المؤطرة بقانون 12.112 عبر دراستها من حيث توزيعها الجغرافي ومجالات نشاطها مع ذكر العوامل المتحكمة في ذلك. كما سنعمل في الفصل السادس على دراسة العنصر البشري باعتباره محور الاقتصاد الاجتماعي التضامني وغاياته.

الفصل السادس: الرأسمال البشري وديناميةالقطاع التعاوني

مقدمة الفصل السادس

يعتبر الفلاحون أحد مكونات رأس مال التعاونيات الفلاحية، إذ يلعبون دورا محوريا في تثمين المنتجات المجالية وفي التسيير الإداري للتنظيمات المهنية. فدراسة الرأسمال البشري تقتضي تحديد البنية الجنسية والعمرية للمنخرطين، وكذا وضعياتهم العائلية. فلكل منخرط محفزات للانخراط وليس للكل القدرة على التسيير والتدبير. كما أن هناك عوامل أخرى، ترتبط بالمستوى الدراسي، والقدرة على الترافع، واعتبار العمل مجرد عنصر تكميلي أو رئيسي.

لتوضيح الصورة أكثر حول القطاع التعاوني وعلاقته بالعنصر البشري، سنستخدم تقنيات نظم المعلومات الجغرافية كأداة في التحليل الإحصائي والمجالي للتعاونيات. فماذا سيستفيد الفلاحون والفاعلون المحليون في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني لو قلنا أن توزيع التعاونيات الفلاحية بناء على تحليل صلة الجوار هو توزيع متجمع أو متفرق؟ فالأهم بالنسبة إلينا هو دراسة أسباب وجود هذا التوزيع وكيفية علاج مشكلته إن وجدت، للوصول إلى توزيع منتظم وعادل للتعاونيات الفلاحية في تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، بحيث يتمكن معظم الفلاحون من الانخراط في إحدى التعاونيات القريبة منهم جغرافيا والتي تستجيب لرغباتهم في تثمين أحد المنتجات المجالية.

سنعمل من خلال هذا الفصل على رصد المميزات السوسيو-ثقافية للمنخرطين في التعاونيات اعتمادا على طرق البحث الميداني الجغرافي، وتحديد مؤشرات معينة من قبيل السن، الجنس، المستوى الدراسي، الوضعية العائلية وأخيرا الارتباطات الجغرافية لهذه المتغيرات وعلاقتها بإستراتيجية الإنتاج والتداول. وفي الأخير، سنحاول تقييم تجربة "مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي" وتعاونية "الفتح أسروتو لتربية النحل وإنتاج الزيتون" في تثمين الزيتون من أجل خلق تنمية ترابية.

المحور الأول: المحددات الاجتماعية للمنخرطين

من أجل فهم طبيعة العلاقة بين الفلاح وانخراطه في العمل التعاوني، لابد من اعتماد بعض المؤشرات التي ستساعدنا في قراءة المشهد التعاوني كمؤشر السن والجنس والوضعية العائلية.

1- البنية الجنسية لأعضاء التعاونيات

تميز القطاع التعاوني في السنوات الأخيرة بالمغرب بتطور متواصل، وخاصة مع إقبال النساء على العمل التعاوني. وفضلا عن التعاونيات المختلطة، فقد تزايد عدد التعاونيات التي تحدثها وتنشطها النساء، حيث بلغ عددها 1512 تعاونية تنتظم في إطارها 29.075 متعاونة [1]. وهذه الصورة الإيجابية عن المرأة ومدى انخراطها هو مؤشر متوسط بمجال دراستنا.

مبيان رقم 32: توزيع أعضاء التعاونيات حسب البنية الجنسية

المصدر: بحث ميداني، أبريل2018

من خلال تحليل نتائج البحث الميداني، اقتصرنا على عرض نتائج ثلاث جماعات ترابية (بني فراسن، أولاد زباير والربع الفوقي) بدائرة واد أمليل. ويلاحظ أن البنية الجنسية يغلب عليها الطابع الذكوري بنسبة 64,32%، مقابل نسبة نساء متوسطة (35,68%). وتظهر بجلاء قضية مقاربة النوع في

1 – عبد الواحد العابد (2013): "العمل التعاوني بالمغرب بصيغة المؤنث". مجلة التعاون. مطبعة المعارف الجديدة، العدد 104. ص ص 13، 14.

تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي أن النساء قد اكتسحن المجال الذي كان حكرا على الرجال إلى عهد قريب.

مبيان رقم 33: توزيع أعضاء التعاونيات الفلاحية حسب جنس المنخرطين وعددهم

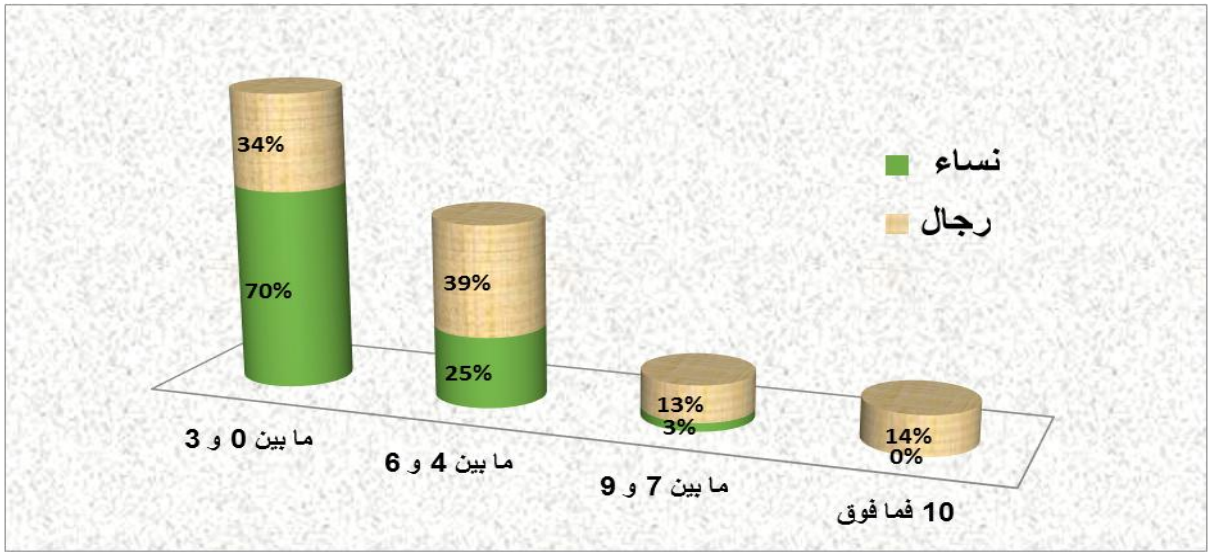

المصدر: بحث ميداني، أبريل2018

من خلال تحليل نتائج البحث الميداني تحليلا كميا، نجد أن متوسط القيم العددية للذكور المنخرطين في التعاونيات الفلاحية بلغ 7 منخرطين، مقابل 2 أو 3 منخرطات لدى النساء. وتبلغ القيمة الوسطية (الوسيط) في المجموعة الرقمية للذكور 5 أعضاء، بينما تبلغ 2 عند النساء. ويشكل الرقم 3 منوال السلسة الإحصائية لدى الذكور، بحيث هو القيمة التي يتكرر حدوثها في المجموعة أكثر من غيرها. يقابل هذه القيمة عند النساء عضوتان.

مبيان رقم 34: توزيع أعداد النساء المنخرطات في كل تعاونية فلاحية

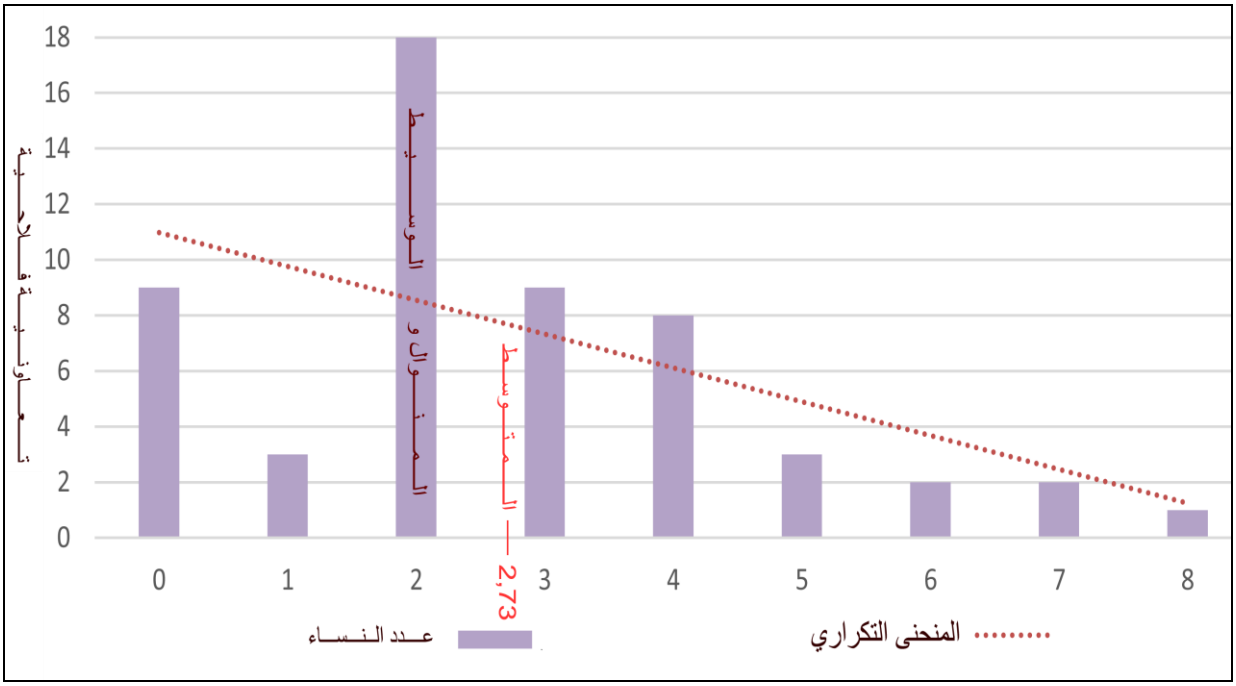

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

إن المعدلات الثلاثة السابقة وهي: المتوسط، الوسيط والمنوال، تعتبر طرقا معبرة عن متوسط القيمة لأي مجموعة رقمية كما رأينا. ولهذا، فمن الأنسب إظهار العلاقة فيما بينهما، وإظهار أهمها للباحث [1]. ففي المجموعة الرقمية المتعلقة بالمنخرطات، فإن معدلي الوسيط والمنوال يلتقيان في قيمة واحدة وهي الرقم 2. بينما عندما تتطابق القيم الثلاث يكون المنحنى التكراري متزنا على كل جانبيه (على شكل مثلث). وهذا ما يسمى بالمنحنى التكراري العادي وهو نادر الحدوث من الوجهة العلمية؛ إذ كثيرا ما نجد أن القيمة لا تشكل منحنى بيانيا متزنا. وعند السلسلتين معا نجد أن المتوسط أكبر من المنوال، حيث تعطينا منحنيان غير متزنين، إذ أن لهما قمة تميل إلى الجانب الأيسر من الوسط، وذنبا يتجه صوب اليمين، ويسمى هذا بالميل الموجب.

يمكن تبرير هذه المشاركة المشرفة للنساء ضمن أعضاء التعاونيات، بكون المرأة هي نصف المجتمع تساهم بشكل كبير داخل المنزل وخارجه في الأعمال المتعلقة بالفلاحة والصناعة التقليدية

1 – محمد علي عمر الفرا (1978): "مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية". قسم الجغرافيا بجامعة الكويت. الطبعة الثالثة. الناشر وكالة المطبوعات 27 شارع فهد سالم–الكويت. ص 203.

بالمجال القروي. وبصفة عامة، يشكل دورها في العمل التعاوني دعما حقيقيا للعمل التضامني التشاركي بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.

2- البنية العمرية للفلاحين المنخرطين في القطاع التعاوني

تكتسي دراسة البنية العمرية للمنخرطين أهمية بالغة، لكونها ترمي إلى معرفة الخصائص والإمكانات البشرية المتوفرة، ومدى انخراط بعض الفئات العمرية في بناء مشاريع القطاع التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة. من خلال نتائج البحث الميداني سنقوم بمعالجة المعطيات حسب وضع منخرطي التعاونيات غير المنخرطة في مجموعات ذات النفع الاقتصادي أو اتحاد التعاونيات وبين المنخرطات ضمن هذه التكتلات، لتحديد مدى الاتحاد من عدمه.

مبيان رقم 35: توزيع المنخرطين في التعاونيات حسب البنية العمرية

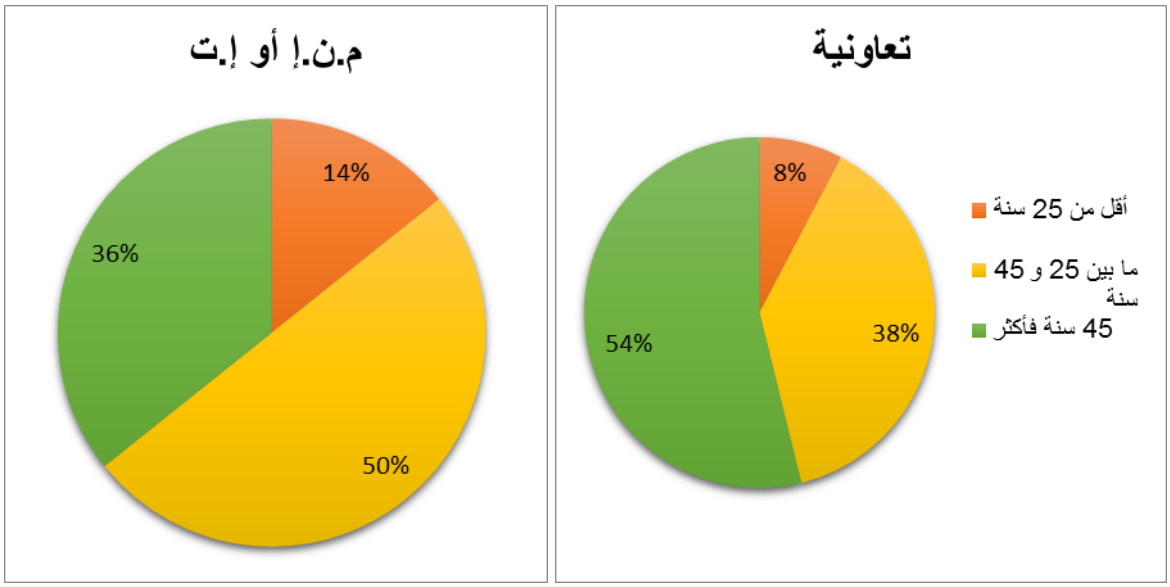

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

تتصدر الفئة العمرية من 45 سنة فأكثر أفراد العينة لدى التعاونيات المنخرطة في م.ن.إ أو اتحاد تعاونيات ولدى التعاونيات (36%)، وهذا يدل على انخراط هذه الفئة بشكل كبير في العمل التعاوني نظرا لاختزانها مهارات وخبرات معرفية موروثة، سواء في مجال الفلاحة أو المجالات الأخرى. ويلاحظ انخراط لا بأس به لفئة الشباب أقل 25 سنة، مما يفسر رغبة هذه الفئة في التكوين والتعلم وتحقيق استقلالها المادي. وهذه الأرقام تنم على أن ساكنة المجال تتطلع إلى تثمين الموارد الترابية عبر الانخراط في القطاع التعاوني.

3- الوضعية العائلية للمنخرطين، ارتفاع نسبة المتزوجين

إن الخوض في موضوع تثمين الموارد الترابية من خلال التعاونيات، يتطلب الوقوف بشكل دقيق على الوضعية العائلية للمنخرطين، لذا ارتأينا تسليط مزيدا من الضوء عليه لأنه يكتسي أهمية بالغة وآنية في محور التنمية. وحسب نتائج البحث الميداني، تتميز الوضعية العائلية للمنخرطين في التعاونيات بارتفاع عدد المتزوجين، وهذا أمر طبيعي بالنظر إلى طبيعة المجتمع القروي بتلال مقدمة الريف الشرقي.

مبيان رقم 36: توزيع المنخرطين في التعاونيات حسب الوضعية العائلية

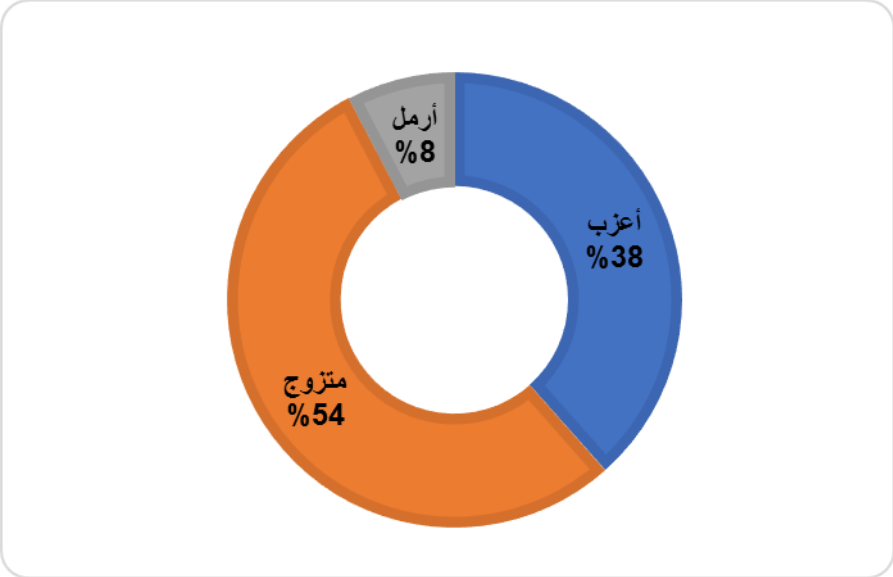

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

تعد الوضعية العائلية عاملا مهما في الانخراط في التعاونيات، فأعلى نسبة للمنخرطين تتشكل من فئة المتزوجين (54%). وهذا يرتبط بدوره بمؤشر السن، حيث أن نسبة كبيرة من المتعاونين متقدين في السن. كما يوجد ضمن المنخرطين نسبة لا بأس بها من العازبين (38%). وهذا يدل على رغبة العديد من الشباب في التعلم والتكوين وتوفير دخل مستقل خارج إطار البيت. فبعد الانقطاع عن الدراسة أو عدم ولوج المؤسسة التعليمية، وجد هؤلاء المنخرطين في التعاونيات فضاءات مهمة لتقوية وتطوير قدراتهم.

وقد بين البحث الميداني وجود نسبة من الأرامل تعمل على إعالة أسرها في الغالب. ونظرا للوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعاني منها هذه الفئة، سواء من حيث قلة الموارد

المادية أو الاحتياجات الغذائية والصحية، فإن بعضهم ينخرط في القطاع التعاوني لكسب القوت اليومي.

من خلال ما سبق، نستنتج أن العمل التعاوني يشكل أهم الوسائل المستخدمة لتعزيز دور الفلاحين بمختلف الفئات العمرية في الحياة الاجتماعية والمساهمة في النهوض بمكانتهم في شتى جوانب الحياة. وتزداد أهمية العمل التعاوني يوما بعد يوم نظرا لتعقد ظروف الحياة وازدياد الاحتياجات الاجتماعية. وخير شريحة يمكنها أن تنجح العمل الجماعي وتبدع فيه باندفاع وحماس هي فئة الشباب.

المحور الثاني: التعاونيات وعلاقتها بالساكنة المحلية

تعد دراسة العنصر البشري بمجتمعنا الإحصائي أمر ضروري لتحديد مدى الارتباط بين المنخرطين والسكان النشيطين من جهة، وتركز المنخرطين بالمجال حسب متغيرة الساكنة المحلية من جهة أخرى.

1- الارتباط بين أعضاء التعاونيات ومكاتبها المسيرة

يعتبر أعضاء التعاونيات المساهمين في التسيير عصب الرحى لنشاطات القطاع التعاوني، وتمثل القوى الحية لها ولتنظم مسارات عملها وأهدافها. وقد قسمنا هذه المتغيرات إلى ثلاث فئات أساسية، حيث تهيمن الفئة من 7 إلى 9 أعضاء فأكثر.

مبيان رقم 37: توزيع أعضاء التعاونيات الفلاحية حسب الفئات

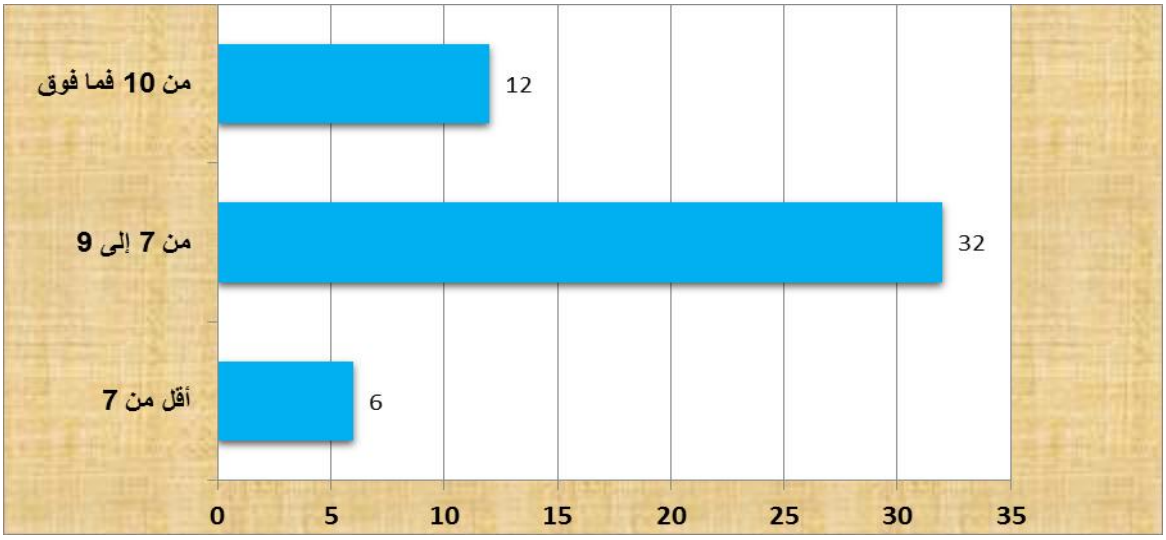

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

من خلال حساب مقياس النزعة المركزية، يبلغ متوسط عدد أعضاء التعاونيات 9 و8 أعضاء هي القيمة الوسيطة التي تقسم المتسلسلة الإحصائية إلى قسمين. وحيث يلاحظ تقارب بين القيمة الوسيطة والمتوسط، فإن هذا يدل على أن المتسلسلة الإحصائية تأخذ توزيعا متماثلا، ويحدد منوال المتغير في العدد 7.

الانحراف المعياري من مقاييس التشتت الدقيقة، ويفيدنا في معرفة مدى تجانس مفردات المجموعة [1]. ونتيجة لذلك نجد قيمة عدد أعضاء التعاونيات تنحرف عن المتوسط بـ 4 أعضاء، وهو عدد كبير بالمقارنة مع مقياس النزعة المركزية. وهذا يؤدي إلى تشتت أفراد المجموعة بنسبة 45% وبالتالي يقل تجانسها، مما يدل على أن البيانات تعرف تشتتا متوسطا ما بين البيانات والمتوسط. ويعتبر معامل التشتت من بين المعاملات التي تبرز مدى تشتت البيانات الإحصائية ومدى تباعدها وتقاربها عن المتوسط. وهذه المؤشرات الإحصائية تدل أيضا على المساهمة المحتشمة للتعاونيات في استقطاب الفلاحين المحليين، وفي خلق مشاريع صغرى ومتوسطة لضمان تشغيل ذاتي.

مبيان رقم 38: توزيع أعضاء مكاتب التعاونيات الفلاحية حسب الفئات

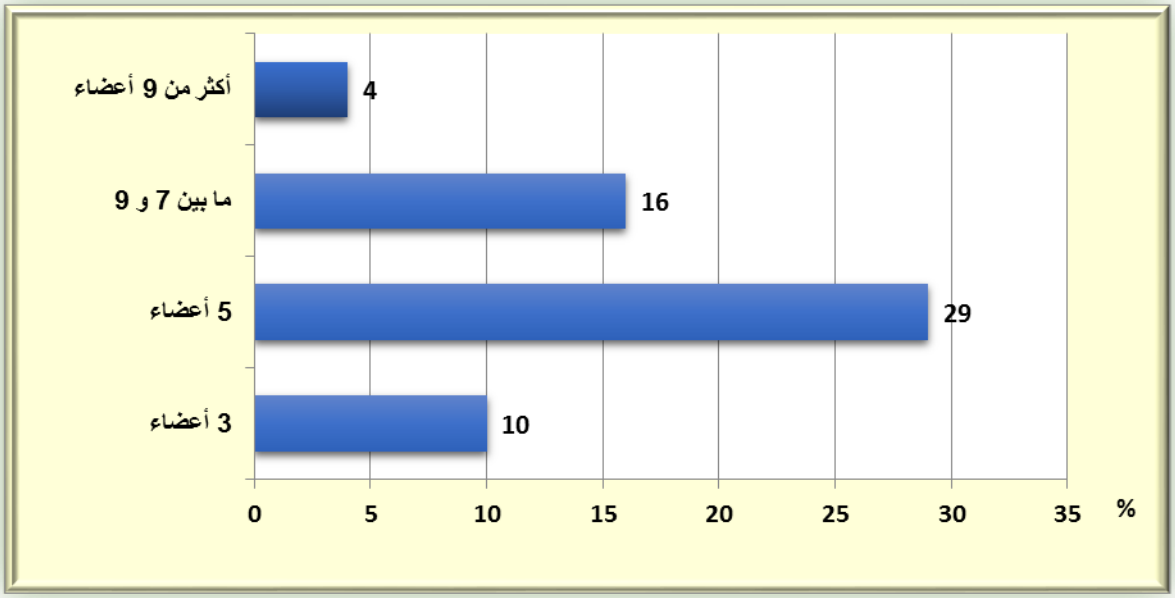

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

1 – فتحي محمد أبو عيانة (1987): "مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية". دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، مصر. ص 113.

يبلغ متوسط عدد أعضاء المكاتب المسيرة 6 أعضاء. وتطابق هذه القيمة وسيط المتغيرة الإحصائية (أعضاء المكتب). هناك تطابق بين القيمة الوسيطة والمتوسطة، وهذا يدل على أن المتسلسلة الإحصائية تأخذ توزيعا متماثلا. بينما يأخذ المنوال رقم 6، وقيمة عدد أعضاء المكتب تنحرف عن المتوسط بعضوين (الانحراف المعياري). في الوقت الذي يبلغ فيه معامل التشتت 28%، مما يدل على أن البيانات تعرف تشتتا ضعيفا ما بين البيانات والمتوسط.

الارتباط بين أعضاء التعاونيات وأعضاء مكاتبها المسيرة:

من خلال اعتماد المقياس الفئوي للوحدة الإحصائية (المنخرطين) نقوم بحساب الارتباط عبر مقارنة مجموع منخرطي التعاونيات بأعضاء مكاتبها المسيرة، وذلك لمعرفة إلى أي حد يرتبط المتغيران معا. ويعتبر الارتباط الخطي (معامل الارتباط) من بين الأساليب الإحصائية الأكثر استخداما في التحليل الجغرافي، وخاصة عند دراسة متغيرتين، كدراسة علاقة التأثير والتأثر بين أعضاء التعاونيات وأعضاء مكاتبها المسيرة.

يبلغ معامل الارتباط انطلاقا من حساب العلاقة ما بين المتغيرة الثابتة المتمثلة في عدد أعضاء التعاونيات والمتغيرة التابعة وهي أعضاء المكاتب المسيرة قيمة 0,46. ومن خلال تحليل نتيجة الارتباط يمكن القول أن العلاقة ما بين أعضاء التعاونيات ومكاتبها المسيرة هو **ارتباط طردي إيجابي** بحيث أنه كلما ارتفع عدد أعضاء التعاونيات ارتفع معه عدد أعضاء مكاتبها المسيرة.

2- دليل أو معامل تركز المنخرطين بالمجال حسب عدد السكان

نستطيع من خلال استعمال دليل التركز أن نقيس درجة أو مقدار تركز ظاهرة منخرطي التعاونيات بمجال دراستنا. وهذه الظاهرة سنبنيها على مقارنة ظاهرتين، وهما عدد المنخرطين ومجموع الساكنة المحلية. ولاستخراج هذا الدليل نقوم بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى: نحدد كل من عدد سكان مجال الدراسة والمنخرطين.

+ عدد ساكنة مجال الدراسة حسب إحصاء 2014 هو: 101.353 نسمة.

+ العدد التقريبي للمنخرطين في التعاونيات حسب البحث الميداني: 1400 نسمة.

الخطوة الثانية: نقسم عدد المنخرطين على العدد 2: (1400 / 2 = 700).

الخطوة الثالثة: نحسب نسبة المنخرطين لكل 1000 نسمة من الساكنة بكل جماعة ترابية وذلك على النحول التالي: مجموع المنخرطين بالجماعة (أ) * 1000 / عدد السكان بـ الجماعة (أ).

الخطوة الرابعة: نرتب الجماعات الترابية بحسب قيمة النسب بحيث تكون الجماعات الترابية ذات النسبة العالية في الأول والدنيا في أسفل القائمة.

الخطوة الخامسة: نبدأ بالجماعات الترابية مكناسة الشرقية ومسيلة وأولاد زباير ونجمع عدد المنخرطين بهم، والذي يساوي 644 منخرط، ونأخذ من الربع الفوقي 56 منخرط (56 من أصل116 منخرط بالرفع الفوقي) لنحصل على مجموع المنخرطين 700 الذي يساوي نصف العدد الإجمالي للمنخرطين بمجال الدراسة ككل.

خريطة رقم 30: توزيع نسبة منخرطي التعاونيات لكل ألف نسمة حسب الجماعات الترابية

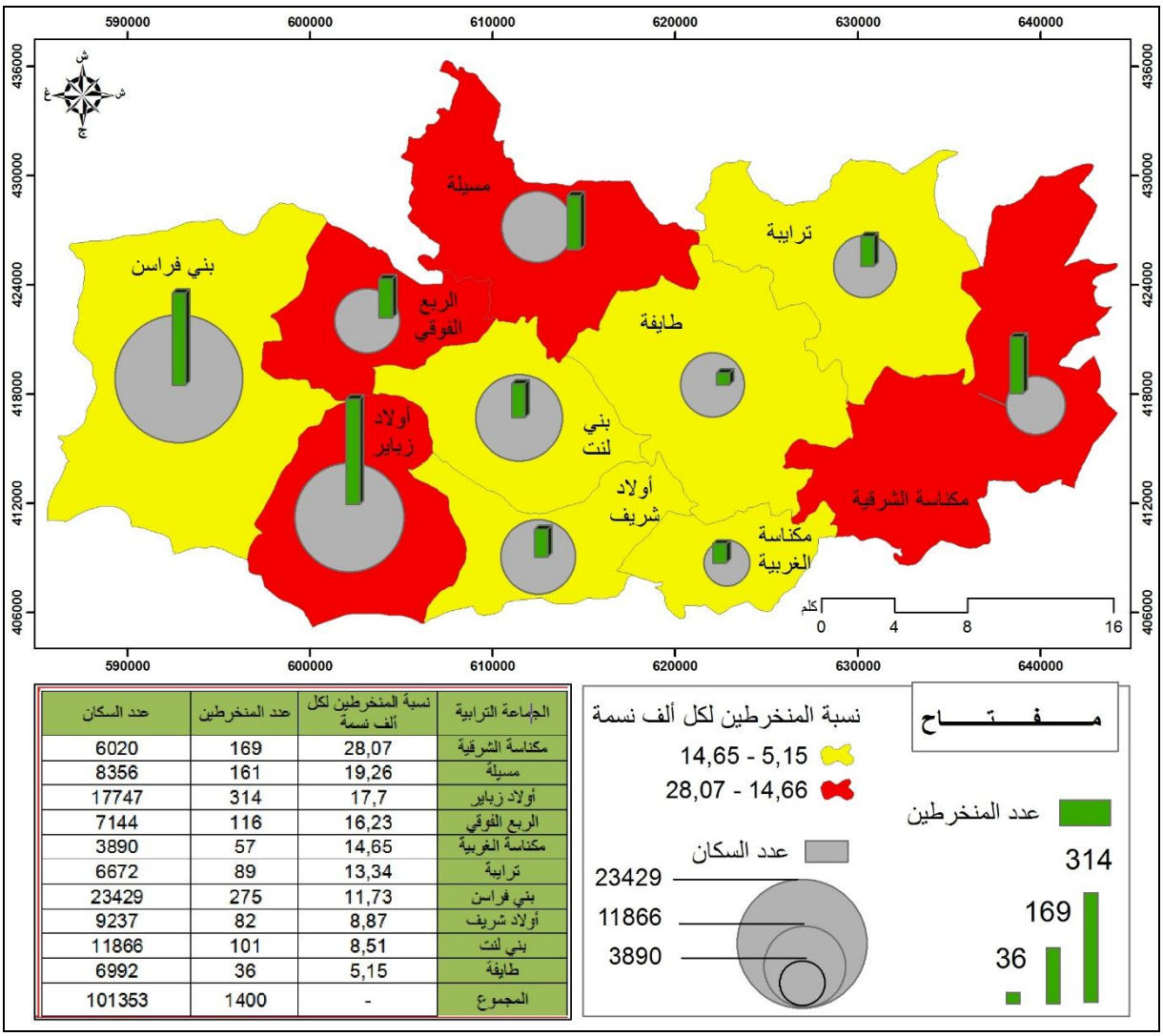

الجماعة الترابية	نسبة المنخرطين لكل ألف نسمة	عدد المنخرطين	عدد السكان
مكناسة الشرقية	28,07	169	6020
مسيلة	19,26	161	8356
أولاد زباير	17,7	314	17747
الربع الفوقي	16,23	116	7144
مكناسة الغربية	14,65	57	3890
ترابية	13,34	89	6672
بني فراسن	11,73	275	23429
أولاد شريف	8,87	82	9237
بني لنت	8,51	101	11866
طايفة	5,15	36	6992
المجموع	-	1400	101353

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014+ بحث ميداني

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

يتبين أعلاه أن تركز المنخرطين يوجد بمكناسة الشرقية ومسيلة وأولاد زباير وجزء من الربع الفوقي. ويسمى هذا المجال الذي يتشكل من 4 جماعات ترابية بمنطقة تركز المنخرطين.

الخطوة السادسة: بعد ذلك نحسب النسبة المئوية للمنخرطين بالجماعة الترابية الربع الفوقي، تلك النسبة التي بها يصبح الرقم المتجمع مساويا لـ 700 منخرط (أي نصف منخرطي التعاونيات) كالآتي:

(أ): مجموع منخرطي التعاونيات بالربع الفوقي: 116.

(ب): العدد المطلوب لجعل حاصل المنخرطين (مكناسة الشرقية، مسيلة وأولاد زباير) إلى نصف مجموع المنخرطين بمجال الدراسة: 56. وهذا العدد يساوي 48,27% من عدد منخرطي التعاونيات بجماعة الربع الفوقي.

الخطوة السابعة: نطبق هذه النسبة على ساكنة الربع الفوقي: [7144 * 48,27 % = 3448].

ندخل الرقم 3448 (48,27%) من سكان الربع الفوقي في عمود الجدول الخاص بعدد السكان.

الخطوة الثامنة: نجمع محتويات حصيلة عمود السكان، فيكون حاصل الجمع هو: 42715

وهذا الرقم يساوي 42,14% من مجموع سكان مجال الدراسة.

وبذلك نستطيع أن نقر، بأن نصف المنخرطين بمجال الدراسة يتركزون في مجال جغرافي يحتوي على 42,14% من ساكنة تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة. وهذه النسبة تدل كذلك على درجة تركز مرتفعة نسبيا بالجماعات الترابية الأربع، وهي مكناسة الشرقية، مسيلة، أولاد زباير وجزء من جماعة الربع الفوقي.

الخطوة التاسعة: نطرح النسبة المئوية المستخرجة أعلاه 42,14% من 100 فيكون الناتج **57,86** وهذا الرقم هو ما نسميه "**دليل التركيز**".

من خلال العمليات الحسابية التي قمنا بها، يتبين أن ظاهرة تركيز المنخرطين بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة تبلغ **57,86**، وتتوزع توزيعا غير عادل بحيث يتجاوز دليل تركزها الرقم 50، ونعني بالتوزيع غير العادل الارتباط غير المتساوي مع مجموع السكان. ففي حالتنا يكون التوزيع غير عادل ما دام لا يتماشى مع عدد السكان، وبهذا يكون الارتباط بين الظاهرتين (المنخرطين والسكان) **ارتباطا جغرافيا ضعيفا**.

3- الصلة أو الارتباط بين المنخرطين والسكان النشيطين

استخدم "جون الاسكندر" هذه الطريقة في دراسة وتحليل التوطين الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية [1]. وهي طريقة متقدمة تستخدم للكشف عن الصلة أو الارتباط بين ظاهرتين تتغيران بتغير المكان. وتعتمد كما يدل اسمها على النسب المئوية بدل الأرقام المطلقة. ولتوضيح ذلك، نقوم بحساب مقدار الارتباط والصلة بين السكان النشيطين بمجال دراستنا وعدد منخرطي التعاونيات. وتستخرج هذه النسبة على النحو التالي: [عدد المنخرطين*100/ السكان النشيطين].

جدول رقم 13: صلة الارتباط بين نسبة المنخرطين ونسبة السكان النشيطين

الجماعة الترابية	نسبة المنخرطين %	نسبة السكان النشيطين %	نسبة الارتباط %
الربع الفوقي	8,28	56,5	**14,66**
أولاد زباير	22,42	59,3	**37,82**
أولاد شريف	5,85	62	**9,44**
بني فراسن	19,64	59	**33,29**
بني لنت	7,21	61,3	**11,76**
ترايبة	6,35	61,8	**10,28**
طايفة	2,57	61,2	**4,20**
مسيلة	11,5	60,9	**18,88**
مكناسة الشرقية	12,07	59	**20,46**
مكناسة الغربية	4,071	59,1	**6,88**

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 + بحث ميداني، أبريل 2018

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مقدار الارتباط إذا كان قويا أو ضعيفا. يكون الارتباط قويا كلما زادت نسبة المنخرطين زادت نسبة الساكنة النشيطة تناسبا طرديا. لكن في حالتنا نجد الزيادة عكسية ينتج عنها اختلاف كبير حسب الجماعات. وهنا نتحدث عن ارتباط ضعيف بين الظاهرتين المنخرطون والسكان النشيطون. ومرد ذلك، عوامل متعددة من أبرزها هجرة هذه الفئة

1 - Alexander J.W (1963): « Economic Geography ». Prentice-Hall, P P 503-594.

النشيطة القادرة على العمل خارج المجال بشكل عام (أوربا، الدول المغاربية...) والمدن المغربية بشكل خاص. يمكن القول، إن فئة عريضة من الساكنة النشيطة لا تستقر بشكل ذائم بمجال دراستنا، وهو ما ينعكس سلبا على تزايد منخرطي التعاونيات.

بناء على ما سبق، ومن خلال الاعتماد على المنهج الكمي، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية، نستنتج أن ارتباط عدد المنخرطين مع باقي المتغيرات الإحصائية (أعضاء المكاتب، السكان والسكان النشيطين) بمجال الدراسة هو ارتباط ضعيف، وهو ما يبرز عدم قدرة هذه التعاونيات على استقطاب أعداد كبيرة من الفلاحين، وتنظيمهم داخلها تنظيما مهنيا موحدا. الأمر الذي من شأنه المساهمة في الحد من ضعف الهيكلة التنظيمية للتعاونيات، ومن أجل تسهيل عملية تكوينهم، وكذا تقوية مجهوداتهم في أفق تنظيم محكم لسلسلة إنتاج المنتجات الترابية. كما يتبين أن عضوية التعاونيات في تنظيمات واتحادات محلية لازالت ضعيفة، إذا ما رجعنا إلى أهداف ومرامي تشكلها والتي تتمثل في تجميع جهود وتجارب وإمكانيات وقدرات التنظيمات المهنية والفلاحين.

المحور الثالث: الانخراط في التعاونيات وديناميةالقطاع التعاوني

يعد الانخراط في التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة عملية أساسية لضمان دينامية القطاع التعاوني. ومن أجل مناقشة هذا الموضوع، لابد من الإشارة إلى المستوى التعليمي للفلاح، ومدى رغبته في الانخراط بالتعاونيات الموجودة في محيطه.

1_ المستوى الدراسي للفلاح: أمية متفشية

يعتبر التعليم من الركائز التي يعتمد عليها لتنمية وتطوير القطاع التعاوني. فدوره يكمن في إنماء القدرات والكفاءات الفردية والجماعية وتأهيل العنصر البشري. وقد تم تفييئ المجموعة الخاصة بالفلاح إلى ثلاث فئات حسب الوضعية، هي: فلاح غير منخرط، فلاح منخرط في تعاونية وفلاح منخرط في م.ن.إ أو اتحاد التعاونيات. وقصد معالجة وتحليل المعطيات، تم استخلاص النتائج التالية:

مبيان رقم 39: توزيع المستوى الدراسي للفلاح غير المنخرط في القطاع التعاوني

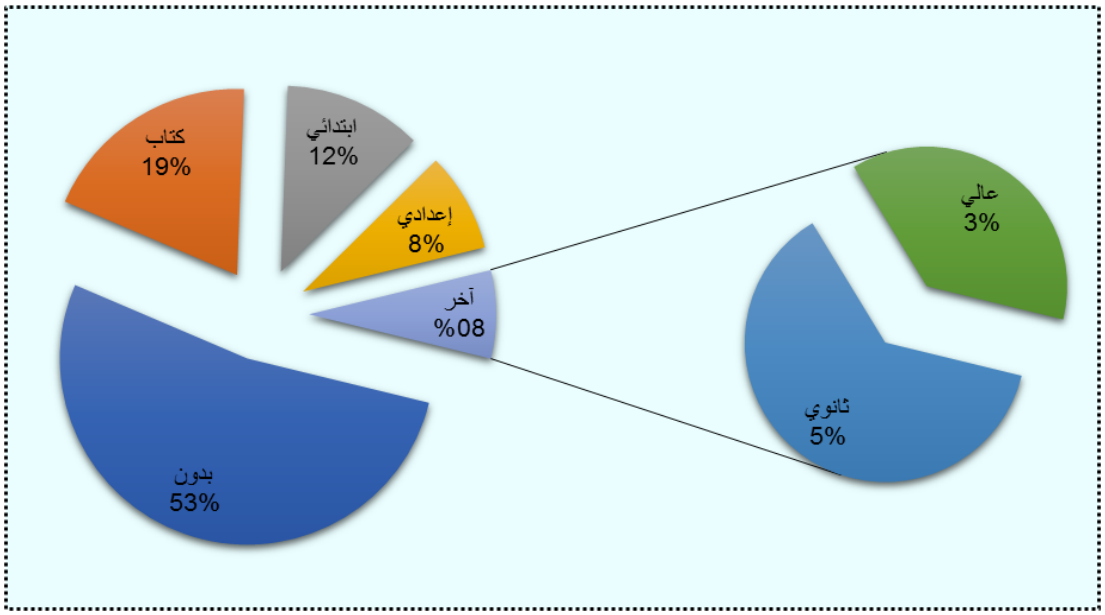

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

نلاحظ أن نسبة تمدرس الفلاح غير المنخرط لا تتجاوز 47%، منها 19% تتلمذت في نظام تعليمي تقليدي في كتاتيب قرآنية، و53% كنسبة كبرى، لم يسبق لها أن ولجت المدرسة. ويعد تدني المستوى الدراسي لدى مجمل الفلاحيين بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة عاملا معرقلا للعمل التعاوني، حيث يحد من انخراطهم في قاطرة الاقتصاد الاجتماعي التضامني المحلي.

مبيان رقم 40: توزيع المستوى الدراسي للفلاح المنخرط في التعاونية الفلاحية

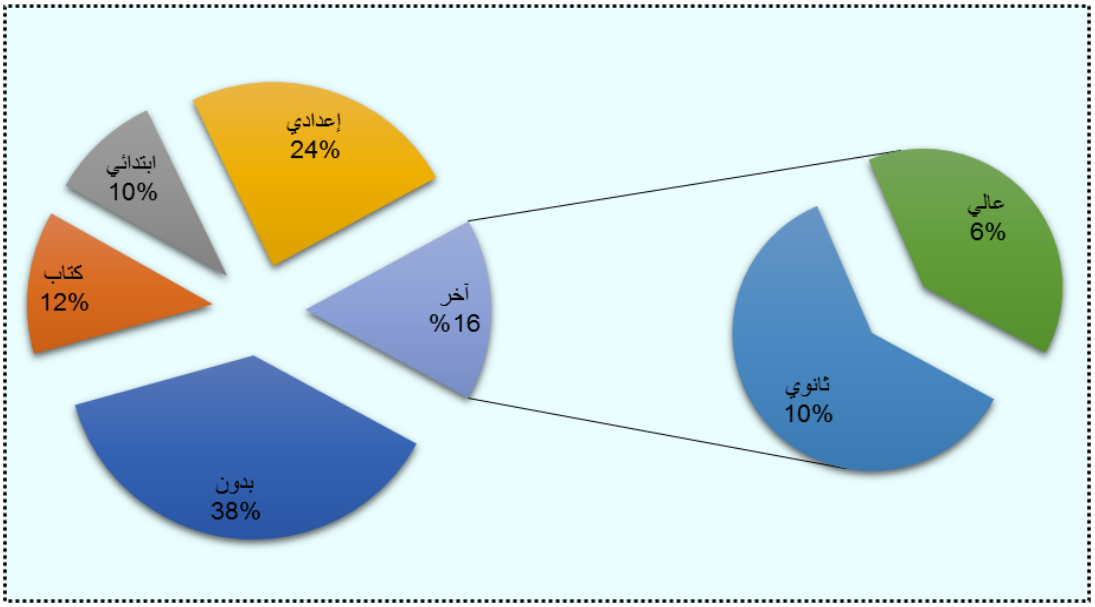

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

يعكس الرسم البياني المستوى الدراسي للفئة الخاصة بالفلاحين المنخرطين في تعاونية، إذ أن نسبة مهمة (48%) ليس لها مستوى دراسيا ولم تلج المدرسة، وتليها فئة الكتاتيب بنسبة 12%. في حين بلغت نسبة التعليم العالي 6%. وهذا أمر يشرف التعاونيات التي استطاعت استقطاب بعض خريجي الجامعات والمعاهد وادماجهم في سوق الشغل.

مبيان رقم 41: توزيع المستوى الدراسي للفلاح المنخرط في م.ن.إ أو اتحاد التعاونيات

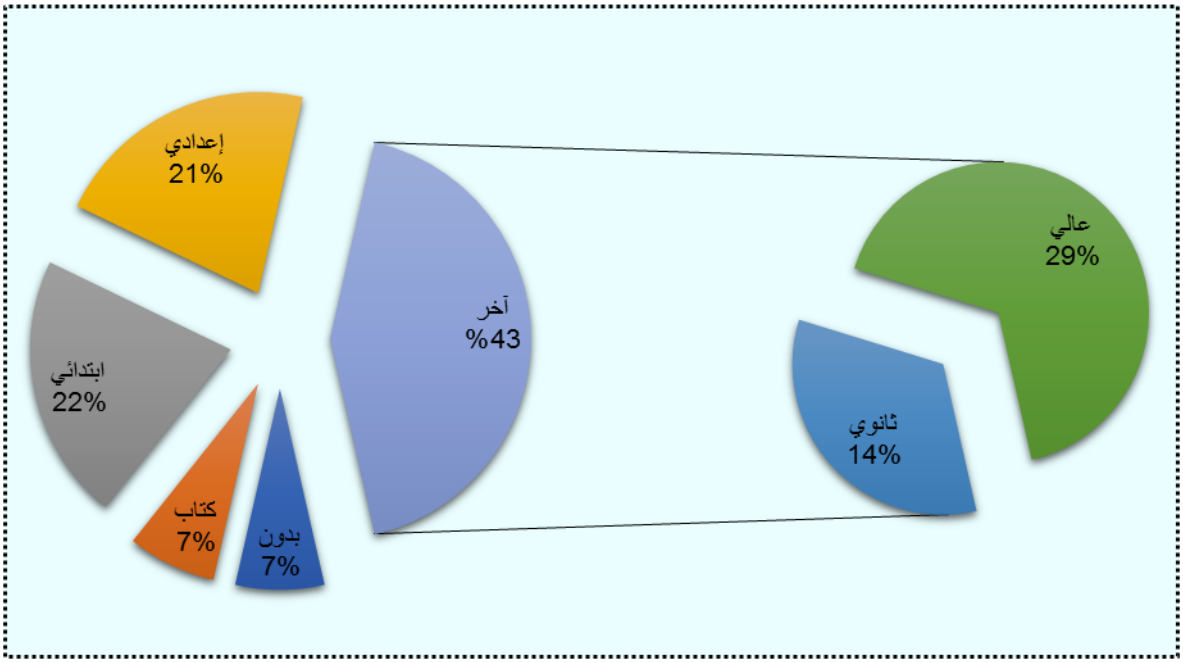

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

لا تتجاوز نسبة الأمية لدى الفلاح المنخرط في مجموعات ذات النفع الاقتصادي أو اتحاد تعاونيات 7%، وهو رقم منخفض مقارنة بالفلاحين غير المنخرطين في القطاع التعاوني. بينما نسبة التعليم العالي ترتفع مقارنة بالحالتين السابقتين (29%).

نلاحظ أن نسبة المستوى الدراسي للفلاح جد متواضعة على مستوى الفئات الثلاث. وهذا ما يفسر ضعف قدرة الفلاح على استشعار أهمية وقيمة تثمين المنتجات الترابية وأهمية الحملات التحسيسية والدورات التكوينية التي لا يستفيدون منها بالشكل المطلوب، وكذا الاطلاع على الأبحاث والتجارب العلمية على الصعيدين الوطني والدولي، وبالتالي استمرار الأنماط التقليدية في الإنتاج والتثمين والتسويق. كما أن أغلب القائمين على تسيير هذه التعاونيات والتنظيمات المهنية ليس لهم أي مستوى دراسي يمكنهم من تدبير عقلاني ناجع لإمكانيات هذا الموارد وتجاوز إكراهات سلسلة الإنتاج.

وتلعب التنظيمات المهنية دورا إيجابيا في جدب واستقطاب أغلب الفلاحين اللذين لهم مستوى دراسي، بحيث كلما انتقلنا من تنظيم مهني إلى أخر وفق ترتيب الفئات الثلاث، إلا وارتفعت معه نسبة الفلاحين ذوو مستوى دراسي أعلى.

2- محفزات الانخراط بالقطاع التعاوني

يعبر مفهوم الانخراط أو العضوية عن إرادة مشاركة الآخرين واقتسام معهم الأهداف والقيم والممارسات [1]. وللوقوف على هذه المحفزات أثناء عملية البحث الميداني، كان لابد من طرح سؤال مباشر على الفلاحين: هل تفكرون في الانخراط في إحدى التعاونيات؟ هنا اختلفت الإجابة من فلاح إلى آخر، فكانت النتائج على الشكل التالي:

مبيان رقم 42: توزيع رغبة الفلاحين في الانخراط من عدمه بالقطاع التعاوني

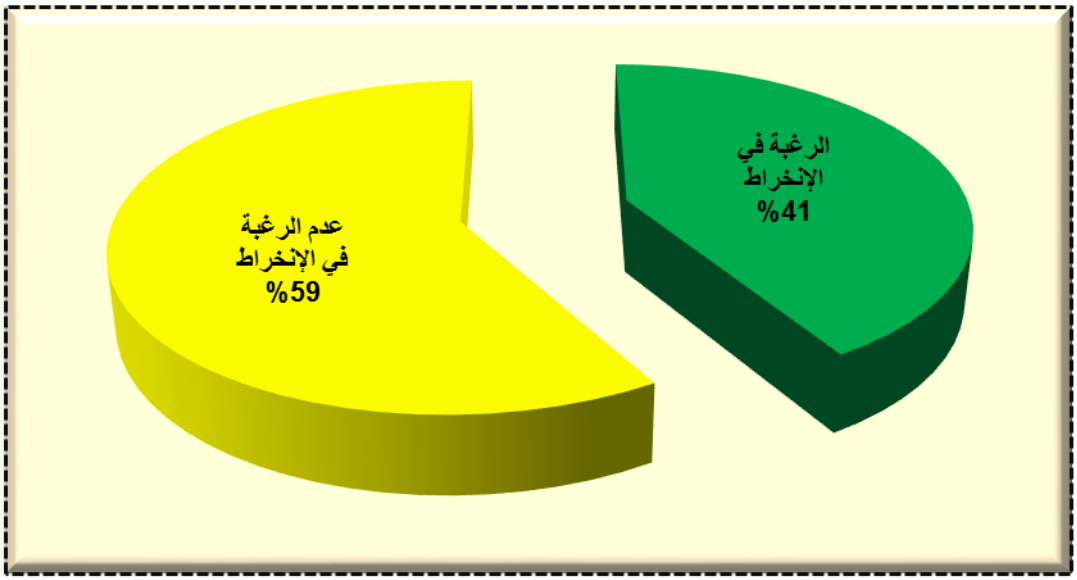

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

نلاحظ أن معظم الفلاحين لا يرغبون في الانخراط بالقطاع التعاوني نظرا لمجموعة من الاعتبارات من بينها النزاعات الظاهرة والباطنة بين أعضاء التعاونيات. كما أن معظم التعاونيات تنهج سياسة الباب المسدود ولا تفتح الانخراط لمتعاونين جدد. وكلها عوامل تحد من الرغبة في الالتحاق

1 – فوزي بوخريص (2009–2010): "مساهمة الجمعيات في التشغيل: حالة إقليم الراشيدية". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس. جامعة سيدي محمد بن عبد الله. ص 276.

بالقطاع التعاوني. ويرى البعض ضعف الشعور بجدوى الحركة التعاونية والانضمام إليها، وذلك بسبب غياب العدد الكافي من التعاونيات الناجحة على المستوى الإقليمي، أو عدم نشر تجارب النجاح التي حققتها بعض هذه التعاونيات حتى تكون مصدر تحفيز للآخرين.

مبيان رقم 43: توزيع رغبة الانخراط بالقطاع التعاوني حسب المستوى الدراسي

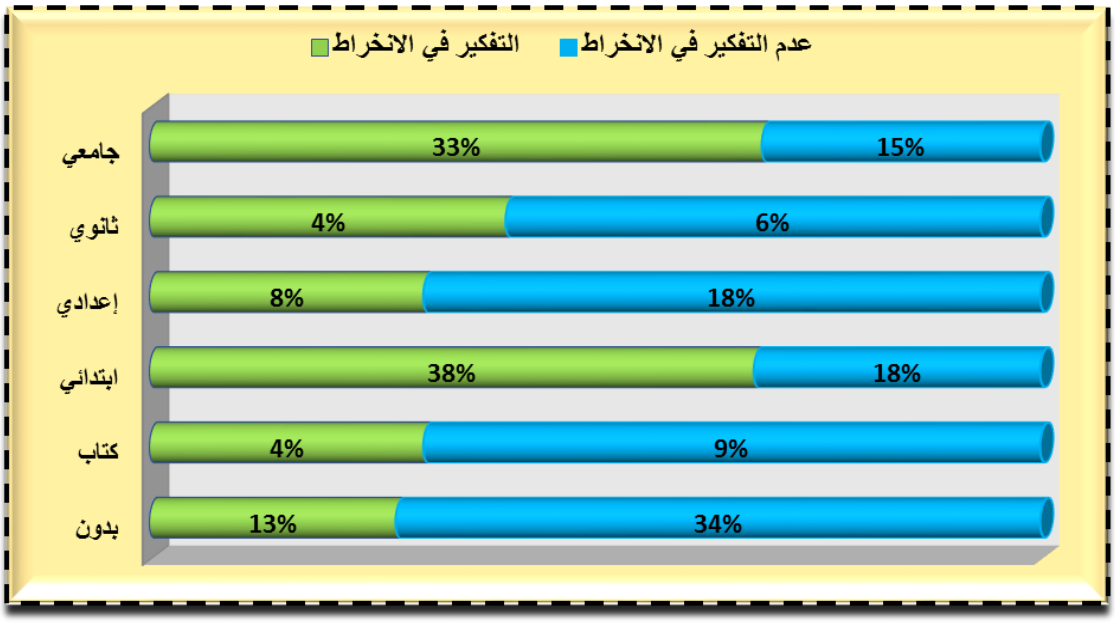

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

يمكن استخلاص دور المستوى الدراسي للفلاح في الرفع من الرغبة في تثمين المنتجات الترابية والانخراط بالقطاع التعاوني، إذ أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي إلا وازداد معه استيعاب قيمة بعض المنتجات لخلق تنمية محلية. وتتعدد دوافع الانخراط في القطاع التعاوني بمجال دراستنا حسب بعض المحفزات كما يلي:

مبيان رقم 44: توزيع محفزات الانخراط في القطاع التعاوني

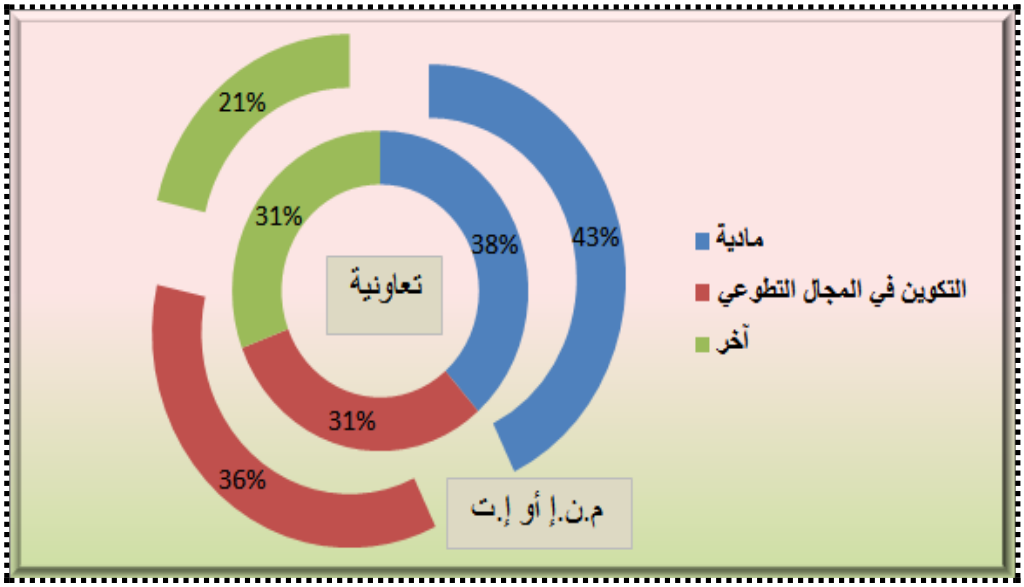

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

يتضح أن الانخراط في القطاع التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة جاء بالدرجة الأولى نتيجة الرغبة في تحسين مستوى الدخل عبر التعاون والتضامن والمساهمة في الرفع من مستوى التنمية المحلية، وتليها الرغبة في التكوين بالمجال التطوع. وهذا دليل على وعي الفلاحين بمدى أهمية الانطلاق من الموارد الترابية المتاحة للحصول على مستوى عيش أفضل.

3- العمل التعاوني عمل رئيسي أم تكميلي للفلاح

حسب نتائج البحث الميداني، فإن غالبية الفلاحين لا يعتمدون على مداخل العمل التعاوني كعمل رئيسي وإنما كمورد إضافي وتكميلي. وهذا يساعد الفلاح على تغطية مصاريفه الجزئية وأعباء معيشه اليومي. غير أن نسب الفلاحين تختلف على هذا الأساس من فئة إلى أخرى على النحو التالي:

مبيان رقم 45: توزيع العمل التعاوني حسب اعتباره رئيسيا أم تكميليا لدى الفلاح

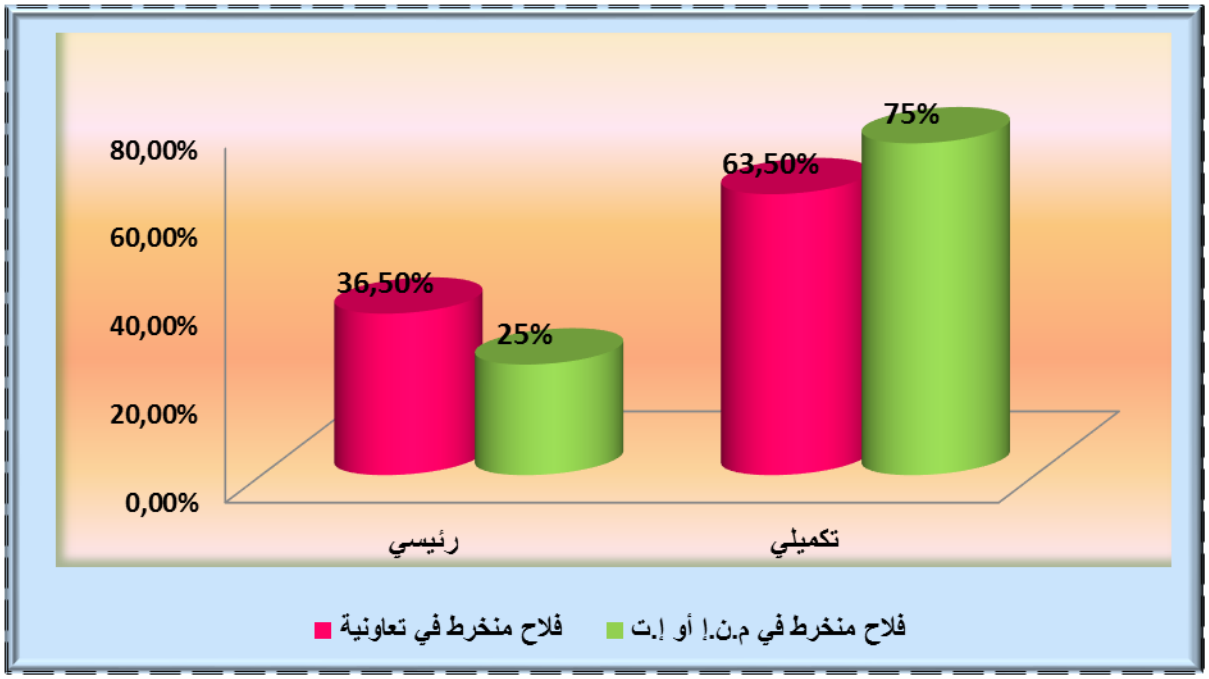

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

من أهم المؤشرات التي تعكس وضعية تثمين الموارد الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة حسب نتائج البحث الميداني، أن الفلاحين المنخرطين في القطاع التعاوني يؤكدون على الدور الثانوي للعمل داخل التعاونية، والذي يعود إلى ركود التعاونيات وتراجع مردوديتها بفعل ضعف الأرباح التي قد تجعل من هذه التنظيمات المهنية مصدرا أساسيا للدخل. هذه الإكراهات تحول دون اعتماد الفلاح على القطاع التعاوني كعمل رئيسي، مما يدفعه لمزاولة أنشطة أخرى إضافية أو مزاولة حرف موسمية بشكل دوري. هذا بالإضافة إلى الاعتماد على الصناعة التقليدية، وخاصة المنتجات النباتية منها بالجماعة الترابية بني فراسن.

وبناء عليه، يظل المستوى الدراسي للفلاح هو المتحكم في تسهيل اندماجه داخل التعاونيات والتنظيمات المهنية، من خلال استيعابه لجميع الشروط التنظيمية والمهنية الخاصة بتثمين منتوج معين ومختلف مراحل إنتاجه. فالرغبة في تحسين مستوى العيش، تعتبر حافزا للانخراط في القطاع التعاوني. ورغم ذلك، يظل العمل التعاوني ثانويا في الحياة اليومية للفلاحين.

المحور الرابع: أدوات التحليل المكاني للتعاونيات الفلاحية، الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية

تعد أدوات التحليل الإحصائي المكاني (Statistics Tools Spatial) ونظم المعلومات الجغرافية من الوسائل المهمة في عمليات تحليل توزيع الظاهرات الجغرافية، وذلك من خلال الربط بين الظواهر بقوانين لكشف العلاقات والارتباطات المتبادلة [1]. وفي ضوء ما سبق، تم استخدام مجموعة من أدوات التحليل المكاني والإحصائي في بيئة نظم المعلومات الجغرافية لتحليل التعاونيات بمجال دراستنا.

1- تحليل أنماط توزيع المنخرطين باستخدام Moran's I

يعتبر تحليل الأنماط من التحليلات الجغرافية الهامة والقديمة جدا لدراسة التوزيع المكاني للظاهرات الطبيعية والبشرية. فهناك نمط يمكن استنباطه من تحليل توطين التعاونيات في الحيز المكاني لتلال مقدمة الريف بتازة كما يلي:

1- فهل مفردات التعاونيات تتجمع أو **تتقارب** مكانيا في حيزنا الجغرافي؟ (نمط متجمع أو متقارب Clustered).
2- هل مفردات التعاونيات **تتباعد** مكانيا في مجال دراستنا؟ (نمط متباعد أو منتظم Dispersed).
3- هل مفردات التعاونيات **لا تتبع** نمطا محددا في توزيعها المكاني؟ (نمط عشوائي Random).

من شأن نتائج تحليل الأنماط، أن تساعدنا على تفسير التوزيع المكاني لظاهرة التعاونيات، وتفسير العوامل المؤثرة فيها للاستفادة منها مستقبلا.

تتراوح قيمة الدليل بين (1+) و (1-):

- قيمة قريبة من 1+: تدل على النمط المتجمع Clustered.
- قيمة قريبة من 1-: تدل على النمط المتباعد Dispersed.

1 – صفوح خير (2000): "الجغرافية موضوعها ومناهجها وأهدافها". الطبعة الأولى، دار الفكر. دمشق، سورية. ص 34.

شكل رقم 01: الترابط المكاني للمنخرطين حسب تحليل موران

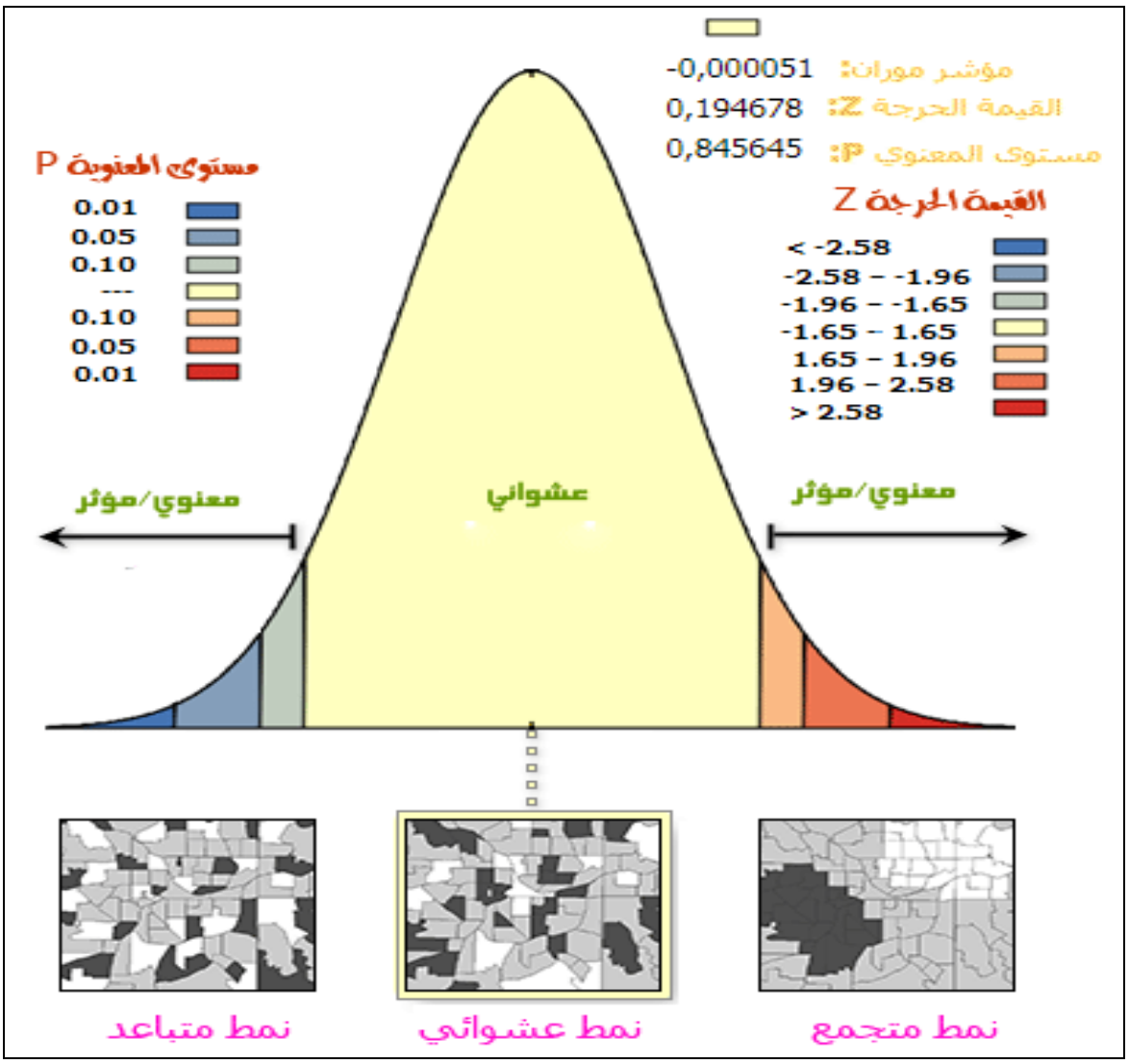

المصدر: تطبيق الترابط المكاني ضمن بيئة برنامج (Arc GIS 10.2.2)

نمط التوزيع العشوائي الذي حصلنا عليه هو نمط نظري ولا يوجد كتوزيع حقيقي. فهو يمثل خليطا من صفات الأنماط الأخرى، حيث نجد بعض المنخرطين متباعدون عن بعضهم وبعضهم الآخر متقاربون. وبحسب استخدام أسلوب التحليل Moran's I، فإن طبيعة توزيع قيم متغير منخرطي التعاونيات على مستوى المجال تظهر بشكل عشوائي أنها بعيدة عن طبيعة توزيع التعاونيات وموقعها. وهو دليل على وجود خلل وظيفي في توزيعها داخل مجال دراستنا.

2- الاستنباط المكاني للتعاونيات حسب متغيري المنخرطين وتاريخ التأسيس

يقوم الاستنباط المكاني بحساب (استنباط) قيمة المتغير التابع عن قيمة محددة للمتغير المستقل على المستوى المكاني (الجغرافي) وليس على المستوى الكمي فقط. في هذا التحليل، نقوم بتحويل قيم غير مكانية لمجموعة من المواقع (النقاط) إلي خريطة سطحية تعبر عن التغير المكاني في هذه القيم علي امتداد منطقة الدراسة [1]. لدينا مواقع مجموعة من التعاونيات ومعلوم عدد منخرطي كل منها، فيمكن باستخدام الاستنباط المكاني رسم خريطة توضح التغير في عدد المنخرطين من موقع إلى آخر بمنطقة الدراسة.

خريطة رقم 31: توزيع الاستنباط المكاني لمنخرطي التعاونيات بمجال الدراسة سنة 2018

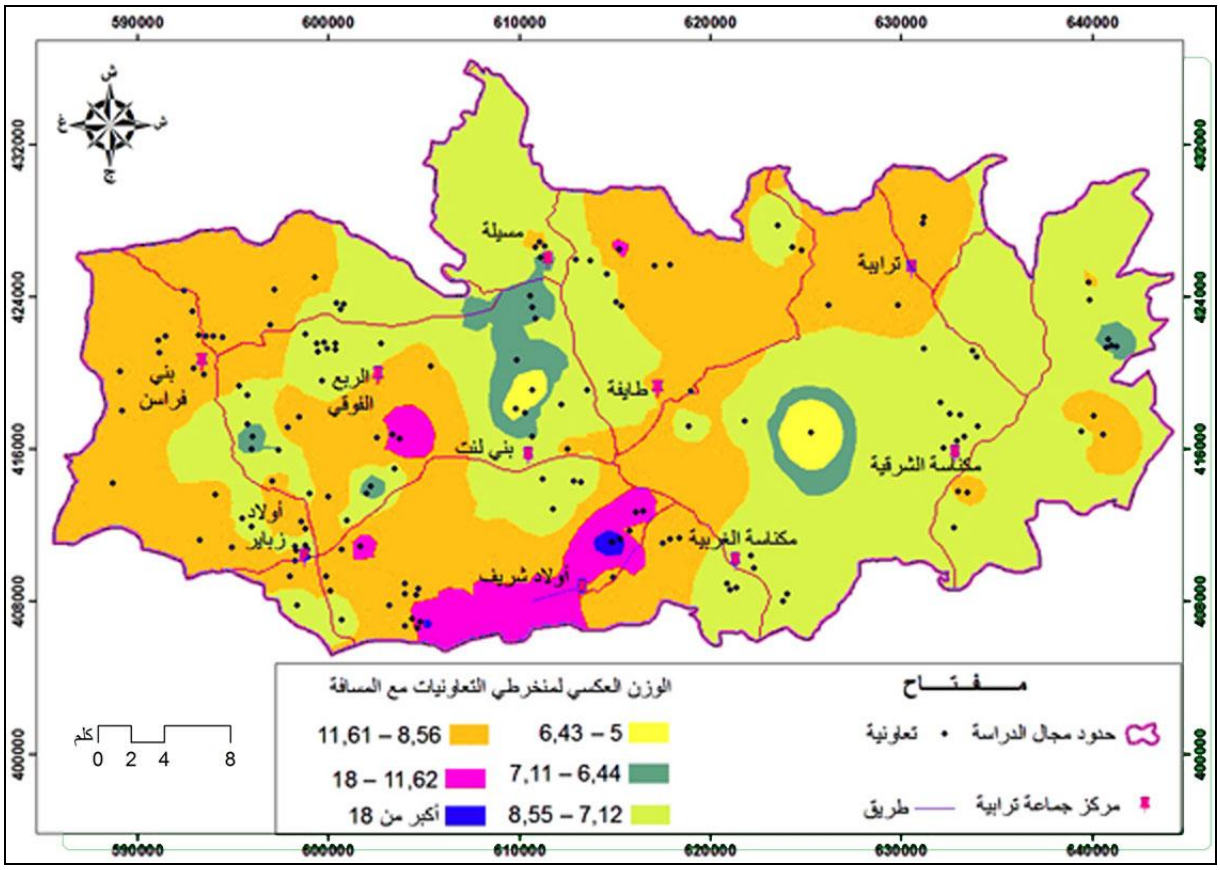

المصدر: تطبيق (Gi*) ضمن برنامج (ArcGis 10.2.2)

بحث ميداني أبريل 2018

1 – جمعة محمد داود (2012): "أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافية". النسخة الإلكترونية الأولى. مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. ص 57.

يتم إنشاء خرائط فورونوي (Voronoi) من سلسلة مضلعات تتشكل حول موقع كل تعاونية، بحيث يكون كل موقع داخل مضلع أقرب إلى نقطة العينة فيه من أي نقطة عينة أخرى. وبعد إنشاء المضلعات، يتم تعريف الجيران لموقع التعاونية على أنها أي نقطة عينة أخرى التي يشارك المضلع حدها مع نقطة العينة المختارة.

خريطة رقم 32: التوزيع المكاني للتعاونيات حسب تاريخ التأسيس

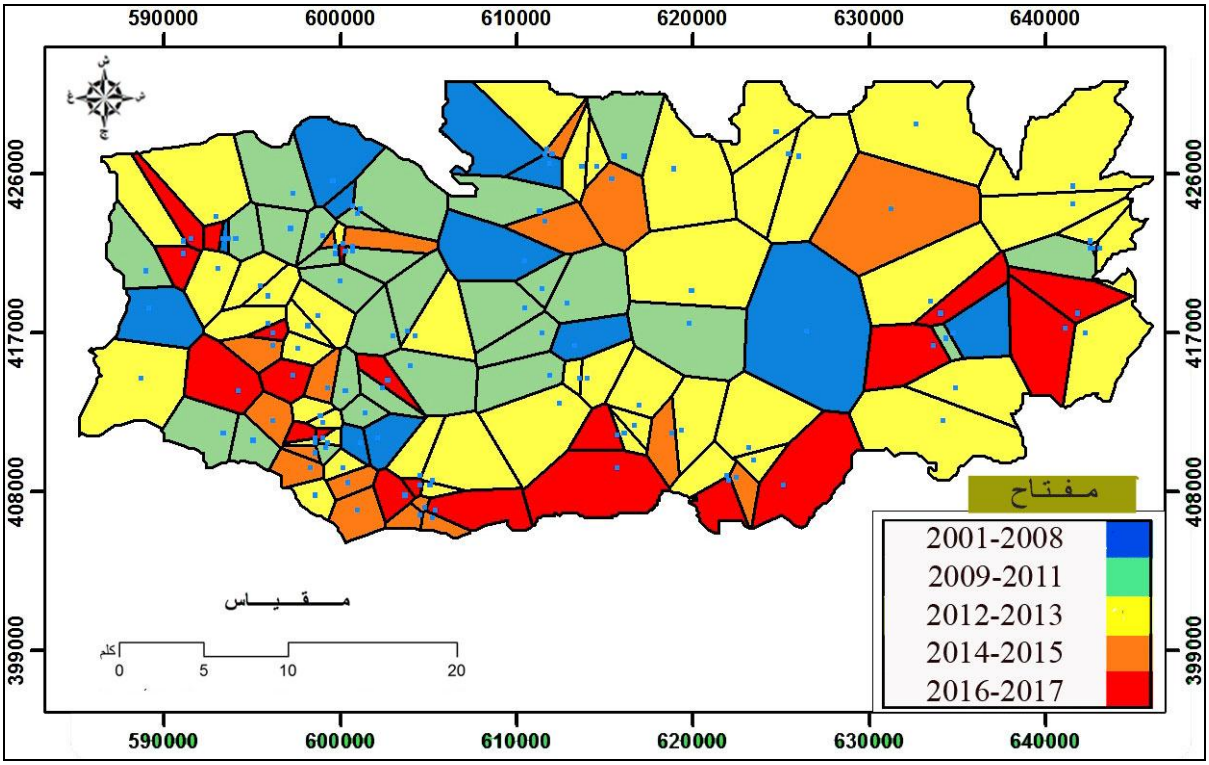

المصدر: تطبيق التوزيع المكاني ضمن برنامج (ArcGis 10.2.2)

ينتج عن حساب مخطط (Voronoi) لجميع التعاونيات مقياسا ممتازا لكثافة نقطة، بحساب مساحة المضلع الذي يشمل كل نقطة، مع إرفاق تلك المنطقة كسمعة إلى النقطة، وتوليد شبكة من ملف النقاط الجديدة من خلال الاستيفاء، يمكن إنتاج شبكة سطح كثافة تمثيلية كما هو مبين في الخريطة أعلاه.

3- تحديد تجميع التعاونيات وفق المنخرطين بتطبيق نموذج Getis-Ord Gi

يعد أسلوب تحليل التجمعات وسيلة جيدة للبحث عن تجمعات القيم المرتبطة بعناصر الظاهرة. وهو أحد أهم أهداف التحليل المكاني، حيث نأخذ بعين الاعتبار قرب الظواهر من بعضها

البعض، وقرب قيم خصائص هذه الظواهر من أجل إيجاد تجمعات للقيم المتشابهة، فيتم إظهار مواقع القيم المتقاربة والمختلفة للظاهرة في منطقة الدراسة، وتمثيلها على الخريطة. وبذلك يمكن تحديد البقع الساخنة التي تعرف نشاطا تعاونيا مكثفا والبقع الباردة لقيم الظاهرة المدروسة.

وبغرض إلقاء الضوء على جانب آخر من جوانب طبيعة توزيع التعاونيات بمجال الدراسة، سنحاول تحديد مواقع التجمعات خرائطيا، وذلك بالاعتماد على أكثر من أداة من أدوات التحليل الإحصائي المكاني الموجودة ضمن بيئة نظم المعلومات الجغرافية، حيث استخدامنا (Hot Spot Analysis) (Getis-Ord Gi*) من أجل معرفة مواقع تجمعات القيم المرتفعة (الساخنة) والمنخفضة (الباردة) لقيم متغيرات التعاونيات. وقد تم تطبيق هذه الأدوات على بعض أهم متغيرات التعاونيات وهم المنخرطون.

خريطة رقم 33: نتائج تطبيق (Gi*) على متغير عدد المنخرطين بمجال الدراسة سنة 2018

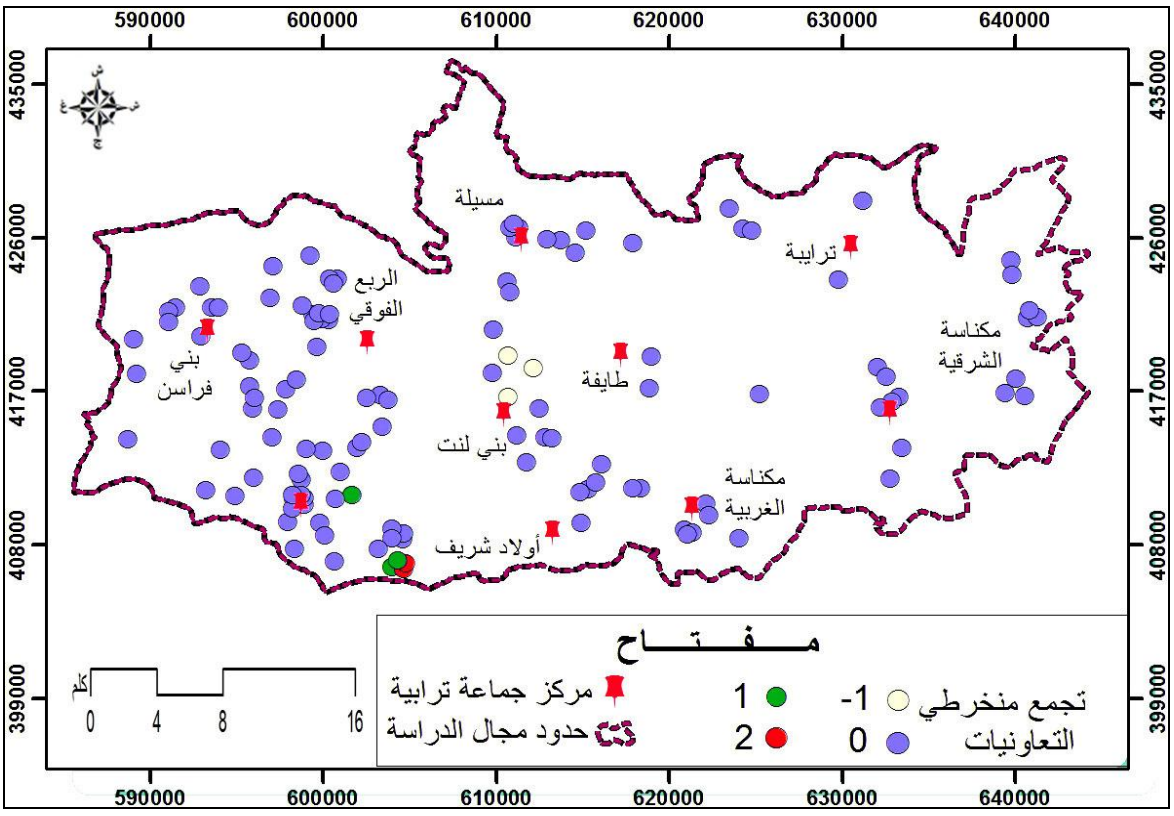

المصدر: تطبيق (Gi*) ضمن برنامج (ArcGis 10.2.2)

بحث ميداني أبريل 2018

بعد تطبيق الأداة (Getis-Ord Gi*) على متغير المنخرطين، ظهرت النتائج كما هي مبينة في الخريطة أعلاه ونستدل منها على ما يلي:

- ✓ تتجمع القيم المنخفضة (الباردة 1-) لأعداد المنخرطين بالجماعة الترابية بني لنت، ويستدعي هذا التعاونيات إيجاد منخرطين جدد لتخفيف الضغط الكبير الذي تولده عملية الإنتاج على عدد معين من المتعاونين.
- ✓ التعاونيات التي تكون فيها القيمة الحرجة z تعادل الصفر، وهي غير ذي دلالة إحصائية، فإن ذلك يدل على عدم وجود تجمع مكاني للقيم، بسبب عدم وجود تشابه بين قيمتها وقيم المعالم المجاورة لها. وكلها معالم مكانية تدل على خلل مكاني-وظيفي في التعاونيات بالمجال.
- ✓ تتجمع القيم المرتفعة (الساخنة) لإعداد المنخرطين بالجماعة الترابية أولاد زباير، وخاصة المنطقة الجنوبية. وهذه التعاونيات تستقطب أعدادا مرتفعة من المنخرطين، مما يدل على كبر أحجام التعاونيات من حيث عدد المنخرطين من جهة، وكثرة عددها من جهة أخرى. أما وجود تجمع للقيم المنخفضة بهذه الجماعة، فهو دليل على تنوع حجم التعاونيات من حيث عدد المنخرطين وكثرة أعدادها.

خاتمة الفصل السادس

تعد مشاركة المرأة في القطاع التعاوني بمجال الدراسة ضعيفة لكنها مهمة في المرحلة الراهنة، بحيث نجد في معظم الأحيان عند حضورهن في أي تعاونية فلاحية يرافقه حضور بعض أفراد عائلاتهن من الذكور (أب، أخ، ابن). وتعد الفئة العمرية 45 سنة فما فوق الأكثر إقبالا على العمل التعاوني. وهي التي تشكل معظم الفلاحيين المحليين الذين يميلون إلى الاستقرار، عكس فئة الشباب التي تفضل الهجرة ومزاولة مهن جديدة خارج القطاع الفلاحي.

وهكذا، يجب إيلاء الأهمية الكافية لتنمية وتعزيز الملكات الفكرية والمعرفية للفلاح، والحيلولة دون استمرارها على ما هي عليه الآن. وهو ما يحول دون قدرة القطاع أو سلاسل الإنتاج على مواكبة الإصلاحات والبرامج الهادفة إلى إقلاعه الاقتصادي. إلا أن أهم ملاحظة هي نسبة مؤشر الأمية لدى الفلاحين المنخرطين في القطاع التعاوني أقل من الفلاحين غير المنخرطين، مما يظهر وعي أعضاء التعاونيات بأهمية هذا القطاع الواعد.

ومن خلال الاستبيان الذي اعتمدنا عليه، يظهر أن تفاعل الساكنة مع التعاونيات الفلاحية ضعيف لا يرقى إلى التطلعات المرجوة. وغالبا لا يقتنعون بسهولة ويرتابون في تحقيق النجاح، مما يفرض على هذه التنظيمات المهنية الكثير من الوقت والجهد والإقناع لتجاوز الريبة والشك، وإبداء نوع من التفهم لتصرفات الفلاحين وسلوكاتهم لبناء الثقة المفروضة للمشاركة في القطاع التعاوني قصد الوصول إلى مشاريع ترابية تشاركية حقيقية.

وعموما، فإنه في جميع اقتصادات التعاونيات الفلاحية، يعتبر الرأسمال البشري رأسمالا أساسيا في أي تطور منشود وأي تنمية ترابية. وما دامت إمكانياتنا البشرية في التعاونيات هي إمكانيات خام وتحتاج إلى العديد من التكوينات والتداريب وتطوير القدرات، فإنه يجب أن تكون هناك تحفيزات اجتماعية بالأساس واعتبارية ومادية لتطوير ذاتها. فما الدور الذي يمكن أن يلعبه العنصر البشري في استراتيجية الإنتاج والتداول بهذه التعاونيات الفلاحية؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الموالي.

الفصل السابع: القطاع التعاوني واستراتيجيات الإنتاج والتداول

مقدمة الفصل السابع

تدخل جميع عمليات التثمين والتمويل والتنظيم والتسويق في إطار تنظيم وإعادة تنظيم التعاونيات الفلاحية وفق استراتيجية إنتاج وتداول المنتجات المجالية، وذلك من خلال الحد من هيمنة القطاع غير المنظم باختلاف مظاهره، الذي يؤثر على المردود الاقتصادي للمنتجين، ويلحق الضرر بسلسلة الإنتاج، وجميع الفاعلين والمتدخلين في عمليات الإنتاج والتثمين والتسويق.

سنعالج من خلال هذا الفصل، طرق تثمين المنتجات المجالية التي تنقسم بين اعتماد وسائل تقليدية تكبح تطور القطاع التعاوني وتضعف الإنتاج، والوسائل العصرية التي تعتمدها بعض التعاونيات الناجحة بالمجال. كما سنعمل على دراسة تمثلات الفلاحين لمدى أهمية التعاونيات الفلاحية في تثمين المنتجات المحلية (الزيتون، الماشية، الكروم...)، وذلك عبر تفييئها إلى ثلاث فئات رئيسية (فئتين من الفلاحين منخرطة في القطاع التعاوني واتحاداته والثالثة غير منخرطة). جل هذه الآراء تؤثر بشكل جلي على إشعاع التعاونيات في محيطها الترابي، مما يشكل عاملا محفزا للساكنة المحلية للالتحاق بهذه التنظيمات وحمل مشعلها لتحقيق استراتيجياتها المتوخاة، أو تقوم بدور سلبي ينفر الفلاحين منها وعدم ابداء رغبتهم في الانخراط.

وفي جانب آخر، يعتبر التنظيم الداخلي الإيجابي المتمثل في عقد الجموعات العامة في وقتها واخضاع التعاونيات لقانون الملاءمة الجديد 12-112 والقيام بدورات تكوينية لفائدة المنخرطين عوامل محفزة على العمل التعاوني وتعطي دفعة قوية للاقتصاد الاجتماعي التضامني المحلي من خلال الانفتاح على أسواق جديدة وكسب سمعة المستهلكين.

المحور الأول: تثمين المنتجات المجالية بين النمط التقليدي والنمط العصري

يعد المنتج حسب موضوع دراستنا هو الفلاح المالك لإستغلاليته، والمنتج لأحد الموارد الترابية عبر تشغيل يد عاملة عائلية و/أو يد عاملة محلية أو بدون اللجوء لأية يد عاملة. كما يمكنه الانخراط وحمل العضوية داخل التعاونيات المنتجة بمحيطه المجالي، ذلك أن التثمين المستدام للمنتجات المجالية في إطار تنظيم مهني يمكن أن يعطي إشعاعا إيجابيا للتعاونية في محيطها المحلي والجهوي.

1- طرق تثمين الفلاح المنخرط في القطاع التعاوني للمنتوجات الترابية

تختلف طرق تثمين الفلاح المنخرط بالقطاع التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة بين أنماط تقليدية لا تستجيب للمرحلة الراهنة وأنماط عصرية تواكب التطورات الحديثة. والمبيان التالي يوضح ذلك:

مبيان رقم 46: تثمين الفلاح للمنتوج الترابي

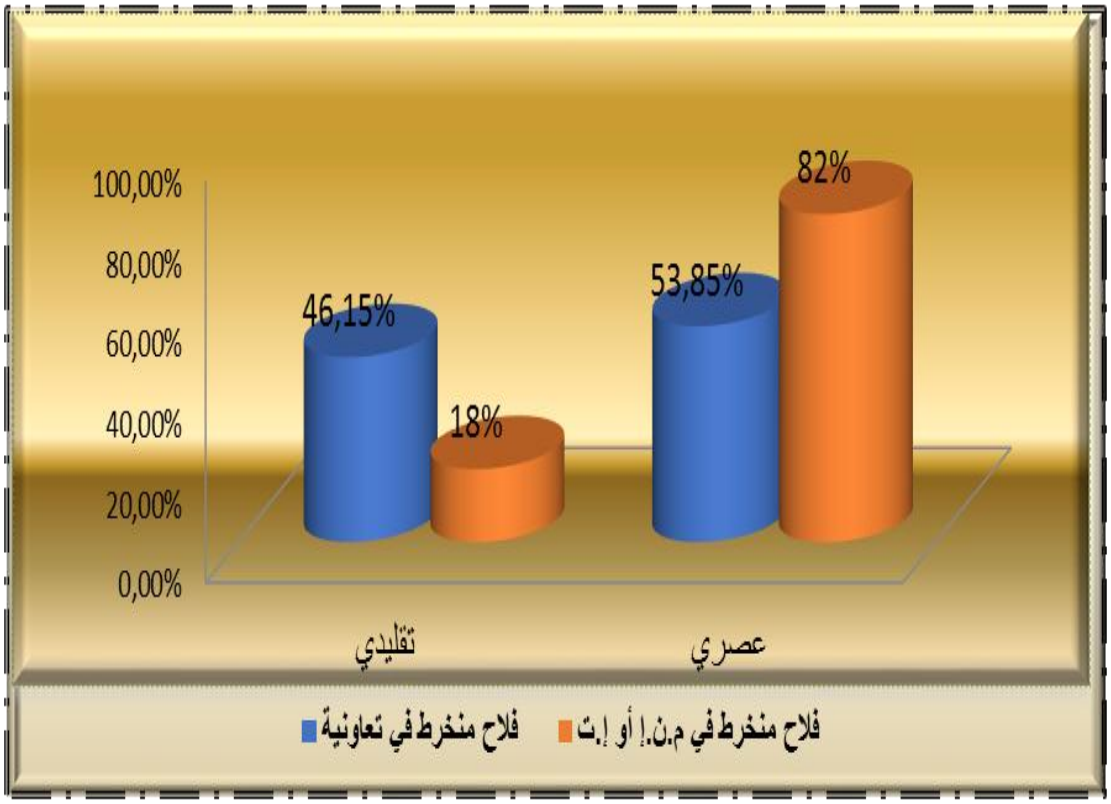

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

يمكن استنتاج أن عمليات تثمين الموارد الترابية التي يضطلع بها الفلاح تتحدد وفق وضعيته في التنظيمات المهنية. ففيما يخص التعاونيات المنخرطة في م.ن.إ و إ.ت. فإن عمليات التثمين بطرق عصرية تحظى بأهمية كبيرة (66,70%)، بحيث تتطور وتتحسن عمليات تثمين المنتوج كلما تقوت وتعززت هيكلة التنظيمات المهنية. وهو الأمر الذي يتيح تكثيف المراقبة وتتبع مسار تثمين الفلاح لمنتوجه الترابي. كما تجدر الإشارة إلى أن اشتداد المنافسة بين هذه التنظيمات له بالغ الأثر على تطوير مستويات التثمين ومحاولة تقديم الأجود من الإنتاج وفي أحسن حلة ممكنة.

صورة رقم 12: معصرة تقليدية لعصر الزيتون

تصوير: عزيز محجوب، بتاريخ 01 فبراير 2019

يتضح من خلال أجوبة 33,30% من القائمين على تسيير التعاونيات، أن طرق تثمينها للموارد التربية مازالت في مجملها تتم بطرق تقليدية متوارثة، وفق أنماط تثمين عتيقة لا تتعدى استعمال بعض الشروط البسيطة للجودة. وفي المقابل؛ نجد أن قطاع النقل وتطور وسائل المواصلات تساهم بشكل كبير في تسريع وتيرة الإنتاج والتداول رغم ضعف الشبكة الطرقية بالمجال.

مبيان رقم 47: وسائل النقل المستعملة لدى التعاونيات الفلاحية

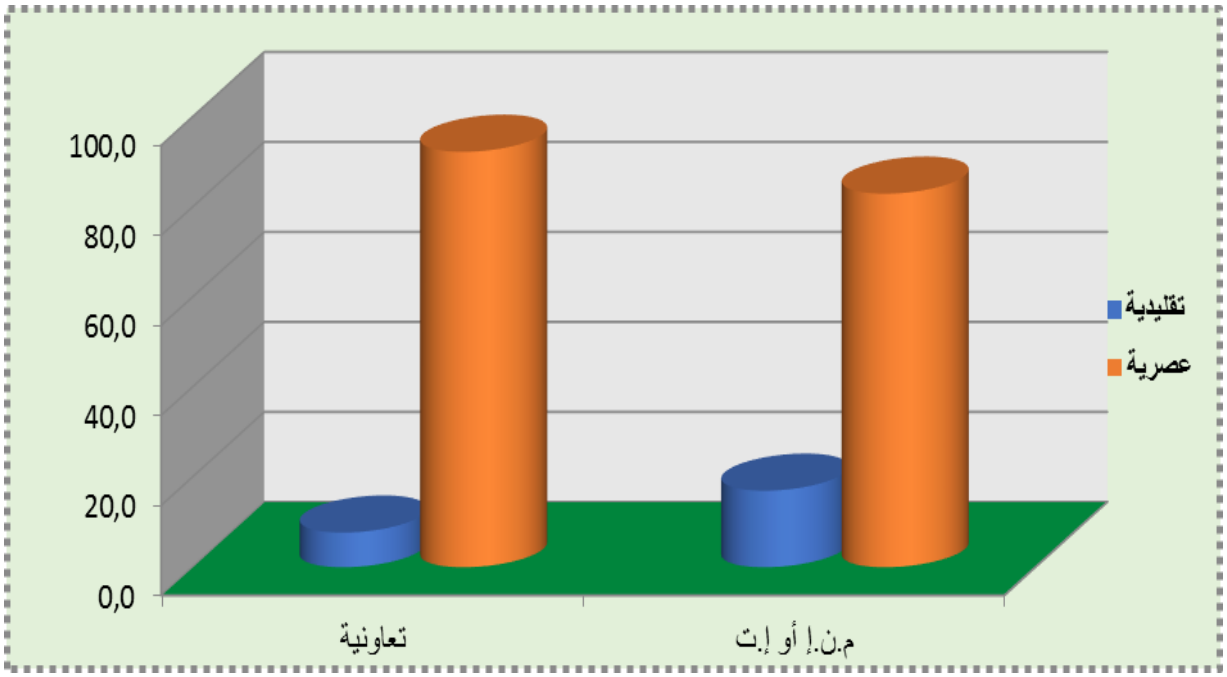

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

ماتزال بعض الفئات من الفلاحين غير المنخرطة في التنظيمات المهنية (غياب المعطيات والأرقام الدقيقة حول عدد الفلاحين غير المنخرطين) تشتغل بشكل فردي ووفق نمط تقليدي. وهذا يعني ضعف كميات الإنتاج، وبالتالي يكون المنتوج رديء الجودة، ولا يحترم المعايير المتفق عليها، مما يؤثر على سمعة المنتوج المحلي إن على المستوى الوطني أو الدولي.

2- تقييم الفلاح لدور التنظيمات المهنية في تثمين المنتجات المحلية

يعد التقييم من المراحل المهمة في أي عمل تضامني يقتضي الوضوح والشفافية. كما يعد من علامات إعمال الحكامة في تدبير الأعمال والمشاريع. ومن خلال السعي إلى معرفة مدى إعمال الحكامة في تثمين الموارد الترابية، وجهنا سؤالا للفلاحين، وهو كالتالي:

ما تقييمكم لدور التنظيمات المهنية في تثمين المنتجات المحلية؟

مبيان رقم 48: تقييم الفلاح لدور التعاونيات في تثمين المنتجات المحلية

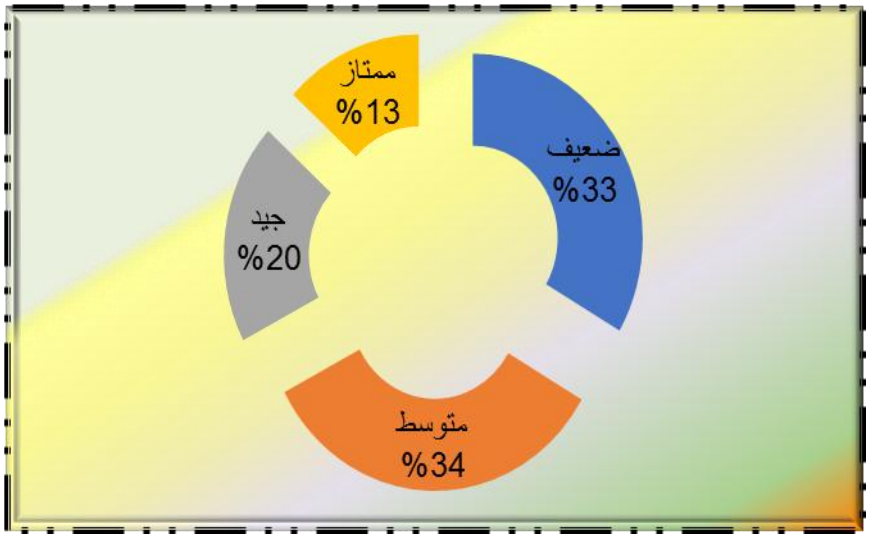

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

جاءت نتائج البحث الميداني كما يلي: أكدت نسبة 34% في تقيمها للتعاونيات بالمتوسط، و20% بالجيد، بينما نسبة 13% بالممتازة. وتظهر النتائج تواضع مشاريع التعاونيات في تثمين منتجاتها ورضى متوسط من الفلاحين عن مشاريعها وأدوارها الاقتصادية.

مبيان رقم 49: تقييم الفلاح لدور التعاونيات الفلاحية في تثمين المنتجات المحلية حسب الفئات

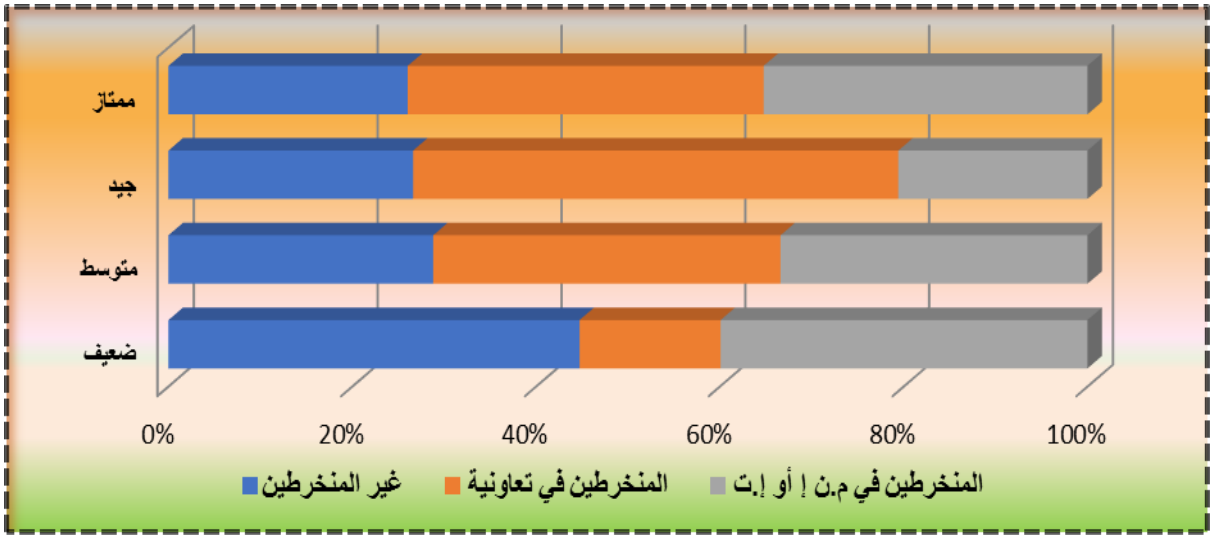

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

يعبر الفلاح المنخرط في التعاونية الفلاحية بشكل عام عن عدم رضاه التام بما تقوم به التعاونيات في عملية التثمين، مما يؤكد أنها مازالت مقصرة في أداء دورها على أكمل وجه، بسبب

غياب الإمكانيات المادية والكفاءات البشرية، إضافة إلى استفحال المحسوبية وضعف التدبير الجيد لهذه التعاونيات، دون إغفال بعض الجوانب الايجابية المتعلقة بالاستفادة من التأطير وبعض الدورات التكوينية.

أما بخصوص الفلاحين المنخرطين في م.ن.إ أو إ.ت، فقد عبروا عن غياب القيمة المضافة لهذه التكتلات التنظيمية في عملية التثمين المستدام للمنتوج المحلي، نظرا لكونها لم تقدم له نتائج أكثر إلا نادرا، وأنها تكتفي بالتركيز على بعض الشراكات مع مؤسسات قطاعية متخصصة في أنشطة معينة، وتوزيع دعوات المشاركة على التعاونيات المنخرطة في التكتل في بعض المعارض الوطنية والدولية. ورغم تحفظ الفلاحين عن طرق توزيعها غير العادلة، علما أن لهذه التنظيمات إمكانيات مهمة على غرار وحدة التثمين والتسويق "م.ن.إ تسولي"، واستراتيجيات عمل مضبوطة رصدت لها مبالغ ضخمة (برنامج تحدي الألفية للأشجار المثمرة)، فإنها لم تترجم بعد على أرض الواقع حتى يستفيد منها الفلاحون.

3- إشعاع التعاونيات واتحاداتها بمحيطها الترابي

تطلب منا التطرق إلى مدى إشعاع التعاونيات بمجالها الترابي، من خلال طرح بعض الأسئلة على الفلاحين غير المنخرطين بالقطاع التعاوني على الشكل التالي:

السؤال الأول: هل توجد تعاونية في منطقتكم؟ في حالة الإجابة بنعم أتبعنا السؤال الأول بالسؤالين الآتيين: ما هي المشاريع التي قامت بها التعاونيات في المجال الذي توجدون فيه؟ وهل تفكرون في الانخراط؟ وقد جاءت هذه الأسئلة من أجل تقييم مدى إشعاع التعاونيات وتأثيرها على محيطها المباشر. فكانت النتائج على الشكل التالي:

مبيان رقم 50: إدراك الفلاح غير المنخرط بالقطاع التعاوني للتعاونيات المحلية

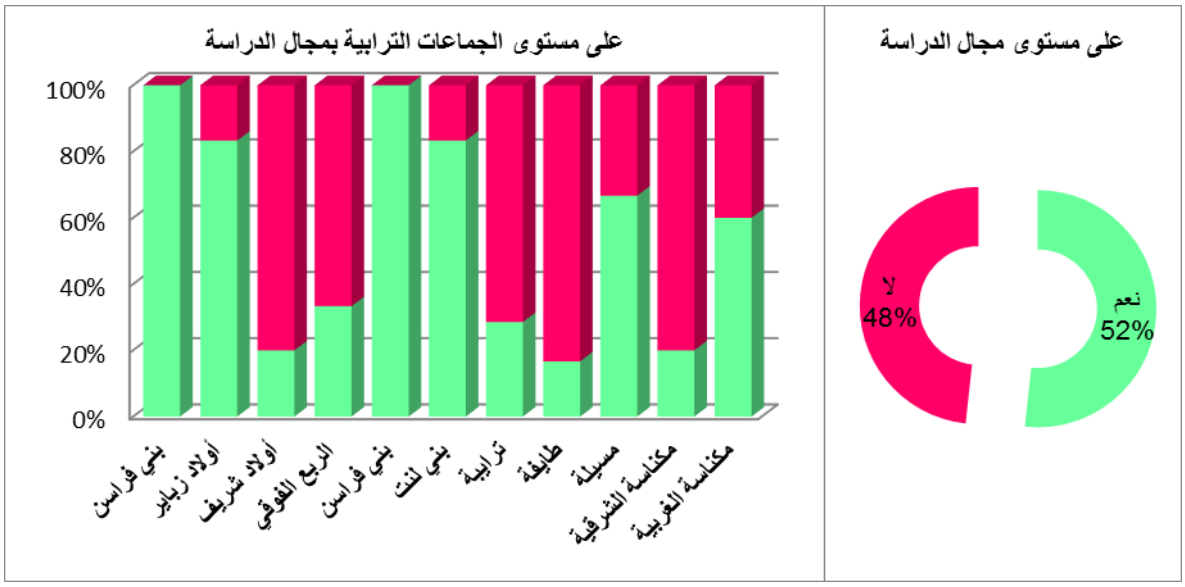

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

يمكن اعتبار عدم إدراك 48% من الفلاحين غير المنخرطين في التنظيمات المهنية للتعاونيات الفلاحية بمحيطهم الترابي مؤشرا واضحا على الوضعية المتأزمة لهذه التنظيمات والدور الثانوي والشكلي الذي تقوم به في مجال تثمين الموارد الترابية. وهو الأمر الذي يحبط عزيمة الفلاح بصفة عامة ويحد من توسيع الإنتاج وتثمينه بالشكل المطلوب، مما يزيد من استفحال القطاع غير المهيكل.

وحسب النتائج المستقاة من البحث الميداني، أجمع معظم الفلاحين من الفئة الخاصة بـ «الفلاح غير المنخرط»، على أن سبب عدم انخراطهم في التعاونيات يعود إلى غياب القيمة المضافة، وعدم قدرتها على إيجاد حلول لمشاكلهم داخل سلسلة الإنتاج، بل إنها على العكس من ذلك تزيد من أعبائهم المادية والتنظيمية. ولذا يقلل معظمهم من شأن دور التعاونيات في تثمين الموارد الترابية.

بعد ذلك، انتقلنا إلى التعاونيات غير المنخرطة في م.ن.إ أو إ.ت، لمعرفة أسباب عدم انخراطها في الاتحادات التنظيمية ومجموعات ذات النفع الاقتصادي. فكانت النتائج كما يلي:

مبيان رقم 51: أسباب عدم انخراط التعاونيات في م.ن.إ أو إ.ت

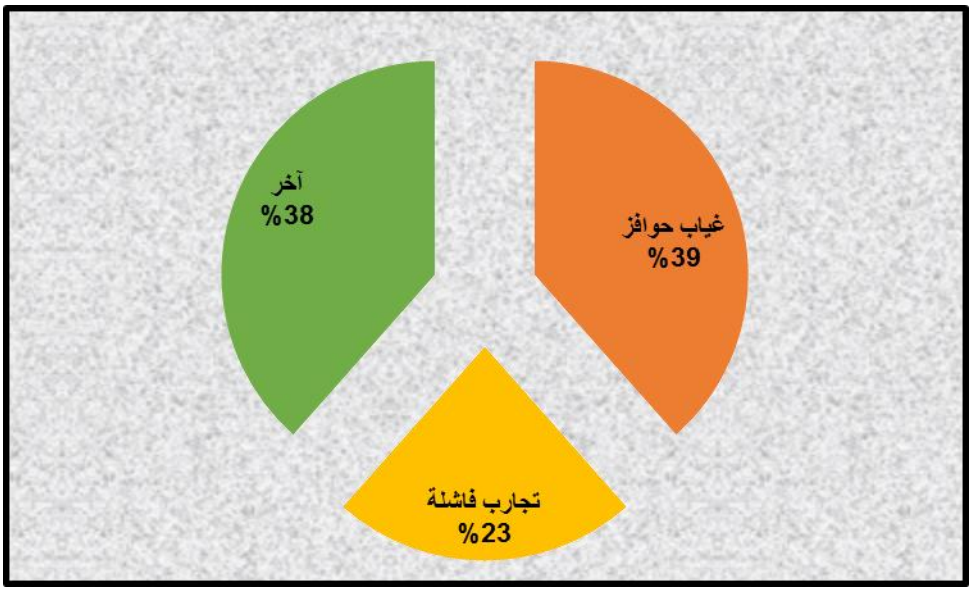

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

يرى معظم المستجوبين المنخرطين في القطاع التعاوني أن الحوافز المادية هي أكبر حافز لانخراطهم في الاتحادات، التي تغيب أحيانا ويكون الدعم عينيا كالتزود بالآليات والاستفادة من الدورات التكوينية وتسهيل مسطرة تأسيس الاتحادات. كما يرى الفلاح أن معظم التكتلات التي يشهدها مجاله الترابي لم تحقق قيمة مضافة للتعاونيات المنخرطة بها.

جاءت نتائج البحث الميداني بتوقعات إيجابية. إذ إن أكثر من نصف التعاونيات (54%) يفكرون في التكتل من أجل تحقيق مشروع الوحدة والاندماج عن طريق جمع التعاونيات التي تنشط في منطقة أو نشاط معين، وإنشاء اتحادات أو م.ن.إ لتحقيق وحدة إنتاجية واقتصادية متكاملة، وتوحيد الجهود والموارد، وتحقيق دورة اقتصادية متكاملة، تعود بالنفع المادي والتنموي على المنطقة، وتساهم في ازدهارها وتطورها.

وخلاصة القول، فبخصوص تثمين التنظيمات المهنية لمنتوج ترابي، أبانت النتائج عن ضعف وعجز بعض التعاونيات على تحقيق الحد الأدنى والمقبول من ناحية شروط الجودة والتثمين. وبالتالي؛ أي دور لهذه التعاونيات إن لم تكن قادرة على تقديم قيمة مضافة في مجال التثمين، بدل التسويق لمنتوج رديء يسيء لسمعة المنتوج بصفة عامة والمنطقة بصفة خاصة؟ وعلى عكس بعض التعاونيات المنخرطة في المجموعة ذات النفع الاقتصادي واتحاد التعاونيات، التي تحاول جاهدة تطوير مستويات

التثمين مستفيدة من بعض التجارب الرائدة ومن خلال الدور المهم الذي اكتسبته في احتكاكها بالمنافسين الوطنيين والدوليين.

المحور الثاني: التنظيم الداخلي والخارجي للتعاونيات الفلاحية

يعد التنظيم الداخلي والخارجي للتعاونيات الفلاحية عنصرا مؤثرا في آليات التسيير والتدبير في جميع الأنشطة المتداولة. فالتنظيم الجيد يعتبر أداة للتنسيق والتشاور والإلتقائية. والهدف من هذا المحور، هو التعرف على درجة التنسيق والتواصل الداخلي على مستوى التعاونيات الفلاحية، ومدى تأثيرها على مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني وأدوارها المساعدة وعلى مدى المساهمة في بناء مشاريع ترابية.

1- قانون الملاءمة يلاحق التعاونيات

قام مكتب تنمية التعاون بالحسيمة، بمراسلة تعاونيات تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة التي أسست في ظل القانون الملغى 24.83، قصد ملائمة الأنظمة الأساسية للتعاونيات لمضامين القانون الجديد رقم 112-12 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 6318 بتاريخ 18 ديسمبر 2014. عن طريق عقد جمع عام استثنائي والتسجيل بسجل التعاونيات بكتابة الضبط لدى المحكمة الابتدائية بتازة، حيث يوجد مقر التعاونية. كما يجب في جميع الأحوال أن يتم تسجيل التعاونيات داخل أجل أقصاه 30 يوما الموالية لانعقاد الجمع العام الاستثنائي، الذي تم خلاله إقرار التعديلات على النظام الأساسي قصد ملائمته مع أحكام القانون الجديد.

في بداية هذا القرار، تم اعتبار أي تعاونية لم تقم بالملاءمة قبل 31 ديسمبر 2016 تفقد الصفة التعاونية. وبعد ذلك، صدر القانون رقم 74.16 المتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 الخاص بالتعاونيات، وصار بإمكان التعاونيات بالمغرب الاستفادة من تأجيل ملائمة أنظمتها الأساسية مع المقتضيات القانونية الجديدة، التي جاء بها القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات. وإلى غاية 31 دجنبر 2019، وفي حال لم تقم هذه التنظيمات بملائمة النظام الأساسي مع أحكام القانون، ستفقد التعاونيات أو إ.ت المؤسسة صفتها. في المقابل يعيب الفاعلون في هذا المجال على الحكومة عدم المواكبة والتحسيس.

ومن خلال نتائج البحث الميداني لشهر يناير 2017 إلى نهاية سنة 2018، وباعتماد عينات عشوائية من ثلاث جماعات ترابية (بني فراسن، أولاد زباير والربع الفوقي) سنعمل على تدقيق الدراسة والخروج بنتائج معبرة عن ركود أو نشاط التعاونيات بالجماعات الثلاث بشكل خاص، وتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة بشكل عام.

مبيان رقم 52: توزيع التعاونيات حسب إجراء ملائمة قانونها الأساسي لقانون 12-112

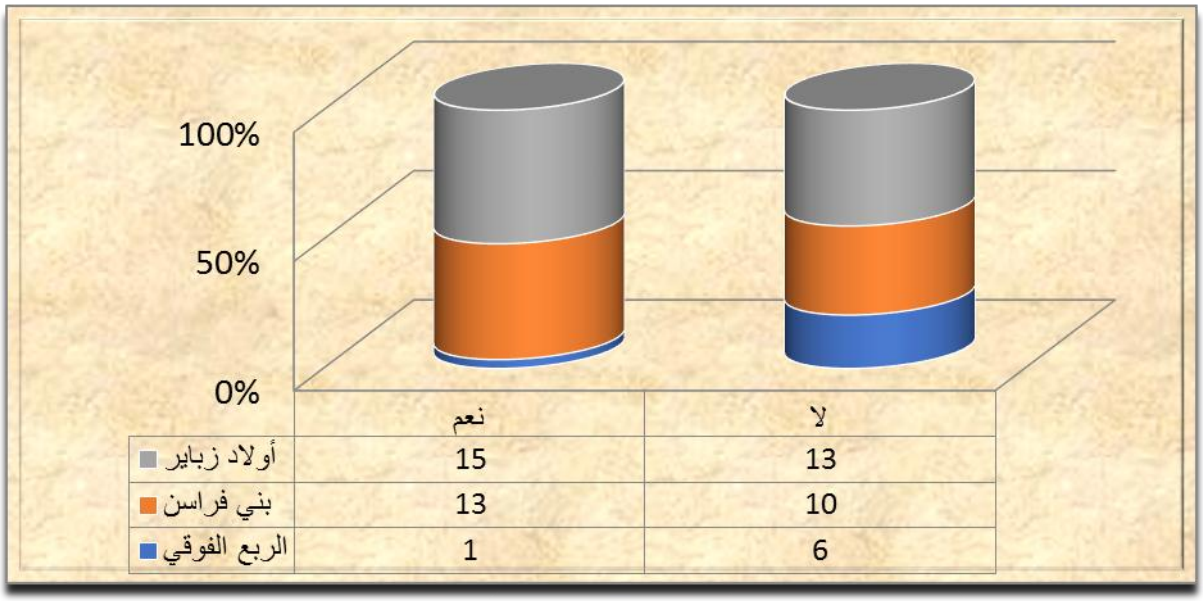

	نعم	لا
أولاد زباير	15	13
بني فراسن	13	10
الربع الفوقي	1	6

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

عملت 50% من التعاونيات بمجال دراستنا (التعاونيات التي قامت بالملاءمة) على نسخ أو استبدال المقتضيات النظامية المخالفة للأحكام المنصوص عليها في القانون، مع إدخال ما يستلزمه من إضافات؛ وذلك إما بتعديل النظام الأساسي القديم أو باعتماد نظام أساسي جديد. واتخذت الجمعية العامة للأعضاء قرار الملاءمة وفق شروط صحة القرارات العادية، رغم أي أحكام قانونية أو نظامية مخالفة، شريطة ألا يلحق التعديل في المضمون سوى المقتضيات المتنافية مع هذا القانون.

ولتدقيق هذه النتائج، نجد أن تعاونيات الجماعة الترابية للربع الفوقي لم تقم بالملاءمة بنسبة 86%. وهذا يرجع إلى الركود الذي يشهده القطاع التعاوني في هذا الحيز الترابي، إذ ليس هناك تعاونيات رائدة يمكن أن تحفز التعاونيات ذات طابع ضعيف أو متوسط النشاط على القيام بالملاءمة ومواكبة الركب. وفي المقابل، تعبر نسب الملاءمة بكل من تعاونيات الجماعتين الترابيتين أولاد زباير وبني فراسن 54% و57% على التوالي، وهي نسب متوسطة في المرحلة الراهنة في أفق أن تشمل القسط

الأكبر من التعاونيات مع نهاية سنة 2019. ويعود فضل هذه النتائج إلى الدينامية التي يعرفها القطاع التعاوني وبروز مجموعة من الاتحادات في عدة أنشطة كالعسل والزيتون (م.ن.إ-التسولي).

ويظل الهدف من الملاءمة، هو الرفع من مستوى تدخل التعاونيات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكينها من آليات العمل لضمان حسن التدبير، وتحديث وسائل عملها للرفع من إنتاجيتها لتحقيق الجودة وتطوير وسائل التسويق والتعريف بالمنتوج. كما أن مجال الدراسة يتوفر على تعاونيات يحتذى بها، وخاصة في مجال الفلاحة والصناعة التقليدية. غير أنه يتعين مواصلة العمل الجاد حتى يصبح النسيج التعاوني مصدرا للثروة وفاعلا اقتصاديا واعدا ومساهما أساسيا في مسلسل التنمية الترابية.

2- التعاونيات وفوضى الجموعات العامة

لتحليل مدى نشاط وحيوية التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة التي لم تقم بعملية الملاءمة، حسب عقد جموعاتها العامة منذ تأسيسها. وسنعمل حسب ما توصلنا إليه من خلال البحث الميداني على إبرازه من خلال المبيان الموالي:

مبيان رقم 53: توزيع التعاونيات التي لم تقم بملائمة قانونها الأساسي وفق آخر جمع عام

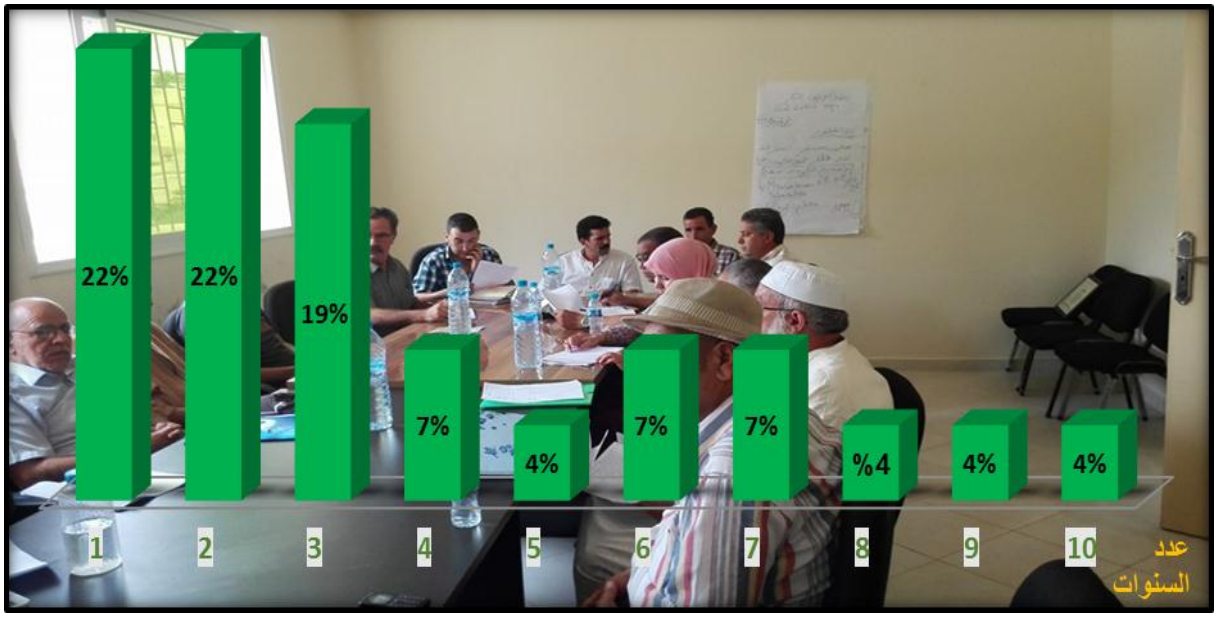

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

اعتمادا على المنهج الكمي وحسب مقاييس النزعة المركزية، بلغ متوسط عدد سنوات آخر جمع عام 4,56، وهو معدل قريب من المتوسط الذي حدد في 4 سنوات، بينما القيمة الأكثر تكرارا (المنوال) حددت ما بين سنة وسنتين. هذا مع الإشارة إلى 2,48 قيمة الانحراف المعياري و0,54 معامل التشتت. ومن خلال بحثنا عن أسباب تهاون التعاونيات في عدم قيامها بالملائمة وعقد الجموعات العامة السنوية، وقفنا على العلاقة بين منخرطي هذه التنظيمات، إذ تعكس العلاقة الجيدة حكامة جيدة والعكس صحيح.

مبيان رقم 54: العلاقة بين المنخرطين داخل التعاونيات

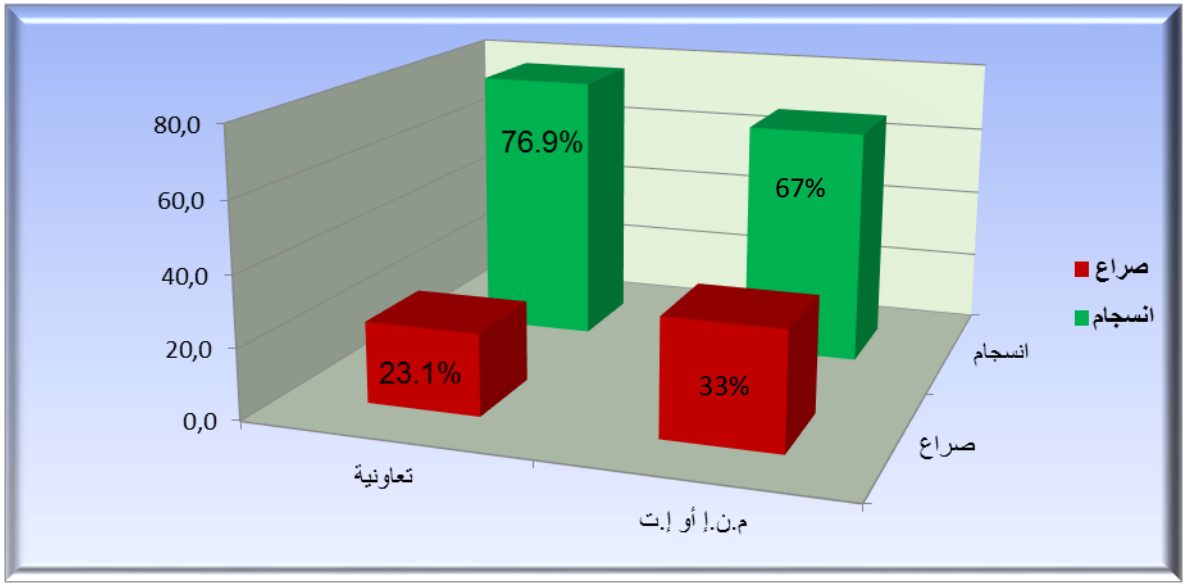

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

يؤدي ضعف التواصل والتنسيق بين المنخرطين إلى صراعات داخلية. وهو ما يحيل على البيروقراطية ما بين المكاتب المسيرة وباقي المنخرطين. كما أن تأخر عقد الجموعات العامة يساهم في بقاء مكاتب غير مرغوب فيها. ونرجح سبب ارتفاع نسبة الصراع في التعاونيات المنخرطة بمجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي واتحادات التعاونيات إلى عدم قبول التعاونيات بعضها البعض، واعتماد سياسة فرق تسود.

هناك طرق عديدة لأجرأة عملية التنظيم الداخلي والخارجي للتعاونيات الفلاحية، كالاستفادة من التكوينات والمواكبة عبر تنظيم المؤتمرات والندوات وأوراش العمل المشتركة. وهي عمليات الغرض منها تسهيل التواصل والحوار بين مختلف الفاعلين، وجمع كل الأطراف، وتجميع ما هو مشترك فيما بينها، وتدبير الأعضاء على قبول واحترام الاختلاف والتنوع والتعدد.

3- تأطير ومواكبة التعاونيات الفلاحية

كانت النتائج المستخلصة من البحث الميداني جد معبرة بخصوص الدورات التكوينية التي استفاد منها الفلاح حول تثمين الموارد الترابية، سواء من طرف التنظيمات المهنية بالمنطقة أو من طرف أي فاعل أو متدخل آخر في الموضوع، وكذا البحث العلمي بمختلف أشكاله على نحو الدراسات والأبحاث المنجزة حول الموضوع، أو بعض التجارب النظرية أو الميدانية التي تقام بخصوص تثمين المنتوجات المحلية، والتي جاءت على النحو الوالي:

مبيان رقم 55: استفادة الفلاح من الدورات التكوينية والبحث العلمي

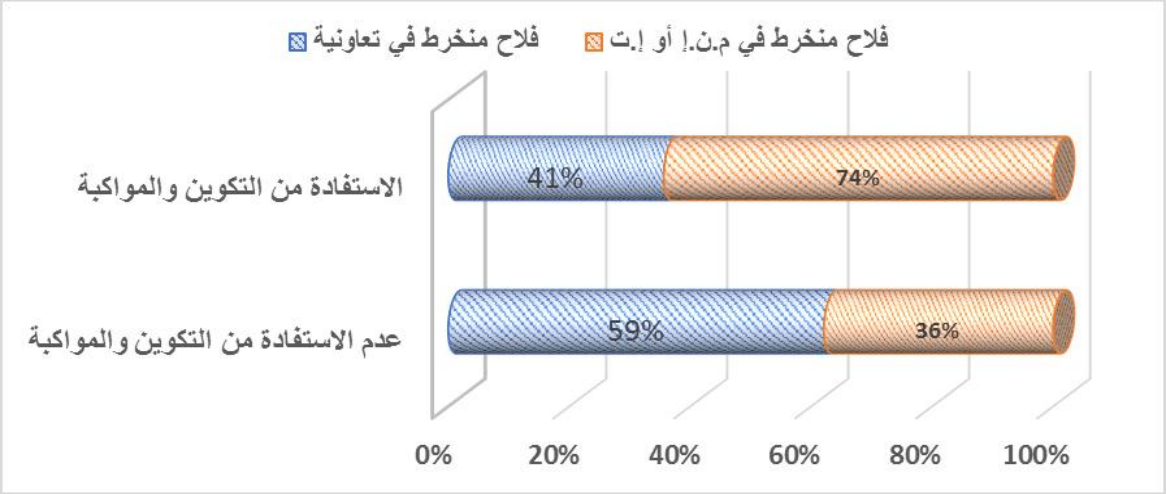

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

بشكل عام نجد 45,23% من الفلاحين لم يستفيدوا من التأطير والمواكبة، و54.77% استفادوا منها. ونخلص من هذه النتائج، أن استفادة الفلاح من الدورات التكوينية والبحث العلمي ضعيفة، رغم تباين نتائجها حسب الفئتين.

يظهر من خلال المعطيات الخاصة باستفادة الفلاح من الدورات التكوينية والبحث العلمي، أنه رغم أهميتها في تكوين وتأهيل الفلاح لتثمين منتوجه، وكذا في تنظيم سلسلة الإنتاج، إلا أن النتائج تعكس الوضعية المعقدة التي يعيشها هذا القطاع. فكما هو معلوم، فإن هذه النتائج تفسر إلى حد كبير استمرار الفلاح في اعتماد أنماط الإنتاج التقليدية، وعدم قدرته على تجاوز الإكراهات والتحديات التي تواجهه على مستوى الإنتاج والتثمين. كما أنه يظل بعيدا عن مواكبة المنافسة في الجودة والأسعار، بسبب عدم قدرته مجاراة الاحتكاك بالمنافسين الوطنيين أم الدوليين.

كما يمكن أن نؤكد على أهمية ودور التعاونيات في الرفع من الدورات التكوينية والأبحاث العلمية لفلاحيها، رغم قلتها وضعفها من حيث نسبة المستفيدين. والشيء نفسه، ينطبق على م.ن.إ و إ.ت، حيث أنها لم تأت بجديد بالنسبة إلى التعاونيات ذات الإمكانيات البسيطة. في حين، أن الفلاح غير المنخرط يظل في عزلة تامة عن محيطه المهني فيما يخص الطرق الحديثة للإنتاج والتثمين إذا ما استثنينا قلة نادرة تحضر بعض التكوينات بشكل فردي أو جماعي، كما هو مبين في الصورة الموالية.

صورة رقم 13: م.ن.إ-تسولي تنظم يوما دراسيا لتحسيس وتوعية أعضاء التعاونيات بدار الشباب أولاد زباير

تصوير: عزيز محجوب، بتاريخ 24 يناير 2019

نشير في هذا الصدد كذلك، إلى مستوى مواكبة الدورات التكوينية والأبحاث العلمية في التعاونيات غير الحاصلة على شهادة "تسمية المنشأ المحمية "، بحيث أن مستوى تثمينها للمنتوج يعكس مستوى مواكبتها للدورات التكوينية والأبحاث العلمية، على خلاف التعاونيات المنخرطة في م.ن.إ و إ.ت التي تمكنت من نسج شبكة من العلاقات مع العديد من الشركاء، من الهيئات والتنظيمات والمعاهد والمدارس العليا للبحث العلمي والتقني الزراعي الخاصة بالمنتجات الترابية. كل هذا انعكس على مستويات تثمينها بشكل يبشر بنتائج أفضل كما صرح به القائمون على تسييرها.

ولا شك، أن لضعف التنظيم الداخلي والخارجي للتعاونيات نتائج سلبية على أدوارها ومشاريعها وأهدافها. وقد جاءت هذه النتائج ضارة بالمشاريع المنجزة من قبل الأطراف الفاعلة في التنمية، بما فيها مكونات الاقتصاد الاجتماعي التضامني، لأن حضور التنسيق والتواصل بين الفاعلين الاجتماعيين يؤثر بشكل واضح على المشاريع التنموية في كل مراحلها، من إعداد وتنفيذ وتتبع وتسيير ومواكبة وتقييم.

المحور الثالث: الإمكانيات المادية والبشرية للتعاونيات

إن الحديث عن التثمين والتسويق، لا يمكنه أن يستقيم دون التطرق للإمكانيات المادية وإشكاليات اليد العاملة في هذا القطاع، والملكية الصناعية كعلامة المنشأ والجودة التي تضمن التميز لدى التعاونيات الفلاحية النشيطة. كل هذه المؤشرات تلعب دورا محوريا في تحديد اتجاهات عمل التعاونيات.

1- الشراكة والتمويل عنصران داعمان للقطاع التعاوني

تعتبر الشراكة والتمويل من الآليات الداعمة للعمل التضامني. لهذا الغرض تعمل التعاونيات جاهدة لتحقيق هذه الغاية عن طريق ربط علاقات مع فاعلين آخرين من أجل ضمان تمويل مشاريعها. من بين المصادر الأساسية للتمويل التي خلصنا إليها من خلال البحث الميداني، مصادر ذاتية، وأخرى حكومية ودولية.

مبيان رقم 56: مصادر تمويل التعاونيات الفلاحية

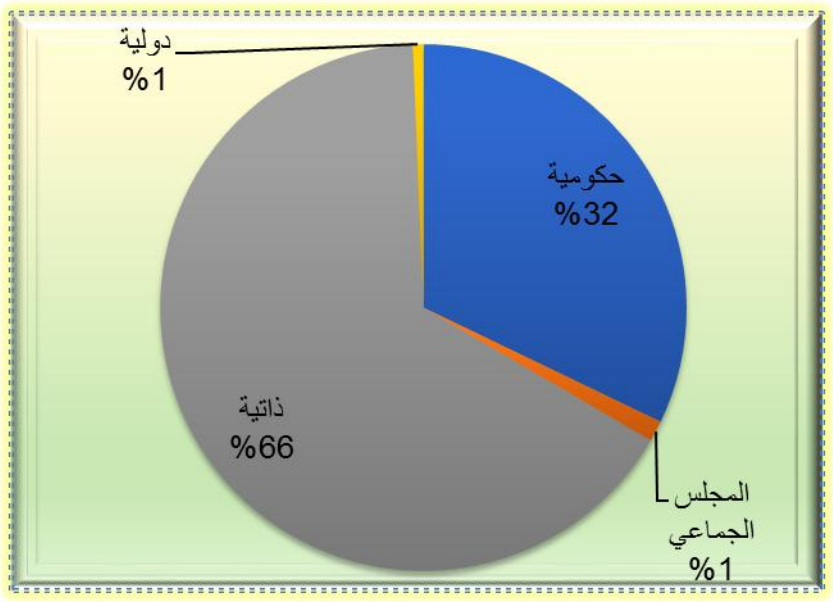

المصدر: نتائج الاستمارة الميدانية، أبريل 2018

يتضح أن التعاونيات الفلاحية تستمد رأسمالها بالأساس لتمويل مشاريعها من مصادر ذاتية (واجب الاكتتاب)، وذلك بحوالي 66%، الشيء الذي يعرقل مسيرتها ويحول دون تحقيق أهدافها. تليها مساهمة المصادر الحكومية بنسبة 32% وأخص بالذكر م.و.ت.ب والمندوبية الإقليمية للفلاحة. ويلاحظ

أن قلة هذه المصادر ترتبط بقلة الممولين والمانحين، وبانغلاق التعاونيات المحلية على المنتظم الدولي والقطاع الخاص، مما يحرم هذه التنظيمات من مساهمة العديد من الفاعلين في تمويل الاقتصاد الاجتماعي التضامني. وهذا ما يوضحه المبيان التالي:

مبيان رقم 57: التعاون مع منظمات أجنبية

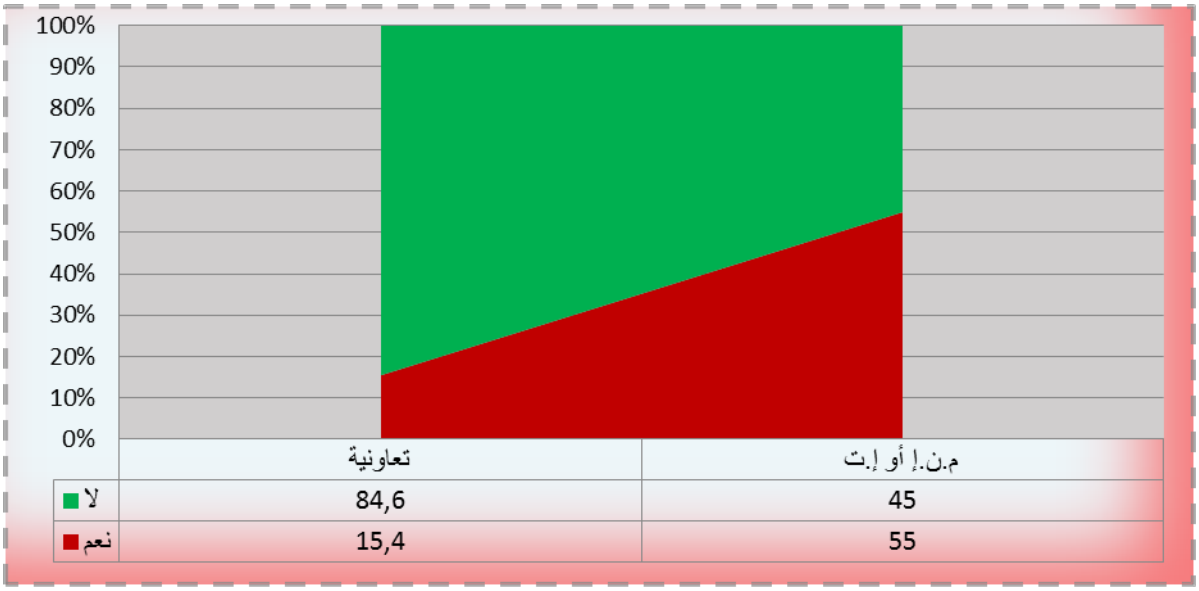

المصدر: نتائج الاستمارة الميدانية، أبريل 2018

يتبين أن التعاون بين التنظيمات المهنية المحلية ومنظمات أجنبية لتحقيق مشاريع معينة يبقى في حدود متوسطة على العموم، مقابل نسبة مرتفعة من التعاونيات التي أقرت بعدم لجوئها إلى التعاون الأجنبي. كل هذا يفرض علينا البحث عن أسباب ارتفاع نسبة عدم التعاون الأجنبي مع تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني المحلية، لتحقيق تنمية ترابية.

نجد أن مصادر التمويل الخارجية بما فيه العربية والغربية لها أجندة تحاول تطبيقها، حيث أن بعض الجهات الأجنبية تتعامل مع التعاونيات بمنطق إحساني. إلا أن هذا كله يفترض التجاوب المسبق مع اهتمامات وتطلعات الجهات المانحة وتنظيمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني المستفيدة من الدعم والتمويل. وهكذا، فإن التعاونيات تتعاون مع منظمات أجنبية بشكل محتشم؛ إذ تستفيد من مصادر تمويل أجنبية ومن تبادل الخبرات، رغم أنها ضعيفة ولا تشمل إلا فئات محظوظة.

2- الارتباط بين الرأسمال المادي والبشري للتعاونيات

للحديث عن الطاقة الاستيعابية للتعاونيات بسوق الشغل، لا بد من التطرق إلى رأسمال هذه التعاونيات والعلاقة بين هذين المتغيرين؛ إذ لا يمكن الحديث عن اقتصاد اجتماعي تضامني فعال على المستوى المجالي إلا بوجود هذه الإمكانات البشرية من متطوعين وأجراء.

مبيان رقم 58: توزيع رأسمال التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

المصدر: نتائج الاستمارة الميدانية، أبريل 2018

أكد المستجوبون على أن رأسمال تعاونياتهم غير كاف لتسيير المشاريع وتنفيذها وتتبعها. وهو ما ساهم في تكريس جمود أغلب التعاونيات على الأنماط التمويلية التقليدية القائمة على جمع واجب الانخراط السنوي، وتلقي التبرعات من لدن بعض المحسنين ووجهاء المنطقة دون البحث عن سبل جديدة لتمكين التعاونية من تطوير مواردها المالية وتنميتها.

التوزيع المجتمعي الاحتمالي لمربعات كاي X^2 المأجورين ورأسمال التعاونية:

يعد اختبار كاي تربيعي X^2 من الاختبارات المهمة التي تستخدم للتأكد من وجود أو عدم وجود علاقة بين متغيرين. وهو يستخدم للتحقق أو التوافق بين النتائج الحقيقية (أو التكرارات المشاهدة) والنتائج المتوقعة على أساس الاحتمال (التكرارات المتوقعة). ومن خلال المقارنة بين التكرارات

المشاهدة والتكرارات المتوقعة يمكن الحكم على صحة أو عدم صحة الفرضية بعدم وجود علاقة أو تأثير بين المتغيرين[1].

يعتبر توزيع كاي تربيعي X^2 من التوزيعات الاحتمالية الشائعة الاستخدام، حيث نطبقها في اختيار مربع كاي X^2 للاستقلالية (الاعتمادية). فهل يمكن اعتبار متغيرة المأجورين مستقلة عن متغيرة رأسمال التعاونيات في العينة المتعلقة بالتعاونيات غير المنخرطة في م.ن.إ ؟

جدول رقم 14: توزيع المأجورين حسب رأسمال التعاونيات الفلاحية

	الرأسمال					
عدد المأجورين	أقل من 5000 درهم	ما بين 5000 و20000 درهم	من 21000 إلى 50000 درهم	من 51000 إلى 100000 درهم	أكثر من 100000	المجموع
0	57,1%	0,0%	14,3%	28,6%	0,0%	100,0%
2	0,0%	100,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
4	0,0%	100,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
5	0,0%	100,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%
20	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%	100,0%
60	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%	100,0%
المجموع	30,8%	30,8%	7,7%	15,4%	15,4%	100,0%

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

يبلغ معدل كاي تربيعي **26,000[a]** بمستوى دلالة 0,166؛ يعني أكبر من 5%. ويتضح من خلال الجدول عدم وجود أي علاقة بين المتغيرتين في عينة الدراسة بحيث جاءت قيمة الدلالة أكبر من 0,05، وبالتالي **متغيري رأسمال التعاونيات وعدد المأجورين مستقلين** وليس هناك **علاقة طردية أو طردية متوسطة** بينهما. إلا أن العمل المأجور يعد ركيزة مهمة في نشاط التعاونيات، حيث تقوم مجهودات العمل التعاوني في كثير من أدواره على الأجراء إلى جانب المتطوعين.

وخلاصة القول، إن المعوق الرئيسي الذي يحول دون دخول التعاونية في نشاط اقتصادي محدد، هو حجم الرأسمال المادي المطلوب لممارسة النشاط والرأسمال البشري الكفء، ذلك أن

1- يوسف كفروني (2011): "الإحصاء في العلوم الاجتماعية". المركز العربي للأبحاث والتوثيق، الطبعة الأولى. بيروت، لبنان. ص 64.

المشاريع التعاونية تبدأ عادة بفلاحين بسطاء مستواهم المادي والتعليمي متدني في الغالب. ومن هنا من الصعب أن تحل محل المنشئات الصغيرة والمتوسطة.

3- الملكية الصناعية وتأثيراتها على التعاونيات

التعريف القانوني للعلامة في نص المادة 133 من القانون رقم 17-97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية (كما تم تعديله وتتميمه بموجب القانون 31-05) يراد به "كل شارة قابلة للتجسيد الخطي، وتمكن من تمييز منتجات أو خدمات شخص طبيعي أو معنوي".

تشكل العلامة التجارية أو علامة الصنع في معظم الحالات أهم ممتلكات التعاونية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة. وهذا راجع لما لها من أثر على محيطها التجاري، حيث تمكن العلامة من التأثير المباشر على قرارات الزبناء، وكذا على باقي المتدخلين من فلاحين وسلطات وصية.

شكل رقم 02: علامة الصنع أو علامة التجارة

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

تعتبر العلامة وسيلة مهمة لتطوير التعاونيات الحاصلة عليها، وتقوم بوظائف متعددة. وعلى سبيل الإشارة يوجد من بينها: وظيفة التمييز بين المنتجات والخدمات، وظيفة ضمان المنشأ أو المصدر، وظيفة ضمان الجودة، وظيفة الإشهار تم وظيفة توفير الحماية والوقاية من المنافسة غير المشروعة.

جدول رقم 15: توزيع التعاونيات الحاصلة على علامة الصنع أو علامة التجارة

التعاونية	الجماعة الترابية	النشاط الأساسي	تاريخ التأسيس	عدد المنخرطين	عدد النساء المنخرطات
الفلاح	أولاد زباير	النحل	2011	32	**2**
النماء	أولاد زباير	النحل	2009	6	**0**
متيوة نبات	بني فراسن	الزيتون	2006	9	**5**
الفلاح	بني فراسن	النحل	2010	7	**3**
الزيتونة	مكناسة الغربية	الزيتون	2014	7	**7**

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

تجمع أطراف العينة الخاصة بالتعاونيات غير الحاصلة على علامة الصنع، على أن سبب عدم حصولها على هذه الشهادة، يعود بالأساس إلى الصعوبات التي ترافق مراحل الحصول عليها على المستويين التنظيمي والإداري، وكذا تأخر استلامها، مما يضيع وقتا طويلا على التعاونيات، دون إغفال بعض مظاهر المحسوبية على حساب الكفاءة والاستحقاق. وأخيرا ضعف مردوديتها ونجاعتها الاقتصادية لحد الآن، مما يفسر تراجع بعض التعاونيات في طلب الحصول عليها.

أما هالة التأثير السلبي التي أحاطت به علامة صنع التعاونيات غير الحاصلة عليها، فمرده إلى غياب الحكامة وضعف بنية المراقبة داخل سلسلة الإنتاج وخارجها. كل هذا يسمح بانتشار المحسوبية وابتزاز الفلاحين، مقابل الحصول على علامة الجودة وتزايد نسبة المتخلين عنها. هذا إضافة إلى كونها لا تحمل قيمة تجارية وتسويقية تستدعي بالضرورة استماتة الفلاح للحصول عليها. بل إن أعباءها التنظيمية والإدارية لوحدها تكفي للتخلي عنها حسب شهادة الفلاحين. الشيء نفسه يمكن أن ينسحب على التعاونيات المنخرطة في م.ن.إ و إ.ت. إلا أنها غالبا ما تتميز ببعض النفوذ المادي والمعنوي الذي يكسبها القدرة على التكيف مع هذه الحالات. وهذا ما يميز هذا النوع من التنظيمات المهنية التي تستفيد أكثر ما يمكن من المشاريع والبرامج المسطرة.

وفي الختام، إذا كانت الإمكانيات المادية والبشرية تؤثر على مشاريع التعاونيات، فلا ريب أنها تؤثر بالمثل في الأدوار التي تقوم بها التعاونيات في علاقتها بالمشاريع الترابية بالإيجاب أم السلب. ورغم أن أغلب التعاونيات أقرت بإكراهات مادية وبشرية وضعفها، فإن جلها بالمقابل أكدت على تبنيها لمشروع

أو أكثر. الشيء الذي يظهر أن الإكراهات المادية والبشرية لم تنل من نشاط التعاونيات ومشاريعها. وهذا يحيلنا على جوانب أخرى تعمل على إنجاح تجربة الاقتصاد الاجتماعي التضامني المحلي رغم الإكراهات وقلة الموارد المادية والبشرية.

المحور الرابع: التسويق ركيزة أساسية لاستمرار القطاع التعاوني

يمكن تعريف التسويق بكونه مجموعة من العمليات أو الأنشطة التي تعمل على اكتشاف رغبات الزبناء وتطوير عدة منتجات أو خدمات تشبع رغباتهم، وتحقق للتعاونية ربحا خلال فترة زمنية مناسبة. في حين، يمكن تعريف التسويق على مستوى القطاع التعاوني بأنه فن بيع المنتجات المجالية، حيث أن تحقيق مبيعات إيجابية تشكل جزء من العملية التي تضمن نمو اقتصاد اجتماعي تضامني متوازن.

1- التعاونيات الفلاحية وآليات تسويق منتجاتها المجالية

تختلف طرق تسويق التعاونيات لمنتجاتها المجالية من تعاونية إلى أخرى، إلا أن الاعتماد على الذات هو النمط المهيمن، وهذا شيء طبيعي لتحمل التعاونيات جزء كبيرا من مسؤولية تصريف منتجاتها لضمان استمرارية الإنتاج والتداول.

مبيان رقم 59: طرق تسويق التعاونيات الفلاحية لمنتجاتها المجالية

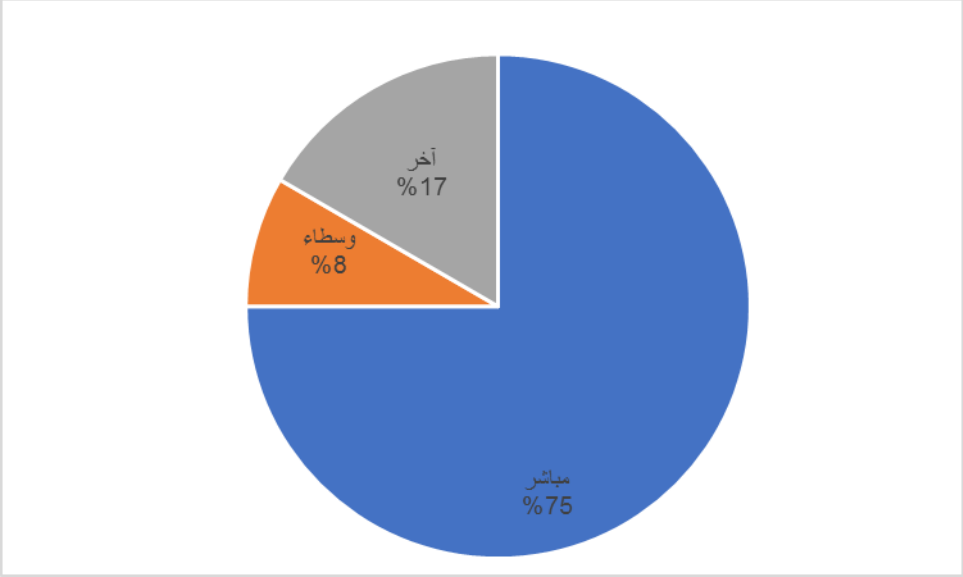

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

يعتبر التسويق المباشر الأسلوب الأنسب لدى جل التعاونيات الفلاحية، لكونه يساهم في تجاوز الوسطاء والسماسرة وتحقيق هامش ربح أكبر. إضافة إلى كون التعاونية تفرض على الفلاح دفع إنتاجه كاملا أو جزئيا وانتظار تسويقه. وهو ما يستلزم بضعة أشهر، أو قد يمتد إلى سنة كاملة. الوضع الذي لا يتحمله الفلاح الصغير، لأن موارده الأولية تعتمد بالأساس على التسويق الدوري أو الموسمي لمنتوجه لتغطية بعض مصاريفه اليومية.

في بعض الأحيان، تظل التعاونيات رهينة الوسطاء وتجار التقسيط. وهو ما يحول دون استفادتها من مصاريف الإنتاج ومشاق العمل على طول السنة. الأمر الذي يفسر بتحكم الوسطاء والسماسرة في أثمنة المنتوج محليا، وبالتالي اضطرارها إلى بيع منتوجها بأثمنة منخفضة لتوفر ما يمكنها من الاستمرار في السوق.

وقد تختلف آليات التسويق المعتمدة بين التعاونيات. لكن الكل يجمع على أن عملية التسويق ما تزال تطغى عليها فوضى حادة. وهو ما أشار إليه جل الفلاحين المستجوبين بسبب التدخل العشوائي لأعداد كبيرة من الوسطاء والمتدخلين، مما يؤثر على عائداتهم. هذا الوضع ينعكس سلبا على كمية الإنتاج لدى التعاونيات في ظل ضعف الحوافز المادية.

2- الاعتماد على الإشهار عنصر لابد منه في التسويق

الإشهار هو نوع من أنواع الإعلان لدى التعاونيات، حيث تعتمده من أجل التأثير الإعلامي وبهدف الترويج لمنتجاتها المجالية. كما يساهم في توفير معلومات حول المنتوج عن طريق استخدام الدعاية في الإعلان. لكن جل التعاونيات الفلاحية بمجال دراستنا تعتمد على وسائل محدودة في الإشهار كالملصقات والمعارض المحلية والوطنية.

مبيان رقم 60: اعتماد التعاونيات الفلاحية على الإشهار من عدمه

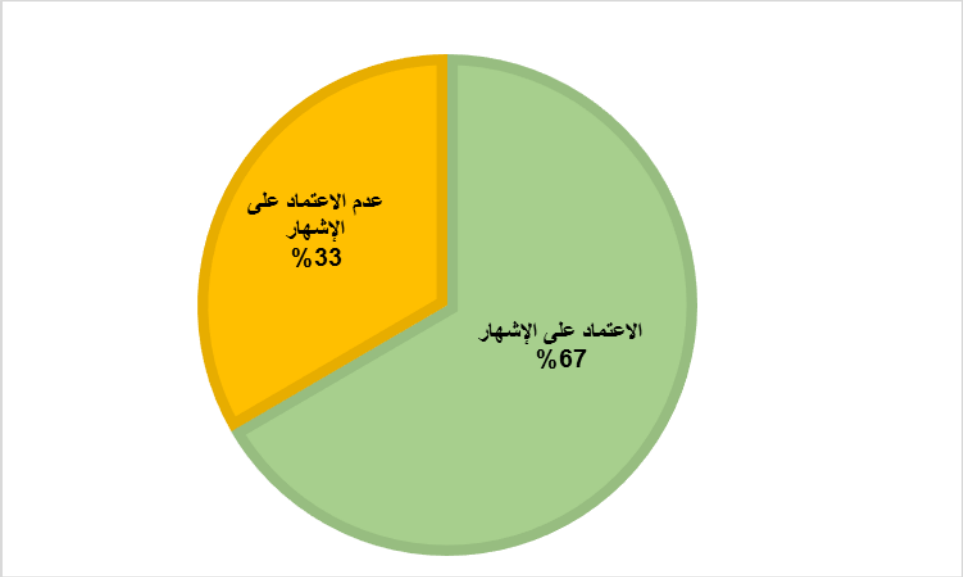

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

يمكن أن نفسر عدم اعتماد ثلث التعاونيات على الإشهار في غيابها عن حضور المهرجانات والمعارض التسويقية بشكل مطلق وفق نتائج البحث الميداني. ويكمن ذلك في عدم قدرتها على اعتماد أي شكل من أشكال الإشهار ما عدى سمعتها محليا. إضافة إلى عجزها على استعمال أي نوع من أنواع التلفيف لكلفته المرتفعة. كما أنها لا تقوم بأي شكل من أشكال التحويل في المنتوج الذي تسوقه.

من خلالنا استجوابنا لعينة متكونة من 100 فلاح غير منخرط بالقطاع التعاوني حول شرائهم لبعض منتوجات التعاونيات المحلية كالزيت والعسل، الحليب...، وجدنا أن 21% فقط منهم سبقوا أن اقتنوا بعض المنتوجات. وهذا يدل على ضعف إشعاع التعاونيات بالمجال، وغياب قنوات إشهارية تمكنها من التغلغل في البيوت القروية لتنافس منتجات الشركات الوطنية والدولية.

يرجح الفلاح المنخرط بالقطاع التعاوني مشكل التسويق ومحدودية الكميات المسوقة إلى ضعف الطلب الداخلي والخارجي على المنتوج بفعل المنافسة الدولية داخل الوطن. إضافة إلى محدودية الإمكانيات المستثمرة من قبل هذه التعاونيات في سبيل الترويج للمنتوج الترابي ولفوائده الغذائية والصحية وأثاره الاقتصادية على المنتجين المحليين. وكذلك، غياب سياسة إشهارية ولو بطرق مبتدئة بفعل قلة الدعم المالي وضعف الكفاءة البشرية المؤهل.

وفي غياب استراتيجية تسويقية مضبوطة لهذه التنظيمات، فإنها تطمح مستقبلا إلى أن تعتمد على ذراع إشهاري قوي ومتمكن، وكذلك على الكفاءات والأطر التقنية القادرة على تدبير الأزمات التسويقية عن طريق اعتماد وكلاء تسويق حصريين ومعتمدين في بعض الدول الأوربية، وأيضا على الرفع من كميات الصادرات نحو الخارج وتنويع الزبناء والأسواق (الأوربية، الخليجية والأمريكية...) استنادا إلى الجودة العالية للمنتوج المحلي، وكذلك عبر الالتزام بمعايير الجودة العالمية والمنتوج البيولوجي الطبيعي.

3- مجالات محدودة لتصريف منتجات التعاونيات الفلاحية

في ظل تضخم الأسواق العالمية، الإقليمية والمحلية بالعديد من سلع التعاونيات المتشابهة والبديلة في شتى مجالات الحياة، أضحى البحث عن أسواق جديدة ضرورة ملحة. ومن هنا، يأتي التسويق كأداة وركيزة أساسية للنجاح وتراكم الأرباح وتحقيق كافة الأهداف القريبة أو البعيدة المدى.

مبيان رقم 61: مجال تسويق التعاونيات الفلاحية لمنتجاتها المجالية

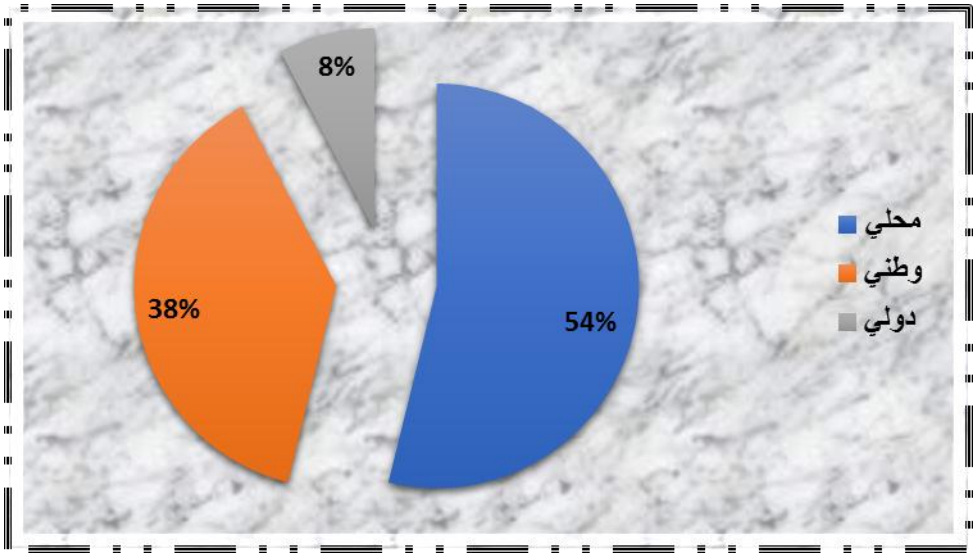

المصدر: بحث ميداني، أبريل 2018

يتم تسويق المنتجات المحلية من قبل 54% من التعاونيات وفق نتائج هذه العينة بطرق تقليدية تعتمد على تسويق كمية معينة من المنتوج بشكل أسبوعي في الأسواق المحلية أو عبر المعارف الشخصية. إضافة إلى هذا صرح المستجوبون داخل هذه العينة أنهم لا يشاركون في أي مهرجانات أو معارض تسويقية بسبب استشراء المحسوبية والزبونية داخل التنظيمات المسؤولة على توجيه

الدعوات للحضور في مثل هذه المعارض. هذا الأمر يزيد من أعداد الفلاحين المنقطعين عن العمل التعاوني ويكرس أنماط الإنتاج التقليدي.

انتقل التسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة من كونه خيارا إلى كونه ضرورة مطلقة. فهو يعد مظهرا من مظاهر الحضور على الإنترنت بشكل مجاني بالنسبة للتعاونيات الفلاحية؛ حيث تمكن المنتجين من الاطلاع على آراء المتابعين السلبية أو الإيجابية؛ ما يسهم في رفع مستوى الأداء وخطط تطوير المشروع، فضلا عن خلق فرص أكبر للتوسع بإضافة شركاء جدد.

صورة رقم 14: عرض منتجات "تعاونيات أديب" بأولاد زباير على منصة التواصل الاجتماعي فايسبوك

المصدر: صفحة تعاونية أديب، فبراير 2020

يمكن أن تشكل مواقع التواصل الاجتماعي طريقة رائعة لمساعدة التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الر في الشرقي-تازة للاتصال بزبنائها، ولكن فقط إذا قامت بالعملية بشكل صحيح بعيدا عن فكرة أنها يجب أن تتواجد على تلك الشبكات لأجل التواجد وحسب. كما أن التسويق على وسائل التواصل الاجتماعي مكمل للتسويق على محرك البحث جوجل. إلا أن هذه التقنية تضل محدودة بمجال الدراسة إلا إذا سجلنا استثناءات لدى بعض التعاونيات المتميزة (تعاونية أديب).

ويظهر من نتائج البحث الميداني بسنة 2018، أن جل الفلاحين المنخرطين بـ "م.ن.إ-التسولي" يقرون بأن الامتيازات التسويقية التي كان من المفروض أن تضطلع بها مجموعتهم لم تتمكن من تحقيقها، علما أن عمر المجموعة ذات النفع الاقتصادي يتجاوز 8 سنوات، وهو ما يبرر البداية المتواضعة لحد الآن، وعدم تمكنها من تقديم النتائج المرجوة منها بشكل كامل.

فحسب إفادات المستجوبين في عينة التعاونيات التي تحظى بولوج أسواق خارجية، فإن كمية الإنتاج المسوق داخل هذه التنظيمات المهنية لا تزيد عن 10%. وهي كمية محدودة جدا، وتفسر من حيث المبدأ الركود الاقتصادي الذي تعيشه الصادرات إلى الخارج، مقابل تشبع السوق الداخلية بالمنتوجات الأجنبية، مما يخلق منافسة حادة غالبا ما تكون على حساب المنتوجات المحلية.

خاتمة الفصل السابع

تختلف القدرة على تثمين المنتوج المجالي والارتقاء به إلى مصاف المنتوجات المرمزة (لها علامة تجارية تميزها هن بعضها) من تعاونيات فلاحية إلى أخرى، حسب الوسائل والآليات المستخدمة في عملية الإنتاج. بحيث أنه كلما استخدمت تقنيات ووسائل عصرية إلا وحققت نتائج إيجابية أكثر انعكست على مردودية المنتوج وجودته، والعكس صحيح. كل هذا يخلق مواقف متضاربة لدى الفلاحين حول مدى فاعلية هذا النوع من التنظيمات المهنية في ضمان مورد عيش دائم لمنخرطيها، والمساهمة في التنمية الترابية التي تنبني على تعزيز قدرة المورد المحلي وجعله رافد من روافدها في اطار مقاربة شمولية تتداخل فيها الأدوار المنوطة بالفاعلين المحلين.

يدفع الانطباع الإيجابي الفلاحين غير المنخرطين بالقطاع التعاوني إلى الالتحاق بالركب بناء على تجارب ناجحة في حيزهم الترابي. بينما يعد تسجيل تجارب لتعاونيات لم تصل إلى بر الأمان وماتت في مهدها أو لم تخلق استقرار مادي لمنخرطيها، يعطي انطباع سلبي لدى الفلاحين ويدفعهم إلى مزاولة أنشطتهم الفلاحية بطرق فردية خارج إطار هذه التكتلات ذات الطابع القانوني.

من خلال ما سبق، نستنتج أن تسويق التعاونيات لمنتجاتها المجالية تختلف باختلاف وضعياتها بين المتغيرات الثلاث، طرق التسويق، الاعتماد على الإشهار ومجال التسويق. بحيث أن لهذه المتغيرات دور مهم في الرفع من كميات وأسعار المنتوج المسوق.

من هنا يتبين أن التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة يمكن أن تهيكل وتنظم سلسلة إنتاجها أكثر مما هي عليه الآن. ورغم الأنشطة والمجهودات التي تقوم بها، إلا أنها تصطدم بمجموعة من العراقيل والإكراهات تحول دون وصولها إلى نتائج أكبر بكثير. ومن شأن تجاوز هذه العراقيل أن يدفع بعموم الفلاحين بالمنطقة إلى الانخراط والاشتراك في هذه التنظيمات، وبالتالي القضاء على القطاع غير المهيكل داخل سلاسل الإنتاج المحلية. هذا إلى جانب التحكم أكثر في الأثمنة والقدرة على تجاوز الوسطاء، ومحاولة القضاء على العديد من الآفات المستشرية حاليا في سلسلة الإنتاج، وذلك من أجل تحسين ظروف العمل، وتطوير الإمكانيات المادية والبشرية لهذه التنظيمات المهنية.

الفصل الثامن: تجربة م.ن.إ-تسولي في تثمين منتوج الزيتون

مقدمة الفصل الثامن

تمثل تعاونيات الزيتون عنصرا فعالا في التنمية الترابية، وتلعب دورا هاما في مساعدة وإعانة الفلاحيين والمنتجين ذوي الرأسمال المحدود على تحقيق مكتسبات وفوائد عديدة (روح التعاون، زيادة الإنتاج وتحسينه وتقليص تكلفته، تجاوز الوسطاء، تنمية المهارات والخبرات...). شكلت هذه الأخيرة عناصر فعالة في تطوير القطاع الفلاحي منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر سنة 2008 بشكل عام وبمجال الدراسة سنة 2010 عند بدأ أولى عمليات تشجير الأراضي الفلاحية بالزيتون بشكل خاص.

عملت بعض التعاونيات الفلاحية الرائدة في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني على المستوى المحلي على إدخال وسائل عصرية في الإنتاج الفلاحي تتلاءم والخصوصيات المجالية للمنطقة، وساهمت بشكل كبير في تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعي للفلاحين الذين تجاوزوا نسبيا الإكراهات (خاصة الوسطاء) التي كانت تواجههم في تسويق منتوج الزيتون، مما مكنهم من تحسين مداخلهم ووضعيتهم الاقتصادية من جهة، ومسايرة التحديث الفلاحي خاصة فيما يتعلق بوسائل الإنتاج وما يصاحبها من تأطير وتكوين وتتبع لكل المستجدات الفلاحية خصوصا فيما يتعلق بإنتاج الزيتون والعسل والتعامل مع التقلبات المناخية من جهة أخرى. وفي المقابل، هناك تجارب محلية أخرى لم تعطي النتائج المرجوة منها بالشكل المطلوب وسرعان ما انكمشت على نفسها ولم تستطع مسايرة المستجدات المحلية والوطنية والانخراط في الجيل الثالث من مخطط المغرب الأخضر.

ولتقريب الصورة أكثر، سنتطرق في هذا الفصل بشكل مفصل إلى ما شهدته الجماعتان الترابيتان بني فراسن وأولاد زباير من تأسيس مجموعة من التعاونيات الفلاحية المرتبط بفكرة تثمين المنتجات المجالية. وقد تمخض عنها إنشاء "م.ن.إ-تسولي" من أجل تثمين الزيتون، حيث بلغ عدد الفلاحين بمجال الجماعتين 1632، وبلغ عدد المحاطات المغروسة بالزيتون 8 على مساحة 2165 هكتار وبإنتاج وصل إلى 2797 طن سنويا، وبإنتاج الزيت بسعة 571,20 طن سنويا، وبمردودية 17%. وبناء على هذه المعطيات يمكن التساؤل: ما هي الشروط الأساسية التي تأسست بموجبها "م.ن.إ-التسولي"؟ هل يمكن اعتبار "م.ن.إ-تسولي" أداة اقتصادية فعالة لتحقيق التنمية الترابية بالمجال؟

المحور الأول: ظروف نشأة "مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي"

بلغ عدد المجموعات ذات النفع الاقتصادي بالمغرب حوالي 22 مجموعة [1]. التي تهدف إلى تنظيم الفلاحين في تعاونيات من أجل تحسين الإنتاج الفلاحي وتطوير تقنيات وأساليب العناية بالمغروسات وحمايتها من الأمراض والرفع من الجودة، وذلك من خلال تكثيف الإنتاج والتزود الجماعي بوسائل الإنتاج. إضافة إلى تجميع التعاونيات في مجموعات نفع اقتصادي قادر على تدبير مشاريع تثمين المنتجات وتسويقها بأساليب عصرية، وتمكين الفلاحين الأعضاء من الحصول على القيمة المضافة لتحسين مستوى دخلهم، واعتماد الأساليب الناجعة لإنتاج الجودة والمحافظة على البيئة. وتتميز هذه المجموعات بالمرونة في الانخراط، حيث يحق لكل شخص معنوي يستوفي الشروط المطلوبة أن ينخرط في المجموعة كيفما كانت صفته؛ تعاونية أم شركة. وتتوفر هذه المجموعة على سجل تجاري يمكنها من ولوج الأسواق وممارسة التجارة.

1- الأعضاء المؤسسين لمجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي

بناء على مقتضيات القانون رقم 13.97 المتعلقة بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي، وبناء على القواعد العامة المتعلقة بإنشاء العقود، تأسست م.ن.إ-التسولي بتاريخ 28 نونبر 2011م، عن طريق اتحاد 9 تعاونيات فلاحية، تلتقي عند هدف مشترك يتمثل في كل ما يتعلق بشجرة الزيتون (الغرس، التقليم، العصر، التسويق..). وتمت تسمية المجموعة بـ "التسولي"، وهو الاسم الذي يتم التداول به في العقود والوثائق القانونية. وفيما يلي بعض المعطيات التعريفية بالتعاونيات المشكلة للمجموعة:

1. التعاونية الفلاحية باب هوارة، مقرها بدوار هوارة، بجماعة أولاد زباير.
2. التعاونية الفلاحية النور، مقرها بدوار أولاد بن طيطة، بجماعة أولاد زباير.
3. التعاونية الفلاحية السبت القديم، مقرها بدوار سطيطح، بجماعة بني فراسن.
4. التعاونية الفلاحية الفلاح، مقرها بدوار أولاد قناعة، بجماعة أولاد زباير.
5. التعاونية الفلاحية الزيتونة، مقرها بدوار أولاد بوطالب، بجماعة بني فراسن.
6. التعاونية الفلاحية متيوة نبات، مقرها بدوار متيوة، بجماعة بني فراسن.

---

1 – يوم دراسي حول "عمل مجموعة ذات النفع الاقتصادي وتدبير وحدات تثمين التمور بالمغرب". الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان بتنسيق مع المديرية الجهوية للفلاحة ومكتب الاستثمار بورزازات. بتاريخ 19 أكتوبر 2012.

7. التعاونية الفلاحية الإخلاص، مقرها بدوار مريلو، بجماعة بني فراسن.
8. تعاونية الفتح أسروتو، مقرها بدوار سيدي عبد الله الغازي، بجماعة بني فراسن.
9. التعاونية الفلاحية البركة، مقرها أهل الزاوية، بجماعة بني فراسن.

تم تسجيل المجموعة بالسجل التجاري لدى المحكمة الابتدائية بتازة تحت رقم 1.2012/6 بتاريخ 02 يناير 2012، وتم نشره بالجريدة الرسمية وبجريدة المساء العدد "1652" بتاريخ 16 يناير 2012. وتمتد مدة صلاحية التأسيس لـ م.ن.إ-تسولي 99 سنة ابتداء من اليوم الأول للتأسيس حسب القانون المنظم للمجموعة.

2- تكاليف إنجاز مشروع "مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي"

ساهم في عملية تأسيس م.ن.إ-التسولي مجموعة من المتدخلين. وقد تكفل برنامج تحدي الألفية بـ 50% من حجم المشروع وصندوق التنمية الفلاحية التابعة لوزارة الفلاحة بـ 30%. وما تبقى (15%) يعبأ على شكل قرض من صندوق القرض الفلاحي لفائدة "م.ن.إ.-تسولي" المحدثة، ويسترد على مدى 10 سنوات، و5% الباقية يكتتب الفلاحون المنضويون في التعاونيات المشاركة لتسديدها، تؤدى مباشرة لضمان الانخراط في المشروع.

جدول رقم 16: الأطراف الممولة لمشروع الوحدة الصناعية

الأطراف الممولة	الميزانية المرصودة بالدرهم	النسبة
مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي	557.560,00	5%
MAPM وزارة الفلاحة والصيد البحري	4.653.330,00	30%
APP وكالة الشراكة من أجل التنمية	7.755.550,00	50%
CAM القرض الفلاحي	2.326.670	15%
مجموع الاستثمار المادية	15.511.100,00	100%
BFR من أجل ميزانية CAM[*] مجموع	4.668.500,00	52.46%
GIE مدفوعات	4.231.500,00	47.54%
BFR مجموع	**8.900.000,00**	**100%**
مجموع الاستثمار العام	**24.441.100,00**	_

المصدر: مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي، فبراير 2018

ولقد تلقت (م.ن.إ-التسولي) دعما عينيا من قبل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهي عبارة عن تجهيزات تقنية عصرية بقيمة 200.000,00 درهم لاقتناء آليات فلاحية متعلقة بجني الزيتون بطريقة عصرية من شركة "Pellec". هذا بالإضافة إلى مساهمة مالية من قبل المجلس الإقليمي لعمالة تازة بقيمة 30.000,00 درهم[1].

* - BFR : Besoin de fond de roulemen.

1 - L'AGENCE DU PARTENARIAT POUR LE PROGRES (APP) ET Le GIE « TSOULI » : Programme MCA-MAROC Proget Arboriculture Fruitiere (PAF).

صورة رقم 15: صورة ورش بناء وحدة صناعية م.ن.إ-تسولي

تصوير: عزيز محجوب بتاريخ 2013/08/10

يهدف المشروع إلى استخلاص زيت الزيتون داخل مركب متطور مشيد فوق مساحة إجمالية تقدر بهكتار واحد، بسعة طحن تبلغ 60 طنا يوميا من الزيتون توفره تعاونيات المجموعة. وهي تعمل لمدة 70 يوما في السنة، حيث تبلغ قدرة الاشتغال 80%، وميزانية الاستثمار الطبيعي 15.511.100,00 درهم، والاحتياجات المالية 8.900.000,00 درهم، والقيمة الإجمالية للمشروع 27.513.320,00 درهم[1].

1 - L'AGENCE DU PARTENARIAT POUR LE PROGRES (APP) ET Le GIE « TSOULI » : Programme MCA-MAROC Proget Arboriculture Fruitiere (PAF).

شكل رقم 03: الموقع الجغرافي لـ م.ن.إ-تسولي بالجماعة الترابية أولاد زباير دوار أولاد بن طيطة

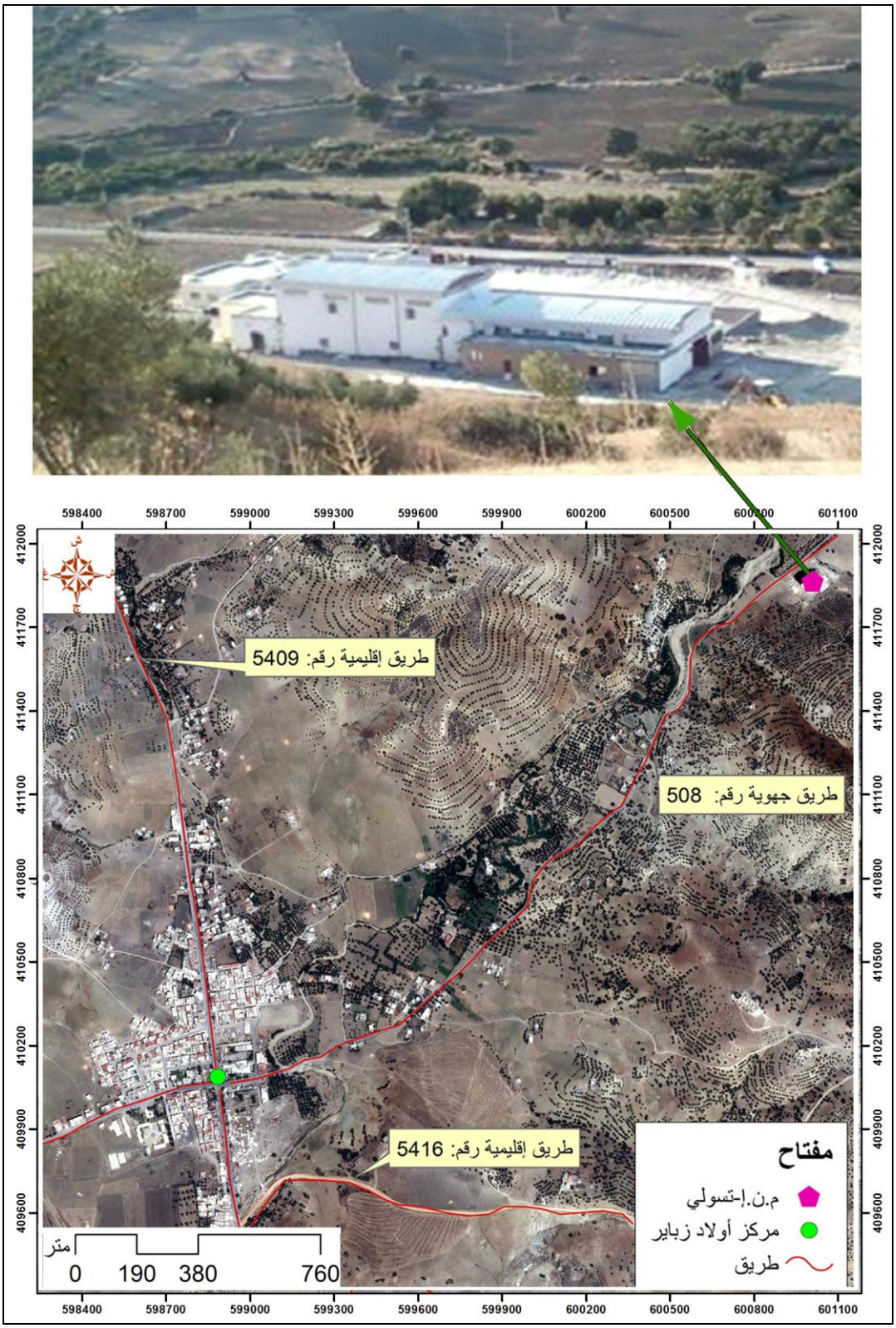

المصدر: القمر الصناعي TerraIncognita 2020

وضع وإنجاز: عزيز محجوب

تتشكل المنتجات الوسيطة والنهائية من زيت الزيتون بأصنافه: البكر والبكر العادي، تم المرجان و"الفتور"، أي البقايا الصلبة القابلة للاستعمال بعد تجفيفها. علما بأن الوحدة تتوفر على آلات للتعبئة الفورية.

جدول رقم 17: توزيع تكاليف إنجاز المشروع

المصاريف	الميزانية بالدرهم	النسبة
الأرض	300.000,00	0.1%
وحدة العصر	6.300.000,00	44.8%
صناديق، حاملات، ناقلات ...	373.000,00	
أدوات الميزان	161.000,00	
أدوات التهوية والتخزين	53.000,00	
أدوات المكتب	61.610,00	
البناية	6.800.000,00	43.8%
أدوات متنقلة	736.430,00	4.7%
طوارئ	1.027.380,00	6.6%
مجموع الاستثمارات المادية	15.511.100,00	100%
BFR	8.900.000,00	_
المجموع العام	24.411.100,00	_

المصدر: مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي، فبراير 2013

ومن بين المعدات الضرورية يوجد مختبر صغير لمراقبة الجودة، و6000 صندوق بلاستيكي لجمع ونقل الزيتون بسرعة وفي ظروف ملائمة تضمن الجودة العالية. ناهيك عن سيارة من نوع "بكوب" وشاحنتين (كونتير). كما تحتوي على خزان ماء من سعة 30 طن، وثقب (بئر) بعمق 40 متر لتزويد المعمل بالماء انطلاقا من الفرشة المائية السطحية، هذا إضافة إلى الاعتماد على مياه الوكالة الوطنية لتوزيع الماء والكهرباء عند الضرورة. ومراعاة لتحقيق الجودة التي يتوخاها المشروع، فإن ظروف التخزين تحظى بعناية فائقة، إذ تتم في خزانات فولاذية مقاومة للصدأ قبل تعبئ الزيتون في قنينات زجاجية وبلاستيكية. أما المياه العادمة فتصرف في بئر خاص حفاظا على سلامة البيئة.

من خلال الغلاف المالي المرصود، يبدو أن مشروع مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي طموح من شأنه تحقيق مكاسب مهمة لفائدة منخرطيه وتطوير قطاع الزيتون. غير أن عددا من التساؤلات مازالت تستفز المتتبع حول دور المشروع في تقوية أسس الاقتصاد الاجتماعي التضامني، الذي شكل المنطلق الذي بني عليه، لأنه استهدف فقط التنظيمات المهنية في هذا القطاع.

3- عمليات مواكبة لإسناد المشروع

من أجل مواكبة المشروع والحرص على انجازه نفذ المشرفون عددا من العمليات منها:

- التحسيس والتعبئة المكثفة، بهدف تهييئ أرضية العمل وخلق المؤسسات الملاءمة لها. وهنا قام منشطو وزارة الفلاحة بتحفيز النسيج التعاوني، لأن الانضمام للتعاونية شرط ضروري للاستفادة من المشروع؛
- تنظيم لقاءات مكثفة محلية وجهوية ووطنية لفائدة المستفيدين بغرض التعريف بالمشروع وإعداد الشروط الموضوعية والذاتية لإخراجه إلى الوجود، وتوفير تكوينات متعددة من قبل خبراء، حيث استفاد منها فلاحون أعضاء في التعاونيات في موضوع يهم المشروع؛
- القيام بعمليات واسعة من التشجير في كل من الجماعتين القرويتين بني فراسن وأولاد زباير، مع حث المستفيدين على تكوين جمعيات للملاكين تدبر هذه الاستغلاليات بكيفية تشاركية؛
- مواكبة نشاط الفلاحين المنخرطين في مجال الإنتاج قصد عقلنة وتحديث العمل ليساير أهداف المشروع على مستوى الجودة. ويهم العناية المستمرة بشجرة الزيتون من حيث تهيئة التربة وتسميدها، وتشذيب الأغصان، ومراعاة الشروط الملاءمة عند الجني على مستوى الشجرة نفسها، والتخلي عن استعمال العصي، وتجميع الحبوب في ظروف تراعي معايير الجودة؛

انخرطت المجموعة في شبكة وطنية تشكلت من 20 مجموعة ذات النفع الاقتصادي في مجال الزيتون بهدف رعاية مصالح المنخرطين سميت "مجمعين زيت الزيتون الألفية". وتم عقد أول لقاء بـ "المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس" الذي يعتبر المقر الرئيسي لهذه الجمعية الوطنية التي تضم 23 إقليما، وتروم التنسيق من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من أبرزها، الوصول إلى مستوى عال من الجودة في أفق التنافس على العلامة المميزة للجودة «Label»، وسيشرف على هذا الأمر مكتب دراسات يراقب شروط وظروف الإنتاج من الحقل (الأعلى)، إلى المنتج النهائي المعصرة (الأدنى).

المحور الثاني: "مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي" مشروع طموح

تعد م.ن.إ-تسولي مشروع تشاركي مندمج يسعى إلى تحديث أساليب الإنتاج وتطوير ثقافة الزيتون لدى الجماعات المستهدفة، وإحداث نقلة نوعية في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني. لكن تحقيق هذا الهدف يظل رهينا باستيعاب جوانبه السلبية. ومن شأن التدبير الجيد القائم على ثقافة القرب، وإعمال مقومات الحكامة أن يحقق التنمية المنشودة. ويتطلب بلوغ هذا الهدف، رؤية متبصرة ووقت كافي، لأن الأمر يتعلق بعملية ثقافية لصيقة بالعقلية أكثر منها إجراء تقني ميكانيكي.

1- مشروع تثمين سلسلة إنتاج الزيتون

يعتبر قطاع الزيتون، قطاع واعد يمكن الرهان عليه لتحقيق التنمية الترابية بكثير من الجماعات التي تكاد أنشطتها تعتمد عليه. ومن بينها منطقة التسول، التي تأصلت بها شجرة الزيتون، وأسهمت في تكريس ثقافة تدبيرية متوارثة، بدأت تتزعزع في الوقت الحاضر أمام المستجدات التقنية والتسويقية التي تفرض نوعا من المواصفات، وتضع تحديا أمام المزارع، لكنها توفر له فرصة جديدة من أجل تثمين منتوجه.

في هذا الصدد، تكمن فرص التثمين بمنطقة تازة، في تشجيع إنشاء وتطوير التنظيمات المهنية في قطاع الزيتون بمبادرة من البرنامج الأمريكي "تحدي الألفية"، و"مخطط المغرب الأخضر"، والدفع بالفلاحين المحليين للانخراط في "م.ن.إ-التسولي". وهو مشروع ضخم بإمكانياته المادية التي تستهدف إنشاء مركب للتجميع والطحن والعصر والتعليب والتوزيع بطرق جد متطورة وبجودة عالية، وبإمكانيات معنوية تتمثل في المواكبة البيداغوجية والتقنية الملاءمة.

تتحدد الأهداف الرئيسية للمجموعة في:

- ✓ تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها؛
- ✓ تشجيع الروح التعاونية لدى هؤلاء الأعضاء؛
- ✓ تحسين جودة الخدمات المرتبطة بشجرة الزيتون؛
- ✓ تثمين وتخزين منتجات الزيتون ومشتقاته؛
- ✓ شراء المواد اللازمة والسلع لتصنيع وتلفيف وتسويق منتجات الزيتون؛

- ✓ إنشاء شبكة لتوزيع المنتجات؛
- ✓ توفير خدمات نقل المنتجات الخام والمحولة؛
- ✓ تشجيع مشاركة المندوبين من التعاونيات الأعضاء في البعثات الاقتصادية وطنيا ودوليا واستضافة الأجانب؛
- ✓ تدريب وتكوين الأعضاء وطاقم المجموعة في الميادين المتعلقة بالجودة والتسيير والتسويق؛
- ✓ دراسة وفحص الأسواق الواعدة؛
- ✓ تنظيم حملات إشهارية وتشجيع التصدير؛
- ✓ خلق وترويج العلامات التجارية والتسميات الخاصة لمنتجات المجموعة؛
- ✓ وضع نظام المراقبة وتتبع الجودة في المنتوجات؛
- ✓ التشجيع على احترام القوانين المرتبطة بالسلامة الصحية لمنتجات الزيتون والقوانين المتعلقة بالبيئة؛
- ✓ معالجة أمراض أشجار الزيتون؛
- ✓ القيام بأعمال اجتماعية وتربوية لفائدة أعضاء التعاونيات وأسرهم.

ترمي هذه الأهداف التي رسمتها المجموعة منذ تأسيسها إلى الدفع بعجلة التنمية بالمجال الجغرافي قيد الدراسة.

2 - الرهان على تطوير أساليب إنتاج زيت الزيتون

يظهر أن المستهدف الأول من مشروع م.ن.إ-تسولي هو بنية إنتاج الزيتون، من أجل التأثير عليها ودفع الفلاحين نحو التطلع لتجديد ثقافتهم وتحديث أساليب إنتاجهم، ومسايرة متطلبات السوق التي تفرض مواصفات خاصة. كما أن توفير هذه المواصفات تعد مدخلا لتثمين الإنتاج والرفع من قيمته المضافة.

خطاطة رقم 03: نموذج لمنظومة تشغيل مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي

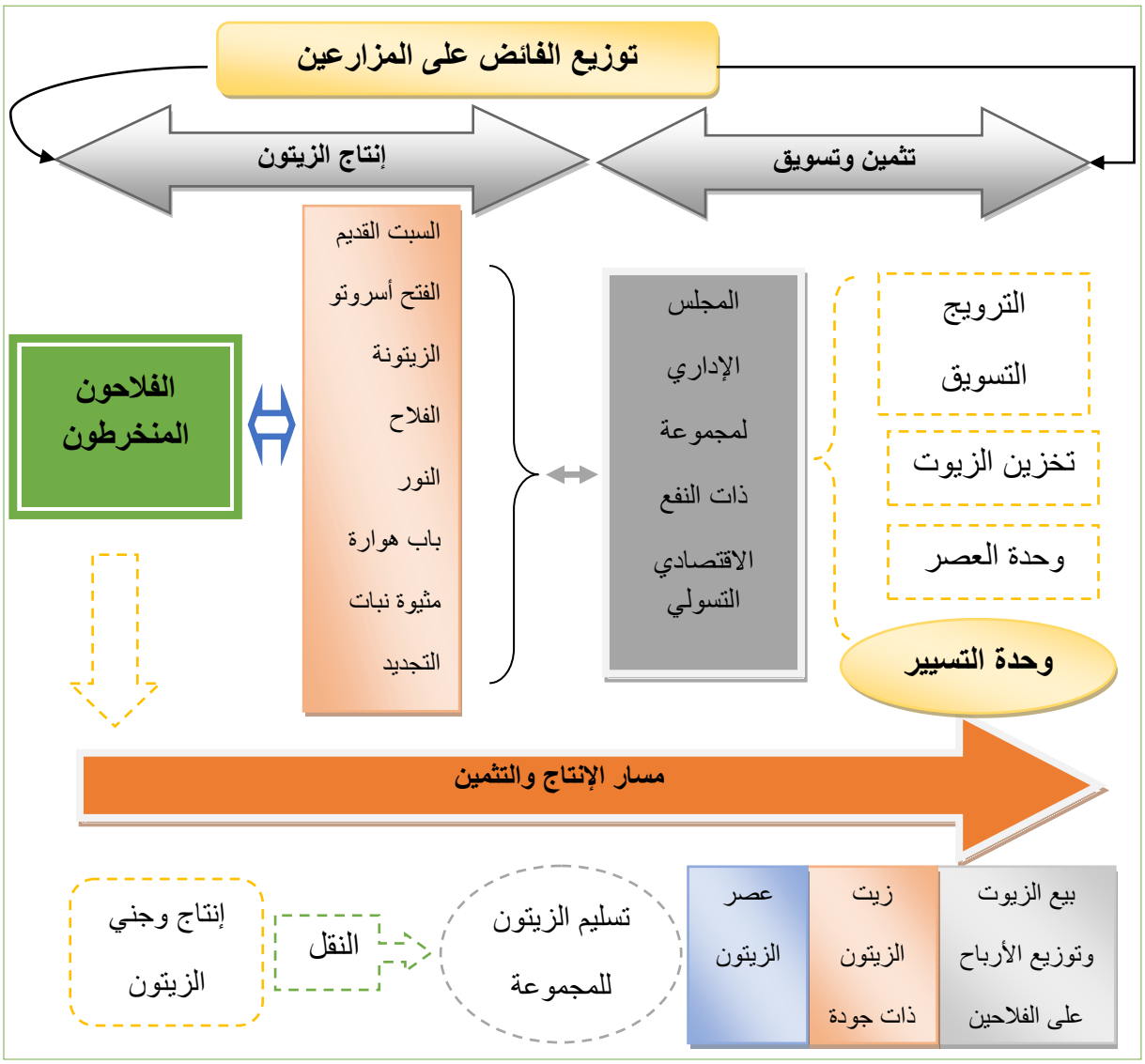

المصدر: مجهود شخصي

والواقع أن المواكبة المستمرة المرفقة بحافز عملي من خلال اشتغال المشروع وبإبراز جدواه في الميدان، يمكن أن يحدث نوعا من الاختراق، بدء من المنخرطين أنفسهم، الذين سيكونون ملزمين لضمان استفادتهم من المشروع، إلى اعتماد صيغة جديدة للعمل بكيفية تدريجية، تقوم على إعداد الحقل والاعتناء بالشجرة، ثم الجني والتخزين والشحن والطحن بطرق عصرية.

في هذا المسار، يمكن تدريجيا إعادة ترتيب موسم الجني، بحيث لا يتأخر حتى تسود الثمرة، بل يمكن البدء مبكرا حينما يتأكد من أن الثمار مهيأة للطحن حسب مواصفات الجودة، والتخلي الكلي عن العادات القديمة مثل: استعمال العصي في الجني، وإسقاط الثمار مباشرة على الأرض، وتجميعها في أكياس عديمة التهوية، وتركها مدة طويلة نسبيا تنتظر الطحن حتى تفقد طراوتها.

صورة رقم 16: استعمال أعضاء تعاونية "السبت القديم" الهزاز الآلي والشبكة لجني الزيتون بطرق عصرية

تصوير: عزيز محجوب، بتاريخ 09 دجنبر 2017

لا تساير ثقافة الزيتون السائدة معايير الجودة المرغوبة التي يمكن أن توفرها تجهيزات مشروع م.ن.إ-تسولي، على أساس تدبير جديد يقوم على إسقاط حبات الزيتون بطرق ملائمة، واستعمال أفرشة تحت الشجرة إبان عملية الجني، وتعبئة المنتج في صناديق بلاستيكية خاصة، ونقلها للطحن في حينها، تحقيقا للجودة المتوخاة. إنها عمليات بسيطة لكن العمل بها يتطلب تحسيسا وإصرارا متواصلين، ومواكبة عن قرب، حتى يعتاد عليها جميع الفلاحين ويتخلوا عن أساليبهم الموروثة، وبذلك فإن تغيير العقلية هو مفتاح تحقيق أهداف هذا المشروع الطموح.

3- مقومات متعددة للنجاح

انطلاقا من تركيبة المشروع ومكوناته العامة وأهدافه وأشكال تنزيله الأولية على أرض الواقع، يظهر أنه يتوفر على المقومات الأساسية للنجاح. ومن هذه المقومات:

+ إعداد احترافي يتأسس على واقع الحال الذي تم تشخيصه من قبل خبراء زراعيين مغاربة وأجانب بمشاركة الأطراف المستهدفة؛

+ توفير الشروط المادية الضرورية في الوقت المناسب لإنجاز كل مكونات المشروع المعنوية (التحسيس والتعبئة والتكوين...)، والمادية (الغلاف المالي والتجهيزات والعقار المحتضن للمركب الزيتون...)؛

+ توفير الأرضية المناسبة من حيث التدخل لتوسيع الغراسة وتحسينها؛

+ تأهيل التنظيمات المهنية التي تنخرط في المشروع على مستوى المأسسة (تأسيس وإعادة تشكيل تعاونيات فلاحية قائمة)، وتعبئتها من أجل الانخراط في المشروع وتملكه؛

+ إعمال أسلوب الانتقائية في تنفيذ المشروع بين برنامج تحدي الألفية ومخطط المغرب الأخضر والتعاونيات من خلال المجموعة، وأجرأته بكيفية تشاركية؛

+ الانطلاق من البنية الموجودة لتحسين إنتاج الزيتون بجودة عالية، بتوفير تقنيات متطورة تستوعب كميات كبيرة من المنتوج، بالكيفية التي تثمن اقتصاد الزيتون، والعمل على توسيع الدخل لاحقا ليشمل إنتاج سلسلة الإنتاج بكاملها، من الغراسة إلى المنتج النهائي، مرورا بتقنية الغراسة والتربية والجني والتخزين لتحقيق نقلة نوعية، وهذا من شأنه إحداث تحول في العقلية والسلوك؛

+ استمرار المواكبة التقنية والفنية من قبل وزارة الفلاحة، لضمان السير العادي للمشروع وفق الأهداف المسطرة له.

كل هذه المقومات قد تشكل نقط قوة لنجاح هذا المشروع الطموح، إذا ما تم استغلالها بشكل معقلن.

المحور الثالث: م.ن. إ-التسولي، الإكراهات ورهانات النجاح

إن خلق مشروع من هذا الحجم في مجال قروي تعتريه مجموعة من الصعوبات المرتبطة بالأعراف والتقاليد البعيدة عن خلق مشاريع ضخمة ذات بعد استراتيجي، تشكل إكراهات حقيقية تقف حجر عثرة في طريق النجاح.

1- حصيلة مثقلة عكس ما يمكن توقعه

إن تقويم حصيلة "مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي" يقتضي التطرق إلى المستجدات المتعلقة بالمساهمات الذاتية للتعاونيات وأهم ما تمخضت عنه عملية الإنتاج.

أ- تقاعس التعاونيات في أداء حصص الإكتتاب

يعيق ضعف الثقافة التعاونية والوعي التعاوني، وخاصة ما يتعلق بمبادئ التعاون وقيمه توفير الكوادر البشرية العاملة في المجال التعاوني، مما يجعل من "م.ن.إ-تسولي" تعجز عن تسوية المساهمات الذاتية لدى التعاونيات المندرجة تحت هذا اللواء، الأمر الذي خلق نوعا من عدم الثقة بين المتعاونين، وأطلق العنان لخروقات أخرى تمثلت في عدم تحمل المسؤولية واللامبالاة. وللخروج من هذا المأزق، عملت المجموعة على وضع طلبات إعادة جدولة الديون المتراكمة على عاتقها من لذن القرض الفلاحي، وقبول مكتب المجموعة انخراط "تعاونية التجديد". وقد شكل هذان الإجراءان صمام أمان مكن المجموعة من تجاوز مشكل التمويل المؤقت لموسم 2016/2015.

جدول رقم 18: المساهمات الذاتية للتعاونيات المنخرطة إلى غاية 2018/04/31

التعاونية	مبلغ الانخراط بالدرهم	المبلغ المتبقي في ذمة التعاونية بالدرهم
السبت القديم	174.300.00	28.700.00
الفتح أسروتو	182.600.00	10.400.00
الزيتونة	182.500.00	10.500.00
الفلاح	203.000.00	00.00
النور	168.000.00	17.000.00
باب هوارة	154.000.00	49.000.00
متيوة نبات	172.500.00	30.500.00
التجديد	100.000.00	103.000.00
المجموع	1.354.900.00	249.100

المصدر: م.ن.إ تسولي، أبريل 2018

يتبين بالملموس الفرق الشاسع بين سقف الانخراط لدى التعاونيات الذي وصل إلى 203.000,00 درهم. تعتبر "تعاونية الفلاح" الوحيدة التي استطاعت دفع المبلغ كاملا، بينما "تعاونية التجديد" التي التحقت بالمجموعة في بداية موسم 2015 لم تساهم إلا بـ 100.000,00 درهم. وهذا يدل على عدم حرص المجموعة على مبادئ الشفافية والمساءلة لمجالس التعاونيات. الأمر الذي يضعف عامل الثقة، ويؤثر سلبا على تحقيق النشاطات التي تمارسها بشكل يتلاءم مع أهدافها.

فإذا عملت التعاونيات جميعا على دفع ما تبقى من ذمتها في المجموعة، فسنحصل على سيولات نقدية مهمة قد تصل إلى 249.100,00 درهم. وهو ما يشكل دفعة قوية لانطلاق موسم فلاحي جديد الذي يتطلب سيولات مهمة لتحريك عجلة الوحدة الصناعية. وبه يمكن حل مشكل نقص الدعم لتنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية.

ب- مشكلة الإنتاج

الإنتاج هو الكمية التي تم عصرها بالمجموعة خلال الموسم الفلاحي 2016/2015 لفائدة الزبناء أو المنخرطين أو في ملكية المجموعة.

مبيان رقم 62: كمية الإنتاج للموسم الفلاحي 2016/2015

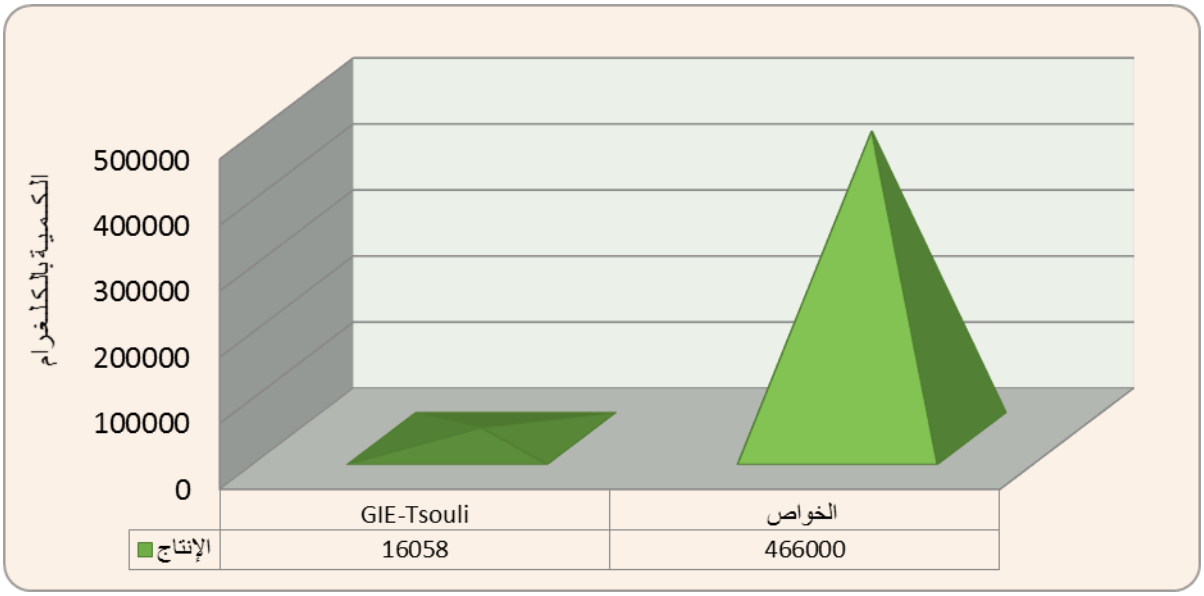

المصدر: التقرير المالي والأدبي لمجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي 2015

إن التدقيق في المعطيات الواردة في المبيان أعلاه يحيلنا على مجموعة من الأمور. فالكمية التي تم عصرها لدى المستفيدين والخواص؛ أي الزبناء الواردين على المجموعة بثمن 0,5 درهم للكيلوغرام الواحد بلغت 466.000 كلغ بنسبة 97%؛ أي بدخل 133.000,00 درهم. وإذا اقتطعنا بعض الديون التي وصلت إلى 2.504,00 درهم غير مؤدات، نجد أن القيام بعملية العصر لدى الزبناء وفرت فوائد مهمة لدى المجموعة. في المقابل نجد الكمية التي أنتجتها المجموعة لم تتجاوز 16.058 كلغ بنسبة 9% من حجم الإنتاج من أجل التخزين وتسويق زيت الزيتون. لذا، فخدمة التحويل تدر موارد مالية مهمة على المجموعة، لكن تتطلب مصاريف باهظة.

مبيان رقم 63: ميزانية مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي لسنة 2015

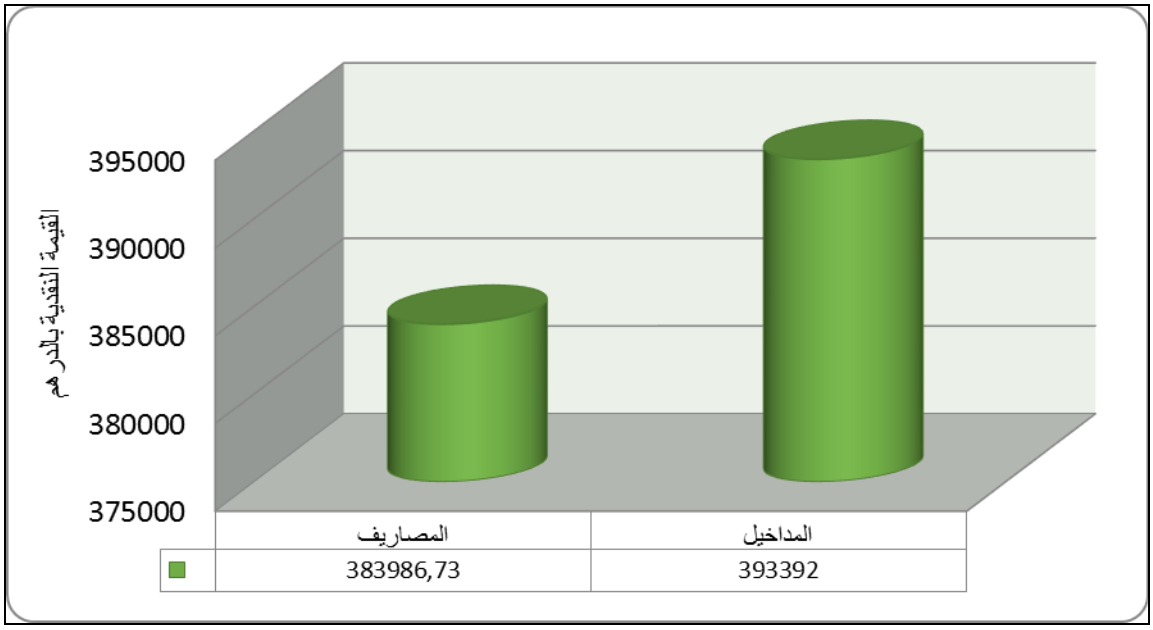

المصدر: التقرير المالي والأدبي لمجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي 2015

در الموسم الفلاحي 2016/2015 موارد مالية ضعيفة على المجموعة، بلغت 51% من حجم المداخيل. وفي المقابل، نجد ارتفاعا مهولا لحجم المصاريف بنسبة 49% في غياب حكامة جيدة في التدبير والتسيير. الشيء الذي انعكس سلبا على نسبة الأرباح التي لم تتجاوز 9.405,00 درهم نقدا. بالإضافة إلى احتياط ضعيف من الزيت المخزن بالوحدة (2 طن؛ أي ما يعادل 70.000,00 درهم). وبالتالي، فإن الرصيد الذي وفرته المجموعة خلال هذا الموسم الفلاحي يقدر بحوالي 79.000,00 درهم. وقد شكل هذا الرصيد رأسمالا مهما لمواجهة تحديات التمويل للموسم الفلاحي 2017/2016.

يتأثر زيت الزيتون بالحرارة والضوء، كما أنه حساس جدا إذا ما تعرض لسوء التخزين. فقد تطرأ عليه بعض التغيرات نتيجة تعرضه للحرارة أو الضوء، أو بسبب وجود بعض الأجزاء الصغيرة العالقة به والتي تبقى ضمن مكوناته أثناء عملية الترشيح. وهذه الأجزاء تتأكسد سريعا في حال تعرضها للضوء، فهي مليئة بالسكر وتتخمر بسرعة كبيرة محدثة بعض التغييرات على طعم ولون الزيت. لذا، جاءت فكرة تعليب وتلفيف زيت زيتون المجموعة على الشكل التالي كما هو موضح في الصورة التالية:

صورة رقم 17: أهم أنواع التلفيف والتعليب لدى "م.ن.إ تسولي"

تصوير: عزيز محجوب، بتاريخ 15 أبريل 2018

تقوم المجموعة بتعليب زيت الزيتون في أوعية نظيفة وجديدة ومحكمة الإغلاق، وبعيدة عن أي مصدر حرارة أو رطوبة؛ لأنه سيتعرض حتما وبعد فترة قصيرة من تخزينه للتلف. لذا هناك عدة طرق تلجأ لها لتعليب وتلفيف زيت الزيتون منها:

- الزجاج المعتم: يعد حفظ الزيت في عبوات الزجاج المعتم من أفضل طرق تخزين الزيت، وذلك لأنها عازلة جيدة للحرارة والضوء، مما يبقي الزيت فيها لفترات طويلة تزيد عن السنتين في حالة جيدة جدا.
- عبوات بلاستيكية مطلية: تعتبر هذه العبوات أقل جودة في حفظ الزيت من غيرها، وذلك لأنها يمكن أن تنفذ من خلالها الضوء والحرارة والرطوبة، مما يفسد الزيت بسرعة أكبر على غيرها من الطرق.

2- الصعوبات المادية والتقنية

لنجاح تجربة "م.ن.إ-تسولي" تصطدم مجهودات العمل التعاوني بمجموعة من الصعوبات تعرقل مسار التجربة، ومنها:

❖ **نقص الرساميل**

إن عملية إنتاج الزيت بطيئة بسبب غياب الإمكانيات المالية، حيث يتم التعويل بشكل كبير على الدعم الذي يقدم من طرف الدولة. فمعظم المنتمين للمجموعة مزارعون فقراء، لذلك لا تتوفر لديهم الإمكانيات المالية لإصلاح الضيعات الفلاحية، مما يجعل الإنتاج متدنيا ورقم المعاملات ضعيفا. وبهذه الوضعية لا تستطيع منافسة الوحدات العصرية المتطورة التي توظف رساميل ضخمة وتحقق إنتاجا مهما.

❖ **ضعف التأطير والتكوين**

بسبب ضعف الخدمات التعليمية، ونظرا لكون أعضاء التعاونيات ينشطون في العمل الفلاحي، فإن مشكل التأطير يطرح بإلحاح. فأغلب الأعضاء لا يتجاوز مستواهم التعليمي الابتدائي، ما عدا حالات خاصة، حيث بادر بعض حاملي الشهادات العليا إلى دخول غمار هذا المجال.

ومن جهة أخرى، وحسب استجواب ميداني لفائدة بعض أعضاء تعاونيات المجموعة، فقد أكد أغلبهم أن هناك نقصا كبيرا على مستوى التأطير الفلاحي التقني، وهو ما يعيق جني أكبر قدر ممكن من المنافع. وبسبب نقص الإنتاج التعاوني، يلجأ المتعاونون إلى التسويق المحلي بشكل كبير، معتمدين السوق الأسبوعية والمراكز القريبة.

نظرا لضعف المداخل ومحدودية السوق المحلية، أصبح الإنتاج التعاوني يواجه صعوبة تسويق المنتوج. فالتسويق المحلي يحرم المنتجين من مداخل مهمة، بسبب انخفاض الأسعار مقارنة بالحواضر الكبرى. كما نسجل هنا، الغياب التام لأي محاولة للتسويق الخارجي، نتيجة الصعوبات وتعدد الإجراءات، وغياب الإشهار، وعدم تفكير المنتجين في هذا النوع من التسويق.

❖ **غياب التكتل والتعاون لإنتاج الزيت**

توجد عدة تعاونيات فلاحية بالإقليم تهتم بإنتاج الزيت. ورغم القرب الجغرافي الكبير والروابط المتعددة بين السكان، فإن التعاون يغيب بشكل تام. لذا فإنتاج الزيت يظل محدودا، بسبب تشتت الجهود، وغياب التنسيق بين المعنيين بنسيج الاقتصاد الاجتماعي بالمجال.

3- مشروع للنمو الاقتصادي والتنمية الترابية

من بين العناصر التي يمكن التساؤل حولها في البداية أربعة، وهي ذات أبعاد فلسفية وتقنية واجتماعية وثقافية. ومن شأن دراستها والتعمق فيها، أن يدفع المشروع لتحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الاقتصادي في قطاع الزيتون، وأقصى مستوى ممكن من التنمية لصالح الجماعتين الترابيتين بني فراسن وأولاد زباير:

❖ **الجانب الفلسفي**

إن الأمر الإيجابي في المشروع أنه تأسس على منطق دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني، بتركيزه على تأهيل وتقوية نسيج التعاونيات وتجميعها. غير أن العنصر الأول للأجرأة، ولاسيما ما يتعلق بقيمة الانخراط في المجموعة، لم تساعد على ما يبدو بعض الفلاحين في الانضمام إليه. ومن هنا، يظهر أنه مشروع يشتغل بفلسفة السوق، التي تقصي الضعفاء. كما أن الاستمرار في هذا النهج يزيد من تعميق التفاوت الاجتماعي.

❖ **الجانب التقني**

تبنى المشروع تكنولوجيا حديثة ذات وقع قوي على كمية الإنتاج، لكنها تتطلب فريق عمل مؤهل يعتمد أسلوبا متطورا، يقع على المجموعة توظيفه، ثم إن استمراره في العمل يتوقف على سير المشروع ومردوديته.

والواقع أن وضوح الرؤية، وتبني الحكامة الجيدة في التدبير، من شأنه الإسهام في استيعاب هذا الأمر، ومن ثمة تقوية حظوظ النجاح.

❖ **الجانب الاجتماعي**

إن القيمة الإجمالية للمشروع كبيرة، وفيه تلتزم التعاونيات المشاركة بأداء نصيبها (5%). وبما أن بعض التعاونيات لم تسدد حصتها بالكامل ولم تستطع الوفاء بهذا القدر المالي، فإن هذا يجعل المشروع يخرج عن أهدافه الاجتماعية، مما يعني الانتقال به مباشرة إلى منطق الإقصاء وخرق القوانين والأهداف المسطرة.

❖ **الجانب الثقافي**

يساهم إدخال آليات جد متطورة في القطاع التقليدي، في تثمين المنتوج وفي فتح آفاق جديدة لتسويقه بقيمة مضافة تعود بالنفع على المنطقة. لكن يجب التساؤل عن أثره السلبي على الموروث الثقافي للجماعات البشرية، بما يتضمن من معارف الفعل والممارسة والسلوكيات ذات الصلة بالزيتون. ومن شأن تبني مشروع ثقافي من قبل م.ن.إ-تسولي في إطار شراكة مع الفاعلين، العمل على الحفاظ على هذا الرصيد التقليدي الأصيل وتثمينه.

المحور الرابع: تعاونية "الفتح أسروتو لتربية النحل وإنتاج الزيتون"

تعتبر تعاونية "الفتح أسروتو لتربية النحل وإنتاج الزيتون" من بين الأعضاء المؤسسين والرياديين على مستوى "مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي". إلا أن تاريخ تأسيس التعاونية يعود إلى أكثر من عقد من تأسيس "م.ن.إ-تسولي".

1- "تعاونية الفتح أسروتو" ومحيطها الترابي

تأسست "تعاونية الفتح أسروتو لتربية النحل وإنتاج الزيتون" بتاريخ 21 ماي 2002، على أساس تربية النحل وإنتاج العسل، قبل أن تطور أنشطتها في مجالات فلاحية أخرى مرتبطة أساسا بشجرة الزيتون (التشجير، التشذيب، العصرنة، الانخراط في م.ن.إ-تسولي). وتضم 34 عضوا هدفهم تحقيق غرض مشترك عن طريق تأسيس التعاونية وتسييرها جماعيا. وتسعى التعاونية لكي تصبح وكيلا لأعضائها لممارسة وظائف اقتصادية واجتماعية تستجيب للحاجيات المشتركة للأعضاء المنخرطين.

يوجد مقرها الرئيسي بمركز بني فراسن دائرة واد أمليل بإقليم تازة. ويشمل محيط التعاونية الرئيسي دوار سيدي عبد الله الغازي، بالإضافة بعض الأعضاء من الدواوير الأخرى (الرملة، أسروتو، أحجار أوقية، أولاد عامر، مطازة، أولاد بوجمعة). وتقدر المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية بالدوار حوالي 356 هـ، بها 340 هـ تشغلها أشجار الزيتون و16 هـ أراضي زراعية.

صور رقم 18: محاط دوار سيدي عبد الله الغازي

تصوير: عزيز محجوب بتاريخ: 2019/09/18

تقدر ساكنة دوار سيدي عبد الله الغازي بحوالي 1569 نسمة موزعة على 220 أسرة. ويبلغ عدد السكان البالغين 15 سنة أو أكثر 1102، بينما يبلغ معدل الانخراط في القطاع التعاوني 1,4% [1]. يتكون الدوار من عدة أجزاء عبارة عن تجمعات ملحقة وتحمل أسماء مختلفة (الدمينات، سيدي جابر، السلالة، باب بهمة...). وتعد هذه التجمعات قريبة فيما بينها. ويصل العدد الإجمالي للفلاحين بها 160 يزاولون النشاط الفلاحي (الزراعة، البستنة، تربية الماشية) في الغالب، بالإضافة إلى الصناعة التقليدية المتمثلة في المنتوجات النباتية (القفة، القبعة...). ولا تتجاوز مساحة الأرض لكل فلاح 5 هـ، ويتراوح سن المنتجين ما بين 45 و55 سنة. كما أن 83% من أشجار الزيتون بالدوار يتراوح عمرها ما بين 40 و50 سنة.

2- الأنشطة الرئيسية للتعاونية

منذ أن تأسست تعاونية "الفتح أسروتو" اعتمدت في البداية على تربية النحل وإنتاج العسل بطرق تقليدية، ثم طورت أنشطتها وانتقلت إلى تثمين الزيتون بالمنطقة. أغلب أعضائها فلاحون يعتمدون على البستنة بالدرجة الأولى. بالإضافة إلى الأنشطة الإنتاجية. وترتبط التعاونيات بأنشطة ذات طابع خدماتي وتقوم بدورات تكوينية لفائدة أعضائها.

أ. إنتاج العسل

أحدثت تعاونية الفتح سنة 2002 بمبادرة من عدد من مربي النحل بالجماعة الترابية بني فراسن بدوار سيدي عبد الله الغازي. وتهدف إلى تشجيع العمل الجماعي وخلق دينامية على مستوى التعاون والتضامن المحلي للنهوض بهذا القطاع وتطوير تقنيات إنتاج العسل. فهي تنتج أنواعا مختلفة منها عسل "الخروب"، و"السدرة"، وأعشاب متنوعة. وتتوفر التعاونية في هذا المجال على 16 خلية نحل، وعلى بدلات خاصة لجني العسل لتجنب اللسعات، بالإضافة إلى أدوات بيطرية. يبلغ المتوسط السنوي لإنتاج العسل 70 كلغ[2].

1 - Recensement général de la population et de l'habitat (RGPH) : Le 1er septembre 2014.

2 – مقابلة مع رئيس "تعاونية الفتح أسروتو لتربية النحل وإنتاج الزيتون" عبد اللطيف بوفريش، بتاريخ 30 مارس 2018.

صورة رقم 19: معدات إنتاج العسل لدى تعاونية "الفتح أسروتو"

تصوير: عزيز محجوب بتاريخ: 2013/03/04

إن سعر العسل محدد في 250 درهم للكيلوغرام الواحد، المستخلص من الخروب والسدرة، بالإضافة إلى أعشاب مختلفة، بينما كمية الإنتاج السنوي تبلغ 70 كلغ. وهذا يدر على التعاونية مبلغا مالي قد يصل إلى 17.500,00 درهم سنويا. ومن بين معيقات تطوير سلسلة إنتاج العسل، تعدد الوسطاء الذي يساهم في الرفع من ثمن العسل، كما يعرقل عملية تنظيم ميدان الإنتاج.

وهناك مشاكل أخرى، تتعلق بتسويق منتوج العسل على المستوى الوطني، فضلا عن استيراد مادة العسل من الخارج بأثمنة منخفضة، وهو ما يؤثر سلبا على المنتوج المحلي. وفي هذا السياق، من الأجدر منع عملية استيراد العسل، نظرا لكون الإنتاج الوطني قد يلبي حاجيات السوق الداخلية.

ب. إنتاج الزيتون

يعد غرس أشجار الزيتون والاستفادة من ثمارها إما بالتعليب أو التسويق، أو بالعصر واستخلاص الزيوت، من الأنشطة المنتشرة بين التعاونيات خاصة في المناطق التي تعرف انتشارا واسعا لشجرة الزيتون كبني فراسن، بني لنت...، ويركز البعض منها على الوسائل الآمنة في الزراعة والجني كـ "تعاونية الفتح أسروتو لتربية النحل وإنتاج الزيتون". وتتمتع منتوجاتها بجودة عالية لخلو منتجاتها من

المبيدات والأسمدة الكيماوية، إذ لا تتجاوز نسبة حموضة الزيت لديها 0,03%، التي تعبر عن الجودة العالية للمنتوج الذي يدخل ضمن نوعية "البكر الممتاز" بحيث يتجاوز ثمن اللتر الواحد من الزيت 35 درهم في السوق الوطنية.

في خضم مشروع الأشجار المثمرة وترجمة لأهدافه، استفادت تعاونية "الفتح أسروتو" من عملية غرس أشجار الزيتون على مساحة تقدر بـ 75 هك، تمت تحت إشراف المندوبية الجهوية للفلاحة والصيد البحري بإقليم تازة وبشراكة مع "وكالة الشراكة للتنمية ". بالإضافة إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم المشاريع (UNOPS) الذي يشرف على تأطير وتكوين الفلاحين المنظمين في إطار تعاونيات في مجال تسيير وتدبير مدارات أشجار الزيتون والجني بالتقنيات والوسائل الحديثة.

صورة 20: صورة لمنتوج زيت الزيتون تعاونية الفتح، وتقني لعصر الزيتون بطريقة شبه عصرية

تصوير: أرشيف تعاونية الفتح أسروتو، بتاريخ 2012/11/12

وفي إطار أنشطة تعاونية "الفتح أسروتو" المندمجة (أي المرتبطة بالمجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي)، انعقد يوم 14 نونبر 2012 اجتماعا يتعلق ببرمجة عملية جني زيت الزيتون لموسم 2012. وهذه العملية تم تأطيرها من طرف مكتب الأمم المتحدة لدعم المشاريع UNOPS، وبمساعدة المديرية الإقليمية للفلاحة بتازة. وخلال هذا الاجتماع، تم تحديد المساهمين من سبع تعاونيات في مخزون زيت الزيتون الذي يسوق بواسطة (م.ن.إ-التسولي)، حيث ساهمت تعاونية "الفتح أسروتو" بكمية 5 طن من الزيتون. وبعد عصره، استخلصت منه عينة من الزيت عرضت على مختبر

خاص من أجل تحليلها وقياس مدى مطابقتها لمعايير الجودة التي تحدد في أقل من 1% من نسبة الحموضة، تم تسويق المنتوج وطنيا ودوليا من طرف الوحدة الصناعية التي أنجزت وتحت إشراف "م.ن.إ التسولي " التي تتولى إدارة هذه الوحدة وتتبع عملية الإنتاج في كل مراحلها.

صورة رقم 21: سلسلة تثمين منتوج الزيتون لدى تعاونية "الفتح أسروتو"

المصدر: أرشيف تعاونية "الفتح أسروتو". دجنبر 2018، بتصرف

بالإضافة إلى الأنشطة التي تم ذكرها المتمثلة في إنتاج الزيتون، قامت تعاونية "الفتح أسروتو لتربية النحل وإنتاج الزيتون" حسب تصريح رئيسها السابق طارق البراهمي بتاريخ 14 فبراير 2014 باقتناء 1000 شتلة من اللوز (بلغ ثمن كل شتلة 3,5 درهم بقيمة إجمالية 3500,00 درهم من "شتائل مكناس")، وذلك بناء على استشارة تقنيين فلاحيين من المركز الفلاحي لواد أمليل، على أساس أن تربة المنطقة تحتوي على مواد معدنية مواتية، مما يخلق ظروف ملائمة لنمو هذا النوع من الأشجار. كما تعتزم التعاونية توسيع المدارات المشجرة لتشمل أنواعا أخرى تتلاءم مع الظروف المناخية للمنطقة وعلى رأسها شجرة الكروم.

ت. الأنشطة الموازية لمشاريع تعاونية الفتح

تقوم تعاونية "الفتح أسروتو" بمجموعة من الأنشطة الموازية لضمان السير العادي وخلق مناخ الانسجام والتشارك في العمل يتجلى في:

- تنظيم اجتماعات دورية للمنخرطين قصد اطلاعهم على جميع الحيثيات والمعطيات الخاصة بالمشاريع وقابليتهم للانخراط في إنجاحها؛
- إنجاز تقارير بصفة منتظمة وإرسالها إلى الجهات الوصية وإلى باقي الشركاء، تتضمن السير المادي والمالي للمشاريع؛
- قيام المتعاونين بتنظيم أنشطة موازية للمشروع لفائدة المستفيدين وأفراد أسرهم وتأطيرهم مع تحسيسهم بأهمية العمل التعاوني والتشاركي؛
- عدم بيع الخلايا الممنوحة لهم، إلا بعد ضمان عملية التكاثر لضمان استمرارية المشاريع ونجاحها.

تهدف هذه المشاريع إلى دعم الفئات المستهدفة، وإدماج الساكنة القروية في الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وتحسين ظروف المستفيدين والمستفيدات، وذلك بخلق أنشطة اقتصادية منتجة بالمجال القروي وتوفير مناصب الشغل.

3- الدورات التكوينية والورشات التدريبية

تم القيام بدورة تكوينية في إطار مخطط المغرب الأخضر (برنامج تحدي الألفية-مشروع الأشجار المثمرة)، لفائدة المتعاونين لمدة يومين تحت إشراف وتأطير مكتب هيئة الأمم المتحدة لدعم المشاريع بشراكة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري ووكالة الشراكة من أجل التنمية. وتهدف هذه الدورة التكوينية إلى مصاحبة التعاونيات الفلاحية في مجال تدبير وتسيير مدارات أشجار الزيتون، وتطوير طرق الجني، وتثمين وإنتاج زيت الزيتون، وتسويقه عبر الوحدة الصناعية لـ م.ن.إ-تسولي. وقد برمج المؤطرون في اليوم الأول نشاطا حول موضوع "خدمة الأرض"، حيث وقع الاختيار على إحدى ضيعات أشجار الزيتون بجماعة بني فراسن لتنظيم ورشة عمل لفائدة الفلاحين حول الطريقة الأنسب لغرس شجرة الزيتون وسمك الحفرة وإزالة الأعشاب الضارة من حول الشجرة وطرق وأوقات السقي. وفي اليوم

الثاني، كان الفلاحون على موعد مع درس نظري حول موضوع "الأسمدة الكيماوية" بأنواعها الثلاثة "البوتاسيوم" و"الصوديوم" و"الآزوت " ودور كل منها في نمو وتقوية ثمار شجرة الزيتون.

كما قام المؤطرون بتحسيس المتعاونين بالأضرار التي يلحقها استخدام الأساليب التقليدية أثناء الجني على شجرة الزيتون الذي يؤدي إلى فقدانها للبراعم الصغيرة، مما يجعلها لا تثمر في الموسم القادم أو يكون محصولها ضعيفا. ومن المعلوم أن شجرة الزيتون تثمر عند كل موسم بشكل متفاوت، حيث يكون المحصول تارة ضعيفا، وتارة جيدا. وللحصول على مواسم متوسطة الإنتاج يجب استخدام الأسمدة بكمية مناسبة والسقي بشكل منتظم والجني باستخدام اليد أو جهاز الهزاز وتقليم شجرة الزيتون بعد موسم الجني خلال شهر يناير.

صورة رقم 22: صور يوم دراسي-تدريبي في حقل بمحيط تعاونية "الفتح أسروتو"

المصدر: أرشيف تعاونية الفتح أسروتو، أبريل 2018

في هذا السياق، عرفت "تعاونية الفتح أسروتو لتربية النحل وإنتاج الزيتون" نقلة نوعية على المستوى التنظيمي والاقتصادي من تعاونية فتية بإمكانيات محدودة وأنشطة تقتصر على تربية النحل بشكل يطبعه الارتجال وسوء التدبير والتنظيم، إلى عضو فعال في "م.ن.إ-التسولي". وتجدر الإشارة، أنه رغم اندماجها في المجموعة ومزاولتها للأعمال المتصلة بإنجاز الوحدة الصناعية لتحويل وتسويق منتوج الزيتون، فهي لازالت تحتفظ باستقلالها التنظيمي وحقها في ممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الذي يخوله لها القانون الأساسي 12.112 المنظم للتعاونيات.

خاتمة الفصل الثامن

على ضوء الدينامية التي يتسم بها الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالمغرب تعاظم دور التعاونيات الفلاحية بالعالم القروي، خاصة المرتبطة بتثمين منتوج الزيتون. وشكل ظهور هذا لنوع من التعاونيات بمجال الدراسة نقطة تحول كبيرة في مسألة تثمين المنتوج المحلي منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر سنة 2008، ومن خلال برنامج تحدي الألفية للأشجار المثمرة، إلا أن النسيج التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة لم يرق بعد إلى مستوى المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية، نظرا للإكراهات التي تواجهها التعاونيات والمتسمة بمحدودية الإمكانات الذاتية وعدم القدرة على الانسجام والاتحاد في إطار مجموعات ذات نفع اقتصادي واتحاد تعاونيات.

من خلال التحليل المستفيض لتجربة "م.ن. إ-تسولي"، وتعاونية "الفتح أسروتو لتربية النحل وإنتاج الزيتون" باعتبارها عضوا مؤسسا للمجموعة، يتبين أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالجماعتين الترابيتين بني فراس وأولاد زباير، هو مجال واعد يمكن الاعتماد عليه لتحقيق تنمية تلبي حاجيات الساكنة المحلية بالمنطقة. ورغم تعدد الإكراهات المادية والتقنية، فإن الإمكانيات والموارد المتوفرة بتراب تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة تعد عنصرا قابلا لتنمية هذا النوع من الأنشطة. لكن تحقيق النتائج المرجوة، يتطلب بذل مجهودات على مختلف الأصعدة، والأهم هو توفر الإرادة لدى المعنيين بمسألة تثمين الموارد الترابية.

خاتمة القسم الثاني

من خلال تأسيسنا للبنات الأولى لظهور التعاونيات الفلاحية بالمجال، وجدنا في الواقع تعاونيتي الإصلاح الزراعي (الحسنية وسيدي مزيان) عبارة عن قطع أرضية موزعة على الفلاحين، لا يجمعهم عمل جماعي مشترك، ولا روح أو مبادرة جماعية. وهكذا أفرغت التعاونيتان من محتواهما وركيزتهما الأساسيتين المتمثلة في العمل الجماعي على قاعدة مشتركة. ويتشابه الأمر قليلا بالنسبة لتعاونيات المنتجات النباتية بالجماعة الترابية بني فراسن التي يغيب فيها العمل التعاوني والتزود الجماعي بالمواد الأولية، بينما يبقى التسويق من مهام التعاونية رغم الإكراهات وتعدد الوسطاء. هذا إذا استثنينا "تعاونية مثيوة نبات" التي استطاعت خلق نظام تعاوني بدوار متيوة. ويعود الفضل في ذلك لما راكمته من تجربة في هذا المجال وتوفرها على أسواق مضمونة لتصريف منتجاتها.

فيما يتعلق بالتعاونيات الفلاحية المؤطرة بقانون 12-112، شهدت تزايدا ملحوظا منذ سنة 2011، وبلغت دروتها سنة 2014. ويعود الفضل لمشروع الأشجار المثمرة (الزيتون) الذي استفادت منه الجماعات الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي في إطار مخطط المغرب الأخضر، الشيء الذي جعل من تعاونيات الزيتون تحتل المرتبة الثانية بالنسبة للتعاونيات الفلاحية. وهذا ما يفسر الارتباط الموضوعي بين تزايد غراسة الزيتون وعدد التعاونيات. ومن خلال نتائج الدراسة، تبين لنا عكس ذلك بالنسبة لتعاونيات الماشية؛ فليس هناك ارتباط بين عدد رؤوس الماشية وعدد التعاونيات الفلاحية التي تهتم بالأنشطة المرتبطة بالماشية (التسمين من أجل إنتاج اللحوم، التربية من أجل إنتاج الحليب..).

وغير بعيد عن ذلك، يعبر ضعف معامل الارتباط بين السكان النشيطين بمجال الدراسة وعدد منخرطي القطاع التعاوني عن عدم قدرة التعاونيات الفلاحية على استقطاب الساكنة المحلية ضمن إطار الاقتصاد الاجتماعي التضامني. الشيء الذي زاد من حدة هجرة فئة الشباب للبحث عن مصدر رزق جديد يتيح لهم مدخولا أفضلا.

إذا كان استقطاب المجال القروي بتلال مقدمة الريف الشرقي لمعظم أنشطة التعاونيات الفلاحية، فإن أي خطوة من الفاعلين في اتجاه دعم انخراط هذه التعاونيات في مختلف أوراش التنمية من شأنها أن تنعكس بشكل إيجابي على مستوى بناء مشاريع ترابية. وتعتبر الجوانب المتعلقة

بتسيير عمليات التواصل مع الساكنة، عبر رصد انشغالاتها وتوعيتها بأهمية الانخراط من أجل خلق إطار علائقي تصبح ضمنه التعاونيات الفلاحية المحلية أداة لدعم التنمية الترابية وبناء نموذج يجعل انتظارات السكان والمقومات الخاصة بالمنطقة أحد الأسس لتوجيه هذه التدخلات.

هناك غياب للتخطيط والبعد الاستراتيجي في عمل التعاونيات الفلاحية داخل سلسلة الإنتاج، بحيث أن الأهداف الموضوعة لا تكون مدروسة بشكل يتطابق مع واقع القطاع، مما يترتب عنه عجز في بلوغ الأهداف. وهذا هو حال مختلف التنظيمات المهنية. فالهيكلة السليمة وقوة تنظيم سلسلة إنتاج الموارد الترابية تستوجب تقويم التدخلات التي تقوم بها التعاونيات في سبيل النهوض بهذا القطاع تفاديا لاستنزاف الإمكانيات المتاحة، دون بلوغ الأهداف المسطرة. كما أن فوضوية السلسلة تفوت عليها فرصا كبيرة لاستثمار ثروات قادرة على انتشال الفلاحين المحليين من الفقر والبطالة.

وعلاوة على ما سبق، فإن عدم الإلمام بمبادئ التسيير وتقنيات التسويق، وعدم إشراك المنخرطين في اتخاذ القرارات على مستوى أجهزة التسيير، وعدم عقد الجموعات العامة، والحرص على توازن الحقوق والواجبات، يجعل التعاونية غير قادرة على مجاراة مثيلاتها من المؤسسات والاضطلاع بدورها التنموي. بينما يشترط احترام قواعد الحكامة باعتبارها أسلوبا حديثا في ممارسة التدبير، اعتماد التعاونيات على مقاربات تستمد مقوماتها من العلاقات الداخلية بين أجهزتها، وبين هذه الأخيرة والمتعاونين لتساعدها على ضبط منهجية التدبير وتوظيف الوسائل المتاحة لتحقيق أهدافها المرسومة.

وأخيرا، تبدو حصيلة تجربة القطاع التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، بناء على الاختلالات المشار إليها في القسم الثاني، أنها حصيلة هزيلة. وتعزى أسباب ذلك إلى الظروف العامة المرتبطة بالنشأة والميلاد من جهة، وإلى التطور المعاق من جهة ثانية. ولتجاوز هذه الإكراهات أصبح من اللازم الاعتماد على الابتكار في منظومة القطاع التعاوني المتمثلة في ابداع أساليب وصيغ العمل، نطرا لكون مشاريع تثمين الموارد الترابية تفرض التوافق مع الحاجيات ومتطلبات الفلاحين، كأفق للتجديد والابتكار، وحفز الطاقات والإمكانات الكامنة وغير النشيطة للإمكان البشري. وهذا ما سنحاول التفصيل فيه من خلال القسم الثالث، فالقطاع الفلاحي بمجال دراستنا، في حاجة لتعاونيات فلاحية برؤية واضحة، ويمكن الجزم بأن هناك تعاونيات فلاحية، أثبتت أن الفكرة صحيحة، وإنما العيب في التدبير.

القسم الثالث:

القطاع التعاوني

إكراهات الواقع ورهانات التثمين

مقدمة القسم الثالث

يقتضي الحديث عن استراتيجية ما للنهوض بالتعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، تحديد الإكراهات التي تعترض القطاع، وأهم المؤسسات والبرامج التي تعمل على تثمين الموارد الترابية المتاحة. فمن بين هذه البرامج الداعمة للاقتصاد الاجتماعي التضامني بمجالنا، نستحضر دور م.و.ت.ب كرافعة أساسية للتنمية القروية عبر برنامجها الأفقي، ومخطط المغرب الأخضر من خلال برنامج تحدي الألفية للأشجار المثمرة (الزيتون).

غير أن واقع الأمر يجسد بكون الفلاحيين غير قادرين على استيعاب البرامج والمخططات الرامية إلى تطوير سلاسل الإنتاج، فضلا عن عدم قدرتهم على تشخيص الوضعية ذاتيا والعمل على وضع استراتيجيات قادرة على تجاوز حالة الركود الحاد التي تعيشها هذه التنظيمات، كل هذا وغيره يفسر الوضعية الراهنة التي توجد عليها معظم التعاونيات، إضافة إلى تأثيرها المباشر على التنظيمات المهنية الأخرى كـ "م.ن.إ-التسولي" و إ.ت، علما أن المستوى الدراسي لأعضاء مكاتب تعاونيات هذه الأخيرة يقل عما هو عليه في التعاونيات الحاصلة على شهادة "تسمية المنشأ والجودة".

في هذا الصدد، حاولنا من خلال الفصل الحادي عشر بيان أهمية تكامل نظم المعلومات الجغرافية الخاصة بتعاونيات الزيتون وخرائط الويب التفاعلية في بناء مشاريع ترابية محلية، ومحاولة إدارتها وتخطيطها، من خلال بناء قاعدة بيانات جغرافية تتيح لأكثر من مستخدم أو إدارة الوصول إليها وتعديلها آنيا، مما يوفر الكثير من الوقت والجهد والتكلفة على المدى المتوسط والبعيد، ويعطي لاحقا أفقا أوسعا في نشر البيانات وتصميم تطبيقات مؤسساتية عليها ونشرها على الأنترنت. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد استخدامات خرائط الويب المقترحة على التسويق الترابي للمجال وتوسيع خيارات عرض المنتجات المجالية (زيت، زيتون أخضر محلى، زيتون أسود، مسلالة...إلخ) لدى زبناء التعاونيات مما يزيد من مبيعات التعاونيات وتطوير إنتاجيتها.

إن تحقيق تنمية مستدامة للقطاع التعاوني، ووضع حد لمختلف المشاكل التي يعاني منها المتعاونون، سيساهم وبشكل فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي المحلي وتثبيت الساكنة القروية بمجالها الترابي. ولهذا الغرض، قدمنا في الفصل الثاني عشر منهجية نسق الإنتاج المحلي، التي تعمل على تطوير وتعزيز العديد من المبادرات المحلية وبناء مهارات جديدة من خلال نشاط تعاونيات

المنتجات النباتية التي تعمل على تثمين نبتة الدوم؛ باعتبار إنتاج القفة الثروة المحلية الأساسية التي تزخر بها الجماعة الترابية بني فراسن، وقد تم اقتراح خطة عمل خاصة بهذا النظام تم فيها إبراز كافة المهام والأهداف وكذا الخطوات العلمية لتجسيد هذا النسق الإنتاجي.

فكيف ساهمت المؤسسات والبرامج التنموية في تثمين الموارد الترابية عبر القطاع التعاوني بشكل خاص؟ وما مدى تأثيرها على الاقتصاد الاجتماعي التضامني بتلال مقدمة جبال الريف الشرقي-تازة بشكل عام؟ وكيف يمكن الحديث عن إخراج هذا القطاع من المشاكل والأزمات التي يعيش فيها؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه والتفصيل فيه من خلال محاور الفصول الواردة في هذا القسم.

الفصل التاسع: المؤسسات والبرامج الداعمة للقطاع التعاوني وتثمين المنتجات المجالية

مقدمة الفصل التاسع

تعمل المؤسسات العمومية (الوطنية، الجهوية والمحلية) الوصية على القطاع التعاوني على تنظيم معارض دولية (المعرض الدولي للفلاحة بمكناس) ووطنية (معارض جهوية وإقليمية) في إطار الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي التضامني التي أولت أهمية قصوى لحل إشكالية ولوج منتوجات الاقتصاد الاجتماعي التضامني للأسواق. والهدف هو توسيع هذه الأسواق لتغطي جميع جهات المملكة، لتصبح أحد مجالات تصريف فائض إنتاج التعاونيات والتعريف بالمنتوج المحلي مع تحسيس الساكنة المحلية بأهمية مواردهم الترابية وضرورة التفكير في خلق سبل ناجعة لتثمينها تثمينا مستداما يساهم في خلق فرص شغل دائمة أو موسمية.

كما تشكل استراتيجية تثمين المنتجات الفلاحية بالمجال القروي المغربي المهمة الكبرى للمؤسسات العمومية، من خلال مساعدة صغار الفلاحين على خلق تنافسية تساعدهم على تسويق منتجاتهم، وتقوية جاذبيتها وفعاليتها في الأسواق العالمية والمحلية. وقد ارتبط تدخل هذه البرامج في منظومة الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر مجموعة من المؤسسات والبرامج التنموية، القطاعية منها (مخطط المغرب الأخضر) أو تلك التي تجاوزت التدخلات القطاعية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برنامج فرصة 2020 لتمويل المقاولين الشباب)، ويعد تدخل الدولة في مجال تنمية السلاسل الإنتاجية رهانا لتثمين المنتجات المجالية.

تعد تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة أحد المجالات القروية بالمغرب، التي عرف فيها القطاع التعاوني تطورا ملحوظا خلال العقدين الأخيرين. فما هي أهم البرامج والمؤسسات الداعمة للقطاع التعاوني بهذا المجال؟ وإلى أي حد يمكن أن تساهم في تثمين المنتوج المجالي وتنظيم سلاسل الإنتاج المحلية؟ كيف يمكن للتعاونيات المحلية من ولوج المعارض والمهرجانات الوطنية والدولية وعرض منتجاتها المحلية عبر أروقتها؟ كل هذا سنحاول معالجته خلال هذا الفصل عبر المحاور الواردة فيه.

المحور الأول: المؤسسات العمومية شريك أساسي للقطاع التعاوني

تلعب المؤسسات العمومية دورا هاما في تثمين المنتجات المجالية سواء على المستوى الوطني بشكل عام أو على مستوى مجال الدراسة بشكل خاص. ومن خلال هذا المحور، سنعالج موضوع المؤسسات المتدخلة في مجال القطاع التعاوني وصلاحيات كل منها حسب ما ينص عليه القانون المنظم في تنظيم وتأطير المتعاونين، والدفع بعجلة الإنتاج والإنتاجية لتحقيق مردودية أكثر واستدامة الموارد.

1- المؤسسات الوطنية عنصر داعم لتطوير وتسويق المنتجات المجالية للتعاونيات

أ- تدخل وكالة التنمية الفلاحية

يتناغم توجه "وكالة التنمية الفلاحية" مع ما يرمي إليه «مخطط المغرب الأخضر»، حيث تتقاطع برامجها معه، خاصة في الشق المتعلق بالتأهيل التضامني للمشاريع الفلاحية الصغيرة في المناطق الجبلية القاحلة والواحات، وكذا تنويع العرض القائم على المنتجات المحلية وتحسين جودتها وتنافسيتها. وبذلك تسعى هذه الوكالة دائما من خلال المعارض التي تنظمها إلى تنويع الأسواق العالمية أمام المنتجات المحلية.

تقوم وكالة التنمية الفلاحة بتقديم اقتراحات ومشاريع لدعم الفلاحة التضامنية، فهي تتوفر على اتفاقية إطار لتزويد المتاجر النموذجية (مرجان، أسيما، كارفور وأسواق السلام) بالمنتجات المجالية، بالإضافة إلى التعريف بها في الأسواق الأوروبية والأسيوية (معارض دبي، معرض فرنسا باريس الدولي، معرض روسيا ...). تماشيا مع متطلبات السوق الدولية، وضعت أرضية للبيع عبر الانترنيت (التسويق الإلكتروني) للمنتجات المجالية، تهدف إلى ولوج تفضيلي للتعاونيات وتجمعات المنتجين في منتدى البيع الالكتروني للمنتجات المغربية. كما تسعى إلى خلق ملصق باسم «أرض المغرب» بمثابة وسيط تجاري يوجه لفائدة المنتجات التي لا تستجيب لمعايير ومتطلبات «العلامات المميزة للمنشأ والجودة»، وإعطاء جودة وقيمة لها عبر تأطير وتثمين قطاع المنتجات المحلية.

تظل تدخلات وكالة التنمية الفلاحية على مستوى تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة غائبة على العموم، بحيث لم تستفد التعاونيات المحلية ذات الأنشطة الفلاحية من دعم الوكالة، مما يتطلب

تقديم المزيد من الدعم من قِبَلها للنهوض بتثمين الموارد الترابية المختلفة بالمجال المدروس، ودعم مختلف الأنشطة التي ترتكز عليها التعاونيات خاصة النسائية منها.

ب- تدخل مكتب تنمية التعاون وبرنامج مرافقة

أحدث مكتب تنمية التعاون سنة 1962 على شكل بنية إدارية تابعة لرئاسة المجلس الحكومي. وقد تم تحويله إلى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي؛ وذلك بمقتضى ظهير1975، حيث أسندت إليه مهام موجهة بشكل أساسي نحو مرافقة التعاونيات في ميادين التكوين والإعلام والمساعدة القانونية، وأصبح الجهاز مكلفا بتنفيذ السياسة الحكومية على مستوى التعاونيات، باستثناء تعاونيات الإصلاح الزراعي. ومن مهام مكتب تنمية التعاون نشير إلى ما يلي :

- جمع ودراسة الطلبات الخاصة بتأسيس التعاونيات واتحاداتها؛
- تقديم العون للتعاونيات في ميادين التكوين والإعلام والمساعدة القانونية؛

ويرتكز عمل مكتب تنمية التعاون على أربعة محاور:

- **التحسيس من أجل إحداث التعاونيات:** يتعلق هذا المحور بعدة عمليات ذات طابع تواصلي يستهدف شرائح ذات خصائص معينة (المرأة القروية، الطلبة والشباب حاملي الشهادات، الأشخاص دوي الاحتياجات الخاصة، السجناء المستفيدون من التكوين المهني، أبناء قدماء المقاومين...).
- **مرافقة التعاونيات:** يتضمن هذا المحور مساعدة التعاونيات التي تواجه إكراهات داخلية أو خارجية، ويتم ذلك من خلال عمليات موجهة تضم التكوين في مجال التنظيم والتدبير والمحاسبة، وكذلك الدعم في مجال التسويق وربط العلاقات.
- **المساعدة القانونية:** يعرض هذا المحور المساعدة القانونية للتعاونيات والأعضاء عند الحاجة، والتدخل لفض النزاعات التي تشهدها التعاونيات.
- **إنتاج ونشر المعطيات:** يقوم المكتب بإنتاج المعطيات الإحصائية الوطنية الخاصة بالقطاع التعاوني ونشرها رسميا من خلال نشرة إحصائية كل سنتين، كما يقوم بتزويد شركائه والباحثين بمعطيات إحصائية محينة باستمرار.

يتضح من خلال مجموع العمليات التي يزاولها مكتب تنمية التعاون، وكذلك من خلال البحث الميداني أن تدخلات المكتب تبقى جد محدودة على مستوى التعاونيات، إذ لم تحظ معظمها بالتكوينات تحت إشراف هذا المكتب فيما يعرف بـ "برنامج مرافقة". فرغم أن المجال المدروس حسب الجهوية المتقدمة يدخل ضمن تراب جهة فاس-مكناس، إلا أن التعاونيات فيه لازالت مرتبطة إداريا بمندوبية مكتب تنمية التعاون بالحسيمة (العاصمة الجهوية للجهة السابقة تازة-الحسيمة-تاونات). يطرح هذا الأمر عدة إكراهات لدى التعاونيات وخاصة في مرحلة التأسيس التي تتطلب مصادقة المندوبية على اسم التعاونية، ففي الوقت الذي نجد تازة وبادياتها لها ارتباط قوي بمدينة فاس على المستوى الاقتصادي، نجد هذا الارتباط يأفل بالنسبة لمدينة الحسيمة.

ت- وكالة التنمية الاجتماعية

أحدثت وكالة التنمية الاجتماعية سنة 1999، وهي مؤسسة عمومية أنشئت بمقتضى قانون 12.99، وبدأت أنشطتها سنة 2001 ويشمل نشاطها حاليا مجمل التراب الوطني. تهدف هذه الوكالة إلى تقليص الفقر وإنعاش التنمية الاجتماعية بالمغرب من خلال خلق ودعم الأنشطة والبرامج التي تروم تحسين ظروف الساكنة الفقيرة، حيث تساهم في تمويل المشاريع المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل التي تشرف عليها مباشرة أو بشراكة مع الجمعيات أو الفاعلين في حقل التنمية الاجتماعية في إطار اتفاقيات.

يستهدف تدخل وكالة التنمية الاجتماعية الفئات الاجتماعية المهمشة، سواء في الوسط القروي أو الحضري، وذلك عبر إطار استراتيجي يتمحور حول ثلاث محاور كبرى هي:

<u>الإدماج الاقتصادي:</u>

يعتبر الإدماج الاقتصادي أحد أهم المحاور الاستراتيجية للوكالة للتدخل من أجل المساهمة في محاربة الفقر والهشاشة. فإدماج الساكنة المستهدفة يتحقق من خلال دعم وتعزيز أنشطتها الاقتصادية، وتشمل البرامج التالية:

- برنامج دعم السلالات الإنتاجية " تثمين "؛
- برنامج مغرب مبادرات لخلق المقاولات الصغيرة؛

- برنامج مواكبة ودعم التعاونيات؛
- برنامج دعم وإحداث فرص التشغيل؛

تقوية قدرات الفاعلين المحلين:

يهدف هذا المحور إلى التأهيل المهني، ودعم الجمعيات والتعاونيات وتسهيل إدماجها في سوق الشغل والحصول على الموارد، وتحسين التنظيم الداخلي للتعاونيات.

المواكبة المحلية للبرامج الاجتماعية:

يهدف هذا المحور إلى الرفع من قدرات التعاونيات والمجموعات الخاصة ذات النفع الاقتصادي، وكذلك الجمعيات المهنية عبر التأهيل على مستوى الإنتاج، والرفع من القدرات التسييرية من أجل أن تكتسب المواصفات الدولية للجودة. وفي هذا الإطار تندرج البرامج التالية:

- دعم المساواة بين الجنسين؛
- دعم الأشخاص دوي الاحتياجات الخاصة؛
- دعم وتحسين الولوج إلى التربية والصحة؛

يمكن القول أن مختلف محاور ومقاربات تدخل وكالة التنمية الاجتماعية تصب أساسا في المساهمة في تعزيز مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وذلك باعتماد استراتيجية تتلاءم مع مختلف البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كمخطط المغرب الأخضر و م.و.ت.ب. إلا أنه على مستوى مجال دراستنا لم نسجل أي تدخل للوكالة ذات المقر بمدينة فاس لدعم منتجات التعاونيات الفلاحية بشكل خاص، وتنظيمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني بشكل عام. بحيث نسجل في هذا الصدد أنه على الرغم من الأهداف والغايات المسطرة يبقى تنزيلها على أرض الواقع ضعيفا، إذ حسب نتائج البحث الميداني وجدنا معظم المنخرطين في القطاع التعاوني لا يعلمون حتى بوجودها.

2- المؤسسات الجهوية والإقليمية شريك أساسي في تثمين المنتجات المجالية

تبذل كل من الغرفة الفلاحية لجهة فاس-مكناس ومندوبية الصناعة التقليدية بتازة مجهودات قصد تثمين المنتجات المجالية حتى تكون في مستوى التحديات التي تفرضها العولمة، ويعتبر التنظيم المهني أحد الوسائل الناجعة لتجاوز الإكراهات التي تعانيها مختلف القطاعات الإنتاجية، حيث أصبحت المراهنة على التعاونيات كإطارات مهنية تسهر على تثمين المنتوج المحلي.

أ- الغرفة الفلاحية لجهة فاس-مكناس فاعلة في تثمين المنتجات المجالية للتنظيمات المهنية

تحظى التنظيمات المهنية الفلاحية باهتمام كبير من طرف الغرفة الفلاحية لجهة فاس-مكناس، حيث تخصص الغرفة سنويا حيزا مهما من ميزانية الاستثمار لدعم التنظيمات المهنية الفلاحية على مستوى الجهة، وذلك عبر تنظيم مجموعة من الأنشطة التي تتوخى من خلالها الاستجابة لتطلعات وانتظارات هذه التنظيمات، وهي على الشكل التالي:[1]

- تنظيم أيام تكوينية وتحسيسية لفائدة التعاونيات؛
- تنظيم رحلات دراسية لفائدة أعضاء التنظيمات المهنية؛
- تنظيم أيام تسويقية للمنتجات الفلاحية المحلية؛
- تنظيم معارض جهوية للمنتجات الفلاحية المحلية؛
- دعم الأنشطة الفلاحية المدرة للدخل لفائدة التنظيمات المهنية الفلاحية.

يظل تدخل الغرفة الفلاحية لجهة فاس-مكناس جيدا على مستوى تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، بحيث استفاد أعضاء التعاونيتين "الفلاح" بأولاد زباير و"السبت القديم" ببني فراسن من تكوين مهني على مستوى التعامل مع خلايا النحل والرفع من إنتاج العسل. كما استفادت "تعاونية باب هوارة" بأولاد زباير من العملية التي قامت بها الغرفة عبر اقتناء وتوزيع صهاريج لتوريد الماشية لفائدة مربي الماشية المنضوون في إطار جمعيات أو تعاونيات بجهة فاس-مكناس.

1- الغرفة الفلاحية لجهة فاس-مكناس، بتاريخ 10 يناير 2019.

ت- مندوبية الصناعة التقليدية بتازة

تتجلى تدخلات المندوبية الإقليمية للصناعة التقليدية-تازة في المحاور التالية:

- تمويل الأنشطة الحرفية عن طريق القروض الممنوحة من قبل مؤسسة البنك الشعبي؛
- مراقبة إنتاج المنتجات النباتية المعدة للتصدير، حيث تشرف المصالح التقنية للمندوبية على مراقبة جودة الزرابي وطبعها؛
- تنظيم قطاع الصناعة التقليدية (تأسيس التعاونيات والجمعيات)؛
- التنسيق مع جميع القطاعات حول المشاريع التي تعود بالنفع؛
- ضمان استمرارية الحرف عن طريق التكوين والمواكبة لملائمة متطلبات سوق الشغل؛
- إعداد الصانع التقليدي ليكون في مستوى التحديات المستقبلية التي تفرضها العولمة وتحرير الأسواق؛
- المساهمة في إنجاز المخططات التنموية في مجال الصناعة التقليدية.

صور رقم 23: رؤساء التعاونيات الحاصلين على حق استعمال العلامة الجماعية للتصديق

مندوبية الصناعة التقليدية تازة، يناير 2019

بالإضافة إلى ما سبق، تشرف مندوبية الصناعة التقليدية-تازة على تنظيم معارض قصد المساهمة في النهوض بالتعاونيات والتعريف بمنتوجاتها، سواء على المستوى المحلي أو الجهوي أو

الوطني، والمساعدة في التسويق على مستوى تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، استفادت تعاونيتين "مثيوة بيئة" و"السبت القديم" من شهادة منح حق استعمال العلامة الجماعية للتصديق من طرف المندوبية، لاستجابتهما لشروط نظام العلامة الجماعية للتصديق «دوم تازة» سنة 2018. وتعتبر هذه التدخلات عناصر محفزة لتعاونيات المنتجات النباتية لتطوير المنتوج وترميزه حتى يتلاءم مع متطلبات السوق المحلية والدولية وذوق الزبناء وميولاتهم نحو المنتجات الصديقة للبيئة.

3- المؤسسات المحلية ودعم منتجات الاقتصاد الاجتماعي التضامني

أ- دور المؤسسات البنكية في تمويل «البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات»:

باتت أزمة القروض هاجس العديد من المؤسسات البنكية بعد التراجع الملحوظ في الإقبال عليها، فضلا عن التعثر في سدادها؛ ما استدعى تدخل بنك المغرب، وأيضا الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل محاولة إخراج سوق القروض بالمملكة من "أزمته الحالية".

وفي هذا الصدد، وقعت البنوك المغربية وصندوق الضمان المركزي، الاتفاقيات الخاصة بتنزيل مقتضيات «البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات» الذي انطلق في بداية سنة 2020، بغلاف مالي قدره 8 ملايير درهم على مدى ثلاث سنوات. ويتوجه بالأولوية إلى عدة فئات من حاملي المشاريع (المقاولات الصغيرة جدا، المقاولات المصدرة نحو إفريقيا، وفئات القطاع المهيكل والمقاول الذاتي). وباعتبار التعاونيات مقاولة اجتماعية فهي كذلك لها الحق في الاستفادة من هذا البرنامج.

يشترط في المترشحين للاستفادة من هذه القروض التي تأتي في إطار «البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات»، أن تكون المشاريع التي يحملونها تحمل في طياتها دراسات معمقة ووراءها مقاولون لديهم مقومات المقاول والخبرة والكفاءات. ويمكن أن تستفيد من هذا الضمان المقاولات والتعاونيات التي لا يتجاوز عمرها 5 سنوات، وتحقق أقل من 10 ملايين درهم كرقم معاملات. وبالنسبة للمقاولات المرتقب إحداثها يتوجب أن تكون توقعاتها في حدود رقم المعاملات سالف الذكر.

سيكون تدخل الصندوق لمنح هذه التمويلات عبر مستويين: الأول دعم حاملي المشاريع من خلال برامج المواكبة لتحسين جودة مشاريعهم واتمام الدراسات وتحسين الدراسات المستقبلية للمشروع

على مستوى المبيعات والموارد، وهذه كلها آليات تمكن من تحسين عرض المشروع. أما التدخل الثاني للصندوق؛ فيتجلى على مستوى العرض المالي، وذلك من خلال تمكين الأبناك من آليات تسمح بتخفيض مخاطرها، من خلال آليات للضمان والتمويل.

عمل القطاع البنكي المغربي على التخفيف من شروط إعطاء التمويلات وبسعر فائدة تفضيلي. وذلك بتحديد 2%، معدل الفائدة الذي سيطبق على المستفيدين في المجال الحضري. وقدم بالنسبة للمشاريع بالعالم القروي نسب مخفضة لا تتجاوز 1,75%. وذلك من أجل إطلاق دينامية جديدة تدعم المبادرة المقاولاتية لتعزيز الإدماج السوسيو اقتصادي للشباب، خاصة في المجال القروي.

ويتيح هذا الضمان قرض استثمار في حدود 1,2 مليون درهم، وسيغطي 80% من القروض. أما المنتج الثاني فأطلق عليه "ضمان انطلاق المستثمر القروي"، ويستهدف الضيعات الفلاحية الصغيرة والمقاولات الصغيرة جدا وحاملي المشاريع والمقاولين الذاتيين في المجال القروي، بنفس الشروط في الضمان الأول.

كما تم وضع صندوق الحسن الثاني، رهن إشارة «صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية»، غلافا ماليا بقيمة ملياري درهم بدون فائدة، موجه للعالم القروي، أي ربع المبلغ الإجمالي للصندوق، من أجل الحصول على معدلات جد تفضيلية لهذه الشريحة.

يستهدف هذا البرنامج 1 مليون شخص، موزعين على 300 ألف مقاولة صغيرة جدا، وحوالي 600 ألف شخص حامل لمشروع. وتتوقع الحكومة أن يحدث هذا البرنامج الجديد حوالي 27 ألف فرصة عمل سنويا، وبالتالي المساهمة في تقليص نسب البطالة في البلاد، خصوصا في صفوف الشباب، وخاصة في الوسط القروي.

ب- دور مركزي الأشغال الفلاحية بواد أمليل ومسيلة

يقوم مركز الأشغال الفلاحية بواد أمليل التابع للمديرية الإقليمية للفلاحة بتقديم خدمات للفلاحين؛ وفي هذا الإطار، يعمل أطر وتقنيو المركز بتنظيم جولات تهدف إلى تعريف الفلاحين بالأساليب العصرية في القطاع الفلاحي، كما يقومون بمقابلات فردية مع الفلاح كلما دعت الضرورة لذلك. "فمثلا إذا سعى الفلاح إلى غرس أشجار الزيتون تتدخل أطر هذا المركز لحثه على تجنب الطريقة العشوائية في

عمليات الغرس، وإتباع الطريقة العصرية التي تترك مسافة محددة بين أشجار الزيتون والتي تغرس في خطوط متوازية فيما بينها".[*]

من خلال الزيارات الميدانية التي قمنا بها فيما يتعلق بمركز الأشغال الفلاحية على صعيد مجال الدراسة، تبين لنا أنه يعرف عدة صعوبات تحول دون بلوغه الأهداف المتوخاة، وذلك راجع لقلة عدد المؤطرين (المرشدين) سواء بمركز الأشغال الفلاحية بواد أمليل أو مركز الجماعة الترابية مسيلة، وذلك مقابل عدد كبير من الفلاحين المشتتين عبر المجال.

كما أن المقابلات التي أجريناها في الميدان سواء مع الفلاحين أو المرشدين الفلاحيين تبين لنا أن هناك ضعف في التفاهم والتجاوب، وبالتالي صعوبة التواصل بين الطرفين. يرجع ذلك إلى أن كل طرف يتوفر على منطق ومنظور خاص به. فالمرشد الفلاحي يسعى إلى عقلنة السلوك والقرارات التقنية في الميدان الفلاحي، بينما الفلاح يرى بأنه أدرى من المرشد بتقنيات الإنتاج بحيازته. فهو يرفض أن يتجنب تجديدا تقنيا مهنيا يمليه عليه المرشد إذا رأى بأن هناك صعوبات في الوصول إليه أو أن نفعه غير مضمون، وخاصة وأنه (الفلاح) وحده يتحمل العواقب السيئة لتطبيق التجديد التقني المقترح.

ب- دور مركز الإرشاد الفلاحي بأولاد زباير

يعد مركز الإرشاد الفلاحي بأولاد زباير أحد الفاعلين في التنمية الفلاحية بالمنطقة، وذلك بتدخله ببعض الوسائل قصد الرفع من المستوى المادي والمعنوي للفلاحين، وتقوم أنشطة هذا المركز على إرشاد وتوعية السكان ومدهم بدعم خاص قصد التمويل والتموين بوسائل الإنتاج المختلفة (الأسمدة، الأدوية، البذور المختارة، الآليات الفلاحية الصغيرة...إلخ).

يعمل المركز الفلاحي على تنظيم أيام تحسيسية وجولات لصالح الفلاحين قصد إبراز مزايا وإيجابيات وسائل الإنتاج العصرية وحثهم على العمل بها. إلا أنه يعاني من قلة الأطر الفاعلة في الميدان الفلاحي، هذا بالإضافة إلى انعدام وجود وسيلة نقل معينة تمكن المرشد الفلاحي من التنقل من المركز إلى دواوير الجماعة. كما أن شساعة المجال الترابي يجعل معظم الفلاحين بعيدين عن خدمات المركز.

[*] – مقابلة شفوية مع تقني بمركز الأشغال الفلاحية واد أمليل، بتاريخ 17 يناير 2019.

وتجدر الإشارة إلى أن خدمات هذا المركز تكون مكثفة خلال بداية كل موسم فلاحي، حيث يسعى الفلاحون إلى التزود بالمعلومات الضرورية المتعلقة بالتقنيات المستعملة في الحرث، وكذا أنواع الأسمدة والأدوية الملائمة للمنتوجات الزراعية. إلا أن التحولات المجالية التي تشهدها الجماعة الترابية أولاد زباير من زراعة الحبوب إلى البستنة، يفرض على المتدخلين في الميدان الزراعي صياغة استراتيجيات جديدة لمواكبة سلاسل إنتاج الأشجار المثمرة وحث المزارع على الاقتصار على عملية الزرع ما بين صفوف الأشجار المتراصة في حدود المساحة المتوفرة. فطبوغرافية ومناخ المجال يفرض بقوة التوجه نحو تشجير الأراضي البورية المهيمنة على الأراضي بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.

المحور الثاني: تدخلات الدولة في مجال تنمية سلسلة الزيتون

شهدت سلسلة إنتاج الزيتون مجموعة من المشاريع الهيكلية بتلال مقدمة الريف الشرقي، بهدف جعلها رافعة أساسية للتنمية السوسيو اقتصادية بالمجال القروي. ولقد استطاعت هذه المشاريع وضع أسس نظام زراعي جديد من خلال خلق دينامية إيجابية في مجال هيكلة أنماط استغلال شجرة الزيتون. وتأتي التعاونيات الفلاحية في هذا الصدد كإطارات فاعلة في تنظيم السلسلة، وذلك عبر محاولة زرع روح تضامنية جديدة وقيم التآزر لدى الفلاحين المحليين لموجهة اكراهات الإنتاج والتسويق.

1- أهمية سلسلة الإنتاج المحلية ضمن مخطط المغرب الأخضر

تعد الفلاحة في المغرب قطاعا حيويا استفاد من مخطط المغرب الأخضر الذي يجسد استراتيجية فلاحية جديدة للبلاد، حيثما فتئ يؤكد على الأهمية المركزية للفلاحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأسس لدينامية جديدة انخرط فيها كل الفاعلين في القطاع، وتقوم هذه الاستراتيجية على دعامتين:

- الدعامة الأولى، ترتكز على تنمية وتطوير فلاحة إنتاجية ذات قيمة مضافة عالية تستجيب لمتطلبات السوق؛
- الدعامة الثانية، تعتمد على تطوير الفلاحة التضامنية والاجتماعية بهدف محاربة الفقر عن طريق الرفع من المردود الفلاحي.

بالنسبة للزراعة التضامنية والاجتماعية (الدعامة الثانية)، يعتبر تطوير المنتجات الترابية من أولويات وأهم مستجدات مخطط المغرب الأخضر، الذي يعد بادرة للتنمية المحلية المستدامة وخلق

الثروة وفرص الشغل خاصة في المناطق المهمشة. ويولي المخطط أهمية قصوى لتنمية المنتجات الترابية باعتبارها من أهم الثروات التي تتوفر عليها البلاد من خلال:

- النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ووفرة أنواع المنتجات الترابية؛
- المعرفة، المهارات، الموروث التراثي الغني، وفرص التشغيل في المجال التعاوني للشباب؛
- مساهمة القطاع في خلق قيمة مضافة، وتحسين مردودية الفلاحة، ومحاربة الفقر والهشاشة في المناطق الجبلية والواحات والمجالات المسقية؛
- نمو الطلب على القطاع وطنيا ودوليا. ويعرف تزايد عدد منتجي المنتجات الترابية والعاملين على تثمينها، مما يتيح الفرصة للمنتجين الصغار والمتوسطين للوصول إلى الأسواق الدولية.

بعد مرور فترة زمنية على تنزيل مخطط المغرب الأخضر في شقه المتعلق بالفلاحة التضامنية، شهدت تلال مقدمة الريف الشرقي دينامية مهمة من أجل تحقيق تحول نوعي في التعامل مع الأنشطة الزراعية المرتبطة بالمنتجات المحلية التي تشكل صلب الفلاحة التضامنية، وذلك انسجاما مع ما تم تسطيره في إطار المخطط الجهوي فاس-مكناس للمغرب الأخضر. هذا الأخير يعكس تصورا جديدا لممارسة النشاط الزراعي، الذي كان إلى وقت قريب يتم التعامل معه بطرق تقليدية، وأصبح اليوم من ضمن أهم مصادر الدخل بالنسبة إلى فئات لا بأس بها من الساكنة القروية التي تكتلت في التعاونيات ومجموعة ذات النفع الاقتصادي، مما أنتج جملة من المنتجات المحلية التي تتأسس عليها الفلاحة التضامنية.

2- برامج تنمية سلسلة إنتاج الزيتون بإقليم تازة

عرف قطاع الزيتون بإقليم تازة انجاز مجموعة من المشاريع منذ "مشروع الديرو"، كما يشهد حاليا عدد من المشاريع في إطار استراتيجية مخطط المغرب الأخضر كمشروع استبدال زراعة الحبوب بأشجار الزيتون، وذلك من خلال الدعم المقدم من طرف "صندوق التنمية الفلاحية". ويتوخى برنامج تنمية سلسلة الزيتون الذي استفادت منه عدة جماعات ترابية بالإقليم (بني فراسن، أولاد زباير، غياثة الغربية...) منذ سنة 1967م الرفع من الإنتاج الإجمالي للزيتون، وتحسين دخل المنتجين وخلق فرصة شغل إضافية. تلاه بعد ذلك مجموعة من البرامج التي تصب في الاتجاه نفسه.

جدول رقم 19: البرامج الوطنية لتثمين الزيتون بإقليم تازة

البرنامج	المدة	النشاط
مشروع الديرو	1997-1967	- غرس 10.000 هـ
صندوق التنمية الفلاحية	2000-1993 2012-2008	- توزيع 1.000.500 شتلة زيتون. - تخصيص 600.000 درهم كدعم لإنجاز 239 هـ لفائدة 55 مستفيد.
الشراكة مع وكالة تنمية الأقاليم الشمالية	2007-1997	- توزيع 730.000 شتلة زيتون. - تثمين الإنتاج عبر تأهيل 2 تعاونيات في مجال تنمية الزيتون.
المخطط الوطني للزيتون	2002-1998	- غرس 5000 هـ - تكثيف 1000 هـ من الزيتون. - توزيع 5 وحدات عصرية.
مشروع ميدا للتنمية القروية المندمجة	2008-2001	- توزيع 20.000 شتلة من الزيتون.
برنامج تحدي الألفية	2009-2013	- توسيع المساحة المغروسة إلى 26.205 هـ - صيانة المغروسات: 8.500 هـ - إحداث وحدة كبيرة للاستخلاص زيت الزيتون.
استبدال زراعة الحبوب بأشجار الزيتون	2015 .2011	- غرس 4000 هـ من الزيتون إلى حدود 2014.
برنامج فيدا	2011-2018	- توسيع المساحة المغروسة: من 1880 إلى 2080 هـ - صيانة المغروسات: 800 هـ

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة تازة. 03 نونبر 2016

حظي قطاع الزيتون بأهمية بالغة ضمن سياسة الدولة منذ فجر الاستقلال، إذ عرف 8 مشاريع مكنت من توسيع المساحات المغروسة وتحسين عملية الإنتاج من حيث الكم والكيف. إلا أن عملية المواكبة لم تكن بالشكل المطلوب في تتبع نجاعة هذه المشاريع، وفي غياب مشاركة الفلاحين المعنيين بالأمر، باستثناء البرنامجين الأخيرين (تحدي الألفية، الفيدا)، اللذان أنجزا في إطار التنظيمات المهنية (تعاونيات وجمعيات) يتحد من خلالها المستفيدون لتنظيم عملية الغراسة والإنتاج والتسويق.

يعد مشروع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (فيدا) مشروع تشاركي، إضافة إلى مشروع تنمية السلاسل الفلاحية في مناطق تازة. وهو امتداد للمشروع الأول الذي اعتمد على مقاربة برنامج تنمية السلاسل الفلاحية بالمناطق الجبلية، واهتمامه بالبنيات التحتية وتلبية طلبات الدواوير بالإقليم.

جدول رقم 20: برنامج تنمية سلسلة الزيتون بالمناطق الجبلية بإقليم تازة

عمليات	الوحدة	الكمية	المبلغ الإجمالي بالدرهم
– دراسات ومساعدات تقنية	دراسة	5	1258,00
– أشغال غرس الزيتون	هـ	2080	31200,00
– أشغال صيانة الزيتون	هـ	800	2400,00
– الإعداد الهدروفلاحي	كلم	27,8	19727,00
– فك العزلة (مسالك قروية)	كلم	15	6800,00
– التزويد بالماء الصالح للشرب	كلم	31	5580,00
– تقوية القدرات (تكوين)	حصص	34	3051,00
– عمليات أخرى	جزافي	1	709,00
المجموع	-	-	70725

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة تازة. 03 نونبر 2016

بلغ عدد المستفيدين من "برنامج تنمية سلسلة الزيتون بالمناطق الجبلية" بإقليم تازة 5670 فلاح. وتتمثل الأهداف المحددة في المشروع في تحسين إنتاج الضيعات الفلاحية المعنية وتحسين جودة المنتجات، وتثمين منتجات السلاسل المستهدفة، وتحسين ولوج المنتجين إلى الأسواق. وكان لهذه البرنامج انعكاسات إيجابية ضعيفة على الساكنة القروية، من خلال تحسين نسبي للإنتاج والإنتاجية والولوج إلى السوق. وخير دليل على ذلك توالي برامج جديدة في ثوب جديد تحمل نفس الأهداف تحت مسميات مختلفة كـ "الفيدا" و "برنامج تحدي الألفية للأشجار المثمرة".

3- برنامج تحدي الألفية «مشروع الأشجار المثمرة» بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

يندرج مشروع الأشجار المثمرة في المناطق البورية في إطار سياسة مخطط المغرب الأخضر. الذي وضع مجموعة من الإصلاحات للاستجابة لحاجيات الفلاحين وإعطاء دينامية للفلاحة المغربية. ومن بين هذه التدابير إرساء التجمعات المجدية اقتصاديا، وذلك لضمان تنمية تضامنية للفلاحة المعاشية في المناطق الجبلية البورية وكذا مناطق الواحات[1]. ومن بين الوحدات الترابية التي تجاوبت معه بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة: الجماعات القروية بني فراسن، الربع الفوقي وأولاد زباير، بهدف دعم تعاونيات إنتاج الزيتون وتثمين منتجاتها. والجدول الموالي يبين حجم الاستغلاليات المستفيدة وتوزيعا الجغرافي حسب المحيطات المغروسة.

1_ وزارة الفلاحة والصيد البحري، وكالة الشراكة من أجل التنمية: "تكوين التنظيمات المهنية داخل المدارات في المناطق البورية". برنامج تحدي الألفية مشروع الأشجار المثمرة TC-1A. يناير 2011

جدول رقم 21: مشروع الأشجار المثمرة (الزيتون) ببني فراسن، أولاد زباير والربع الفوقي

الجماعة الترابية	المجال	المساحة المغروسة بـ هـ	عدد المستفيدين	نسبة المساحة المغروسة	نسبة المستفيدين
الربع الفوقي	الربع الفوقي 1	160	163	%4,98	%19,15
	الربع الفوقي 2	183	177		
أولاد زباير	لقصيبات	580	125	%11,49	%2,01
	ملاح	140	23		
	بني فتار	62	74		
	الكاف 1	87	52		
	جلاد	253	84		
	الكاف 2	95			
بني فراسن	أهل الزاوية 1	290	148	%14,69	%5,03
	سيدي عبد الله الغازي	76	84		
	باب داغبار	320	201		
	باب داغبار	138			
	حجار أقية 1	73	94		
	أهل الزاوية 2	129	76		
	باب الحد	548	162		
	أهل الزاوية 3	33	40		
	أسروتو 1	147			
	حجار أقية 2	115	100		
	رملة	181	70		
	عين براهيم	242	74		
	أسروتو 2	302			
	عين بوعلال	220	93		
	مطازة	130	37		
المجموع	-	5404	1877	-	-

المصدر: مركز الأشغال الفلاحية-واد أمليل. بتاريخ 09 يناير 2019، بتصرف

تبين معطيات الجدول السابق مشاريع الدعامة الثانية في إطار مخطط المغرب الأخضر، الذي يتوخى تنمية قطاع الزيتون. وقد بلغ عدد المساحات المغروسة التي استفادت منها الجماعات الترابية الثلاث، في إطار التعاونيات، 5404 هـ؛ أي بنسبة 17,20% من أصل 26.205,00 هـ على صعيد إقليم تازة. ويمكن اعتبار المجالات المغروسة محظوظة ترابيا في غياب توزيع مجالي عادل مع باقي مجال الدراسة.

صورة رقم 24: عملية الحفر وزراعة أشجار الزيتون برستاق المريصة ببني فراسن

المصدر: تصوير شخصي، بتاريخ 29 فبراير 2018

يهدف المشروع إلى خلق تحول من زراعة الحبوب إلى زراعة الأشجار المثمرة. ويخص هذا التحول المناطق الوعرة مع ترك إمكانية زراعة بينية (في المنحدرات الخفيفة)؛ وذلك حسب اختيار معقلن للمنخرطين. ولقد سمحت المؤهلات الطبيعية للجماعة الترابية بني فراسن وديناميةالعمل التعاوني بالمجال من الاستفادة من هذه المشاريع، التي تركت أثرا ايجابيا على مختلف التعاونيات، ومن ضمنها "تعاونية مثيوة نبات".

جاءت عملية التشجير في إطار تأسيس مجموعة من الجمعيات حسب مختلف المحاطات، إذ عملت هذه التنظيمات على حث الفلاحين على تشجير أراضيهم. وبتنسيق مع الغرفة الفلاحية بتازة، تم عقد صفقات مع مقاولين ليتكلفوا بمشروع التشجير. ومن بين الغايات المخطط لها تطوير جمعيات الزيتون، وتلقينها المبادئ والقيم للتحول إلى تعاونيات، الشيء الذي لم يلق نجاحا لدى هذه المكونات التنظيمية وموت معظمها في مهدها مباشرة بعد نهاية الأوراش.

صورة رقم 25: محاط تدخل مشروع الأشجار المثمرة (الزيتون) بالربع الفوقي

المصدر: تصوير شخصي، بتاريخ 20 أبريل 2018.

رافق تنزيل برنامج تحدي الألفية للأشجار المثمرة بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة مجموعة من الاختلالات، بحيث أن صيانة تشجير المحيطات يتطلب جهدا كبيرا من طرف المستفيدين؛ وذلك بعد تسليم المدارات في غياب دراسة مستقبلية للوسط الذي يشمله المشروع. بالإضافة إلى تغييب المقاربة التشاركية في تنظيم الفلاحين المستفيدين في المدارات السالفة الذكر، وضعف مصاحبة هذه التنظيمات المهنية من طرف الإدارة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري، وكذا المنظمات المهنية في المجالات التقنية والتدبيرية، الشيء الذي سمح بتحول جمعيات الزيتون إلى تعاونيات فاعلة في القطاع التعاوني.

يتماهى المخطط الجديد "الجيل الأخضر 2020-2030"، مع المخطط الأخضر؛ باعتبار المرحلة الأولى كانت كمية واعتنت بسلاسل الإنتاج و"المكننة" وتنظيم المهنيين، في حين يهتم المخطط الجديد

بالمزارع وتأهيلها. ومن شأنه دعم التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، مما سيؤثر في حجم تثمين المنتوج المحلي واستدامة نسب النمو الاقتصادي.

المحور الثالث: الاقتصاد الاجتماعي التضامني، ركيزة محورية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

يحتل مكون الاقتصاد الاجتماعي التضامني مكانة بارزة في برامج م.و.ت.ب، من خلال التركيز على المشاريع المدرة للدخل في أبعادها الاقتصادية والتضامنية، مما يستدعي التعرف عليها والكشف عن مراميها التنموية. في هذا المحور سنتعرف على تدخلات المبادرة من خلال البرنامج الأفقي بإقليم تازة بشكل عام وتلال مقدمة الريف الشرقي بشكل خاص باعتبارها جزء من الإقليم.

1- البعد التضامني في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بإقليم تازة

من خلال الدليل العملي لأرضية العمل 2011-2015 المعتمدة في تدبير الشطر الثاني من م.و.ت.ب، يمكن أن نشير إلى المشاريع بإقليم تازة والتي تشكل رافعة للتنمية المحلية، وهي على الشكل التالي:

جدول رقم 22: توزيع مشاريع م.و.ت.ب بإقليم تازة حسب البرامج وحجم الاستثمار 2005-2016

البرنامج	عدد المشاريع	التكلفة الإجمالية بالدرهم	دعم صناديق المبادرة بالدرهم
محاربة الفقر بالوسط القروي	302	126.676.831	103.334.165
محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري	121	79.022.380	55.886.903
محاربة الهشاشة	91	64.381.424	53.931.424
البرنامج الأفقي	467	151.394.445	99.584.911
المجموع	**981**	**421.475.080**	**312.737.402**

المصدر: قسم العمل الاجتماعي بعمالة تازة. ماي 2017

❖ **برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي**

يهدف هذا البرنامج إلى محاربة الفقر بالوسط القروي والتقليص من إقصاء الساكنة القروية. وترتكز العمليات المبرمجة على دعم الأنشطة المدرة للدخل، وتحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعزيز مقاربة النوع.

❖ **برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالمجال الحضري**

جاء هذا البرنامج من أجل توفير كافة الشروط للنهوض بوضعية الساكنة في المجال الحضري. وهو يرمي إلى تمكينها من الولوج إلى الخدمات الأساسية والمواكبة الاجتماعية عبر تشجيع الأنشطة المدرة للدخل في إطار التعاونيات والجمعيات المتيحة لفرص الشغل والكفيلة بتنشيط النسيج الاقتصادي المحلي.

❖ **برنامج محاربة الهشاشة والتهميش:**

يرتكز أساسا على مقاربة النوع وإعطاء الأولوية لإعادة الإدماج السوسيو اقتصادي للأشخاص في وضعية صعبة، من خلال التكوين وتلقين الحرف الأساسية والمساعدة على الإدماج المهني.

❖ **البرنامج الأفقي:**

يهدف إلى تمويل المشاريع ذات الوقع الكبير على التنمية البشرية على صعيد كافة الجماعات الترابية من خلال مرتكزين هما:

- **محور المواكبة**: من خلال إدماج النساء والشباب في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والمساعدة والتوجيه والتأطير، ودعم أنشطة التواصل لفائدة الفاعلين المحليين.
- **محور الأنشطة المدرة للدخل:** يستهدف هذا المحور بالخصوص الشرائح الاجتماعية المعوزة، وحاملو المشاريع المنظمون في إطار مجموعات مؤهلة للنساء وللشباب الذين يوجدون في وضعية هشة من خلال توفير فرص شغل وبالتالي توفير دخل قار.

بخصوص سبل المشاركة والتنفيذ، قدمت المشاريع بالإقليم بالنسبة للأنشطة المدرة للدخل من لدن الهيئات الآتية، وهي: الجماعات الترابية بنسبة 82%، التعاونيات 6%، الجمعيات 9%، شركة أشخاص 3% بشروط الانتماء إلى الساكنة المستهدفة ببرامج م.و.ت.ب. فيما بلغت مساهمة المبادرة

74%، ومساهمة باقي الشركاء في المشاريع 26%. ومن خلال الأرقام الواردة يظهر ضعف حصة الاقتصاد الاجتماعي التضامني من الدعم، إذ أن معظم التدخلات تستهدف الجماعات الترابية التي تعاني من الهشاشة كالجماعتين الترابيتين الترايبة والربع الفوقي.

2- البرنامج الأفقي في خدمة الأنشطة المدرة للدخل بإقليم تازة

ساهمت م.و.ت.ب في الاقتصاد الاجتماعي التضامني بإقليم تازة منذ انطلاقها ضمن البرنامج الأفقي، حيث استفاد القطاع الفلاحي بالإقليم منها بنسبة 76% من المشاريع المدرة للدخل وبنسبة 11% [1] لكل من قطاع التجارة والصناعة والخدمات وقطاع الصناعة التقليدية، بينما لم تتجاوز السياحة 2% [رغم توفر الإقليم على مؤهلات سياحية هائلة (مغارة فريواطو، باب بودير، راس الماء، عادات وتقاليد، فلكلور...)]. وكان لحاملي المشاريع ضمن هذه التعاونيات حصة الأسد بنسبة 58%، وللجمعيات 22%، ولشركة الأشخاص 20%. كل هذه التنظيمات تدخل ضمن مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

1 – قسم العمل الاجتماعي بعمالة تازة. ماي 2017.

جدول رقم 23: توزيع مشاريع م.و.ت.ب المدرة للدخل بإقليم تازة حسب الأنشطة 2005-2016

طبيعة النشاط	عدد المشاريع	عدد المستفيدين	التكلفة الإجمالية بالدرهم	دعم صندوق المبادرة بالدرهم	مساهمة الشركاء بالدرهم
تربية المواشي	95	1020	18.006.382	12.235.026	5.771.356
تربية النحل	83	2304	12.559.072	8.927.409	3.631.663
أنشطة خدماتية	23	161	11.017.400	7.072.800	3.944.600
الطبخ والحلويات	13	131	2.584.860	1.614.000	970.860
النسيج والديكور	12	659	2.675.420	2.216.840	458.580
معدات فلاحية	09	1548	2.141.719	1.379.955	761.764
تثمين الزيتون	05	97	763.895	519.000	244.895
المآوي السياحية	05	766	1.240.000	955.000	285.000
تنظيم الباعة المتجولين	05	119	2.764.000	1.615.000	1.149.000
تثمين القفة	04	86	884.000	682.800	201.200
الأشجار المثمرة	03	960	629.700	386.200	243.500
زراعة الزعفران	02	32	116.200	85.340	30.860
جمع الحليب	02	245	464.350	325.045	139.305
المجموع	261	8126	55.846.998	38.014.415	17.832.583

المصدر: قسم العمل الاجتماعي بعمالة تازة. ماي 2017

تساهم م.و.ت.ب في البرنامج الأفقي من الناحية المالية بجزئين:

الجزء الأول قار؛ بلغ 10 مليون درهم، والجزء الثاني؛ يحدد حسب عدد الساكنة التي تعيش تحت عتبة الفقر داخل الإقليم. ومن خلال ذلك فالـ م.و.ت.ب بإمكانها أن تساهم في حدود 70% من التكلفة الإجمالية للمشاريع التي يجب اختيارها على مدى زمني قد يصل إلى 3 سنوات، شريطة أن لا يتعدى المبلغ 200 ألف درهما بالنسبة لكل مشروع وعلى مدى سنة واحدة. ويخص مبلغا لا يتجاوز نسبة 10% من المبلغ الإجمالي للمبادرات، لتغطية مصاريف تسيير المشروع. ويمكن أن تتخذ مساهمة الشركاء شكلا عينيا. واستثناء، يمكن تمويل مشروع بأكمله من طرف م.و.ت.ب إذا كان له وقع قوي ومباشر على مكونات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

3- الحصيلة العامة لـ م.و.ت.ب بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

أوضح والي بنك المغرب في "المنتدى الدولي حول م.و.ت.ب " بأكادير فاتح نونبر 2010 "بأن م.و.ت.ب مكنت من إرساء دينامية متواصلة، حيث ترتكز على نظام فعال يتمثل في الحكامة والقرب"[1]. وسنقف على هذه الحقيقة بمجال دراستنا من خلال الجدول التالي.

1- مجلة جامعة غرف الصناعة التقليدية (2010)، مجلة فصلية تصدرها جامعة غرف الصناعة التقليدية بالمغرب. مطبعة كادرا، الرباط. ص 45.

جدول رقم 24: توزيع مشاريع م.و.ت.ب حسب المجال وحجم الاستثمار ما بين 2005 و2015

الجماعة الترابية	التعاونيات المستفيدة	القيمة الإجمالية للمشروع	مساهمة م.و.ت.ب
بني فراسن	11	1.447.300	1.782.500
بني لنت	2	510.000	542.000
مكناسة الشرقية	1	250.000	175.000
مكناسة الغربية	2	442.000	310.000
أولاد زباير	11	2.003.300	1.468.600
طايفة	3	800.618	532.218
ترايبة	3	478.000	343.300
الربع الفوقي	1	74.713	69.713
مسيلة	1	120.000	84.000
أولاد شريف	1	190.000	100.000
المجموع	36	6.315.931	5.407331

المصدر: قسم العمل الاجتماعي بعمالة تازة. ماي 2017، بتصرف

يتبين أن حصيلة منجزات م.و.ت.ب تتسم بالتباين حسب الجماعات الترابية. فقد بلغ عدد المشاريع المنجزة لدى التعاونيات ما يقارب 11 مشروعا لكل من الجماعتين الترابيتين بني فراسن وأولاد زباير بنسبة 61,44% من مجموع المشاريع بتلال مقدمة جبال الريف الشرقي تازة.

بلغت التكلفة الإجمالية لهاته المشاريع المنجزة من لدن التعاونيات حوالي 6.315.931 درهم، ساهمت فيه م.و.ت.ب بحصة 85,61%؛ أي بقيمة 5.407331 درهما. واستفادت من هذه المشاريع

حوالي 36 تعاونية، وهو رقم يدل على حجم تأثير مشاريع المبادرة في مسار الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

مبيان رقم 64: حصيلة المشاريع المدرة للدخل بتلال مقدمة جبال الريف الشرقي-تازة

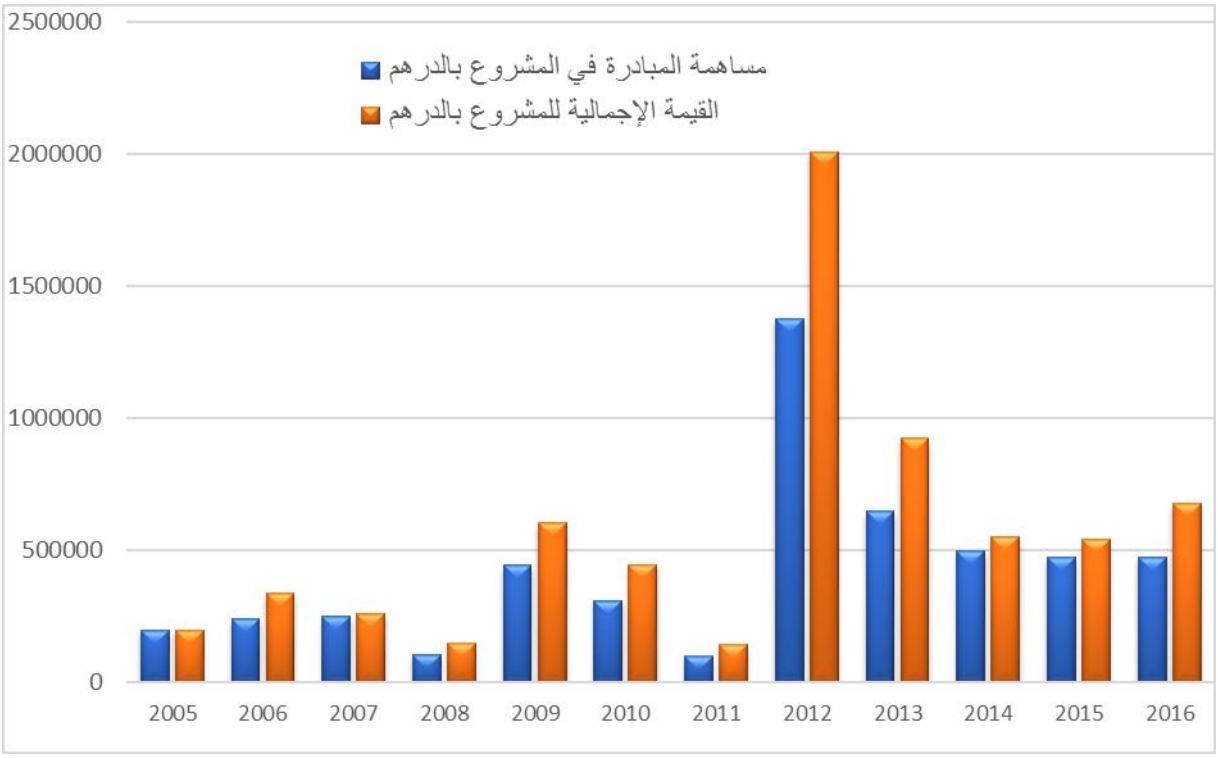

المصدر: قسم العمل الاجتماعي-عمالة تازة. ماي 2017

يبرز المبيان حجم الاستثمارات في مجال دعم مشاريع التعاونيات المدرة للدخل بمنهجية العمل التضامني، باعتبار هذا المحور مكونا أساسيا ضمن توجهات م.و.ت.ب. وقد اتسمت هذه التدخلات بأنشطة متنوعة ومندمجة، تعكس أهمية الإنتاج والتعاون في الممارسة، بحيث يمكن تقسيم مراحل المشاريع إلى ثلاثة مراحل أساسية:

أ.الشطر الأول من المبادرة 2005-2010

ساهمت المشاريع التي استفادت منها التعاونيات، والمتمثلة أساسا في الأنشطة المدرة للدخل (تربية الماشية، تربية النحل، الصناعة التقليدية، تثمين الزيتون...) في دعم وتقوية القدرات التنموية لمجموعة من الدواوير والمنخرطين. وكانت انطلاقتها سنة 2005 عبر دعم تعاونية "مثيوة نبات" بنسبة 100% لبناء معصرة للزيتون بمواصفات عصرية بدوار السبت القديم بالجماعة الترابية بني فراسن.

تعتبر سنة 2009، السنة التي تلقت فيها المشاريع أكبر قدر من الدعم من طرف المبادرة بنسبة 73,74%. وتم توزيعه بين أنشطة خدماتية لتعاونية البركة بمبلغ 200.000 درهم، وتربية المواشي بـ 175.000 درهم، و"تعاونية عين بقلال"، وتربية النحل بـ 69.713 درهم، بينما عرفت "تعاونية الريحانة لتربية النحل" سنة 2010 تراجعا في دعم المبادرة بنسبة 30,29%، التي توزعت مشاريع الدعم على 3 تعاونيات تهتم بتربية النحل في غياب تام لدعم المشاريع الأخرى.

ب. الشطر الثاني من المبادرة 2011-2015

عرفت هذه المرحلة تضاعفا في حجم المشاريع المدعمة من قبل المبادرة؛ وذلك نتيجة تزايد وتيرة تأسيس التعاونيات. ويعود ضعف دعم م.و.ت.ب للمشاريع المدرة للدخل سنة 2011 إلى استفادة تعاونيات خارج مجال دراستنا بإقليم تازة، وخاصة بجبال الأطلس المتوسط الشمالي وحوض إناون، بينما بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، استفادت تعاونية واحدة هي "تعاونية البرقاد للمنتوجات النباتية"، وتمثلت في إنشاء بناية للعمل اليدوي للمنتجات النباتية، وتخزين المنتوج، والقيام بدورات تدريبية. وقد كلف المشروع 144.000 درهم، ساهمت المبادرة فيه بـ 70%؛ أي بغلاف مالي قدره 100.800 درهما.

ت. الشطر الثالث من المبادرة 2016

خلال سنة 2016، استفادت 5 تعاونيات لتربية الغنم من دعم م.و.ت.ب، وهي: "التعاونية الفلاحية الأحمد" بقيمة 100.000,00 درهم بمكناسة الغربية، و"التعاونية الفلاحية الإخلاص" بمبلغ مالي قدره 133.000,00 درهم بأولاد زباير، بينما التعاونيات الثلاث الأخرى بالجماعة الترابية بني فراسن (التعاونية الفلاحية الري، التعاونية الفلاحية تفازة والتعاونية الفلاحية البرقاد) استفادت بغلاف مالي قدره 282.000,00 درهما في غياب توزيع مجالي عادل لمشاريع الدعم بين باقي تراب الجماعات الترابية بالمجال المدروس.

خلاصة القول، إذا كانت المشاريع المدرة للدخل قد حققت نتائج على مستوى الفعل الاقتصادي المتعلق بالإنتاج بإقليم تازة بشكل عام وتلال مقدمة الريف الشرقي بشكل خاص، فهي في حاجة إلى تطوير أساليب التسويق وتوسيع إمكانية ولوج المعارض، وتنظيم التجارة الإلكترونية، وتوقيع عقود التموين في إطار تنظيم العرض والطلب. وهذا الأمر يحتاج إلى التنسيق والتأطير في ظل شبكات الإنتاج

والتسويق المشترك لتثمين جهود المتعاونين والمنتجين في إطار الاقتصاد الاجتماعي التضامني المهيكل والمثمر.

المحور الرابع: المعارض والأسواق فضاءات لتسويق المنتجات المجالية

تندرج المعارض الوطنية والجهوية ضمن استراتيجية التواصل الرامية إلى التعريف بالمنتجات المحلية التي تزخر بها بلادنا، وإبراز قدرات وانجازات الفاعلين المحليين بقطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وتحفيزهم على التنظيم والتواصل في إطار شبكات من أجل تثمين أفضل للموارد الترابية. ويأتي المعرض الدولي لمكناس في المقدمة، وتليه مجموعة من المعارض على المستوى الجهوي والإقليمي. وكلها تعتبر فضاءات تسعى من خلالها تعاونيات تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة إلى ربط علاقات مع زبناء محتملين، وتسويق المنتوج المرمز واشهاره.

1- المعرض الدولي للفلاحة بمكناس فضاء لترميز المنتجات المجالية

يعد المعرض الدولي للفلاحة بمكناس، الذي يستقطب اهتماما إعلاميا كبيرا، محطة قوية لتقديم المعلومات وتعميمها لفائدة القطاع الفلاحي المغربي، ووسيلة لإنجاز ما يصبو إليه مخطط المغرب الأخضر الذي يعتبر استراتيجية طموحة لتهيئة وتطوير الفلاحة الوطنية. ويطمح هذا المعرض، الذي يساير رهانات الفلاحة الوطنية والدولية، إلى أن يكون رافعة لتنمية هذا القطاع والمفتاح في الاقتصاد الوطني، وذلك بتقديمه حزمة من الحلول. ويحج إلى هذا المعرض عارضون من مختلف بلدان العالم، يقدمون ابتكاراتهم وحلولهم الفلاحية المتعلقة بتربية المواشي والتموين الفلاحي. وتتجلى الأهداف المتوخاة من تنظيم هذا المعرض فيما يلي:

- خلق فضاء واسع للحوار والتشاور والتواصل والتسويق لفائدة وحدات الاقتصاد الاجتماعي التضامني؛
- تسليط الضوء على القدرات الابتكارية للموارد البشرية لوحدات الاقتصاد الاجتماعي التضامني؛
- التدريب على تقنيات المحاسبة الإدارية، والتسويق، وإدارة الجودة؛
- رفع مستوى تسيير وتدبير وحدات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في المجال الإداري والتسويق؛

- تعزيز مصادر التمويل الضرورية لإنعاش مشاريع وحدات الاقتصاد الاجتماعي التضامني؛
- فتح آفاق الشراكة وتمويل المشاريع المقدمة من طرف هذه الوحدات؛
- تشجيع تسويق منتجات وحدات الاقتصاد الاجتماعي التضامني وحث المواطن على الشراء التضامني.

أضحى الملتقى الدولي للفلاحة بمكناس فضاء للترميز والاعتراف بمختلف المنتجات المحلية، وتم على مدى دورات هذا المعرض الذي بات يشكل نافذة مهمة لتثمين هذه المنتجات وإخراجها من الظل والتعريف بها وترويجها بالأسواق الكبرى داخل الوطن وخارجه، وتثمين منتجات متنوعة تزخر بها مختلف المناطق الفلاحية بالمغرب بفضل تعدد نظمه البيئية وتنوعه البيولوجي والثقافي. فمن خلال نسخة 2014، تم ترميز ثلاث منتجات مجالية بتسمية المنشأ وهي زيت الزيتون "تيوت الشياظمة" (الصويرة)، وزعفران تالوين (تارودانت) وورود قلعة مكونة، إضافة إلى ترميز لحم الخروف الرضيع بعلامة الجودة الفلاحية.

رغم أن دورات المعرض الدولي تستقطب الآلاف من الزوار، ومشاركة عارضين يمثلون مختلف القارات، فإن جل التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة لا تتوفر على الاعتماد الصحي من طرف «المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية» "ONSSA"، على اعتبار أن هذه الشهادة تعتبر شرطا أساسيا لعرض منتجات التعاونيات بأروقة المعرض. وعلى إثر ذلك، منحت "تعاونية مثيوة نبات" سنة 2018 اعتمادا وترخيصا على المستوى الصحي لمنتوج الزيتون بعد زيارة "ONSSA" إلى التعاونية ببني فراسن للتأكد من احترام المعايير الصحية [1]. وفي حالة عدم احترام الشروط، تعمل المؤسسة الوصية على سحب الاعتماد الصحي.

1 – تصريحات رئيس "تعاونية مثيوة نبات" حسن هناد. مقابلة بتاريخ 09 يناير 2019.

2- المعارض الجهوية فضاءات لتثمين المنتجات المجالية

أ- تسويق المنتجات المجالية عبر معرض الاقتصاد الاجتماعي التضامني لجهة فاس-مكناس

يأتي تنظيم المعارض الجهوية للاقتصاد الاجتماعي التضامني لتنخرط في تثمين المنتجات المجالية التي لها الأثر الإيجابي في الدفع بالتنمية من خلال دعم حركية القطاع التعاوني بالجهة، ويأتي كذلك لتفعيل الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي التضامني في مختلف أقاليم الجهة.

صورة رقم 26: المعرض الجهوي الأول لمنتوجات الاقتصاد الاجتماعي التضامني بجهة فاس-مكناس

المصدر: تصوير شخصي، بتاريخ 30 مارس 2017

في هذا الصدد، جاء تنظيم المعرض الجهوي لفاس-مكناس لتحقيق الأهداف التالية:

1. العمل من أجل تجارة القرب من خلال التشجيع على الشراء التضامني؛
2. التحسيس بمشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجهة؛
3. خلق فضاء للحوار والشراكة بين مختلف مكونات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجهة؛
4. التحسيس بمفهوم وأهمية التجارة المنصفة؛
5. تطوير المنتوج التعاوني المحلي؛
6. تأطير وتكوين المتعاونين في ميادين: التسيير والتدبير التعاوني وكذا تقنيات التسويق.

تم تنظيم هذا المعرض من 29 مارس إلى غاية 02 أبريل 2017 بمدينة فاس بطريق صفرو، حيث شكلت النسخة الأولى والأخيرة له، وشاركت تعاونية واحدة من مجال تلال مقدمة الريف الشرقي بتازة هي "تعاونية أديب" التي قامت بعرض العسل والأعشاب الطبية ضمن أروقته. إلا أن المبيعات كانت ضعيفة بسبب ضعف التغطية الإعلامية لفعاليات هذا الملتقى الجهوي.

ب- المهرجان الوطني للزيتون بمدينة تازة

أمام الأهمية الكبرى التي تحظى بها شجرة الزيتون بإقليم تازة، نظم المهرجان الوطني للزيتون في نسخته الثانية تحت شعار "سلسلة الزيتون: جودة عالية وتسويق منظم" أيام 19-20-2015/11/21-، الذي عرف توافدا مهما لمختلف التنظيمات المهنية المتمثلة أساسا في التعاونيات الفلاحية والخدماتية، الجمعيات، التعاضديات والشركات الفلاحية من مختلف أرجاء التراب الوطني. وتعتبر هذه النسخة هي النسخة الأخيرة التي تم تنظيمها بتازة.

صورة رقم 27: المهرجان الوطني للزيتون بتازة، نونبر 2015

المصدر: تصوير شخصي، 20 نونبر 2015

من خلال هذا المهرجان، تم عرض مختلف المنتجات الفلاحية المغربية (الزعفران، العسل، الحناء، اللبن..). ويشكل زيت الزيتون "الألفية" المنتوج الأساسي في هذا المهرجان المعروض من طرف مجموعة من التعاونيات ومجموعات ذات النفع الاقتصادي (التسولي ببني فراسن أولاد زباير بإقليم تازة، أحلاف زيت الزيتون بإقليم تاوريرت، عين عيشة بتيسة إقليم تاونات...). هذا بالإضافة إلى بعض الشركات الفلاحية المرافقة والتعاضديات والجمعيات.

من خلال مشاركتنا في هذا المهرجان، من أجل التغلغل وسط أعضاء التعاونيات والتعرف على المنتجات المعروضة، لاحظنا وبالملموس أن هذا الملتقى الثقافي لم يعرف إقبالا كبيرا نظرا لضعف

عملية التشهير عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية وكذا الموقع غير المناسب (المعرض) الذي نظم فيه (منطقة هامشية بعيدة عن الدينامية الاقتصادية الحضرية). وهنا لابد من الإشارة إلى أن كمية الزيت التي تباع عن طريق التقسيط قليلة جدا. والسبب يرجع إلى العوامل التي تم ذكرها سابقا، إضافة إلى أن تراب الإقليم غني بشجرة الزيتون. لهذا، فالمستهلك يتصل مباشرة بالفلاح إما من أجل شراء الزيتون ثم عصره بنفسه أو شراء الزيت الجاهزة، حيث تتم هذه العملية خارج إطار التعاونيات أو الوسطاء.

ب- الأسواق المتنقلة لمنتوجات الاقتصاد الاجتماعي التضامني لجهة فاس-مكناس

تأخذ الأسواق المتنقلة طابعا جهويا، موجهة للتعاونيات وللجمعيات التي هي في طور التحول إلى تعاونيات، التي تمارس أنشطتها على صعيد الجهة المعنية. ويشمل مفهوم الأسواق المتنقلة تقديم ثلاث خدمات للتعاونيات تهم التسويق والتكوين والتثمين. ففيما يتعلق بالتسويق، تستفيد التعاونيات من تظاهرات تجارية منتظمة طوال السنة تجوب مختلف أقاليم الجهة المستفيدة. وفي هذا الإطار، تضع الوزارة بتعاون مع شركاءها المحليين وبالمجان، مكانا مناسبا للبيع مع تجهيزه بكل ما يلزم للعرض والبيع والتنشيط التجاري، مع مواكبة ذلك بالتواصل والإعلام المناسبين. كما يشمل إعطاء تكوين للعارضين بهدف تحسين معارفهم في ميادين ذات العلاقة بالتسويق مثل؛ تقنيات التسويق والتواصل والتقنين والتلفيف وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، يحظى التلفيف وطريقة تقديم المنتوج التعاوني بأهمية كبرى لكون هذا الجانب يشكل إحدى المعيقات الهامة أمام الترويج للمنتوج التعاوني وولوجه إلى الأسواق. ففي غالب الأحيان، يقدم المنتوج للمستهلك بتلفيف غير ملائم وبدون أي تعريف بمميزاته وبخصوصياته.

أقيمت المحطة الأولى لهذه السوق المتنقلة بتازة، وتلتها ميسور ثم الحاجب، حيث تستهدف المساعدة على تسويق منتوجات التعاونيات والمؤسسات الإنتاجية العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني والتوعية والتحسيس بأهمية الجودة، علاوة على تبادل التجارب والخبرات بين المنتجين. وقد نظمت النسخة الرابعة بمدينة تاونات من 03 إلى 10 أكتوبر 2018 من قبل مجلس الجهة بشراكة مع وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي. وعرفت هذه السوق المتنقلة مشاركة 52 عارضا من الجهة، حيث أقيم على مساحة 1300م² بمشاركة عارضين من مختلف مناطق جهة فاس-مكناس، الذين يمثلون عددا من التعاونيات والقطاعات الإنتاجية

(الجلد والزرابي والنقش على الخشب والفخار وإنتاج العسل والتمور وزيت الزيتون والأعشاب الطبية والعطرية ومواد التجميل الطبيعية وغيرها).

صورة رقم 28: مشاركة "تعاونية عين جنان" جماعة بني فراسن تازة بالمعرض المتنقل بتاونات

المصدر: تصوير شخصي بتاريخ 07 أكتوبر 2018

تسعى الأسواق المتنقلة للاقتصاد الاجتماعي التضامني بجهة فاس-مكناس إلى التعريف بالمنتجات المجالية بالجهة كأحد روافد التنمية الترابية التي يراهن عليها لتحقيق إقلاع بتراب جهة فاس-مكناس، علاوة على إبراز المؤهلات والإمكانات الجهوية التي يزخر بها قطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالجهة، وعرض الفرص المتاحة لتطويره ودعم أنشطته. إلا أن أروقة المعرض لا تتسع إلا لعدد محدود من التعاونيات، مما يحرم الفرصة على العديد منها لعرض منتجاتها المحلية.

3- تسويق منتجات التعاونيات عبر المتاجر وفضاءات المطارات

أ- التسويق عبر المتاجر التابعة لمغرب التسويق

قامت «وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي» بتوقيع عدة اتفاقيات شراكة مع مختلف الفاعلين. نذكر منها تلك المبرمة مع مكتب التسويق والتصدير "مغرب تسويق" لمساعدة التعاونيات لحل مشكل التسويق؛ وذلك من أجل إيجاد قنوات جديدة للترويج والتسويق. وتفعيلا لهذه الاتفاقية، أعطيت انطلاقة أول عملية نموذجية بافتتاح أول متجر من السلسلة التجارية للمتاجر التضامنية والمنصفة على مستوى المقر التجاري التابع لهذا المكتب بشارع الجيش الملكي بالدار البيضاء، يوم 04 أبريل 2012 بمشاركة أزيد من 80 تعاونية. ويعتبر هذا المتجر الأول من نوعه في المغرب، حيث تعرض على رفوفه مجموعة من منتوجات التعاونيات من مختلف مناطق المغرب، وقد تم افتتاح متاجر أخرى بمشاركة ما يزيد عن 800 تعاونية.

يهدف هذا المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ⊕ دعم تسويق منتجات التعاونيات وصغار المنتجين في القطاع الغذائي؛
- ⊕ إدخال التعاونيات في قنوات التوزيع والتسويق من خلال متاجر مكتب التسويق والتصدير؛
- ⊕ التحسيس حول أهمية هذا المشروع والفرص التي يتيحها للتعاونيات من خلال تشجيعهم على الانخراط في هذه الدينامية التجارية الجديدة؛
- ⊕ تحديد نهج التسويق لصالح المنتجات المحلية لزيادة الإنتاج وتحفيز الاستهلاك "المنصف" و"المتضامن" لمنتجات هذه التعاونيات.
- ⊕ تثمين منتجات التعاونيات من خلال المصادقة على معايير الجودة، والتجميع والتزويد بوسائل التعبئة والتلفيف.

انطلقت هذه العملية بمشاركة مجموعة من التعاونيات التي تمارس نشاطها في مجال تثمين المنتجات المجالية التي يزخر بها ترابنا الوطني، من بينها "تعاونية مثيوة نبات" الممثلة الوحيدة لتلال مقدمة الريف الشرقي بتازة، حيث تم رصد أزيد من 30 منتوج أصلي وعدد من المشتقات، منها

المنتجات ذات الطابع الغذائي، والمنتجات التي تستعمل كمستحضرات للتجميل، حيث يأتي في المقدمة العسل، زيت، الزيتون، أركان، الكسكس، الأعشاب الطبية، التمر، الزيتون، التين، أملو والصبار...إلخ.

ب- تسويق منتجات التعاونيات على مستوى فضاءات المطارات

عملت «وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي» على تفعيل اتفاقية الشراكة الموقعة مع المكتب الوطني للمطارات لتخصيص أماكن لعرض وبيع منتوجات تعاونيات قطاعي الفلاحة والصناعة التقليدية داخل الفضاءات التجارية التابعة للمطارات. واعتمادا على هذه الدينامية الجديدة المبنية على دعم وتوجيه هذه التعاونيات، يمكن لهذه الكيانات ترويج منتجاتها وتنمية قدراتها الإنتاجية. وقد انطلقت أول عملية نموذجية بمطار طنجة ابن بطوطة.

فجاءت الأهداف المتوخاة من هذه العملية لتحقيق ما يلي:

- تسويق المنتجات المحلية للتعاونيات الفلاحية والحرفية عبر فضاءات المطارات؛
- التعريف بالمنتجات المغربية المميزة ذات الحمولة الثقافية؛
- دعم وحدات الاقتصاد الاجتماعي التضامني؛
- تحسين دخل صغار المنتجين في القطاع التعاوني؛

وفي هذا الشأن، ورغم كثرة العروض الوزارية الخاصة بتثمين المنتجات المجالية التي تنظم بمختلف أرجاء التراب الوطني عبر معارض وأسواق ومتاجر، فإن مساهماتها تظل ضعيفة فيما يخص الرفع من دخل الفئات الواسعة من صغار المنتجين، وتحسين بسيط في ظروف عيشهم، وإدماج البعض من الفئات المحظوظة في سوق الشغل، خصوصا أعضاء التعاونيات ذات الصيت الجهوي، التي تحرم بدورها تعاونيات صاعدة من البروز ضمن فضاءات هذه المعارض والملتقيات.

خاتمة الفصل التاسع

تقييما لمختلف التدخلات على مستوى تلال مقدمة الريف الشرقي بتازة، نلاحظ ضعف المقاربة التشاركية بكل من برنامجي تحدي الألفية "مشروع الأشجار المثمرة"، و م.و.ت.ب في الأخذ برأي الفلاحيين وحاجياتهم. هذا إلى جانب ضعف المؤسسات العمومية الوطنية في دعم الأنشطة الفلاحية على مستوى مجال الدراسة كمربية ومرشدة. وتبقى المسؤولية على التعاونيات المحلية، التي تشكو حرمانها من المشاركة بالمعارض الوطنية والجهوية لعدم قدرتها على الحصول على شهادة الاعتماد الصحي من «المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية»، وهذا ما يؤثر سلبا على النشاط الفلاحي.

فبتقييمنا الداخلي للبرامج التنموية المرتبطة بتثمين منتجات شجرة الزيتون، نجد أنها حققت منجزات، ومكنت من مضاعفة منتجات الفلاحين، لكن هذه الانجازات تبقى محدودة في الزمان والمكان، ولم ترق إلى ما هو مخطط له. كما ساعدت على المستوى الاجتماعي في إحداث فرص عمل ولو بشكل ضعيف ورفع معدلات تغطية الحاجيات الغذائية من مادة زيت الزيتون.

في بعض الأحيان، نجد أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لا تأخذ بعين الاعتبار آراء الفاعلين والمهنيين بالقطاع التعاوني، وتبقى بعيدة نسبيا عن واقع وخصوصية الفلاح البسيط وبيئته ومهاراته. ونرى أن إطلاق نسخ ثانية وثالثة من دون تقييم حقيقي يفتح الباب أمام إمكانية تكرار الأخطاء نفسها، ويعد مغامرة ستؤدي إلى هدر المال العام.

تعد معظم الإستراتيجية والرؤى الوطنية على المستوى النظري جيدة، ولكن تطبيقها على أرض الواقع بشكل ناجح يبقى رهين بتفاعل مختلف الفاعلين المحليين من مجالس منتخبة وفلاحين وإداريين. ويعود فشلها في بعض المجالات الجغرافية إلى الطبيعة البنيوية للمجتمع المحلي، الذي يجب معالجته على مجموعة من المستويات (التعليم، الصحة، الشغل، البنية التحتية...).

ولخلق تنمية ترابية، وجب إشراك مختلف التنظيمات المهنية التي تهتم بالقطاع التعاوني، ووضع رؤية شمولية وتشاركية تهدف إلى جعل القطاع الفلاحي قطاعا فعالا في الاقتصاد المحلي والوطني. وهذا لن يتأت إلا بتحديد مكامن الخلل والضعف التي تشوب القطاع التعاوني من مختلف الجوانب، وهو ما سنحاول تفصيله في الفصل الموالي.

الفصل العاشر: تحديات القطاع التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة

مقدمة الفصل العاشر

يحظى القطاع التعاوني بالمجال القروي المغربي بأهمية كبيرة، خاصة وأنه يؤدي مهاما لا تقل أهمية عن تلك الأدوار الخاصة بالشركات الصغرى، لدرجة أن الخطاب السياسي الراهن يجعل من هذا الفاعل أبرز المشاركين في تحقيق أهداف التنمية الترابية. ويشكل موضوع هذا الفصل تشخيص دقيق للمشاكل التي يعاني منها القطاع، من خلال استعراض مشاكل التعاونية المختلفة من أجل تجاوزها وتحقيق طفرة اقتصادية تستفيد منها التنظيمات المهنية الفاعلة في المجال والمواطن المحيط بها على حد سواء.

لدى فإشكالنا المطروح حول الموضوع يتمحور حول السؤالين التاليين: ما هي أهم المشاكل والاكراهات التي تعرقل القطاع التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي بشكل خاص، والتراب الوطني بشكل عام؟ وما مدى نجاح مختلف البرامج والمشاريع الترابية في هيكلة وتطور القطاع التعاوني بمجال الدراسة؟

لقد أظهرنا من خلال نتائج البحث الميداني، أن تعاونيات تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة تعاني مجموعة من المشاكل المتداخلة (ذاتية وموضوعية)، يمكن أن تشكل سببا لفشل بعضها وتعثره، ويمكن أن يؤدي الأمر إلى توقيفها وتصفيتها. وتتجلى أهم المشاكل أولا، في مشاكل بنيوية معقدة يصعب تخطيها في ظل القوانين الاقتصادية السائدة اليوم. وثانيا، في مشاكل ثقافية وإدارية بالمجتمع المغربي. وثالثا، في مشاكل موضوعية مرتبطة باستراتيجية الإنتاج والتداول. ومن خلال هذا الفصل، سنفصل في هذه الإكراهات بشكل دقيق حتى نستطيع وضع رؤية واضحة لبناء اقتصاد اجتماعي تضامني يعتمد على الذات.

المحور الأول: مشاكل بنيوية تعرقل بناء قطاع تعاوني وطني

تعتبر العقبات والمشاكل التي يعاني منها العمل التعاوني بمجال الدراسة جد معقدة وذات تركيبة بنيوية يتداخل فيها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتسود بدرجة أكبر ثقافة الاتجار والحصول على أكبر المنافع من أي نشاط يشترك فيه المتعاون في ظل تنامي الانفرادية وتداخل مصالح متعددة في مجتمع تقليدي.

1- العلاقة الجدلية بين التعاونيات والدولة

عندما تبالغ دول العالم الثالث في ممارسة نفوذها على التعاونيات، فإن الأمر لا يقتصر على تجريد التعاونيات من عناصر الاستدامة، بل تصبح غير ذات أهمية وتفتقر إلى الكفاءة. رغم أن إنشاء التعاونيات في هذه الدول جاء كحتمية تاريخية وسياسية، إلا أن أنشطتها أصبحت بعيدة عن الأنماط الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مجتمعاتها.

يمثل المناخ السياسي السائد، أحد أهم التحديات التي تواجه التعاونيات في الدول الإفريقية، حيث تراجعت الكثير منها عن مساندة التعاونيات باعتبارها إحدى مظاهر الاشتراكية. ومع الرغبة في قطع كل علاقة مع الماضي، تهمل التعاونيات أو تترك للموت البطيء، متجاهلين مدى حاجة المواطن الإفريقي إلى المساندة في زمن الخوصصة.

على صعيد التراب الوطني، تعاني كافة التنظيمات المهنية في مجملها ومن بينها التعاونيات، رغم تفاوت أوضاعها من مجال ترابي إلى آخر، من العديد من القيود والتحديات التي تحد من دورها. وأبرز هذه القيود ما يتعلق بالحريات السياسية والعامة المتاحة في البلاد، حيث تظل رغم التطورات الإيجابية التي شهدتها منذ فجر الاستقلال، محدودة مقارنة بالكثير من دول العالم المتقدم. من بينها، آلية التشريع بما تفرضه من قيود بالنسبة للتسجيل والإيداع القانوني، وما تتضمنه من سلطة على حل التعاونيات وسحب الترخيص منها، وتعدد صور الإشراف والرقابة على النشاط، ومن عقوبات مختلفة بشكل يسمح بحصر النشاط التعاوني وعدم إفلاته من قبضة رقابة السلطة المحلية.

إن القطاع التعاوني بالمغرب شأنه شأن أي قطاع اقتصادي يحتاج إلى الاستقرار حتى يجد الفرصة للعمل والإنتاج. لكن التغيرات الكثيرة التي تحدث سواء في القوانين التي تحكم الحركة

التعاونية أو في السياسة الاقتصادية للدولة أو في تبعية القطاع التعاوني ووضعه ضمن أجهزة الدولة وغيرها من التغيرات، كلها بلا شك لها تأثير سلبي على وضع استراتيجية للقطاع، ومن ثمة على التخطيط المستقبلي لنشاطاته ومساهماته.

2- ضعف ثقافة روح العمل الجماعي لإنجاح المشروع

من بين العقبات التي تواجه التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، هو اتكالية المنخرطين على بعضهم البعض والرغبة في الاستفادة من الانجازات المحققة دون ابدال أي مجهود، وهذا ما يصطلح عليه بـ **"الانتفاع المجاني" في "علم الاقتصاد المؤسسي الجديد"**(*). وتؤدي ظاهرة "الانتفاع المجاني" للافتقار إلى الحوافز، حيث يرى فكر اقتصاد المؤسسات في تناوله لما يقابل العمل الجماعي من مشاكل؛ أن مبادئ التعاون التقليدية هي أساس المشكلات التي تعاني منها المنظمات التعاونية التقليدية. وتفرض هذه المبادئ، منفعة العضو، التي تتولد أساسا من توظيفه للخدمات التي تقدمها التعاونية. فالعضو دائما يقارن بين ما يمكن أن يحصل عليه من مساهمته التعاونية وما كان يمكن أن يحصل عليه في حالة وضع هذه المساهمة في مشروع خاص أو في أصول أخرى، حيث تكون حقوق الملكية محددة وقابلة للتداول ولارتفاع قيمتها مع الزمن ولها عائد على الاستثمار[1].

إن تطبيق التعاونيات الفلاحية بمجال دراستنا لمبادئ التعاون بشكله التقليدي يولد مجموعة من المشكلات التي تقود إلى افتقار الأعضاء للحافز على الاستثمار في التعاونيات. ومن أهم هذه المشكلات، مشكلة الانتفاع المجاني، مشكلة الافتقار للحوافز على الاستثمار، اختلاف مستوى المخاطرة الذي تقبله التعاونية على ذلك الذي يقبله العضو الفرد، مشكلة عدم قدرة المكتب المسير على السيطرة الفعالة على صنع القرار، هذا بالإضافة إلى مشكل تعارض المصالح بين أعضاء المكتب وتأثير ذلك على قراراته.

(*) يعتبر علم الاقتصاد المؤسسي الجديد توجه بحثي حديث نسبيا لتحليل العديد من قضايا التنمية، يؤكد على أهمية الأدوار الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات ويسعى إلى تقديم فهم أفضل وأكثر واقعية لعمل النظام الاقتصادي مستعينا بتحليلات العلوم الاجتماعية الأخرى.

[1] – محمد منصور عبد الفتاح (2012): "معالم السياسة الاجتماعية للتعاونيات ودورها المأمول في التنمية المستدامة بدول الخليج". سلسلة الدراسات الاجتماعية العدد 73 "التعاونيات الخليجية: تاريخ ومستقبل". المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى شتنبر 2012. ص 57.

ومن بين تجليات الانتفاع المجاني في العمل التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، نجد البعض يحصلون على مزايا تم تحقيقها من خلال مجهودات الآخرين. فلقد استفاد الفلاحون غير المنخرطين في التنظيمات المهنية بمحيط دوار سيدي عبد الله الغازي بالجماعة الترابية بني فراسن من جهود تعاونية "السهريج للخدمات الفلاحية" في مشروع الأشجار المثمرة الخاصة بالزيتون (برنامج تحدي الألفية). وقد شمل المشروع تشجير مساحة الأراضي الفارغة بكل من دواري أولاد بوجمعة وسيدي عبد الله الغازي. وفي تعاونية "الفتح أسروتو لتربية النحل وإنتاج الزيتون" بالجماعة الترابية بني فراسن، استفاد الأعضاء الجدد الملتحقون بعد سنة 2010م من مجهود الأعضاء السالفين المؤسسين سنة 2002 دون أن يقدموا الجهد نفسه أو الاستثمارات. ففي الوقت الذي تتساوى الحقوق بين الجميع، فإن الأعضاء يفتقرون إلى روح المبادرة والتطوير، ويؤدي اعتبار العضو نفسه كمستخدم لخدمات التعاونية وليس مستثمرا فيها، إلى افتقار الحافز على الاستثمار الطويل الأجل في المشروعات التعاونية.

3- تعثر «مشروع مقاولتي» يخيم على «البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات»

بعد حوالي 14 سنة عن تعثر استراتيجية التشغيل الذاتي، التي اعتمدتها حكومة إدريس جطو في يوليوز 2006 لمحاربة شبح البطالة، وقادت إلى سجن عدد من الشباب المستفيدين منها بعد فشل مشاريعهم، يعود هذا المشروع في ثوب جديد ليشكل بذلك "حصى" جديدة في "حذاء" المقاولات الناشئة.

كان يهدف "برنامج مقاولتي" إلى إنشاء 30 ألف مقاولة صغرى لخلق ما بين 60 و90 ألف منصب شغل، إلا أن هذا الهدف تحقق بنسبة مخجلة، بحسب الخطابات الرسمية؛ إذ لم يتعدى عدد المقاولات المحدثة بين 2007 و2011، سوى 2050 مقاولة فقط. ونسجل أن هذا الرقم لم يتجاوز 6,8% من الهدف الذي أعلنت عن تحقيقه الحكومة السابقة الذكر، وحوالي 90 ألف فرصة عمل المنشودة تبخرت كذلك، على اعتبار أن الرقم لم يتجاوز 6 آلاف و180 منصب شغل، أي ما يعادل 6,7% فقط من الهدف الذي تم تسطيره.

ساهمت عدة عوامل مجتمعة (ثقل المساطر الإدارية وكثرة المتدخلين، ثم المناخ السياسي العام والإكراهات المالية) في فشل هذا المشروع، وكانت الأبناك بدورها تتعامل بحذر شديد في تمويل هذه المشاريع خشية إعادة تجربة قروض المقاولين الشباب في تسعينات القرن الماضي.

في بداية سنة 2020 تم الإعلان عن «البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات». السؤال الذي يطرح نفسه هو على أي معايير سيتم اختيار المشاريع المستحقة للدعم؟ لأنه في مثل هذه المبادرات يكون تدخل أصحاب النفوذ والأحزاب والجمعيات المقربة من أصحاب القرار ليحظى معارفهم بهذه القروض على حساب مستحقيها، لذلك وجب المراقبة القبلية والبعدية لإنجاح هذه المبادرة.

لم يكن واضحا في هذا البرنامج إلى حدود كتابة هذه الأسطر، أمر مسطرة استرداد الديون ومصير المشاريع والقروض المتعثرة عن السداد لدى التعاونيات المستفيدة. أما فيما يتعلق بالضمانات الخاصة بالقروض، إذ سيتم الاكتفاء بالضمانات الخاصة بالمشروع عوض الضمانات الشخصية؛ هذا ما قد يؤدي إلى حجز ممتلكات التعاونيات وتعريضها للمتابعة القضائية.

رغم أن نسبة الفائدة المطبقة تعتبر الأقل في تاريخ المغرب (1,75% بالنسبة للعالم القروي و 1% بالنسبة للمجال الحضري)، وهي أقل من سعر الفائدة الرئيسي المطبق من طرف بنك المغرب. وبدلا من حل جذري لمشكلة التعاونيات ورفع من جودة منتجاتها، نجد قرضا بصيغة جديدة يستهدف شريحة غير قادرة أساسا على أعباء المعيشة. وهنا لابد من طرح سؤال محوري: أليس الأهم حل الاشكالات التي يتخبط فيها القطاع التعاوني بدل توريط التعاونيات بقروض قد تنتهي بمشكلة التعثر والسداد؟

كان ومازال سوق الإقراض لدينا يعاني من تهاون في الإقراض ومن مشكل التعثر في أداء القروض. كما تعاني التعاونيات من ذلك؛ كما هو الشأن بالنسبة لمجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي بالجماعة الترابية أولاد زباير التي مازالت مدينة للقرض الفلاحي بتازة منذ سنة 2011، بالإضافة إلى تسجيل حالات لتعاونيات فلاحية أعلنت إفلاسها بسبب عدم قدرتها على أداء ما عليها من قروض.

من خلال مقابلاتنا لرؤساء بعض التعاونيات، تحدثوا عن قصص معاناتهم مع البنوك، وتسجيل مخالفة تعليمات البرنامج ونسبة الفائدة المحددة، والحقيقية انه على الرغم من الجهود الأخيرة لبنك المغرب في تنظيم تعاملات البنوك مع العملاء المقاولات الفتية، إلا أننا لم نر رقابة ميدانية على آلية الإقراض أو تعامل جاد مع شكاوى المقترضين والنظم التقنية البنكية التي ستستخدم لتحصيل المديونيات.

وفي جانب آخر، يشترط أن تستفيد من هذا الضمان التعاونيات التي لا يتجاوز عمرها 5 سنوات. ومن هنا يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: لماذا لم يتم دعم التعاونيات المتعثرة والتي تعاني سنوات من عدم التمويل والتي مازالت تتخبط في استخلاص الضرائب السنوية؟ نجد بالجماعات الترابية لمجال الدراسة، تعاونيات كثيرة تأسست قبل 5 سنوات وتعاني الافلاس، حرمت من هذه الانطلاقة رغم أنها في أمس الحاجة إلى هذه السيولات لإعطائها انطلاقة جديدة.

يعد التسويق (تصريف المنتوج، إيجاد زبناء جدد، توفير خدمات معينة...) أكبر إكراه تواجهه التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة. ومن هنا ينبغي على الدولة التدخل لحل هاته المعضلة لتمكين الفلاحين من ضمان موارد مالية مهمة واعادة استثمارها بدل الاعتماد على القروض التي يصعب تسديدها في بعض الأحيان حسب الظروف المناخية ومردودية القطاع الفلاحي، وخير دليل على ذلك موسمي الجفاف اللذان شهدتهما المنطقة خلال السنوات الحالية 2018، 2019، 2020م، وتبعات جائحة كرونا منذ نهاية 2019.

ارتبط الحصول على القرض بضرورة إنشاء شركة أو تعاونية، مما سيدفع عددا من حاملي المشاريع إلى كراء مقرات وتدبر اعتمادات مالية لتجهيزها، وهذا ما سيراكم الديون عليهم والمصاريف قبل انطلاق مشاريعهم. الواضح هنا، أن تجربة مقاولتي تتكرر في صيغة جديدة. والأكيد أن التعاونية التي ستعجز عن رد القرض سيكون مصيرها المتابعة القضائية. قد يؤدي عدم وضوح «البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات» منذ البداية، نظرا لضعف خضوع الذين سيستفيدون للتكوينات الضرورية، وعدم تحمل أطراف بعينها توفير المتابعة والمواكبة للمشاريع المعنية بالمبادرة، إلى جر حاملي المشاريع

المتعثرة للمتابعات القضائية في حالة حدوث تجاوزات على مستوى الأداء الدوري لأقساط القرض الممنوح. ففشل هذه المشاريع التنموية، سينعكس على العديد من المنخرطين بالقطاع التعاوني.

المحور الثاني: معيقات إدارية وثقافية تعرقل تنمية القطاع التعاوني

يعد ضعف الأطر البشرية المنخرطة في القطاع التعاوني لتلال مقدمة الريف الشرقي بتازة، وغياب الوعي بأهمية ودور التعاونيات، من بين التحديات التي تواجه العمل التعاوني. كما يعاني الموظفون لدى السلطات الوصية على قطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني من نقص في المعلومات والتأطير لمواكبة المستجدات المرتبطة بالتعاونيات المحلية بالمجال. إضافة إلى تأثر مناخ التعاونية بثقافة المجتمع الذكوري الذي يكبح جماح المرأة بالمجتمع بشكل عام والمجتمع القروي بشكل خاص.

1- التحديات الإدارية: قلة عدد الموظفين الإداريين

أشارت نتائج المقابلات مع المسؤولين في **مكتب تنمية التعاون** (الرباط، فاس والحسيمة) والمؤسسات الأخرى الداعمة للقطاع التعاوني المغربي، أن عدد الموظفين بـ "مكتب تنمية التعاون" غير كافي للقيام بجميع الأعمال التي يمكن أن تقوم بها المؤسسة. مما يزيد من مشكلة انخفاض عدد الموظفين في الإدارة المغربية، أن عددا كبيرا منهم يقترب من سن التقاعد. وبطبيعة الحال، فهؤلاء من ذوي الكفاءات والخبرات، الذين سبق لهم العمل مع المؤسسات الداعمة للتعاونيات. لذا يجب العمل على الاستفادة من هذه الخبرات قبل التقاعد، خاصة تدريب بقية الموظفين في المندوبيات الجهوية لمكتب تنمية التعاون، التي ينظر إليها كقاطرة للعمل التعاوني خلال الفترة الزمنية القائمة.

أما بالنسبة إلى عدد الموظفين في المؤسسات الداعمة للقطاع التعاوني كوكالة التنمية الاجتماعية، فتشير نتائج مقابلة المسؤولين فيها بكل من فاس والرباط إلى أن عدد العاملين المتفرغين في هذه المؤسسات قليل جدا، خاصة وأن تلك المؤسسات لا تستهدف التعاون فقط في أهدافها، بل تستهدف قطاعات أخرى قد تكون لها علاقة بالتعاون وقد لا تكون. وهذه المؤسسات غالبا ما تعوض النقص في عدد العاملين المتفرغين للعمل لديها عن طريق توظيف العاملين في المشاريع، الذين ينتهي عملهم بانتهاء المشروع. ولا شك أن هؤلاء العاملين سيكتسبون خبرة في العمل، مما يؤدي إلى إعادة

توظيفهم في مشاريع جديدة، أو قد يتم توظيفهم كمتفرغين للعمل مع المؤسسات نفسها، وذلك بعد اكتساب المهارات والخبرات المطلوبة.

من التحديات القائمة أيضا، غياب إحصائيات سليمة مكتملة عن وضيعة الحركة التعاونية في المغرب بشكل عام ومجال دراستنا بشكل خاص، التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع الخطة التعاونية. هذا إلى جانب قصور البحوث والدراسات اللازمة لمعرفة الجوانب المختلفة للنشاط التعاوني وارتباطه مع غيره من النشاطات وإظهار العوامل المؤثرة عليه بسبب قلة الأطر المؤهلة. وتؤدي بعض التدخلات الإدارية في الشؤون الداخلية للتعاونيات إلى تعطيل قراراتها وفي أحيان كثيرة ابتزاز القيادات والمنظمات التعاونية لإجبارها على قبول القرارات الإدارية.

تعاني التعاونيات من التمييز لصالح وحدات القطاع الخاص. فلقد أتيحت كل الفرص وأنواع المساندة للقطاع الخاص ابتداء من سهولة التغييرات التشريعية وتطويرها، مرورا بفتح خزائن البنوك لتوفير التمويل المناسب أمامها وانتهاء بتسهيل إنشاء وإقامة كل أشكال التنظيم (مقاولة، شركة...) التي تناسب هذه الأنشطة؛ وذلك في الوقت الذي حرمت فيه هذه التعاونيات من كل ذلك إلا عبر إجراءات ومساطر معقدة.

يأتي مبدأ ديمقراطية الإدارة، وما يرتبط به من خصوصية العلاقة بين التعاونيات والدولة، وضرورة اقتصار دور الدولة على تقديم الدعم للتعاونيات مع الامتناع عن التدخل في شؤونها وضمان استقلاليتها في إدارة شؤونها، في مقدمة المبادئ التعاونية التي تشهد أزمة حقيقية. وتتجسد مظاهرها في إتاحة الفرصة للدولة للتدخل المباشر في شؤون التعاونيات وفي تقييد إرادة أعضائها في صياغة قواعد العمل الخاصة بها وفي تحديد مضمون قراراتهم الخاصة، وذلك بتولي الدولة بنفسها في حالات عديدة صياغتها في تشريعات فرعية - لوائح أو قرارات وزارية-.

إن هذا النهج الذي انتهى إلى فرض قدر من الرقابة من طرف السلطات الحكومية المختصة على التعاونيات، قد تكون له مبرراته العملية، غير أنه ليس الحل الصحيح للإشكاليات التي استدعت اللجوء إليه، لأن الحل الذي يأتلف مع خصوصية العمل التعاوني، يكمن في تأهيل البيئة المجتمعية لأن تتقبل عن طواعية قيم ومبادئ العمل التعاوني وتلتزم بها، وتخضع في ذلك لرقابة ذاتية يمارسها أعضاء التعاونيات أنفسهم.

2- القوانين النافذة والناظمة للتعاونيات

يستشعر الفلاحون العاملون في حقل التعاون في المغرب أن القوانين الخاصة بالتعاونيات النافذة لا تلبي متطلبات تنشيط أدائها والارتقاء بمستواه إلى الحد الذي يمكنه تحقيق الغايات المرجوة من العمل التعاوني.

وكما سبق، فإن القوانين الناظمة للعمل التعاوني المغربي هي قوانين تعود لآخر التعديلات سنة 2015. وعلى الرغم من أهميتها في تنظيم الحركة التعاونية والتعاونيات في جميع مراحل عملها من التأسيس إلى التصفية، إلا أن لها مآخذ عدة منها:

- تمت صياغة قانون 12.112 بطريقة محكمة وقوية تمكن السلطات الوصية من أن تحكم قبضتها إحكاما تاما على مجمل الحركة التعاونية، بما يحقق لها الرقابة والإشراف والسيطرة، الأمر الذي يفقدها الكثير من معانيها الأصلية كحركة مجتمع مدني، بل يتم ربطها بمؤسسات السلطة كجزء لا يتجزأ منها؛
- عدم ملائمة هذه القوانين وأنظمتها للواقع، وعدم تلبيتها لاحتياجات ومتطلبات المراحل المتعاقبة، مما نفر المواطنين وساهم في انتشار الحركة التعاونية بشكل غير سليم؛
- أدى جمود هذه القوانين وأنظمتها وعدم المرونة إلى ترهل الحركة التعاونية وعدم انضباطها؛
- حاجة بعض النصوص إلى تعديل أو حذف أو إضافة لتلاءم طبيعة المرحلة وتسهم في نمو وتطور المجتمع، ولتتماشى مع روح العصر من حيث التسجيل والعضوية والأحكام المالية والصلاحيات والتصرف بالفائض الصافي والأنظمة الخاصة بالهيئات الإدارية وعددها وانتخابها وحق السلطة الوصية في التدخل.

وعلى صعيد آخر، تكشف أوجه القصور في قوانين التعاونيات أن الدولة المغربية تشهد أزمة حقيقية ناتجة عن عدم التوافق بين ثلاثة عناصر: أولها؛ القانون المنظم للتعاونيات، وثانيها؛ المبادئ التي يجب أن يتبناها هذا القانون وتؤسس عليها أحكامه، وثالثها؛ البيئة التي تطبق فيها أحكام هذا القانون. ولقد برزت أوجه هذه الأزمة وتجسدت في حقائق تتمثل في أن المشرع المغربي ما فتئ يواجه صعوبات عملية في تفعيل بعض المبادئ التعاونية في البيئة المجتمعية، بسبب وجود عوائق تحول دون

ذلك. ولهذا اضطر المشرع في العديد من الحالات إلى التضحية مراعاة لمقتضيات هذه المبادئ وتعزيزها بنصوص صريحة.

من جهة أخرى، ساهمت عدم كفاية البرامج التثقيفية والإذاعية والتليفزيونية وكذا النشرات والمجلات وغيرها من وسائل الإعلام من توضيح الإجراءات الإدارية والقانونية المرتبطة بتأسيس وحل التعاونيات، سواء تلك التي قامت بها الجهات الرسمية المعنية بشؤون التعاونيات أو التعاونيات في حد ذاتها، من موت جنيني لعدد كبير من التعاونيات في طور التأسيس، وتراكم عدد كبير من التعاونيات غير النشيطة ضمن الأرشيفات الإدارية.

3- ضعف مشاركة المرأة في القطاع التعاوني

يعتبر المجتمع المغربي مجتمعا ذكوريا،[*] ويشكل العالم القروي بتلال مقدمة الريف الشرقي أحد أوجهه. ومن خلال هذا البحث يمكن تلخيص أهم العوائق والصعوبات التي تواجه التعاونيات النسائية أو عضوات التعاونيات فيما يلي:

1. أسباب تعود إلى الموروث الثقافي وإلى أسباب اجتماعية؛
2. أسباب سياسية وقانونية؛
3. أسباب ذاتية خاصة بالنساء؛
4. أسباب اقتصادية.

ترتبط أسباب الموروث الثقافي بطبيعة المجتمع المغربي عامة وتلال مقدمة الريف الشرقي بشكل خاص، والتي يطغى عليها **النظام الأبوي** الذي يقوم على سيطرة الرجال ودورهم الرئيسي، وعلى الاعتراف لهم بروح المبادرة وبإمكانية تولي المهام الصعبة. يرتكز هذا النظام على تقسيم جنسي للأدوار بحيث ينحصر دور النساء في الأعمال المنزلية والصناعة التقليدية (إنتاج القفة)، بينما يتولى الرجال القيام بكل الوظائف الاجتماعية والسياسية بدون استثناء. بينما يقتصر دور المرأة خارج المنزل على تقديم مساعدات محدودة للزوج في الحقل (الحصاد، جني المحاصيل...).

(*) المجتمع الذكوري هو المجتمع الذي تسيطر فيه ثقافة الذكر، فهو الذي يتحكم في كل جوانب الحياة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهو الذي يسن القوانين ويضع المعايير والمبادئ المجتمعية وهو الآمر والناهي.

أما فيما يخص الأسباب السياسية، فتعود إلى غياب **ديمقراطية** حقيقية بالمغرب، وضعف اهتمام المواطنات والمواطنين بالشأن السياسي أو العزوف عنه، نتيجة تجارب طويلة محبطة. ورغم الإقرار بالحقوق السياسية للمرأة، فإن ممارسة هذه الحقوق في معظمها تتعرض إلى معوقات جوهرية ترتبط بنظام الأحزاب السياسية أو مسؤولية الدولة في عدم تمتيعهن بالمواطنة الكاملة.

كما يؤدي ضعف **الإرادة السياسية** في إعداد قوانين تقوم على المساواة في الحقوق وعدم اقتصارها على المساواة أمام القانون، إلى عدم احترام الدولة لالتزاماتها عند المصادقة على الاتفاقيات الدولية، وافتقار تلك الاتفاقيات إلى الآليات الإلزامية، بل واقتصارها على الآليات التوعوية.

تتجلى الأسباب الذاتية الخاصة في عدم وعي النساء بأهمية دورهن الاقتصادي والاجتماعي كنتيجة للتربية الأسرية والمدرسية التي تلقتها منذ الصغر، وارتفاع نسبة أميتها، وكذا ضعف تناول الحركات النسائية لمسألة إدماج المرأة في سوق الشغل، وعدم التعامل معها كقضية مجتمعية عامة. هذا بالإضافة إلى نظرة المجتمع الدونية للنساء اللواتي يتحملن مسؤوليات عائلية. فالمجتمع يحمل النساء المشتغلات مسؤولية الأزمات العائلية "الطلاق" أو الأزمات الاجتماعية " تدهور الأخلاق وتفاقم العنف والإجرام".

تشير نتائج البحث الميداني والمقابلات التي تم إجرائها مع العديد من التعاونيات بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة إلى غياب تعاونيات نسوية خاصة، ووجود بعض التعاونيات التي يغلب عليه الطابع النسوي. ولكن غالبية التعاونيات الأخرى يغلب عليها الطابع الذكوري. نستشف من خلال الدراسة أن دور المرأة في العمل التعاوني محدود جدا، ويتطور بصفة بطيئة منذ سنة 2005 إلى غاية الآن. كل هذه الأسباب المختلفة والمتعددة تقف حاجزا أمام مشاركة النساء في القطاع التعاوني وأمام ممارسة حقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذا أصبح من الضروري التفكير في تفعيل مشاركة المرأة ضمن أنشطة التعاونيات بوسائل تحفيزية، معرفية، تحسيسية وتوعوية.

المحور الثالث: مشاكل جمة مرتبطة بإستراتيجية الإنتاج والتداول تعرقل تثمين المنتجات المجالية

بالرغم من القيمة المضافة المترتبة عن وجود التعاونيات بمجال الدراسة، فإنها تعرف مشاكل وعوائق مرتبطة بالإنتاج، والتسيير والتسويق تحول دون تحقيق مزيد من الفعالية في تثمين الموارد الترابية المتاحة. ويسمح تشخيص هذه المشاكل، من الوقوف على طرق المكننة والتمويل وتأثيرهما على عملية التمويل، ودراسة دقيقة للوضع الداخلي للتعاونيات الفلاحية.

1- ضعف المكننة والتمويل عنصران معرقلان لعملية الإنتاج

تعرف تعاونيات تلال مقدمة الريف الشرقي بتازة مشاكل كثيرة مرتبطة بضعف نسبة استعمال المكننة والأساليب العصرية في الإنتاج والتلفيف، وبالتالي الاعتماد على وسائل الإنتاج التقليدية اليدوية كما هو الأمر بالنسبة إلى إنتاج التين، العسل والزيت...إلخ. ويعتبر هذا الأسلوب الإنتاجي غير فعال على مستوى المردودية، خصوصا في ظل منافسة غير متكافئة، إذ ينعكس على مستوى العائدات في محيط إنتاج تتحكم فيه مؤسسات إنتاجية مهيكلة، تتوفر على بنيات تنظيمية وإنتاجية ومالية هائلة، حيث تمتلك علامات تجارية تدعم حضورها وطنيا ودوليا من خلال حصولها على شهادات العلامة المميزة للمنشأ والجودة، بمعنى توفرها مقارنة بالتعاونيات على مواصفات منشآت اقتصادية وتجارية قادرة على غزو الأسواق والاستفادة من معاهدات التبادل الحر التي أبرمها المغرب في السنوات الأخيرة.

صورة رقم 29: تدخلات أعضاء تعاونية "الفتح أسروتو" للاعتناء بشجرة الزيتون

المصدر: أرشيف تعاونية "الفتح أسروتو" بتاريخ دجنبر 2018، بتصرف

يظهر ضعف المكننة بشكل جلي من خلال الصورة أعلاه، حيث يستعمل منخرطو "تعاونية الفتح أسروتو لتربية النحل وإنتاج الزيتون" وسائل تقليدية، من قبيل الفأس والمقص لغرض الصيانة والاعتناء بشجرة الزيتون. رغم تحقيق بعض التعاونيات (مثيوة نبات) لفوائد ضخمة، إلا أنها لم تلجأ إطلاقا إلى عمليات التوسع الرأسي من خلال تكوين مؤسسات إنتاجية لتلبية احتياجاتها (تعاونيات فلاحية أو صناعة تقليدية) أو من خلال تكوين اتحادات في الاتجاه الآخر (م.ن.إ-التسولي)، الأمر الذي قد يمكنها من المساهمة وإلى حد كبير في التنمية الترابية.

وعلى مستوى التمويل، ظلت التعاونيات ومازالت بمجال الدراسة تعتمد تقليديا على الدولة وعلى الدعم المحلي. وقد ثبت أن الدعم الخارجي، وخاصة خلال المراحل الأولى لتكوين التعاونيات الجديدة، أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى قدرة المشاريع على الاستمرار. مع العلم أن الحصول على الدعم الخارجي أخذ يزداد صعوبة بسبب الاتجاهات العالمية نحو الخوصصة وخفض التمويل الحكومي. وعلى النحو نفسه، فإن توفير رأس المال الإضافي للتوسع في التعاونيات القائمة يمثل تحديا أمام استمرارية التعاونيات. ولابد للمؤسسات التعاونية، من أجل ضمان فعاليتها واستدامتها، أن توسع موارد التمويل لتشمل شركاء غير تقليديين وغير حكوميين.

إن تركيز الدعم المادي على التعاونيات الفلاحية في معظم مجال دراستنا، وضعف الدعم والتشجيع اللازم للنشاطات التعاونية غير الفلاحية كتعاونيات الخدمات والصناعة التقليدية، رغم حاجة المجتمع الملحة لمثل هذه التعاونيات، يزيد من معاناة صغار المنتجين التقليديين والخدماتيين من استحواذ القطاع الفلاحي في حالة اللجوء إلى الدعم للرفع من تدبير سلع الاستهلاك أو مستلزمات إنتاج المنتجات التقليدية.

2- اختلالات وخروقات على مستوى الشأن الداخلي للتعاونيات

يظهر ضعف مستوى المهارات لدى أغلب أعضاء التعاونيات وغيرهم من الأطر العاملة في القطاع التعاوني، نتيجة افتقار التعاونيات إلى سياسة وبرامج واضحة في مجال التدريب والتعليم والتنفيذ التعاوني وقلة الفرص التدريبية وضعف الاهتمام بهذا المجال. وسنحاول هي هذا الإطار، جرد أصناف وأشكال الخروقات والاختلالات التي أمكن لنا معاينتها عن قرب في سياقات مختلفة.

- **اختلالات على مستوى التسيير:**

تؤدي الاختلالات المترتبة عن سوء التسيير وعن الخروقات المالية والتدبيرية ببعض التعاونيات إلى التوقف عن ممارسة أنشطتها الاعتيادية، وذلك إما نتيجة العجز عن صرف أجور العمال وأداء مستحقات الصناديق الاجتماعية، أو بسبب الحجز على حساباتها من طرف القرض الفلاحي، وإما بسبب سحب الترخيص من التعاونيات التي تعرف خروقات قانونية كعدم التوزيع العادل للفائض السنوي أو رفض انخراط أعضاء جدد.

- **تقاعس المنخرطين:**

يتمثل تقاعس المنخرطين في عدم الانضباط على مستوى احترام جداول الأعمال، مما ينعكس سلبا على انجاز أهداف التعاونيات. ويعزى هذا التقاعس في بعض الأحيان إلى حدوث ما لا يمكن توقعه، وفي أحيان أخرى إلى غياب إدراك المعنى الحقيق للعمل التشاركي، حيث ينعكس ذلك سلبا على الأداء العام للتعاونية.

- **خروقات المكتب المسير:**

تتخذ الخروقات التي ترتكبها بعض المكاتب المسيرة للتعاونيات أشكالا متعددة وقابلة للتطور على اعتبار "الحنكة والدهاء" وتمرس أعضاء هذه المكاتب، ويختلف بطبيعة الحال حجم هذه الخروقات حسب الشرائح الاجتماعية التي ينتمي إليها منخرطو هذه التعاونيات وحسب حجم التدفقات المالية التي توضع تحت تصرف هذه المكاتب، وبالتالي كلما كانت التدفقات مهمة كلما كان الإغراء كبيرا.

- **الخروقات المالية:**

ترتبط الخروقات المعتادة، المرتكبة من طرف أعضاء المكاتب المسيرة في الاختلاسات المالية، لأن الخروقات القانونية المتمثلة مثلا في عدم عقد الجموعات العامة، ترتكب في جل الحالات للتستر عن اختلاسات مالية يخشى من انبعاث رائحتها وافتضاحها خلال انعقاد هذه الجموعات. وهنا يمكن تلخيص الاختلاسات المالية التي غالبا ما يتم الكشف عن حدتها إما من خلال التقارير التي يعرضها بعض مراقبي الحسابات أثناء الجموع العامة العادية، أو من خلال تقارير الخبرة التي يأمر بها القضاء (مفوض قضائي) فيما يلي:

- ✓ سحب مبالغ مالية أو إصدار شيكات دون وجود فاتورات تبرر استعمالها؛
- ✓ استعمال فاتورات وهمية بهدف استخلاص قيمتها؛

كل هذه الأشكال من الخروقات وغيرها يجمع بينها قاسم مشترك يتمثل في الجشع والبحث عن الثراء غير المشروع وغياب الحس التعاوني. وفي كل الأحوال يترتب عن ذلك، وبشكل مباشر الإحباط وفقدان الثقة بين الأعضاء.

3- عمليات التسويق أبرز نقاط ضعف التعاونيات

تعيش أغلب التعاونيات بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة مشاكل متعددة على مستوى تسويق منتجاتها. ونتيجة لهذه الوضعية، فإن الوسطاء يجدون ضالتهم في اقتناء هذه المنتجات بأثمنة بخسة ويعيدون بيعها بأثمنة مضاعفة مما يسهل عليهم الحصول على أرباح على حساب المنخرطين بهذه التعاونيات. وفي أفق استفادة التعاونيات من أثمان معقولة لمنتجاتهم يتعين إعادة تقييم هذه المنتجات عن طريق تنظيم التعاونيات المعنية في مسالك التسويق والعمل على إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها في هذا الإطار.

ومن بين العوائق التي تعترض تسويق منتوجات التعاونيات يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- ضعف البنية التحتية وعدم توفر دراية في مجال التسويق؛
- تعدد الوسطاء وتنوعهم، مما يجعل عملية التسويق معقدة يصعب معها تنظيم قنوات ومسالك التوزيع؛
- عدم القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية الشاملة عند إحداث التعاونيات (دراسة السوق، دراسة التكلفة، دراسة الأثمان ودراسة المنافسة والمحيط العام للتعاونيات...إلخ)؛
- غياب إطار تنظيمي وقانوني واضح لآليات التسويق، مما يزيد من حدة وصعوبة عملية التسويق؛
- ضعف التسيير والتدبير اللذان يزيدان من تفاقم مشكل التسويق؛
- غياب الآليات والتقنيات العصرية الملائمة للتسويق الحديث والفعال لدى التعاونيات (تقنية الإشهار، التواصل المستمر مع المستهلك... إلخ)؛
- تأثير المنافسة الشرسة من طرف القطاع الخاص والقطاع غير المهيكل؛
- غياب دراسة لمؤشر عملية الجودة والثمن لدى التعاونيات مما يؤثر على عملية التسويق؛
- عدم توفر جل التعاونيات على السجل التجاري، مما يزيد من حدة مشاكل التسويق والصفقات العمومية والخاصة؛
- أحادية الأغراض لجل التعاونيات، يحد من قدرتها وفعاليتها في التسويق والإبداع في تنويع وخلق منتجات أخرى جديدة.

يمكن إجمالا ربط هذه العوائق مجتمعة لغياب آليات مواكبة تطور هذه التعاونيات على المديين المتوسط والطويل من جهة، ومراقبة مدى التزام التعاونيات بالمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الاجتماعي التضامني على مستوى الوضوح والشفافية في المعاملات والديمقراطية والمساواة بين الأعضاء من جهة أخرى. ومن حيث التقيد بالضوابط القانونية التي تعكس مدى تطبيق مبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني، نلاحظ غياب آليات مراقبة لمدى احترام المكاتب المسيرة لهذه الضوابط بهدف الحرص على حماية جميع مصالح الأعضاء، إذ لا وجود مثلا لهيئة عمومية فعالة، على غرار "مكتب تنمية التعاون"، "المديرية الإقليمية للفلاحة" والمديرية الإقليمية للصناعة التقليدية" يخول لهم تأطير ومراقبة التعاونيات على مستوى التأسيس والإنتاج والتسويق وعقد الجموع العامة وتجديد المكاتب

المسيرة. ويبدو هذا الإجراء أمرا أساسيا وضروريا بالنسبة إلى التعاونيات بشكل عام، من أجل تعزيز مصداقية العمل التشاركي.

المحور الرابع: مشاريع طموحة واختلالات في تثمين المنتجات المجالية

من خلال هذا المحور، سنسلط الضوء على أهم الاختلالات التي تشوب تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، الذي يضعف نجاعتها على التراب المحلي، هذا مع تحديد أهم العراقيل التي تواجه عملية تثمين المنتجات النباتية التي ترتكز بقبيلة التسول دون باقي القبائل بمجال الدراسة، لنخلص في النهاية إلى التحليل الرباعي لنموذج "أفوم" يمكن من خلاله وضع رؤى واقتراحات لتجويد العمل التعاوني بالمجال.

1- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمشاكل المرتبطة بالتمويل

رغم ما تقدمه م.و.ت.ب في دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، فإن الأرقام التي تم تحقيقها في إطار دعم المشاريع المدرة للدخل (البرنامج الأفقي) تخفي بعض الحقائق. صحيح أنه يجب التنويه بما تم انجازه في هذا الشأن، لكن هناك جملة من المشاكل لازالت تعرقل استفادة المجال من مشاريع حقيقية بشكل جيد وفعال نجملها فيما يلي:

- انتقائية كبيرة في اختيار المشاريع التي تتقدم بها التعاونيات كل سنة، وتتجلى في استفادة مجموعة من التعاونيات الناجحة وليس في حاجة إلى الدعم، في حين أن المبادرة جاءت بهدف إخراج الفئات الفقيرة من التهميش، بالإضافة إلى كون بعض التعاونيات حصلت على دعم المشاريع مرتين فأكثر في حين لم تستفد مجموعة من التعاونيات ولو مرة واحدة من الدعم؛
- تدخل اعتبارات إثنية وانتخابية، واختلاط أهداف م.و.ت.ب مع أهداف سياسية وقابلية استفادة بعض التعاونيات دون غيرها؛
- مشاريع لا توجد في الواقع سوى على الورق رصدت لها مبالغ مالية باهظة دون أثر حقيقي على الساكنة المستهدفة؛

- وجود مشاريع عبارة عن أطلال دون تجهيزات أو وظائف حقيقية تنسجم مع أهداف وغايات هذه الأوراش، نموذج "تعاونية زناتة للمنتوجات النباتية" التي استفادت من تمويل 100% من أجل بناء ورش لتخزين القفة المصنوعة من نبتة الدوم سنة 2005 بغلاف مالي 200.000 درهم.

صورة رقم 30: مقر "تعاونية زناتة للمنتوجات النباتية"

المصدر: تصوير عزيز محجوب، بتاريخ 02 يناير 2019

- تمثلات اجتماعية سلبية للساكنة المحلية عن الدولة الجبارة القادرة على فعل كل شيء، ساهمت في فشل الكثير من المشاريع؛
- فشل المبادرة في القضاء على معضلة البطالة التي تعيشها ساكنة تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة بالرغم من القيام بمجموعة من المشاريع المدرة للدخل.

وهكذا، فإن تجاوز كل المشاكل التي تعيق السير العادي والطبيعي لتنزيل تصورات م.و.ت.ب على أرض الواقع، تقتضي تحديد المسؤوليات وتوجيه الدعوة إلى إجراء عمليات افتحاص مالي للتعاونيات التي استفادت من الدعم، وتقييم ما أنجز وفتح نقاش عام على مستوى كل تعاونية لتحديد السبل الكفيلة بتحقيق أهداف المبادرة وتجنب الهفوات التي سقطت فيها مشاريع الشطر الأول استعدادا للشطر الثاني من المبادرة.

2- مشاكل معرقلة لتثمين المنتجات النباتية

تعرف عملية تثمين المنتجات النباتية عدة تحديات بالرغم من أن المنطقة تتوفر على مؤهلات مهمة لكنها غير مستغلة حاليا بشكل كامل. كما نلاحظ أن هذا النشاط بدأ يعاني من التهميش والتراجع بسبب التحولات التي يعرفها الاقتصاد المحلي، التي ساهمت في تهميش منتجات الصناعة التقليدية والتوجه إلى اقتناء المنتوجات العصرية. فيما نسجل غياب الاهتمام بهذا القطاع الذي يعاني من عجز وغياب مؤسسات تقوم بتعريف هذه المنتوجات الصديقة للبيئة.

أ- مشاكل التزود بالمادة الأولية

رغم أن المادة الأولية (الدوم أو الحلفاء) إنتاجها ضعيف بالمنطقة إلا أنها متوفرة بكثرة سواء بالأسواق أو الدكاكين نظرا لكون المنطقة هي الأولى وطنيا من حيث تثمين هذا النوع من المنتجات المجالية. ومع ذلك، فإن التزويد بالمواد الأولية يطرح عدة مشاكل لدى الصناع بالجماعة من أبرزها:

- ✓ أثمنة المواد الأولية مرتفعة مقارنة بهامش الربح؛
- ✓ احتكار المواد الأولية من طرف أصحاب الرساميل، وخاصة أن جلبها يتم من خارج الجماعة.

ب- مشاكل مرتبطة بالتسويق

يعاني الصانع التقليدي المنتج بالجماعة من محدودية أماكن التسويق، رغم أن الإنتاج المحلي يتم بيعه لوسطاء مغاربة خصوصا الوافدين من مدينة الدار البيضاء ومراكش أو محليا واقليميا أو في المعارض الوطنية. إلا أن هذه الفرص تظل قليلة ومدخولها ضعيف مقارنة بتكاليف الإنتاج.

ت- مشاكل التكوين المهني

يعتبر التكوين المهني من بين المهام والاختصاصات الموكولة للوزارة المكلفة بقطاع الصناعة التقليدية. ورغم الجهود المبذولة في هذا المجال، خاصة مع الدعم الذي استفاد منه الصناع بالجماعة سواء من طرف م.و.ت.ب، الذي تمثل في بناء ورشة عمل لفائدة "التعاونية الحرفية البركة"، أو عن طريق تنظيم دورات تكوينية للصناع خارج الجماعة بتنسيق مع غرفة الصناعة التقليدية بمدينة تازة. لكن هذه الجهود، تبقى محتشمة وغير كافية بسبب قلة هذه الدورات واقتصارها على عدد محدود

وقليل من الصناع. ومن جهة أخرى، فإن التكوين المهني للقطاع كما هو مطبق حاليا لم يسمح بالانطلاقة المنشودة، مما يستوجب مراجعة شاملة لنظام التكوين حتى يستجيب لحاجيات القطاع من حيث الصناع المؤهلين.

رغم مكانة الصناعة التقليدية في تعزيز القدرة الشرائية والرفع من الدخل الفردي لساكنة الجماعات الترابية بقبيلة التسول (بني فراسن، أولاد زباير، الربع الفوقي وأولاد شريف)، إلا أنها لم تحظ بالاهتمام اللازم، الشيء الذي يجعل منتجاتها ضعيفة التطور والتجديد. وبذلك ظلت المنتجات القديمة تقريبا هي المنتجات الحالية مع بعض التحسينات، فيما اندثرت أخرى. وهذا ما يجعلها الآن تواجه منافسة شرسة من منتجات مماثلة من طرف بعض الدول كالصين الشعبية التي انطلقت من منتجاتها المحلية لبناء اقتصاد وطني حر وبواسطته استطاعت غزو أسواق العالم عبر منظمة التجارة العالمية.

وهكذا، سيظل هذا القطاع مهمشا في ظل تراكمات ترتبط بضعف الدعم والاهتمام اللازمين. وقد يتحول الصانع التقليدي إلى مجرد أجير، في غياب تعاونيات حرفية سليمة ومتماسكة تحميه، وتساهم في خلق نسق إنتاج محلي ذو جذور اجتماعية قوية لمواجهة التحديات الاقتصادية، وحماية المنتجين من بعض السماسرة اللذين يقتاتون على عرق الحرفيين.

3- التحليل الرباعي للقطاع التعاوني وفقا لنموذج AFOM أو SWOT

إن دراسة تعاونيات تلال مقدمة الريف الشرقي بتازة مكنتنا من ترتيب المؤهلات (Atout) التي تزخر بها، ومواطن الضعف (Faiblesses) التي تعاني منها، والفرص (Opportunités) التي تتوفر عليها، وأخيرا المهددات (Menaces). وهو ما يصطلح عليه بنموذج "أفوم" أو "سووت". ويسمح هذا النموذج بوضع حصيلة تركيبية للمعطيات من خلال تحديد مواطن القوة والضعف والفرص والمهددات بالنسبة لمجال الدراسة، وبتحديد المحاور الإستراتيجية للتنمية انطلاقا من نتائج هذا التركيب والتحليل، كما يمكن من انتقاء الموارد ذات الميزة لبناء المشاريع التنموية انطلاقا من تعبئتها وتثمينها. وفي ضوء هذه الدراسة، يمكن تلخيص نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات التي خلصنا إليها في دراسة القطاع التعاوني بمجال دراستنا على الشكل التالي:

جدول رقم 25: التحليل الرباعي للقطاع التعاوني وفقا لنموذج أفوم

نقاط القوة	نقاط الضعف
• وجود رأسمال بشري مهم. • تراكم الخبرة التعاونية بالمجال. • توفر الهياكل الإدارية المهتمة بالقطاع. • وجود عدد معقول من التعاونيات بالمجال. • وجود علاقات جيدة تربط بين المتعاونين والمجتمع والمؤسسات. • وجود تجارب ناجحة لتعاونيات محلية أو خارجية يمكن الاستفادة منها.	• قلة الأطر الإدارية في القطاع التعاوني. • قلة الأجهزة المكتبية والموارد البشرية المدربة والمادية. • غياب إطار مؤسساتي دوره دعم القطاع التعاوني. • وجود تجارب غير ناجحة لتعاونيات. • عدم فعالية لجان الرقابة في التعاونيات. • ظهور تأثير الإطار السياسي على الحركة التعاونية.
الفرص المتاحة	**المهددات**
• الاتفاقيات التجارية المحلية والدولية. • فرصة إقرار مشروع قانون إطار للاقتصاد الاجتماعي التضامني المقترح. • وجود أسواق محلية ووطنية للمنتجات التعاونية. • وجود إدارات على المستوى الجهوي (مكتب تنمية التعاون، وكالة التنمية الاجتماعية). • اهتمام المرأة في أن تكون جزء من العمل التعاوني.	• ضعف العلاقات التجارية بين الدول المغاربية. • غزو المنتجات الأوروبية جراء اتفاقية الاتحاد الأوروبي. • وصول الدعم والتمويل لغير المستحقين وعشوائية تمويل القطاع التعاوني. • عدم فتح الأسواق الخارجية للتصدير في وجه جميع التعاونيات. • هجرة السكان النشيطين في اتجاه المدن المغربية أو خارج البلد.

المصدر: تركيب شخصي.

خاتمة الفصل العاشر

أصبح القطاع التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في مكوناته وبنيته الداخلية والخارجية، وأصبحت معه التعاونيات الفلاحية بكافة أنشطتها أمام حاجة ملحة لإعادة هيكلتها وتطوير آدائها وأساليب إنتاجها والبحث عن بدائل تمويلية جديدة لهذه الأنشطة. إضافة إلى تبلورها مع العديد من السياسات والبرامج التنظيمية والتشريعية، وتنمية قدراتها البشرية لأجل تمكينها من اكتساب مناعة تنافسية مع القطاعات الأخرى لخدمة المجال الترابي عبر خلق تنمية محلية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تبنى استراتيجية فاعلة للحركة التعاونية بمجال الدراسة بشكل خاص والتراب الوطني بشكل عام.

من جهة أخرى، نجد أن مجموعة من التعاونيات الفلاحية بمجال الدراسة تفتقر إلى إعادة تقنين مبادئ التعاون وحكامة العمل التعاوني، بما ينعكس أثره في تدني الكفاءة العامة للمنظومة التعاونية، التي رفعت من درجة حدتها التحولات الجارفة في السياسات الاقتصادية باتجاه تبني آليات السوق الحرة دون وعي بعدم توفر المقومات الضرورية لمساندة هذه التنظيمات ومنع فشلها.

بعد تطرقنا للمشاكل التي تواجه القطاع التعاوني لتلال مقدمة الريف الشرقي بتازة، وتحليلنا لمسبباتها وبواعثها، ومدى تأثيراتها السلبية على سير القطاع، فإن ذلك مكننا إلى حد ما من سهولة بلوغ استنتاجات ركبناها في إطار نموذج التحليل الرباعي للقطاع. بناء عليه، سنتطرق في الفصل الموالي إلى أهم الإجراءات والتدابير الاحترازية الواجب اتخاذها من لدن التعاونيات ومنخرطيها وكذا الفاعلين المحليين في مجال التنمية الترابية، وذلك بهدف الوصول إلى تثمين مستدام للمنتجات المجالية.

الفصل الحادي عشر: أهمية نظم المعلومات الجغرافية في خدمة القطاع التعاوني

مقدمة الفصل الحادي عشر

تمكن نظم المعلومات الجغرافية من اكتساب، وخزن، وتحليل، وإدارة، وعرض البيانات التي تتعلق بخصائص التعاونيات والمجال الجغرافي الذي ترتبط به. تعمل تطبيقات هذه النظم كأدوات تسمح للمستخدم بإنشاء استعلامات تفاعلية، وتحليل المعلومات المكانية، وتحرير البيانات، وإنشاء الخرائط، مع إمكانية تقديم نتائج بصيغ متعددة لجميع هذه الإجراءات، وتوفير حالات تحليلية واقعية عن مجال الإنتاج والتسويق. كما تسمح للزبناء المحتملين لدى التعاونيات الفلاحية بالبحث عن المعلومات حول منتجات مجالية محددة، وهو نظام يساعد المستخدمين في تقديم إجابات عن أسئلتهم، وتقديم حلول لمشاكلهم من خلال عرض البيانات المرغوب فيها على الشاشات المرئية.

يوفر توظيف تقنية نظم المعلومات الجغرافية كما هائلا من البيانات التي تساهم في تثمين المنتجات المجالية، وتقدم للتعاونيات الفلاحية البديل الأفضل في مجال التخطيط والتسويق. يمكن ربط هذه البيانات مع المعالم المكانية وإجراء التحليلات وعمل المخططات البيانية بناء على حاجيات الزبناء.

في هذا الفصل سنتطرق إلى بناء نظام معلوماتي جغرافي لتعاونيات الزيتون، يحتوي على قاعدة بيانات جغرافية قابلة للتوطين، وتفعيل خريطة تفاعلية تشكل أرضية خصبة ينطلق منها الفاعلون المحليون، بالإضافة إلى أسلوب التحليل الشبكي وتطبيقاته ضمن القطاع التعاوني من خلال نموذجين (تعاونيات الزيتون وتعاونيات الماشية).

المحور الأول: دور نظام المعلومات الجغرافي في بناء قاعدة بيانات تعاونيات الزيتون

نحاول في هذه الدراسة تقديم خلفية علمية لدور خرائط الويب التفاعلية في تثمين منتوج الزيتون، بحيث تساعد نظم المعلومات الجغرافية المستندة إلى الأنترنت على تصميم منتج خرائطي على الويب، يمكن من استعراض بيانات التعاونيات النشيطة في تثمين منتوج الزيتون بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة. وقد طبقنا منهجية إعداد هذه الخريطة وفق متطلبات نظم المعلومات الجغرافية؛ المتمثلة في إعداد قاعدة بيانات جغرافية، وكذلك باستخدام خدمات الويب المتاحة عبر Google Maps، لاستضافة البيانات وعرض المحتويات المراد نشرها.

1- الدراسة الميدانية وبناء قاعدة البيانات الجغرافية لتعاونيات الزيتون

تمثل التعاونيات موضوعا يحتاج إلى اهتمام بحثي يعتمد على تقنية نظام المعلومات الجغرافي؛ بسبب الدور الوظيفي لها بالمجال الترابي، وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي إمكانات نظام المعلومات الجغرافي في إدارتها وتطويرها. وتشمل هذه الدراسة ما يلي:

⊕ تتم الدراسة الميدانية إما عن طريق نظام التموقع العالمي GPS أو بطرق عادية (خرائط موضوعية، صور جوية....)، تتم من خلاله توطين كل التعاونيات ضمن مجال محدد مسبقا على الخريطة مع اعتماد تقنية الترميز لكل تعاونية على حدا، بالإضافة إلى الاستمارة الميدانية التي تضم مجموعة من الأسئلة حول الإنتاج والتسويق.

شكل رقم 04: توطين تعاونيات الزيتون وتفريغ البيانات المتعلقة بها

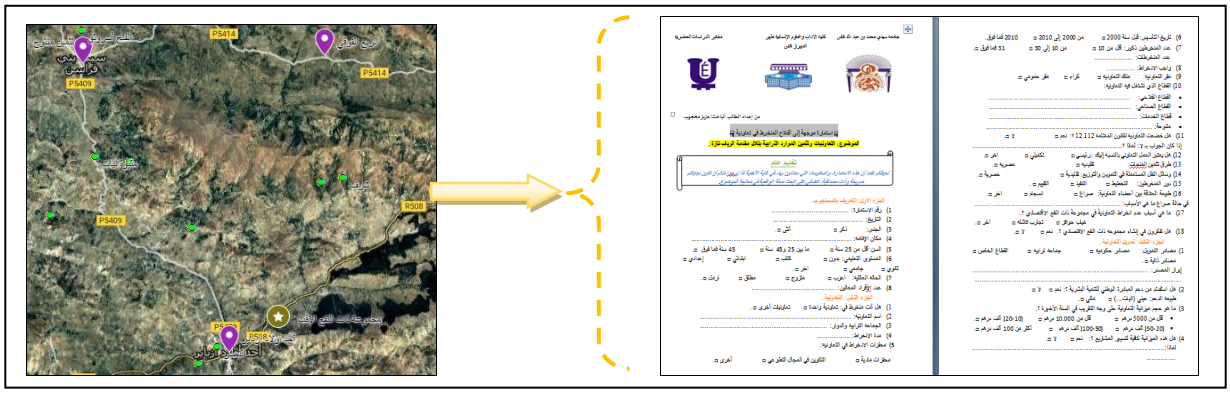

المصدر: تركيب شخصي 2019

⊕ أثناء مرحلة البحث الميداني يتم ملأ الاستمارات المتعلقة بالتعاونيات، بعد التفريغ في برنامج Excel، تأتي مباشرة مرحلة تثبيت الخريطة أو تحميل مرئية فضائية للتمثيل النقطي لهذه التعاونيات بالمجال وذلك ضمن إحداثيات X وY.

2- قاعدة المعطيات في نظام المعلومات الجغرافي

تتضمن خريطة التعاونيات الفلاحية، عددا من الطبقات، تحتوي على كل المعلومات والمقومات. وترتبط قاعدة البيانات بالدراسة الميدانية وخصائص كل تعاونية ومكوناتها، إضافة إلى مميزاتها ومختلف منتجاتها والدوار الذي تقع به.

شكل رقم 05: ربط قاعدة بيانات تعاونيات الزيتون ببرنامج ArcGIS

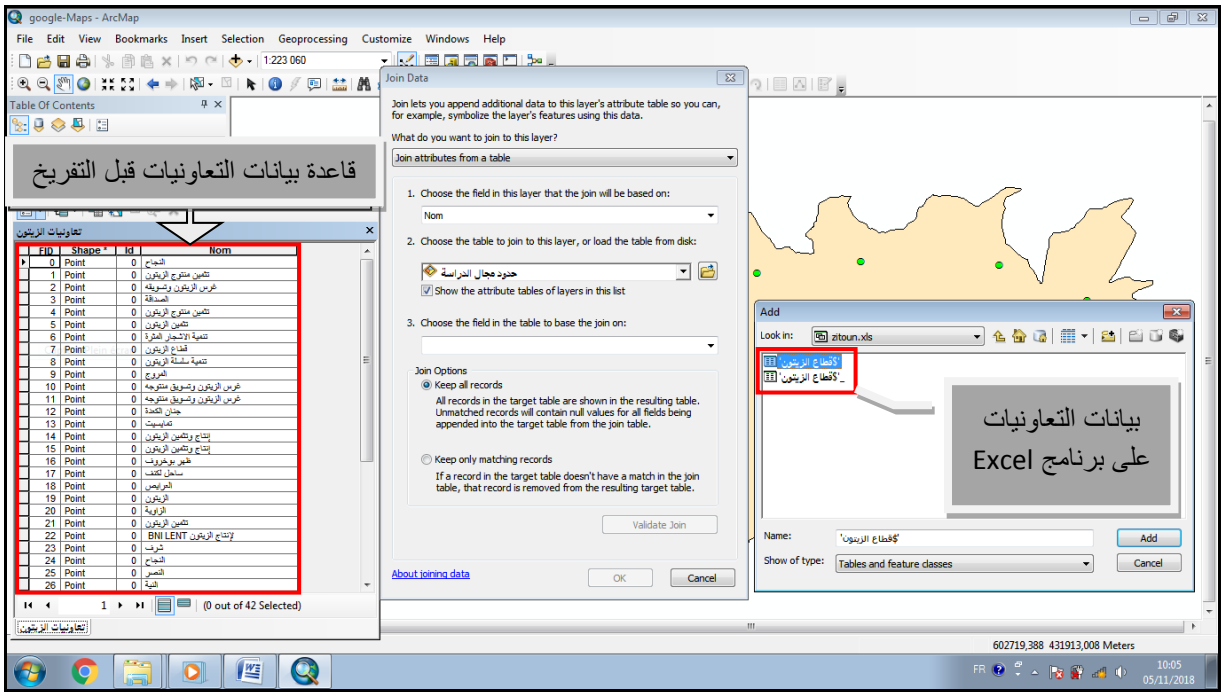

المصدر: تطبيق برنامج (ArcGIS 10.2.2) + بحث ميداني أبريل 2018

يتم ربط قاعد المعطيات بنظام المعلومات الجغرافي بطريقتين أساسيتين، إما عن طريق التفريغ المباشر للاستمارة في جدول البرنامج Attributes of Table، أو بطريقة إفراغ الاستمارة في برنامج Excel وحساب X وY لكل نقطة التي تمثل تعاونية، وبعد ذلك يتم ربط Excel بـ ArcGis. مع مراعاة الإحداثيات السينية والصادية X و Y المتمثل في الإسقاط المخروطي للمغرب Lambert Confirmal Conic.

تمثل هذه القاعدة أهم النقط التي تميز كل تعاونية عن الأخرى، حيث تزودنا برمجية (ArcGIS 10.2.2) القيام بالعديد من التحليلات على الخريطة، لأن كل ظاهرة داخل الخريطة يتم ربطها بجدول البيانات الوصفية. وهي بيانات تضم معلومات تصف البيانات المكانية/الجغرافية، مع ارتباط هذه البيانات الوصفية؛ بالبيانات المكانية عن طريق نظام الترميز. ويلعب تحديد الهدف من قاعدة البيانات المطلوبة، إلى جانب تحديد المطلوب إنجازه، دورا هاما في معرفة نوع البيانات المرجوة.

شكل رقم 06: قاعدة بيانات تعاونيات الزيتون بعد التفريغ

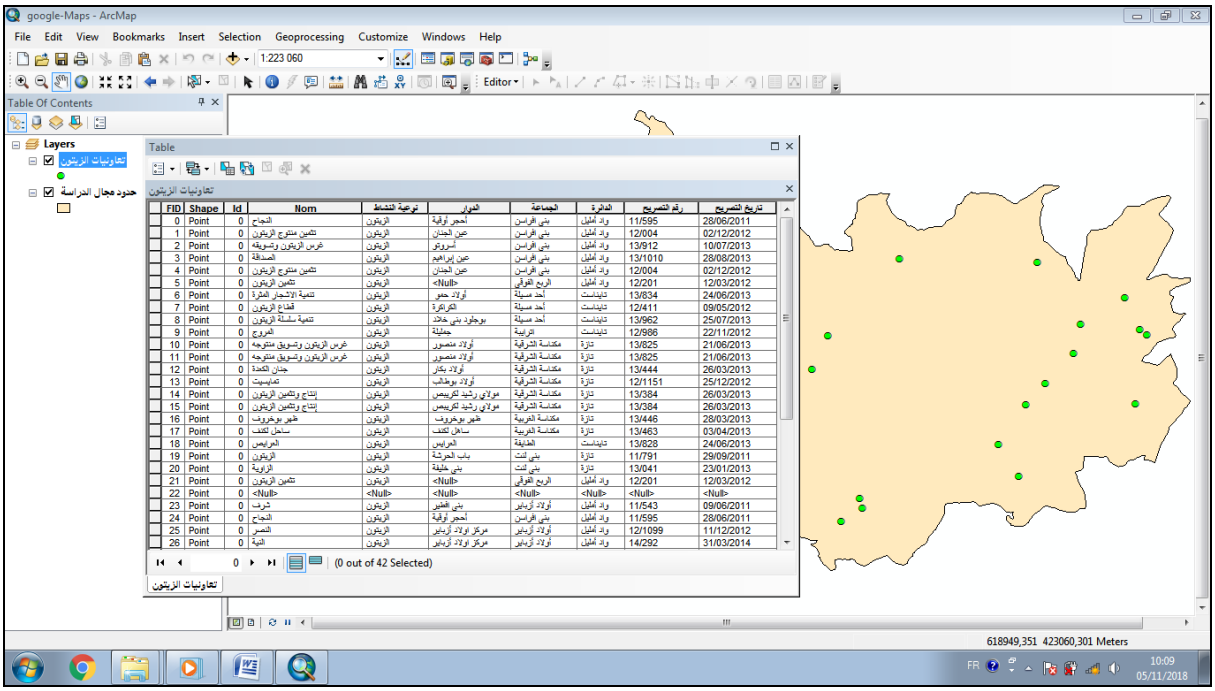

المصدر: تطبيق برنامج (ArcGIS 10.2.2) + بحث ميداني أبريل 2018

نستطيع من خلال قاعدة البيانات الخاصة أعلاه بالخريطة، الكشف أو الاطلاع عن أي فعالية يريدها المستخدم لهذا النظام. كما تضم قاعدة البيانات عددا من الأعمدة بالجدول على شكل مجالات تتناول مختلف الجوانب الخاصة بتعاونيات الزيتون. يمكن للمستخدم من خلال النظام المقترح فتح الارتباط التشعبي الخاص بأي تعاونية، والاطلاع على كافة المعلومات عنها من خلال أداة المطابقة، ليظهر الجدول الخاص ببيانات هذه التعاونية كما هو مبين في الشكل أعلاه.

3- تصميم خريطة تفاعلية لبيانات تعاونيات الزيتون باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

ساعدت خصائص الشبكة العنكبوتية وإمكاناتها في تطوير تطبيقات عدة في مختلف المجالات، كما هو الحال مع التطبيقات الخرائطية أو ما يعرف بخرائط الويب التفاعلية. وبناء عليه، فإن مستخدمي الإنترنت أصبحت لديهم بيانات ضخمة يزداد حجمها على مدار الساعة. تتميز هذه الخرائط بمحتويات غنية وخصائص ومميزات مثل التصور أو الاستعراض الجغرافي، وسهولة الاستخدام، والتفاعلية، والذكاء الاصطناعي، وسهولة الوصول إلى البيانات وتبادلها.

نفضل تطبيق برنامج "Google" لكون يمكن جميع مستخدمي تطبيق الخرائط التابعة لها خيار القدرة على التعديل والإضافة على مستوى المجال (الطرق والمؤسسات الإدارية والمنشآت الصناعية والتجارية والخدماتية...إلخ). وتقتضي عملية توطين تعاونيات الزيتون على Google Maps تحويل طبقة التعاونيات من امتداد "Shp" إلى "Kmz"، ونستخدم لهذا الغرض برنامج ArcGIS 10.2.2.

شكل رقم 07: تحويل امتداد طبقة التعاونيات من "Shp" إلى "Kmz"

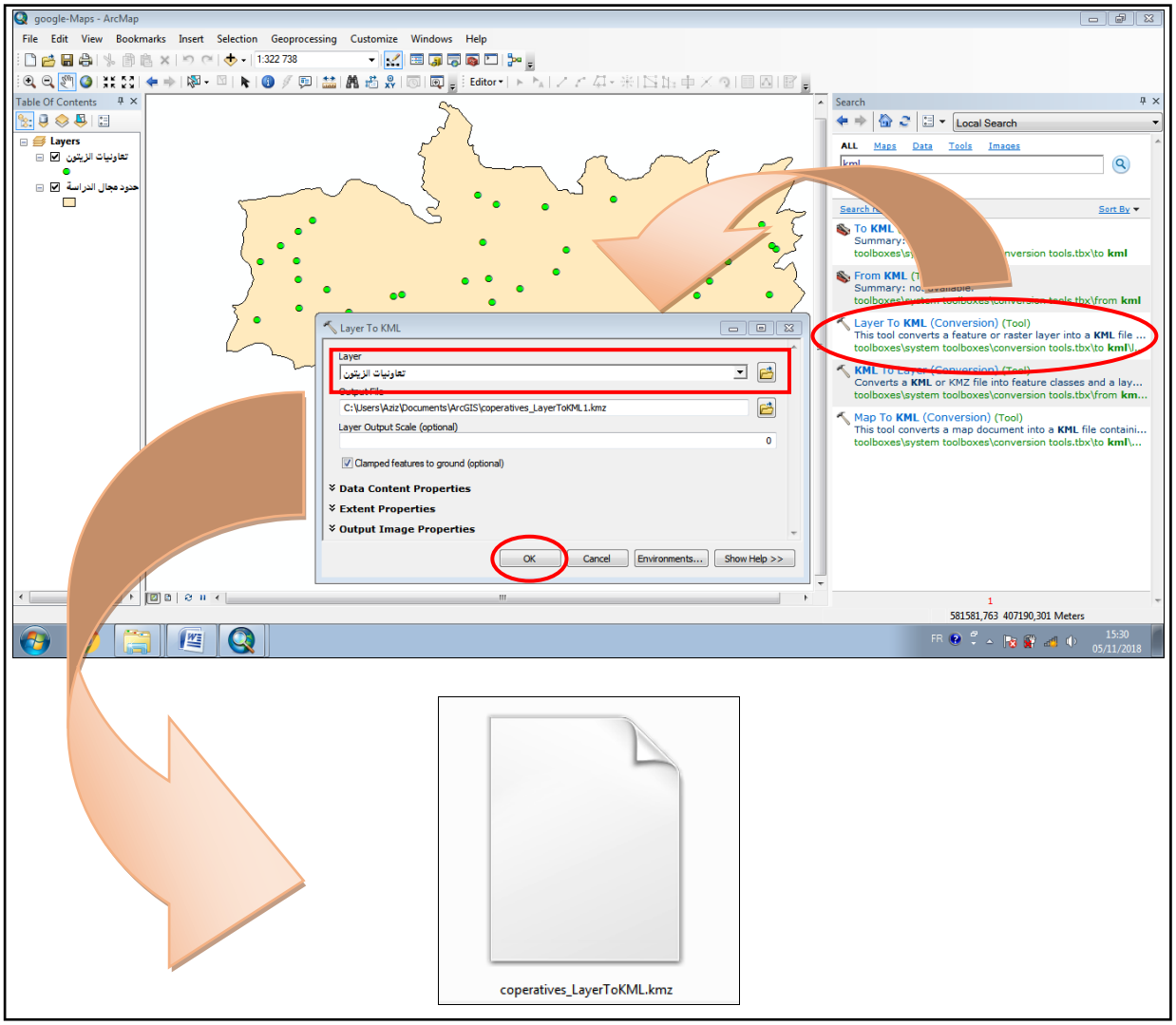

المصدر: Google Maps+تركيب شخصي

بنفس الطريقة، نقوم بتحويل امتداد الحدود الجغرافية لمجال الدراسة المعدة سابقا، واستيراد طبقة التعاونيات وحدود مجال الدراسة على امتداد "Kmz" من الملفات التي سبق التخزين فيها وتنزيلهما بشكل مباشر على برنامج Google Maps، ليصير ذلك على الشكل التالي:

شكل رقم 08: نقل خريطة تعاونيات الزيتون إلى تطبيق Google Maps

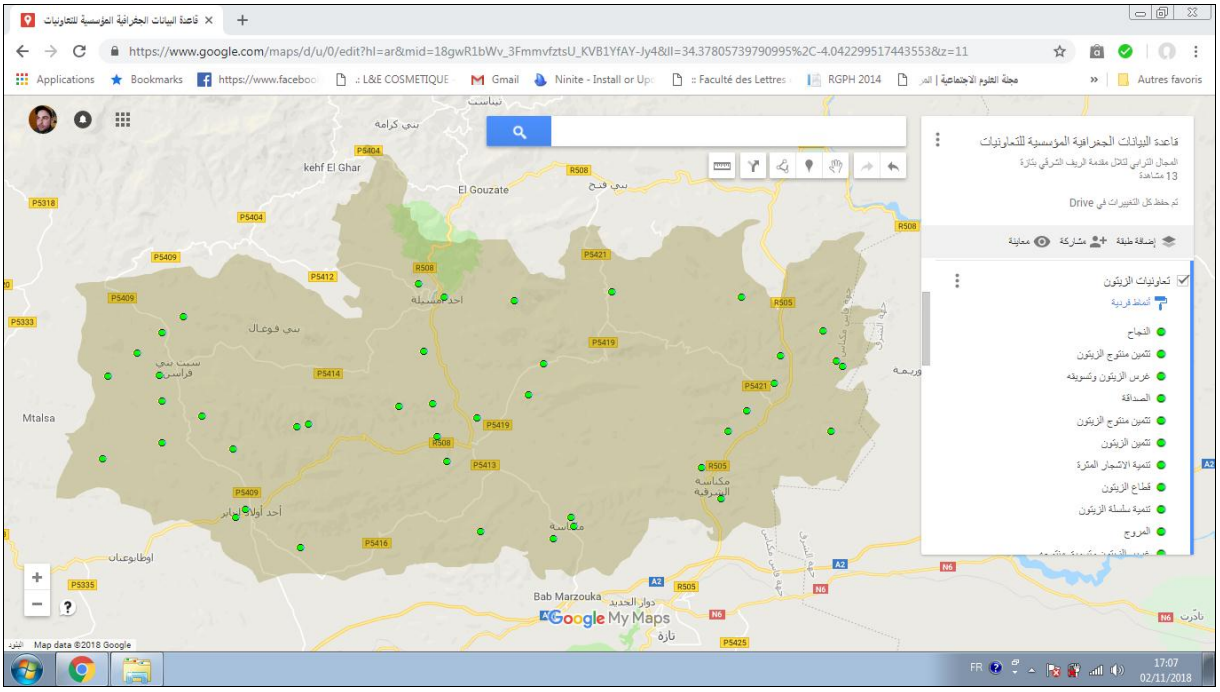

المصدر: Google Maps+ تركيب شخصي

ولتوضيح الخريطة التفاعلية أكثر، قمنا بتوطين مراكز الجماعات الترابية وموقع "مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي" بشكل مباشر على خريطة Google Maps، ما دام البرنامج يتيح هذه الإمكانية بدقة مجالية عالية لتوفره على خانة في الجزء العلوي من الشاشة خاصة بإمكانية البحث على مجال محدد.

المحور الثاني: تفعيل واشراك الخريطة التفاعلية لتعاونيات الزيتون

في هذا المحور، سنتناول ما تم التوصل إليه في بناء بيانات خرائط الإنترنت بعد عملية البرمجة ورسم الخرائط وتحليل الصور الجوية وربطها ببعضها البعض كمكون واحد لمحتوى صفحة الإنترنت. هذا مع الإشارة إلى محتويات الصفحة بشيء من التفصيل، كل على حدة، في إطار تناولنا وعرضنا للنتائج التي خلصنا إليها.

1- تفعيل الخريطة التفاعلية للتعاونيات الفلاحية

تم تحليل وتصميم واجهة الخريطة التفاعلية على برنامج Google Maps، التي تسمح بنشر قاعدة بيانات وطبقات نظم المعلومات الجغرافية المتعلقة بتعاونيات الزيتون على صفحات الإنترنت من خلال مشاركة الرابط والنشر على الشبكة العنكبوتية.

شكل رقم 09: نشر ومشاركة البيانات الجغرافية للتعاونيات على الإنترنت

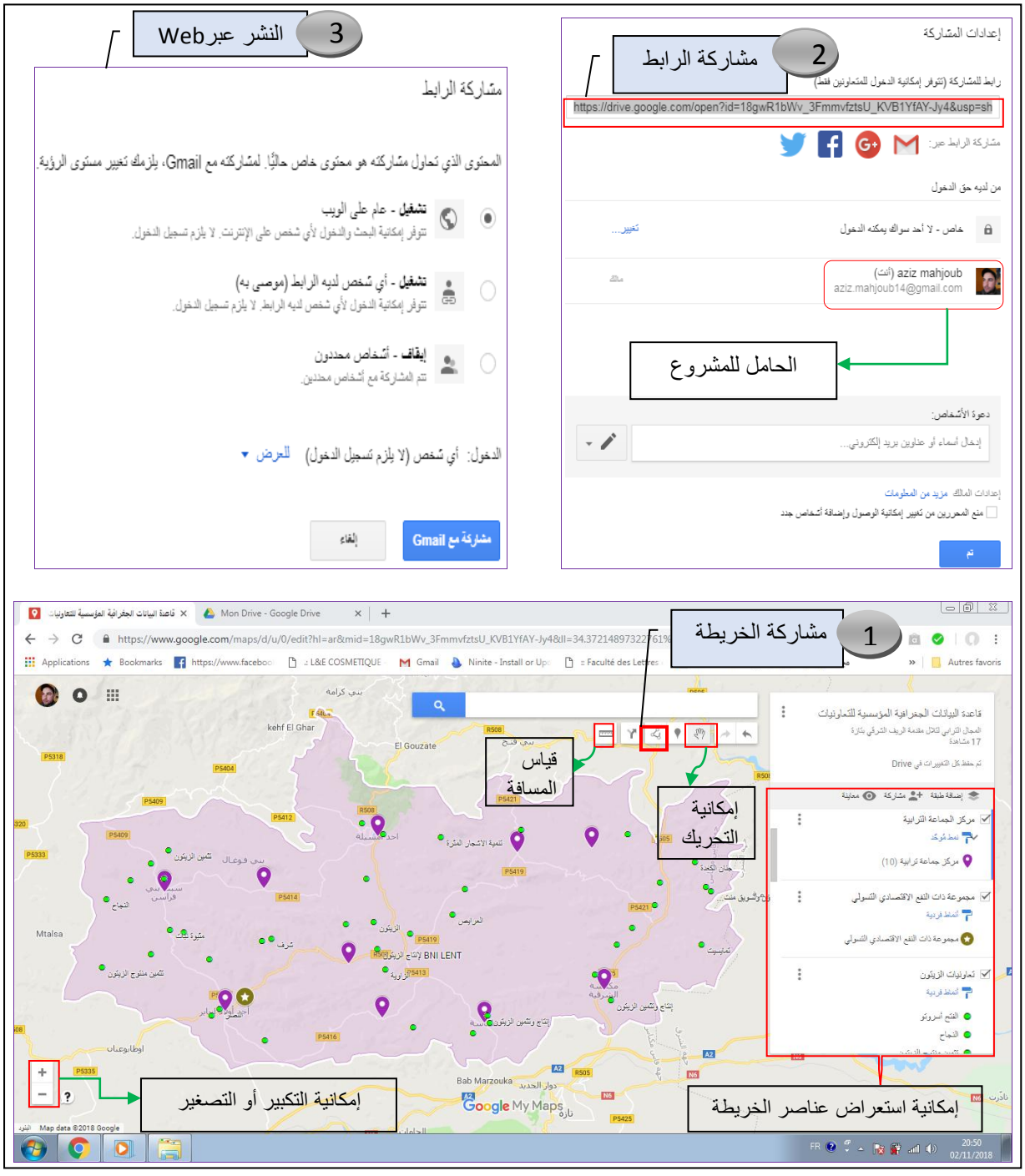

المصدر: Google Maps+ تركيب شخصي

في هذا الشكل، نعرض جميع مراكز الجماعات الترابية ومجال الدراسة بلون بنفسجي ونضيف اسم كل جماعة، وعلى جهة اليمين من الصفحة، نضع مفتاح الخريطة، وفي جهة اليسار، حقلا يمكن بواسطته تصغير وتكبير الخريطة، وفي الأعلى يوجد شريط يمكن بواسطته الانتقال إلى تحريك الخريطة وإضافة مواقع جديدة وقياس المسافة بين نقطتين، كما يمكن مشاركة الخريطة على الإنترنت من خلال أحد الأيقونات أعلاه.

2- نتائج عرض الخريطة التفاعلية للتعاونيات الفلاحية على شبكة الإنترنت

تتيح خريطة تعاونيات الزيتون التفاعلية على الإنترنت عرض مختلف عناصر التعاونيات بمنطقة الدراسة آنيا، باستخدام الرموز والأشكال والألوان المناسبة، مع إمكانية استرجاع وعرض البيانات المكانية والوصفية من خلال تلك الصفحة التفاعلية.

الشكل رقم 10: الشاشة الرئيسية للمنظومة الرقمية لإنتاج الخرائط التفاعلية والتحكم فيها

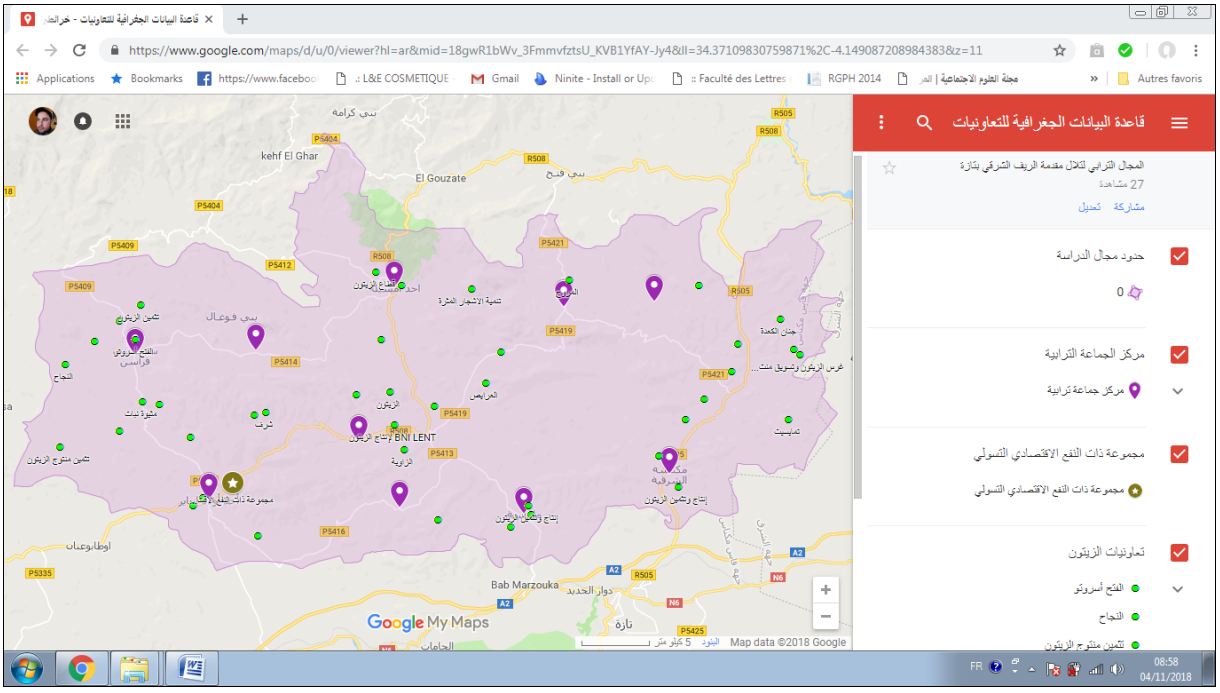

المصدر: Google Maps+ تركيب شخصي

يعتبر الشكل أعلاه، أول شاشة تظهر أمام المستخدم، وتوضح الخريطة الرئيسية للتعاونيات، حيث توفر هذه الشاشة إمكانية عرض كامل للمجال المدروس موطن عليها جل المواقع الجغرافية، مراكز الجماعات الترابية والطرق والحدود والتقسيمات الإدارية.

في هذا الشكل، نلاحظ أن الخريطة تم تركيبها على طبقة الطرق، وجعل المجال شفاف من أجل تمكين المستعرض من مشاهدة باقي المعطيات الجغرافية. ومن خلال اختيارات القائمة الحمراء التي في الجهة العليا على اليمين من الصفحة، يمكن للمتصفح الاطلاع على تفاصيل الخريطة، وله الخيار في نسخها أو تنزيلها بصيغة KML، هذا مع إمكانية تكبير أو تصغير إطار العرض.

ومن خصائص الشاشة الرئيسية أيضا، مربع إظهار نتائج البحث، ليتم عرض أي نتائج والاستعلام عنها، بواسطة أيقونات البحث، كما تحتوي هذه الشاشة على مجموعة من الأيقونات لكل منها خاصية تنفيذ عمل معين. وتظهر النتائج في مساحات مخصصة لذلك. ومن خصائص الشاشة أيضا أنها تشتمل على مربع سرد شرائح البحث لتحديد واختيار شريحة البحث المطلوب التعامل معها.

3- تطبيقات قاعدة بيانات التعاونيات على الخريطة التفاعلية

تساهم عملية تأسيس قاعدة بيانات جغرافية مؤسسية لتعاونيات الزيتون على خريطة تفاعلية من إتاحة إمكانية الدخول إلى البيانات من قبل مجموعة من المستخدمين في آن واحد، وكذلك تتيح لهم إمكانية التعديل الكلي والجزئي وفقا لصلاحيات معينة لكل مستخدم. كما يمكن التطبيق من البحث عن تعاونية بعينها، حيث تشمل البيانات المخزنة بقاعدة البيانات (عدد المنخرطين، عدد أعضاء المكتب، الدوار...إلخ). ويتيح هذا التطبيق، إمكانية البحث عن أي تعاونية من خلال ثلاثة اختيارات أساسية هي:

1- اختيار مباشر من خلال القوائم؛

2- بحث باسم التعاونية (من خلال جزء من أول الاسم أو جزء من مكونات الاسم)؛
3- البحث برقم التصريح الحاصل عليه من لدن المديرية الإقليمية للفلاحة-تازة.

شكل رقم 11: الواجهة الرئيسية لتطبيقات قاعدة بيانات التعاونيات

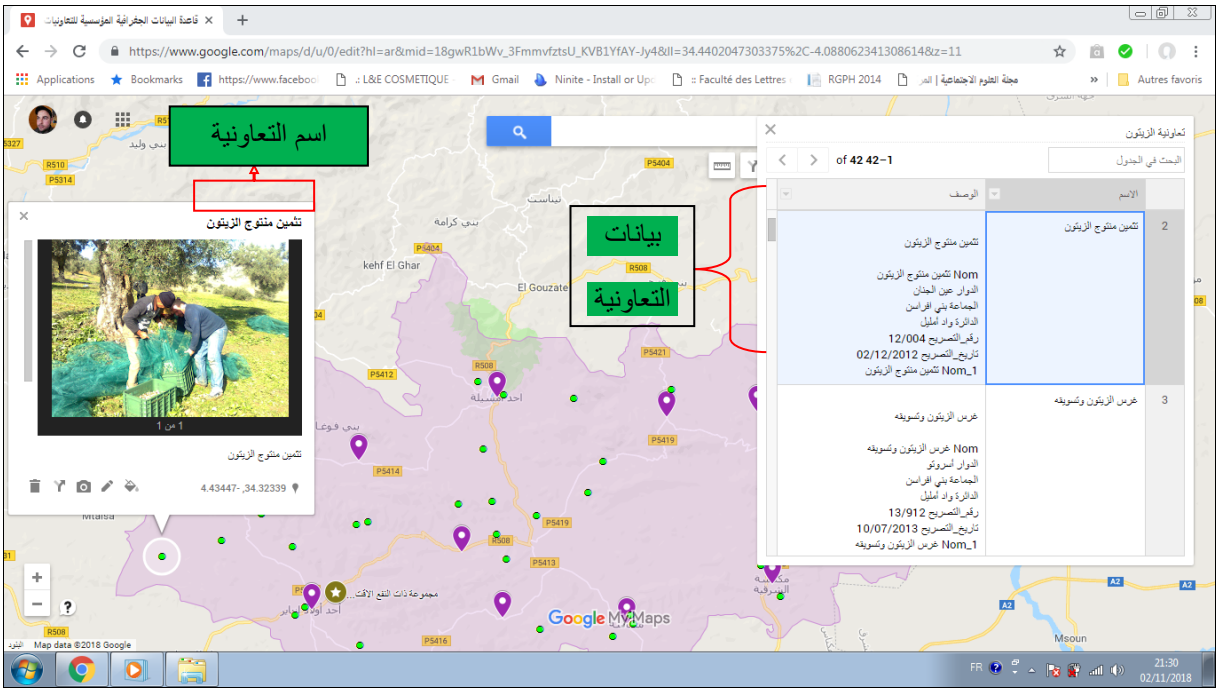

المصدر: Google Maps+ تركيب شخصي

يبين الشكل السابق واللاحق، شاشة البحث الرئيسية التي تظهر للمستخدم بعد الدخول للمنظومة. تشتمل على مساحة للتعرف على مكونات قاعدة بيانات تعاونيات الزيتون والصور الخاصة بكل تعاونية وأهم منتجاتها المجالية.

شكل رقم 12: خريطة تفاعلية لموقع مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي

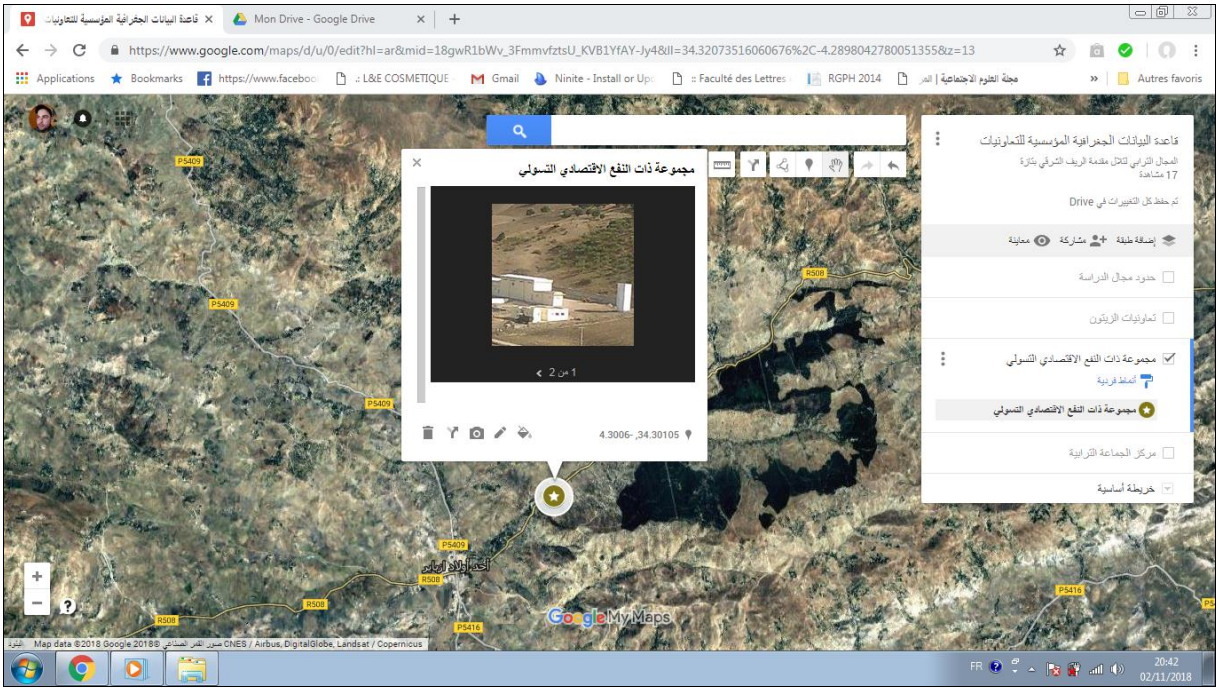

المصدر: Google Maps+ تركيب شخصي

يتميز التطبيق المشار إليه في الشكل أعلاه بوجود خريطة تفاعلية تتيح للمستخدم إمكانية رؤية الموقع المكاني لـ م.ن.إ-التسولي التي تم اختيارها كنموذج على الخريطة وما يحيطها من مسميات سكانية، بالإضافة إلى استعراض بيانات خصائصها. كما يساعد التطبيق على استعراض تقرير نمطي لبيانات المجموعة من محتويات قاعدة البيانات.

في الختام، لابد من الإشادة لما ستوفره عملية نشر خريطة تعاونيات الزيتون على الانترنت من إمكانيات أوسع بتوفير دعم أكبر للفاعلين المحليين المعنيين بالاقتصاد الاجتماعي التضامني؛ وذلك من خلال توفير المعلومات الآنية لهم عن مشاريع التعاونيات تحت الدراسة أو عرض منتجاتها المجالية. وتمكن المواطنين كذلك من المشاركة في عمليات التطوير والتنمية التشاركية عبر تشجيع الإنتاج المحلي، وكذلك في بناء الثقة وحق المشاركة في اتخاذ القرارات. وفي آخر المطاف، تساهم الخرائط التفاعلية في التسويق الترابي للمجال وإعطائه مناعة لمواجهة تحديات العولمة وبناء اقتصاد محلي يشارك في صنع الحدث وإحداث التغيير المجتمعي المطلوب.

المحور الثالث: تثمين منتوج الزيتون عبر التحليل الشبكي للتعاونيات

تعد كفاءة التوزيع المكاني لتعاونيات الزيتون من الأهداف المهمة لتثمين منتوج الزيتون، ولعلاقته المباشرة لخدمة الفلاحين وتلبية احتياجاتهم المعيشية، وتسهيل وصولهم إلى هذه التعاونيات. هذه الدراسة، تتناول أسلوب تحليل الشبكة وتطبيقاته في المشاريع التعاونية، كما تتناول إجراءات تصميم الشبكة وإلقاء الضوء على برامج الحاسب الآلي، التي تساعد على تطبيق هذا الأسلوب. والهدف الرئيسي، هو قياس سهولة الوصول إلى التعاونيات كمؤشر لكفاءة توزيعها مكانيا بالنسبة إلى المجال الترابي المدروس.

1- تحليل الشبكات في بيئة نظم المعلومات الجغرافية

يعد تحليل الشبكة أحد الأساليب الفريدة التي تبين العلاقات المختلفة بين الأعمال والأنشطة اللازمة للمشروع من البداية إلى النهاية. وتوفر الأساس العلمي للتخطيط والمتابعة، حيث يقدم للقائمين على المشروع معلومات وافية عن ظروف سير العمل وتنفيذ المشروع والبدائل التي يمكن اتباعها لتجنب المعيقات أثناء مراحل التنفيذ، مما يساهم في تبيان التفاصيل التي يتكون منها المشروع. إلى جانب ذلك، فإن تحليل الشبكة يساعد في تقدير التكلفة التقديرية وحساب الوقت المتوقع للتنفيذ والمستلزمات البشرية والمادية اللازمة. ويمكن اعتماد ستة أنواع من تحليل الشبكات كما هو مبين في الشكل الموالي:

شكل رقم 13: توزيع الأنواع الستة من تحليل الشبكات

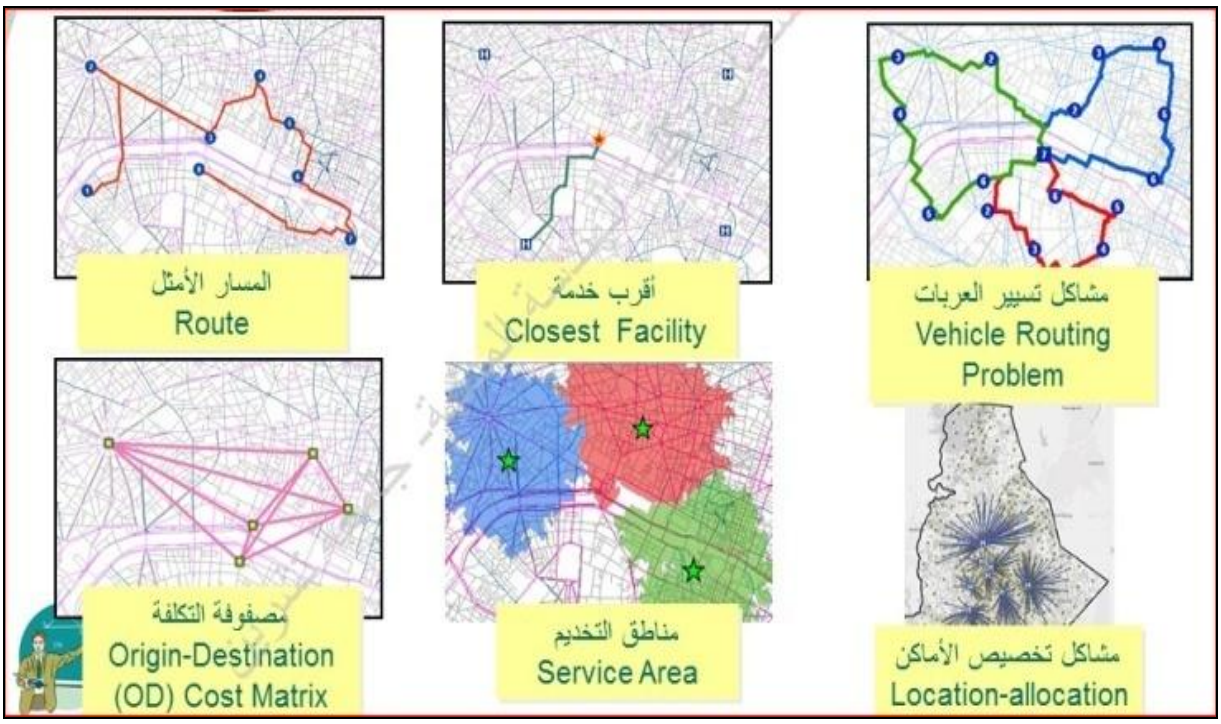

المصدر: الموقع الرسمي لشركة ESRI+ تركيب شخصي

من العناصر التي تدخل في تركيب خصائص الشبكة، المسافة والزمن. ومن خلال هذين العنصرين، يمكن بناء شبكة هندسية من خلالها يكون لكل وصلة مسافة وزمن محددين لقطع تلك المسافة. وهذا يمكن تعميمه على جميع أجزاء الشبكة، لكي تصبح مدركة لمبدأ الزمن المقطوع. ومن بين الأنواع الستة للتحليل الشبكي، نجد ما يلي:

نطاق الخدمة: يقصد بنطاق الخدمة الإطار المكاني الذي يمكن تحقيقه أو تحديده حول موقع معين ضمن وصلات الشبكة، ووفق خواص محددة مرتبطة بها. هذه الخواص، تسمى بالعوائق أو الكلفة؛ وهي عبارة عن خواص، يمكن من خلالها تحديد أو قياس كلفة الانتقال عبر وصلات الشبكة، ومن أمثلة هذه الخواص الزمن والمسافة[1].

1 - G. Arampatzis, Chris T. Kiranoudis, P. Scaloubacas, and D. Assimacopoulos: "A GISbased decision support system for planning urban transportation policies". European Journal of Operational Research 152, no. 2 (2004): P-P 465-475.

التخصيص-الموقع: إجراء التحليلات المكانية هي تقنية تتوفـر في نظم المعلومات الجغرافية، ويتم استخدامها بطرق متعددة ومختلفة عبر إجراء التحليل باختيار النقاط محل الاهتمام، وتطبيق الأشكال الدائرية والمضلعات عليها، ويعتمد شكل ومساحة كل دائرة أو مضلع على المعلومات المدمجة ضمن الخريطة أو القيم التي يقوم بتحديدها المستخدم.

يقوم "حلال مشكل تخصيص المواقع Location-allocation" بتحديد واختيار مواقع خدمات معينة، وتخصيص الطلبات عليها بغية تحقيق أهداف محددة. ويمكن أن تشمل الأهداف:

- تقليل المسافة الإجمالية للسير؛
- التقليل من أكبر مسافة يقطعها أي زبون؛
- زيادة الربح؛
- التقليل كل من مسافة السير وتكاليف التشغيل للمنشأة في نفس الوقت.

يستخدم للإجابة عن الأسئلة:

- ✓ ما هي أفضل المواقع لإضافة خدمات جديدة؟
- ✓ أي من الخدمات القائمة غير مناسبة من حيث الموقع؟

2- تحديد نطاق التغطية الفعال (التحليل الشبكي) لخدمات تعاونيات الزيتون

تم استخدام نمذجة تخصيص الموقع المتاحة في محلل الشبكات ضمن بيئة برمجيات نظم المعلومات الجغرافية، التي تخصص المرافق بطريقة تغطي مواقع الطلب بكفاءة عالية جدا. وقد طبق البحث نموذج تعظيم تغطية الطاقة الاستيعابية. كما طبق البحث تحليل منطقة الخدمة، لتحديد التعاونيات التي تقع ضمن نطاق لا يتجاوز مسافة 4 كلومترات للوصول إلى أي تعاونية.

خريطة رقم 34: نطاقات تأثير خدمة تعاونيات الزيتون ضمن مسافة 1، 2، 3 و 4 كلم

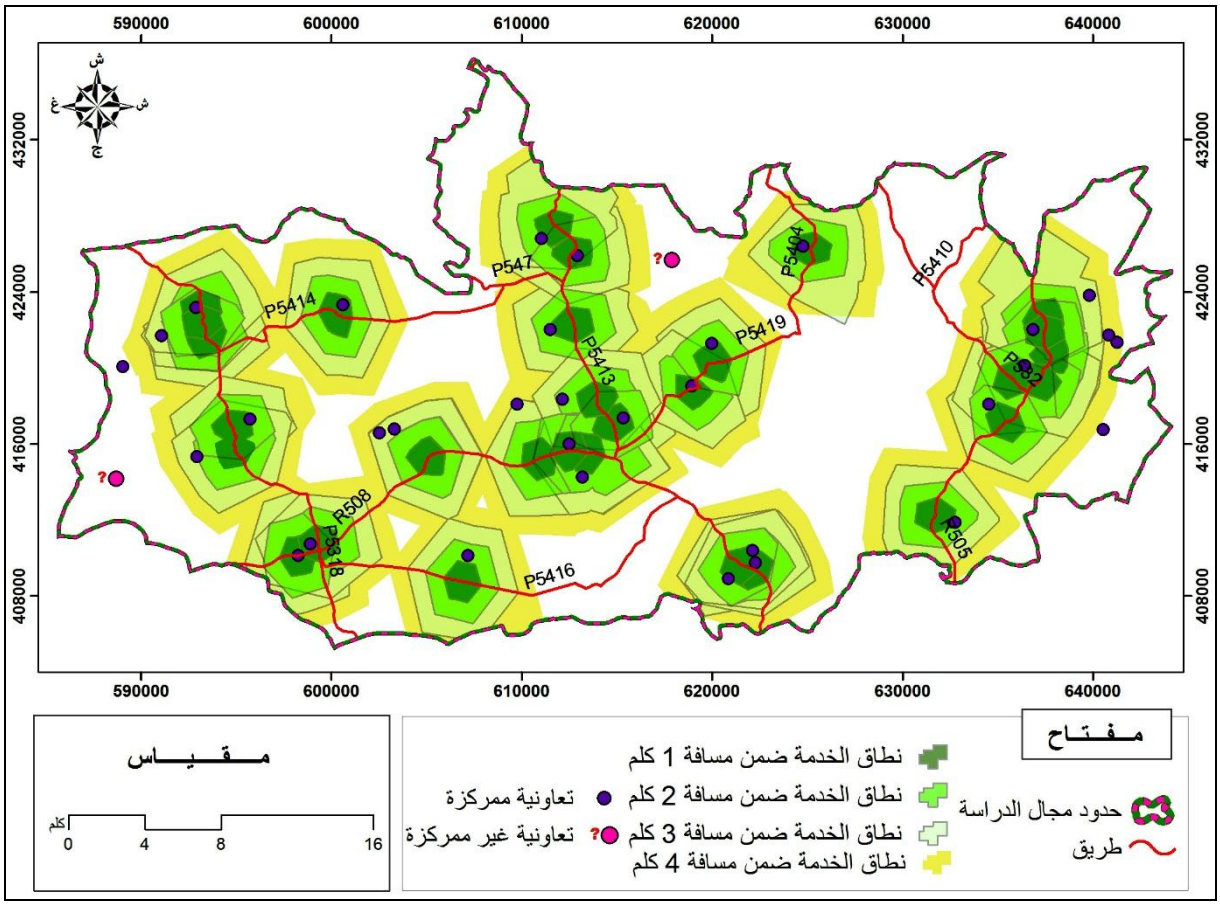

المصدر: تطبيق (Service Area) ضمن برنامج (ArcGis 10.2.2) + بحث ميداني أبريل 2018

توضح الخريطة أعلاه نطاق تأثير الخدمة للتعاونيات الممركزة في منطقة الدراسة. وقد اعتمدنا على مدى تأثير الخدمة لكل تعاونية في منطقة الدراسة 4 كلم. وهذا يعني أن كل تعاونية في منطقة الدراسة، يمكن أن تخدم كل فلاح يسكن في مدى 4 كلم حول محيط التعاونية.

نجد تعاونيتين غير ممركزتين وبعيدتين عن الشبكة الطرقية المصنفة، وهما: "تعاونية الأشجار المثمرة" بدوار أولاد حمو الجماعة الترابية أمسيلة، و"تعاونية تثمين منتوج الزيتون" شرق مجال الدراسة بدوار أولاد عزيز الجماعة الترابية بني فراسن. وفراغ تام لخدمة هذا القطاع على الطريق الإقليمية 5416 بأولاد شريف، و5410 بالجماعة الترابية ترايبة.

خريطة رقم 35: نطاق تأثير خدمة البديل المقترح لتعاونيات الزيتون ضمن مسافة 1، 2، 3 و 4 كلم

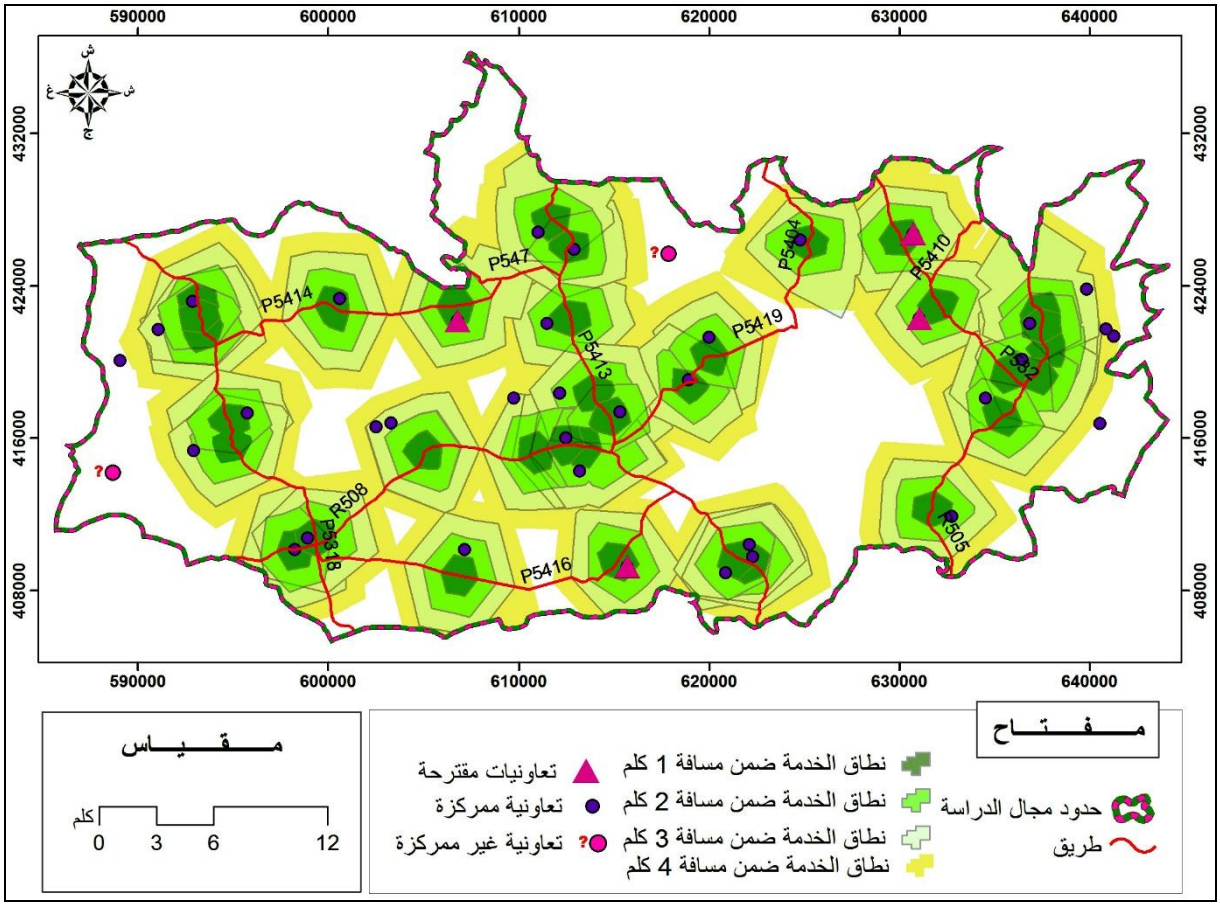

المصدر: تطبيق (Service Area) ضمن برنامج (ArcGis 10.2.2) + بحث ميداني أبريل 2018

إن عدم التغطية الشاملة لجميع المحاطات الفلاحية، بالنظر إلى الطاقة الاستيعابية المحدودة لكل تعاونية، وتعقد مساطر تأسيس تعاونيات جديدة، وضعف تأطير الفلاحين، دفعنا إلى تحديد مواقع جديدة مرشحة لاستحداث 4 تعاونيات لرفع نسبة المجالات المشمولة بالخدمة، مع الأخذ بعين الاعتبار وزن السكان فيها، وذلك لتأكيد المواقع التي تغطي أكبر قدر من المساحة والفلاحين، وهي على الشكل التالي: تعاونية على الطريق الإقليمية 5416 بأولاد شريف، وتعاونيتين على الطريق الإقليمية 5410 بالجماعة الترابية "الترايبة"، والرابعة على الطريق الإقليمية 5414 بالجماعة الترابية "الربع الفوقي".

3- تحديد نطاق التغطية الفعال لخدمة م.ن.إ الخاصة بالزيتون

بغرض تحديد المناطق المشمولة بخدمات م.ن.إ-تسولي، طبق البحث تحليل منطقة الخدمة ضمن أدوات محلل الشبكات، حيث يساعد تحديد مناطق الخدمة التي تم إنشاؤها بواسطة المحلل حول موقع الوحدة الصناعية في معرفة المحيطات الفلاحية التي تقع ضمن نطاق التغطية، بحيث لا تتجاوز المسافة القصوى للوصول إلى الوحدة من أبعد محيط بسيارة أو حافلة بمسافة 16 كلم أو ما يعادل تقريبا 24 دقيقة بسرعة سيارة 40 كلم/ساعة نظرا لهشاشة البنية التحتية بالمنطقة.

ومما لا شك فيه، أن مدى المسافات المقطوعة من المحيطات صوب الوحدة يتفاوت، حيث يلاحظ كيفية اختلاف مقدار التغطية باختلاف القيمة المحددة (المسافة في هذه الحالة). ولذلك جرى تحديد أربع مسافات 4، 8، 12 و16 كلم، فتظهر أربع نطاقات حول الوحدة مميزة بألوان مختلفة تبعا للمسافة، ويعطي هذا الشكل تصورا جيدا لمعظم التجمعات المشمولة بالخدمة ضمن معيار المسافة المحددة.

خريطة رقم 36: نطاق تأثير خدمة م.ن.إ تسولي ضمن مسافة 4، 8، 12 و 16 كلم

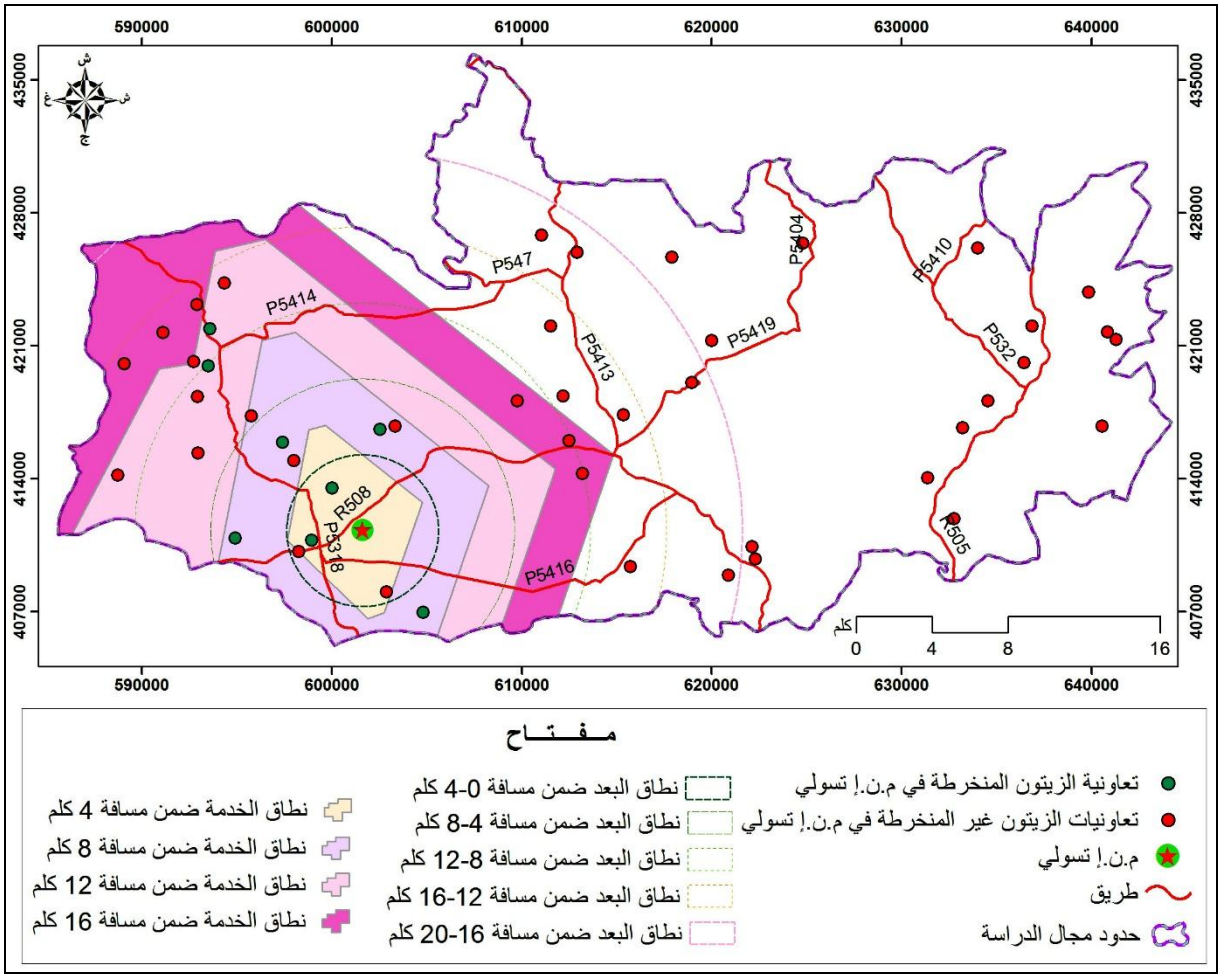

المصدر: تطبيق (Service Area) ضمن برنامج (ArcGis 10.2.2) + بحث ميداني أبريل 2018

توضح الخريطة أعلاه نطاق تأثير خدمة م.ن.إ-تسولي في منطقة الدراسة، حيث اعتمدنا على مدى تأثير الخدمة للوحدة الصناعية تسولي في منطقة الدراسة 16 كلم. وهذا يعني أنه يمكن أن تخدم الفلاح الذي يسكن في مدى 16 كلم حول محيط المجموعة.

وبالاستناد إلى نتائج نموذج تغطية الطاقة الاستيعابية في الخريطة السالفة، تم تحديد التعاونيات المشمولة فعليا بخدمات م.ن.إ تسولي. وقد تبين أن الكثير من تعاونيات الزيتون غير مستفيدة من هذه الخدمات، باستثناء ثمان تعاونيات كان لها السبق في تأسيس المجموعة.

خريطة رقم 37: نطاق تأثير خدمة م.ن.إ تسولي لتعاونيات الزيتون

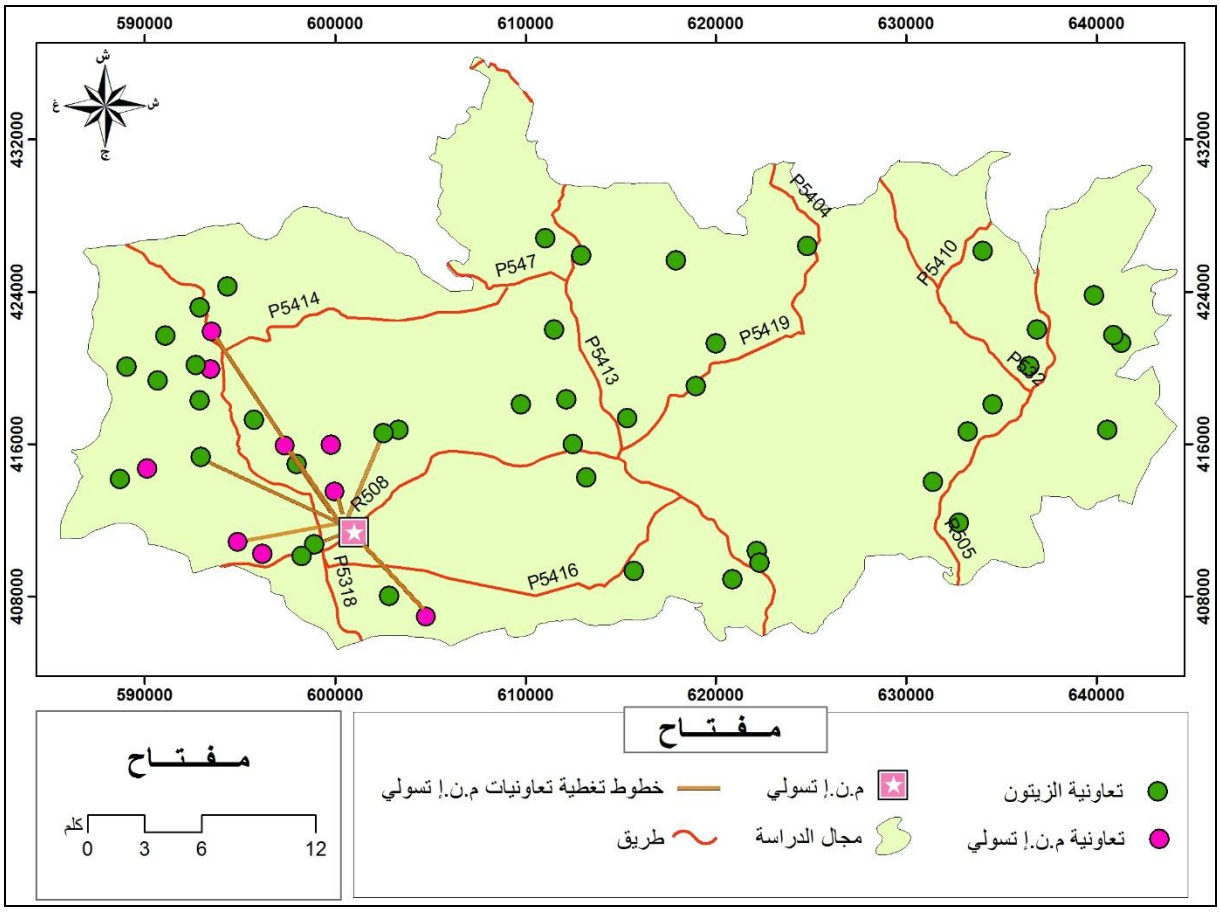

المصدر: تطبيق (Location-Allocation) ضمن برنامج (ArcGis 10.2.2)، بحث ميداني أبريل 2018

توصف الشبكة أعلاه بأنها شبكة غير متصلة، بحيث ليس هناك مسار واحد على الأقل يصل بين التعاونيات، وتعد هذه الشبكة أداة لجدولة واقتراح ثلاث مجموعات ذات نفع اقتصادي جديدة؛ أي تحديد موقعها بالتفصيل على الخريطة بشكل متوازن مع تعاونيات الزيتون لإحداث تغطية متوازنة لتكتلات موضوعية.

خريطة رقم 38: نطاق تأثير خدمة البديل المقترح لـ م.ن.إ الخاصة بتعاونيات الزيتون

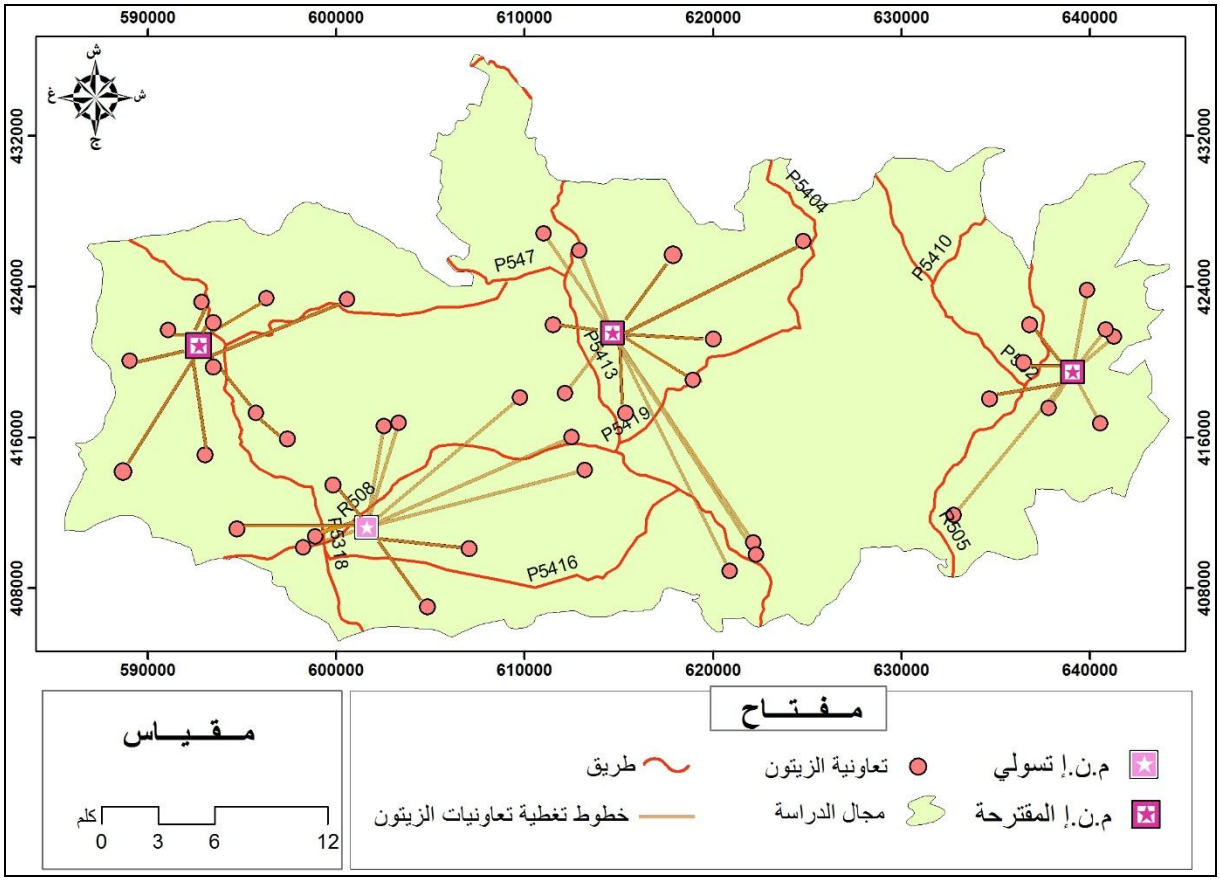

المصدر: تطبيق (Location-Allocation) ضمن برنامج (ArcGis 10.2.2) + بحث ميداني أبريل 2018

تم إنشاء نموذج شبكة عمل المجموعة ذات النفع الاقتصادي، تمثل المشروع التعاوني المراد إنجازه. ويمكن تمثيل عناصرها (التعاونيات) بمجموعة من الخطوط الموجهة، حيث خط الارتباط بين م.ن.إ وتعاونيات الزيتون. وتعرض الشبكة العلاقات المنطقية بين هذه العناصر.

في ضوء التحليل الشبكي الذي قمنا به، يمكن استخلاص أن التوزيع المكاني لتعاونيات الزيتون في مجال الدراسة يوفر خدمات مقبولة إذا ما قورنت بمعايير المسافات المعتمدة لهذه الخدمات مع وجود تباين نسبي محسوس بينها.

إن اعتماد طرق قياس سهولة الوصول إلى الخدمة التي تقدمها التعاونيات على المسافات بأنواعها كعامل حاسم في القياس قد يضعف من درجة الوثوق بالنتائج؛ إذ تتحكم عوامل أخرى ذات

طابع بيئي واقتصادي في تحديد مواقعها ضمن المجال. وهذا ما سنبينه من خلال المحور التالي عبر النمذجة الكارتوغرافية.

المحور الرابع: استخدام النمذجة الكارتوغرافية لتحديد أفضل المواقع لـ م.ن.إ لإنتاج الحليب ومشتقاته

يتوفر مجال الدراسة على قطيع مهم يبلغ 135.409 رأس، منه 100.581 رأس غنم، و 3505 من المعز و31.323 من الأبقار. ويعود الفضل لتوفر مراعي شاسعة وارتباط الساكنة بثقافة إنتاج الحليب ومشتقاته وكذا دور اللحوم الحمراء في التغذية. كل هذا أدى إلى انبثاق 70 تعاونية للماشية بنسبة 45,75% من مجموع التعاونيات.

يهدف هذا المحور إلى عرض أسلوب علمي في دمج الطرق الإحصائية في ترتيب وتحليل البيانات الخام للحصول على معايير وأوزان تستخدم مع برامج نظم المعلومات الجغرافية والتحليل المكاني في تحديد موقع م.ن.إ لإنتاج الحليب ومشتقاته بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، وتجميع تعاونيات الماشية، وتسهيل عمليات الإنتاج والتسويق؛ وذلك بالاعتماد على عدة معايير منها: ارتفاعات الأرض (نموذج الارتفاعات الرقمية MNT)، الانحدارات، القرب من تعاونيات الماشية والشبكة الطرقية، البعد عن مراكز الجماعات الترابية.

1- المعايير الطبيعية عناصر مؤثرة في اختيار الموقع الأنسب للمشروع

من خلال استخدام نموذج الارتفاعات الرقمية العامي SRTM 3، يتبين أن ارتفاعات سطح الأرض لتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة تتراوح ما بين 288 متر و1348.82 متر عن مستوى سطح البحر بمتوسط 698.03 متر، وبانحراف معياري يبلغ 184.76 متر. وقد تم تحويل الخريطة إلى النظام الشبكي (Raster)، ومن ثمة العمل بدرجات الملائمة لها بحيث يكون الاستخدام الذي يحصل على الرتبة (1) هو الأعلى ملائمة لمشروع إقامة م.ن.إ والآمنة مثل المناطق ذات الارتفاعات المتوسطة والقريبة من البنية الطرقية والتعاونيات التي لا تصلح لإقامة مشاريع عليها، بينما الاستخدام الذي يحصل على الرتبة (6) هو أدنى المواقع ملائمة لإقامة م.ن.إ عليها مثل المناطق السكنية والبعيدة عن التعاونيات.

خريطة رقم 39: درجة الملائمة لمعيار ارتفاعات الأرض

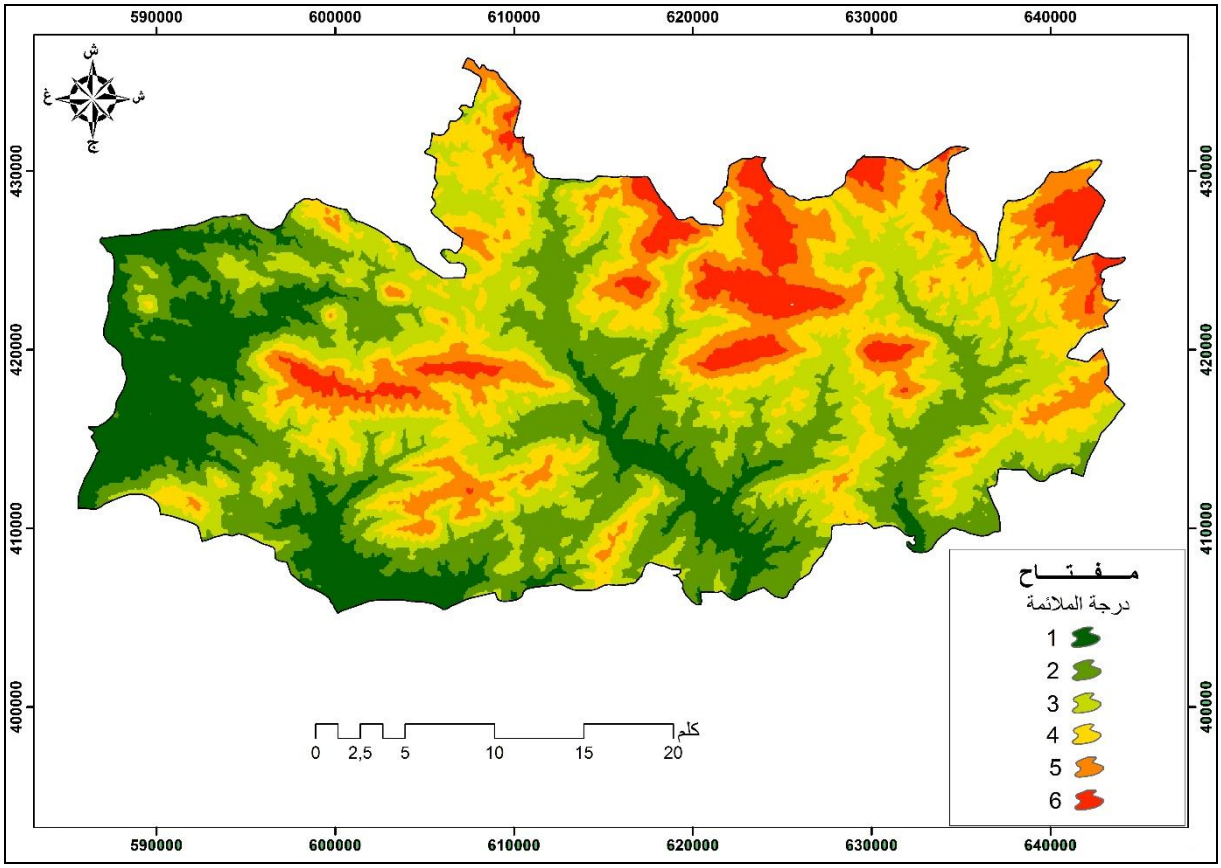

المصدر: تطبيق أدوات النمذجة ضمن برنامج (ArcGis 10.2.2) + بحث ميداني أبريل 2018

قمنا بتطبيق أداة حساب الانحدار في برنامج (Arc Gis 10.2.2) للحصول على سطح شبكي يمثل ميول الأرض في منطقة الدراسة، وتحديد مناطق الانحدار ذات الدرجات شديدة الانحدار. ومن ثمة، إعادة تصنيف هذه الخريطة حسب المقياس المشترك بين هذه الانحدارات، حيث تبين أن الانحدار يتراوح ما بين 0° و46,79° بمتوسط 11,58° وبانحراف معياري يقدر بـ 5,64°.

خريطة رقم 40: درجة الملائمة لمعيار انحدار الأرض

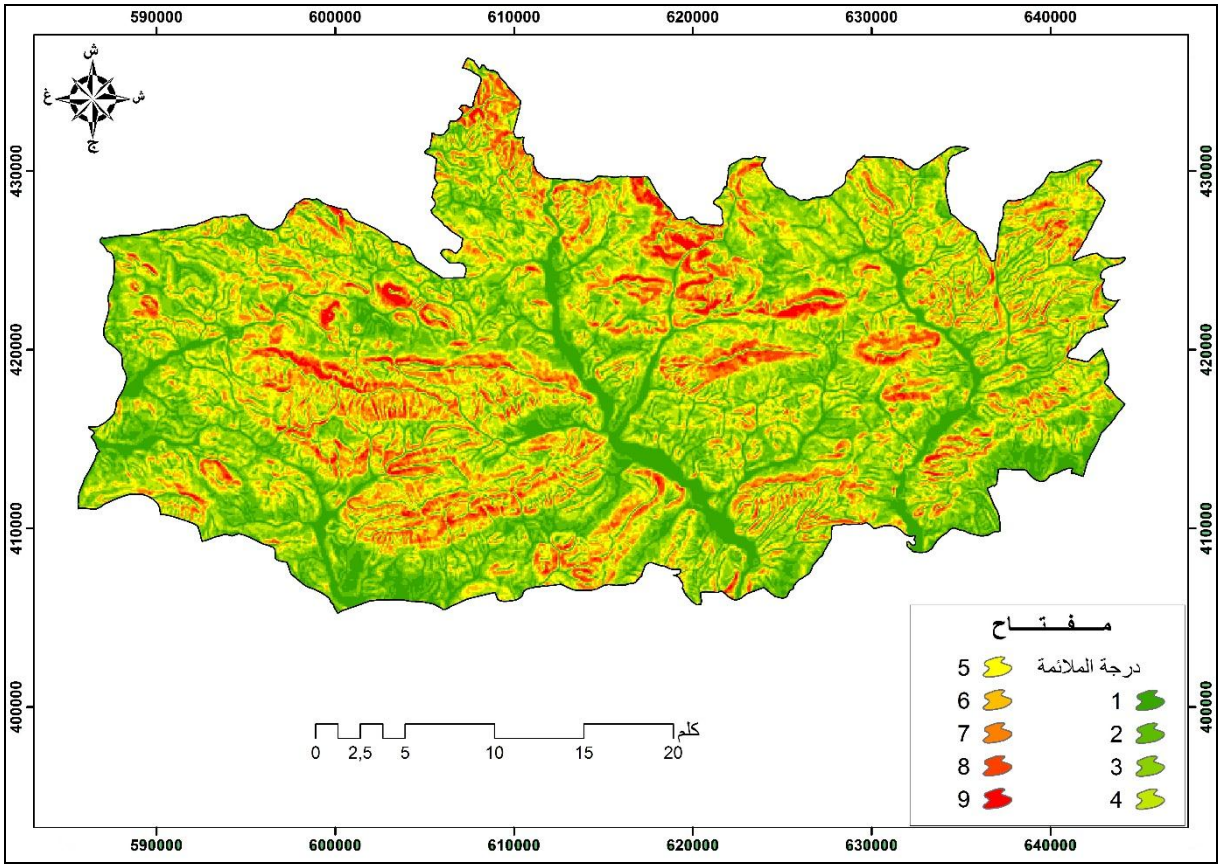

المصدر: تطبيق أدوات النمذجة ضمن برنامج (ArcGis 10.2.2) + بحث ميداني أبريل 2018

تمثل القيمة (1) أفضل المواقع ملائمة لإقامة م.ن.إ، وهي تمثل المناطق ذات الانحدار القليل والأمثل، بينما أعطيت درجات الملائمة (9) لمناطق الانحدار الشديد والأقل ملائمة لإقامة م.ن.إ.

2- المعايير الاقتصادية والاجتماعية مرتكزات أساسية لتحديد المواقع

أ. معايير التصنيف المكاني لشبكة الطرق لتحديد الموقع الأنسب

تلعب شبكة الطرق أهمية كبيرة في مجال التخطيط الاستراتيجي، فهي تحدد مسارات شبكة النقل من ناحية، ومن ناحية أخرى، تحقق الترابط المكاني بين الجماعات الترابية المختلفة بالمجال.

خريطة رقم 41: درجة الملائمة لمعيار القرب عن شبكة الطرق

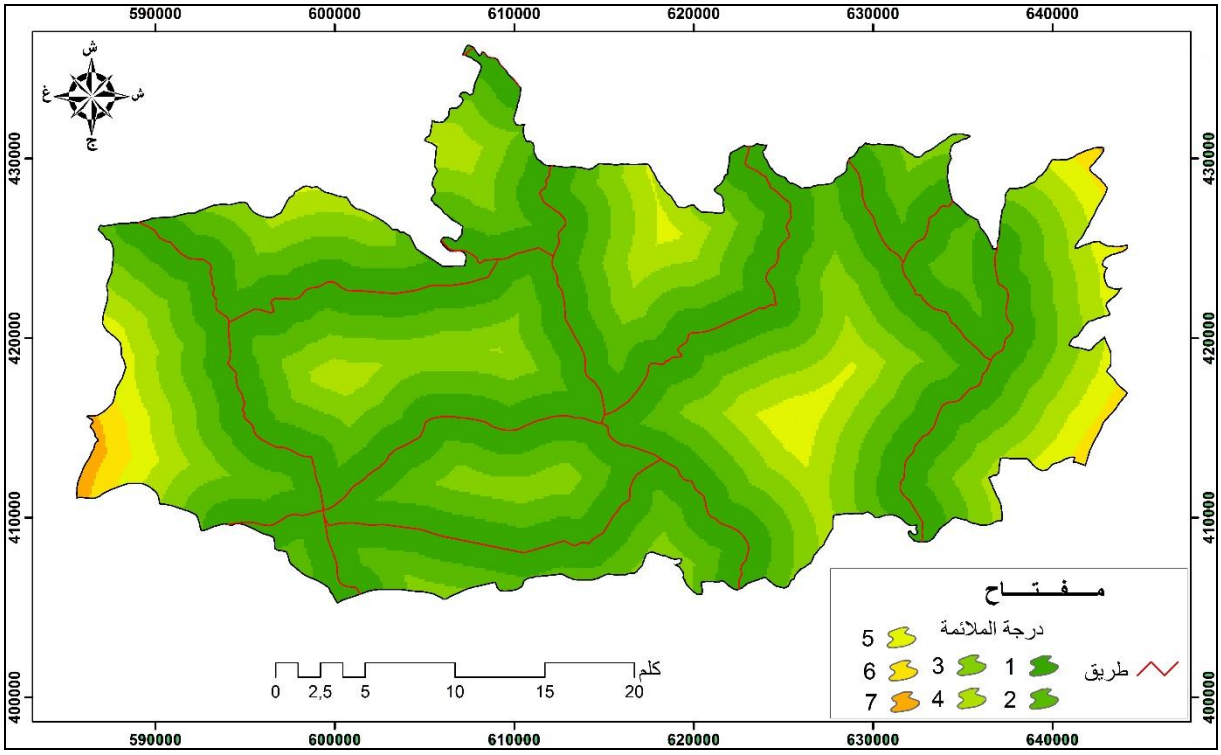

المصدر: تطبيق أدوات النمذجة ضمن برنامج (ArcGis 10.2.2) + بحث ميداني أبريل 2018

لقد تم عمل (Select by Attribut) للطرق الإقليمية والجهوية من بين شبكة الطرق، وبالتالي تنفيذ الأمر (Buffer) بمسافة 1300 متر لهذه الطرق، ثم أجرينا عليها إعادة التصنيف من أجل إعطاءها درجات الملائمة، بحيث يكون الرقم (1) لأفضل المواقع، وهي الأقرب للطريق الإقليمية والجهوية، والتصنيف رقم (7) للطرق الأقل ملائمة والتي تكون فيها مواقع م.ن.إ بعيدة من البنية الطرقية كما هو موضح بالخريطة أعلاه.

ب. البعد عن مركز الجماعات الترابية

يمثل النطاق العمراني أحد أهم المعايير المكانية التي تعتمد عليها الدراسة، حيث يجب أن يكون الموقع الأنسب خارج نطاق العمران لكي يتم تفادي م.ن.إ بمنطقة عمرانية. ولذلك يجب أن يوضع في الاعتبار امتداد العمران الحالي والمستقبلي.

خريطة رقم 42: درجة الملائمة لمعيار البعد عن المراكز السكنية

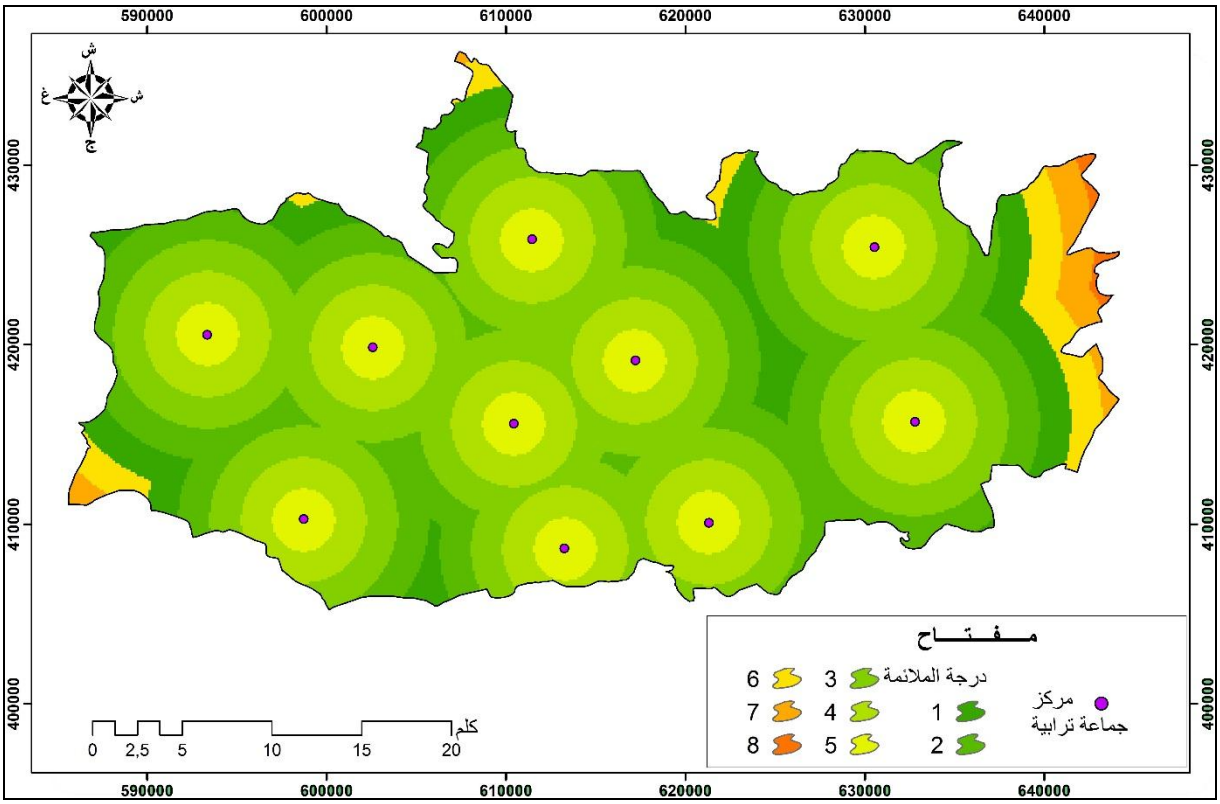

المصدر: تطبيق أدوات النمذجة ضمن برنامج (ArcGis 10.2.2) + بحث ميداني أبريل 2018

تم تصنيف البعد عن المناطق السكنية إلى 8 أصناف حسب المسافة المستقيمة عن مركز الجماعات الترابية، وتم فرض مبدأ الأفضلية للمناطق المتوسطة البعد عن المركز، بحيث تم إعطاء التصنيف رقم (1) للمناطق التي تمثل المجالات الجغرافية الأكثر ملائمة لإقامة م.ن.إ، والأقل تأثيرا على المناطق السكنية، بينما أعطى التصنيف رقم (8) للمناطق الأقل ملائمة والتي تعد قريبة جدا أو بعيدة جدا عن المراكز.

ت. البعد عن تعاونيات الماشية

يمثل نطاق تعاونيات الماشية أحد أهم المعايير المكانية التي تعتمد عليها الدراسة، حيث يجب أن يكون الموقع الأنسب قريب من نطاق التعاونيات لكي يتم تقليص المسافة بين م.ن.إ وتعاونيات الماشية، وتجميع أكبر قدر ممكن من هذه التنظيمات المهنية داخل المجموعة الاقتصادية.

خريطة رقم 43: درجة الملائمة لمعيار القرب من تعاونيات الماشية

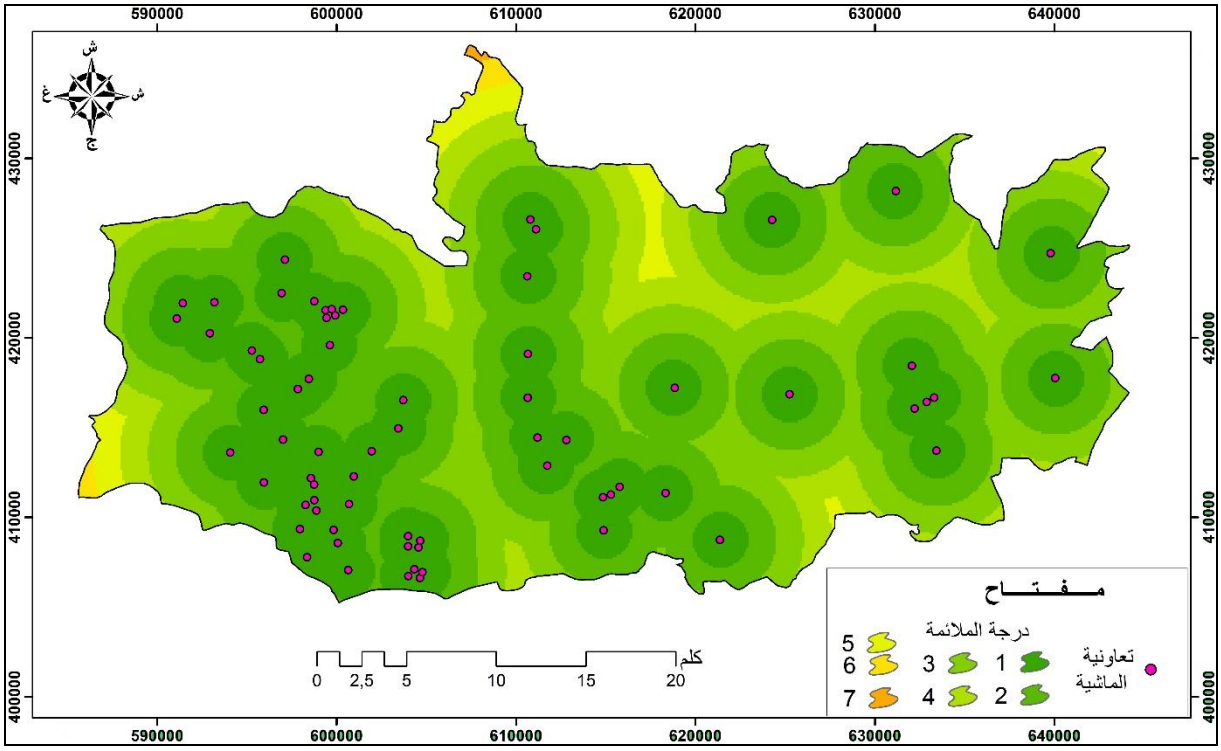

المصدر: تطبيق أدوات النمذجة ضمن برنامج (ArcGis 10.2.2) + بحث ميداني أبريل 2018

بعد إجراء إعادة التصنيف على خريطة التعاونيات لإعطائها درجات الملائمة، بحيث يكون الرقم (1) لأفضل المواقع وهو القريب من التعاونيات، والتصنيف رقم (7) الأقل ملائمة والتي تكون فيها مواقع م.ن.إ بعيدة جدا عن التعاونيات.

3- طريقة الترجيح واستنتاج الموقع المناسب لـ م.ن.إ لإنتاج الحليب ومشتقاته

تتميز نظم المعلومات الجغرافية بالنظرة الشمولية في تقييم ملائمة الأرض لاختيار أفضل المواقع لـ م.ن.إ، والعمليات التخطيطية المختلفة، فهي تتمتع بالمرونة العالية من خلال إعطاء المعايير المؤثرة بشكل أكبر على باقي المعايير. وبالتالي: توجد العديد من الأدوات التي تستخدم لهذا الغرض. لكن اخترنا وظيفة Weighted Overlay، التي مكنتنا من إدراج الأوزان المختلفة شريطة أن يكون مجموعها 100%، بالإضافة إلى إمكانية استخدام هذه الوظيفة في النموذج الهيكلي Model Builde.

خطاطة رقم 04: تداخل العوامل وطريقة الترجيح لتحديد مواقع م.ن.إ لإنتاج الحليب ومشتقاته

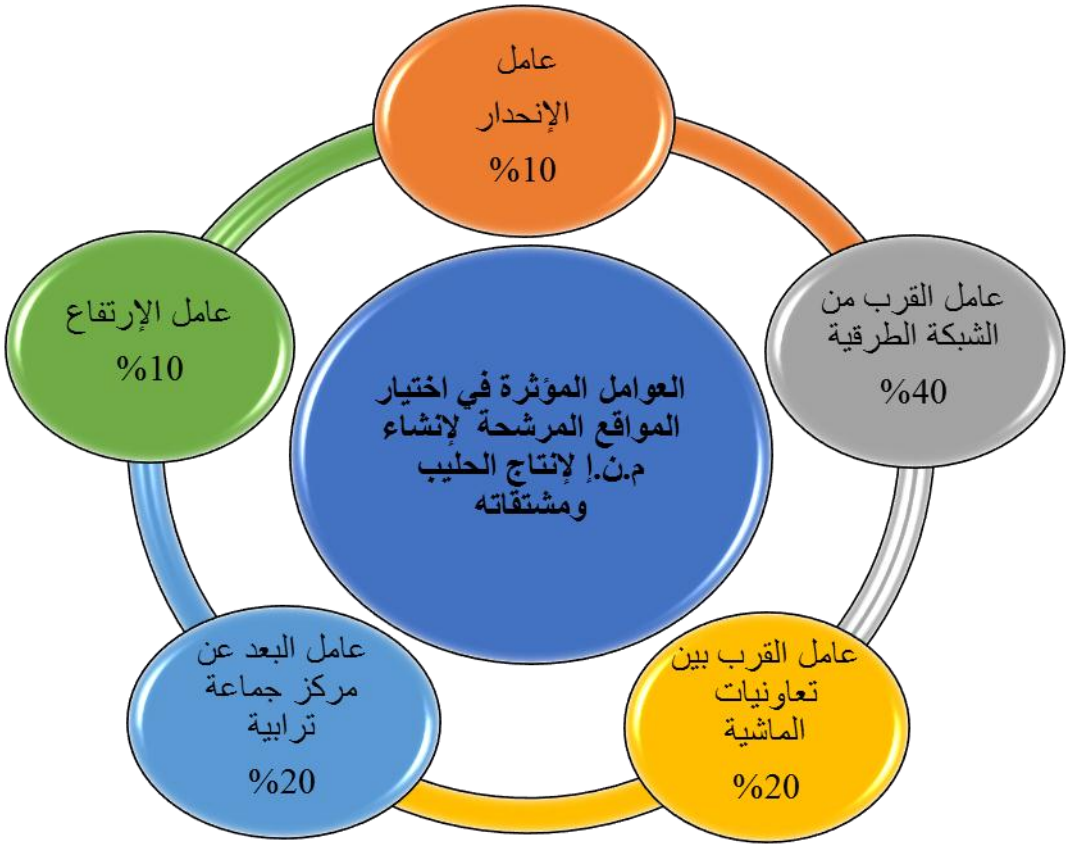

المصدر: تركيب شخصي

لقد خلص النموذج بعد عملية التحليل والنمذجة في بيئة نظم المعلومات الجغرافية إلى استنباط الخريطة الموالية للمواقع الملائمة لإقامة م.ن.إ لإنتاج الحليب ومشتقاته في تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة. ويعبر اللون الأحمر الذي يحمل الرقم (1) أكثر المواقع الملائمة على الإطلاق، يليه اللون البنفسجي من حيث درجة الملائمة، الذي يحمل الرقم (2). وفي حال تعذر إقامة م.ن.إ في المنطقة ذات الرتبة (1)، يمكن الاستعاضة عنه بالمناطق ذات الرتبة (2)، وبالتالي؛ فالمناطق ذات الدرجة (1) و (2) تعتبر ذات درجات ملائمة عالية جدا بمجال الدراسة.

خريطة رقم 44: درجة ملائمة مجال الدراسة لأفضل المواقع لـ م.ن.إ لإنتاج الحليب ومشتقاته

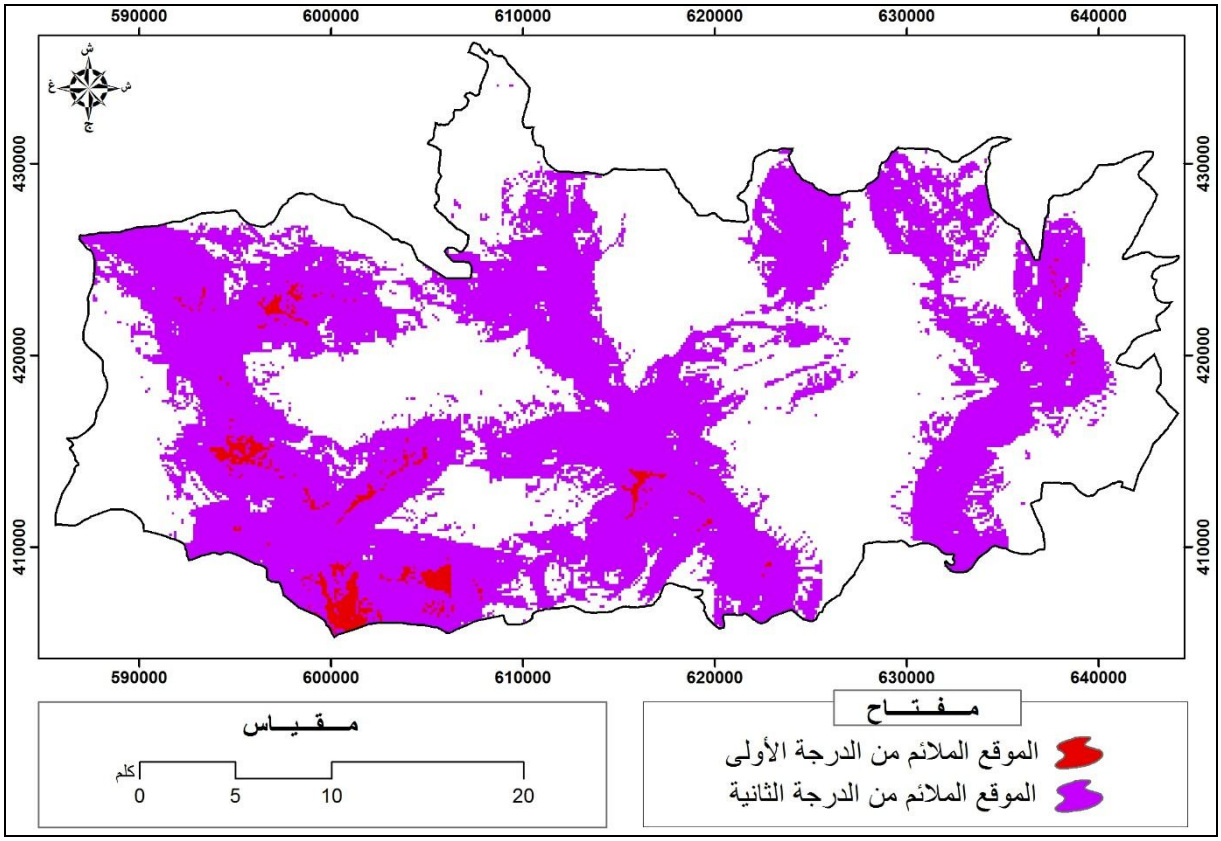

المصدر: تطبيق أدوات النمذجة ضمن برنامج (ArcGis 10.2.2) + بحث ميداني أبريل 2018

من المفترض أن يحمل هذا المشروع كل من التعاونيات الفلاحية بشكل عام وتعاونيات الماشية بشكل خاص، الجماعات الترابية العشر (بني فراسن، الربع الفوقي...)، المديرية الإقليمية للفلاحة-تازة ومراكز الأشغال الفلاحية بإقليم تازة. إن نجاح المشروع يتطلب الانتقال من الدراسة التي أنجزناها إلى مرحلة بناء المصنع وتجهيزه بالمعدات التي تضمن حفظ مادة الحليب ومشتقاته. وهذا لن يصير واقعا ملموسا إلا عبر تنظيم التعاونيات المنتجة في إطار م.ن.إ بالمجال المدروس، يرافقه القيام بدورات تكوينية للفلاحين حول كيفية الاستغلال والتسويق على الصعيدين الجهوي والوطني.

خاتمة الفصل الحادي عشر

من خلال هذا لفصل، وبعد تطرقنا إلى دور نظم المعلومات الجغرافية في خدمة القطاع التعاوني، تمكنا من بناء قاعدة بيانات خاصة بتعاونيات الزيتون وتجسيدها على خريطة تفاعلية عبر الإنترنت من أجل التعريف بمنتجات التعاونيات والرفع من إنتاجيتها. وفي المحورين الأخيرين، مكننا اكتساب نظام تحليل الشبكات من تحديد المواقع المثلى لإنشاء مجموعات ذات نفع اقتصادي خاصة بتعاونيات الزيتون والماشية؛ باعتبارهما النشاطين المهيمنين في القطاع التعاوني بمجال الدراسة. وفي الأخير، نؤكد أن هذه الاقتراحات تستند على دراسة علمية يمكن الاعتماد عليها من لدن الجهات المسؤولة. وإدراجها في مخططات عمل المجلس الإقليمي بتازة والجماعات الترابية المعنية.

على الرغم من وجود بعض العيوب التقنية لنظم المعلومات الجغرافية، وهي قليلة بالمقارنة مع ما تتيحه من أمكانيات هامة، وبالرغم من أنها مكلفة للغاية بالنسبة لبعض التعاونيات الفلاحية، إلا أنها ما دامت تبقى في متناول الجهات الوصية على القطاع التعاوني (مكتب تنمية التعاون، وكالة التنمية الاجتماعية، الغرف الفلاحية...)، فمن الضروري رصد مبالغ مهمة لأجل هذه التقنية، وتوظيفها في خدمة المشاريع التنموية والتدخلات القطاعية وتقنيات متطورة ومواقع الكترونية ونخبة من خيرة الخبراء الاقتصاديين والباحثين الأكاديميين، لتشمل مجالات لا حدود لها لانفرادها في تفاصيل وإحداثيات مهمة جدا ترتقي بمستوى الأداء العام والخاص للقطاع التعاوني.

الفصل الثاني عشر: متطلبات تحسين أداء التعاونيات وتثمين المنتجات المجالية

مقدمة الفصل الثاني عشر

يعتبر القطاع التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة قطاعا واعدا يمكن الرهان عليه في خلق تنمية ترابية متوازنة رغم المشاكل والاكراهات المتعددة. إذا تم تطويره بالشكل المطلوب الذي يتماشى مع الخصوصيات المجالية؛ سيساهم لا محالة في محاربة الفقر، والإقصاء الاجتماعي، وخلق فرص جديدة للشغل وتنظيم القطاع غير المهيكل. تماشيا مع البرامج والمخططات الوطنية والجهوية، فإن الاقتصاد الاجتماعي التضامني على المستوى المحلي لمجال الدراسة يمكنه الاستفادة من المخططات الاستراتيجية والتنموية التي يجري تنفيذها حاليا بمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة فيما يعرف بالبحث عن النموذج التنموي الجديد.

إذا كنا في الفصول السابقة قد أشرنا إلى التحديات التي تواجه القطاع التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة. فإننا في الفصل الموالي، سنتطرق إلى الإجراءات والتوصيات التي تستهدف المشاكل المباشرة واقتراح كيفية التغلب عليها؛ من خلال معالجة مشاكل التمويل والتسويق والاختلال الإداري والتنظيمي... إلخ. وهنا، سنطرح مجموعة من النقط التي تتعلق ببناء أنساق إنتاج محلية التي يعتبر الأخذ بها جانب أساسي لإصلاح مستدام للمنظمات التعاونية بالمغرب بشكل عام وتلال مقدمة الريف الشرقي بشكل خاص.

المحور الأول: مقترحات لتقوية الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالمغرب

يقتضي رد الاعتبار للقطاع التعاوني المغربي نهج سياسة اجتماعية فعالة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع المحلي والتنسيق مع القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية المنشودة، وإلزامه بترشيد سياساته البراغماتية التي ترمي إلى الربح المادي ولو على حساب المجتمع. سنقترح مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تسمح للاقتصاد الاجتماعي التضامني بأن يقوم بذاته، وينزع إلى التطور من حيث قدرته على خلق القيمة الاقتصادية وإنتاج المنافع والمساهمة في التنمية الترابية.

1- من أجل اقتصاد اجتماعي تضامني في خدمة التنمية الترابية

في آفاق المغرب، هناك قناعة راسخة مفادها أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني يمثل جزء هاما من الحلول التي يمكن توظيفها لرفع التحديات الراهنة لبلادنا وبناء النموذج التنموي المنشود. ومن بين هذه التحديات، نجد أولا تحدي البطالة؛ إذ يمكن أن يوفر هذا المجال الاقتصادي في غضون العقود المقبلة فرص عمل مهمة. أما التحدي الثاني، فهو الاندماج الاقتصادي للسكان الذين يصعب إدماجهم في الدورة الاقتصادية، وأخيرا، تحدي الاندماج الاجتماعي.

إن رفع هذا التحدي يقتضي ما يلي:

- اكتساب الاقتصاد الاجتماعي التضامني المغربي حجما يسمح بتطوير أدائه الإنتاجي والتسويقي، وبالتالي نسج علاقات تكامل وتعاضد بين مكوناته وباقي الفاعلين؛
- التحكم في قنوات الإنتاج وبالخصوص في المحطات المنتجة للقيمة المضافة؛
- ضمان جودة رفيعة ومصادق عليها والتي توفر قيمة مضافة اجتماعية وثقافية مع احترام المعايير المجتمعية والبيئية والشفافية؛
- اكتساب قدرات عالية على التدبير؛
- اكتساب قدرات توفر للمنخرطين وظائف قارة، وتعويضات ملائمة وحماية اجتماعية حسنة مع العمل على تدبير التناقضات الداخلية؛
- القدرة على لعب دور في التكوين والتربية الشعبية في هذا الوسط؛

- خلق نموذج تنموي جديد: اقتصاد محلي وقنوات قصيرة، استهلاك مسؤول، ثروة محلية وفلاحة إيكولوجية؛
- سياسات عمومية ملائمة لإطار قانوني يعترف بالاقتصاد الاجتماعي التضامني ويوفر شروط تنميته.

أصبح من اللازم تنزيل الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي التضامني المغربي. ففي نظرنا يسعى هذا الإجراء إلى سد ثغرة تنظيمية التي تضعف من دور قطاع غني بإمكاناته المادية. وبالتالي، فمن شأن هذا الإطار القانوني أن يسمح لهذا القطاع الواعد بأن يجمع مختلف مكوناته في إطار مرجعي موحد، كما يمكنه أن يسهم في تمكين جميع فاعلي الاقتصاد الاجتماعي التضامني من الحماية القانونية والتنظيمية لأنشطتهم، وعلى وجه الخصوص من مساحة أكبر لبناء مختلف الصيغ القانونية لتنظيم القطاع.

إضافة إلى ما سبق ذكره، نقترح في هذا الصدد ما يلي:

- وضع تدابير يتم بمقتضاها تحديد مدى مساهمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الناتج المحلي الإجمالي الوطني؛
- إطلاق الشباك الوحيد غير المركزي ليتولى السهر على الإجراءات الإدارية المتعلقة بخلق أي تنظيم مهني؛
- الأخذ بعين الاعتبار أي منظمة هدفها الرئيسي هو تلبية احتياجات أعضائها أو المجتمع وتساهم في زيادة الثروة الجماعية (جمعية تعاونية، تعاضدية...) مؤسسة اجتماعية؛
- العمل على تشجيع الاقتصاد الاجتماعي التضامني كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- تعزيز الاستفادة من تدابير فن الإدارة وتسيير مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

تعتبر المؤسسات الحاضنة للاقتصاد الاجتماعي التضامني المغربي؛ بمثابة إطارات تنظيمية لا غنى عنها في وقتنا الراهن، حيث يرفع فيها شعار "دولة المؤسسات". لذا يجب خلق مؤسسات جديدة على المستويين الوطني والجهوي تعنى بهذا القطاع دون تجاوز باقي المؤسسات الأخرى، بل مكملة وداعمة لها. كما يجب خلق إطار اشتغال يوحد التعاونيات، ويجعلها قوة ضاغطة، حماية لمصالح

المنخرطين والتأثير في التشريعات القانونية التي تهمها. زيادة على ذلك، تحتاج التعاونيات في المغرب إلى هيئات تخاطب الحكومة والبرلمان والشركاء المغاربة والدوليين. فبعد التراكمات التي سجلتها التعاونيات، جاء الوقت للانتقال إلى مرحلة جديدة تمكن من إنشاء فيدرالية تجمع أكبر عدد من التعاونيات.

2- نهج سياسة اجتماعية للقطاع التعاوني

يتعلق الأمر بنهج سياسة اجتماعية تقوم بتحسين حكامة الاقتصاد الاجتماعي التضامني المغربي، وإدراجه في إطار الجهوية المتقدمة. ولهذه الغاية، يتعين تعبئة المبادرات المحلية بواسطة عمليات الدعم والتأهيل والاحترافية، وذلك بغية خلق التآزر والفعالية في وضع وتنفيذ برامج مهيكلة. إضافة إلى تنظيم استقلالية هيئات حكامة القطاع الموجودة أو التي سيتم إحداثها.

أ. على مستوى الشأن الإداري، نقترح ما يلي:

- تسهيل مساطر خلق التعاونيات وخلق الشباك الوحيد؛
- تمكين **مكتب تنمية التعاون** من الدراسات الاقتصادية والقطاعية للاقتصاد المغربي؛
- ضرورة شرح القرارات والتعميمات التي تصدرها الوزارة الوصية للعاملين في الميدان، والتأكد من فهم هؤلاء لمضمونها والعمل بما جاء فيها. ويمكن أن يتم ذلك من خلال الزيارات الميدانية أو عن طريق عقد ورشات عمل؛
- فصل الاقتصاد الاجتماعي التضامني عن "وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي"؛
- ضرورة التزام الهيئات المنتخبة بقيم الحكامة الجيدة وخصوصا الشفافية والمساءلة وتداول السلطة في إدارة التعاونيات، وعدم السماح باستغلال التعاونيات لخدمة المصالح الشخصية، والتخلص من وجود قرابات من الدرجة الأولى والثانية في المجلس، وتفعيل دور لجنة الرقابة الداخلية في التعاونية؛
- مساعدة التعاونيات غير النشيطة وحل المشاكل التي تعاني منها، بدل العمل على تصفيتها وإلغاء تسجيلها.

وحتى تستطيع الحركة التعاونية المغربية القيام بدورها المطلوب، يجب نهج سياسة عمومية تعيد النظر في العلاقة بين الإدارة كجهاز للدولة والتعاونيات كمؤسسات مدنية موازية. وهذا الاهتمام والتنظيم من قبل الدولة للحركة التعاونية، لا يعني بأي حال من الأحوال التخلي عن الخصائص التي يتميز وينفرد بها العمل التعاوني، بل يجب أن يصب دعم الدولة من منطلق واجبها نحو هذا القطاع. ولكي تنجح التعاونية، يجب أن تكون مستقلة تماما، لا تخضع لأي تدخل أو تأثير خارجي من أي نوع كان، سواء كان في انتخاب إدارتها أو توجيه نشاطها.

ب. تطوير الشراكة بين التعاونيات والقطاع الخاص

تشكل الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال. فهناك تحول في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، ذلك أن معظم الدول أصبحت تدرك أن القطاع الخاص يمثل مورد للفرص التي تفتح المجال لتشغيل اليد العاملة على كل مستوياتها. إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم.

هناك ضرورة لتشجيع المشاريع الخاصة بتلال مقدمة الريف الشرقي ودعمها لتصبح أكثر شفافية وتنافسية على مستوى الأسواق الوطنية والجهوية في ظل العولمة. ومن المعروف، أن المحافظة على البيئة، واتساع نطاق القطاع الخاص، والمشاركة الفعالة والمسؤولة في التجارة المحلية، لا يمكن تحقيقها من خلال نظام السوق فقط. فالدولة تستطيع بدورها تقوية وتطوير القطاع الخاص والتقليل من ربحيته.

إن تطوير الشراكة بين القطاع الخاص والتعاونيات، سيمكن القطاع التعاوني من تعزيز الخدمات والبنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية. فإشراك الخواص في تمويل مشاريع التعاونيات، وإن كانت غير مربحة بشكل كبير فهو ليس بالعمل البسيط. وهذا يدل على أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني مفتوح في وجه الجميع. فالشراكة بين القطاعين، تفتح الباب لآليات أخرى تتمثل في الإدماج الصناعي في مشاريع كبرى، مما سيكون له أثر إيجابي على التنمية الترابية.

3- مستلزمات الارتقاء بقانون التعاونيات ومراجعته

لا يمكن أن تبنى أي عملية تشريعية تهدف إلى الارتقاء بمضمون وشكل قانون ما في دولة ما وزمن ما، على الاقتباس من تجارب أثبتت نجاحها في دول أخرى، إذ من الثابت أنه لا يمكن للقانون أن يقفز على الواقع، فيغفل الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يراد له أن يطبق فيه. ولهذا نعتقد أن أي مسعى جاد يرمي إلى تحقيق تطور حقيقي لقانون التعاونيات في المغرب يجب أن يتأسس على عنصرين أساسيين هما:

1_ دراسة معمقة للواقع المجتمعي للتعرف على الأسباب التي ساهمت في إخفاق المجتمع في التعامل ايجابيا مع بعض القيم والمبادئ التعاونية. ومن ثمة رسم سياسات وإقرار برامج تنفيذية لها، وذلك بقصد تأهيل البيئة المحلية لتقبل هذه المبادئ والقيم، ومن ثم التزامها بتنزيلها عمليا.

2_ البحث في إشكالية العلاقة بين الدولة والتعاونيات، وإيجاد الحلول للمشاكل والتصدي لها، مع الالتزام بنهج يسعى إلى تحقيق الموازنة بين الحفاظ على استقلالية التعاونيات، وقيام الدولة بدورها الداعم والموجه لها بعيدا عن التدخل المباشر أو غير المباشر في إدارتها.

ولتحقيق مزيد من الشفافية والنجاعة، نوصي بمراجعة ما يلي:

- توضيح أحكام القانون المتعلق بتحول التعاونية إلى شركة، وبالعتبة المحددة لتعيين المسيرين، وبتعويض أعضاء المجلس الإداري بصفته مسيرا دائما، كما تتعلق بتحديد المسؤوليات في حالة سوء التدبير؛
- إدخال تعديلات على بعض النصوص القانونية لتمكين التعاونيات من مزاولة أنشطتها بصفة ملائمة. وفي هذا الصدد، يتعين ملائمة المرسوم رقم 2.212.349، الصادر في 20 مارس 2013، المتعلق بالصفقات العمومية (الجريدة الرسمية، رقم 6140، بتاريخ 4 أبريل 2013)، مع الأحكام الجديدة للقانون رقم 112.12 الصادر في نونبر 2014، المتعلق بالتعاونيات، والتي تفتح في وجه هذه الأخيرة إمكانية المشاركة في الصفقات العمومية؛
- مراجعة عدد من المقتضيات القانونية التي تتعلق بعلاقات مختلف المنخرطين المنتمين إلى نفس التعاونية (أشخاص ذاتيون، أشخاص معنويون...)، وكذا تدابير أخرى تنظم علاقات

التعاونيات بقطاعات أخرى (اتحادات، فيدراليات، مؤسسات...)، وعلاقات التعاونيات بمحيطها القطاعي والاقتصادي والمؤسساتي، وبالمنظومة الضريبية الخاضعين لها؛

- وضع ضمانات قانونية لحماية التراث الجماعي للتعاونيات التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور بفضل المجهود الجماعي لأعضائها. يتعلق الأمر بالإبقاء على المبدأ الذي ينص على أن الحصص الاجتماعية المكونة لرأس مال التعاونية غير قابل للتفاوض ولا يمكن المساس به. ويسعى هذا الإجراء، إلى حماية التعاونيات من أية محاولة لتحويلها إلى أشكال قانونية أخرى من شأنها تفكيك بنيات حققت إنجازات بناء على مشاركة ديمقراطية بفضل العمل الجماعي لمنخرطيها. هؤلاء المنخرطون في حال التحول، يمكن أن يصيروا أقليات عاجزة وهشة ومعرضة لاحتمال الإقصاء أو الإبعاد؛
- توفير إطار قانوني يتعلق بالتعاونيات التي تضم مستخدمين أجراء يخول لهم اقتناء غالبية أسهم التعاونية التي يعملون بها، والتي تكون على عتبة الإفلاس. وينبغي أن يتم دعم هذا الاقتناء عن طريق شراكة من طرف الدولة والنقابات المعنية، حفاظا على مناصب العاملين بها وحفاظا على نشاط المقاولة؛
- خلق انسجام في قانون التعاونيات، مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية التعاونيات الخاضعة للضرائب والرسوم، والتي يتم التعامل معها بنفس الطريقة التي تعامل بها التعاونيات الأخرى (كثرة القيود، المراقبة المتعددة لمختلف الإدارات ...)؛
- مراجعة مسطرة حل التعاونيات الخاضعة للضرائب والرسوم، وذلك حتى تعود المبالغ المتبقية من حل التعاونية بعد تسديد الديون وباقي المستحقات إلى أعضاء التعاونية المنحلة؛

ولا شك أن مسعى الارتقاء بقانون التعاونيات المغربية لابد أن يكون صعبا وطويل المدى، وأن تتعدد الوسائل التي يجب أن تستعمل لتحقيقه ليتلاءم مع القانون رقم 13.69[1] المتعلق بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي. إلا أنه يظل من بين الخيارات المتاحة التي يمكن أن توفر مقتضيات نجاح العمل التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.

---

1 – القانون رقم 69.13 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.29 في 21 من جمادى الأولى 1436 (12 مارس 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6348 بتاريخ 12 جمادى الآخرة 1436 (2 أبريل 2015) ص 3521.

المحور الثاني: توسيع امكانات الإنتاج والتداول لدى التعاونيات

تعتمد معظم تعاونيات تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة على وسائل إنتاج تقليدية، تجعل المنتجات المحلية ضعيفة المنافسة أمام منتجات القطاع الخاص، وخاصة الشركات التي تملك من المهارات والأموال ما يمكنها من الهيمنة على الأسواق المحلية. إلا أن ما يميز المنتجات المحلية للتعاونيات أنها صديقة للبيئة، فتسهيل ولوجها إلى الأسواق المحلية والوطنية عبر علامات تجارية مميزة لها سيعطيها قيمة مضافة.

1- إحداث علامات تجارية للمنتجات ودمج المعارف التعاونية في صلب المجتمع

بالنسبة إلى ما تواجهه التعاونيات بمجال الدراسة من جراء ظاهرة الانتفاع المجاني والافتقاد إلى الحافز على الاستثمار الطويل المدى في أنشطتها، فإن ابتكار هياكل وحلول تنظيمية غير تقليدية من شأنها أن توفر للأعضاء حقوق ملكية معترف بها ومحفزة لهم على المساهمة في خلق وصيانة وتطوير أصول التعاونية.

وقد تقود هذه الحلول والهياكل التنظيمية المقترحة إلى إدخال تعديلات جوهرية على هياكل حقوق الملكية التي للأعضاء، بما يضمن لهم التميز والثقة في الحصول على حقوقهم وتحفيزهم على الاستثمار في تعاونياتهم. وكان لابد من مرافقة هذه التعديلات بإجراءات أخرى كدعم معارف التعاونية على مستوى وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمناهج الدراسية، للتعريف بالمنتجات المجالية وتربية الحس الوطني لدى المستهلكين المغاربة.

أ- إحداث علامات تجارية مميزة للمنتجات المجالية

تواجه معظم التعاونيات بتلال مقدمة الريف الشرقي صعوبات كبيرة في مواجهة متطلبات السوق المفتوحة، وزبائن محترسين على نحو متزايد. ذلك أن المنتوجات التي تباع في الأسواق المغربية، في غياب علامة مميزة، لا تجذب بما يكفي الاهتمام أو الرغبة في الشراء التضامني لدى المستهلكين. ولتجاوز هذا النقص، نوصي بما يلي:

- دعم التعاونيات، ولا سيما تلك التي توفر المنتوجات المحلية، وذلك حتى تتمكن من إدخال عمليات تصنيع جديدة تحافظ على الجودة المحلية لمنتوجاتها، وتحسين كل ما يتعلق بحسن عرضها وشروط تسويقها، من أجل تحسين جاذبيتها التجارية؛
- مساعدة التعاونيات على تحسين أسلوب تثمينها للمنتوج تحت علامة "منتوج متضامن"، تكون بارزة وتتمتع بالحماية التجارية في مجال الجودة؛
- إرساء آلية لمراقبة الجودة للحصول على الشهادات التي تضمن حماية العلامات التجارية لمنتوجات التعاونيات، وطمأنة مستهلكي المنتوجات التضامنية؛
- تحسين العرض الحالي، ولا سيما بالنسبة للمنتوجات الفلاحية من خلال تطوير منتوجات وخدمات عن طريق البحث والترشيد الجيد لعمليات التصنيع؛
- تطوير منتوجات وخدمات جديدة في مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى، مثل الطاقات المتجددة وتكنولوجيات الاتصال الجديدة، تكنولوجيات المحاسبة ومهن الاستشارة والولوج إلى الخدمات الصحية والتعليم، توفير الخدمات للأفراد والأسر، وإعادة تدوير النفايات المنزلية وحماية البيئة؛

ولكي تتكيف التعاونيات المحلية مع هذا الواقع العالمي الجديد، فعليها أن تستفيد من تكنولوجية المعلومات، وأن تدخل تغييرات على سياسة الإنتاج والتداول، وأن تعتمد استراتيجيات جديدة في إدارة الأعمال. ولضمان استمرارها، ينبغي كذلك أن تتخذ تدابير تمكنها من عرض سلع وخدمات عالية الجودة بأسعار تنافسية من خلال تطبيق أساليب ابتكارية من قبيل تنويع المنتجات لمسايرة تحول طلبات السوق.

ب- دمج المعارف التعاونية في صلب المناهج الدراسية

إن المبادرات الرامية إلى دعم التعاونيات وقيادتها تشمل دمج المعارف التعاونية في صلب المناهج الدراسية والمعاهد. من أجل المحافظة على الموروث السوسيو ثقافي المتجذر في الإطار الوطني، يجب إدماج القطاع التعاوني في منظومة التربية والتكوين، من خلال إدراج:

- موضوعات على مستوى المقررات المدرسية وورشات تطبيقية في التعليم الابتدائي والثانوي، بهدف تحسيس وتوعية الأطفال بأهمية الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وإمكانيات مشاركتهم في تسوية مختلف الإشكاليات الاجتماعية والبيئية؛
- مجزوءات على مستوى التعليم العالي في إطار تكوينات متعددة الاختصاصات؛
- إنجاز أطروحات وتداريب لها صلة بقطاعات الاقتصاد الاجتماعي التضامني، مما سيشجع على البحث والتطوير والابتكار والتجديد؛
- وضع برنامج للتربية والتحسيس بأهمية القطاع في التعليم العالي والتكوين المهني، مع تحسين طاقة التكوين والبحث المرتبطة بالاقتصاد المندمج والمؤسسة الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمؤسسة؛
- التشجيع على إحداث «محاضن اجتماعية» ومصالح خدمات لدعم المؤسسة الاجتماعية، وخاصة في المناطق العمومية. وهذه المحاضن ستوفر الدعم اللوجستيكي المطلوب (مكاتب، مراكز اتصال...) وتكون مفتوحة للباعثين الاجتماعيين لمدة. وسيصبح هذا الفضاء قاعدة للتلاقح والتبادل بين الباحثين الشباب والجامعات التي ستجد مختبرا للعمل الاجتماعي؛

من شأن هذه التدابير أن تعمل على تطوير روح المبادرة والعمل التضامني، مما سيشجع على بروز جيل من المقاولين الاجتماعيين.

2- خلق منظومة ضريبية أكثر ملائمة وتسهيل الولوج إلى التمويل

يكتسي النظام الجبائي أهمية بالغة بالنسبة إلى المالية العمومية التي تضطلع بدور مهم في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بحيث تساهم الضرائب حاليا في أكثر من 80% من موارد الدولة. غير أن هذه المنظومة تعاني من محدودية تهم العديد من جوانبها كما تتسم بعدم مرونتها[1].

إن الإطار الجبائي الخاص بالمؤسسات الاجتماعية وبالمكونات الأخرى للاقتصاد الاجتماعي التضامني يجب أن يأخذ بعين الاعتبار دورها الاجتماعي والتضامني، بحكم قيامها بوظيفة مكملة

[1] – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تحت عنوان "من أجل نظام جبائي يشكل دعامة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد". من إنجاز "اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية". إحالة ذاتية رقم 2019/39. ص 88.

للقطاع العمومي، وفي نفس الوقت تساهم في خلق الموارد من الناحية الاقتصادية. وذلك من خلال مراعاة ما يلي:

- ♦ تحقيق العدالة الضريبية بين التعاونيات ومقاولات القطاع الخاص، إما بتحرير التعاونيات من بعض الإجراءات المقيدة لها، مثل مبدأ الانفراد، والمراقبة المتعددة التي تنهجها الدولة، وحدود التقسيم الترابي، والرسوم الخاصة، أو تمتيعها بمعاملة ضريبية تراعي خصائصها المدمجة وأهدافها غير المادية؛
- ♦ أخذ الإجراءات الضريبية في الاعتبار داخل التعاونيات، وليس فقط رقم معاملاتها، بحيث يجب أن يتم الاقتطاع على أساس الحد الأدنى للأجور، وذلك للتمييز بين الوحدات ذات الحجم الصغير التي تولد عائدات مرتفعة لفائدة أعضائها، وبين الوحدات الكبرى التي تكون عائداتها أقل نظرا لوجود عدد كبير من الأعضاء الذين تغطيهم؛
- ♦ جعل الإجراءات الضريبية تحفيزية وتشجع على إدماج الأنشطة غير المهيكلة، التي يجب أن تستفيد من نفس الامتيازات عند التحاقها بالقطاع التعاوني؛

من أجل تطوير القطاع التعاوني، لا بد من إحداث أنظمة مالية ملائمة ودامجة تتناسب مع كل مرحلة من مراحل تطور التعاونيات (التأسيس، النمو والتوسع). ولهذه الغاية، نوصي بإنشاء نظام ملائم خاص بكل مرحلة، وذلك من خلال:

1. منظومة لدعم إنشاء التعاونيات، تعمل على تسهيل التمويل الأولي للمرافق ورأس المال الجاري وحاجيات مالية التعاونيات؛
2. منظومة لدعم توسيع التعاونيات بفضل صناديق ضمان الاستثمار، والترشيح للصفقات العمومية وللتصدير؛
3. شرط حد أدنى من رأس مال التعاونيات يكون معقولا؛
4. إشراك البنوك في تطوير مشاريع التعاونيات؛
5. اعتماد استراتيجية مالية للتعاونيات وتوفير الحكامة المالية، وربط المجال بالتربية والتعليم بكل أسلاكه العليا؛
6. خلق الأبناك التشاركية في هذا المجال، لأنها وعاء مالي مناسب.

وبما أن الدولة اختارت توسيع منظومة التغطية الصحية (التأمين الإجباري عن المرض) لتشمل جميع أفراد المجتمع، فإنه بات من الضروري تمكين منخرطي التعاونيات عن طريق صيغة خاصة. يتعين أن توضع صيغة التعاضدية منفصلة أو بشراكة مع تعاضديات التأمين الموجودة بالاستفادة من التجارب التي عرفتها بعض الجماعات الترابية بإقليمي أزيلال وشفشاون وكذا بعض تعاونيات "أركان"، مع الأخذ بعين الاعتبار تغطية تقاعد منخرطي التعاونيات في إطار الإصلاح الشمولي للمنظومة الوطنية للتقاعد، والحرص على قدراتهم الفردية على المساهمة والادخار.

3- حل المشاكل المرتبطة بتسويق المنتجات المجالية

من خلال العوائق المطروحة في التسويق يمكن اقتراح تدابير في أفق المساهمة في إيجاد حلول لهذه المعضلة لدى التعاونيات:

أ. على الصعيد الوطني:

- ✓ وضع آليات المراقبة وتنظيم مسالك التسويق وتنويعها لفائدة التعاونيات عبر إطار واضح وشامل في أفق الحد من تعدد الوسطاء؛
- ✓ ضرورة إنجاز دراسة حول التسويق في التعاونيات لاستخراج نقط القوة والضعف في هذا الإطار واقتراح السبل والوسائل الكفيلة لمعالجتها؛
- ✓ إرساء آليات عملية من أجل تنظيم عملية توزيع وترويج المنتوج التعاوني؛
- ✓ العمل على مرافقة التعاونيات في أفق التخفيف من حدة المنافسة القوية من طرف القطاع الخاص، الذي يتوفر على الإمكانيات والمؤهلات التي تفتقر إليها التعاونيات؛
- ✓ ضرورة تنويع وتوسيع مجالات ومنتوجات التعاونيات من أجل تشجيع التسويق؛
- ✓ تشجيع عملية التواصل والاتصال مع الشركاء والزبناء (القيام بحملات إشهارية، تخفيضات وتسهيلات...)؛
- ✓ ضمان الدعم والمتابعة والتكوين في مجال التسويق؛
- ✓ تحسين مداخيل وظروف عيش المنتجين الصغار عن طريق تسهيل الولوج للأسواق، وتقوية المؤسسات الإنتاجية للتعاونية، وضمان أثمنة مناسبة، وتحقيق الاستمرارية في العلاقات التجارية بين المنتجين ومسالك التوزيع والتسويق؛

✓ تطوير الولوج إلى منصات التسويق عبر الأنترنت، فضلا عن تخفيف شروط الولوج إلى المتاجر الكبرى، ولا سيما إلغاء شرط المرور عبر سوق الجملة بالنسبة لمنتوجات خام تلاءم التسويق عن طريق الإنترنيت؛

أ. على الصعيد الدولي:

✓ اعتماد التجارة المنصفة كإطار فعال لفتح قنوات التسويق الدولية، وترويج المنتوج التعاوني؛

✓ تحسيس المستهلكين بالآثار السلبية للتجارة العالمية اتجاه المنتجين الصغار، وحثهم على استعمال قدراتهم الشرائية بطريقة ايجابية من خلال التجارة العادلة؛

✓ تكوين تجمعات اقتصادية بأشكال مختلفة (اتحادات، مجموعات ذات النفع الاقتصادي...)؛

✓ تبسيط المساطر وتسهيل الإجراءات في كل ما يتعلق بالتسويق والحصول على صفقات دولية، علما أن جل التعاونيات لا تتوفر على السجل التجاري؛

✓ البحث عن أسواق جديدة، في الشرق الأوسط أو أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية...؛

✓ ولوج أفضل لطلبات العروض على الصعيد الدولي بواسطة أنظمة اليقظة في الأسواق العمومية، وشهادات الولوج إلى الأسواق الدولية؛

✓ الولوج إلى منصات التصدير.

إن عملية خلق علامات مميزة للمنتجات الترابية لتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة ستمكن التعاونيات المحلية الفلاحية منها والصناعة التقليدية من غزو الأسواق المحلية والدولية. وهذا لن يتأت إلا في ظل نظام ضريبي متوازن، والتمكين من التمويل إن اقتضى الحال لذلك.

المحور الثالث: المقاربة الترابية من خلال بناء أنساق الإنتاجية المحلية

تزخر تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة بإمكانيات مهمة لتطوير عدة أنساق إنتاجية محلية، سواء فيما يتعلق بالموارد الترابية ذات الخصوصية المحلية (زيتون، تربية الماشية، خزف، نسيج، تربية النحل، منتجات نباتية...) أو فيما يخص قابلية الساكنة المحلية للانخراط في هذا المسلسل، نظرا للموروث الثقافي والتقاليد والأعراف التي توطد علاقات أعضائها بعضهم ببعض، وقيم التعاون الجماعي التي ما زالت سائرة بين الناس. إلا أن ما يعوز الفاعلين المحليين، أمام توافر جل العناصر

الضرورية لإنجاز المشروع، هو الوعي بضرورة التكامل بدل التنافس عندما يتعلق الأمر بأنشطة مماثلة ومتقاربة جغرافيا.

1- العودة إلى المحلي ومتطلبات التنمية الترابية

يمكن اعتبار نسق الإنتاج المحلي بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة نظام يربط ويقرب بين مجموعة من المؤسسات والهيئات التي تدور حول نفس النشاط أو الحرفة أو المنتوج سواء كانت وحدات إنتاجية أو تعاونيات، شركات، مقاولات، جمعيات ذات أهداف نفعية، مؤسسات مالية...، تتوطن في إقليم تازة. وهذا ما يولد شبكة محلية واسعة من العلاقات التي تزيد من تطور تنافسية هذه المؤسسات، وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية والوطنية من دون أن يكون هناك اندماج بين هذه المؤسسات المتعاونة.

تعتبر العودة إلى المحلي توجه جديد في مقاربة العالم القروي وقضايا التنمية الترابية. وقد جاء هذا التوجه من جهة أولى، كرد فعل ضد تيار العولمة الذي يجسده النزوع نحو الانغراس التاريخي والبحث عن الهوية وتعميق الشعور بالانتماء إلى كيان ترابي خاص. ومن جهة ثانية، كأداة للاندماج في الأنساق الشمولية عن طريق تعبئة الموارد والمؤهلات الذاتية قبل غيرها[1].

إن اعتماد المقاربة الترابية لتحقيق التنمية في كل أبعادها فوق الحيز الترابي المدروس عن طريق مقاربة أفقية، تقوم على تنسيق أهداف وتدخلات الفاعلين، وعلى التعبئة المتكاملة والشاملة لموارد تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة. يتطلب الأمر وضع استراتيجيات أكثر صرامة وفاعلية يعول على فهمها لحقيقة العلاقة بين الفاعلين الاجتماعيين المحليين وتحديات العولمة. ومن ثمة تؤسس لنشأة تنظيمات مهنية قادرة على فهم المستجدات المحلية والعالمية وتغيير استراتيجياتها تبعا لمتطلبات السوق الذي لا تحدده فقط ظروف التعاونيات المحلية، بل تنبني كذلك على مراعاة قدرة هذا الوافد الجديد وإمكانياته على الحركة والفعل في المجال الوطني والدولي.

1 – لحسن جنان (2015): " المقاربة الترابية من خلال منهجية بناء الأنساق الإنتاجية المحلية"، دورة تكوينية. جامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز. شعبة الجغرافيا. مختبر التراث والمجال والتنمية.

وتبعا لذلك، تقتضي الاستراتيجيات التنموية الجديدة مراعاة النقاط الأساسية الموطنة على الخطاطة التالية:

خطاطة رقم 05: استراتيجية التنمية الترابية لخلق نسق إنتاج محلي

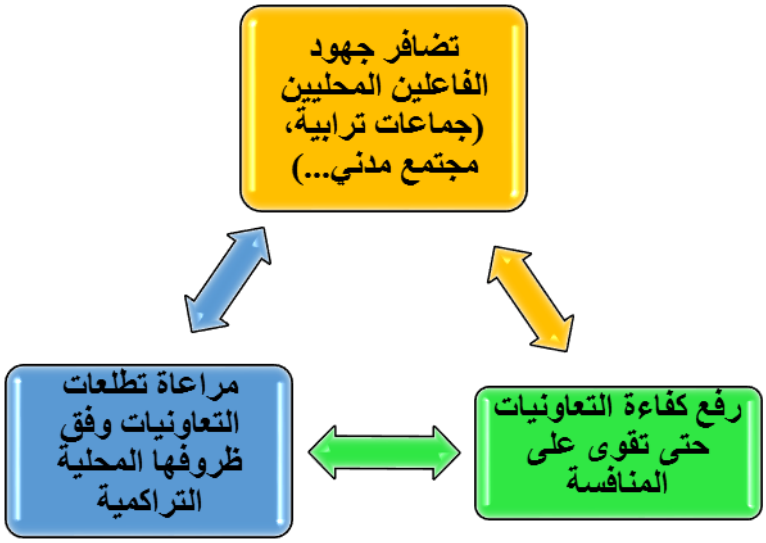

المصدر: تركيب شخصي

لا يجب النظر إلى نسق الإنتاج المحلي على أنه مفهوم ضيق للتنمية الترابية، أي نظام مغلق مكتفيا بذاته، بل حتى ولو كانت نشأته وتطوره يقوم على الموارد المحلية فهو أيضا نظام مفتوح على الخارج، وبالتالي فالانفتاح الاقتصادي الذي يعيشه العالم اليوم قد يكون عاملا مساعدا على تطور وتكييف أنظمة الإنتاج المحلية من خلال فتح أسواق خارجية لها، وتحسين شروط المنافسة، وتزويدها برؤوس الأموال. وهذا ما يؤدي في النهاية إلى التخفيف من البطالة والوصول الى اندماج جهوي متكافئ.

2- مدى أهمية نسق الإنتاج المحلي في القطاع التعاوني

يفرض الاقتصاد الاجتماعي التضامني التركيز على نسيج متنوع من التعاونيات تربط فيما بينها علاقات وطيدة تتوخى مواجهة عولمة الأسواق بأقل خسارة ممكنة. فتأهيل هذه التعاونيات وإدماجها في النسيج الاقتصادي، رهين بمدى قدرة الجهات المعنية على تطوير الأنساق الإنتاجية المحلية، التي تتشكل أساسا من التعاونيات، وتضم نسيجا غنيا من الزبناء والممونين، وإطارا ملائما من المؤهلات العلمية والتقنية المرتبطة بعلاقات وطيدة مع حيزها الترابي. إنه يشكل إطارا

فعالا لتطبيق نوع جديد من السياسة الصناعية على المستوى الميكرو- ترابي. ولهذا يمكن إبراز دور نسق الإنتاج المحلي من خلال عدة مزايا يقدمها القطاع التعاوني، من خلال الخطاطة التالية :

خطاطة رقم 06: أهمية نسق الإنتاج المحلي في القطاع التعاوني

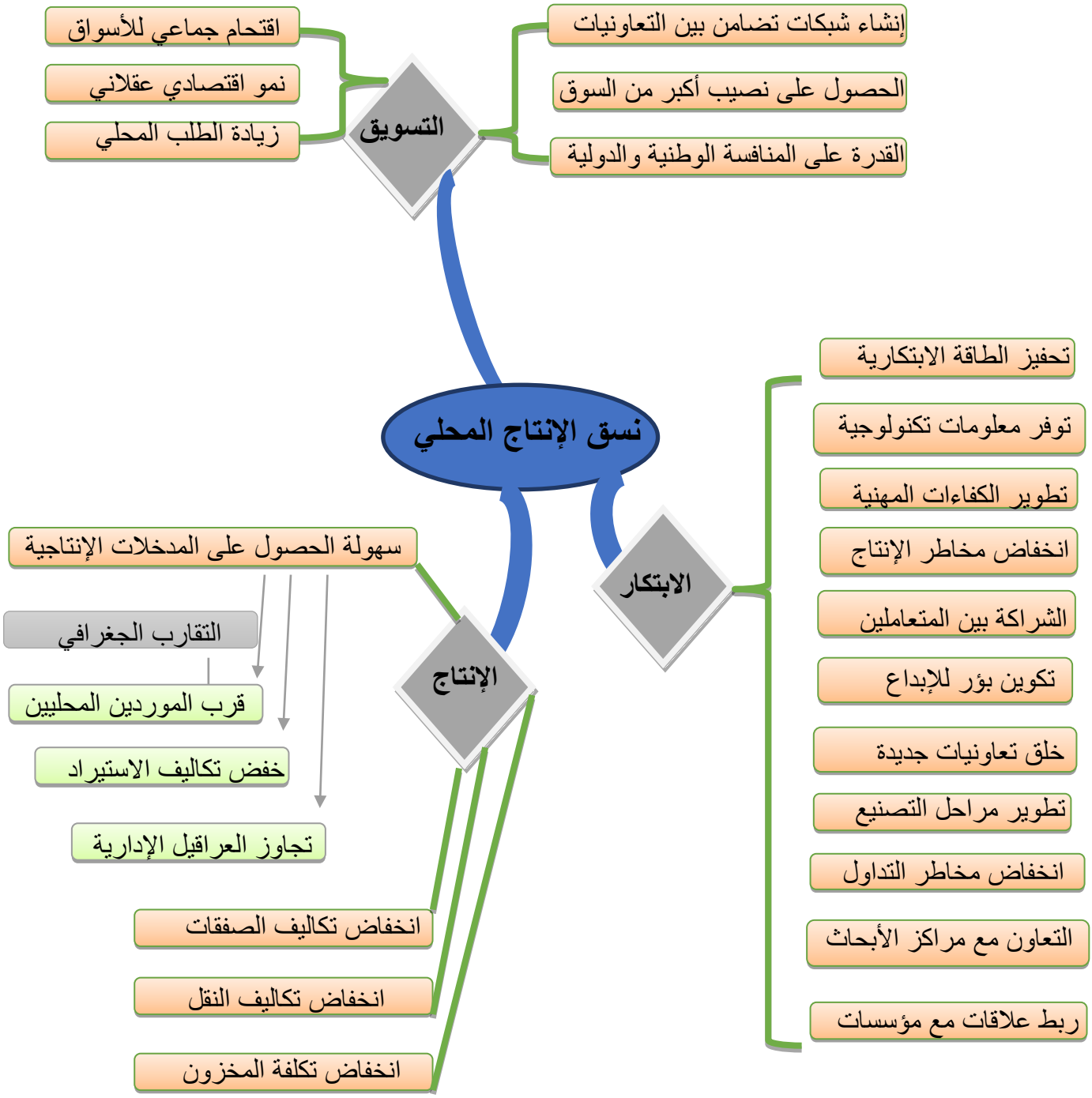

المصدر: تركيب شخصي

في ظل بناء نسق إنتاج محلي بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة ستتمكن التعاونيات بمختلف أنشطتها من زيادة إنتاجيتها ونموها وتحقيق كفاءة أكبر وتوفير إمكانيات أفضل في الحصول على الدعم المالي من طرف م.و.ت.ب، الغرف المهنية، المديرية الإقليمية للفلاحة...، والقدرة على إعادة الاستثمار الداخلي. وهو ما يؤدي إلى خلق قيم مضافة، وكذا زيادة الطلب على اليد العاملة مما يسمح بالتخفيف من البطالة وبالتالي زيادة مداخيل العائلات، الشيء الذي سيساهم في تنمية اجتماعية واقتصادية تحد من الهجرات المتتالية التي يشهدها الحيز الترابي.

3- الأنساق الإنتاجية المحلية ورهان تطوير القطاع التعاوني

إن انتظام القطاع التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة في إطار أنساق إنتاجية محلية أصبح أمرا مفروضا. وهذا لن يتأت إلا بتبني استراتيجية رباعية الأبعاد، هي:

خطاطة رقم 07: الاستراتيجية الرباعية لبناء نسق الإنتاج المحلي

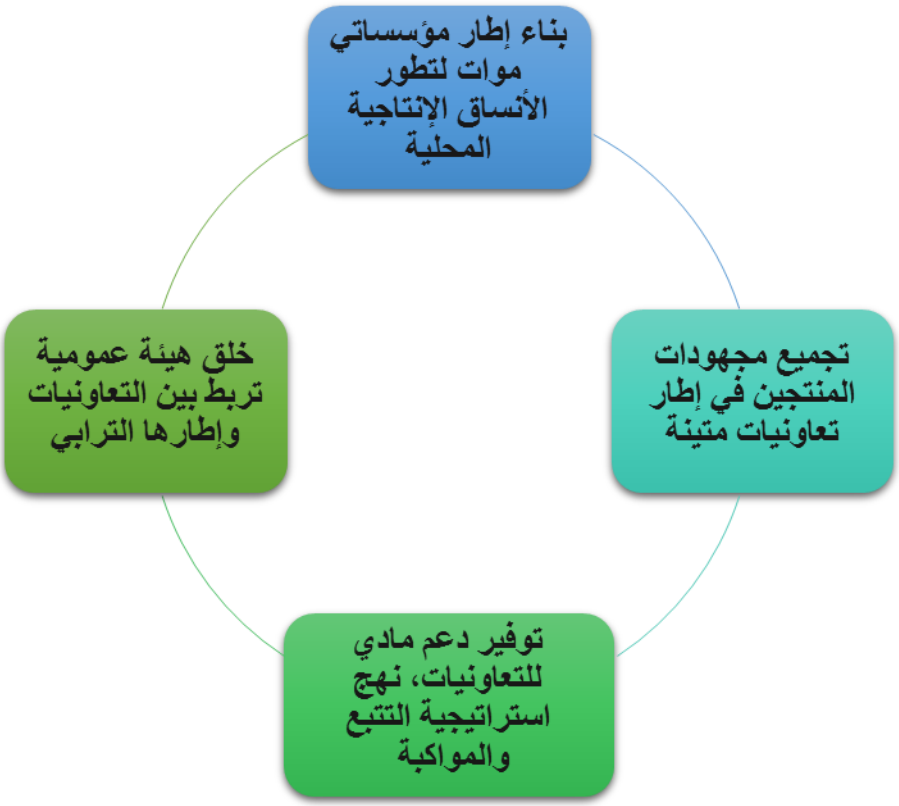

المصدر: تركيب شخصي

إن التركيز على تنمية الأنساق الإنتاجية المحلية من خلال تأهيل تعاونيات المنتجات المجالية كرهان فعلي للتنمية الترابية، راجع إلى كون الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالمغرب عامة، وتلال مقدمة الريف الشرقي خاصة يتشكل معظمه من تعاونيات صغيرة ومتوسطة، يمكن أن تكون بنية دينامية قادرة على إعادة إنتاج الثروة المحلية للمجال الترابي انطلاقا من موارده الخاصة. فالمنطق الذي تعتمد عليه هذه الاستراتيجية هو "العمل سويا من أجل مصلحة الجميع"؛ أي العمل في إطار شبكة من التعاون والتضامن والتكامل بين التعاونيات المشكلة للنسق الاقتصادي المحلي. فمصلحة هاته الأخيرة، تكمن في التعاون فيما بينها لمواجهة المنافسة الداخلية والخارجية؛ وذلك من خلال الاتفاق المشترك على مجموعة من القيم، نوضحها في الخطاطة التالية:

خطاطة رقم 08: القيم المشتركة بين التعاونيات لبناء نسق الإنتاج المحلي

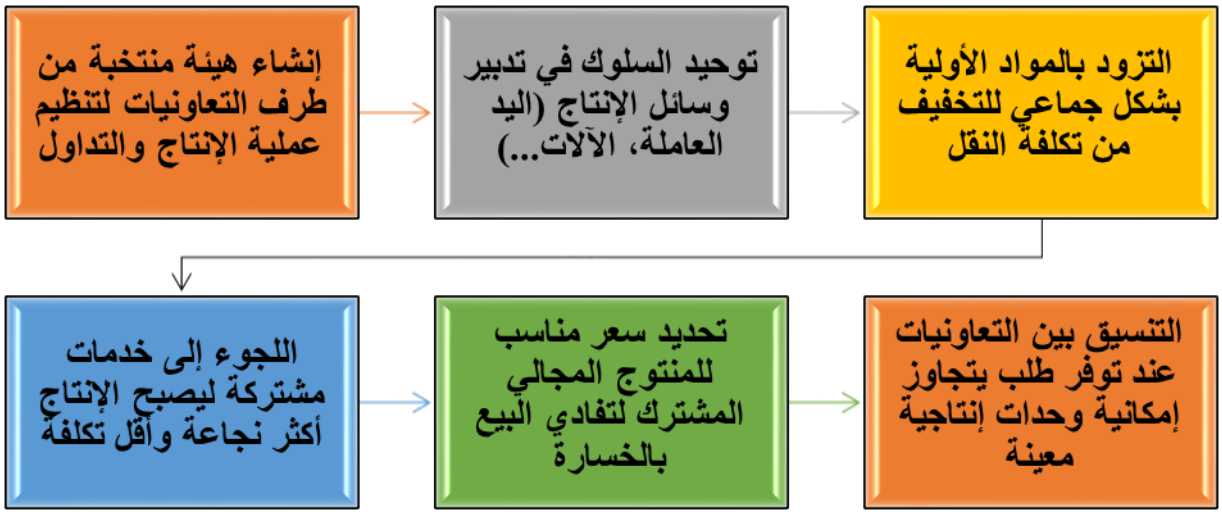

المصدر: تركيب شخصي

من هنا يمكن القول، أن أنشطة القطاع التعاوني المرتبطة بالمنتجات المجالية، يمكن أن تشكل نسقا إنتاجيا محليا، وبخصوص قدرة القطاع على تشكيل نسيج صناعي أكثر تنافسية، يمكن التأكيد على أن التعاونيات تتوفر على مقومات مهمة لتطوير الأنساق الإنتاجية المحلية. فالنسيج التعاوني لتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة يتسم بالتنوع، ويتميز بدينامية جد قوية، كفضاء لتلقين ونشر المهارات. إضافة إلى كون القطاع قادر على خلق مناصب شغل جديدة بحجم جد مهم.

المحور الرابع: استراتيجية تثمين المنتجات النباتية عبر نسق إنتاج محلي

من خلال هذا المحور نشير إلى أن بناء نموذج قطب اقتصادي لتعاونيات المنتجات النباتية بالجماعة الترابية بني فراسن عبر إعادة الاعتبار للتعاونية الحرفية وتنظيم وحداتها في إطار نسق إنتاج محلي، كما كانت عليه فيما سبق في تنظيم الحنطة، تطلب منا عملية تشخيص بسيطة قمنا بها في المجال، والتي جعلتنا نتساءل من جديد عن إمكانية الحديث على نسق إنتاجي محلي لتثمين المنتجات النباتية؟ وعن مدى قدرة هذا النشاط على تشكيل نسيج صناعي يقوى على الانخراط في مسلسل المنافسة التضامنية، وبالتالي تشكيل نسق إنتاجي محلي على شاكلة التجربة الإيطالية والهندية والمكسيكية، إذ أن معظم النظم الإنتاجية لهذه الدول انبثقت من الصناعة التقليدية.

1- تنظيم نسق إنتاج محلي لنشاط تعاونيات المنتجات النباتية ببني فراسن

تعتبر المنتجات النباتية (القفة، القبعة، السجاد...) من الأنشطة التقليدية التي تشتهر به قبيلة التسول على غرار مجال تلال مقدمة الريف الشرقي-تازة. وتأتي الجماعة الترابية بني فراسن في الصدارة انتاجا وتسويقا، حيث تحتوي هذه المنطقة تجمعا كبيرا من الحرفيين الممارسين لهذا النشاط. كما تشكل هذه الأخيرة وسيلة هامة لتوفير فرص عمل خاصة بالنساء، ومصدر دخل لهن. هذا إضافة إلى قيمتها المضافة العالية وأهميتها الثقافية. ولذلك تعتبر هذه الحرفة من بين الأنشطة الواعدة في الاقتصاد المحلي. وبالتالي فإمكانية بناء نسق إنتاج محلي ناجح للمنتجات النباتية يعد من بين أبرز الحلول التي يمكن اتخاذها لوضع حد للعراقيل التي تواجه متعاوني حرفة الدوم حفاظا على الموروث الثقافي من الاندثار الى جانب عوامل أخرى:

- **عوامل تاريخية:** تكمن في تجدر ممارسة هاته الحرفة في أوساط الساكنة المحلية، التي توارثتها عبر الأجيال.
- **عوامل جغرافية:** تتجلى في الموقع الجغرافي لبني فراسن، وفي كونها منطقة تزخر بساكنة نشيطة، وبالتالي توفرها على رأسمال بشري مهم.
- **عوامل اجتماعية واقتصادية:** وتظهر في التزايد المستمر للصناع التقليديين بالمجال، الى جانب تزايد الطلب على منتجات الدوم على المستوى الوطني والدولي قبل جائحة كورونا.

➢ **إرادة الدولة:** من خلال جهودها للنهوض بالصناعة التقليدية عبر المساهمة الفعالة لمختلف الغرف المهنية في تنظيم مختلف المعارض لتسويق المنتجات المجالية، والتسهيلات الممنوحة من هيئات الدعم لحاملي المشاريع في مجال الصناعة التقليدية.

يقتضي نسق الإنتاج المحلي للمنتجات النباتية ببني فراسن تجميع تعاونيات الصناعة التقليدية الثمانية (زناتة، مثيوة نبات، البركة، النصر، النجاح، الوفاء، الوحدة، مثيوة بيئة) ضمن مجموعة واحدة، التي يجب أن تتضامن مع بعضها في مجالات التسويق واستعمال أدوات العمل وتبادل التجارب والخبرات، بما في ذلك التعاون الوثيق في مجال توفير فرص العمل، بحيث يسهر منشط المجموعة الذي تعينه غرفة الصناعة التقليدية على توافق الحرفيين في تطوير مناهج عملهم والمشاركة في مختلف الصفقات التي يحصل عليها طرف دون آخر.

2- تنظيم الفاعلين المحليين لنسق المنتجات النباتية

إن عملية تنظيم الفاعليين الترابيين لنسق المنتجات النباتية يقتضي وضع خطة عمل خاصة بهذا النظام، والتي يتم فيها إبراز كافة المهام والأهداف وكذا الخطوات العلمية لتجسيد نسق الإنتاج المحلي الخاص بمنتجات الدوم ببني فراسن، بما في ذلك الهيئات القائمة على هذا النظام. ويمكن تمثيل العلاقة بين مختلف الأعضاء المحتملين داخل النسق في الشكل الموالي:

خطاطة رقم 09: فاعلو نسق المنتجات النباتية ببني فراسن (عملية خلق تآزر)

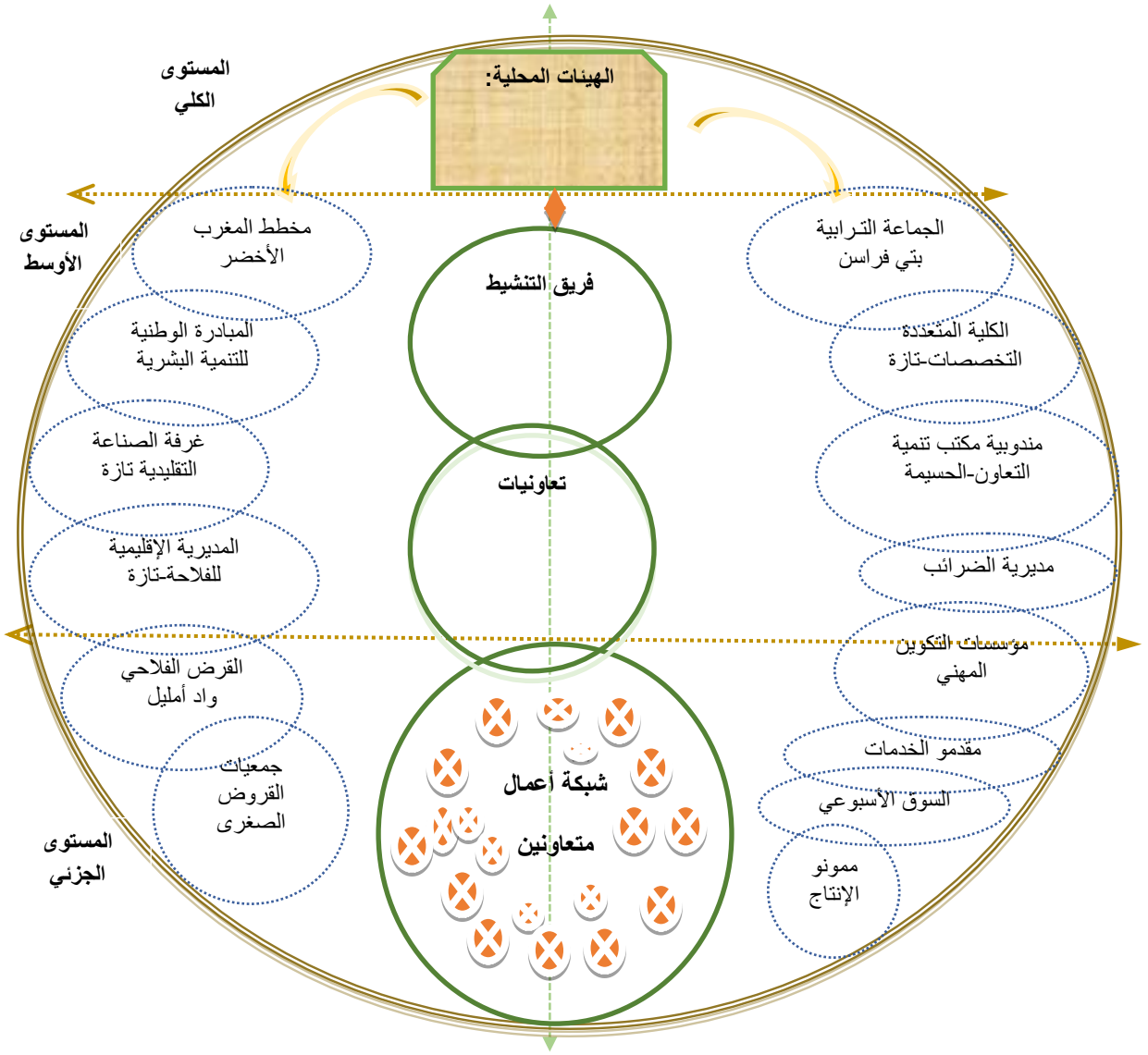

المصدر: تركيب شخصي

إن نجاح مسعى تطوير نسق الإنتاج المحلي للمنتجات النباتية سيسمح بتكوين إطار تنظيمي يقوم في البداية بتبني مشروع مشترك بين التعاونيات للوصول إلى إنشاء منظمة أو هيئة تسمح بالتفاوض مع مختلف الفاعلين (موردين، ممولين، زبائن، سلطات عمومية وغيرها) باسم شبكة المشاريع المشتركة. وهذا التنظيم تكون له شخصية قانونية، ويرتبط بمجموع المتعاونين عن طريق عقود تنص على طريقة التعامل الداخلي، وتضمن الاستقرار داخل النظام مع المحافظة على استقلالية هذا الأخير، بشرط أن

توقع التعاونيات الأعضاء إلى جانب باقي الفاعلين ذوي الصلة على الميثاق الداخلي للنظام لضمان الاستقرار داخل التنظيم.

أما فيما يتعلق باتخاذ القرار داخل النظام، فمن المرجح أن يتم تمثيله من طرف المسير الذي تمثله غرفة الصناعة التقليدية، حيث تتدخل هذه الأخيرة في قرارات التعاونيات الحرفية التي تخص مجال المشاركة التي قامت على أساسها عملية التآزر. كما يمول هذا النظام عن طريق دعم عمومي، ويمكن أيضا أن تتدخل أطراف أخرى (قطاع خاص محلي أو أجنبي على سبيل المثال)، في حين يدفع المتعاونون الحرفيون المشاركون اشتراكات سنوية.

يستدعي نجاح نسق المنتجات النباتية تظافر جهود مجموعة من الفاعلين. ويتعلق الأمر بكل من الجماعة الترابية بني فراسن، غرفة الصناعة التقليدية-تازة، تعاونيات المنتجات النباتية (زناتة، مثيوة نبات، البركة، النصر، النجاح، الوفاء، الوحدة، مثيوة بيئة)، الهيئات العمومية المسؤولة عن التأطير والتنظيم للنشاط، مؤسسات الدولة، مقدمي الخدمات (موردين، وكلاء توزيع، متاجر عرض...)، مؤسسات التكوين المهني، مراكز البحث العلمي، برامج الدعم (برنامج مرافقة، برنامج فرصة، برنامج م.و.ت.ب)، مؤسسات القروض الصغرى (أمانة، البركة)، البنوك (القرض الفلاحي بواد أمليل...) في إطار «البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات»، مؤسسة محمد الخامس للتضامن وكل فاعل من شأنه إنجاح هذا المسعى.

3- أهداف نسق الإنتاج المحلي لمنتجات الدوم ببني فراسن

تتمثل الأهداف الأساسية التي من المتوقع تبنيها في المشروع المقترح لنسق الإنتاج المحلي لمنتجات الدوم فيما يلي:

- حصر المقدرات المحلية لمنتجات الدوم على مستوى إقليم تازة؛
- عرض النشاطات المرتبطة بمنتجات الدوم؛
- تشجيع البحوث العلمية المتعلقة بمنتجات الدوم؛
- ربط مراكز البحث بتطوير المنتوج الترابي؛
- مباشرة عملية التمهين والتكوين في مجال نشاط منتجات الدوم؛

- توجيه حاملي المشاريع نحو مؤسسات الدعم؛
- تأطير الصناع التقليديين العاملين في منتجات الدوم.

يعد نسق الإنتاج المحلي للمنتجات النباتية نمط فعال يسهل تنظيم المتعاونين (الصناع التقليديين). كما أن النتائج المتوقعة للحصول عليها ميدانيا هي كما يلي:

- ⊕ تكوين تعاونيات جديدة للمنتجات النباتية؛
- ⊕ تبادل الخبرات والمهارات مع أعضاء التعاونيات؛
- ⊕ تجميع تعاونيات المنتجات النباتية لإنشاء م.ن.إ؛
- ⊕ البدء في عمليات المناولة ما بين الصناع التقليديين؛
- ⊕ الحصول على مشاريع وصفقات محلية؛
- ⊕ وضع خطة عمل واستراتيجية مشتركة؛
- ⊕ انشاء قرية الصناعة التقليدية ببني فراسن.

تتمثل عوامل نجاح نسق الإنتاج المحلي لمنتجات الدوم فيما يلي:

- ♦ الإرادة السياسية والاستراتيجية للمتعاملين في هذا النظام؛
- ♦ وجود هيكل تنشيط وتنسيق معترف به ومحترف؛
- ♦ التعهد المتين لبعض المتعاونين؛
- ♦ عدد كافي من التعاونيات لتمثيل الكتلة البينة؛
- ♦ العقد الذي يربط الأطراف ويسهل وضع البرامج الهادفة لتطوير المؤسسات.

إن تحقيق مسعى تطوير نسق إنتاج تعاونيات المنتجات النباتية ببني فراسن، سيسهل على المسؤولين اتخاذ إجراءات جماعية بسهولة، وبالتالي تشكل تنظيم يلعب دور الوساطة ما بين الممارسين للحرفة محليا ووطنيا، ويعمل على دعمهم في توحيد جهودهم واستغلال كافة الفرص التجارية وكذا حل مشاكلهم المشتركة. هذا فضلا عن الاستفادة من فرص الجوار والقرب والمزايا المحلية، وتحفيز النمو ببناء ميزة تنافسية لمنتجات الدوم، علاوة على تعزيز دور المرأة القروية وتحقيق تنمية محلية ببني فراسن، إلى جانب الحفاظ على إحدى الفنون الأصيلة التي تشتهر بها المنطقة.

خاتمة الفصل الثاني عشر

إن عملية وضع وتنفيذ الاستراتيجيات المقترحة في هذا الفصل، تتطلب برنامج متماسك لإصلاح منظومة الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالمغرب، من خلال صدور قرار سياسي رسمي يتضمن بوضوح ودقة العديد من الامتيازات والإعفاءات والمزايا والمنح والأفضليات التي يجب أن تتمتع بها التنظيمات المهنية بشكل عام والتعاونيات بشكل خاص. إذ يجب أن يكون هناك اعتراف صريح بأهمية هذه التنظيمات في خلق تنمية ترابية، على أن يؤيد هذا الاعتراف مواقف واجراءات عملية تدعم القطاع التعاوني وتجعل منه رافعة أساسية لتثمين المنتجات المجالية وتحقيق ثروة محلية.

يمكن القول أن الاعتماد على التعاونيات بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، لتحقيق شروط التنمية الترابية، هو رهان تتدخل فيه أطراف عديدة بما فيها الدولة -المسؤولة عن توجيه العملية التنموية-، والمجتمع الفلاحي، والتنظيمات المهنية، التي أصبحت مدعوة أكثر لتحمل المسؤولية، باعتبارها شريكا أساسيا ينبغي الاعتماد عليه والتعاون معه. إلا أن رهانا من هذا النوع يتوقف على تدخل كافة هذه الأطراف وعلى مجموع الاستراتيجيات التنموية المتبناة في مختلف القطاعات (الفلاحة، الصناعة التقليدية، التجارة والخدمات...)، التي يتوخى منها تعزيز دينامية أنساق الإنتاج المحلية بالقطاع، باعتبارها من بين الأدوات الكفيلة بتقوية مناعة القطاع أمام انفتاح الأسواق واحتدام المنافسة.

خاتمة القسم الثالث

تندرج مهمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في خلق تنمية ترابية، وأن يكون فعالا وناجعا وألا يحصر نفسه في "اقتصاد للفقراء ولصالح الفقراء". لكن عمل المؤسسات العمومية الوطنية والمحلية للنهوض بالقطاع بمجال الدراسة، أبان عن وجود العديد من العراقيل والصعوبات التي جعلتها لم تؤد وظيفتها الفعلية المطلوبة وبشكل يرضي جميع الفلاحين الراغبين في التعامل مع هذه المؤسسات. ومن بين الصعوبات التي تقف في وجه تشجيع التعاونيات الفلاحية نجد أن هذه المؤسسات تعمل على تعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بملف طلب الدعم، التي غالبا ما تستغرق وقتا طويلا من شأنه أن يفوت على الفلاح فرصة الاستفادة. ومن جهة أخرى؛ نجد أن مجمل العروض الممنوحة للتعاونيات الفلاحية؛ أي التي تتوفر على إمكانيات محدودة ورصيد عقاري متواضع هي مشاريع أو آليات غالبا ما تزيد من أعباء المستفيد بدل أن تحل مشاكله المتعلقة بالإنتاج.

للإجابة ولو جزئيا على الإشكالية المطروحة، يمكن تقييم دور البرامج (تحدي الألفية-مشروع الأشجار المثمرة، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية...) لتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة في غياب دراسة أولية للوسط الذي يشمله المشروع على المستوى الطبيعي والاقتصادي، من خلال مدى توافق المشاريع مع طبيعة الأنشطة السائدة. بالإضافة إلى دراسة البنيات التحتية من أجل صياغة تقرير ناجح منذ بداية أي مشروع. هذا مع سيادة البعد الارتجالي والتقني في مشاريع التهيئة، الشيء الذي ينعكس على ديمومة تثمين المنتجات المجالية وإغفال أهمية المقاربة التشاركية.

تدخل عملية تنظيم المعارض الدولية والوطنية ضمن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتحسين ولوج المنتوجات التعاونية إلى الأسواق. ولهذه العملية وقع إيجابي على مداخيل المنتجين الصغار وعلى إنعاش المنتوجات والخبرات المحلية وعلى التشغيل والتشغيل الذاتي. لذا يجب تمكين الفلاحين القرويين من تثمين منتوجاتهم، وتعزيز ثقافة المشاركة في المعارض والملتقيات المحلية والوطنية والدولية، وكذا تطوير دخلهم وظروف عيشهم. وهذا لن يتحقق إلا عبر تمكين التعاونيات الفلاحية من الحصول على شهادة السلامة الصحية التي تعتبر شرطا أساسيا للولوج لمثل هذه المحافل.

في سياق متصل، توجد مجموعة من الإكراهات التي تعيق نشاط الفلاحين؛ منها الولوج المحدود للتعاونيات، ضعف التكوين التقني، قلة تمثيل النساء بالهيئات والمؤسسات المهنية. ولتجاوز هذه

الإكراهات وغيرها، يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات تتعلق أساسا بتحديد حاجيات الفلاحين في مجالات الدعم التقني والتكوين والتأطير، وتعزيز قدراتهم الإنتاجية في إطار مخطط المغرب الأخضر، وتطوير الشراكة المتعلقة بالنوع مع مختلف الفاعلين في ميدان الفلاحة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ومن الضروري البدء فورا في إعادة صياغة قوانين التعاون بما يجعلها تعكس متطلبات حكامة النشاط التعاوني بمختلف صوره.

كما يعد التحليل الشبكي والنمذجة الكارتوغرافية المقترحة لتعاونيات الزيتون والماشية وسيلة فعالة تساعد متخذي القرار على التخطيط واقتراح المشاريع. فاستخدام نظم المعلومات الجغرافية له أهمية كبيرة بالنظر إلى تعدد المتدخلين وتعقد المشروع. وفي هذا الصدد، تمكنا في إطار هذا البحث من إنشاء خريطة تفاعلية للتعاونيات الفلاحية على أسس علمية وتقنية للتعريف بالمنتجات المحلية، التي من شأنها أن تساعدنا على اتخاذ القرارات السليمة، والتعريف بالتعاونيات، وحسن التصرف في البيانات، وتخزين المعطيات وتحيينها بصفة دورية، مما يمكن من رصد تطور مكونات القطاع التعاوني.

وعلى صعيد آخر، توجد مؤشرات اقتصادية عديدة تثبت وزن تعاونيات المنتجات النباتية التي تمكن من الحكم على أنها ذات قوة اقتصادية وقادرة على بناء نسق إنتاج محلي، إنها تمتلك مقومات تؤهلها للمنافسة الجهوية والوطنية. وبالتالي يمكن القول؛ أن نشاطها يعد قطاعا اقتصاديا يمكن المراهنة عليه كركيزة هامة في الاقتصاد الوطني في حالة ما إذا توفر له الدعم والتأطير الملائمين.

وحسب ما توصلنا إليه، فإن تطوير الحركة التعاونية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة، يتطلب توفير مستلزمات التطور، خاصة في المراحل الأولى لنشأة التعاونية. فعلى الدولة مساعدتها، وإرشادها من أجل تحقيق أهدافها، وتأمين الأطر الفنية والإمكانيات اللازمة لنجاحها، مع ضرورة التمسك بالمبادئ الديمقراطية في تأسيسها وإدارتها وممارستها لنشاطها، الأمر الذي سيؤدي إلى تمكينها من الاعتماد على الذات. فضلا عن هذا، يعد توفير بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية كفيل بحماية استقلالية التعاونيات. وفي نفس الوقت، تهيئة ظروف جيدة لعمل التعاونيات بوصفها مقاولات اجتماعية قادرة على المنافسة وطنيا ودوليا.

خاتمة عامة

يتوفر العمل التضامني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة على بعد قيمي لا يمكن تجاهله، فقيم التعاون والمشاركة والتكامل التي تتراجع تدريجيا في المجتمعات المنفتحة، تحتاج إلى من يثمنها ويشجعها بالمجتمعات القروية، والمنتظر من التعاونيات هو قدرتها على إعادة الأفراد والمجتمعات للاحتماء بتجميع طاقاتهم الإنتاجية ومواردهم الترابية. لكن العائد المادي للتعاونيات وكذلك القيمي لا يمكن بلوغه ما لم تبن تعاونيات ناجحة وفعالة وقادرة على تغيير حياة أعضائها وبالتالي المجتمعات.

سنحاول التركيز على النتائج العامة التي توصلنا إليها في علاقتها بالأهداف المسطرة، من خلال المستويات التالية:

❖ **على المستوى الاقتصادي والسياسي:**

لقد مكن الاطلاع على ماهية الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وما حققه من مكاسب إيجابية في عدة دول على الصعيد العالمي ومقارنة ذلك مع التجربة المغربية، من إثبات أن التجربة التعاونية العالمية (الدول الأوروبية، أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا) من حيث الفكر والتطبيق، مكنت التعاونيات من إحداث التنمية المستدامة وتغيير واقع الناس والمجتمع إلى الأفضل والتخفيف من التنافسية الشرسة التي يتيحها النظام الرأسمالي، وذلك بفضل التأسيس الجيد والتطبيق الواعي للأسس والمبادئ التعاونية. إلا أن واقع التجربة التعاونية في دول العالم الثالث عامة والمغرب خاصة يظهر ضعف دورها في تحقيق هذا الأثر الإيجابي، بالرغم من توفر المقومات والإمكانيات لذلك.

لقد خلص البحث أن تجربة القطاع التعاوني بالمغرب تأثرت بالمناخ السياسي، فتعاقب الحكومات المغربية يقابله سياسات جديدة تقطع مع السالفة. غير أن البلاد عرفت انفتاحا قصريا على النظام الرأسمالي. فالبديل الوحيد لمواجهة تداعيات العولمة، وسوق التجارة الحرة، هو التعجيل بإصلاح وإرساء أسس اقتصاد اجتماعي تضامني يعتمد على الذات، حتى لا يجد نفسه قطاعا متقاعسا يعتمد على مساعدات ودعم الدولة. وحتى لا تكون مؤسساته وتنظيماته وهياكله الاقتصادية مجرد كيانات ضعيفة لا فاعلية لها. وجب على التعاونيات المغربية المطالبة بضرورة إعادة تقييم أوضاعها

وأنشطتها بموضوعية، والبدء في تطوير أدائها وأساليب نشاطها لمواكبة المتغيرات الدولية المعاصرة وإثبات ذاتها واستمراريتها، وعليها أيضا النهل من التجارب الناجحة لبعض التعاونيات الدولية الرائدة والمتميزة.

❖ **على المستوى المجالي:**

بعد بلورة تشخيص مجال الدراسة على مستوى الموارد الطبيعية والبشرية، خلصنا إلى أنه يتميز بتنوع الموارد الترابية التي تستدعي التثمين، باعتبارها عاملا مساهما في تحريك أنشطة الاقتصاد الاجتماعي التضامني بصفة عامة، كما تعد مدخلا لإعادة التوازنات بين الجماعات الترابية لإقليم تازة عبر مقوماتها الترابية الخاصة، في إطار سياسة المشاريع الترابية التي تنسق بين البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي فتثمين المنتجات المجالية (الزيتون، المنتجات النباتية...) من شأنه أن يؤثر في القطاع التعاوني، الأمر الذي سيساهم في خلق فرص الشغل وتحسين إطار عيش الساكنة المحلية.

لقد قطع تطور التعاونيات بمجال الدراسة عدة مراحل انطلاقا من تجربة الإصلاح الزراعي، لتنبثق عنها تعاونيات أكثر تنظيما وتنوعا تشتغل ضمن أنشطة متعددة (المنتجات النباتية، الزيتون، تربية الماشية...)، يؤطرها إطار قانوني جديد. إن هذا التطور لم يكن سهلا وخطيا ولم يكن دائما إيجابيا. فبعد أن كان ثمرة تراكم لعدة أجيال من المتعاونين، للقرارات وتدخلات الإدارة، فإن هذه التعاونيات أصبحت ملزمة في ظل التحولات الراهنة بتجنيد الطاقات البشرية وتعبئة الإمكانيات الضرورية من أجل تثمين الموارد الترابية المتاحة.

❖ **على مستوى التنمية الترابية:**

بانتقالنا إلى الدور الذي تقوم به التعاونيات في خلق تنمية ترابية، وهي لب الإشكالية التي يتناولها هذا البحث. أكدت معطيات البحث الميداني، أن الإكراهات والتحديات المتضمنة في الفرضيات الجزئية أثرت على دور التعاونيات في بناء وتحقيق المشاريع التنموية، باعتبارها فاعلا محليا تهمها التنمية الترابية. لهذا يتبين أن التعاونيات لا تقوم بكل الأدوار لتثمين مستدام للموارد الترابية، بل هناك أدوار غير مستغلة، وأدوار لم تفعل لعدم توفر الشروط المناسبة والمناخ السليم.

إن دراسة التطورات التي عرفتها سلاسل إنتاج الموارد التربية بالمجال، جعلتنا نقف عند أهم التطورات التي شهدتها السلسلة على مستوى تثمين وتسويق المنتجات وانعكاسها على هيكلة وتنظيم كل سلسلة. تم التطرق إلى عناصر التثمين والتسويق والتنظيم بشكل مفصل من خلال جمع وفرز وتحليل نتائج البحث الميداني، وإبراز العلاقة بين كل من التثمين والتسويق من جهة، وهيكلة وتنظيم سلاسل الإنتاج من جهة أخرى، بحيث لا يمكن هيكلة وتنظيم هذه السلاسل بدون تثمين وتسويق مستدام. وبما أن موضوع الدراسة يتمحور حول مدى مساهمة التعاونيات الفلاحية في تثمين وتسويق وتنظيم سلاسل الإنتاج المحلية، فإننا تأكدنا من الفرضيات التي طرحناها في بداية البحث، حيث أن التثمين والتسويق يعملان على الرفع من القيمة الاقتصادية والتجارية للمنتوجات الترابية؛ من خلال حصول التعاونيات على شهادة "تسمية المنشأ والجودة".

من خلال دراسة إمكانية بناء أنساق إنتاج محلية بالمجال، يمكننا القول إن اعتماد هذه المقاربة الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة سوف يكون مثمرا للغاية، وهو ما يتوقف على مدى وعي مختلف الفاعلين المعنيين بالقطاع التعاوني وذوي الصلة به، بمدى فعالية العمل الجماعي والتنسيق فيما بينهم لبلوغ الأهداف، وكذا العمل بالتوازي على مضاعفة الجهود المبذولة لتنظيم وتجميع المنتجين والتوجه نحو الأسواق التي تفرض قواعد تنافسية وتحديات جديدة، كما تسمح لهم أن يكونوا أكثر حضورا وتنافسية كما هو الحال بالنسبة إلى الدول الغربية (المقاطعات الصناعية بإيطاليا، العناقيد الصناعية لواد السيليكون بالولايات المتحدة الأمريكية،...).

❖ على المستوى التنظيمي:

تشير تجربة القطاع التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة أن الفهم السائد لمشاريع التعاونيات لدى الساكنة القروية مازال فهما جزئيا ينحصر تقريبا في مشروعات العون الذاتي والمشروعات المدرة للدخل ولا يقترب من فكرة التنمية الترابية بمعناها الشمولي. ولا تعتبر التعاونيات الفلاحية دائما آلية ناجعة لتنظيم سلاسل الإنتاج، لعدم قدرتها على توسيع قاعدة الفلاحين المنخرطين، نظرا لضعف إمكانياتها التنظيمية وعدم قدرتها على حل مشاكلها الداخلية، إضافة إلى محدودية تقنيات التثمين بها وتسويق المنتوج عبر مسالك غير مهيكلة وغير منظمة.

غالبا ما نجد سوء تسيير وتدبير أغلب التعاونيات الفلاحية وتعثرها، بسبب ضعف كفاءة الموارد البشرية. فالتركيز على التعاونيات كرهان لخلق تنمية ترابية، لن يتأت إلا بنظرة شمولية صوب العنصر البشري وما يتناسب معه من حاجياته السوسيو-اقتصادية والسوسيو-ثقافية في جل حلقات المشروع الترابي. ولعل ذلك يتطلب رأسمالا بشريا ليمكن من بناء مسار تنموي مستدام. فبدون الاستثمار في العنصر البشري بالدرجة الأولى، تبقى التعاونيات ضعيفة، غير متجاوبة ومعزولة عن مجتمعاتها المحلية. فلا قيمة للاستراتيجيات والمخططات القطاعية في ظل غياب الموارد المادية والبشرية اللازمة لهيكلة وتنظيم سلسلة الإنتاج.

❖ **على مستوى البرامج التنموية:**

اعتبارا لمكانة سلسلة إنتاج الزيتون في الاقتصاد الاجتماعي التضامني لفائدة الساكنة المحلية، وكونه أحد الموارد التي تعتمد عليها الأسر في تغطية حاجياتها، عمدت الجهات الوصية على تدبير هذا القطاع من خلال "برنامج تحدي الألفية للأشجار المثمرة" مع إيلائه الأهمية لتجاوز بعض العقبات التي تواجهه، ولجعله رافعة للاقتصاد المحلي، وعامل لتثبيت السكان عن طريق خلق فرص شغل جديدة. غير أن المجهودات المبذولة في هذا الإطار تلزمها الاستمرارية والتركيز على معالجة مكامن الضعف كتأهيل الموارد البشرية.

يتضح مما سبق أن مبادئ الحكامة الجيدة هي المحرك الأساسي لصيرورة القطاع التعاوني، لأن طبيعة العلاقة في إعداد وتتبع المبادرات الخلاقة للتنمية المندمجة تستند على مبدأ التعاون والتكامل والاحترام المتبادل. وانسجاما مع الحصيلة المتواضعة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ندعو إلى خلق مشاريع تنموية جديدة تقلص من الصدمات على الفئات الفقيرة مع ضرورة خلق توازن بين القوى المتحكمة في مسالك الإنتاج والنقل والتسويق. وتقوية البنيات التحتية مع إيجاد حلول ناجعة للبطالة التي استشرت في المجتمع. وهذا لن يتأت إلا عبر استمرار هذا الورش، ورفع شعار التحدي لكسب رهان المزيد من التألق والابتكار لإيجاد حلول جديدة لأن مجالات التنمية واسعة وحاجيات الساكنة جمة ومتنوعة تحتاج دائما إلى المواكبة.

وفي سياق آخر، فإن تدخلات الدولة المغربية في القطاع التعاوني من خلال البرامج والمؤسسات المذكورة يدل على أنها تعتبره بمثابة اقتصاد تكميلي، ينظر إليه كبديل لمحاربة الفقر والهشاشة. وعليه،

فإن هذا التصور ينظر إلى التعاونيات كوسيلة تكمن مهمتها في تقليص الهوة التي يخلقها الاقتصاد الليبرالي. كما أن التعاونيات بمجرد تحقيقها لأداء اقتصادي جيد، يجب أ ن تلتحق بصف مقاولات الاقتصاد الليبرالي. ولذلك: فإن القطاع التعاوني، في هذا التصور، لا يمكنه أن يتجاوز عتبة محاربة الفقر والهشاشة، كما لا يمكنه أن يذهب أبعد ليلعب دورا أكثر أهمية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد في ظل هذه النظرة الضيقة والمحنطة.

❖ **على مستوى نظم المعلومات:**

انطلاقا من الوسائط المعلوماتية التي تم استخدامها (التحليل الشبكي، الخريطة التفاعلية، النمذجة الكارتوغرافية...)، يمكن الاعتماد عليها في مختلف المجالات التي تهم القطاع التعاوني خصوصا في بناء مشاريع جديدة مهيكلة للتعاونيات وتسويق الحيز الترابي وعبره منتجاته المجالية، وبالتالي فنظم المعلومات الجغرافية تمكن من تحديد نقط الضعف والقوة لمجال معين بشكل مبسط ودقيق وسريع، وتمكن من اتخاذ القرار في وقت وجيز. ويهدف العمل المقترح إلى بناء قاعدة بيانات جغرافية مؤسسية للتعاونيات المغربية ونشرها عبر خرائط تفاعلية، وعلى ضرورة تكثيف الأخذ بهذه الأداة والتكنولوجيات المصاحبة لها في المشروع الترابي للاستفادة من قدرات هذه الأدوات في دعم متخذي القرار المعنيين بالاقتصاد الاجتماعي التضامني كمكتب تنمية التعاون والمديريات الإقليمية (الفلاحة، الصناعة التقليدية) والغرف المهنية.

وبناء على ما سبق، يمكن اعتبار الاقتصاد الاجتماعي التضامني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة اقتصادا تكميليا، لا اقتصادا بديلا، إذ يتعلق الأمر بقطاع تعاوني لا يتوفر على ما يكفي من الإمكانات والوسائل التي تجعله قادرا على تعبئة الموارد الترابية في تآزر تضامني كفيل بمواجهة متطلبات التنمية المندمجة، وعلى الحد من آثار الأزمات الاقتصادية المحتملة. إن تحسين هذا النمط سيشكل فرصة من شأنها أن تضمن إدماجا على ثلاثة مستويات: الاجتماعي والقطاعي والمجالي. ومع ذلك، فإن جميع الشرائح الاجتماعية، ستتاح لها المساهمة في تحسين النمو الاقتصادي الوطني، وتعزيز التماسك الاجتماعي. ومن ثم، سيترتب عن هذا تحقيق نمو مندمج كفيل بتعبئة مختلف الفاعلين والشركاء تعبئة واسعة من أجل إطلاق دينامية الابتكار الاجتماعي، وتطوير ريادات أمال وطنية يمكنها المساهمة بشكل كبير في الناتج الداخلي الوطني الخام، والعمل فيما وراء الحدود.

فإذا أردنا أن يكون للأسلوب التعاوني أثرا فعالا في حياة المجتمع المغربي، فعلينا أن نكمل العمل التعاوني بمقاربة تشاركية، تصان فيه الحريات العامة والخاصة وتحترم فيه كرامة المواطن ويوجه فيه الاقتصاد للصالح العام وفق منهج علمي سليم. كما يستعمل الأسلوب التعاوني لتنظيم الإنتاج وتوزيعه بهدف القضاء على أسلوب الإنتاج الفردي الذي يسمح باستغلال الضعفاء في المجتمع واحتكار مواردهم الوطنية. عندئذ يمكن للتعاونيات أن تساعد في بناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية.

البيبليوغرافية

I. مصادر ومراجع باللغة العربية:

1- دراسات نظرية عامة:

– أبو عيانة فتحي محمد (1987): "مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية". دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، مصر.

– أشرقي عبد العزيز (2009): "الحكامة الجيدة: الدولية–الوطنية–الجماعية ومتطلبات الإدارة المواطنة". الطبعة الأولى، مكتبة دار السلام–الرباط.

– الأكحل المختار (2004): "دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية–حالة هضبة بن سليمان". منشورات دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.

– امعمري لجبيب (2015): "التنمية والتغير الاجتماعي". منشورات مختبر الأبحاث والدراست النفسية والاجتماعية. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس. الطبعة الأولى 2015، مطبعة SIPAMA بفاس.

– إهرنبرغ جون (2008): "المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة". ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم. المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسة الوحدة العربية. الطبعة الأولى، بيروت.

– الناصري محمد (2002): "الجبال المغربية: مركزيتها–هامشيتها–تنميتها". منشورات وزارة الثقافية، الرباط.

– الهلالي عبد الرزاق (1967): "قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي". بيروت، القاهرة، بغداد: منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع.

– الجنحاني الحبيب (2006): "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي". منشورات الزمن العدد 49. مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.

– الحافيظ إدريس (2015): "الموارد المائية بالمغرب الإمكانات والتدبير والتحديات". الطبعة الأولى، مطبعة Empreinte numérique Oujda.

– السروجي فتحي (2015): "إصلاح وتطوير القطاع التعاوني الفلسطيني". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). القدس ورام الله.

– السعيد رشيد، لحرش كريم (2009): "الحكامة الجيدة بالمغرب: ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة". الطبعة الأولى، طوب بريس–الرباط.

– السوعلي محمد (1997): "تأملات حول الخوصصة والتنمية الجهوية بالمغرب". سلسلة التنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى، دار النشر المغربية.

– القنبعي الإدريسي عبد الكريم (2013): "الثقافة المقاولاتية: من نظريات المدارس إلى آليات المقاربات مقدمات في سوسيولوجيا التنظيمات". الطبعة الثالثة 2016. منشورات مقاربات. مطبعة آنفو–برانت–فاس.

– المديني توفيق (1997): "المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي". دمشق–منشورات اتحاد الكتاب العرب.

– باقة فاطمة الزهراء (1978): "الحركة التعاونية في المغرب". نقله من الفرنسية وتقدم له صلاح الدين هراون. نشر وتوزيع مكتبة المعرفة بالرباط. الطبعة الأولى 1987.

– بن ميس عبد السلام، غازي حليمة (2014): "دليل الطالب الباحث في تحضير وتقديم الرسائل والأطروحات الجامعية". نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى.

– بظاظو ابراهيم (2009): "التخطيط والتسويق السياحي باستخدام نظام المعلومات الجغرافي". الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر. عمان، الأردن.

– بلقزيز عبد الإله (2001): "في الديمقراطية والمجتمع المدني: مراثي الواقع، مدائح الأسطورة" –إفريقيا الشرق–المغرب.

– بوخريص فوزي (2013): "مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات". مطبعة أفريقيا الشرق–الدار البيضاء.

– بوعلي علي (2009): "مدخل إلى العلوم الاقتصادية". السداسية الأولى حقوق، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس. الطبعة الأولى. مطبعة أميمة الحي الصناعي سيدي براهيم–فاس.

– تيزيني طيب (1976): "مشروع رؤية جديدة للفكر العربي من العصر الجاهلي حتى المرحلة المعاصرة: من التراث إلى الثورة حول نظرية مقترحة في التراث العربي". الجزء الأول، الطبعة الأولى، حزيران 1976. دار ابن خلدون، بيروت–لبنان.

– جمعة محمد داود (2012): "أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافية". النسخة الإلكترونية الأولى. مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

– جورج بيار (2002): "معجم المصطلحات الجغرافية". ترجمة محمد الطفيلي، مراجعة هيثم اللمع. المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الثانية.

– حسين أحمد رشوان (2002): " المجتمع: دراسة في علم الاجتماع". الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث. الطبعة الثالثة.

– حسيني عبد الله (1994–1995): "الجغرافية الاقتصادية". جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية–فاس. مطبعة INFO–PRINT الليدو–فاس.

– خالص حكيمة (2004): "من أجل إرساء اقتصاد اجتماعي يعتمد على الذات". مطبعة الرسالة–الرباط.

– خير صفوح (2000): "الجغرافية موضوعها ومناهجها وأهدافها". الطبعة الأولى، دار الفكر. دمشق، سورية.

– رزق عبد الله (2012): "الاقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناسلة". الطبعة الأولى. دار المناهل اللبناني.

– رياض محمد وعبد الرسول كوثر (2012): «الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي». مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة رقم 8862 بتاريخ 2012/08/26. مصر–القاهرة.

– زهرو رضوان (2004): "الجهات والجماعات الترابية، من الدستور إلى القوانين التنظيمية". منشورات مسالك للفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 34/33. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

– زهرو رضوان (2004): "الحكامة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهانات الحكامة الجيدة". منشورات مسالك للفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 34/33. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

– زهرو رضوان (2004): "في الاقتصاد والتدبير، أسس ومفاهيم". منشورات مسالك للفكر والسياسة والاقتصاد. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

– زياد حافظ (2012): "الأزمة المالية العالمية". أوراق عربية: مركز دراسات الوحدة العربية، شؤون اقتصادية (8). الطبعة الأولى، بيروت–لبنان. بتصرف.

– العطري عبد الرحيم (2009): "تحولات المغرب القروي أسئلة التنمية المؤجلة". نشر دفاتر الجرف والسؤال–سلا. الطبعة الأولى، مطبعة طوب بريس–الرباط.

– عمر الفرا محمد علي (1978): "مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية". قسم الجغرافيا بجامعة الكويت. الطبعة الثالثة. الناشر وكالة المطبوعات 27 شارع فهد سالم–الكويت.

– فرانسوا تروان جون (2006): "المغرب: مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية". دار طارق للنشر، الدار البيضاء–المغرب.

– كرزازي موسى (2019): دراسة في التهيئة والتنمية القروية بالمغرب: تريفة–بركان بجهة الشرق نموذجا". دار النشر حنظلة، مطبعة دار المناهل–الرباط.

– كريم محمد (2012): "الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب: التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع"، مطبعة افريقية الشرق، الدار البيضاء.

– كفروني يوسف (2011): "الإحصاء في العلوم الاجتماعية". المركز العربي للأبحاث والتوثيق، الطبعة الأولى. بيروت، لبنان.

– بريان محمد، بن حليمة حسن، العوينة عبد الله (1982): "قراءة وتحليل الخريطة الطبغرافية". منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافية.

– بلفقيه محمد (1988): "أوليات في الجغرافية الزراعية". الطبعة الثانية، منشورات الشركة المغربية لتنمية النشر والتوزيع (صومابروب).

– سبيلا محمد (1999): "من أجل فهم المنطق الداخلي للعولمة". منشورات أفريقية الشرق–الدار البيضاء–بيروت.

– مرسي فؤاد (1973): "رأس المال لكارل ماركس". دراسات تقدمية. الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر–بيروت لبنان.

2- الأطروحات الجامعية:

– العمراني حسناء (2012–2013): "الديمقراطية المحلية والعمل الجمعوي، دراسة نظرية ميدانية للجمعيات المحلية بمدينة فاس". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس. جامعة سيدي محمد بن عبد الله.

– المسيح خالد (2013): "الاقتصاد الاجتماعي ورهانات التنمية البشرية المستدامة: دراسة سوسيولوجية لعينة من التعاونيات والجمعيات بجهة فاس–بولمان". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع. جامعة سيدي محمد بن عبد الله–فاس. كلية الأدب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس.

– الخزان بوشتى (1999–2000): "الانعاش العقاري العمومي بالمغرب: حالتي المؤسستين الجهويتين للتجهيز والبناء بمدينتي فاس ومكناس". رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في شعبة الجغرافيا. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس.

– بن عاشور عبد الحكيم (2014/2013): "المشروع الترابي لكتلة زرهون ومساهمة نظم المعلومات الجغرافية في بنائه – من أجل قطب لاقتصاد التراث –". بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس–فاس. المغرب.

– بوخريص فوزي (2009–2010): "مساهمة الجمعيات في التشغيل: حالة إقليم الراشيدية". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس. جامعة سيدي محمد بن عبد الله.

– ديرار عبد السلام (2000–2001): "العمل الزراعي بتلال مقدمة الريف بين الاقتصاد العائلي والعمل التعاوني والمأجور–مساهمة المرأة. منطقة قرية أبا محمد نموذجا". دكتورة في علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله.

– رحو محمد (1999): "التعرية في مقدمة الريف الأوسط: المنطقة البينهرية اللبن–سبو–ورغة استقرار للتطور الطبيعي، منتوج مجتمعي". أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، شعبة الجغرافية. جامعة محمد الخامس–أكدال. كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط.

– شعوان جمال (2015): "توظيف الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في دراسة التعرية المائية بالريف الأوسط –حوض أمزاز نموذجا–". بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس–فاس. المغرب.

– ضايض حسن (2005): "المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط". أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس–فاس. المغرب.

– عبد النور صديق (2015/2014): "التنمية الترابية وإعداد المجال بالمناطق السهوبية: دراسة جماعتي تادرات وهوارة اولاد رحو بحوض جرسيف (إقليم جرسيف)". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا. جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة.

– عميرة إدريس (2002/2001): "قطاع النسيج واللباس بمدينة فاس". أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافية الاقتصادية. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الأدب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس.

– محمد الطويل عبد الرحمان (2013): "الجمعيات الأهلية الخيرية ودورها في تنمية المجتمع: الجمعيات الخيرية في ليبيا نموذجا دراسة نظرية ميدانية"". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس. جامعة سيدي محمد بن عبد الله–فاس.

– هراج التزاني محمد (2006): "دراسة كمية لدينامية الإنزلاقات الكتلية بالمنطقة الوسطى لتلال مقدمة الريف وهوامشها الشمالية (الفترة الزمنية 1996–2002)". أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، تخصص الجغرافية الطبيعية. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس.

3- التقارير والدراسات:

– المندوبية السامية للتخطيط (2014): "النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2014". المملكة المغربية. الرباط، في 13 أكتوبر 2015.

– الحوار الوطني حول إعداد التراب (2000): تقارير عن الورشات المحلية لجهة فاس بولمان. فبراير–مارس 2005.

– المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: "رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج". الإحالة الذاتية رقم 2015/19.

– المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتاريخ 27 يونيو 2013، تحت عنوان "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج".

– المشاريع المدرة للدخل. الغرفة الفلاحية لجهة تازة الحسيمة تاونات–مكتب الدراسات والاستشارات في الزراعة والصناعات الغذائية. دجنبر 2013.

– المندوبية السامية للتخطيط: نتائج البحث الوطني 2014 حول التعليم والتجربة المهنية وتكوين الرأسمال البشري.

– النتائج الرئيسية للإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014. المندوبية السامية للتخطيط، الرباط 13 أكتوبر 2015.

– برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2011): "نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر". مرجع لواضعي السياسات.

– برنامج تحدي الألفية: "مشروع الأشجار المثمرة". عقدة TC–1A. تكوين التنظيمات المهنية داخل المدارات في المناطق البورية. وزارة الفلاحة والصيد البحري–وكالة الشراكة من أجل التنمية.

– برنامج تحدي الألفية: "مشروع تنمية الأشجار المثمرة في المناطق البورية". عقدة TC–1A. تكوين التنظيمات المهنية داخل المدارات في المناطق البورية. وزارة الفلاحة والصيد البحري–وكالة الشراكة من أجل التنمية.

– برنامج تكوين أعضاء التنظيمات المهنية: "دليل الإدارة والتدبير في التعاونيات". عقدة TC–5A. تكوين التنظيمات المهنية داخل المدارات في المناطق البورية. وزارة الفلاحة والصيد البحري–وكالة الشراكة من أجل التنمية.

– برنامج تكوين أعضاء التنظيمات المهنية: "دليل التنظيمات المهنية: روح المبادرة والمقاولة". عقدة TC–5A. تكوين التنظيمات المهنية داخل المدارات في المناطق البورية. وزارة الفلاحة والصيد البحري–وكالة الشراكة من أجل التنمية. شتنبر 2011.

– تقرير الخمسينية (2006): "المغرب الممكن إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك". مطبعة دار النشر، المغرب الدار البيضاء.

– تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تحت عنوان "من أجل نظام جبائي يشكل دعامة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد". من إنجاز "اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية". إحالة ذاتية رقم 2019/39.

– تقرير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة (2011): "الحكامة الجيدة بين الوضع الراهن ومقتضيات الدستور الجديد 2011". حي الرياض–الرباط.

– قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الرابعة والستون من أجل جعل سنة 2012 سنة دولية للتعاونيات. البند 61 (ب) من جدول الأعمال. 18 شتنبر 2009.

– مرصد الانتقال الديمقراطي بالمغرب (2005): "التحول الديمقراطي بالمغرب التقرير السنوي 2004". منشورات منتدى المواطنة. الدار البيضاء.

– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: "التعاونيات الزراعية تغذي العالم". يوم الأغذية العالمي 16 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

– منظمة العمل الدولية (2014): "تشخيص أوضاع التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية– تحديات وفرص". أيار 2014، المكتب الإقليمي للدول العربية. بيروت. لبنان.

– وثائق التعاونية الحرفية البركة للمنتجات النباتية ببني فراسن، ماي 2018.

– وزارة التخطيط (1992): " مخطط المسار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1988-1992: مخطط التشاور والمشاركة". الطبع والنشر الرباط-آرديكوم، المملكة المغربية.

– وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وكالة التنمية الاجتماعية: التقرير السنوي لإنجازات 2011.

– وزارة الفلاحة والصيد البحري، وكالة الشراكة من أجل التنمية: "تكوين التنظيمات المهنية داخل المدارات في المناطق البورية". برنامج تحدي الألفية مشروع الأشجار المثمرة TC-1A. يناير 2011.

4- الملتقيات والندوات والأيام الدراسية:

– المالكي موسى، كرزازي موسى (2006): " تثمين المنتجات الجبلية بالمغرب: حالة رستاق غيغاية بالأطلس الكبير الغربي ". سلسلة ندوات ومناظرات رقم 186 "تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات". الناشرون: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، معهد الدراسات الإفريقية. الطبعة الأولى. مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

– المختار الأكحل (2006): "تهيئة وتنمية المجالات الفلاحية بالمغرب بين مخلفات الماضي ورهانات المستقبل". سلسلة ندوات ومناظرات رقم 186: "تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات". الناشرون: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، معهد الدراسات الإفريقية. الطبعة الأولى 2006. مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

– المديرية الإقليمية للفلاحة بتازة (03 نونبر 2016): " قطاع الزيتون بإقليم تازة وجودة زيت الزيتون، في خدمة التنمية المحلية والمحافظة على البيئة". عرض بمناسبة المهرجان الوطني للزيتون بتازة في نسخته الثانية تحت شعار "سلسلة الزيتون: جودة عالية وتسويق منظم" أيام 19-20-2015/11/21.

– جنان لحسن (2015): " المقاربة الترابية من خلال منهجية بناء الأنساق الإنتاجية المحلية"، دورة تكوينية. جامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز. شعبة الجغرافيا. مختبر التراث والمجال والتنمية.

– سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل (1992): "المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاجتماعية المعاصرة". ندوة بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

– يوم دراسي حول "عمل مجموعة ذات النفع الاقتصادي وتدبير وحدات تثمين التمور بالمغرب". الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان بتنسيق مع المديرية الجهوية للفلاحة ومكتب الاستثمار بورزازات. بتاريخ 19 أكتوبر 2012.

– شحو ادريس، الطيلسان محمد (2006): "الاقتصاديات الرفيعة كبدائل استدامية بواحات تافيلالت". سلسلة ندوات ومناظرات رقم 186 "تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات". الناشرون: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، معهد الدراسات الإفريقية. الطبعة الأولى. مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

– صواب ماجدة، الخزان بوشتى (2017):"جمعيات القروض الصغرى بالمغرب ودورها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني". ندوة وطنية: "الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية بالمغرب، المدرسة العليا للتكنولوجيا–مكناس". أيام 16–17 ماي 2017. تم النشر في المجلة الإلكترونية: La Revue Marocaine de la Pensée Contemporaine

الرابط: https://revues.imist.ma/index.php?journal=RMPC&page=article&op=view&path%5B%5D=11007

5- المجلات والدوريات:

– أبو حلاوة كريم (1999): "إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني". مجلة علم الفكر. المجلد 27– يناير/مارس 1999. المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب–دولة الكويت.

– المولودي محمد (2007): "التراث الجيولوجي بواحة تافيلالت وإمكانية بناء نسق إنتاج محلي من خلال صناعة الأحجار الرخامية والمستحثات". مجلة دفاتر جغرافية: "التراث والمجال والتنمية". مختبر التراث والمجال، جمعية الباحثين الجغرافيين الشباب. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الأدب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس. العدد 4/3 . مطبعة آنفو–برانت–الليدو–فاس.

– المؤلف الجماعي (2013): "تازة وباديتها من خلال الأرشيفات الأجنبية والتراث الوثائقي المحلي". تنسيق لحسن أوري. مطبعة آنفو–برانت، الليدو–فاس.

– الجنحاني الحبيب (شتنبر 2005): "المجتمع العربي الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية". مجلة عالم المعرفة، العدد 319. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مطبعة السياسة–الكويت.

– العابد عبد الواحد (2013): "العمل التعاوني بالمغرب بصيغة المؤنث". مجلة التعاون. مطبعة المعارف الجديدة، العدد 104.

– الغسومي محمد (2013): "الأزمة والنموذج الإرلاندي". بجريدة "الإتحاد". بتاريخ الثلاثاء 24 شعبان 1437 هـ الموافق 31 ماي 2016. الإمارات–أبوظبي.

– المالكي عبد الرحمان (2016): "السوسيولوجيا الكولونيالية أمام ظاهرة الهجرة القروية". مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية: "سوسيولوجيا إنتاج المعرفة الكولونيالية–حالة المغرب". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة. العدد 17–المجلد الخامس– صيف 2016.

– بن شريفة عبد اللطيف، آيت حمزة محمد (1994): "التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية". جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. سلسلة ندوات ومناظرات رقم 28. مطبعة النجاح الجديدة–الدار البيضاء. الطبعة الأولى.

– الخزان بوشتى، البحيري زهير (2015): "الموارد الثقافية في ظل التحولات الاجتماعية نحو مقاربة للإنقاذ والتثمين". منشورات مجلة مجالات، مجلة جغرافية يصدرها "مختبر الدراسات الحصرية". كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله. العدد الأول، مطبعة الرباعي فاس.

– أبو زيد جيهان (2012): "تجارب دولية في التعاونيات ". سلسلة الدراسات الاجتماعية العدد 73 "التعاونيات الخليجية: تاريخ ومستقبل". المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى شتنبر 2012.

– سلسلة المعرفة القانونية للجميع: "قانون الجمعيات والتعاونيات". دار الإنماء الثقافي، الطبعة الأولى 2010. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

– عابد الجابري محمد (مايو 2005): "مواقف، إضاءات وشهادات". سلسلة كتب صغيرة شهرية "من ملفات الذاكرة الثقافية". العدد 39، الطبعة الأولى، دار النشر المغربية.

– كرزازي موسى (1994): "جوانب من التحولات الاجتماعية المجالية الحديثة في أرياف سهل الغرب". الملتقى الوطني الأول للباحثين الجغرافيين حول الأرياف، المنعقد في الفترة ما بين 17 و 19 ماي 1991تحت عنوان "التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية". جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سلسلة ندوات ومناظرات رقم 28. مطبعة النجاح الجديدة–الدار البيضاء. الطبعة الأولى 1994.

– جنان لحسن (2010): "العالم القروي في البحث الجغرافي". منشورات دفاتر جغرافية: "البحث الجغرافي في المغرب: قراءة في الإشكالية وفي المناهج". مختبر التراث والمجال، جمعية الباحثين الجغرافيين الشباب.

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الأدب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس. العدد 7. مطبعة آنفو–برانت–الليدو–فاس.

– مجلة التعاون: "اليوم العالمي للتعاونيات، التمويلات الصغرى شأننا لنتعاون من أجل محاربة الفقر". العدد 74 يونيو 2005، مكتب تنمية التعاون الرباط.

– محمد منصور عبد الفتاح (2012): "معالم السياسة الاجتماعية للتعاونيات ودورها المأمول في التنمية المستدامة بدول الخليج". سلسلة الدراسات الاجتماعية العدد 73 "التعاونيات الخليجية: تاريخ ومستقبل". المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى شتنبر 2012.

– نشوي المصطفى (2007): "تنمية التهيئة وتهيئة التنمية". مجلة نصف سنوية "المجال الجغرافي والمجتمع المغربي: التنمية البشرية والحكامة المحلية". العدد 11. ص.ب.7951. كلية الأدب بنمسيك–الدار البيضاء.

6- المراجع القانونية:

– الظهير المتعلق بالتعاونيات الزراعية للمستفيدين من أراضي الدولة أو/والمستفيدين من القطع المكونة على عقارات مشتركة قديمة. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المطبعة الرسمية، الرباط، 1973.

– القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات. الجريدة الرسمية عدد 6318 بتاريخ 25 صفر 1438هـ (18 شتنبر 2014).

– القانون رقم 69.13 (المتلق بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي) الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.29 في 21 من جمادى الأولى 1436 (12 مارس 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6348 بتاريخ 12 جمادى الآخرة 1436 (2 أبريل 2015) ص 3521.

– المادة الأولى من المرسوم رقم 2.00.828 المتعلق باختصاصات وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلف بالشؤون العامة للحكومة، الصادر بتاريخ 15 شتنبر 2000، الجريدة الرسمية، عدد 4834، بتاريخ 28 أكتوبر 2000.

– قانون رقم 24.83 المتعلق بتحديد النظام الأساسي العام للتعاونيات ومهام مكتب تنمية التعاون، المثبت نصه بعده كما وافق عليه مجلس النواب في 5 شعبان 1403 موافق 18 ماي 1983.

– قرار وزير العدل والحريات رقم 1369.16 صادر في 2 شعبان 1437 هـ (9 ماي 2019) بتحديد شكل ومضمون السجل المحلي للتعاونيات ونماذج استمارات طلب التسجيل والتقييد المعدل والتشطيب وكذا نموذج من شهادة ومستخرج من السجل المذكور. الجريدة الرسمية عدد 6482 بتاريخ 9 شوال 1437 (14 يوليو 2016).

– مدونة الحريات العامة: "وفق تعديلات 26 فبراير 2009 مع نصوصه التنظيمية". سلسلة النصوص التشريعية (جيب). الطبعة الثانية غشت 2009، دار النشر المغربية.

– مرسوم رقم 2.15.617 صادر في 24 من جمادى الآخرة 1437 هـ (24 مارس 2016) بتحديد قواعد تنظيم وتسيير سجل التعاونيات. الجريدة الرسمية عدد 6455 بتاريخ 3 رجب 1437 هـ (11 أبريل 2016).

II. مصادر ومراجع باللغات الأجنبية:

1- مراجع باللغة الفرنسية:

– AIT HAHMZA et POPP Herbert (2016): «Pour une nouvelle perception des montagnes Marocaines: Espace peripherique ? Patrimoines culturel et naturel ? Stock de resources dans l'avenir ?». Université Mohammed 5-Agdal. Publication de la faculté des Lettres et des Sciences Humaines- Rabat. Série Colloques et Seminaires Nº 119. Actes du 7éme colloque maroco-allemand, Rabat 2004. Imprimerie Najah El Jadida, Casablanca.

– BeERRIANE Mohamed et MICHON Geneviève (2016): « Les terroirs au Sud, vers un nouveau modèle ?. Une expérience marocaine». Université Mohammed 5-Agdal. Publication de la faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Rabat. Marseille/Rabat.

– DAKKI Mohamed, NAJI Abdennasser (2009) : « Comment Concevoir un Projet : Fondamentals et Pratiques ». Editeur : Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme (CDIC). Université Mohammed 5-Agdal-Rabat, Institut Scientifiques.

– ESOH Elamé (2002) : « Géographie du développement durable ». Ouvrage publié avec le concours de la Commission européenne, Paris.

– FERGUENE Amèziane et. CAURLET. C (2003) : « Globalisation et territoire : le cas des SPL dans les pays en développement ». FACEF PESQUISA, No 3.

– FREMEAX Philippe (2002): « Quel potentiel de développement pour l'économie sociale et solidaire? ». Etude réalisée pour le compte de la Fondation Charles-Léopold Mayer pour le Progrès de l'Homme et pour la Caisse des Dépôts et Consignations.

– GEORGE Piere (1970): "Précis de géographie économique". Presses universitaires de Frances. 108, Boulevard Saint-Germain, Paris.

– JENNAN Lahsen (2004): « Le Moyen Atlas Central et ses Bordures: mutations récentes et dynamiques rurales». Editions Al Jawahie. Imprimerie El Oufouk-Fés.

– JOUNOT Alain (2004) : « LE DEVELOPPEMENT DURABLE : 100 questions pour comprendre et agir ». Achevé d'imprimer en France par AFNOR.

– KCHIRID Amina (2015): « Entre prônerait social et son rôle dans le développement territorial et local ». Laboratoire de recherche entre prônerait et management des organisation-EMO. Faculté des sciences juridiques économiques et sociales. Université Hassan 2-AinChock Casablanca.

– LAZAREV Grigori (2014): « Ruralité et changement sociale: Etudes sociologiques». Université Mohammed 5-Agdal. Publication de la faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat. Série: Essais et Etudes Nº 64.Edition et Impression Bouregreg, Rabat.

– MOSCO Progrès (1987): "Géographie économique des pays du monde". Imprimé en Union Soviétique.

– ZANA Mohamed (2003) : « Préparer et financer les projets dans la coopération au développement ». Tome 2. Cofinancement des projets de développement. Imprimerie ARRISSALA. Rabat.

2- مراجع باللغة الإنجليزية:

– AlEXANDER J.W (1963) : « Economic Geography ». Prentice-Hall.

– ARAMPATZIS. G, CHRIS. T, Kiranoudis, SCALOUBACAS. P, and ASSIMACOPOULOS. D (2004): "A GISbased decision support system for planning urban transportation policies". European Journal of Operational Research 152, no. 2.

file:///C:/Users/trainee1/Downloads/AGRICULTURAL_COOPERATIVES_THEORY_HISTORY_AND_DEVELOPMENT%20(1).pdf

– GUTIERREZ. J, MONZON. A, PINERO. J M (1998): "Accessibility, network efficiency, and transport infrastructure planning" Environment and Planning A 30 1337 - 1350.

– JOE W. and MEI-PO K (2002): " Bringing Time In: A Study on the Influence of Travel Time Variations and facility Opening Hours on Individual Accessibility" IN "The Professional Geography 54(2), Association of American Geographer.

– MAGHSOUDI. T, DAVODI. H, HEKMAT. M (2013) : «Agricultural production cooperatives, entrepreneurship and education in Iran ». African Journal of Business Management 7 (18), 1806.

– ORTMAN. GF, & KING. RP (2007) : « Agricultural Cooperatives I: History, Theory and Problems. South Africa: Agrekon ». Vol. 64. No. 1.

– SEE J. Berry and ROBERTS. M (1984): "Co-op Management and Employment". E. Spanner, Brotherly Tomorrow (1984): G. Melnyk, The Search for Community (1985).

– TALIB Saad, ALJEBORI Hasson (2009): « Using the Network techniques in building and distributing the ground phones lines. See discussions ». stats, and author profiles for this

publication at: https://www.researchgate.net/publication/259560740. ResearchGate. Article · January.

– TRINDADE Marina, NETO Sigismondo & FILOO Francisco (2010) : « Brazilian Credit Cooperatives and Financial Banks: A Ten Years Performance Comparison ». University of Sao Paulo. http://www.fearp.usp.br/cooperativismo/artigo_francisco.pdf.

3- الأطروحات الجامعية باللغة الفرنسية:

– ASKOUR Khdija (2008) : « Les réseaux de coopération productive au Maroc : Le cas de la filière agro-alimentaire ». Thèse de doctorat en sciences économique. Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales , Université Mohammed V-Agdal, Rabat. Presses Universitaires du Maroc.

– EL MACHHOUR Hassane (2017/2018) : « Acquisition des capacités organisationnelles par les entreprises de l'économie sociale et solidaire : Quels apports de la mise en réseau ? ». Thèse pour l'obtention de Doctorat en Sciences Economiques et Gestion. Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales – Fès. Université Sidi Mohamed Ben Abdellah.

– KHASSAL Hicham (2017/2018) : « Les spécificités du parcours entrepreneurial en Entrepreneuriat Social : une approche dynamique par le Business Model ». Thèse pour l'obtention de Doctorat en Sciences Economiques et Gestion. Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales – Fès. Université Sidi Mohamed Ben Abdellah.

– REHIOUI Mourad (2018/2019) : « Contraintes de financement et risques de dérive de mission en micro -finance : cas des institutions de micro -finance marocaines ». Thèse pour l'obtention de Doctorat en Sciences Economiques et Gestion. Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales – Fès. Université Sidi Mohamed Ben Abdellah.

– SAIDI Abdelmajid (2011) : « Les Systèmes Agroalimentaires Localisés face à l'insécurité alimentaire : le cas du Système Oléicole dans l'Espace de Sais-Meknès au Maroc ». Thèse pour l'obtention de Doctorat en Sciences Economiques. Université de Grenbole, France.

4- التقارير والدراسات باللغة الفرنسية:

– Agence de Partenariat pour le Progrès et Ministre de l'Agriculture et de le Pèche Maritime. Royaume de Maroc. Guide des Organisations Professionnelles: Esprit d'Initiative et d'Entreprise. TC-5A. UNOPS Septembre 2011.

– AGENCE DU PARTENARIAT POUR LE PROGRES (APP) ET Le GIE « TSOULI »: Programme MCA-MAROC Proget Arboriculture Fruitiere (PAF).

– Agence du Partenariat pour le Progrès (MCA-MAROC); ROYAUME MAROC; Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime: « TC-5A : Services de formation ; D'appui technique et d'encadrement aux bénéficiaires, organisation de la chaine de valeur

des filières d'Oliver ; d'amandier et de figuier ». Guide de constitution et et fonctionnement des cooperatives. Septembre 2011.

- Agence du Partenariat pour le Progrès (MCA-MAROC); ROYAUME MAROC; Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime: « TC-5A : Services de formation ; D'appui technique et d'encadrement aux bénéficiaires, organisation de la chaine de valeur des filières d'Oliver ; d'amandier et de figuier ». Guide des Organisations Professionnelles: Esprit d'Initiative et d'Entreprise. Septembre 2011.
- ANNE-MARIE Sacquet (2002) : « Atlas mondial du développement durable ». Imprimé et broché en Italie.
- Banque européenne d'investissement: « Économie et solidaire: Vecteur d'inclusivité et de création d'emplois dans les pays partenaires méditerranées ». Facilité euro-méditerranéenne d'investissement et de partenariat. Étude réalisée par FEMISE 2014.
- Direction de la Statistique: « Activité, Emploi et Chômage ». Première résultats, Haut-commissariat au Plan. Royaume du Maroc. Année 2011.
- ELABORATION DES ETUDES DE FAIBILITE TECHNIQUE ; ET D'EVALUATION ENVIRONNEMENTALE AINSI QUE LA SUPERVISION TECHNIQUE DE MISE EN ŒUVRE DES TRAVAUX ET DU PLAN DE GESTIONENVIRONNEMENTALE DU PROJET ARBORICULTURE EN ZONE PLUVIALES : Etude de faisabilité technique et plan d'action du périmètre de réhabilitation SIDI ABDELAH EL GHAZI commune rurale de Bni Frassen ; Province de Taza . Programme Millenium Challenge Accourt-Maroc. Projet Arboriculture Fruitière. Contrat TC-1A. Agence de Partenariat pour le Progrès et Ministre de l'Agriculture et de le Pèche Maritime. Royaume de Maroc.
- ELABORATION DES ETUDES DE FAIBILITE TECHNIQUE; ET D'EVALUATION ENVIRONNEMENTALE AINSI QUE LA SUPERVISION TECHNIQUE DE MISE EN ŒUVRE DES TRAVAUX ET DU PLAN DE GESTIONENVIRONNEMENTALE DU PROJET ARBORICULTURE EN ZONE PLUVIALES: Etude de faisabilité technique et plan d'action du périmètre de réhabilitation SIDI ABDELAH EL GHAZI commune rurale de Bni Frassen ; Province de Taza . Programme Millenium Challenge Account-Maroc. Projet Arboriculture Fruitière. Contrat TC-1A. Agence de Partenariat pour le Progres et Ministre de l'Agriculture et de le Pèche Maritime. Royaume de Maroc.
- Groupe d'Economie solidaire du Québec (2002) : « L'ÉCONOMIE SOCIALE ET SOLIDAIRE : UNE PERSPECTIVE NORD-SUD ». Deuxième Rencontre internationale sur la globalisation de la solidarité tenue du 9 au 12 octobre 2001 à Québec – Canada.
- Malika Ahmed-Zaid, Abdelkhalek Touhami, Zied Ouelhazi (2013): « L'économie sociale et solidaire au Maghreb; Quelles réalités pour quel avenir ?. Algérie, Maroc; Tunisie. Monographies nationales ». Rapport pour IPEMED (Institut de Prospective Economique du Monde Méditerranéen) Novembre 2013.

5- المجلات والدوريات باللغة الفرنسية:

– MARTINEZ Miguel Angel (2003) : « Economie solidaire et formes locales de développement ». Séminaire permanent sur le développement alternatif : « Le développement local et l'économie solidaire à l'épreuve de la mondialisation ». Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud pour les Etudes Islamiques et les Sciences Humaines. Casablanca.

– REMACOOP (2011) : Revue Marocaine des Coopératives, Editée par l'Office du Développement de la Coopération (ODOCO) $N^0$1. Impression Editions OKAD.

– REMACOOP (2012) : Revue Marocaine des Coopératives, Editée par l'Office du Développement de la Coopération (ODOCO) $N^0$2. Impression Imprimerie El Maarif Al Jadida.

– REMACOOP (2014) : Revue Marocaine des Coopératives, Editée par l'Office du Développement de la Coopération (ODOCO) $N^0$4.

– REMACOOP (2015) : Revue Marocaine des Coopératives, Editée par l'Office du Développement de la Coopération (ODOCO) $N^0$5.

ملاحق

استمارة موجهة للفلاح غير المنخرط في تعاونية

الجزء الأول: المستجوب

1) رقم الاستمارة: .....
2) التاريخ: .....
3) الجنس: ذكر □ أنثى □.
4) مكان الإقامة: .....
5) السن: أقل من 25 سنة □ ما بين 25 و45 سنة □ 45 سنة فما فوق □.
6) المستوى التعليمي: بدون □ كتاب □ ابتدائي □ إعدادي □ ثانوي □ جامعي □ آخر □.
7) الحالة العائلية: أعزب □ متزوج □ مطلق □ أرمل □.
8) عدد الأفراد المعالين: .....

الجزء الثاني: التعاونية

1) هل توجد تعاونية في منطقتكم ؟ نعم □ **لا** □.
2) مجال اشتغالها: .....
1) ما هي المشاريع التي قامت بها التعاونيات في المجال الذي تتواجدون به؟
   - .....
3) هل سبق لك أن اشتريت بعض منتوجات التعاونيات؟ نعم □ **لا** □.
4) هل تفكر في إنشاء أو الانضمام لتعاونية ؟ نعم □ **لا** □.

ولماذا؟:

.....

5) هل يوجد تفاعل بين التعاونية والساكنة ؟ نعم □ **لا** □.
   إذا كان الجواب بلا، لماذا: .....
6) ما هو تقييمكم للمشاريع والأهداف المخططة من طرف التعاونيات ؟
   ضعيف □ متوسط □ جيد □ ممتاز □.
7) ما هي معيقات تحديد أهداف التعاونية ؟

+ نقص الموارد الطبيعة (ماء، حيوان...) □.

+ ضعف تأطير المنخرطين في إعداد وإنجاز وتتبع المشاريع □.

+غياب رؤية واضحة للمشروع □.

+ عراقيل تنظيمية لها علاقة بمؤسسات الدولة □.

8) ما هي السبل الكفيلة ببناء تصور واضح للمشاريع المبرمجة لذا التعاونية ؟
   - عقد دورات تكوينية دورية □.

- التعريف بالنماذج الناجحة للمشاريع □.
- الدعم بالتمويل اللازم □.
- حفز السكان على المشاركة في المشاريع التنموية □.
- تشخيص للحاجيات الأساسية للساكنة أو للفئات المستهدفة □.
- التواصل بين مختلف الفاعلين □.
- حالات أخرى: .....

الجزء الثالث: تثمين الموارد الترابية

1) هل تساهمون في تثمين أحد الموارد الترابية بالمنطقة ؟ نعم □ لا □.
إذا كان الجواب بنعم ما هي هذه الموارد؟ .....
2) هل تستفيدون من عائدات تسويق الموارد الترابية ؟ نعم □ لا □.
3) هل تساهم التعاونية في دخل المنخرطين ؟ نعم □ لا □.
- في حالة نعم كيف تستثمرونها ؟ .....
- أما في حالة لا: لماذا ؟ .....

4) هل تنخرط الجماعة الترابية في مشاريع تنموية ؟: نعم □ لا □.
ما هي هذه المشاريع ؟

- الماضية: .....
- الحالية: .....
- المستقبلية: .....

5) ما هو تقييمكم لدور التنظيمات المهنية في تثمين المنتجات المحلية ؟
جيد □ متوسط □ ضعيف □.

6) كيف يمكن تدبير هذه الموارد؟
- عن طريق العمل التشاركي □.
- عن طريق العمل الفردي □.

7) ما طبيعة علاقة الساكنة مع هذه المشاريع ؟
توافق □ معارضة □ آخر □

8) هل تستفيد الساكنة من هذه المشاريع ؟ نعم □ لا □ .
9) هل تعي الدعم الذي تقدمه الدولة لإنجاز هذه المشاريع ؟ نعم □ لا □.
10) ماذا تنتظرون من الدولة لدعم الاقتصاد ؟
- دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني □.
- دعم المقاولة الفردية □.
- آخر □.

11) هل اكتسبتم بعض المهارات من محيطكم المهني والتنظيمي في تطوير قدراتكم الذاتية ؟
نعم □ لا □.

استمارة موجهة إلى الفلاح المنخرط في تعاونية

الجزء الأول: التعريف بالمستجوب

1) رقم الاستمارة: .....
2) التاريخ: .....
3) الجنس: ذكر □ أنثى □.
4) مكان الإقامة: .....
5) السن: أقل من 25 سنة □ ما بين 25 و45 سنة □ 45 سنة فما فوق □.
6) المستوى التعليمي: بدون □ كتاب □ ابتدائي □ إعدادي □
ثانوي □ جامعي □ آخر □.
7) الحالة العائلية: أعزب □ متزوج □ مطلق □ أرمل □.
8) عدد الأفراد المعالين: .....

الجزء الثاني: التعاونية

1) هل أنت منخرط في: تعاونية واحدة □ تعاونيات أخرى □.
2) اسم التعاونية: .....
3) الجماعة الترابية والدوار: .....
4) مدة الانخراط: .....
5) محفزات الانخراط في التعاونية:

محفزات مادية □ التكوين في المجال التطوعي □ أخرى □.

6) تاريخ التأسيس: قبل سنة 2000 □ من 2000 إلى 2010 □ 2010 فما فوق.
7) عدد المنخرطين ذكور: أقل من 10 □ من 10 إلى 30 □ 31 فما فوق □.
عدد المنخرطات: .....
8) واجب الانخراط: .....
9) مقر التعاونية: ملك التعاونية □ كراء □ مقر عمومي □.
10) القطاع الذي تشتغل فيه التعاونية:

- القطاع الفلاحي: .....
- القطاع الصناعي: .....
- قطاع الخدمات: .....
- متنوعة: .....

11) هل خضعت التعاونية لقانون الملائمة 12.112 ؟ نعم □ لا □.
إذا كان الجواب بـ لا: لماذا ؟.....
12) هل يعتبر العمل التعاوني بالنسبة إليك : رئيسي □ تكميلي □ آخر □.
13) طرق تثمين المنتجات: تقليدية □ عصرية □.
14) وسائل النقل المستعملة في التموين والتوزيع: تقليدية □ عصرية □.

15) دور المنخرطين: التخطيط □ التنفيذ □ التقييم □.
16) طبيعة العلاقة بين أعضاء التعاونية: صراع □ انسجام □ آخر □.
في حالة صراع ما هي الأسباب: ....
.....

17) ما هي أسباب عدم انخراط التعاونية في مجموعة ذات النفع الاقتصادي ؟
غياب حوافز □ تجارب فاشلة □ آخر □.
18) هل تفكرون في إنشاء مجموعة ذات النفع الاقتصادي ؟ نعم □ لا □.

الجزء الثالث: تمويل التعاونية

1) مصادر التمويل: مصادر حكومية □ جماعة ترابية □ القطاع الخاص □
مصادر ذاتية □.
إبراز المصدر: .....
هل استفدتم من دعم المبادرة الوطني للتنمية البشرية ؟ نعم □ لا □
طبيعة الدعم: عيني (آليات...) □ مالي □.
2) ما هو حجم ميزانية التعاونية على وجه التقريب في السنة الأخيرة ؟
- أقل من 5000 درهم □ أقل من 10.000 درهم □]10-20[ألف درهم □.
-]50-20[ألف درهم □]50-100[ألف درهم □ أكثر من 100 ألف درهم □.

3) هل هذه الميزانية كافية لتسيير المشاريع ؟ نعم □ لا □.
لماذا: .....
4) كيف يمكن مواجهة مشكل التمويل والاعتماد على الذات ؟ من خلال:
- حملات إعلامية □ زيادة الجودة المرتقبة للتعاونية □
- التزام الشفافية والمحاسبة □ التوجه إلى القطاع الخاص □
- طلب دعم مصالح محلية □ طلب دعم مؤسسات تمويل خارجية □
- عقد شراكات □ حالات أخرى □

الجزء الرابع: مشاريع التعاونية

2) عدد المشتغلين في التعاونية:
عدد المأجورين: ..... عدد المتطوعين: .....
3) ما هي المشاريع التي قامت بها التعاونية منذ نشأتها ؟
- .....
- .....

4) هل يوجد تعاون بين التعاونية ومنظمات أجنبية ؟ نعم □ **لا** □.
ما هي: .....
5) ما هو تقييمكم للمشاريع والأهداف المخططة من طرف تعاونيتكم ؟

ضعيف □ متوسط □ جيد □ ممتاز □.

6) ما هي معيقات تحقيق أهداف التعاونية ؟

+ نقص الموارد الطبيعة □.

+ ضعف تأطير المنخرطين في إعداد وإنجاز وتتبع المشاريع □.

+غياب رؤية واضحة للمشروع □.

+ عراقيل تنظيمية لها علاقة بمؤسسات الدولة □.

+ التسويق □.

7) ما هي السبل الكفيلة ببناء تصور واضح للمشاريع المبرمجة لذا التعاونية ؟

- عقد دورات تكوينية دورية □.
- التعريف بالنماذج الناجحة للمشاريع □.
- الدعم بالتمويل اللازم □.
- حفز السكان على المشاركة في المشاريع التنموية □.
- تشخيص حقيقي للحاجيات الأساسية للساكنة أو للفئات المستهدفة □.
- التواصل بين مختلف الفاعلين □.
- حالات أخرى: .....

الجزء الخامس: التأطير والمواكبة

1) الاستفادة من المواكبة من لذن الجهات الوصية: نعم □ لا □.

إذا كان الجواب بنعم:

- دورات تكوينية: .....
- يوم دراسي: .....
- خرجات ميدانية : .....

2) هل تحاول التعاونية توسيع مجال تدخلها ؟ نعم □ لا □.

إذا كان الجواب بنعم: رحلات □ تكوينات □ دروس محو الأمية □ الإعلاميات □.

3) هل توفر التعاونية تكوينات وبرامج لتحسين الإنتاج ؟ نعم □ لا □.

4) ما هي معيقات التعاون والتنسيق بين التعاونيات المحلية؟

- الانتماء السياسي □.
- الانتماء الاثني □.
- المصلحة والمنفعة الخاصة □.
- عدم الاتفاق على أهداف مشتركة □.
- ضعف الوعي بأهمية التنسيق والتعاون □.

- أخرى: .....

5) هل التعاونية حاصلة على علامة تجارية ؟ نعم □ لا □.

6) الاعتماد على الإشهار: نعم □ لا □.

7) كيف تتم عملية التسويق ؟ مباشر □ وسطاء □ آخر □.

8) مجال التسويق:

- محلي: البيع في الدوار □ سوق أسبوعي □.....
- وطني : معارض □ مغرب التسويق □ معرف □.....
- دولي: معارض □ مطاعم □ فنادق □.....

الجزء السادس: تثمين الموارد الترابية

12) هل تساهمون في تثمين أحد الموارد الترابية بالمنطقة ؟ نعم □ لا □.

إذا كان الجواب بنعم ما هي هذه الموارد؟ .....

13) هل تستفيدون من عائدات تسويق الموارد الترابية ؟ نعم □ لا □.

14) هل تساهم التعاونية في دخل المنخرطين ؟ نعم □ لا □.

- في حالة نعم كيف تستثمرونها ؟ .....
- أما في حالة لا : لماذا ؟ .....

15) هل تنخرط الجماعة الترابية في مشاريع تنموية ؟ نعم □ لا □.

ما هي هذه المشاريع ؟

- الماضية: .....
- الحالية: .....
- المستقبلية: .....

16) ما هو تقييمكم لدور التنظيمات المهنية في تثمين المنتجات المحلية ؟

جيد □ متوسط □ ضعيف □.

17) كيف يمكن تدبير هذه الموارد؟

- عن طريق العمل التشاركي □.
- عن طريق العمل الفردي □.

18) ما طبيعة علاقة الساكنة مع هذه المشاريع ؟ توافق □ معارضة □ آخر □

19) هل تستفيد الساكنة من هذه المشاريع ؟ نعم □ لا □ .

20) هل تعي الدعم الذي تقدمه الدولة لإنجاز هذه المشاريع ؟ نعم □ لا □.

21) ماذا تنتظرون من الدولة لدعم الاقتصاد ؟

- دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني □.
- دعم المقاولة الفردية □.
- آخر □.

22) هل اكتسبتم بعض المهارات من محيطكم المهني والتنظيمي في تطوير قدراتكم الذاتية ؟.

نعم □ لا □.

استمارة موجهة إلى الفلاح المنخرط في مجموعة ذات النفع الاقتصادي أو اتحاد التعاونيات

الجزء الأول: المستجوب

1) رقم الاستمارة: .....
2) التاريخ: .....
3) الجنس: ذكر □ أنثى □.
4) مكان الإقامة: .....
5) السن: أقل من 25 سنة □ ما بين 25 و45 سنة □ 45 سنة فما فوق □.
6) المستوى التعليمي: بدون □ كتاب □ ابتدائي □ إعدادي □ ثانوي □ جامعي □ آخر □.
7) الحالة العائلية: أعزب □ متزوج □ مطلق □ أرمل □.
8) عدد الأفراد المعالين: .....

الجزء الثاني: التعاونية

1) هل أنت منخرط في: تعاونية واحدة □ تعاونيات أخرى □.
2) اسم التعاونية: .....
3) الجماعة الترابية والدوار: .....
4) مدة الانخراط: .....
5) محفزات الانخراط في التعاونية:

محفزات مادية □ التكوين في المجال التطوعي □ أخرى □.

6) تاريخ التأسيس: قبل سنة 2000 □ من 2000 إلى 2010 □ 2010 فما فوق.
7) عدد المنخرطين ذكور: أقل من 10 □ من 10 إلى 30 □ 31 فما فوق □.
عدد المنخرطات: .....
8) واجب الانخراط: .....
9) مقر التعاونية: ملك التعاونية □ كراء □ مقر عمومي □.
10) القطاع الذي تشتغل فيه التعاونية:

- القطاع الفلاحي: .....
- القطاع الصناعي: .....
- قطاع الخدمات: .....
- متنوعة: .....

11) هل خضعت التعاونية لقانون الملائمة 12.112 ؟ نعم □ لا □.
إذا كان الجواب بـ لا: لماذا ؟ .....
12) هل يعتبر العمل التعاوني بالنسبة إليك: رئيسي □ تكميلي □ آخر □.

13) طرق تثمين المنتجات: تقليدية □ عصرية □.
14) وسائل النقل المستعملة في التموين والتوزيع: تقليدية □ عصرية □.
15) دور المنخرطين: التخطيط □ التنفيذ □ التقييم □.
16) طبيعة العلاقة بين أعضاء التعاونية: صراع □ انسجام □ آخر □.
في حالة صراع ما هي الأسباب: ....
.....

الجزء الثالث: مجموعة ذات النفع الاقتصادي

1) اسم المجموعة: .....
2) تاريخ تأسيس المجموعة: .....
3) مجال اشتغال المجموعة: .....
4) عدد التعاونيات المنخرطة في المجموعة: .....
5) مقر المجموعة: .....
6) هل المجموعة: نشيطة (منتجة) □ غير نشيطة (غير منتجة) □.
إذا كانت غير نشيطة لماذا ؟. .....
7) رأسمال المجموعة: .....
8) السير العادي للعمل الجماعي في المجموعة: جيد □ متوسط □ ضعيف □.
9) مشاكل التي تعرقل عملية الإنتاج بالمجموعة:

غياب التنسيق □.

غياب الثقة □.

غياب الكفاءات □.

آخر: ....
.....

10) المشاريع المستقبلية المبرمجة لذا المجموعة: .....
.....

الجزء الرابع: تمويل التعاونية

1) مصادر التمويل: مصادر حكومية □ جماعة ترابية □ القطاع الخاص □
مصادر ذاتية □.
إبراز المصدر: .....
.....
2) هل استفدتم من دعم المبادرة الوطني للتنمية البشرية ؟ نعم □ لا □
طبيعة الدعم: عيني (آليات...) □ مالي □.

3) ما هو حجم ميزانية التعاونية على وجه التقريب في السنة الأخيرة ؟

- أقل من 5000 درهم □ أقل من 10.000 درهم □ [10-20[ألف درهم □.
- [20-50[ألف درهم □ [50-100[ألف درهم □ أكثر من 100 ألف درهم □.

4) هل هذه الميزانية كافية لتسيير المشاريع ؟: نعم □ لا □.

لماذا: .....

5) كيف يمكن مواجهة مشكل التمويل والاعتماد على الذات ؟ من خلال:

- حملات إعلامية □ زيادة الجودة المرتقبة للتعاونية □
- التزام الشفافية والمحاسبة □ التوجه إلى القطاع الخاص □
- طلب دعم مصالح محلية □ طلب دعم مؤسسات تمويل خارجية □
- عقد شراكات □ حالات أخرى □

الجزء الخامس: مشاريع التعاونية

1) عدد المشتغلين في التعاونية:

عدد المأجورين: ..... عدد المتطوعين: .....

2) ما هي المشاريع التي قامت بها التعاونية منذ نشأتها ؟

- .....
- .....

3) هل يوجد تعاون بين التعاونية ومنظمات أجنبية ؟ نعم □ **لا** □.

مل هي: .....

4) ما هو تقييمكم للمشاريع والأهداف المخططة من طرف تعاونيتكم ؟

ضعيف □ متوسط □ جيد □ ممتاز □.

5) ما هي معيقات تحقيق أهداف التعاونية ؟

+ نقص الموارد الطبيعة (ماء، حيوان...) □.

+ ضعف تأطير المنخرطين في إعداد وإنجاز وتتبع المشاريع □.

+غياب رؤية واضحة للمشروع □.

+ عراقيل تنظيمية لها علاقة بمؤسسات الدولة □.

+ التسويق □.

6) ما هي السبل الكفيلة ببناء تصور واضح للمشاريع المبرمجة لذا التعاونية ؟

- عقد دورات تكوينية دورية □.
- التعريف بالنماذج الناجحة للمشاريع □.
- الدعم بالتمويل اللازم □.
- حفز المشاركة الاجتماعية لبلورة المشاريع التنموية □.

- تشخيص الحاجيات الأساسية للساكنة أو للفئات المستهدفة □.
- التواصل بين مختلف الفاعلين □.
- حالات أخرى: .....

الجزء السادس: التأطير والمواكبة

1) الاستفادة من المواكبة من لذن الجهات الوصية: نعم □ لا □.
إذا كان الجواب بنعم:

- دورات تكوينية: .....
- يوم دراسي: .....
- خرجات ميدانية: .....

2) هل تحاول التعاونية توسيع مجال تدخلها ؟ نعم □ لا □.
إذا كان الجواب بنعم: رحلات □ تكوينات □ دروس محو الأمية □ الإعلاميات □.

3) هل توفر التعاونية تكوينات وبرامج لتحسين الإنتاج ؟ نعم □ لا □.
4) ما هي معيقات التعاون والتنسيق بين التعاونيات المحلية؟

- الانتماء السياسي □.
- الانتماء الاثني □.
- المصلحة والمنفعة الخاصة □.
- عدم الاتفاق على أهداف مشتركة □.
- ضعف الوعي بأهمية التنسيق والتعاون □.
- أخرى: .....

5) هل التعاونية حاصلة على علامة تجارية ؟ نعم □ لِا.
6) الاعتماد على الإشهار: نعم □ لا □.
7) كيف تتم عملية التسويق ؟ مباشر □ وسطاء □ آخر □.
8) مجال التسويق:

- محلي: البيع في الدوار □ سوق أسبوعي □.....
- وطني : معارض □ مغرب التسويق □ معرف □.....
- دولي: معارض □ مطاعم □ فنادق □.....

الجزء السابع: تثمين الموارد الترابية

23) هل تساهمون في تثمين أحد الموارد الترابية بالمنطقة؟ نعم □ لا □.
إذا كان الجواب بنعم ما هي هذه الموارد؟ .....
24) هل تستفيدون من عائدات تسويق الموارد الترابية؟ نعم □ لا □.
25) هل تساهم التعاونية في دخل المنخرطين؟ نعم □ لا □.

- في حالة نعم كيف تستثمرونها؟ .....

- أما في حالة لا: لماذا؟ .....

26) هل تنخرط الجماعة الترابية في مشاريع تنموية ؟: نعم □ لا □.
ما هي هذه المشاريع ؟

- الماضية: .....
- الحالية: .....
- المستقبلية: .....

27) ما هو تقييمكم لدور التنظيمات المهنية في تثمين المنتجات المحلية؟
جيد □ متوسط □ ضعيف □.

28) كيف يمكن تدبير هذه الموارد؟
- عن طريق العمل التشاركي □.
- عن طريق العمل الفردي □.

29) ما طبيعة علاقة الساكنة مع هذه المشاريع ؟
توافق □ معارضة □ آخر □

30) هل تستفيد الساكنة من هذه المشاريع ؟ نعم □ لا □ .

31) هل تعي الدعم الذي تقدمه الدولة لإنجاز هذه المشاريع ؟: نعم □ لا □.

32) ماذا تنتظرون من الدولة لدعم الاقتصاد ؟
- دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني □.
- دعم المقاولة الفردية □.
- آخر □.

33) هل اكتسبتم بعض المهارات من محيطكم المهني والتنظيمي في تطوير قدراتكم الذاتية؟
نعم □ لا □.

الفهارس

فهرس الخرائط

خريطة رقم 01: الموقع الإداري لمجال الدراسة ضمن التراب الوطني.....15
خريطة رقم 02: توزيع التعاونيات ومنخرطيها حسب الجهات سنة 2015.....93
خريطة رقم 03: توزيع التعاونيات ومنخرطيها حسب أقاليم جهة فاس-مكناس (2015) 94
خريطة رقم 04: الموقع الجغرافي لمجال الدراسة.....101
خريطة رقم 05: توزيع الوحدات التضاريسية لمجال الدراسة.....102
خريطة رقم 06: توزيع الانحدارات بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.....103
خريطة رقم 07: توجيه السفوح بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.....104
خريطة رقم 08: خريطة الوحدات البنيوية بالريف.....105
خريطة رقم 09: الخريطة الجيولوجية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.....106
خريطة رقم 10: توزيع أنواع التربية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.....108
خريطة رقم 11: التوزيع المجالي لمتوسط التساقطات المطرية السنوية ما بين 1978 و2018.....110
خريطة رقم 12: النطاقات المناخية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة حسب معامل Q2 لـ Emberger.....113
خريطة رقم 13: توزيع أصناف الغطاء النباتي بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة حسب مؤشر التغطية النباتية NDVI.....114
خريطة رقم 14: الشبكة الهيدروغرافية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.....116
خريطة رقم 15: توزيع الكثافة السكانية حسب الجماعات الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.....119
خريطة رقم 16: توزيع مشارات المربسة حسب المساحة (هـ).....134
خريطة رقم 17: توزيع مساحات أشجار الزيتون والتعاونيات حسب الدوائر الإدارية بإقليم تازة (2015) 143
خريطة رقم 18: توزيع المؤسسات التعليمية بمجال الدراسة سنة 2018.....152
خريطة رقم 19: توزيع المراكز الصحية والمرضى المترددين عليها سنة 2019.....154
خريطة رقم 20: توزيع الأطر الطبية وسيارات الإسعاف بمجال الدراسة سنة 2019.....155
خريطة رقم 21: توزيع الارتباط المكاني ما بين المركز الصحي والمرضى سنة 2019.....156
خريطة رقم 22: توزيع الشبكة الطرقية (المصنفة) بمجال الدراسة سنة 2019.....157
خريطة رقم 23: توزيع الدواوير حسب المسافة الفاصلة عن الشبكة الطرقية بمجال الدراسة (2019) 158
خريطة رقم 24: توزيع تعاونيات المنتجات النباتية بالجماعة الترابية بني فراسن.....174
خريطة رقم 25: توزيع التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة لسنة 2017.....180
خريطة رقم 26: توزيع التعاونيات الفلاحية حسب النشاط بالجماعات الترابية المدروسة لسنة 2017.....181
خريطة رقم 27: توزيع تعاونيات الماشية لكل عشرة آلاف رأس حسب الجماعات الترابية.....189
خريطة رقم 28: مقاييس النزعة المركزية، التشتت والانتشار المكاني لتعاونيات الزيتون.....192
خريطة رقم 29: كثافة تعاونيات الزيتون حسب تحليل كيرنل.....194
خريطة رقم 30: توزيع نسبة منخرطي التعاونيات لكل ألف نسمة حسب الجماعات الترابية.....208
خريطة رقم 31: توزيع الاستنباط المكاني لمنخرطي التعاونيات بمجال الدراسة سنة 2018.....220
خريطة رقم 32: التوزيع المكاني للتعاونيات حسب تاريخ التأسيس.....221
خريطة رقم 33: نتائج تطبيق (Gi*) على متغير عدد المنخرطين بمجال الدراسة سنة 2018.....222

خريطة رقم 34: نطاقات تأثير خدمة تعاونيات الزيتون ضمن مسافة 1، 2، 3 و 4 كلم.....360
خريطة رقم 35: نطاق تأثير خدمة البديل المقترح لتعاونيات الزيتون ضمن مسافة 1، 2، 3 و 4 كلم.....361
خريطة رقم 36: نطاق تأثير خدمة م.ن.إ تسولي ضمن مسافة 4، 8، 12 و 16 كلم.....363
خريطة رقم 37: نطاق تأثير خدمة م.ن.إ تسولي لتعاونيات الزيتون.....364
خريطة رقم 38: نطاق تأثير خدمة البديل المقترح لـ م.ن.إ الخاصة بتعاونيات الزيتون.....365
خريطة رقم 39: درجة الملائمة لمعيار ارتفاعات الأرض.....367
خريطة رقم 40: درجة الملائمة لمعيار انحدار الأرض.....368
خريطة رقم 41: درجة الملائمة لمعيار القرب عن شبكة الطرق.....369
خريطة رقم 42: درجة الملائمة لمعيار البعد عن المراكز السكنية.....370
خريطة رقم 43: درجة الملائمة لمعيار القرب من تعاونيات الماشية.....371
خريطة رقم 44: درجة ملائمة مجال الدراسة لأفضل المواقع لـ م.ن.إ لإنتاج الحليب ومشتقاته.....373

فهرس المبيانات

مبيان رقم 01: تطور عدد التعاونيات بالمغرب من سنة 2004 إلى سنة 2016.....81
مبيان رقم 02: توزيع التعاونيات حسب القطاعات سنة 2010.....83
مبيان رقم 03: توزيع التعاونيات الفلاحية حسب فروعها.....85
مبيان رقم 04: توزيع تعاونيات الصناعة التقليدية سنة 2010.....86
مبيان رقم 05: تطور عدد منخرطي التعاونيات من سنة 2004 إلى 2016.....87
مبيان رقم 06: توزيع منخرطي الصناعة التقليدية سنة 2010.....88
مبيان رقم 07: تطور التعاونيات بإقليم تازة من 1994 إلى 2015.....95
مبيان رقم 08: توزيع التعاونيات بإقليم تازة حسب نوع الأنشطة سنة 2010.....96
مبيان رقم 09: تطور القطاع التعاوني بإقليم تازة حسب نوع الأنشطة ما بين 1994 و2015.....97
مبيان رقم 10: متوسط التساقطات الشهرية بمحطات الرصد واد أمليل، تازة، مسيلة (1970-2004) 111
مبيان رقم 11: التمثيل المبياني Gaussen لتغير التساقطات والحرارة المسجلة حسب أشهر السنة بين 1990 و 2018 112
مبيان رقم 12: توزيع بعض أصناف الغطاء النباتي بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.....115
مبيان رقم 13: توزيع السكان حسب البنية العمرية والجنسية سنة 2014.....121
مبيان رقم 14: توزيع نسبة الساكنة حسب البنية العمرية سنة 2014.....122
مبيان رقم 15: توزيع الحالة العائلية لأرباب الأسر بتلال مقدمة الريف الشرقي بتازة سنة 2014.....123
مبيان رقم 16: نوع السكن بمجال الدراسة سنة 2014.....126
مبيان رقم 17: صفة حيازة السكن بمجال الدراسة سنة 2014.....128
مبيان رقم 18: توزيع الحيازات الفلاحية (بـ هـ) بدوار سيدي عبد الله الغازي.....133
مبيان رقم 19: توزيع الأراضي الصالحة للزراعة بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.....136
مبيان رقم 20: توزيع أنواع المزروعات حسب المساحة المستغلة.....138
مبيان رقم 21: توزيع أنواع القطيع حسب الجماعات الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.....139
مبيان رقم 22: تطور المساحات المغروسة بالزيتون بإقليم تازة (1997-2017) 141

مبيان رقم 23: تطور كمية إنتاج الزيتون وزيت الزيتون بإقليم تازة.....142
مبيان رقم 24: توزيع أعمار مغروسات الزيتون بإقليم تازة خلال الموسم الفلاحي 2016/2015.....145
مبيان رقم 25: توزيع الساكنة حسب المستويات التعليمية لسنة 2014.....153
مبيان رقم 26: توزيع منخرطي تعاونية زناتة حسب دواوير الجماعة الترابية بني فراسن.....176
مبيان رقم 27: تطور التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.....179
مبيان رقم 28: توزيع تعاونيات تربية الماشية بالجماعات الترابية حسب النشاط لسنة 2017.....186
مبيان رقم 29: ارتباط تعاونيات الماشية مع رؤوس الماشية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.....187
مبيان رقم 30: توزيع تعاونيات فلاحية التي تنشط خارج قطاعي الزيتون وتربية الماشية لسنة 2017.....195
مبيان رقم 31: توزيع تعاونيات النحل بالجماعات الترابية لسنة 2017.....196
مبيان رقم 32: توزيع أعضاء التعاونيات حسب البنية الجنسية.....199
مبيان رقم 33: توزيع أعضاء التعاونيات الفلاحية حسب جنس المنخرطين وعددهم.....200
مبيان رقم 34: توزيع أعداد النساء المنخرطات في كل تعاونية فلاحية.....201
مبيان رقم 35: توزيع المنخرطين في التعاونيات حسب البنية العمرية.....202
مبيان رقم 36: توزيع المنخرطين في التعاونيات حسب الوضعية العائلية.....203
مبيان رقم 37: توزيع أعضاء التعاونيات الفلاحية حسب الفئات.....204
مبيان رقم 38: توزيع أعضاء مكاتب التعاونيات الفلاحية حسب الفئات.....205
مبيان رقم 39: توزيع المستوى الدراسي للفلاح غير المنخرط في القطاع التعاوني.....212
مبيان رقم 40: توزيع المستوى الدراسي للفلاح المنخرط في التعاونية الفلاحية.....212
مبيان رقم 41: توزيع المستوى الدراسي للفلاح المنخرط في م.ن.إ أو اتحاد التعاونيات.....213
مبيان رقم 42: توزيع رغبة الفلاحين في الانخراط من عدمه بالقطاع التعاوني.....214
مبيان رقم 43: توزيع رغبة الانخراط بالقطاع التعاوني حسب المستوى الدراسي.....215
مبيان رقم 44: توزيع محفزات الانخراط في القطاع التعاوني.....216
مبيان رقم 45: توزيع العمل التعاوني حسب اعتباره رئيسيا أم تكميليا لدى الفلاح.....217
مبيان رقم 46: تثمين الفلاح للمنتوج الترابي.....226
مبيان رقم 47: وسائل النقل المستعملة لدى التعاونيات الفلاحية.....228
مبيان رقم 48: تقييم الفلاح لدور التعاونيات في تثمين المنتجات المحلية.....229
مبيان رقم 49: تقييم الفلاح لدور التعاونيات الفلاحية في تثمين المنتجات المحلية حسب الفئات.....229
مبيان رقم 50: إدراك الفلاح غير المنخرط بالقطاع التعاوني للتعاونيات المحلية.....231
مبيان رقم 51: أسباب عدم انخراط التعاونيات في م.ن.إ أو إ.ت.....232
مبيان رقم 52: توزيع التعاونيات حسب إجراء ملائمة قانونها الأساسي لقانون 12-112.....234
مبيان رقم 53: توزيع التعاونيات التي لم تقم بملائمة قانونها الأساسي وفق آخر جمع عام.....235
مبيان رقم 54: العلاقة بين المنخرطين داخل التعاونيات.....236
مبيان رقم 55: استفادة الفلاح من الدورات التكوينية والبحث العلمي.....237
مبيان رقم 56: مصادر تمويل التعاونيات الفلاحية.....239
مبيان رقم 57: التعاون مع منظمات أجنبية.....240
مبيان رقم 58: توزيع رأسمال التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.....241

مبيان رقم 59: طرق تسويق التعاونيات الفلاحية لمنتجاتها المجالية.....245
مبيان رقم 60: اعتماد التعاونيات الفلاحية على الإشهار من عدمه.....247
مبيان رقم 61: مجال تسويق التعاونيات الفلاحية لمنتجاتها المجالية.....248
مبيان رقم 62: كمية الإنتاج للموسم الفلاحي 2016/2015.....267
مبيان رقم 63: ميزانية مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي لسنة 2015.....268
مبيان رقم 64: حصيلة المشاريع المدرة للدخل بتلال مقدمة جبال الريف الشرقي-تازة.....311

فهرس الجداول

جدول رقم 01: الفرق بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد الاجتماعي.....57
جدول رقم 02: أبعاد الاقتصاد التضامني بالبرازيل.....66
جدول رقم 03: توزيع التعاونيات حسب القطاعات من سنة 2005 إلى 2013.....83
جدول رقم 04: توزيع التعاونيات النسائية حسب قطاعات الأنشطة سنة 2013.....89
جدول رقم 05: توزيع الشباب الحاصل على الشهادات حسب قطاعات أنشطة التعاونيات سنة 2013.....90
جدول رقم 06: مؤشرات أداء التعاونيات النشيطة بالمغرب سنة 2008.....91
جدول رقم 07: توزيع رأس مال التعاونيات حسب القطاعات سنة 2010.....92
جدول رقم 08: تطور عدد السكان نسبة النمو السكاني ما بين 1994 و 2014 118
جدول رقم 09: توزيع السكان النشيطين حسب الجنس بمجال الدراسة سنة 2014.....125
جدول رقم 10: أصناف وحدات تحويل الزيتون بإقليم تازة.....146
جدول رقم 11: توزيع تعاونيات المنتجات النباتية بالجماعة الترابية بني فراسن ومعدل نشاطها.....175
جدول رقم 12: توزيع معامل الارتباط الجغرافي حسب قطاعات التعاونيات.....184
جدول رقم 13: صلة الارتباط بين نسبة المنخرطين ونسبة السكان النشيطين.....210
جدول رقم 14: توزيع المأجورين حسب رأسمال التعاونيات الفلاحية.....242
جدول رقم 15: توزيع التعاونيات الحاصلة على علامة الصنع أو علامة التجارة.....244
جدول رقم 16: الأطراف الممولة لمشروع الوحدة الصناعية.....255
جدول رقم 17: توزيع تكاليف إنجاز المشروع.....258
جدول رقم 18: المساهمات الذاتية للتعاونيات المنخرطة إلى غاية 2018/04/31.....266
جدول رقم 19: البرامج الوطنية لتثمين الزيتون بإقليم تازة.....299
جدول رقم 20: برنامج تنمية سلسلة الزيتون بالمناطق الجبلية بإقليم تازة.....300
جدول رقم 21: مشروع الأشجار المثمرة (الزيتون) ببني فراسن، أولاد زباير والربع الفوقي.....302
جدول رقم 22: توزيع مشاريع م.و.ت.ب بإقليم تازة حسب البرامج وحجم الاستثمار 2005-2016.....305
جدول رقم 23: توزيع مشاريع م.و.ت.ب المدرة للدخل حسب الأنشطة 2005-2016.....308
جدول رقم 24: توزيع مشاريع م.و.ت.ب حسب المجال وحجم الاستثمار ما بين 2005 و2015.....310
جدول رقم 25: التحليل الرباعي للقطاع التعاوني وفقا لنموذج أفوم.....342

فهرس الصور

صورة رقم 01: تدخل تنظيم "الجماعة" لبناء طريق بالجماعة الترابية الربع الفوقي إقليم تازة.....76
صورة رقم 02: عملية "التويزة" بدوار سيدي عبد الله الغازي الجماعة الترابية بني فراسن إقليم تازة.....77
صورة رقم 03: سكن عصري-تقليدي بمركز بني فراسن.....127
صور رقم 04: المادة الأولية الدوم (العزف) بعد التجفيف.....148
صورة رقم 05: مرحلتي التوظيف (الوطف) والخياطة لإنتاج القفة.....149
صورة رقم 06: تنوع المنتجات النباتية ببني فراسن (القفة، الشاكوش، القبعة، السلة...) 150
صورة رقم 07: نقطة بالسوق الأسبوعي بني فراسن لبيع القفة.....151
صورة رقم 08: الطريق الإقليمية 547 بمسيلة.....159
صورة رقم 09: الطريق الإقليمية 5414 بمسيلة.....159
صورة رقم 10: تعاونية الإصلاح الزراعي "سيدي مزيان" بالجماعة الترابية أولاد زباير.....170
صورة رقم 11: تعاونية الإصلاح الزراعي "الحسنية" بالجماعة الترابية أولاد شريف.....171
صورة رقم 12: معصرة تقليدية لعصر الزيتون.....227
صورة رقم 13: م.ن.إ-تسولي تنظم يوما دراسيا لتحسيس وتوعية أعضاء التعاونيات بدار الشباب أولاد زباير.....238
صورة رقم 14: عرض منتجات "تعاونيات أديب" بأولاد زباير على منصة التواصل الاجتماعي فايسبوك.....249
صورة رقم 15: صورة ورش بناء وحدة صناعية م.ن.إ-تسولي.....256
صورة رقم 16: استعمال أعضاء تعاونية "السبت القديم" الهزاز الآلي والشبكة لجني الزيتون بطرق عصرية.....263
صورة رقم 17: أهم أنواع التلفيف والتعليب لدى "م.ن.إ تسولي".....269
صور رقم 18: محاط دوار سيدي عبد الله الغازي.....274
صورة رقم 19: معدات إنتاج العسل لدى تعاونية "الفتح أسروتو".....276
صورة رقم 20: صورة لمنتوج زيت الزيتون تعاونية الفتح، وتقني لعصر الزيتون بطريقة شبه عصرية.....277
صورة رقم 21: سلسلة تثمين منتوج الزيتون لدى تعاونية "الفتح أسروتو".....278
صورة رقم 22: صور يوم دراسي-تدريبي في حقل بمحيط تعاونية "الفتح أسروتو".....280
صور رقم 23: رؤساء التعاونيات الحاصلين على حق استعمال العلامة الجماعية للتصديق.....293
صورة رقم 24: عملية الحفر وزراعة أشجار الزيتون برستاق المريصة ببني فراسن.....303
صورة رقم 25: محاط تدخل مشروع الأشجار المثمرة (الزيتون) بالربع الفوقي.....304
صورة رقم 26: المعرض الجهوي الأول لمنتوجات الاقتصاد الاجتماعي التضامني بجهة فاس-مكناس.....315
صورة رقم 27: المهرجان الوطني للزيتون بتازة، أكتوبر 2011.....316
صورة رقم 28: مشاركة "تعاونية عين جنان" جماعة بني فراسن تازة بالمعرض المتنقل بتاونات.....318
صورة رقم 29: تدخلات أعضاء تعاونية "الفتح أسروتو" للاعتناء بشجرة الزيتون.....334
صورة رقم 30: مقر "تعاونية زناتة للمنتوجات النباتية".....339

فهرس الخطاطات

خطاطة رقم 01: مبادئ المشاركة.....51
خطاطة رقم 02: آليات الحكامة.....52
خطاطة رقم 03: نموذج لمنظومة تشغيل مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي.....264
خطاطة رقم 04: تداخل العوامل وطريقة الترجيح لتحديد مواقع م.ن.إ لإنتاج الحليب ومشتقاته.....374
خطاطة رقم 05: استراتيجية التنمية الترابية لخلق نسق إنتاج محلي.....389
خطاطة رقم 06: أهمية نسق الإنتاج المحلي في القطاع التعاوني.....390
خطاطة رقم 07: الاستراتيجية الرباعية لبناء نسق الإنتاج المحلي.....391
خطاطة رقم 08: القيم المشتركة بين التعاونيات لبناء نسق الإنتاج المحلي.....392
خطاطة رقم 09: فاعلو نسق المنتجات النباتية ببني فراسن (عملية خلق تآزر) 395

فهرس الأشكال

شكل رقم 01: الترابط المكاني للمنخرطين حسب تحليل موران.....219
شكل رقم 02: علامة الصنع أو علامة التجارة.....243
شكل رقم 03: الموقع الجغرافي لـ م.ن.إ-تسولي بالجماعة الترابية أولاد زباير دوار أولاد بن طيطة.....257
شكل رقم 04: توطين تعاونيات الزيتون وتفريغ البيانات المتعلقة بها.....345
شكل رقم 05: ربط قاعدة بيانات تعاونيات الزيتون ببرنامج ArcGIS.....346
شكل رقم 06: قاعدة بيانات تعاونيات الزيتون بعد التفريغ.....347
شكل رقم 07: تحويل امتداد طبقة التعاونيات من "Shp" إلى "Kmz".....349
شكل رقم 08: نقل خريطة تعاونيات الزيتون إلى تطبيق Google Maps.....350
شكل رقم 09: نشر ومشاركة البيانات الجغرافية للتعاونيات على الإنترنت.....352
الشكل رقم 10: الشاشة الرئيسية للمنظومة الرقمية لإنتاج الخرائط التفاعلية والتحكم فيها.....353
شكل رقم 11: الواجهة الرئيسية لتطبيقات قاعدة بيانات التعاونيات.....355
شكل رقم 12: خريطة تفاعلية لموقع مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي.....356
شكل رقم 13: توزيع الأنواع الستة من تحليل الشبكات.....358

فهرس

مختصرات.....6

ملخص الأطروحة 7

Abstract (of the thesis).....9

مقدمة 11

1- السياق العام للبحث 11

2- الموقع الجغرافي لمجال الدراسة.....14

3- الإشكالية والفرضيات 16

4- أسباب اختيار موضوع البحث 17

5- أهداف البحث 18

6- منهجية البحث.....19

7- أقسام البحث.....22

فصل تمهيدي: حصيلة الدراسات السابقة.....24

مقدمة الفصل التمهيدي 24

المحور الأول: أهمية الدراسات السابقة ومراحل الاطلاع عليها 25

1- أهمية الدراسات السابقة 25

2- مراحل الانجاز والاطلاع على الدراسات السابقة.....26

المحور الثاني: الدراسات المنهجية والخاصة بمجال الدراسة.....27

1- الدراسات المنهجية.....28

2- الدراسات المتعلق بمجال الدراسة 30

المحور الثالث: الدراسات المتعلقة بالتنمية الترابية.....31

1- الدراسات المتعلقة بالموارد الترابية: 32

2- الدراسات المتعلقة بأنساق الإنتاج المحلية:.....34

المحور الرابع: الدراسات المتعلقة بالتنظيمات المهنية.....38

1- الدراسات المتعلقة بالجمعيات والتعاونيات في المغرب 38

2- الدراسات الأجنبية المتعلقة بالتعاونيات.....41

خاتمة الفصل التمهيدي.....43

القسم الأول: الاقتصاد الاجتماعي التضامني والموارد الترابية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة.....44

مقدمة القسم الأول 45
الفصل الأول: الاقتصاد الاجتماعي التضامني: المفهوم والسياق التاريخي 47
مقدمة الفصل الأول 47
المحور الأول: الاقتصاد الاجتماعي التضامني تعريفه ومرتكزاته 48
1- الاقتصاد الاجتماعي التضامني مفهوم واسع وأحيانا غامض 48
2- مبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني 51
3- الأنساق الإنتاجية المحلية ترسيخ للاقتصاد الاجتماعي التضامني 53
المحور الثاني: نشأة الاقتصاد الاجتماعي التضامني وتطوره 56
1- الاقتصاد السياسي وعلاقته بالاقتصاد الاجتماعي التضامني 56
2- الماركسية ونقد الاقتصاد السياسي 57
3- الفكر الاقتصادي في الحضارة الإسلامية 59
المحور الثالث: تجارب حية بدول الشمال في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني 61
1- أوروبا وغمار الاقتصاد الاجتماعي التضامني 61
2- التجربة «الآيرلندية» في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني 62
3- «كندا-كيبك» تجربة ناجحة بأمريكا الشمالية 64
المحور الرابع: دول الجنوب تصدر خبرة متميزة إلى العالم في الاقتصاد الاجتماعي التضامني 65
1- البرازيل تجارب ناجحة ومبادرات مبتكرة وخلاقة 65
2- الأرجنتين توسع مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني 67
3- ميلاد تجارب جديدة من رحم جنوب شرق آسيا 68
خاتمة الفصل الأول 70
الفصل الثاني: نشأة تجربة الاقتصاد الاجتماعي التضامني المغربي 71
مقدمة الفصل الثاني 71
المحور الأول: الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالمغرب، من التنظيمات التقليدية إلى التنظيمات الحديثة 72
1- التنظيمات المهنية التقليدية بالمغرب قبل الاستعمار 72
2- زرع التعاونيات من قبل سلطات الحماية لأسباب سياسية 73
3- التأرجح بين التنظيمات التقليدية والحديثة في مرحلة ما بعد الاستعمار 75
المحور الثاني: التعاونيات المغربية أحد مكونات الاقتصاد الاجتماعي التضامني 78
1- التعاونيات بالمغرب: مفهومها ومبادئها 78

2- تزايد تدريجي للتعاونيات بالمغرب منذ الألفية الثالثة 80
3- التحليل القطاعي للتعاونيات 82
المحور الثالث: الرأسمال البشري أداة لخلق الثروة بالقطاع التعاوني 87
1- المنخرطون في القطاع التعاوني 87
2- التعاونيات المغربية ومقاربة النوع 88
3- المؤشرات السوسيو-اقتصادية حول الحركة التعاونية بالمغرب 90
المحور الرابع: القطاع التعاوني بإقليم تازة 93
1- توزيع التعاونيات عبر التراب الوطني 93
2- تزايد تأسيس التعاونيات بإقليم تازة 95
3- هيمنة التعاونيات الفلاحية على صعيد إقليم تازة 96
خاتمة الفصل الثاني 98
الفصل الثالث: التشخيص الاستراتيجي للموارد الترابية 99
مقدمة الفصل الثالث 99
المحور الأول: الإطار الجغرافي لتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة 100
1- الموقع الجغرافي لتلال مقدمة الريف الشرقي 100
2- طبوغرافية ذات طابع تلي 102
3- البنية الجيولوجية وخصائص التربة بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة 105
المحور الثاني: الإطار البيو-مناخي لتلال مقدمة الريف الشرقي بتازة 109
1- تساقطات مطرية غير منتظمة 109
2- المؤشرات البيومناخية والغطاء النباتي 112
3- الموارد المائية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة 115
المحور الثالث: المقومات البشرية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة 117
1- نمو ديموغرافي في تناقص مستمر 117
2- كثافة سكانية مرتفعة 119
3- بنية سكانية شابة دعامة أساسية لنجاح الاقتصاد الاجتماعي التضامني 121
المحور الرابع: الوضعية السوسيو-اقتصادية للساكنة القروية 123
1- الوضعية العائلية لأرباب الأسر 123
2- السكان النشيطون 124

3- أنماط السكن وصفة الحيازة 126
خلاصة الفصل الثالث 129
الفصل الرابع: تشخيص المنتجات المجالية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة 130
مقدمة الفصل الرابع 130
المحور الأول: القطاع الفلاحي وديناميةالنشاط الاقتصادي 131
1- البنية العقارية للأراضي الفلاحية 131
2- تنظيم المجال الفلاحي بالجماعة الترابية بني فراسن 132
3- الزراعة وتربية الماشية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة 136
المحور الثاني: سلسلة إنتاج الزيتون ودورها في التنمية الترابية بإقليم تازة 140
1- توسع مستمر للمساحة المغروسة 141
2- توزيع متباين لأشجار الزيتون بالمجال الترابي وعلاقته بالقطاع التعاوني 142
3- حضور مهم لوحدات تحويل الزيتون 145
المحور الثالث: تثمين المنتجات النباتية كموروث ثقافي متجدر ببني فراسن 147
1- المواد الأولية: نبتة الدوم (نخيل الدوم) 147
2-غنى وتنوع المنتوجات النباتية ببني فراسن 149
3- واقع الحرفة ومكانتها في المجتمع البني فراسني 151
المحور الرابع: بنية تحتية واجتماعية لا تستجيب لحاجيات تثمين المنتجات الترابية 152
1- التعليم قطاع غير مرض 152
2_ ضعف الخدمات الصحية 154
3- بنية طرقية هشة تعرقل القطاع التعاوني 157
خاتمة الفصل الرابع 160
خاتمة القسم الأول 161
القسم الثاني: واقع حال التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة 163
مقدمة القسم الثاني 164
الفصل الخامس: التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة؛ الدينامية والتطور 166
مقدمة الفصل الخامس 166
المحور الأول: الإصلاح الزراعي أساس ميلاد النظام التعاوني المحلي 167
1- تعاونيات الإصلاح الزراعي المفهوم والسياق التاريخي 167

2_ تعاونيتا الإصلاح الزراعي "سيدي مزيان" و"الحسنية" 169
3- حصيلة فارغة ومثقلة لتعاونيات الإصلاح الزراعي 171
المحور الثاني: تعاونيات الصناعة التقليدية فن وإبداع وصراع من أجل البقاء 173
1_ التوزيع الجغرافي لتعاونيات المنتجات النباتية ببني فراسن 173
2_ سير بطيء لتعاونية "زناتة للمنتوجات النباتية" 175
3- واقع حال التعاونية الحرفية "البركة للمنتوجات النباتية" 177
المحور الثالث: غنى وتنوع التعاونيات الفلاحية 178
1- ميلاد نظام تعاوني بالمنطقة خارج الإصلاح الزراعي 178
2- حضور متنوع ومتباين للتعاونيات الفلاحية 181
3- معامل الارتباط الجغرافي لقطاعات التعاونيات حسب مجال الدراسة 182
المحور الرابع: بنية التعاونيات الفلاحية بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة 185
1- تركز تعاونيات الماشية بالمجال 185
2- التحليل الإحصائي المجالي لتعاونيات الزيتون 191
3- حضور محتشم لباقي الأنشطة الفلاحية الأخرى لدى التعاونيات 194
خاتمة الفصل الخامس 197
الفصل السادس: الرأسمال البشري وديناميةالقطاع التعاوني 198
مقدمة الفصل السادس 198
المحور الأول: المحددات الاجتماعية للمنخرطين 199
1- البنية الجنسية لأعضاء التعاونيات 199
2- البنية العمرية للفلاحين المنخرطين في القطاع التعاوني 202
3- الوضعية العائلية للمنخرطين، ارتفاع نسبة المتزوجين 203
المحور الثاني: التعاونيات وعلاقتها بالساكنة المحلية 204
1- الارتباط بين أعضاء التعاونيات ومكاتبها المسيرة 204
2- دليل أو معامل تركز المنخرطين بالمجال حسب عدد السكان 206
3- الصلة أو الارتباط بين المنخرطين والسكان النشيطين 210
المحور الثالث: الانخراط في التعاونيات وديناميةالقطاع التعاوني 211
1_ المستوى الدراسي للفلاح: أمية متفشية 211
2- محفزات الانخراط بالقطاع التعاوني 214

3- العمل التعاوني عمل رئيسي أم تكميلي للفلاح.....216
المحور الرابع: أدوات التحليل المكاني للتعاونيات الفلاحية، الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.....218
1- تحليل أنماط توزيع المنخرطين باستخدام Moran's I.....218
2- الاستنباط المكاني للتعاونيات حسب متغيري المنخرطين وتاريخ التأسيس.....220
3- تحديد تجميع التعاونيات وفق المنخرطين بتطبيق نموذج Getis-Ord Gi.....221
خاتمة الفصل السادس.....224
الفصل السابع: القطاع التعاوني واستراتيجيات الإنتاج والتداول.....225
مقدمة الفصل السابع.....225
المحور الأول: تثمين المنتجات المجالية بين النمط التقليدي والنمط العصري.....226
1- طرق تثمين الفلاح للمنتوجات الترابية.....226
2- تقييم الفلاح لدور التنظيمات المهنية في تثمين المنتجات المحلية.....228
3- إشعاع التعاونيات واتحاداتها بمحيطها الترابي.....230
المحور الثاني: التنظيم الداخلي والخارجي للتعاونيات الفلاحية.....233
1- قانون الملاءمة يلاحق التعاونيات.....233
2- التعاونيات وفوضى الجموعات العامة.....235
3- تأطير ومواكبة التعاونيات الفلاحية.....237
المحور الثالث: الإمكانيات المادية والبشرية للتعاونيات.....239
1- الشراكة والتمويل عنصران داعمان للقطاع التعاوني.....239
2- الارتباط بين الرأسمال المادي والبشري للتعاونيات.....241
3- الملكية الصناعية وتأثيراتها على التعاونيات.....243
المحور الرابع: التسويق ركيزة أساسية لاستمرار القطاع التعاوني.....245
1- التعاونيات الفلاحية وآليات تسويق منتجاتها المجالية.....245
2- الاعتماد على الإشهار عنصر لابد منه في التسويق.....246
3- مجالات محدودة لتصريف منتجات التعاونيات الفلاحية.....248
خاتمة الفصل السابع.....251
الفصل الثامن: تجربة م.ن.إ-تسولي في تثمين منتوج الزيتون.....252
مقدمة الفصل الثامن.....252
المحور الأول: ظروف نشأة "مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي".....253

1- الأعضاء المؤسسين لمجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي 253
2- تكاليف إنجاز مشروع "مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي" 254
3- عمليات مواكبة لإسناد المشروع 259
المحور الثاني: "مجموعة ذات النفع الاقتصادي التسولي" مشروع طموح 260
1- مشروع تثمين سلسلة إنتاج الزيتون 260
2 - الرهان على تطوير أساليب إنتاج زيت الزيتون 261
3- مقومات متعددة للنجاح 264
المحور الثالث: م.ن. إ-التسولي، الإكراهات ورهانات النجاح 265
1- حصيلة مثقلة عكس ما يمكن توقعه 265
2- الصعوبات المادية والتقنية 269
3- مشروع للنمو الاقتصادي والتنمية الترابية 271
المحور الرابع: تعاونية "الفتح أسروتو لتربية النحل وإنتاج الزيتون" 272
1- "تعاونية الفتح أسروتو" ومحيطها الترابي 272
2- الأنشطة الرئيسية للتعاونية 275
3- الدورات التكوينية والورشات التدريبية 279
خاتمة الفصل الثامن 281
خاتمة القسم الثاني 282
القسم الثالث: القطاع التعاوني إكراهات الواقع ورهانات التثمين 284
مقدمة القسم الثالث 285
الفصل التاسع: المؤسسات والبرامج الداعمة للقطاع التعاوني وتثمين المنتجات المجالية 287
مقدمة الفصل التاسع 287
المحور الأول: المؤسسات العمومية شريك أساسي للقطاع التعاوني 288
1- المؤسسات الوطنية عنصر داعم لتطوير وتسويق المنتجات المجالية للتعاونيات 288
2- المؤسسات الجهوية والإقليمية شريك أساسي في تثمين المنتجات المجالية 292
3- المؤسسات المحلية ودعم منتجات الاقتصاد الاجتماعي التضامني 294
المحور الثاني: تدخلات الدولة في مجال تنمية سلسلة الزيتون 297
1- أهمية سلسلة الإنتاج المحلية ضمن مخطط المغرب الأخضر 297
2- برامج تنمية سلسلة إنتاج الزيتون بإقليم تازة 298

3- برنامج تحدي الألفية «مشروع الأشجار المثمرة» بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة 301
المحور الثالث: الاقتصاد الاجتماعي التضامني، ركيزة محورية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 305
1- البعد التضامني في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بإقليم تازة 305
2- البرنامج الأفقي في خدمة الأنشطة المدرة للدخل بإقليم تازة 307
3- الحصيلة العامة لـ م.و.ت.ب بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة 309
المحور الرابع: المعارض والأسواق فضاءات لتسويق المنتجات المجالية 313
1- المعرض الدولي للفلاحة بمكناس فضاء لترميز المنتجات المجالية 313
2- المعارض الجهوية فضاءات لتثمين المنتجات المجالية 315
3- تسويق منتجات التعاونيات عبر المتاجر وفضاءات المطارات 319
خاتمة الفصل التاسع 321
الفصل العاشر: تحديات القطاع التعاوني بتلال مقدمة الريف الشرقي-تازة 322
مقدمة الفصل العاشر 322
المحور الأول: مشاكل بنيوية تعرقل بناء قطاع تعاوني وطني 323
1- العلاقة الجدلية بين التعاونيات والدولة 323
2- ضعف ثقافة روح العمل الجماعي لإنجاح المشروع 324
3- تعثر «مشروع مقاولتي» يخيم على «البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات» 325
المحور الثاني: معيقات إدارية وثقافية تعرقل تنمية القطاع التعاوني 328
1- التحديات الإدارية: قلة عدد الموظفين الإداريين 328
2- القوانين النافذة والناظمة للتعاونيات 330
3- ضعف مشاركة المرأة في القطاع التعاوني 331
المحور الثالث: مشاكل جمة مرتبطة بإستراتيجية الإنتاج والتداول تعرقل تثمين المنتجات المجالية 333
1- ضعف المكننة والتمويل عنصران معرقلان لعملية الإنتاج 333
2- اختلالات وخروقات على مستوى الشأن الداخلي للتعاونيات 335
3- عمليات التسويق أبرز نقاط ضعف التعاونيات 336
المحور الرابع: مشاريع طموحة واختلالات في تثمين المنتجات المجالية 338
1- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمشاكل المرتبطة بالتمويل 338
2- مشاكل معرقلة لتثمين المنتجات النباتية 340
3- التحليل الرباعي للقطاع التعاوني وفقا لنموذج AFOM أو SWOT 341

خاتمة الفصل العاشر 343
الفصل الحادي عشر: أهمية نظم المعلومات الجغرافية في خدمة القطاع التعاوني..... 344
مقدمة الفصل الحادي عشر..... 344
المحور الأول: دور نظام المعلومات الجغرافي في بناء قاعدة بيانات تعاونيات الزيتون..... 345
1- الدراسة الميدانية وبناء قاعدة البيانات الجغرافية لتعاونيات الزيتون 345
2- قاعدة المعطيات في نظام المعلومات الجغرافي 346
3- تصميم خريطة تفاعلية لبيانات تعاونيات الزيتون باستخدام نظم المعلومات الجغرافية 348
المحور الثاني: تفعيل واشراك الخريطة التفاعلية لتعاونيات الزيتون..... 350
1- تفعيل الخريطة التفاعلية للتعاونيات الفلاحية 351
2- نتائج عرض الخريطة التفاعلية للتعاونيات الفلاحية على شبكة الإنترنت 353
3- تطبيقات قاعدة بيانات التعاونيات على الخريطة التفاعلية..... 354
المحور الثالث: تثمين منتوج الزيتون عبر التحليل الشبكي للتعاونيات 357
1- تحليل الشبكات في بيئة نظم المعلومات الجغرافية 357
2- تحديد نطاق التغطية الفعال (التحليل الشبكي) لخدمات تعاونيات الزيتون 359
3- تحديد نطاق التغطية الفعال لخدمة م.ن.إ الخاصة بالزيتون 362
المحور الرابع: استخدام النمذجة الكارتوغرافية لتحديد أفضل المواقع لـ م.ن.إ لإنتاج الحليب ومشتقاته 366
1- المعايير الطبيعية عناصر مؤثرة في اختيار الموقع الأنسب للمشروع..... 366
2- المعايير الاقتصادية والاجتماعية مرتكزات أساسية لتحديد المواقع 368
3- طريقة الترجيح واستنتاج الموقع المناسب لـ م.ن.إ لإنتاج الحليب ومشتقاته 371
خاتمة الفصل الحادي عشر 374
الفصل الثاني عشر: متطلبات تحسين أداء التعاونيات وتثمين المنتجات المجالية 375
مقدمة الفصل الثاني عشر..... 375
المحور الأول: مقترحات لتقوية الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالمغرب..... 376
1- من أجل اقتصاد اجتماعي تضامني في خدمة التنمية الترابية 376
2- نهج سياسة اجتماعية للقطاع التعاوني 378
3- مستلزمات الارتقاء بقانون التعاونيات ومراجعته..... 380
المحور الثاني: توسيع امكانات الإنتاج والتداول لدى التعاونيات..... 382
1- إحداث علامات تجارية للمنتجات ودمج المعارف التعاونية في صلب المجتمع 382

2- خلق منظومة ضريبية أكثر ملائمة وتسهيل الولوج إلى التمويل 384
3- حل المشاكل المرتبطة بتسويق المنتجات المجالية 386
المحور الثالث: المقاربة الترابية من خلال بناء أنساق الإنتاجية المحلية 387
1- العودة إلى المحلي ومتطلبات التنمية الترابية 388
2- مدى أهمية نسق الإنتاج المحلي في القطاع التعاوني 389
3- الأنساق الإنتاجية المحلية ورهان تطوير القطاع التعاوني 391
المحور الرابع: استراتيجية تثمين المنتجات النباتية عبر نسق إنتاج محلي 393
1- تنظيم نسق إنتاج محلي لنشاط تعاونيات المنتجات النباتية ببني فراسن 393
2- تنظيم الفاعلين المحليين لنسق المنتجات النباتية 394
3- أهداف نسق الإنتاج المحلي لمنتجات الدوم ببني فراسن 396
خاتمة الفصل الثاني عشر 398
خاتمة القسم الثالث 399
خاتمة عامة 401
البيبليوغرافية: 407
ملاحق 423
استمارة موجهة للفلاح غير المنخرط في تعاونية 424
استمارة موجهة إلى الفلاح المنخرط في تعاونية 426
استمارة موجهة إلى الفلاح المنخرط في مجموعة ذات النفع الاقتصادي أو اتحاد التعاونيات 430
الفهارس 435
فهرس الخرائط 436
فهرس المبيانات 437
فهرس الجداول 439
فهرس الصور 440
فهرس الخطاطات 441
فهرس الأشكال 441